جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

الرقم التسلسلي :.....

رقم التسجيل :DEC/04/11

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

تخصص: علوم اقتصادية

العنوان

الادخار ودوره في النمو الإقتصادي
دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية

إعـــــداد الطالـــــب:
كبيـــــر مولـــود

تاريخ المناقشة: 2016/09/29

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

أ.د/ بوقرة رابح	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف – المسيلة -	رئيسا
د/ بلعباس رابح	أستاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف – المسيلة -	مشرفا ومقررا
أ.د/ بركان يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة البشير الإبراهيمي–برج بوعريريج -	مناقشا
د/حمودي حاج صحراوي	أستاذ محاضر	جامعة فرحات عباس – سطيف -	مناقشا
د/شريط صلاح الدين	أستاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف –المسيلة -	مناقشا
د/حميدة مختار	أستاذ محاضر	جامعة زيان عاشور– الجلفة -	مناقشا

السنة الجامعية: (2016-2017)

الإهـــــــــداء

أهدي ثمرة نجاحي إلى التي ضمدت جراحي.. إلى التي بعثـــــت روحي... إلى التي إشتعلت كشمعة لتنير أفراحي إليك أنت يأحلى كلمة في الوجود...يامن تخطى حبي لها كل الحدود..يامن زرعت في قلبي الإيمان وحب الله ... إلى من غابت ابتسامتها عن الأنظار وبقي إسمها محفوراً في القلب إليك وحدك.....أمي

رحمـــــــــــــــــــــــــــة الله عليك.

إليك أبي يارمز المحبة والوفاء والصمود...إليك تحية إحترام وتقدير.

إلى زوجتي الغالية وإلى أبنائي : يحـــــي إســـلام لـــؤي و زينـــــة.

إلى أغلى ما منحني الله ... إلى من كنا في الســـراء والضـــــراء...

وصيبة مليكة نصيرة خديجة سناء وإلى كـــل إخـــــوتي الأعـــــزاء.

إلى كل أفراد أسرتي من قريب أو من بعيد.

مـــــولـــــود

تشكرات

قال الله تعالى:"ولئن شكرتم لأزيدنكم" صدق الله العظيم

فبادئ ذي بدء إن كنت مدينا بشكر لأحد أجد شكري له يفرض نفسه قبل أدنى تفكير فيه

وشكري وحمدي وثنائي له الواحد الأحد أن وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع.

وإذ بي أشكره عز وجل فشكري له يتجلى في شكر عباده فشكري وعرفاني بالجميل ودون مدح أخص بالذكر

الأستاذ المؤطر الدكتور/ رابح بلعباس .

الذي لم يبخل علي بالنصح والتوجيه والذي أكن له كل التقدير والاحترام كما أوجه شكري للدكتور يعقوبي محمد على نصائحه القيمة ورحابته الدائمة .

وإلى وطني العزيز الجزائر الذي لم يبخل علي بنعمه وخيراته.

كما لا أنسى أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة سلفا على تفضلهم بقراءة هذا العمل المتواضع وتعبهم فيه، وتصويبه من الخلل والزلل.

فرحم الله عبدا أهدى إلي عيوبي.

المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر وتقدير	
مقدمة	أ - ط
الفصل الأول: الادخار الماهية والأهمية	**1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: المفاهيم و العلاقات الأساسية	**3**
المطلب الأول: عرض لبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالادخار	**3**
المطلب الثاني: دوافع و أهمية الادخار وأنواع المدخرات من حيث شخصية المدخر	**13**
المطلب الثالث: أشكال الادخار	**18**
المطلب الرابع: مصادر الادخار	**20**
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على الادخار في الفكر الاقتصادي	**30**
المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية	**30**
المطلب الثاني: نظرية الدخل المطلق والنسبي	**33**
المطلب الثالث: نظريةِ دورة الحياة ونموذج تايلور	**38**
المطلب الرابع: نظرية الدخل الدائم والمؤقت ونظرية الطبقة	**41**
المبحث الثالث: الادخار كعنصر جوهري في بناء الدالة الاقتصادية	**44**
المطلب الأول: التدفق الدائري للدخل والناتج والإنفاق	**45**
المطلب الثاني: دالة الدخل والاستهلاك	**51**
المطلب الثالث: دالة الادخار	**58**
المطلب الرابع: دالة الاستثمار	**61**
المبحث الرابع: الادخار وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية وغير الاقتصادية	**65**
المطلب الأول: علاقة الادخار بالاستثمار	**66**
المطلب الثاني: علاقة الادخار برأس المال الأجنبي والتضخم والنقود والثروة	**71**
المطلب الثالث: علاقة الادخار بتوزيع الدخل و الضرائب و الصادرات والعمالة	**73**
المطلب الرابع: علاقة الادخار ببعض المتغيرات غير الاقتصاديةِ	**75**
خلاصة	**81**

الفصل الثاني: الإطار النظري لعلاقة الادخار بالنمو الاقتصادي 82

تمهيد 83

المبحث الأول:
مفاهيم عامة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية 84

المطلب الأول: النمو الاقتصادي الماهية والأهمية 84

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية 99

المطلب الثالث: الفرق بين مفهوم التنمية الاقتصادية وبعض المفاهيم المشابهة لها 107

المطلب الرابع: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية 110

المبحث الثاني:
عرض النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي وعلاقته بالادخار 114

المطلب الأول: آدم سميث (1723 – 1790) 115

المطلب الثاني: روبرت مالتس (1766 – 1834) 119

المطلب الثالث: دافيد ريكاردو (1772 – 1823) 120

المطلب الرابع: النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية (1717 – 1783) 122

المبحث الثالث:
عرض النظرية الكنزية والكنزيين الجدد والنظرية النيوكلاسيكية لعلاقة الادخار بالنمو الاقتصادي 125

المطلب الأول: جون مينارد كينز (1883 – 1946) 126

المطلب الثاني: نظرية اللكفزيون الجدد(نموذج هارود-دومار في النمو الاقتصادي) 128

المطلب الثالث: نموذج سولو وجيمس ميد للنمو الاقتصادي 137

المطلب الرابع: نموذج الفجوتين للنمو الاقتصادي 150

المبحث الرابع:
نظريات النمو الذاتي (النمو النابع من الداخل) 154

المطلب الأول: الفروض والمصادر التي تقوم عليها نماذج النمو من الداخل 155

المطلب الثاني: نموذج ريبيلو" 1991" " S,Rebelo " "AK" 156

المطلب الثالث: نموذج رومر "Romer 1986" 157

المطلب الرابع: نموذج باروا "1990Barro" 160

خلاصة 163

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لاقتصاد الجزائر وبعض الدول العربية 165

تمهيد 166

المبحث الأول:
واقع ومراحل تطور الاقتصاد الجزائري 167

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط 167

المطلب الثاني: مرحلة التخطيط اللامركزي1980-1989م 171

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1989-1998م 174

المطلب الرابع: الاقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية الثالثة 182

المبحث الثاني:
تطور الاقتصاد المغربي والاقتصاد التونسي 189

المطلب الأول: الاقتصاد المغربي من الاستقلال إلى الثمانينات 190

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد المغربي خلال الفترة 1983 – 2012 193

المطلب الثالث: تطور الاقتصاد التونسي من الاستقلال إلى سنة 2001 200

المطلب الرابع: تطور الاقتصاد التونسي خلال الفترة 2002- 2012 208

المبحث الثالث:
تطور الاقتصاد المصري 216

المطلب الأول: الاقتصاد المصري خلال مرحلة السبعينات والثمانينات 216

المطلب الثاني: الإصلاح الاقتصادي في مصر 222

المطلب الثالث: الاقتصاد المصري خلال الفترة 2001-2007 228

المطلب الرابع: الاقتصاد المصري خلال الفترة : 2008-2013 235

المبحث الرابع:
تطور الاقتصاد السعودي خلال الفترة (1970-2012) 240

المطلب الأول: عملية التخطيط للتنمية في المملكة العربية السعودية 240

المطلب الثاني: تطور جهاز التخطيط التنموي السعودي 245

المطلب الثالث: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في السعودية خلال الفترة 1970- 2005 246

المطلب الرابع: تطور بعض مؤشرات الاقتصاد السعودي خلال الفترة : 2005 – 2012 255

خلاصة 262

الفصل الرابع : دراسة فجوة الادخار–استثمار في الجزائر وبعض الدول العربية 263

تمهيد 264

المبحث الأول:

تطور فجوة الادخار–استثمار في الجزائر خلال الفترة 1970– 2012 265

المطلب الأول: تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1970– 2012..... 267

المطلب الثاني: تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1970–2012..... 276

المطلب الثالث: تطور الفجوة الادخارية في الجزائر خلال الفترة 1970–2012..... 282

المطلب الرابع: : دراسة أثر معدل الادخار المحلي و حصة الفرد من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1985-2012 284

المبحث الثاني:

تطور فجوة الادخار–استثمار في كل من المغرب و تونس خلال الفترة 1970– 2012 287

المطلب الأول: تطور الادخار المحلي والاستثمار للمغرب خلال الفترة 1970– 2012 287

المطلب الثاني: تطور الفجوة الادخارية ودراسة أثر الادخار على النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1970– 2012 298

المطلب الثالث: تطور الادخار المحلي و الاستثمار في تونس خلال الفترة (1970– 2012) ... 302

المطلب الرابع: تطور الفجوة الادخارية ودراسة أثر الادخار على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1970– 2012 315

المبحث الثالث:

تطور فجوة الادخار–استثمار في مصر خلال الفترة 1970 – 2012 317

المطلب الأول: تطور الادخار المحلي في مصر خلال الفترة 1970 – 2012 318

المطلب الثاني: تطور الاستثمار في مصر خلال الفترة 1970 – 2012 332

المطلب الثالث: تطور الفجوة الادخارية في مصر خلال الفترة 1970 – 2012 338

المطلب الرابع: دراسة أثر معدل الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1985-2012..... 341

المبحث الرابع:

تطور فجوة الادخار–استثمار في السعودية خلال الفترة 1970 – 2012 343

المطلب الأول: تطور الادخار المحلي في السعودية خلال الفترة 1970 – 2012 344

المطلب الثاني: تطور الاستثمار في السعودية خلال الفترة 1970 – 2012 350

المطلب الثالث: تطور الفجوة الادخارية في السعودية خلال الفترة 1970 – 2012 354

المطلب الرابع: دراسة السببية بين معدل الادخار المحلي و حصة الفرد من الناتج المحلي في السعودية 356

خلاصة 359

الفصل الخامس : الدراسة التطبيقية	**360**
تمهيد	**361**
المبحث الأول: **الدراسة الوصفية لدول عينة الدراسة باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية**	**362**
المطلب الأول: دراسة حالة الجزائر	**362**
المطلب الثاني: دراسة حالة تونس والمغرب	**366**
المطلب الثالث: دراسة حالة مصر و الأردن و السودان	**373**
المطلب الرابع: دراسة حالة السعودية والبحرين	**382**
المبحث الثاني: **مفاهيم أساسية حول نماذج بانيل (Les modèles de panel)**	**389**
المطلب الأول: طبيعة معطيات بانيل La nature des données de panel.....	**389**
المطلب الثاني: نمذجة معطيات بانيل La modélisation des données de pane	**390**
المطلب الثالث: الاختبارات الإحصائية	**394**
المطلب الرابع: نماذج البيانات الطولية الديناميكية و التكامل المشترك	**397**
المبحث الثالث: **الدراسة القياسية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي**	**408**
المطلب الأول: تقديم نموذج الدراسة ودراسة السببية بين متغيرات الدراسة	**408**
المطلب الثاني: تحديد نوع النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة	**410**
المطلب الثالث: تقدير النموذج باستخدام النموذج الديناميكي	**414**
المطلب الرابع: تقدير العلاقة طويلة الأجل	**419**
خلاصة	**429**
خاتمة	**431**
المراجع	**441**
الملاحق	**465**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم	العنـــــوان	الصفحة
1	الأصناف الأساسية للادخار الخام والاستثمار الخام	09
2	تطور الاستثمارات المخططة والفعلية خلال الفترة 1967-1979	168
3	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1980-1988	174
4	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة :1989-1997	181
5	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة :1997-2000	182
6	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	183
7	بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2004	183
8	أهم التغيرات المتعلقة بالمديونية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة2000-2004	184
9	بعض المؤشرات التي تعكس وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2009	185
10	بعض المؤشرات التي تعكس وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2012	189
11	تقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر	285
12	دراسة السببية بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر	286
13	اختبار علاقة التكامل المتزامن بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر	286
14	تقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في المغرب	300
15	دراسة السببية بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في المغرب	301
16	اختبار علاقة التكامل المتزامن بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في المغرب	301
17	تقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في تونس	316
18	دراسة السببية بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في تونس	317
19	اختبار علاقة التكامل المتزامن بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في تونس	317
20	تقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر	342
21	دراسة السببية بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر	343
22	اختبار علاقة التكامل المتزامن بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر	356
23	تقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في السعودية	357
24	دراسة السببية بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في السعودية	357
25	اختبار علاقة التكامل المتزامن بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في السعودية	369
26	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لحالة الجزائر	363
27	مصفوفة الارتباطات بالنسبة لحالة الجزائر...	363
28	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة الجزائر.	364

29	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لحالة تونس	**366**
30	مصفوفة الارتباطات بالنسبة لحالة تونس	**367**
31	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة تونس	**367**
32	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لحالة المغرب	**370**
33	مصفوفة الارتباطات بالنسبة لحالة المغرب	**370**
34	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة المغرب	**371**
35	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لحالة مصر	**373**
36	مصفوفة الارتباطات بالنسبة لحالة مصر	**373**
37	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة مصر	**374**
38	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لحالة الأردن	**376**
39	مصفوفة الارتباطات بالنسبة لحالة الأردن	**376**
40	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة الأردن	**377**
41	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لحالة السودان	**379**
42	مصفوفة الارتباطات بالنسبة لحالة السودان	**379**
43	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة السودان	**380**
44	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لحالة السعودية	**382**
45	مصفوفة الارتباطات بالنسبة لحالة السعودية	**383**
46	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة السعودية	**383**
47	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لحالة البحرين	**386**
48	مصفوفة الارتباطات بالنسبة لحالة البحرين	**386**
49	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة البحرين	**386**
50	نتيجة اختبار السببية لجرانجر	**409**
51	تقدير نموذج الأثر العشوائي	**410**
52	تقدير نموذج الأثر العشوائي	**411**
53	تقدير نموذج الأثر العشوائي	**411**
54	نتيجة اختبار هوسمن (Hausman Test)	**413**
55	نتائج تقدير النموذج بطريقة مقدر الفروق DIF-GMM	**415**
56	نتيجة اختبار (Arellano et Bond)	**416**
57	نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan)	**416**
58	نتائج تقدير النموذج بطريقة مقدر النظام SYS-GMM	**417**
59	نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan)	**418**

60	نتائج تقدير النموذج بطريقة DYN-GMM مع إبراز الأثر على المدى القصير	**418**
61	نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan)	**419**
62	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي	**420**
63	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي عند الفرق الأول	**420**
64	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة الادخار المحلي الحقيقي	**420**
65	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة معدل الادخار المحلي الحقيقي عند الفرق الأول	**421**
66	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة رأس المال البشري	**422**
67	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة رأس المال البشري عند الفرق الأول	**422**
68	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي بتأخير سنة	**423**
69	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي بتأخير سنة عند الفرق الأول	**423**
70	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة عدد السكان L(n+0.05)	**424**
71	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة عدد السكان L(n+0.05) عند الفرق الأول	**424**
72	نتائج اختبار (Pedroni) بدروني للتكامل المشترك	**425**
73	نتائج اختبار كاو للتكامل المشترك	**426**
74	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS.	**426**
75	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة DMOLS	**427**

قائمة الأشكال

رقم	العنـــــوان	الصفحة
1	الادخار والاستثمار ومعدل الفائدة	31
2	دالة الاستهلاك والادخار الكنزية في المدى القصير	35
3	دالة الاستهلاك والادخار حسب دورة الحياة	39
4	الدورة الاقتصادية حسب المدرسة الفيزيوقراطية	47
5	الدورة الاقتصادية لاقتصاد مكون من قطاعين	48
6	التدفق الدائري بين قطاعات المجتمع	50
7	دالة الاستهلاك	53
8	الميل الحدي للاستهلاك	53
9	دالة الاستهلاك في المدى القصير و المدى الطويل	58
10	اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك	60
11	معدلات الإنتاج و معدلات الإنفاق	64
12	منحنى الكفاية الحدية للاستثمار	64
13	دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات حجم غلة ثابت	140
14	توازن منحنى سولو	142
15	أثر الزيادة في معدل الاستثمار على كل منم kو y على نموذج سولو	143
16	أثر الزيادة في معدل النمو الديموغرافي على كل منم kو y على نموذج سولو	143
17	تغيرات رأس المال الفردي	145
18	شكل توضيحي لنموذج" AK"	157
19	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لحالة الجزائر	365
20	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة الجزائر	365
21	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لحالة تونس	368
22	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة تونس	369
23	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لحالة المغرب	371
24	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة المغرب	372
25	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لحالة مصر	375
26	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة مصر	375
27	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لحالة الأردن	378

28	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة الأردن	**378**
29	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لحالة السودان	**381**
30	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة السودان	**382**
31	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لحالة السعودية	**384**
32	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة السعودية	**385**
33	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لحالة البحرين	**387**
34	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة البحرين	**388**
35	تمثيل نموذج الأثر الفردي الثابت	**392**
36	مخطط اختبار تحديد نوع النموذج (Hsiao-1986)	**395**

قائمة الملاحق

رقم	العنـــــوان	الصفحة
1	أسماء دول العينة و الرمز الموافق له	465
2	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2005 / 2009 و التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي "2010– 2014".	466
3	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في المغرب خلال الفترة 1970–2012	467
4	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في تونس خلال الفترة 1970– 2012	468
5	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1970– 2012	469
6	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في السعودية خلال الفترة 1970– 2012	470
7	تطور فجوة الادخار–استثمار في الجزائر مع الشكل البياني خلال الفترة 1970– 2012	471
8	تطور فجوة الادخار–استثمار في المغرب مع الشكل البياني خلال الفترة 1970– 2012	473
9	تطور فجوة الادخار–استثمار في تونس مع الشكل البياني خلال الفترة 1970– 2012	475
10	تطور فجوة الادخار–استثمار في مصر مع الشكل البياني خلال الفترة 1970– 2012	477
11	تطور فجوة الادخار–استثمار في السعودية مع الشكل البياني خلال الفترة 1970– 2012	479
12	تقدير النموذج للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرتين $(ls, lpibh_{it})$ في الجزائر	481
13	تقدير النموذج للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرتين $(ls, lpibh_{it})$ في المغرب	482
14	تقدير النموذج للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرتين $(ls, lpibh_{it})$ في مصر	483
15	تقدير النموذج للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرتين $(ls, lpibh_{it})$ في السعودية	484

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى إبراز التداخل والتأثير المتبادل بين الادخار المحلي من جهة و النمو الإقتصادي من جهة أخرى في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1970–2012) في محاولة لنمذجة الظاهرة محل الدراسة ، فلقد أثبتت التجارب والدروس أن مشكلة الادخار تحتل درجة كبيرة من الأهمية في الفكر الإقتصادي إذ تمثل عملية حشد المدخرات مدخل أساسي لحل مشكلة توفير رؤوس الأموال، بل أنها تمثل شرطا ضروريا لتحقيق النمو الإقتصادي في البلدان النامية عامة والعربية خاصة، فقد تناول الاقتصاديون على اختلاف مدارسهم الفكرية مفهوم الادخار من جوانبه المتعددة ، واهتموا بدور الأموال المدخرة في التنمية الإقتصادية ، وعدوها الركيزة الأساسية في التقدم الإقتصادي لأنها تمول مباشرة الاستثمار، لذلك فإن فهم القوى التي تقف وراء اختلاف معدلات نمو الادخار المحلي في مختلف الدول وعبر الفترات الزمنية المختلفة والعوامل المؤثرة في هذه المعدلات، ودور السياسات الإقتصادية في تنمية المدخرات من المواضيع التي يجب الاهتمام بها.
إن أهم ما يميز هذه الدراسة هي الأخذ بعين الإعتبار الصفة الحركية والديناميكية للادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية وهذا باستخدام بيانات بانيل، حيث أنها تساير التطور الذي عرفته النمذجة القياسية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للمعطيات الطولية، وذل ك لتوفرها على ميزة البعد المضاعف الزمني والفردي الذي تتمتع به معطياتها، والتي تجعل من السهل دراسة مجموعة من الأفراد في نموذج واحد، وإبراز الفوارق بينها وكذا الآثار الخصوصية غير المشاهدة، بالإضافة إلى إدخال متغيرات كلية أخرى مهمة في تفسير النمو الاقتصادي والادخار المحلي، واستخدا م النماذج الديناميكية وطرق التقدير الحديثة التي لم تستخدم كثيرا في الدراسات السابقة والمهمة في تفسير العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، وذلك قصد تقديم بعض الأدلة التجريبية حول الترابط بين الادخار والنمو الإقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، وتحديد السبل التي يمكن من خلالها زيادة الادخار المحلي في سبيل تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلا.
قمنا بتقسيم البحث إلى 5 فصول حيث تطرقنا في **الفصل الأول** إلى الإطار النظري للادخار من خلال التعرض إلى مفهوم الادخار و العوامل المؤثرة فيه في الفكر الاقتصادي. **أما في الفصل الثاني** فتطرقنا فيه إلى الإطار النظري لعلاقة الادخار بالنمو الاقتصادي من خلال التعرض إلى مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاختلاف بينهما، كما تعرضنا إلى إسهامات النظريات التقليدية والحديثة للنمو الاقتصادي وعلاقتها بالادخار. **أما في الفصل الثالث** فتطرقنا فيه إلى الدراسة التحليلية لاقتصاد الجزائر وبعض الدول العربية خلال فترة الدراسة. **أما في الفصل الرابع** فتطرقنا فيه إلى دراسة تحليلية للفجوة الادخارية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال فترة الدراسة، **أما في الفصل الخامس** فتطرقنا فيه إلى الدراسة القياسية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

* تبين من خلال اختبار السببية بين معدل الادخار المحلي والنمو الإقتصادي إلى أن معدل الادخار المحلي يؤثر في النمو الإقتصادي والعكس صحيح أي أن السببية في الاتجاهين في دول عينة الدراسة.
* تأثير معدل الادخار المحلي على النمو الإقتصادي في دول عينة الدراسة خلال فترة الدراسة جيد .
* يؤثر كل من عاملي الادخار المحلي ورأس المال البشري إيجابيا في تحديد النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة .
* تبين من الدراسة أن هناك علاقة طويلة المدى بين معدل الادخار المحلي والنمو الإقتصادي في دول عينة الدراسة .
* يتأثر النمو الاقتصادي والادخار المحلي تأثيرا إيجابيا وقويا بحصة نصيب الفرد من الناتج لسنة تأخير في المدى البعيد .

الكلمات المفتاحية: الادخار المحلي، النمو الإقتصادي، الفجوة الإدخارية، طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ، معطيات بانيل، النماذج الديناميكية .

Résumé:

Cette recherche à pour objectif de mettre en évidence le chevauchement et l'influence échangé entre l'épargne intérieure d'une part et la croissance économique, d'autre part, en Algérie, par rapport à certains pays arabes au cours de la période (1970-2012), dans une tentative de modéliser le phénomène étudié des expériences et des études ont montré que le problème d'épargne occupe un grand degré d'importance dans la pensée économique, car la mobilisation des épargnes représente une entrée fondamentale pour le processus de résolution du problème de la frugalement de capitaux, et elle est une condition nécessaire à la croissance économique dans les pays en développement en général et les pays arabe en particulier, les économistes traitaient dans différentes écoles concept intellectuel la conception de l'épargne dans ses divers aspects, et l'intronisation le rôle de l'argent épargné dans le développement économique présente le pilier principal du progrès économique parce qu'il finance directement l'investissement, pour cela la compréhension des forces derrière la différence des taux de croissance de l'épargne intérieure dans les différents pays et entre les différentes périodes de temps, et les facteurs qui influent sur ces taux et le rôle des politiques économiques dans le développement des épargnes des thèmes qui doivent être abordés. Nous avons donc décidé de faire une étude analytique empirique pour enregistrer le rôle de l'épargne dans la croissance économique en Algérie, par rapport à certains pays arabes, en fournissant des données empiriques sur la corrélation entre l'épargne et la croissance économique en Algérie et d'autres pays arabes, et d'identifier les moyens par lesquels l'épargne intérieure peut augmenter pour atteindre des taux élevés de croissance économique.

Nous avons divisé la recherche de **cinq chapitres**, où nous avons discuté dans le **premier chapitre** du cadre théorique d'épargne grâce à l'exposition au concept de l'épargne et les facteurs qui l'influencent dans la pensée économique. Dans le **deuxième chapitre** nous avons discuté au cadre théorique de la relation entre l'épargne et la croissance économique grâce à l'exposition de la notion de croissance économique, le développement économique et la différence entre eux, comme nous étions les contributions des théories traditionnelles et modernes de la croissance économique et sa relation avec l'épargne. Dans le **troisième chapitre** nous avons discuté à l'étude analytique de l'économie de l'Algérie et d'autres pays arabes au cours de la période d'étude. Au **quatrième chapitre** nous avons discuté à l'étude analytique de l'écart d'épargne en Algérie, par rapport à certains pays arabes au cours de la période d'étude, alors que dans le **cinquième chapitre** nous avons parlé à l'étude économétrique de l'impact de l'épargne intérieure sur la croissance économique en Algérie, par rapport à certains pays arabes.

Les résultats de cette étude montrent ce qui suit:

1- Le test de causalité entre le taux d'épargne intérieure et la croissance économique approuvé que le taux d'épargne intérieure influe sur la croissance économique et le contraire est vrai, ce qui signifie que la causalité dans les deux sens dans les pays de l'échantillon d'étude.

2- L'impact de l'épargne intérieure sur la croissance économique dans les pays d'échantillonnage d'étude sur la période d'étude est bien.

3- Les deux facteurs l'épargne intérieure et le capital humain ; ils ont un impact positif dans la détermination de la croissance dans l'échantillon des états d'étude.

4- La croissance économique et l'épargne intérieure influencées positivement et forte par la part de brut de l'habitant pour l'année de retard dans le long terme.

5- L'étude empirique approuvée qu'il y ait une relation à long terme entre le taux d'épargne intérieure et la croissance économique dans les pays de l'échantillon de l'étude.

Mots-clés : l'épargne intérieure, la croissance économique, les pays en développement, l'écart de l'épargne, méthode d'analyse des composantes principales, les données de panel, les modèles dynamiques.

Summary:

This research to aim to highlight the overlap and influence exchanged between domestic savings on the one hand and economic growth, on the other hand, in Algeria, compared to some Arab during the period (1970-2012), in an attempt to model the phenomenon in question experiences and studies have shown that the problem of savings is a greater degree of importance in economic thought , as mobilizing savings represents an entry that is fundamental to the process of solving the problem of the frugally capital, and it is a necessary condition for economic growth in the developing countries in general and the Arab countries in particular, economists treated in different schools intellectual concept design of savings in its various aspects, and the enthronement of the role of the money saved in economic development is the mainstay of economic progress because it directly fund investment, this understanding of the forces behind the difference in the growth rate of domestic savings in different countries and between different periods of time, and the factors that influence these rates and the role of economic policies in the development of the savings of the themes that need to be addressed. So we decided to do an empirical analytical study to record the role of savings in the economic growth in Algeria, against some Arab countries, by providing empirical data on the correlation between savings and economic growth in Algeria and other Arab countries, and to identify the means by which domestic savings can rise to high rates of economic growth.

We have divided the search for **five chapters**, where we discussed in the **first chapter** of the theoretical framework of savings through exposure to the concept of savings and the factors influencing it in economic thought. In the **second chapter** we have discussed in the theoretical framework of the relationship between savings and economic growth through exposure to the notion of economic growth, economic development and the difference between them, as we were the contributions of traditional and modern economic growth theories and its relationship with the savings. In the **third chapter** we discussed the analytical study of the economy of the Algeria and other Arab countries over the study period. In the **fourth chapter** we have discussed the analytical study of the gap of savings in Algeria, compared to some Arab countries during the study period, while in the **fifth chapter** we talked to the econometric study of the impact of domestic savings on the economic growth in Algeria, compared to some Arab countries.

The results of this study show the following:

-1 the test of causality between the domestic savings rate and economic growth approved the domestic savings rate has an impact on economic growth, and the opposite is true, which means that the causality in both sense in countries of the study sample.

-2 the impact of domestic savings on the economic growth in the countries of sampling study on the study period is good.

-3 both domestic savings and human capital; they have a positive impact in the determination of the growth in the sample of the study States.

-4 influenced positively and strong by the share of crude oil of the inhabitant for the year of delay in long-term economic growth and domestic savings.

-5 approved empirical study that there is a long run relationship between the domestic savings rate and economic growth in the countries in the sample of the study.

Keywords : domestic savings, economic growth, developing countries, the gap in savings, the principal components analysis method, panel data, dynamic models.

مقدمة

تمهيد:

يعتبر الادخار ظاهرة اجتماعية قديمة عرفها الإنسان منذ آلاف السنين للمحافظة على الموارد الطبيعية ضد المخاطر وعدم الضمان ، وكان الادخار في البداية واجبا وامتيازا لفئة قليلة، ثم ما لبثت الطبقة المتوسطة أن أخذت تمارس الادخار بعد أن بدأت عمليات التنمية في غرب أوربا، وعقب قيام الثورة الصناعية، حيث أخذت تظهر منظمات وهيئات مختصة بمسألة الادخار كالبنوك وصناديق المعاشات وغير ذلك ، مما مهد الطريق لظهور المدخرات الإنتاجية الحديثة ، بمعنى أن الادخار بدأ يأخذ دورا هاما وأساسيا في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومع تزايد الاهتمام بموضوع النمو الاقتصادي أصبحت مشكلة الادخار في البلدان النامية تلقى اهتماما كبيرا لدى الباحثين الاقتصاديين والساسة والمخططين نتيجة ضآلة معدلات الادخار التي تشكل عقبة أساسية أمام تحقيق النمو الاقتصادي، وترتب على ذلك لجوء البلدان النامية إلى المدخرات الخارجية والاعتماد بشكل أساسي على الاقتراض من البلدان المتقدمة لتمويل النمو الاقتصادي.

ونظ را لما للادخار المحلي من أهمية في زيادة التراكم الرأسمالي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي فقد تناول الاقتصاديون على اختلاف مدارسهم الفكرية مفهوم الادخار من جوانبه المتعددة واستعظموا دور الأموال المدخرة في النمو الاقتصادي ، وعدوها أمراً ضرورياَ و وحيوياً لتحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب ومقبول، وقد ناقشت العديد من الدراسات أهمية تحقيق معدل ادخار مرتفع كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما أنهم اتفقو على أن معظم الدول التي تمتعت مجتمعاتها بارتفاع نسبة الادخار من دخلها الوطني، وارتفاع معدلات نمو الادخار فيها، حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومن هذه الدول نجد: اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان،، كما أن الإصلاحات الاقتصادية في الصين سنة 1978 ساهمت في زيادة قدرتها الادخارية بالنسبة للناتج المحلى حيث يبلغ 37%، الأمر الذي مكنها من التنافس على المراتب الأولى في الترتيب الاقتصاد ي العالمي، لذلك فإن فهم القوى التي تقف وراء اختلاف معدلات نمو الادخار في مختلف الدول وعبر الفترات الزمنية المختلفة، والعوامل المؤثرة في هذه المعدلات ودور السياسات الاقتصادية في تنمية المدخرات من المواضيع التي يجب الاهتمام بها.

ولفهم وجهات النظر الجديدة حول النمو الاقتصادي ودور الادخار المحلي فيه، يجب أن نفهم كيف احتلت فكرة النمو تاريخيا هذا الموقع البارز في الجدل الاقتصادي.

لم يكن الاتجاه السائد خلال العقود الأولى من القرن العشرين يعير اهتماما كبيرا لمسألة النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وقد أثر توجه اهتمام الاقتصاديين في ذلك الوقت نحو مسائل الكساد على الدراسات التي عادت إلى الظهور لاحقا في ما يخص مسألة النمو الاقتصادي، فتاريخيا، يعد آدم سميث الخبير الاقتصادي الأول الذي دعا إلى أهمية تراكم رأس المال في عملية التصنيع والنمو الاقتصادي، وقد اعتبر سميث بأن تراكم رأس المال يعتمد بشدة على معدل الادخار في بلد ما لأن أي

حصة يدخرها فرد ما سيتم تحويلها تلقائيا إلى رأس مال، ومن أجل ذلك ترفع الزيادة في معدل الادخار من معدل النمو ، وخلال الفترة الانتقالية من الفكر الكلاسيكي إلى الفكر النيوكلاسيكي، قام باحثان اقتصاديان هما روي فوربس هارود من انجلترا وإيفسي دومار من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، قاما بتطوير نموذج مهم للنمو بهدف دراسة احتياجات النمو المطرد في اقتصاد ما (دومار 1946، هارود 1939)، وهو ما يعرف كذلك بنموذج هارود ودومار للتركيز على تراكم رأس المال، أثبت هـ ذا النموذج بأنه عند مستوى معين من التكنولوجيا (أي بدون تقدم تكنولوجي) يكون معدل النمو الاقتصادي متناسبا مع معدل رأس المال المتراكم ، لأنهما افترضا بأن هناك علاقة ثابتة بين رأس المال والإنتاج، وباعتبار الادخار أهم مصدر لتراكم رأس المال اللازم لتمويل الاستثمار، فقد خلصا إلى أن معدلات الادخار العالية تعزز الاستثمار وبالتالي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، أي أن النمو الاقتصادي هو قابلية اقتصاد ما على الادخار.

وقد كان روبرت سولو وتريفور سوان أول من جلب نظرية النمو النيوكلاسيكي (سولو 1956، سوان 1956)، فقد توسعا في نموذج النمو لهارود ودومار، بإدخال القوة العاملة كعامل ثان للإنتاج من أجل دراسة كيفية إنشاء نمو اقتصادي، ووفق نظرية النمو هذه هناك ثلاثة مصادر أساسية للنمو الاقتصادي ولاسيما الادخار، وعدد السكان (القوة العاملة) والتقدم التكنولوجي (مخلفات نموذج النمو)، وحسب النظرية النيوكلاسيكية للنمو فإن الادخار يعد مصدرا هاما للاستثمار (تكوين رأس المال) الذي سيؤدي إلى النمو الاقتصادي، وبعكس التأكيد المطروح من قبل نموذج هارود ودومار، ترى النظرية النيوكلاسيكية للنمو بأن زيادات معدل الادخار سترفع من معدلات النمو في المدى القصير فحسب في حين أنها لا تؤثر دائما في معدلات النمو على المدى الطويل، لأن النظرية افترضت أن وظيفة الإنتاج تتماشى مع قانون إنقاص العائدات، لأجل هذا فإن نظرية النمو تشير بأنه عندما يبلغ الاقتصاد الحالة المطردة فلن يكون للتغير في نسبة الادخار تأثيرا على النمو، أي لن تزيد نسب الادخار المرتفعة دائما من معدلات النمو، لكنها ترفع معدلات النمو مؤقتا أثناء الانتقال من الحالة الثابتة الابتدائية إلى حالة ثابتة جديدة، و حسب هذه النظرية فإن الطريقة الوحيدة للحفاظ على النمو الاقتصادي تتمثل في الدفع بالنمو الاقتصادي بغية تحسين فعالية الاستثمار من خلال الدفع بدالة الإنتاج، وفي هذا السياق يحدد النمو الاقتصادي خارجيا بالتغير التكنولوجي، وعليه فإن النظرية النيوكلاسيكية للنمو تعرف بالنظرية الخارجية للنمو.

رغم أن النظرية النيوكلاسيكية للنمو توفر أرضية مفيدة لفهم كيف ينتج النمو الاقتصادي وما العوامل التي تقود النمو على المديين القصير والطويل، إلا أنها تظل ناقصة بسبب الافتراضات اللاعقلانية، فعلى سبيل المثال، تفترض النظرية ببساطة أن كلا من معدل الادخار ومستوى المهارات للقوة العاملة والمستوى التكنولوجي ونسبة النمو الديموغرافي هي عوامل خارجية، فالنظرية النيوكلاسيكية

للنمو أكدت إذا بأن الادخار لا يهم في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، و في الحقيقة إن قيم هذه المتغيرات ليست خارجية لكن يمكن تحديدها بالبنية الاقتصادية والسياسة العامة وعملية النمو ذاتها.

ويتضح أن العيب الأساسي للنظرية النيوكلاسيكية للنمو في تفسير عملية النمو الاقتصادي طويل المدى في أن النظرية افترضت انخفاض عائدات رأس المال، وقد أثار هذا العيب اهتمام مجموعة من الباحثين على غرار بول رومر وروبرت لوكاس لتطوير ما يعرف بنظرية النمو الجديدة أو نظريات النمو الداخلي في الثمانينيات لتفسر لاحقا عملية النمو الاقتصادي ومحدداتها (لوكاس 1988، رومر 1986)، حيث كانت الفكرة الأساسية لنظرية النمو الداخلي امتدادا للعمل الذي قام به جوزيف شومبيتر في الثلاثينيات والأربعينيات، والمثير للاهتمام أن هذه النظرية افترضت بأن الاقتصاد الوطني يتميز بزيادة عائدات رأس المال عكس ما تؤكده النظرية النيوكلاسيكية للنمو، فالزيادة في الإنتاج أكبر من الزيادة في رأس المال والعمل وعوامل أخرى للإنتاج، ومن أجل ذلك لا تتبع دالة الإنتاج قانون تخفيض العائدات حسب نظرية النمو الداخلي، فالاستثمار في البحث والتنمية والقدرات البشرية لا تنفع المستثمرين فحسب بل عوامل أخرى في الاقتصاد، فالاستثمار مثلا في البحث والتنمية من شأنه أن يكتشف منتوجات وإجراءات جديدة وحتى عتادا وآلات ذات جودة عالية وتزيد من المهارة، بالإضافة إلى أن الاستثمار في الثروة البشرية يحتاج إلى دعم البحث والتنمية، وبالتالي فإن الاستثمار في الثروة البشرية لا يخضع لقانون تخفيض العائدات، فإذا كانت العوامل الخارجية الإيجابية في الاستثمارات الجديدة كبيرة كفاية، فإن قانون تخفيض العائدات لا يتماشى معها، كما أنه لا يبلغ حالة الاستقرار للتوازن كمفهوم للنظرية النيوكلاسيكية للنمو، لهذا السبب تثبت نظرية النمو الداخلي بأن الزيادة في معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار ستؤدي إلى زيادة دائمة في معدلات النمو الخاصة بالإنتاج على المدى الطويل، وعلى سبيل المثال فانه يصعب توفير المهارات ا لفنية و الإدارية بالكمية و النوعية المطلوبتين ما لم يتم استثمار ضخم في مجالي التعليم والتدر يب، كم ا أن زيادة رقعة الأرض الزراعية تتطلب إنفاق قدر كبير من الاستثمار في أعم ال استصلاح الأراضي ومد شبكات الري والصرف، و هكذا فا ن تحقيق مستوى أعلى من النمو و رفع مستوى المعيشة يتطلبان القيام بإنشاء عدد كبير من المشروعات الإنتاجية لزيادة طاقة المجتمع الإنتاجية، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من الموارد في شكل إدخار.

ولا يعني ما قيل سابقا أننا نغفل عن فكرة أن انطلاق أي مجتمع في معارج التقدم يتوقف على عدد كبير من العوامل الاقتصادية والثقافية الأخرى، إذ لا يكفي مجرد التغلب على انخفاض معدل الادخار في دولة معينة حتى تتحقق التنمية الشاملة والمتواصلة، وإنما يجب أن تتضافر عوامل أخرى كالتقدم التقني والتكنولوجي، المهارات والكفاءات الفنية والتنظيمية اللازمة لتشغيل الطاقات الإنتاجية، بجانب توافر الموارد الطبيعية والبيئية الدولية المواتية.

إشكالية البحث:

إن ما تتسم به الأزمة الاقتصادية في الدول العربية عامة و الجزائر على الخصوص من حدة وتعقيد، يمكن رده إلى وجود استمرارية مجموعة رئيسية من الظواهر الاقتصادية التي تعبر في مجموعها عن القصور في عمل الاقتصاد، ويعتبر انخفاض معدلات الاستثمار من الظواهر البارزة، وهذا يرتبط بدوره بعلاقة سببية مع عدد آخر من العقبات لعل أوضحها ذلك الانخفاض في معدل الادخار المحلي الذي يمثل مصدرا هاما وأساسيا للاستثمار، فقد كانت الجزائر وبعض الدول العربية في العقود الماضية تعتمد بشكل كبير في تمويل برامجها الاستثمارية على المدخرات الخارجية (القروض)، ونظرا لاستمرارية انخفاض الادخار المحلي في الدول العربية والجزائر بالخصوص فإن هذا الأمر وضعها أمام عدة خيارات، فإما الاستثمار في حدود المدخرات المحلية وهذا يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تدهور متوسط دخل الفرد وتدهور مستويات المعيشة وتفاقم معدلات البطالة....الخ، وإما اللجو ء إلى الاقتراض الخارجي وما لهذا الخيار من مخاطر وأثار سلبية أهمها أعباء الديون التي تتحملها الأجيال الحاضرة والقادمة، ولإخراج الاقتصاد من الأزمات التي تعاني منها فإن الخيار الأفضل هو زيادة معدل الادخار المحلي بنسب تتماشى مع الاستثمار المطلوب.

لذلك من الأهمية البالغة إعداد بحث لدراسة ا لعلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال إثراء المفاهيم الموجودة من خلال تقديم بعض الأدلة التجريبية حول الترابط بين الادخار والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، وتحديد السبل التي يمكن من خلالها زيادة الادخار المحلي في سبيل تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلا.

ومحاولتا منا لمعرفة واقع هذا الدور في الجزائر وبعض الدول العربية ، تتضح لنا ملامح إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

ما هو أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية.؟

و من هذا التساؤل الرئيسي تتفرع عنه عدة أسئلة تتمثل فيما يلي:

1 - ما هي مصادر النمو الاقتصادي في المدى الطويل.؟
2 - ما هو هيكل الادخار المحلي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية.؟
3 - ما هو دور المدخرات المحلية في تمويل التراكم الرأسمالي؟، وما هو حجم الفجوة بين الادخار المحلي المتاح والاستثمار المطلوب في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية.؟
4 - ما هو دور الادخار المحلي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية.؟
5 - ما هي السبل الكفيلة والسياسات المطلوبة لأجل تعبئة المدخرات المحلية وتعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي؟
6 - **فرضيات البحث:**

تمثل الفرضية الأساسية لهذه الدراسة في:

تؤثر زيادة الادخار المحلي تأثيرا إيجابا في النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية.

كما يمكن أن ننطلق من مجموعة من الفرضيات الأساسية وهي:

1. يتأثر النمو الاقتصادي بعاملي الادخار المحلي ورأس المال البشري.
2. معدل الادخار المحلي من المصادر الرئيسية للتطور التكنولوجي وبالتالي تحقيق النمو على المدى الطويل.
3. تطور الادخار المحلي في الجزائر وبعض الدول العربية لم يكن بالقدر الكافي ولم يكن في المستوى المطلوب.
4. هناك علاقة طردية بين الادخار المحلي ومعدل التراكم الرأسمالي (زيادة المدخرات المحلية يؤدي إلى توفير رؤوس الأموال التي تحول بدورها إلى استثمار)، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية.
5. اتساع الفجوة بين الادخار المحلي المتاح والاستثمار المطلوب يؤثر سلبا على معدل التراك م الرأسمالي (تمويل الاستثمارات)، وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية.

أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية بالغة، وتنبع أهمية هذه الدراسة من ندرة الدراسات في موضوع الادخار المحلي ودوره في النمو الاقتصادي، وحيث أن موضوع الادخار كان ولا يزال عنصر رئيسي للتراكم الرأسمالي وبالتالي النمو الاقتصادي فقد أصبح يمثل الشغل الشاغل لأي دولة بل إنه صار المرتكز الأساسي لأي برنامج إصلاح اقتصادي تتبناه الحكومة، ولا يأتي تحقيق معدل أعلا للنمو الاقتصادي إلا من خلال رفع معدلات الادخار المحلي وزيادة مساهمته في التراكم الرأسمالي ، ويمكن إجمال أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. تعتبر تحديد وقياس مدى مساهمة الادخار المحلي في النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية غاية في الأهمية لمتخذي القرار ورسمي السياسات الاقتصادية.
2. القصور الذي يعاني منه الادخار المحلي في الدول العربية عامة والجزائر بالخصوص وبالتالي البحث عن أسباب هذا الانخفاض بتحديد العوامل الاقتصادية المؤثرة على الادخار المحلي لأن ذلك يسهل إيجاد الحلول اللازمة لتحسين معدلات الادخار المحلي.
3. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة على حد علم الباحث، والتي حللت دور الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، وستكون هذه الدراسة إضافة علمية

يستفيد منها كل من يريد التعرف على دور الادخار المحلي في النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية.

أهداف البحث:

1. توضيح الجوانب النظرية للادخار.
2. محاولة إبراز أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي.
3. محاولة دراسة مختلف النماذج الاقتصادية للنمو وتوسيع استعمالها لتحقيق النمو والتي يعتمد عليها البحث الاقتصادي الحديث.
4. دراسة العوامل التي تقف وراء انخفاض معدلات الادخار المحلي في الجزائر وبعض الدول العربية.
5. دراسة تطور هيكل الادخار في الجزائر وبعض الدول العربية ومعرفة مدى مساهمة هذه المدخرات في تمويل الاستثمار لقياس الفجوة بين الادخار والاستثمار.
6. تحديد دور الادخار الهام في تمويل الاستثمار و تكوين الرأسمال اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي.
7. دراسة متطلبات وسبل تنمية المدخرات، وكيفية الارتفاع بمعدل الادخار المطلوب في الجزائر وبعض الدول العربية، من خلال الإجراءات والأساليب اللازمة لتحقيق ذلك.

دوافع اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى ملاحظاتنا وانشغالاتنا بخصوص المسيرة التنموية في البلدان النامية وعلى وجه الخصوص البلدان العربية من عدة مجالات، إلى جانب حداثة الاهتمام بهذا الموضوع.

ويمكن أن نحدد بعض الدوافع أهمها:

1. الدور الأساسي الذي يلعبه الادخار في الحياة الاقتصادية مما يؤدي بنا إلى تحديد أثره على النمو الاقتصادي.
2. ارتباط الموضوع بالكثير من النظريات التي تعتقد أن تعبئة الادخار المحلي طريق مختصر يمكن أن تتخذه الدول النامية التي تنشد الرفاه وترغب في تحقيق غايات التنمية والنمو الاقتصادي.
3. ندرة الدراسات والأبحاث التي تتناول مثل هذا الموضوع في الجزائر على الأقل.
4. محاولة إثراء المكتبة بموضوع حديث ذو أهمية وقيمة علمية ملموسة، كما انه من الممكن لهذا البحث أن يفيد ذوي الاختصاص والراغبين في الإطلاع على أهم جوانبه.

5 يمثل هذا البحث المتواضع بالنسبة لي محاولة متواضعة في مجال البحث العلمي الذي يمكن أن نستمر بالبحث فيه مستقبلا.

6 - محاولة فهم نماذج بارنل التي تعتبر من أحدث الطرق استعمالا في مثل هذه الدراسات ومعرفة مدى قدرتها في تفسير العلاقة بين الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية.

7 -

حدود ونطاق البحث،

سوف نتعرف في هذه الدراسة على واقع الادخار المحلي في الجزائر وبعض الدول العربية، ودورها (المدخرات المحلية) في النمو الاقتصادي من خلال دراسة تحليلية للفترة الزمنية (1970-2012)، ودراسة قياسية للفترة الزمنية (1985-2012) والهدف من اختيار هذه الفترة هو:

- حتى يستفيد البحث من أطول فترة ممكنة لتظهر هذه الدراسة نوعا من المصداقية.
- الطبيعة المتنوعة للأحدا ث والمراحل التي مرت بها الجزائر وبعض الدول العربية خلال هذه الفترة.

منهج البحث:

لمعالجة إشكاليتنا المطروحة، سوف نتبع المنهج التاريخي والوصفي من خلال عرض الوقائع كما هو متوفر في مادة البحث، كما سوف نتبع المنهج الاستنباطي الاستقرائي من خلال العرض و التحليل، حيث يعتمد هذا المنهج على مبدأ السببية التي تربط ظاهرتين أحدهما سبب والأخرى نتيجة، والتي تكرر حدوثها في الماضي والحاضر ونتوقع حدوثها في المستقبل بنفس النظام والترتيب، ويمثل هذا المنهج في علم الاقتصاد، منهج القياس الاقتصادي الذي يجمع بين الرياضيات كمنهج استنباطي (استنباط النتائج)، وبين الإحصاء كمنهج استقرائي الذي يمثل معالجة للبيانات معالجة إحصائية وكأداة لملاحظة الأوضاع الاقتصادية ، وذلك لقياس العلاقة بين الادخار والعوامل المؤثرة عليه، وقياس العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع تبين للباحث أنه لا توجد دراسات مشابهة لموضوع البحث بشكل كبير في الجزائر، حيث أن اغلب الدراسات تشترك مع الموضوع في الجانب النظري للادخار الكلي، وبعضها يتعرض لمفاهيم ادخار قطاعية، أما فيما يخص الدراسات القياسية فعالجت الموضوع محل الدراسة لفترات زمنية مختلفة عن السلسة الزمنية المأخوذة لهذا البحث، سوف نستعرض في هذه النقطة أهم نتائج الدراسات السابقة التي تمت على العديد من الدول المتقدمة و النامية

والمدروسة خارج الجزائر للادخار ودوره في النمو الاقتصادي، وبالرغم من أن نتائج بعض الدراسات قد أثارت العديد من التساؤلات حول مدى فعالية الجهود الخاصة بزيادة الادخار كمحدد مستقل للنمو الاقتصادي، و لكن وبصفة عامة فإنها أثبتت وجود علاقة طردية بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الادخار، و كذلك أوجدت العلاقة بين الادخار و العوامل المحددة له مثل:

الدخل، سعر الفائدة، أجهزة الوساطة المالية، الضرائب، التضخم، والعوامل غير الاقتصادية، والعوامل الديموجرافية، والمعونة الأجنبية، حيث تباين ت هذه العلاقات في الدراسات تبعا لظروف كل دولة، سوف نتطرق للدراسات السابقة حول الادخار والنمو الاقتصادي ومن بين هاته الدراسات نجد:

1 -**العلاقة السببية بين الادخار المحلي و النمو الاقتصادي باستخدام سبع دول افريقية** [1]:

تتبع الدراسة نموذج التكامل المتزامن والتقدير باستخدام نموذج تصحيح الأخطاء **Consignation and vector error correction model."(VECM)**"لاستكشاف العلاقة السببية لسبع دول افريقية هي: كونغو وكوت دوفوار وغانا وكينيا وجنوب إفريقيا و زامبيا باستخدام ثلاثة اختبارات محددة:

أولا: باستخدام سلسلة زمنية للنمو الاقتصادي و المدخرات المحلية مع التأكد باستخدام **unit root"DickeyFuller** ".

ثانيا : العلاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي و معدل نمو الادخار المحلي حيث تم بحث ذلك في إطار " **Johansen and juseliw** ".

ثالثا: باستخدام اختبار السببية **Granger** لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ومعدل النمو للادخار.

أشارت النتائج لوجود تكامل واحد لكل سلسلة زمنية، كما توصلت نتائج اختبار التكامل إلى أن هناك علاقة سببية في الأجل الطويل بين النمو الاقتصادي ومعدل نمو الادخار، بينما نتائج اختبار السببية تشير إلى التعارض مع النظريات التقليدي ة حيث أن النمو الاقتصادي يسبب فقط نمو معدل الادخار المحلي لأكثر الدول في ظل وجود قيود.

2 -**العلاقة بين الادخار و النمو في جوب إفريقيا خلال الفترة 1946-1992** [2]:

تناولت الدراسة معدل الادخا ر الخاص الكلي وتفاعله مع الاستثمار و النمو، وتوصلت الداسة إلى أن معدل الادخار الخاص يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على النمو، ويتمثل الأثر المباشر في معدل الاستثمار الخاص، وفي المقابل نجد أن النمو له تأثير ايجابي على معدل الادخار الخاص ويحدد هذا الأثر القيود على السيولة، ومن ثم يعزز ذلك الادخار وبدوره يزيد تعزيز النمو.

[1] *Emmanuel Anoruo and Yusuf Ahmed , **Causal Relationship between domestic savings and economic growth :from** seven African countries , African development Bank , 2001, Vol .13. p.249-238 .*

[2] *Aylit Tina Romm , **the relationship Between saving and Growth in south Africa : A Time serie analysis** , south African journal of economics vol .73.2 ,june 2005 , p 171-188.*

3 -**علاقة رأس المال الأجنبي على الادخار و الاستثمار و معدل النمو الاقتصادي في مصر (تحليل اقتصادي قياسي) خلال الفترة: 1989-1995**[1]:

تبحث الدراسة عن أثر تدفق رأس المال الأجنبي على الادخار و الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي في مصر، وأوضحت النتائج أن هناك أثر معنوي موجب لتدفق رأس المال الأجنبي المباشر على الادخا ر والاستثمار وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي، كما بينت الدراسة أيضا وجود تكامل متزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي، وأشارت النتائج إلى أن للاستثمار أثر معنوي قوي على معدل النمو الاقتصادي في مصر.

4 -**أثر سعر صرف العملات الجنبية على معدلات الادخار في السودان**[2]

حيث تناولت الدراسة علاقة سعر الصرف بمعدل الادخار في السودان، وبينت هذه الدراسة على أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والمدخرات، أي عندما ينخفض سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه السوداني يزيد حجم المدخرات، هذا يعني أيضاً أن زيادة حجم المدخرات له أثر إيجابي على توفير رؤوس الأموال المتاحة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية السودانية، ومن ثم زيادة حجم الإنتاج مما يكون له الأثر الايجابي على زيادة الدخل الوطني المحلي، وخرجت الدراسة بنتيجة وهي أنه من الضروري أن تساعد السياسات الاقتصادية على الأقل على الاستقرار في أسواق صرف العملات لتحفيز المواطن على تحويل جزء من دخله إلى وظيفة الادخار.

5 -**دراسة السببية بين الادخار والنمو الاقتصادي في باكستان**[3]:

أول من قام ببحث مركز حول العلاقة السببية بين الادخار والنمو الاقتصادي في باكستان ، وظفت الدراسة تجربة سببية هسياو لمعالجة العلاقة السببية بين الادخار والنمو الاقتصادي ، فقد وجدت الدراسة بأن نموذج غرانجر للادخار يسبب النمو الاقتصادي بينما لا يسبب النمو الاقتصادي الادخار. وبالتالي فإن هذه الدراسة تؤكد الاتجاه الأحادي للسببية من الادخار للنمو الاقتصادي في باكستان ضمن تحليل الفترة ما بين 1973 و 1991.

6 -**دراسة السببية بين الادخار والنمو الاقتصادي باستخدام معطيات بانل لمجموعة من الدول**[4]:

أجريت هذه ال دراسة على عدة دول حول العلاقة السببية بين الادخار والنمو الاقتصادي ، وغطت هذه الدراسة 84 دولة في العالم في الفترة ما بين 1961 و 2000.

استخلصت هذه الدراسة أن هناك اتجاهين لسببية جرانجر بين معدل الادخار ومعدل النمو الاقتصادي في النمسا، كما بينت الدراسة أن هناك اتجاه واحد للسببية من الادخار إلى النمو الاقتصادي

---

[1] *Mohamed Abdel –Wahed* , ***the impact of Foreign capital inflow on saving –investment and economic growth rate in Egypt*** , *An economic Analysis , vol , 4 N ol, 2003 , p 279.*

[2] *http://ssrn.com* تحت **عنوان : أثر سعر صرف العملات الأجنبية علي معدلات الادخار في السودان (28 /12/2015).**

[3] *Looney, R.E.,* ***National savings in Pakistan: causal linkages with the macroeconomy****,Savings and Development, Vol. 20, No. 4 (1996), pp. 461-475.*

[4] *L´aszl´o K´onya,* ***Saving and Growth: Granger Causality Analysis with Bootstrapping On Panels of Countries****, Journal of Economic Research 10 ,2005, 231–260.*

في كل من أيرلندا، ترينيداد وتوباجو وجمهورية أفريقيا الوسطى وموريتانيا، وعن السببية من النمو الاقتصادي إلى الادخار فقد تأكدت في كل من فنلندا، فرنسا، اليابان، السويد، سويسرا والنيجر و المملكة العربية السعودية ، كما أكدت هذه الدراسة أيضا أن الادخار والنمو الاقتصادي في باكستان لا يكون أحدهما سببا للآخر وفق نموذج غرانجر.

7 -**علاقة الادخار بالنمو الاقتصادي: دراسة حالة إيران**[1]:

قام الباحثين في هذا البحث بدراسة العلاقة بين الادخار و والنمو الاقتصادي النفطي وغير النفطي في إيران ، وبتحليل العلاقة السببية في المدى الطويل بين المتغيرتين لبيانات سنوية للفترة من 1972 حتى 2010، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، وأكدت النتائج أن هناك تأثيرا إيجابيا وكبيرا بين الادخار والنمو الاقتصاد ي النفطي وغير النفطي، كما بينت أن هناك علاقة طويلة المدى بين الادخار والنمو الاقتصادي.

8 -**دراسة السببية بين الادخار والنمو الاقتصادي في باكستان** [2]:

كان هدف هذه الدراسة دراسة التكامل المشترك والعلاقة السببية بين الادخار والنمو الاقتصادي في باكستان، وقد استخدمت تجربة تكامل جوهانسن–جوسيليوس لتأكيد العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات، إضافة إلى أن تجربة السببية المطورة من قبل غرانجر 1969 استعملت من أجل استكشاف العلاقة السببية بين الادخار والنمو الاقتصادي قصيرة المدى في باكستان، وقد كشفت النتائج أن هناك اتجاه مزدوج على المدى الطويل بين الادخار والنمو الاقتصادي، بينما تقترح النتائج في المدى القصير اتجاها واحدا للسببية من الادخار نحو النمو الاقتصادي، وبالتالي تدل النتائج على أن كلا من المدرستين صالحة في باكستان " مدرسة المدافعين عن رأس المال حسب هذه المدرسة تكون اتجاه السببية من الادخار نحو النمو الاقتصادي، و مدرسة الكنزيين حسب هذه المدرسة تكون اتجاه السببية من النمو الاقتصادي نحو الادخار ".

9 -**الادخار المحلي ودوره في النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية اليمنية** [3]:

قام الباحث بدراسة الادخار المحلي ودوره في النمو الاقتصادي، حيث كان هدف الباحث دراسة هيكل الادخار المحلي في اليمن، ومعرفة العوامل المؤثرة عليه خلال الفترة 1990–2002، كما كان هدف الدراسة هو تحليل دور المدخرات المحلية في التراكم الرأسمالي وفي النمو الاقتصادي، وقد توصل الباحث إلى أنه رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة اليمنية إلا أن نسب الادخار المحلي جد ضعيفة وهذا ما أثر سلبا على التراكم الرأسمالي وعلى النمو الاقتصادي في اليمن.

---

[1] *Reza Najarzadeh, Michael Reed & Mona Tasan,* ***Relationship between Savings and Economic Growth: The Case For Iran****, Journal of International Business and Economics ,December 2014, Vol. 2, No. 4, pp. 107-124.*

[2] *G. M. Sajid and Mudasssira Sarfaz,* ***Saving And Economic Gpowth In Pakistan: An Issue Of Causality****, Pakistan Economic and Social Review Vol. 46, No. 1 (Summer 2008), pp. 17-36 .*

[3] محمد صالح المكردي، **الادخار المحلي ودوره في النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية اليمنية "دراسة تحليلية"** ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة صنعاء "اليمن"، 2004.

10 -**الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر**[1]:

كان هدف الطالب دراسة تحليلية وقياسية لدور الادخار المحلي في النمو في مصر، وتحليل أهم المؤشرات التي تؤثر فيه ، وصياغة أهم محاور النمو وتعبئة المدخرات في الفترة 1980-2006، كما قامت الباحثة باقتراح نموذج قياسي للادخار المحلي في مصر خلال الفترة 1980-2006 باستخدام أسلوب تحليلي إحصائي يتضمن مقاييس الإحصاء الوصفي لبيانات السلاسل الزمنية ، ونموذج انحدار خطي متعدد، وقد توصلت الباحث إلى أن الادخار المحلي في مصر حقق ن تائج ضعيفة جدا وسلبية ، واستخلصت الباحثة أن هناك علاقة عكسية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر.

11 -**اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2011** [2]:

استهدفت الدراسة البحث في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1970- 2011، وفي ضوء ذلك تم استخدام اختبارات الاستقرارية و التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل و جرانجر وطريقة جوهانسن، بالإضافة إلى استخدامنا لمنهجية جرانجر للسببية، وذلك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بينهما، واتضح من الدراسة عدم وجود علاقة توازنية بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة، وكان التفسير المحتمل لذلك يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي، وعدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات من جهة، وإلى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

12 -**العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي في باكستان**[3]:

هدفت هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي في باكستان خلال المرحلة 1971-2011، حيث تم الاعتماد على التكامل المشترك وتجربة سببية غرانجر من أجل دراسة العلاقة بين المتغيرات ، وأكدت النتائج وجود توازن طويل المدى بين الادخار والنمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت فقد أثر الادخار المحلي إيجابيا في النمو الاقتصادي على المديين القصير والطويل ، وتظهر نتائج غرانجر أيضا بأن ادخار غرانجر تسبب النمو الاقتصادي ، وانطلاقا من هذه النتائج فإن الادخار هو محفز للنمو الاقتصادي في الاقتصاد الباكستاني ، وبالتالي فإن هذه الدراسة تبدو أكثر دعما للمدافعين عن رأس المال لكونها تقديرات على المدى الطويل، كما تشير نتائج سببية غرانجر إلى أن نمو الادخار يمكن أن يحفز على نحو فعال النمو الاقتصادي في باكستان.

---

[1] حنان السيد سعد علي، **الادخار المحلي والنمو في مصر** ، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين شمس "مصر"، 2008 .

[1] أحمد سلامي، محمد شيخي، **اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة :1970-2011**، مجلة الباحث، العدد 13، 2013 ، ص 121-134.

[3] *Chor Foon Tang, BeeWah Tan, **A revalidation of the savings–growth nexus in Pakistan**, Contents lists available at ScienceDirect Economic Modelling 36 ,2014, p 370–377.*

13 -دراسة ميدانية لإحلال المدخرات الأجنبية أو المحلية في البرازيل[1]:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين مستوى سعر الصرف الحقيقي، والادخار الأجنبي والادخار المحلي في البرازيل خلال الفترة: 1994-2013، وحسب النموذج القياسي والتحليلي الذي استخرج في هذه الدراسة فإن حالات الزيادات المفرطة في سعر الصرف تؤدي إلى تخفيض معدل الربح المتوقع لصناعات السلع التجارية، مما ينتج عنه انهيارا معتبرا في الاستثمار ومستويات الادخار المحلي الكلي، وهو ما يعني معدلا عاليا لاستبدال الادخار الأجنبي بالمحلي، كما أظهر ت نتائج التحليل القياسي للاقتصاد البرازيلي وجود علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف والادخار المحلي، وبأن تخفيض القيمة النسبية لسعر الصرف الحقيقي بشكل إيجابي وملحوظ يؤثر على الادخار المحلي في الفترة ما بين 1994 – 2013، وقد بقيت نتائج التقديرات ذاتها "حتى بعد تقسيم الفترة إلى عينتين، بعد الاختبارات تبين وجود شرخ هيكلي في نموذج سنة 2002، كما أكدت نتائج التقدير التي أجريت على العينتين وجود إحلال الادخار الأجنبي محل الا دخار المحلي ، كما أكدت الدراسة أن سر ارتفاع مستويات الادخار في البلدان الآسيوية حسب النموذج المتحصل عليه يكمن في سياسة الإبقاء على سعر صرف تنافسي أو منعه من الزيادة المفرطة، مما يعني أجورا حقيقية ضعيفة نسبيا في المدى القصير نظرا لمستوى إنتاجي معين ، حيث يمكن للأجور أن ترتفع لاحقا في المدى المتوسط كنتيجة لنمو أكثر نشاطا.

14 -تأثير الادخار الحقيقي على النمو طويل المدى: تحليل تجريبي[2]:

يتطرق هذا البحث إلى العلاقة بين الادخار الحقيقي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل ل 36 دولة خلال الفترة: 1971 – 2000، وخلصت الدراسة إلى أن الادخار الحقيقي يفسر النمو الاقتصادي، ووجدو ا تأثيرا إيجابيا للادخار الحقيقي على ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد غير أنه ليس تأثيرا كبيرا، كما بينت الدراسة أن الادخار الحقيقي هو القياس المثالي لعامل التراكم، وهو مقياس جيد تفوق المقاييس التقليدية للادخار، وتأخذ في الحسبان أكثر من أثر رأس المال المادي، عندما نقوم بقياس الادخار الحقيقي انطلاقا من معطيات الاستثمار أكثر من الادخار وتكون النتائج مستقرة، كما أكدت الدراسة التباين بين البلدان، ووصلو ا إلى أن هذه النتائج مستقرة للبلدان النامية فقط، واستدلو ا ذلك بأن التنمية في هذه البلدان متعلقة أكثر بتراكم رأس المال، في حين أنه في البلدان المتطورة يمكن أن تكون عوامل الإنتاج عاملا تفسيريا، وأكدت الدراسة أن هناك علاقات داخلية فيما يخص البحث والسياسة الاقتصادية لهذه النتائج، فيما يتعلق بالبحث يستلزم الأمر عملا إضافيا بهدف جعل الادخار الحقيقي مؤشرا كاملا ودقيقا مثلا بمعرفة الإنتاجية الكلية للعوامل، أما فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية فيمكن لمسئوليها بل يتوجب عليهم التركيز على الادخار الحقيقي كونه إطارا لتسيير الثروة والتنمية

[1] *Luiz Carlos Bresser-Pereiraa, Eliane Araújob, Paulo Galac,* ***An empirical study of the substitution of foreign for domesticsavings in Brazil*** *, EconomiA 15 ,2014, p 54–67.*

[2] *Yacouba Gnègnè , CERDI, CNRS-Université d'Auvergne, France,19 mai 2009.*

الوطنية، لأن الادخار يسمح بإعطاء تقييم جيد لسير التنمية وخاصة في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وأخيرا أوصت الدراسة على أنه يتوجب على البلدان إبقاء مستويات إيجابية للادخار الحقيقي طالما اعتمدوه لتسيير التنمية لديهم.

15 –**هل يسبب الادخار المحلي النمو الاقتصادي؟ باستخدام السلاسل الزمنية في الهند**[1]:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة طويلة المدى بين الادخار والنمو الاقتصادي في الهند باستخدام السلاسل الزمنية خلال الفترة: 1950–2002، وأكدت الدراسة الأول ى المستخدمة على المتغيرتين أنها لا توجد علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والادخار المحلي باستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، كما أعطت التقديرات نتائج ضعيفة، لذلك فكر الباحث في نموذج أخر للتقدير وهو النموذج الديناميكي، وذلك بإضافة متغيرتين تفسيريتين وهي النمو الاقتصادي للفترة السابقة، والادخار للفترة السابقة، حيث انطلاقا من هذا النموذج وجد الباحث علاقة طويلة المدى بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي، كما استخدم الباحث تقديرات جديدة مختصة في مثل هذه النماذج ونخص بالذكر طريقة **FMOLS** و**DOLS**.

16 –**الادخار والنمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا: اختبار السببية متعدد المتغيرات**[2]:

في هذه الدراسة، تم تقدير اتجاه العلاقة السببية بين الادخار والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات سنوية لجنوب إفريقيا خلال الفترة 1950 و 2005، وحاولت هذه الدراسة ا لإجابة على السؤال التالي: هل المدخرات حقا تعتبر محرك للنمو الاقتصادي كما يقترح ا لاقتصاديون الكلاسيكية، ام أن النمو الاقتصادي هو ما يدفع تراكم المدخرات ، علما أن الدافع وراء هذه الدراسة كان من وراء انخفاض معدلات الادخار وانخفاض هفي جنوب إفريقيا من جهة، ومستوى تراجع النمو الاقتصادي التي شهد تها البلاد خلال 1990 من جهة أخرى.

ونظرا لضعف اختبارات السببية ثنائية المتغيرات **bivariate**، اعتمدت هذه الدراسة على إعداد اختبار السببية المتعدد **trivariate**، والذي يسمح بإ دراج المتغير الثالث في دراسة نموذج السببية ، ولهذا الغرض أدرج تدفق رأس المال الأجنبي في نموذج **trivariate** كمتغير ثالث مهم يؤثر على كل من الادخار والنمو الاقتصادي ، وذلك باستخدام طريقة التكامل المشترك ، وآلية تصحيح الخطأ لجوهانسن وجوسلويس **Johansen–Juselius**، وكشفت النتائج التجريبية أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الادخار والنمو الاقتصادي في المدى القصير ، وتدفق السببية أحادي الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الادخار المحلي على المدى الطويل.

---

[1] *Tarlok Singh, **Does domestic saving cause economic growth? A time-series evidence from India**, Journal of Policy Modeling 32 2010, p 231–253.*

[2] *Nicholas M. Odhiambo(2009), **Savings and economic growth in South Africa:A multivariate causality test**, Journal of Policy Modeling 31, pp 708–718.*

وتخلص الدراسة إلى أن هـ في المدى القصير فإن الادخار والنمو الاقتصادي على حد سواء يدفعان بعضه ما البعض، إلا أنه في المدى الطويل فإن النمو في القطاع العقاري هو الذي يرفع تراكم المدخرات ، كذلك كشفت النتائج التجريبية أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تدفق رأس المال الأجنبي والمدخرات، وتدفق السببية أحادي الاتجاه من النمو الاقتصادي لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

ويوصي الباحث في هذه الدراسة أنه في المدى القصير ينبغي للسياسات الاقتصادية في جنوب إفريقيا التوجه نحو تحقيق كلا من الادخار والنمو الاقتصادي من أجل تعزيز ثقة المستثمرين ، وجذب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وفي المدى الطويل لابد أن يتحول تركيزها نحو تحقيق نمو اقتصادي أعلى، من أجل تعزيز المدخرات المحلية وللحفاظ على تدفق مستمر لاستثمار رأس المال الأجنبي.

17 -**تعديل العلاقة بين المدخرات والنمو في المكسيك**[1]:

في هذه الدراسة قام الباحث باختبار فرضية تأثير المدخرات المحلية على النمو الاقتصادي لحالة المكسيك باستخدام مجموعة من البيانات السنوي ة الممتدة من 1960-1996، وخلافا للأعمال السابقة التي قام به ا بعض الباحثين حول هذه المسألة ، بينت أن المدخرات المحلية لها دور كبير في تسريع النمو الاقتصادي على المدى الطويل بالنسبة لـلناتج المحلي الإجمالي في المكسيك ، ولكن كان يريد الباحث الوصول لنتائج مختلفة وإلى عوامل أخرى، وتطبيق إ ختبارات بديلة وأكثر قوة من اختبار جرانجر للسببية ، حيث يرى الباحث أن تقدم المكسيك مثالا جيدا للعلاق ة بين الادخار والنمو الاقتصادي ، لأنها قد خضعت لعدد من التحولات الاقتصادية خلال دورات تصل إلى ست سنوات، وهي الفترة التي تزامنت تقريبا مع الرئاسة "السنوات ال 24 الماضية "، بالإضافة إلى الركود الذي وقع في سنة 1995 وذلك بعد انخفاض قيمة البيزو المكسيكي في 19 ديسمبر 1994، وانتقال الرئاسة في تلك المناسبة في وقت مبكر في ديسمبر من عام 1994، و بعد إجراء الباحث للدراسة القياسية تأكد له أن هناك علاقة طويلة الأمد بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في المكسيك.

18 -**عمق المالية والادخار والنمو الاقتصادي في كينيا: والربط السببي الديناميكي**[2]:

تبحث هذه الورقة عن العلاقة السببية بين العمق المالي والادخار والنمو الاقتصادي في كينيا خلال الفترة 1969-2005 باستخدام اختبار السببية **trivariate**، فيرى الباحث أن معظم الدراسات السابقة على هذا الموضوع تستند أساسا على البيانات مستعرضة **(cross-sectional)** وإطار ذات المتغيرين، وبالتالي تعاني هذه الدراسات من قيدين رئيسيين : أولهما البيانات مستعرضة نفسها حيث لا يمكن أن تعالج القضايا الخاصة بكل بلد ، و ثانيا الاستدلال في إطار السببية بين الطائفتين **Variate**، قد يكون غير صالح بسبب إغفال متغير مهم في نموذج السببية ، وبعبارة أخرى إدخال متغير ثالث يؤثر على كل من العمق المالي والنمو الاقتصادي في نظام السببية بين الطائفتين **Variate** قد لا يغير فقط

[1] *Rumi Masih, Sanjay Peters, **A revisitation of the savings–growth nexus in Mexico**, Economics Letters 107,2010.*

[2] *Nicholas M. Odhiambo ,**Financial depth, savings and economic growth in Kenya A dynamic causal linkage**, Economic Modelling 25, 2008 , pp 704–713.*

اتجاه العلاقة السببية بين عمق المالية والنمو الاقتصادي ولكن أيضا حجم التقديرات ، فالدراسة الحالية حاولت ملئ هذه الفجوة من خلال دمج الادخار كمتغير ثالث في علاقة تمويل النمو، وبالتالي خلق نموذج ثلاثي **Variate** لنموذج السببية ، باستخدام طريقة التكامل المشترك وتصحيح الخطأ آلية جوهانسن–جوسيليوس التجريبي ، و كشفت النتائج أن هناك علاقة سببية أحادي ة الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى العمق المالي في كينيا ، كما كشفت النتائج التجريبية أيضا أن النمو الاقتصادي باستعمال اختبار جرانجر يسبب الادخار ، في حين أن الادخار باستعمال اختبار جرانجر يسبب العمق المالي في كينيا ، وينطبق هذا كما يقول الباحث فيما إذا كان يقدر هذا النموذج في صيغة ثابتة أو في إطار ديناميكي.

19 –**الادخار المحلي والنمو الاقتصادي "دراسة حالة البنين"**[1]:

في هذه الدراسة قام الباحث بدراسة دور المدخرات المحلية في النمو الاقتصادي في البنين باستخدام بيانات سنوية من 1975 إلى غاية 2007، حيث قام الباحث بإجراء دراسة نظرية وتحليلية، ودعم الجانب النظري التحليلي بدراسة قياسية لمعرفة التداخل بين النظرية الاقتصادية فيما يخص الادخار وعلاقته بالنمو الاقتصادي والواقع في البنين، قام الباحث بتقدير نموذجين قياسيين، النموذج الأول يتكون من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغيرة تابعة، والمتغيرات المستقلة المتكونة من:معدل التضخم، السكان النشطون والادخار المحلي الحقيقي، فبعد التقدير وإجراء مختلف الاختبارات الإحصائية وجد الباحث أن هناك علاقة طردية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي، كما أن لديها دلالة معنوية، كما أنه وجد أيضا أن كل إشارات التقدير متطابقة من الناحية الاقتصادية والاحصائية لبقية المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع.

أما النموذج الثاني فتكون من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغيرة تابعة، والمتغيرات المستقلة المتكونة من: الائتمان الموجه للاقتصاد، الرأسمال البشري ومتغيرات مساعدة "متمثلة في قطاع الوساطة المالية والتحرير المالي "، وأعطت نتائج التقدير نتائج منطقية وملائمة للنظرية الاقتصادية والإحصائية والقياسية، كما قام الباحث بإجراء اختبار السببية لغرانجر وتأكد أن هناك علاقة قصيرة الأجل بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي والعكس غير صحيح، أي انه وجد السببية من الادخار المحلي إلى النمو الاقتصادي من جهة واحدة، كما قام الباحث بإجراء اختبار التكامل المتزامن وتأكد له أن هناك علاقة طويلة الأمد بين المدخرات المحلية والنمو الاقتصادي في البنين ، **أي أن المخرات** المحلية تؤثر في النمو الاقتصادي في البنين فكل تغير في المخرات المحلية يؤثر في النمو الاقتصادي في البنين.

[1] *Georges A. SOGLOHOUN,**Epargne Interieure Et Croissance Economique : Cas Du Benin,** Memoire De Maîtrise Es Science Economique OPTION : Economie, BENIN,2009.*

مكانة هذه الدراسة من الدراسات السابقة:

إن أهم ما يميز هذه الدراسة هي الأخذ بعين الاعتبار الصفة الحركية والديناميكية للادخار المحلي و النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، وهذا باستخدام بيانات بانيل حيث نجد أن معظم الدراسات السابقة في هذا الإطار تبحث في تفسير الادخار المحلي وعلاقته بالنمو الاقتصادي قياسيا من خلال اختبار السببية لغرانجر والتكامل المشترك لجوهانسن دون إضافة متغيرات أخرى مؤثرة على الادخار المحلي والنمو الاقتصادي، أما هذه الدراسة فهي تساير التطور الذي عرفته النمذجة القياسية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للمعطيات الطولية وذل ك لتوفرها على ميزة البعد المضاعف الزمني والفردي الذي تتمتع به معطياتها، والتي تجعل من السهل دراسة مجموعة من الأفراد في نموذج واحد، وإبراز الفوارق بينها وكذا الآثار الخصوصية غير المشاهدة ، بالإضافة إلى إدخال متغيرات كلية أخرى مهمة في تفسير النمو الاقتصادي والادخار المحلي، واستخدا م النماذج الديناميكية وطرق التقدير الحديثة التي لم تستخدم كثيرا في الدراسات السابقة والمهمة في تفسير العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية.

هيكل البحث:

لتقديم هذا الموضوع في شكل منهجية تخدم إشكاليتنا المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى خمسة فصول مركزين في ذلك على الترابط و التسلسل بين الفصول و ذلك كما يلي:

الفصل الأول: يشمل على الإطار العام للموضوع أي الجزء النظري والمتمثل في عرض المفاهيم والعلاقات الأساسية حول الادخار ، حيث قمنا بتقسيمه إلى مفهوم الادخار والعوامل المؤثرة فيه في الفكر الاقتصادي في نقطة أولى ، وفي موضع آخر سنتناول فيه كيفية حدوث الدورة الاقتصادية أو ما يسمى بالتدفق الدائري بين مختلف قطاعات المجتمع، كما سنتطرق في نقطة أخيرة لعلاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

أما **الفصل الثاني:** فسنتطرق فيه إلى مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاختلاف بينهما، ثم سنتعرض لإسهامات النظرية الكلاسيكية للنمو وعلاقتها بالادخار، وسنتطرق أيضا في موضع أخر للنظرية الكنزية والكنزيين الجدد والنظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي وعلاقتها بالادخار، وفي نقطة أخيرة سنعالج إسهامات النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي وعلاقتها بالادخار.

أما **الفصل الثالث:** فسنتطرق فيه إلى الدراسة التحليلية لتطور الاقتصاد الجزائري وبعض الدول العربية ونخص بالذكر كل من: المملكة المغربية والجمهورية التونسية ثم الجمهورية العربية المصرية وفي نطة أخيرة سنتعرض إلى اقتصاد المملكة العربية السعودية.

أما **الفصل الرابع:** فسنتطرق فيه إلى الدراسة التحليلية لتطور فجوة الموارد المحلية للاقتصاد الجزائري وبعض الدول العربية ونخص بالذكر كل من: المملكة المغربية والجمهورية التونسية ثم الجمهورية العربية المصرية وفي نطة أخيرة سنتعرض إلى اقتصاد المملكة العربية السعودية.

أما **الفصل الخامس:** سنقوم بدراسة إحصائية قياسية للعلاقة بين الادخا ر المحلي والنمو الاقتصادي، من خلال عرض أهم المتغيرات الاقتصادية المدرجة في النموذج، كذلك عرض التقنيات وطرق تقدير نموذج النمو بالاعتماد على " **معطيات بانيل** " " **Panel Data** " للجزائر وبعض الدول العربية مع تحليل النتائج.

صعوبات البحث:

1. نقص المراجع باللغة العربية المتعلقة بموضوع الادخار والنمو الاقتصادي.
2. نقص الدراسات السابقة وصعوبة التحصل عليها، خصوصا تلك التي تناولت الموضوع بأساليب كمية.
3. صعوبة الحصول على المعطيات والإحصائيات.
4. عدم دقة البيانات الإحصائية التي تصف وتقدر مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خاصة وفي باقي الدول العربية محل الدراسة عامة.

الفصل الأول

الادخار الماهية والأهمية

تمهيد:

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي في أي مجتمع ضرورة حتمية، و المشكلة التي تواجهها المجتمعات تكمن في كيفية جعل معدل النمو الاقتصادي كافيا لمواجهة الاستهلاك السنوي في السلع المستخدمة في عمليات الإنتاج، و لمواجهة أيضا الزيادة السنوية في عدد السكان، الأمر الذي يجعل استمرار النمو الاقتصادي عند نفس المستوى عاملا مؤديا لانخفاض مستوى المعيشة، ولمواجهة كذلك التخلف الذي أدى إلى سوء استخدام الطاقات الإنتاجية، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والخلقية السيئة التي تقف عائقا في سبيل التقدم والتطور، الذي لا يمكن القضاء عليها إلا بإشاعة النمو اقتصاديا واجتماعيا ومعيشيا، ولتنمية الاقتصاد الوطني لأي دولة لا بد من تمويل مشاريعها الاقتصادية، ولا شك أن هذه العملية تتطلب بدرجة أكبر رؤوس أموال ضخمة وقروض متوفرة، والسؤال يكمن في كيفية تمويل هذه الاستثمارات بعبارة أخرى: عن مصادر تمويل لها.

يعتبر معدل الادخار حجر الزاوية لأية خطة تنموي ة، فكلما كان هذا المعدل مرتفعا أمك ن تحقيق معدل النمو المستهدف والعكس صحيح، ولذلك فإن قضية تنمي ة الادخار تعد من أهم قضايا النمو والتنمية التي يجب أن تنال قدرا كبيرا من الأهمية والدراسة، فلقد بينت نماذج النمو والتنمية بتجاربها المختلفة أن مشكلة التكوين الرأسمالي الادخار وتحويله للاستثمار تحتل درجة كبيرة من الأهمية مقارنة بمشكلة توفير العناصر الأخر ى، وإن حل مشكلة التكوين الرأسمالي يعد شرطا ضروريا، وليس كافيا لنجاح عملية التنمية في كثير من الدول الآخذة في النمو، لذلك أصبح الادخار يشكل أحد جوانب الاقتصاد المهمة، و جلب إليه العديد من روا د الفكر الاقتصادي ليصبوا أبحاثهم و اهتمامهم حوله، كونه عامل مهم و ضرورة يلجأ إليها كل م واطن و خاصة من يعيش في مرحلة البناء، و تلجأ إليها كل دولة و خاصة و هي تجابه تشييد بنيانها الاقتصادي و الا جتـ ماعي و السياسي، من أجل تطوير حاضرها ومستقبلها، فالادخار يعتبر عامل أمن و احتياط للأفراد كما يعتبر أحد أهم مصاد ر تمويل التنمية الاقتصادية، و أحد عوامل دفع عجلة التقدم و النمو من خلال توظيفه في مختلف مشاريع الاستثمار.

سنتعرض في هذا الفصل من خلال أربع نقاط إلى: مفهوم الادخار و العوامل المؤثرة فيه في الفكر الاقتصادي، و في مو ض ع آخر من هذا الفصل سنت ناول كيفية حدوث الدورة الاقتصادية أ و ما يسمى بالتدفق الدائري بين مختلف قطاعات المجتمع ، كما سنتطرق في نقطة أخيرة لعلاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

المبحث الأول: المفاهيم و العلاقات الأساسية

يعد الادخار من أهم المواضيع التي لقيت اهتمام و دراسة منذ القدم، فقد لقي اهتمام كافة المجتمعات القديمة و الحديثة، بالإضافة إلى الديانات السماوية التي أكدت على أهمية الادخار و حثت عليه، فقد عرف الادخار بمعناه على انه عبارة عن الاحتفاظ بج زء أو نسبة من الدخل لاستخدامه لأجل معين، و غالبا ما يوج ه ه ذا الجزء إلى الاستثمار، و في حالات أخرى إلى إشباع حاجة ملحة أو لعدة دوافع أخرى، ولا يقتصر الادخار على الفرد فقط بل يتم من جانب أعوان الاقتصاد، و ذلك بهدف توجيهه للاستثمار، لذا فإن أي دولة لا يمكن أن تحقق تنمية حقيقية شاملة ومتواصلة دون أن يتحمل شعبها عبئ مضاعفة معدل الادخار عدة مرات، وذلك حتى يمكن تحقيق ما تهدف إليه السياسة الاقتصادية المتمثلة في زيادة معدل النمو للدخل الوطني حتى يصبح ضعف أمثال معدل نمو السكان لما في ذلك من أثار ايجابية تتمثل في علاج مشكلة البطالة،ورفع مستوى المعيشة، ومواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المطلب الأول: عرض لبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالادخار:

كما قلنا سابقا ف لقد تط ور مفهوم الادخا ر من عصر لآخر نظرا لتطور الأفكار الاقتصادية، هذا التطور في تع اريف الادخار هو نتيجة و ج ود اختلاف فيها، مما استدعى بالمفكرين الاقتصاديين إلى القضاء على هذا الاختلاف بإيجاد تعريف أكثر دقة و شمولية، لذلك كان لابد من استعراض أهم المفاهيم التي جاءت بها مختلف المدارس الاقتصادية قصد إدراك ما بين ه ا من تقاطع و تباين، و سنبدأ أولا بتعريف الادخار لغة واصطلاحا، ثم سوف سنتطرق إلى مفهوم الادخار في التحليل الكلاسيكي، ثم في التح ليل النيوكلاسيكي، ثم سنتناول في الأخير مفهوم الادخار عند كينز ثم من جانب المحاسبة الوطنية.

أولا: الادخار لغة:

الادخار أصلها اذتخر، فقلبت كل من الذال والتاء دالا مع الإدغام فتحولت الكلمة إلى ادخار [1]،الادخار مصدر لفعل ادخر شيء أي اختاره أو اتخذه أو خبأه و أعده لوقت حاجته ومنه قولهم: ذخر لنفسه حديثا حسنا إذا أبقاه، ويقال: ما يذخر منك نصحا أي: لا يبقي شيئا من النصح وأداه إليك، وعليه فالادخار في اللغة يعني: الاحتفاظ بشيء أي شيء وتخبئته لوقت الحاجة، وكل ما يبقيه المرء لنفسه لوقت الحاجة يسمى مدخرا، وقد ورد في حديث عائشة –رضي الله عنها – عندما قالت "كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يدخر لأهل قوت سنة " والمقصود هنا هو إبقاء المرء لنفسه قصد الانتفاع به وقت الحاجة، وهذا المعنى جلي في ادخار القوت لغد [2].

[1] أحمد محمد حسن الهادي،**الادخار في النظام الإسلامي**، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القضارف، السودان، 2012، ص2.

[2] ماهر حامد الحولي، **استثمار المدخرات في الإسلام،اليوم الدراسي حول: التأمين والمعاشات في فلسطين– واقع وأفاق** – ، كلية الشريعة والقانون"الجامعة الإسلامية"، فلسطين، 2007، ص 02.

ثانيا:الادخار اصطلاحا:

في هذا الشأن نجد العديد من الأفكار لمختلف الموسوعات الاقتصادية والإحصائية والمصطلحات العلمية، ففي موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية تعرف الادخار على أنه:عدم إنفاق الدخل على الاستهلاك [1]، وفي الموسوعة العلمية العملية للبنوك الإسلامية فتعرف الادخار على أنه:تأجيل الإنفاق العاجل إلى إنفاق أجل على أن يأخذ المال طريقه في فترة التأجيل إلى مؤسسة مالية تتولى إدارة واستخدام هذه المدخرات [2]، وأما في تعريف مجلة البنوك الإسلامية فالادخار هو: اقتطاع جزء من الدخل بشرط أن يأخذ طريقه إلى الاستثمار، وأما في موسوعة المورد فالادخار هو: اقتطاع جزء من الدخل الجاري بغية استخدامه وقت الحاجة [3]، وسوف نتطرق إلى تعاريف الادخار من خلال المدارس الاقتصادية.

ثالثا:التعاريف المشهورة للادخارر في المدارس الاقتصادية:

1- المدرسة الكلاسيكية:

أعطى الكلاسيك أهمية كبيرة للتراكم الرأسمالي مما دفعهم إلى دراسة الادخار، حي ث يعد ذلك هو القاسم المشترك بين أفكار معظم رواد المدرسة الكلاسيكية إبتداءا من آدم سميث * الذي يعد من وجهة نظر كثير من الاقتصاديين مؤسس المدرسة الكلاسيكية إلى جو ن باتيست ساي **، ويرتكز التحليل الكلاسيكي على أن الإنسان عاقل رشيد يسعى إلى تنظيم منفعته، وأن الادخار من العمليات التي يعتمد عليها في الاستهلاك المستقبلي ب دل الاستهلاك الحاضر، وبالتالي فلابد من تعويضهم على التضحية بالاستهلاك الحاضر بزيادة الدخل المستقبلي عن طريق سعر الفائدة الذي يتحدد بالعرض والطلب على الأرصدة القابلة للإقراض [4]، وتقوم هذه النظرية على وجهة نظر مميزة، قوامها التقريب الشديد بين قرارات الاستثمار و قرارات الادخار، هذا الرأي قوامه الاعتقا د بأن الادخار لا يعد أن يكون في نهاية الأمر شكلا أخر من أشكال الإنفاق، وعلى وجه التحديد إنفاق على السلع الرأسمالية، ووفقا للتحليل الكلاسيكي نجد أن الادخار هو المصدر الوحيد للأرصدة المتاحة للإقراض، أي أنهم استبعدوا احتمالات تمويل الاستثمار عن طريق السحب من المكتنزات،و التي تمثل سلوكا مستبعدا من التحليل الكلاسيكي[5].

---

[1] عبد العزيز هيكل فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية،بيروت، 1986، ص760.

[2] ماهر حامد الحولي .، مرجع سابق، ص 2

[3] صلاح الدين شريط، **دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجربة جمهورية مصر العربية "مع إمكانية تطبيقها على الجزائر "**، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص04.

[*] **آدم سميث:** ولد يوم 16 يونيو 1723 انجليزي الأصل، وكان فيلسوف و من كبار المفكرين في الاقتصاد السياسي، سميث هو صاحب كتب نظرية طبيعة وأسباب ثروة الأمم، وهو أول كتاب يتكلم عن الاقتصاد الحديث، يعتبر سميث أبو الاقتصاد الحديث، توفي سنة 1790.

[**] **جون باتيست ساي:** (1767 – 1832): ولد في ليون في 5 يناير 1767 ، ويعتبر من أبرز أنصار المذهب الحر في القرن التاسع عشر، وقد تأثر ساي بأفكار آدم سميث، وهو الذي نقل تعاليمه إلى فرنسا،من بين مؤلفاته: الاقتصاد السياسي في ستة أجزاء سنة، توفي في باريس 14 نوفمبر 1832 .

[4] داليا إبراهيم أمين تادرس، **أثر قطاع الوساطة المالية على المدخرات مع التطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة 1973– 2002**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة،،2005، ص8.

[5] منال محمد محمد متولي،**المدخرات في الاقتصاد المصري**، دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة القاهرة،1995، ص 12.

و بالتالي فإن المدخر إما أن يحتفظ بالمدخرات في حوزته في صورة نقدية أي يكتنزها و هذا يعارض مبدأ الرشادة (النقود في رأي ادم سميث سلعة تستعمل كوسيط عام للمبادلة فقط وبالتالي لا يوجد غرض أخر للاحتفاظ بها) [1]، أو أن يستثمر أمواله بنفسه، أو إما أن يتم إقراض هذه الأموال لاستثمارها من طرف آخرين.

2- المدرسة النيوكلاسيكية:

و عل ى رأسها فالراس " **Walrass**" *: حيث ير ى أن لكل سعر فائدة محتمل ما يقابله من مدخرات الأفراد،و كذلك ما يقبل الأفراد على استثماره في أصول جديدة، و أن سعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الادخار الكلي و الاستثمار الكلي [2].

أما ألفريد مارشال" **A.Marchal**" **: فإنه يؤكد على أن سعر الفائدة هو ثمن استخدام رأس المال في السو ق، و أن هذا السعر يميل إلى التوازن عندما يتعادل الطلب ا للكلي لرأس المال عند سعر معين مع العرض الكلي لرأس المال في هذا السوق عند نفس السعر [3].

كما ير ى هذ ا المفكر أن الدوافع التي تقود الأعوان إلى الحفاظ على احتياطاتهم من النقود تتمثل في أن حيازتهم الكبير ة للنقود لتجعل أعمالهم أكثر سهولة وسير وتعطي لهم فرصة التجارة وأن الذي لا يمكنه الدفع نقدا و يطلب قروضا يدفع أكثر بشكل أو بآخر.

أما " **Cassell** ": فأشار إلى أن الاستثمار هو طلب الانتظار، أما الادخار فهو عرض الانتظار، وسعر الفائدة هو الذي يوازن بينهما [4].

أما فيشر" **Fischer**": فقد قد م نموذج متعدد الفترات يشرح كيفية اختيار الأفرا د قرارات الاستهلاك بين الحاضر والمستقبل في ضوء كل من تفضيلاتهم وذلك كما هو موضح في المعادلات الآتية [5]:

$$s_1 = y_1 - c_1 \qquad c_2 = f(y_2 + |(1+r)\, s_1|)$$

$$c_2 = f(y_2 + |(1+r)\,(y_1 - c_1)|)$$

$$c_2 = f(y_2 + |(1+r)y_1| - |(1+r)\,c_1)|)$$

$$c_2 + |(1+r)c_1| = f(y_2 + |(1+r)\,y_1|)$$

$$c_1 + |(c_2/(1+r)| = f(y_1 + |(y_2/(1+r)|)$$

حيث (y_1)و(y_2) =حجم الدخل في الفترتين الأولى والثانية على التوالي.

---

[1] مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص129.

[*] **WALRAS**(1834-1910) توفي سنة 1910 في: Clarens بسويسرا.

[2] سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام**، الطبعة الثانية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998، ص 31.

[**] **ألفريد مارشال** (1842-1924): إنجليزي الأصل شغل منصب بروفيسور في الاقتصاد السياسي بجامعة كامبردج (1885-1908)، من بين تلامذته نجد كينز، اشتهر بكتابه مبادئ الاقتصاد سنة 1890،حيث كان الكتاب المهيمن لتدريس الاقتصاد لفترة طويلة في إنجلترا، شرح من خلاله الأفكار الرئيسة للاقتصاد.

[3] خليل دعاس، **الادخار المحلي و التمويل الخارجي بين التكامل و الإحلال دراسة حالة الدول العربية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جام ع الجزائر، 2003، ص4.

[4] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص31.

[5] داليا إبراهيم أمين تادرس،مرجع سابق، ص 10.

(C_1)و (C_2) =حجم الاستهلاك في الفترتين الأولى والثانية على التوالي.

(S_1) =حجم الادخار في الفترة الأولى. (r) =سعر الفائدة.

إن إجمالي القدرة على الاستهلاك خلال الفترتين (c1+c2) تعتمد على الدخل خلال الفترتين (y1 و(y2)، وعلى سعر الفائدة (r)، فقد قال فيشر بمرونة الاستهلاك لسعر الفائدة، حيث تؤدي الزيادة في سعر الفائدة إلى زيادة تفضيل الاستهلاك المستقبلي على الاستهلاك الحالي على افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، أمّ إذا كان سعر الفائدة يساوي الصفر، فإنّ حجم الاستهلاك في الفترتين يتساوى تماما مع حجم الدخل في الفترتين ، ويعتمد هذا النموذج على قدرة الأفراد على بناء توقعات بشأن المستقبل، هذا بالإضافة إلى قدرتهم على تحويل مدخراتهم بين الفترات الزمنية المختلفة عن طريق الادخار والاقتراض.

3-المدرسة الماركسية:

بقيادة كارل ماركس * وبدأ تحليله من ملاحظة هامة وهي: أن الشكل المحدد للفائض الاقتصادي وحجمه وأسلوب تملكه وطرق استخدامه تعبر كلها عن مرحلة معينة من تطور العمل وتطور إنتاجيته، وبالتالي ألح ماركس على عرض الأشكال التاريخية المختلفة التي اتخذها الفائض الاقتصادي، والدور الذي قامت به تلك الأشكال المختلفة في التاريخ محددا بذلك جوهر الادخار، ومصادره الأساسية في الأنظمة الاجتماعية المختلفة، ويرى ماركس أن هناك دوافع لظهور الاكتناز في تحليله بفضل تطرقه لطبيعة العمل التجاري " البيع والشراء "، حيث أن هذه الطبيعة تسمح بل وتفرض وجود الاكتناز [1]، ويبر ر ماركس دوافع الاكتناز إلى: م حافظ ة المؤسسة على جزء من رأسمالها لتجابه عدم انتظام رأس المال، ودفع الأجور مع التوسع في الإنتاج، وتعويض رأس المال الثابت والمعدات المهتلكة [2].

4-المدرسة الكينزية:

وعلى رأسها الم فكر الاقتصادي: كينز ** الذي رفض نظرية أن العرض يخلق دائما الطلب المساوي له عند أي مستوى من المستويات الممكنة للعمالة، وهذا ما يعرف بقانون ساي، وتقوم هاته المساواة بين العرض والطلب الكليين على أساس أن الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك فإنه ينفق بالضرورة على الاستثمار بمعنى آخر أن ك ل ادخار يتحول إلى استثمار، وهذا التحول يكون بفعل حركات س ع الفائدة حيث يرى كينز أن الطلب الكلي ليس كافيا للوصول التلقائي إلى حالة التشغيل الكامل للموارد، لأن العرض لا يخلق بالضرورة طلبا مساويا له، وبالتالي فإنه ليس صحيحا، أن كل منتج يستهلك، و أن كل دخل ينفق، فهناك قانون نفسي أساسي يسيطر على تصرفات أفراد المجتمع من شأنه أن يتزايد الادخار

---

* فيلسوف ألماني، واقتصادي، وعالم اجتماع، ومؤرخ، وصحفي واشتراكي ثوري، ولد سنة 1818، نشر العديد من الكتب خلال حياته، أهمُها بيان الحزب الشيوعي (1848)، و رأس المال (1867)، توفي سنة 1883.

[1] صلاح الدين شريط، مرجع سابق، ص 12.

[2] رفعت المحجوب، **الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالدول الاخذة في النمو** ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 36.

** **جون مينارد كينز (1883-1946)**: اقتصادي إنجليزي صاحب المرجع الشهير " النظرية العامة للاستخدام و الفائدة و النقد " الذي ظهر سنة 1936.

مع زيادة الدخل،و هذا يقود إلى عدم كفاية الطلب الاستهلاكي و اتساع الفجوة بين الاستهلاك و الدخل و التي يتعين شغلها بالاستثمارات إذا ما أريد الوصول إلى التوازن الاقتصادي عند التشغيل الكامل.

كما انتقد كينز في مؤلفه "النظرية العامة للتوظف و الفائدة و النقد " سنة 1936 وجهة نظر التقليديين فيما يخ ص التساوي المستمر بين الادخار والاستثمار من خلال مرونة سعر الفائدة وقد كانت أهم نقاط نقده في هذا الشأن هي:

* أن المساواة الدائمة بين الادخار والاستثمار لا تحدث بفعل مرونة سعر الفائدة وإنما من خلال التغيرات في مستوى الدخل، فقد عرفنا أن التقليديين قد افترضوا مرونة كل من الادخار و الاستثمار بالنسبة للتغير في سعر الفائدة ، في حين أن كينز قد جعل الاستثمار فقط مرنا بالنسبة للفائدة ، بمعنى أن الاستثمار دالة متناقصة في الفائدة و إن الاستثمار يتحرك تبعا للتغير في الفائدة ، أما الادخار فقد اعتبره كينز دالة في مستوى الدخل [1].

* انتقد كينز التقليديين في افتراضهم ثبات منحنى الادخار وتغير منحنى الاستثمار بفعل تغيرات الفائدة، فتغير الاستثمار بالزيادة في رأي كينز يؤدي إلى تغير مستوى ال دخل بالزيادة ، وذلك من خلال مضاعف الاستثمار مما يزيد الادخار[2].

كما رفض كينز وجهة نظر التقليديين بأن المساواة بين الادخار و الاستثمار و من ثم توازن الدخل يحدث عند مستوى التوظف الكامل، حيث رأى أنه طالما أن التوظف الكامل حالة نادرة الحدوث فإن المساواة بين الادخار و الاستثمار تحدث عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل.

وبشأن العلاقة بين الادخار و الاستثمار إعتبر كينز أن الادخار والاستثمار لا تحددهما آلية سعر الفائدة فقط كما افترض التقليديون، و إنما تحددهما عوامل أخرى فالمدخرون لن يقللوا استهلاكهم و يزيد ادخارهم لمجرد ارتفاع سعر الفائدة، و لكنهم سيزيدون ادخارهم إذا ازدادت دخولهم الحقيقية ،كما أن المنظمين سيزيدون استثماراتهم الجديدة، ليس بسبب حدوث انخفاض في الفائدة فقط ، وإنما بسبب توقعات الربحية[3].

أسس كينز أفكاره على الفرضيات التالية:

- لا يمكن للعرض أن يخلق الطلب المقابل له.
- إن الاقتصاد يمكن أن يكون بوضع التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل.
- البطالة أمر غير طوعي.
- الأجور والأسعار غير مرنة باتجاه الانخفاض.
- لا بد للحكومة من التدخل في تنشيط الطلب الكلي.

[1] جمال الدين سعيد، **النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية و الاشتراكية**، مطبعة لجان البيان العربي، القاهرة، 1972، ص 110.

[2] محمد عبد الغفار، **مشكلة الادخار في مصر**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 17.

[3] جمال الدين سعيد، مرجع سابق، ص 190.

- يمكن للحكومة التدخل في تنشيط الطلب ، وفي الوقت ذاته السيطرة على المستوى العام للأسعار إلى نقطة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

لذلك فإن كينز يعتبر أن الادخار ما هو إلا ذلك الجزء المتبقي من الدخل الذي لم يستهلك [1]،و يرى أن الادخار يتوقف على عاملين أساسيين يتمثلان في: الدخل الشخصي و الميل للاستهلاك هذا الأخير الذي يقاس بنسبة ما ينفق من الدخل على الاستهلاك من جهة أخرى أي أن: الدخل = الاستهلاك + الادخار ($Y= C+ S$).

من جهة أخرى اعتمد كينز في دراسة العلاقة بين الادخار و الدخل على القانون النفسي الأساسي و الذي قدمه إلى النظرية الاقتصادية، و ينصرف هذا القانون إلى أن الأفراد يتجهون كقاعدة نفسية، و في المتوسط إلى زيادة استهلاكهم بكمية أقل من كمية الزيادة في الدخل [2]، و يرجع ذلك إلى أن جزءا من هذه الزيادة يدخر، و من ناحية أخرى فان انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، و لكن الاستهلاك لا ينخفض بكمية انخفاض الدخل نفسها لان ضغط الاستهلاك أصعب من ضغط الادخار، و على ذلك يتحمل الادخار جزءا من انخفاض الدخل، أي أنه ينخفض بانخفاض الدخل بل إن انخفاض الدخل يؤدي بعد حد معين إلى أن يصبح الاستهلاك اكبر من الدخل، و ذلك بسبب استخدام الأفراد للاحتياطيات المالية، و تفسير ذلك بأن الاستهلاك في هذه الحالة ينخفض بمقدار أقل من انخفاض الدخل و ذلك بسبب سلوك الأفراد المعتاد و صعوبة مخالفته[3].

كان لتحليلات كينز نتائج منطقية وتفسيرات واقعية لمجمل الأوضاع الاقتصادية خلال وبعد أزمة الكساد العالمي 1929، فأثبتت نظريته أهميتها على الأقل في فترة ظهورها، ولكن تعقد الحياة الاقتصادية وتشابكها كان سببا في تراجع أهميتها النظرية، مما فتح المجال واسعا أمام اجتهادات الباحثين والدارسين لطرح أفكارهم، فظهرت العديد من النظريات الحديثة والتي قامت بإثراء المسيرة العلمية لعلم الاقتصاد، حيث قدمت تفسيرات أكثر وضوحا ودقة وذلك لمواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة.

وانطلاقا من أفكار كينز واعتقادا منهم بصحتها حاول بعض الاقتصاديي ن التنبؤ بالأحوال الاقتصادية المستقبلية والتخطيط لها، فأجريت بعد الحرب العالمية الثانية دراسات حول العلاقة بين الاستهلاك والدخل قام بها S.Kuzents لمدة زمنية أطول في الولايات المتحدة الأمريكية (**USA**)، فكانت النتائج سلبية مع ما ذهبت إليه أفكار كينز، ويعود سبب ذلك إلى وجود عوامل أخرى غير الدخل المتاح تؤثر على الادخار في الفترة القصيرة [4].

---

[1] *Gérard Dumenil, **Max et Keynes face a la crise**, Economica, Paris,1981,p125.*

[2] *John Maynard Keynes, **The General Theory of Employment -Interest and Money**-, Edition: Australia- Project Gutenberg, February 2003, p50.*

[3] منال محمد محمد متولي، مرجع سابق، ص 16

[4] زهرة بن يخلف، **ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري وأثرها على البنوك الجزائرية** ، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار- الجزائر، 25-25 أفريل 2006، ص1.

5- من جانب المحاسبة الوطنية:

لا يكتمل تعريفنا للادخار إذا لم نتعرض لما جاءت به المحاسبة الوطنية لهذه الظاهرة، وفي هذا الشأن نجد كل من:

* **الادخار الصافي** : هو أن الأفراد يدخرون عندما تكون دخولهم الشخصية بعد اقتطاع الضريبة أعلى من نفقاتهم الشخصية، فالشركا ت تدخر عندما تقوم بحفظ الأرباح، كما أن الإدارات العمومية "الدولة" تدخر عندما تفوق إيراداتها الجارية نفقاتها الجارية.

أما **الادخار الخام** : فهو الادخار الصافي مضافا إليه مؤونات الاهتلاك التي تغطي استعمال الأصول الحقيقية، والتي ترمي إلى تعويضها مستقبلا، فكما نعلم فإنه في مجموع الحسابات الوطنية فإن الادخار الخام يساوي الاستثمار الخام [1]، ويعتبر ذات أهمية بالغة لأنه يمثل الأداة الرئيسية في إنماء الأصول الثابتة *، حيث يتم الاعتماد خلال فترة ما على جزء هام من المدخرين الذين يشترون الأصول الحقيقية في تغطية بعض المبالغ المنفقة على بعض الاستثمارات، كما يتم عادة إقراض هذا الجزء الهام لمدخرين آخرين سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بواسطة المؤسسات المالية.

والجدول التالي كمثال يوضح الأصناف الأساسية للادخار الخام والاستثمار الخام و هذا في الحسابات الوطنية:

الجدول رقم 01: الأصناف الأساسية للادخار الخام والاستثمار الخام.

الادخار الخام		الاستثمار الخام
*ادخار العائلات. *أرباح الشركات (غير الموزعة). *فائض أو عجز (±)الدولة. *مؤمنات لاهتلاك رأس المال.		*الاستثمار الداخلي الخاص. -مصانع و تجهيزات. - سكنات. -مخزونان الشركات. *الاستثمار الخارجي الصافي.
الادخار الخام الإجمالي	=	الاستثمار الخام الإجمالي

المصدر: عمر حوري، **الجباية ، الادخار والتنمية مع التطرق لحالة الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص46.

[1] عمر حوري، **الجباية، الادخار والتنمية مع التطرق لحالة الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2000-2001، ص46.

* بما في ذلك الاستثمار في السكن، واستثمارات الشركات أو المؤسسات كالتجهيزات، المخزون من السلع والمنتجات،... الخ

من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن:

* الادخار هو الحد من الاستهلاك لغرض أساسي هو الامتناع عن جزء معين من الدخل بغرض توجيهه للاستثمار في إنتاج سلع أخرى تأخذ طريقها بدورها للإنتاج [1]، فهذا التعريف يحدد بحق المعالم الاقتصادية للادخار أي أن: الادخار عملية اقتصادية يقوم بها الفرد كما تقوم بها الدولة [2].

* الادخ ار يتطلب إصدار قرار من جانب الفرد حين يمارس العملية الادخارية، وذلك بعدم إنفاق كل الدخل الجاري على الاستهلاك على السلع و الخدمات، بل تجنيب جزء منه لتوديعه في البنوك أو صناديق التوفير أو شراء أسهما أو سندات أو حتى يأخذ شكل اكتناز، أو من جانب الد ولة حين تقوم بدورها الادخاري بهدف الامتناع. أو بعبارة أد ق الالتزام بالإحجام عن استهلاك جزء من الإنتاج مع توجيه هذا ا لجزء إلى الاستثمار، و الادخ ار بذلك يصبح حتمية لتكو ين رأس المال الذي يستخدم في عمليات الإنتاج ويصبح بمثابة تيار أو تدفق مرتبط بالمستوى الكلى للاقتصاد، و بمعنى آخر يصبح الادخار ضرورة للتمويل[3].

بالإضافة لكل ما سبق فإن الادخار ذكر في معاجم لغتنا العربية بدلالات مختلفة وذلك لأن الادخار يمثل قضية بالغة التعقيد، ومازالت جوانب عديدة لهذه العملية غير مفهومة، وهناك اختلاف في الرأي حتى حول التعريف الأساسي للادخار، فمعظم التعاريف على سبيل المثال ترى أن الادخار مفهوم متفق أي: الدخل ناقص الاستهلاك، لذالك يجب تسليط ا لضوء على بعض المفاهيم الأساسية للمصطلحات التي تتداخل فيما بينها عند الحديث عن الادخار والتفرقة بينها كما يلي:

- **التوفير:**

لغة: معناها الإكثار من الشيء فيقال: وفر الإنسان لأهله سبل المعيشة إذ هيأها لهم رغدة هنيئة مريحة [4]. **أما اقتصاديا:** يعتبر التوفير كوسيلة للكف عن الاستهلاك أي تجنيب الباقي من الدخل بعد الاستهلاك من الإسراف و ذلك من أجل استعمالها و إشباع حاجة مستقبلية ملحة [5].

ب- الربح: هو صافي التدفق النقدي الناتج عن استثمار مبلغ معين.

أو هو زيادة قيمة مبيعات المنشأة من السلع والخدمات على تكاليف عوامل الإنتاج المستخدمة في إيجاد السلع ونقلها وخزنها وتسويقها.

- **التدبير:** ويقصد بها التفكير في المال والنظر في عاقبته والاعتناء به وتنظيمه.
- **الاسراف:** تعني أن المال تجاوز القصد.
- **التبذير:** التفريط في المال من غير قصد.

---

[1] عبد الله الصعيدي، **الادخار والنمو الاقتصادي، دراسة لمكونات و محددات الادخار المحلي و علاقته بالنمو الاقتصادي في مصر** ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص 20.

[2] رياض إسماعيل، **الادخار في المجتمع الاشتراكي**، مكتبة القاهرة، دار الحامي للنشر، ص27.

[3] نصيرة بوعون يحياوي، **الضرائب الوطنية والدولية" دروس وتطبيقات محلولة"**، مطبعة الصفحات الزرقاء الدولية، الجزائر، 2010، ص 62.

[4] رياض إسماعيل، مرجع سابق، ص15.

[5] محمد بشير عطية، **القاموس الاقتصادي عربي- فرنسي – انجليزي – ألماني**، المؤسسة العربية للدارسات و النشر، بيروت، 1985، ص305

- الفائض الاقتصادي:

يعتبر الفائض الاقتصادي الفعلي الفرق بين الإنتاج الفعلي الجاري للمجتمع واستهلاكه الفعلي الجاري، وهو بذلك يتطابق مع الادخار الجاري، ولكنه يتميز عنه من حيث أن الادخار يأخذ مفهومه من الفرق بين الدخل الفعلي والاستهلاك الفعلي، أي انه يعتبر الفرق الأمثل بين المفهومين السابقين، والذي يتأثر بالعلم والعقل والترشيد الأقصى لإمكانيات المجتمع، ويفترض تحقيق هذا الفائض قبل كل شيء إعادة تنظيم المجتمع نتيجة القيام ببعض التحويلات في هياكل البناء الاجتماعي، وذلك بترشيد استخدام الموارد بين الاستهلاك الضروري وغير الضروري، وبين العمل المنتج وغير المنتج، وهذا ما يجعل الفائض الاقتصادي الذي تم ترشيده وتعبئته لأغراض التنمية الاقتصادية أداة لتوسيع الجهاز الإنتاجي وترشيد استخدام الموارد، مما يؤدي إلى النهوض بمستوى الدخل الحقيقي[1].

- الادخار وفائض السيولة:

الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الوطني خلال فترة معينة والذي لم يستهلك خلال نفس الفترة، بحيث أصبح متاحا لتحويله إلى تكوين رأسمالي، وبالتالي فالادخار ظاهرة كلية مرتبطة بالدخل والاستهلاك، أما فائض السيولة فهو لا يعدو كونه ظاهرة نقدية بحتة تعني وجود فوائض مالية لدى الجهاز المصرفي في الدولة تفوق نسبة السيولة القانونية التي تحددها قوانين عمل البنوك في الدولة، كما أن الظاهرة مرتبطة بالسياسات النقدية والمالية المتبعة، وفي كثير من الأحيان يقترن فائض السيولة بوجود عجز في الادخار المحلي عن تمويل الاستثمار، ولجوء الدولة المعنية لسد هذا العجز عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي أو من الخارج، ويتحدد حجم الادخار بعدة عوامل ويأتي على رأسها الدخل المتاح، أما فائض السيولة فيظهر لدى الجهاز المصرفي على مدى قدرة الجهاز المصرفي ذاته في إدارة واستثمار الموارد المالية المتاحة لديه آيا كان مصدرها أو حجمها، والسياسة الائتمانية والنقدية التي تحدد السقوف الائتمانية ونسب الاحتياطي القانوني و السيولة، كما قد يكون فائض السيولة راجع إلى وجود اختلال في توزيع الفوائض والودائع داخل وحدات الجهاز المصرفي، وبالتالي إذا أعيد توزيع السيولة بشكل سليم فائض السيولة يتلاشى في مثل هذه الحالة.

-الادخار والاكتناز:

الاكتناز: لغ ة تعني كلمة الاكتناز " جم ع المال و دفنه في الأرض "[2]. **أما اقتصاديا** : فيشا به الاكتناز مع الادخار بمفهومه السابق، في كون كل منهما جزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك، و يختلفان في أن الاكتناز يمثل احتجاز لجزء من الدخل سواء ف ي شكل نقدي أو عيني،وهناك من يعرف الاكتناز بأنه عبارة ع ن رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالثروة في شكل نقدي، ويلجأ الأ فراد للاحتفاظ بالثروة ليتمكنهم من دفع المخاطر النقدية أو الاقتصادية أو السياسية أو من تحقيق الآمال، ويمكن القول إنه إذا

[1] الطيب داودي، **الدور التمويلي للإمكان الاجتماعي في التنمية الذاتية في الدول النامية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات "دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة بسكرة -الجزائر، سبتمبر 2013، ص 6.

[2] رياض إسماعيل، مرجع سابق، ص10.

كان الاستهلاك هو البديل للادخار فإن الادخار أو الاستهلاك هما بديلا الاكتنا ز، وإنه إذا كان الادخار يتضمن التضحية بالاستهلاك الحاضر فإن الاكتناز يتضمن التضحية بالاستهلاك الحاضرو بالفوائد التي لن تعود على الفرد عندما يمتنع عن إقراض و استثمار الفائض من الذي يتبقى من دخله بعد الاستهلاك [1]. ويتخذ الاكتناز عدة صور منها: احتفاظ ا لأفـراد بالنقد المعدني أو الورقي أو الحجارة الكريمة أو الذهب أو العملات الأجنبية، و كذلك المبالغ السائلة في ص ورة نقود يحتفظ بها قطا ع الأعمال، كما يمكن أن يكون الاكتناز فـي صو رة نقود يحتفظ بها الأفراد لمدة قصيرة جدا، ومثال ذلك: احتفاظ الموظف لمرتبه لينفق منه بانتظام ط وال الشهر، و يطلق بعض الاقتصاديين على هذا النوع مصطلح: **الادخار الاحتياطي** لأن هذه الأموا ل تمثل احتياطا لمواجهة الحاجة للاستهلاك في المستقبل و هذا النوع من الاكتناز لا يمكن أن يتحول إلى رأسمال عيني مادام الفرد يحتفظ به لفترة قصيرة في صورة نقود، و من ثم فإنه لا يزيد دخل المجتمع أو ثروته [2].

كما قسمه بعض المفكرين إلى ثلاث أنواع:

فالنوع الأول يسمى: **بالاكتناز الهيكلي** وهو الذي يميز الاقتصاديات المتخلفة، أما النوع الثاني يطلق عليها **الاكتناز الدوري:** للاقتصاديات الرأسمالية ويظهر في حالة عدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي فإنه لابد من الاضطرار إلى اكتناز جزء من الادخار الوطني لوقت لاحق، أما النوع الثالث فيدعى **بالاكتناز الكينزي:** والذي يتمثل في التضحية بمدل الفائدة التي يمكن أن تترتب على استثماره والاحتفاظ بجزء من الثروة.

و للاكتناز بمعناه السابق آثا ر ضا رة بالتنمية الاقتصادية، خاصة إذا علمنا أن بع ض الدراسات أوضحت انه يمكن تحرير جزء من المكتنزات التي تأخذ شكل ذ هب و أحجار كريمة وعملات أجنبية لاستخدامه في تمويل الاست ثمارات المطلوبة للتنمية، حيث إن الاكتناز يعتبر ادخارا ضائعا ذلك إذا اعتبرنا أن الادخار الضائع يتمثل في ذالك الجزء من الدخل الوطني الذي لا يوجه للاستثمار، وذلك بعد أن يتم استقطاع الحد الأدنى اللاز م لإشباع الحاجات الأساسية في ذلك الدخل، ولا يتم إخضاعه لأولويات الاستثمار المنتج [3]، ومن ثم يحجب جزءا من التمويل الذي يمكن استخدامه في تمويل التكوين الرأسمالي.

وعلى العكس من الاكتناز فان الادخار المنتج يساهم في زيادة حجم التراكم الرأسمالي في المجالات المختلفة ومن ثم يساهم في زيادة الدخل الوطني، ويعتبر الادخار منتجا سواء قام المدخر باستثماره بنفسه أم تم استثماره بواسطة شخص أو مؤسسة أخرى، وبالتالي فانه يكتسب صفة الإنتاجية لأن الأرصدة النقدية تتحول إلى رأس مال عيني منتج مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي[4].

---

[1] محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص4.

[2] عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص 16.

[3] حسين طه الفقير،**العائد الاجتماعي لتعبئة الادخار الضائع تجاه إنتاج الحاجات الأساسية في الاقتصاد المصري – نظرة مستقبلية**، دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة القاهرة،1986، ص 405.

[4] عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص 15.

و تكفي الإشارة إلى تحريم الاكتناز صراحة في القرآن الكريم حيث يقول الله تعالى:
(يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنْ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ.)[التوبة:34-35].

المطلب الثاني: دوافع و أهمية الادخار وأنواع المدخرات من حيث شخصية المدخر:

أولا: دوافع و أهمية الادخار:

1- دوافع الادخار:

توجد هناك نظريتين مختلفتين لمفكرين اقتصاديين حول هذه الدوافع وتمكن حصرهما فيما يلي:

أ-نظ رة ألفرد مارشال : يرى هذ ا المفكر أن الدوافع التي تقود الأعوان إلى الحفاظ على احتياطاتهم من النقود تتمثل في أن:حيازتهم الكبير ة للنقود لتجعل أعمالهم أكثر سهولة وسير وتعطي لهم فرصة التجارة وأن الذي لا يمكنه الدفع نقدا و يطلب قروضا يدفع أكثر بشكل أو بآخر.

كما أن الفريد مارشال يعطي لنا مجموعة من العوامل الشخصية التي تدفع الأفراد نحو الادخار، من هذه العوامل نذكر[1]:

*القدرة على إشباع الحاجات في المستقبل.

*الحصول على عائد مضمون للفرد أو لأسرته بعد وفاته بعد التعرض لمخاطر الاستثمار.

*إشباع رغبة المستهلك لدى بعض الأف راد الذين يشعرون لمنفعة تراكم الثروة أو زيادتها بين أيديهم يوما بعد يوم.

*تحقيق الآمان للأسرة من مخاطر المستقبل.

ب- نظرة كينز: لقد قسم كينز هذه الدوافع الى قسمين: قسم اقتصادي و قسم اجتماعي ترغم الأفراد على تقليص استهلاكهم من الدخل لصالح الادخار و هي[2]:

ب1- الدوافع الاقتصادية:

*التغيرات في وحدة الأجر.

*التغيرات غير المتوقعة في قيم رأس المال.

*معدل التضخم.

*التغيرات في السياسة المالية و توقعات العلاقة بين مستويات الدخول الحالية و المستقبلية.

ب2 - الدوافع الشخصية:

*تكوين احتياطي لمقابلة الحوادث غير المتوقعة.

*تكو ين احتياطي لمقابلة الظروف المتوقعة التي تغير النسب ة بين دخل الفرد و حاجته الشخصية والعائلية: كالشيخوخة، التعليم .... إلخ.

---

[1] طالي خيرة، **نمذجة قياسية لسلوك ادخار العوائل الجزائرية في ظروف التضخم**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 17.

[2] كينز، **النظرية العامة للاستخدام و الفائدة و النقد**، منشورات دار الحياة، لبنان، بدون سنة نشر، ص 107-108.

*التمتع بالفائدة و التقدير: إذ ان الفرد يفضل استهلاك حقيقي أكبر في المستقبل عن مجرد استهلاك أقل في الوقت الحاضر.

*التمتع بشعور الاستقلال والقدرة على التصرف حتى لو لم تكن لدى الفرد فكرة واضحة عما سيعمل أو تصميم محدد لعمل معين.

*تكوين ثروة يهبها الفرد لورثته من بعده.

ج- نظرة كورني:أجمع كورني الدوافع المؤدية للادخار في النقاط التالية:

***دوافع المعاملة** : ويتمثل في المحافظة على النقود لسد النفقات في الوقت الفاصل بين استلام الدخل وإنفاقه خلال فترة معينة، وهذا ما يزيد من كمية النقود المدخرة [1].

***الادخار المسبق الإرادي:** مع ارتفاع مستوى المعيشة تبدأ العائلات تتطلع إلى شراء سلع مميزة السكن، السيارة...الخ، ونظرا لانخفاض في القروض البنكية لأجل الاستهلاك فإن العائلات ستشرع في ادخار جزء أكبر من دخلها وذلك حسب نوع السلعة التي تود شراءها[2].

***الادخار المسبق الإجباري** :في غالبية الدول التي تتبع اقتصاد التقشف يجبر المشتري على دفع نسبة معينة من ثمن السلعة أو كل الثمن محل الطلب، حتى يسمح له بالتسجيل في قائمة الانتظار لهذا فهو يجبر على ادخار كمية من النقود لسد هذا الطلب، وعلى سبيل مثال ذلك السكنات التساهمية لعدل مثلا [3].

***المشتري في حالة استقرار:** في اقتصاد التقشف لا يحصل المشتري على السلعة عندما يرغب في شرائها وعندما يجدها في السوق، فهو دائما في حالة تأهب واستفسار لشراء هذه السلعة، وهكذا كلما زادت تقلبات السوق كلما زادت كمية النقود المحتفظ بها.

***دوافع الاحتياط والمضاربة** رغم وجود الضمان الاجتماعي والذي مهمته التكفل بالعجزة وتعويضات المرض والحوادث، إلا أنه عادة لا يصل إلى المستوى الذي تطمح إليه العائلات ولا يوفر لها العناية الكاملة فتضطر للاحتفاظ بمخزون من النقود لإنفاقه في وقت الحاجة، كما يلعب معدل الفائدة دورا هاما في تحديد كمية النقود المدخرة أو الموظفة لدى صناديق الاحتياط، إلا أنه بالنظر إلى معدلات التضخم فإن معدل الفائدة لا يحرص إطلاقا على الادخار، ولهذا توجد صيغ ادخار السلع العينية هي الأكثر انتشارا[4].

---

[1] إيمان نور اليقين خلادي، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص 77

[2] مرجع سابق، ص 77.

[3] *Kornai , **Socialisme Et Economique de la Pénurie** , Paris , Edition Dunod , 1984 , p 66.*

[4] إيمان نور اليقين خلادي، مرجع سابق، ص77.

من جانب الاقتصاد الإسلامي: هناك تعاليم إسلامية تحث الفرد على الادخار وتضبط سلوكه الاستهلاكي وهو ما يجعل الادخار ليس مجرد اختيار حسن، بل هو فضيلة إسلامية وهناك أربع أسس تضبط وظيفة الادخار خاصة في المجتمع الإسلامي وهي[1]:

* تحريم الربا

*تحريم التبذير.

*ووجوب الحفاظ على المال.

*تحريم الاكتناز.

* وجوب التكافل الاجتماعي.

من وجهات نظر الاقتصاديين حول دوافع الادخار يمكن أن نقول بأن عملية الادخار تقوم على دعامتين أساسيتين هما: **القدرة الادخارية و الرغبة الادخارية.**

فالقدرة الادخارية: هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل و هي تحدد بالفرد بين حجم الدخل و حجم الإنفاق، و يتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد و سلوكه و تصرفاته، و من ثم فإن القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر و تتغير بتغير الظروف.

أما **الرغبة الادخارية:** فهي مسألة نفسية تربوية تقوى و تضعف تبعا للدوافع التي تدعو للادخار و مقدار تأثر الفرد و الطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع.

وأهم الدوافع النفسية للادخار:هي عطالة معينة في الاستهلاك عندما يرتفع الدخل، و الرغبة في تنظيم النفقات تبعا للتغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة في المركب " دخل -حاجة " و الرغبة في الإثراء.

أما الظروف التي تحدد درجة نشاط الدوافع الموضوعية فهي بالدرجة الأولى:

الدخل، معدل الفائدة، النظام المالي،درجة الاستقرار الاجتماعي و الدولي و النظام الاقتصادي والاجتماعي.

2-أهمية الادخار:

إن معظم بلدان العالم لمست أهمية كبيرة للادخار كمصدر هاما وفعالا في تمويل الاستثمارات،حيث أنه يعتبر إنعاش معدل الادخار من أهم المتطلبات اللازمة لتحسين أداء النمو في الدول المتقدمة عموما والنامية بالخصوص،وتستهدف كل المحاولات التنموية تحقيق زيادة محسوسة في الادخار، غير أن هذه المساعي غالبا ما تكون مشروطة بمدى التزام هذه الدول بخطط تحقيق الاستقرار وإجراءات الإصلاح الاقتصادي.

[1] رحيم حسين، نحو ترقية **الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية** " **إشارة خاصة إلى بلدان شمال إفريقيا**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد55 ، 2004، ص81.

لذا فإن أي دولة لا يمكن أن تحقق تنمية حقيقية شاملة ومتواصلة دون أي يتحمل شعبها عبئ مضاعفة معدل الادخار عدة مرات، وذلك حتى يمكن تحقيق ما تهدف إليه السياسة الاقتصادية المتمثلة في زيادة معدل النمو للدخل الوطني،حتى يصبح ضعف أمثال معدل نمو السكان، لما في ذلك من أثار ايجابية تتمثل في علاج مشكلة البطالة ورفع مستوى المعيشة ومواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية.

لقد أظهر التطور الاقتصادي أن لصغار المدخرين أهمية كبيرة فيما يمكن أن يحصل عليه من تجميع مدخراتهم التي تفوق في حالات كثيرة المدخرات التي تجمع من القلة من ذوي الدخول الكبيرة، ولا سيما بعد أن نمت الطبقة العاملة والفئات المتوسطة من ناحية، وبعد أن ضغطت المطالب والنفقات المتزايدة للدولة من ناحية أخرى[1].

إضافة إلى ما قلناه سابقا ف للادخار أهمية كبرى في حياة الفرد و المجتم ع، فبالنسبة للفرد فإن الادخار يمكنه مواجهة أحداث المستقبل غير المتوقعة و الاحتياط و للطوارئ، كما أنه يشكل مصدر للدخل في حالات المرض والعجز و الشيخوخة ، والادخار يمكن الفرد من توريث قدر من الثروة لأبنائه ليساعدهم على مواجهة ومواكبة متطلبات الحياة[2].

كما للادخار أهمية بالنسبة للمجتمع نبرزها في النقاط التالية:

*إن عملية التنمية الشاملة تتطلب العديد من العوامل لتحقيقها والوصول بالاقتصاد لمرحلة النمو ، و يبرز معدل الادخار كواحد من أهم تلك العوامل ، مع التأكيد على ضرورة مشاركة و تعاون عوامل أخرى منه ا: الأيدي العاملة الفنية و المهارات الإدارية و التنظيمية والموارد الطبيعية ذات النوعية الجيدة، و المستوى الفني "التكنولوجي" المناسب و المناخ السياسي الاجتماعي المواتي، إلى جانب البيئة المواتية على المستوى الدولي.

*توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية من دون اضطرار الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب ولوسائل التمويل التوسعية، والتي تؤدي لزيادة حدة التضخم الذي يصاحبه عادة الإنفاق على برامج التنمية والذي تنعكس أثاره في الارتفاع المطرد للأسعار[3].

* الحد من الضغوط التضخمية ذلك أنه طالما أن الحد من زيادة الاستهلاك زيادة مفرطة شرط ضروري لتحقيق الاستقرار النقدي، و التخفيف من حدة الضغط الناشئ عن زيادة الطلب الكلي و هو عادة ما يصاحب عملية التنمية ن فإن سياسة رفع معدل الادخار من دخل متزايد تؤدي إلى التخفيف من حدة التضخم [4].

---

[1] صباح نوري عباس وعمار رفعت قطب، **أثر زيادة الدخل على حجم الإيداع (بحث تطبيقي)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة، العدد الثالث والعشرون،العراق،2010، ص10.

[2] عبو علي، **الادخار و التنمية في الاقتصاد المصري** ، 1967، ص 65.

[3] صباح نوري عباس وعمار رفعت قطب، مرجع سابق، ص 11.

[4] محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص26.

*الحد من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد بما يسمح بتوجيه المزيد من السلع للتصدير الأمر الذي يساعد الدولة في الحصول على المال الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية، وتحقيق المزيد من الاستثمار الذي يعود على جميع أفراد المجتمع بالنفع العام من جهة، وتقليص الطلب على السلع المستوردة من جهة ثانية [1].

و إذا اتبعنا أهمية الادخار في الأدب الاقتصادي لوجدنا أن هذه الأهمية ظهرت جليا عند التقليديين في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، كما اتضحت أيضا عند أصحاب نماذج النمو الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية، وهذا الذي سوف نهتم به بصفة عميقة في الفصول اللاحقة.

ثانيا أنواع المدخرات من حيث شخصية المدخر:

يمكن تقسيم المدخرات من حيث شخصية المدخر إلى:

1- الادخار النقدي:

يمثل الادخار النقدي الصورة الغالبة في الوقت الراهن، وذلك لأن الطابع النقدي يمثل الصورة الغالبة في الوقت الحالي، حيث يصبح الطابع النقدي الجانب الأكبر من جوانب النشاط الاقتصادي، وهو يتخذ عدة أشكال ولكنها تحتفظ بطبيعتها النقدية، حيث يأخذ شكل أصول مالية أو أموال سائلة كالودائع الجارية والادخارية والمدخرات التعاقدية، والتي يمكن تحويلها إلى الصورة السائلة بسهولة نسبية، حيث يستطيع الأفراد الذين يحوزون هذه المدخرات النقدية تحويلها إلى رأس مال عيني[2].

علما أنه يتم ذلك سواء عن طريق استثمارها في العمليات الإنتاجية بأنفسهم بشراء عوامل الإنتاج الأخرى والقيام بالتوليف بينها وذلك لإنتاج سلعة أو خدمة لها قيمة نقدية، أو بإيداعها في البنوك والتي تقوم بإقراضها لمستثمرين أو عن طريق شراء أسهم وسندات [3].

ويمكن استخلاص نتيجة وهي أن الادخار في حد ذاته لا يولد دخلا بمجرد تكوينه، وإنما يجب لكي يكون منتجا ويولد دخلا أن يتحول إلى رأس مال منتج، أي لا بد له أن يستثمر استثمارا منتجا [4]، ويمكن التمييز بين نوعين من هذا الادخار وهما:

1-1 الادخار المنشئ:

في هذا النوع يستطيع المدخر زيادة دخله ويتحقق ذلك من خلال سوق المال *، حيث تستثمر أموال المدخر لأجل طويل، وهو ادخار تعود فائدته على المدخر وعلى المجتمع.

---

[1] عبد الوهاب الامين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار ومكتبة الحامد للنشر،عمان، 2002، ص 97.

[2] عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص 14.

[3] محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص3

[4] عبد الرحمن يسرى احمد، **التنمية الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 189.

* **السوق المالي:** هو المكان الذي يتم فيه شراء و بيع الأوراق المالية بمختلف أشكالها: كأسهم و سندات الشركات، و سندات الحكومة ،والتعامل في هذه السوق يكون بالمضاربة بمعنى شراء الأوراق المالية و إعادة بيعها بغية تحقيق الربح، والربح هو الفارق بين ثمن الشراء و البيع بحسب كمية الأوراق، و يتوقف مقداره على قدرة المضارب على التنبؤ بأحوال السوق.

1-2 الادخار الاحتياطي:

يختلف عن الادخار السابق في كونه أنه اجتنابا لجزء من الدخل لفترة قصيرة احتياطا لاستهلاك مقبل، ونلتمس في هذا النوع عدم تحوله إلى رأس مال عيني،لأنه يقوم به لفترة قصيرة ويحتفظ به في صورة نقود وبالتالي في هذا النوع تعود فائدته على المدخر فقط [1].

2-الادخار العيني: الادخار العيني يمثل الصورة المحدودة للادخار في الاقتصاديات المعاصرة، ويأخذ الادخار العيني شكل فائض سلعي أو عمل، وهذا الشكل يكمن ملاحظته بسهولة في قطاع الزراعة حيث يقوم المزارعون بادخار جزء من محصولهم لاستخدامه في استهلاكهم خلال العام الموالي، أو في حالة عمل إضافي يبذل ويتبلور مباشرة في شكل استثمارات[*].

نستخلص من هذا أن الادخار بصورتيه النقدية والعينية ينتهي في النهاية إلى شكل من أشكال الاستثمار العيني، وبالتالي يوضح العلاقة الوثيقة التي تصل إلى حد التطابق بين الادخار والتكوين الرأسمالي.

المطلب الثالث: أشكال الادخار:

حين تحدثنا عن المفهوم العام للادخار، ذكرنا أن الادخار يتأسس على تجنيب جزء من الدخل لاستخدامه بعد أجل معين، مع استثمار هذا الجزء من الدخل إلى أن يحين هذا الأجل المعين، فالادخار ثم الاستثمار يتم من جانب الفرد ومن جانب الدولة، فالفرد يحتجز جزء من دخله ليستثمره لصالحه ولصالح المجتمع عامة إذا عرف السبيل إلى استثمار ماله عن طريق أحد الأوعية الادخارية، و الدولة تحتجز جزءا من دخلها تستثمره لصالحها العام ولصالح الوطن " الفرد نفسه"،و تشجع المدخرات الفردية لصالح المدخرين وصالح المجتمع عامة.

و يتضح من ذلك وجود شكلين أساسيين للادخار هما:

أ-الادخار الإجباري:

يقصد به ذلك الادخار الذي يتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية، ومن ثم يتمثل في إحداث قيد على الميل الطبيعي للاستهلاك خاصة لدى الأفراد [2]، وتلجأ الدولة لمثل هذا الادخار لعدة أسباب تتمثل في كونه مصدرا لتمويل المشاريع الاستثمارية كشق الطرقات، وبناء المدارس، .....الخ، إضافة إلى كونه منفعة للفرد المدخر نفسه كالمعاشات واشتراكات الضمان الاجتماعي..... الخ [3].

و يتضمن هذا الشكل من الادخار ما يلي:

*** الادخار لصالح الدولة:**

---

[1] رمزي زكي، **مشكلة الادخار -مع دراسة خاصة عن البلاد النامية** ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 38.

[*] **التجربة الصينية المعاصرة** مثال ذلك حيث استطاعت الصين الزيادة في الاستثمار دون إنقاص الاستهلاك وذلك بالاعتماد على فائض العمل كشكل من أشكال الادخار وتكوين رأس المال.

[2] محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص8

[3] رياض إسماعيل، مرجع سابق، ص33.

هو نوع من الادخار الذي تتضمنه خطة الدولة وتلتزم به بالامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج، ومن ذلك احتجاز جزء من الأرباح في المؤسسات ومشروعات القطاع العام و حصيلة الرسوم و الضرائب التي تحددها الدولة على السلع المستوردة أو المنتجة محليا و أنواع الضرائب و الرسوم الأخرى.

*** الادخار لصالح المواطن:**

هو نوع من الادخار الذي تتضمنه خطة الدولة و تلتزم به كمشروعات التأمينات الاجتماعية و المعاشية، و بالتالي فان الدولة تقوم بهذا النوع من الادخار باعتبارها ملزمة بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، و بالتالي حماية المواطن و تأمين مستقبله.

ب- الادخار الاختياري:

و هو الشكل الأساسي الثاني من أشكال الادخار ويتم عن طريق اقتناع الفرد اقتناعا إراديا بالامتناع عن استهلاك جزء مما يحصل عليه من دخل واستثماره، بقصد إحداث توازن مرغوب فيه من جانب الفرد بين ما يحصل عليه من فائدة عاجلة و فائدة آجلة تترتب على تجنيب هذا الجزء من الدخل لسبب أو لآخر و على ضوء اعتبارات مستقبلية تتصل بالفرد [1]، و بالتالي فإن الادخار الاختياري هو ادخار فردي متروك لحرية الفرد ووعيه و رغبته في الادخار دون أي دوافع خارجية تجبره عليه أو تلزمه به.

و لما كان الادخار الفردي اختياريا فللفرد علاوة على حريته في تحديد المبلغ الذي يدخره فان له الحرية المطلقة في اختيار الوسيلة لذلك و وسائل الادخار الفردي متعددة نذكر منها:

*** الحسابات الجارية:**

وهي التي يستخدمها الفرد لتكوين حصيلة ادخارية تحقق أهداف معينة له، وتتنوع هذه الحسابات بما يتفق و اتجاهات الفرد نفسه فقد تتم هذه الحسابات عن طريق الأجهزة الادخارية: كصندوق التوفير و الاحتياط و بنوك الادخار و البنوك التجارية [2].

وبالتالي فإن الأفراد يتحصلون على فوائد هامة تعتبر توظيفا حقيقيا للأصول المدخرة، كما إنها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقوم بها الدولة.

*** الودائع:**

تتميز هذه الودائع بخاصية و هي أنها تكون دائما تحت تصرف أصحابها كلما احتاج إليها، وتمكن لهم السحب كلما شاءوا و دون أي إشعار مسبق، و لا يحق للبنك وضع قيود أم أصحابها أثناء السحب [3]، ولا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الحصول على فوائد ،على الرغم من أن البنك بإمكانه استعمال هذه الودائع في منح قروض استثمارية.

***شركات التأمين على الحياة:**

[1] رشيد البراوي، **الادخار و التنمية**، مجلة الهلال، العدد 4، ص21

[2] إسماعيل رياض، مرجع سابق، ص35 .

[3] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص27.

إن شركات التأمين على الحياة وسيلة يلجأ إليها الأفراد للادخار، فالفرد المؤمن في هذه الشركات يلتزم بدفع أقساط محددة يتفق علي ها حسب جداول تضعها هذ هالشركات، على أن يتم إيداع هذه الأقساط ف ي مواعيدها المقررة التي يتفق عليها و بصفة منتظ م ة ط وال مدة التأمين، في مقابل الحصول على حصيلة مالية معينة يتفق عليها في حالة حصول أخطار معينة يتفق عليها كالعجز أو الوفاة ... الخ، و نظرا لأن هذه الشركا ت تتحمل التعويض عن الأخطا ر فإنها لا ترد المبالغ المدخرة كاملة لأصحابها في حالة مطالبة الفرد بتصفية مبالغ تأ مينه، و لذلك فإن المدخر لدى شركات التأمين على الحياة يواظب عادة على الادخار ضمانا للحصول على الحصيلة التي يستهدفها من تأمينه.

*** الأسهم و السندات:**

الأسهم:

عبارة عن أوراق مالية تثبت ملكية صاحبها لجزء من رأسم ال المؤسسة التي أصدرته، و تعتبر الأسهم من الأوراق المالية المتداولة في بورصة القيم المنقولة، حيث يسمح السهم لصاحبه بالاستفادة من عائد يتمثل في ر بح السهم أو الحصة و كذا تحمل الخسارة في حالة تحققها ، و يعتبر السهم كمحفظة مالية ادخارية لصاحبه حيث يسيرها بالشكل الذي يحقق له أفضل تكوين مالي ممكن كتقديم القروض مثلا.

أم ا السندات: فهي أوراق مالية تثبت دائنية حاملها للمؤسسة المالية التي أصدرتها، و ي تميز السند بخاصيته أن حامله يستفيد من دخل ثابت يتمثل في الفائدة، و يحصل عليه طيلة عم ر السند، إذا السند يعبّر في الواقع عن ادخار حقيقي.

المطلب الرابع: مصادر الادخار:

تختلف معدلات الادخار باختلاف البلد حيث يلاحظ الفرق الشاسع وبوضوح لمعدلات الادخار بين الدول، فـفي الفترة الممتدة خلال 1984-1993 كان متوسط نسب الادخار لدول شرق آسيا وبلدان المحيط الهادئ حوالي 27.6 ٪، أما في الجانب الآخر في دول جنوب الصحراء الإفريقية ف كانت معدلات الادخار لا تتجاوز 6.4 ٪[1].

ولمعرفة الخلل أو سبب الفرق بين الدول في معدلات الادخار لابد من معرفة مصادر الادخار.

فالدول تسعى إلى تطبيق برامج تنموية وفق مخططات دورية، حيث تلجا للتمويل اللازم بهدف تحقيق تقدم في سير هذه البرامج والاستفادة من الأهداف المسطرة لها، كما تعتمد الدولة على مصادر الادخار المختلفة سواء المحلية (الادخار العائلي، الادخار الحكومي، الادخار المؤسسات)، أو الخارجية (القروض، الإعانات، الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة).

أولا: الادخار المحلي:

تتطلب التفرقة بين مفهوم المحلي والوطني في ما يتعلق بالادخار وغيره من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل والناتج والاستثمار، أن نميز بين النشاط الاقتصادي من إنتاج أو استهلاك أو استثمار أو

[1] *Alessandra Guariglia ,**Saving Behaviour and Earnings Uncertainty: Evidence from the British Household Panel Survey**, Published by: Springer, Journal of Population Economics, Vol. 14, No. 4, (Dec 2001), p619.*

تبادل الذي يتم داخل الحدود الجغرافية لدولة ما والذي يتم خارج حدودها، ففي العادة يحدث معظم ذلك النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة، وفي هذه الحالة فإن ما ينتج عن هذا النشاط يأخذ صفة المحلية ومن ثم يطلق عليه الادخار المحلي أو الاستثمار المحلي أو الناتج المحلي وهكذا.

غير انه ونتيجة لتقدم وسائل النقل والاتصال و التشابك بين دول العالم ن فان جزء متزايدا من النشاط الاقتصادي يتم خارج حدودها، سواء نتيجة هجره العمل أو رأس المال، ويترتب عن ذلك تحويل عوائد بعض عوامل الإنتاج (أجور – أرباح) إلى خارج أو داخل الدولة، فالعمالة المهاجرة تقوم بتحويل جزء من أجور ها إلى دولهم، وهو الجزء من المدخرات الذي يضاف إلى المدخرات المحلية لتصبح مدخرات وطنية [1]، وهكذا إذا أخذنا في الحسبان المعاملات التي تتم مع الخارج و بالإضافة إلى الادخار المحلي يكون عندنا ما يطلق عليه الادخار الوطني، وهو عبارة عن الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة، بالإضافة إلى جزء يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية (يقصد به الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات) [2]، وصافي المعاملات قد يكون موجبا أو سالبا، فإذا كان موجبا فإن الاقتصاد الوطني سيحصل على حقوق اتجاه العالم الخارجي يمثل قيمة الزيادة، وقد تتخذ هذه الحقوق شكل أصول مالية مثل العملات الأجنبية والأوراق المالية أ و أصول إنتاجية ثابتة تدر عائد سنويا، وفي هذه الحالة يحدث إضافة الادخار المحلي، أما الحالة العكسية فتحدث إذا كان هناك عجزا في المعاملات مع الخارج، فإن الادخار الوطني يكون أقل من الادخار المحلي.

تشير العديد من الدراسات إلى العلاقة الوثيقة بين الادخار المحلي ومعدلات الاستثمار ، فيمكن لواضعي السياسات الاقتصادية الاستفادة من ذلك ب استحداث سياسات من شأنها أن تغير معدلات الادخار المحلي ، وبالتالي التأثير في حجم الاستثمار للوصول إلى المعدلات المطلوبة [3]، وإذا ما نظرنا إلى مصادر الادخار المحلي نجد انه من المفيد توضيح عناصره والمتمثلة في "ادخار القطاع العائلي، ادخار القطاع الحكومي وادخار قطاع الأعمال"، حيث يتم تجميع مدخرات المصادر المحلية في الدولة وفق أوعية الادخار المتنوعة بغرض تمويل الاستثمارات، فإذا انخفضت قيمة هذه المدخرات عن حجم الاستثمارات تصبح لدينا فجوة تلجأ الدولة بعدها إلى مصادر الادخار الخارجي.

ويمكن صياغة هذه العلاقة على النحو التالي[4]:

الادخار الوطني = الادخار المحلي (+أو–) صافي المعاملات الخارجية (صافي عوائد الإنتاج في الخارج + صافي التحويلات من الخارج).

---

[1] محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص31.

[2] عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص 12.

[3] *Martin B. Schmidt,* ***Savings and Investment: Some International Perspectives****, Published by: Southern Economic Association,. Southern Economic Journal, Vol. 68, No. 2, Oct, 2001, P446.*

[4] محمد توفيق طلال، **الادخار الجماعي وأجهزة تمويل الاستثمارات العامة في الدول النامية –دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري–**، رسالة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000، ص41.

فإذا كان هناك فائض في المعاملات الخارجية فإن:

الادخار الوطني= الادخار المحلي + صافي المعاملات الخارجية(حيث الصادرات أكبر من الواردات).

أما إذا كان هناك عجزا في المعاملات الخارجية فان:

الادخار الوطني = الادخار المحلي – صافي المعاملات الخارجية (حيث الواردات أكبر من الصادرات).

يتكون الادخار المحلي من ثلاث فئات: ادخار قطاع العائلات وادخار المؤسسات والادخار الحكومي.

1- ادخار القطاع العائلي: يتمثل الادخار العائلي في ناتج الفرق بين الإيرادات (الدخل المتاح) والنفقات (الاستهلاك) للأشخاص، وتشمل الإيرادا ت كل من الرواتب والأجور، الأرباح والريع، الفوائد والتحويلات أي[1]:

(مدخرات القطاع العائلي = الدخل المتاح للإنفاق العائلي – الاستهلاك العائلي)

يتأثر الادخار العائلي في الدول النامية بمجموعة من العوامل منها ما هو اقتصادي مثل حجم الدخل والذي يتميز بانخفاضه في هذه الدول، فضلا عن ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك مما لا يسمح بتكوين فائض للادخار رغم حدوث زيادة حقيقية لدخول الأفراد في معظم الدول النامية خلال السنوات الأخيرة، كما أنه توجد عوامل كـ: "أسعار الفائدة، التضخم، مدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية، الرغبة في حيازة الأموال لمقابلة حاجات المستقبل أو لبلوغ مستويات معيشية معينة"؛ لها أثر كبير على عملية الادخار[2].

والملاحظ في كثير من الدول المتقدمة والنامية أن لادخار القطاع العائلي أهمية أساسية في تكوين الادخار الكلي، حيث تشكل مدخراته مابين 60% – 70% من مجموع المدخرات الوطنية, كما أنه القطاع الوحيد الذي تتجاوز مدخراته استثماراته، ولهذا فان نمو القطاعات الأخرى يتوقف على ما يحوله هذا القطاع من مدخرات[3].

و تتمثل مصادر الادخار العائلي في ما يلي:

***الم دخرات التعاقدية** : كأقس اط التأمين والمعاشات بأنواعها المختلفة، حيث أن هذه الأنواع تعد من صور الادخار الاختياري ، والمتميز بالثبات والاستقرار لأن المتعاقدين يستمرون في أداء أقساط التأمين بصورة منتظمة.

---

[1] *Patric H. Hendershott and Joe Peek, **Household Saving in the United States: Measurement and Behavior**, Published by: American Statistical Association, Journal of Business & Economic Statistics, Vol. 7, No. 1 (Jan, 1989), p12.*

[2] أمال براهمية، ظريفة سلايمية، **التعجيل بالتغيير:تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية** ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات– دراسة حالة الجزائر والدول النامية بجامعة محمد خيضر ، بسكرة– الجزائر : 21–22 نوفمبر2006، ص6.

[3] علي بطاهر، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية**،أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005-2006، ص 179.

*الزيا دة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد، والذين يحتفظون بها في صورة نقود أو أصول أخرى كالحلي و المجوهرات أو تأخذ شكل الودائع في صناد يق التوفير أو المصارف سواء الجارية أو الآجلة أو تستخدم في شراء الأوراق المالية من شركات الأسواق المالية المختلفة [1].

*الاس تثمار المباشر في اقتناء الأراضي، المزارع، المتاج ر والمساكن والتي تنتشر في البيئات الريفية حيث يصاحب الاستثمار الادخار فالمدخر هو نفسه الاستثمار المستثمر.

*سداد الديون ومقابلة التزامات المستثمر (عنصر آخر).

وتختلف أهمية المصدرين الأوليين (المدخرات التعاقدية والودائع والأوراق المالية) في الدول المتق دم ة عن الدول النامية، فالدول المتقدمة حققت شوط ا من التقدم حيث تنتشر البنوك و المؤسسات المالية والتي يقبل الأفراد على التعامل معها و التعرف والتآلف مع الأوعية الادخارية المختلفة [2].

ففي حالة تزايد أه مية المصدرين الأوليين فان الصناعات الجديدة والتوسعات في المشروعات القائمة تجد حاجتها من الأموال، وذلك على عكس الوضع إن كانت الأهمية النسبية كبيرة في المصدرين الأخيرين حيث تتجه المدخرات إلى الاكتناز.

1-1 معوقات الادخار العائلي في الدول النامية:

على خلاف الدول المتقدمة تعاني الدول النامية من ضعف في تجميع بعض الإدخارات العائلية بسبب بعض المعوقات التي تحول دون الرفع منها رغم إمكانية ذلك وتتمثل هذه المعوقات في[3]:

*انخفاض متوسط الدخل الفردي يضعف القدرة على الادخار.

*الزيادة في الدخل، والناتجة عن إعادة توزيع الدخل أو زيادة الإنتاج- توجه غالبا لتلبية الطلب غير المشبع لبعض السلع غير الضرورية.

*عدم توجيه مدخرات الطبقة الغنية لاستثمارات إنتاجية، وتوظيفها لأغراض المضاربة وشراء العقارات.

1-2 العوامل المؤثرة على حجم مدخرات القطاع العائلي:

يتوقف حجم مدخرات القطاع العائلي على مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية وهي كثيرة جدا، فبالنسبة للعوامل الموضوعية تتعلق بعدة متغيرات أهمها:

* تغيرات أسعار الفائدة وتوقعات المستقبل بارتفاعها أو استقرارها أو انخفاضها.

*مدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية، وفرة وتنوع الأوعية الادخارية بالإضافة إلى التوجهات العامة للأفراد فيما يخص حيازة الثروة [4].

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها و سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص229

[2] مرجع سابق، ص 230.

[3] خليل دعاس، مرجع سابق، ص 25

[4] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي، مرجع سابق، ص 235

*كذلك يتأثر الادخار العائلي بكل من النظام الضريبي وتوزيع الدخل، متوسط دخل الفرد، حجم السكان وتوزيعه بين فئات العمر، تغير مستوى الأسعار ومدى اتساع السوق النقدية والمالية ودرجة نماء الوعي الاقتصادي للأفراد، مدى استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية[1].

أما العوامل الذاتية فتتمثل أساسا في:

*عادات الادخار والرغبة في توريث الثروة للأبناء.

*الرغبة في تحسين مستوى المعيشة مستقبلا والاحتياط لأخطار المستقبل وكوارثه.

*عمر العائلة، فالميل الادخاري لدى العائلات الحديثة التكوين عادة ما يكون ضعيفا أو سالبا في حين يزيد في العائلات المتوسطة العمر ويقل أو يصبح سالبا في مرحلة الشيخوخة [2].

وفي استقصاء قام به المركز الوطني لبحوث الاقتصاد التطبيقي بنيودلهي في الهند وجد أن هناك " تسع دوافع " لادخار الأفراد جاءت مرتبة كالآتي[3]:

الادخار لغرض الطوارئ– كبر السن– لغرض الهبات والتبرع والرحلات– لغرض دفع المهر والزفاف– لشراء سلع الاستهلاك الكبيرة والمعمرة– وتطوير أو توسيع الأعمال– تعليم الأطفال– بناء أو شراء المساكن– الادخار لمساعدة الوطن.

2– ادخار المؤسسات: يشمل قطاع الأعمال جميع المنظمات و الم نشآت التي تنتج السلع و الخدمات بقصد بيعها بسعر يغطي بصو رة تقريبية تكاليف الإنتاج.و يتكون قطاع الأعما ل من قسمين: (قط اع الأعمال العام و قطاع الأعمال الخاص) و يتمثل ادخار قط اع الأعمال في ذلك الجزء الذي تخصصه مختلف المؤسسات و الشركات الزراعية و الصناعية و التجارية و الخدماتية سواء كانت ذات طابع عمومي أو خاصة، من أرباحها في زيادة استثمارها في القطاع نفسه أو في قطاعات أخرى منتجة. وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار ح جما في الدول المتقدمة اقتصاديا كما في الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا و اليابان.

ويتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة و على سي اسة توزيع تلك الأرباح فكلما كانت الأرباح كبير ة كلما زادت المد خرات، و كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة و غير منتظمة فانه يترتب على ذلك زيادة ادخار المنشآت في فترات الرواج والرخاء بينما تميل إلى الانخفاض أو الاختفاء في فترات الكساد والركود[4].

والادخار الصافي للقطاع الخاص هو الفرق بين الإ يرادات الكلية التي يحصل عليها المشروع مطروحا منها قيمة مستلزمات الإن تاج (المواد الأولية و مواد الوقود ..... الخ)، ومجموع المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإ نتاج من أجو ر ومرتبات وحوافز ومك افآت وبدلات وإيجار وفوائد وأقساط أملاك

[1] علي بطاهر، مرجع سابق، ص 180.

[2] مرجع سابق، نفس الصفحة.

[3] مرجع سابق، نفس الصفحة

[4] مرجع سابق، ص241.

الأصول المختلفة من أراضي و مباني وعدد الآلات و صافي الضرائب (الأعباء الضريبية، الإعانات) و الأرباح الموزعة.

يمكن صياغة عناصر الادخار الصافي لقطاع الأعمال رياضيا بالمعادلة التالية[1]:

الادخار الصافي لقطاع الأعمال = الإيرادات الإجمالية – (قيمة مستلزمات الإنتاج + المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج + أقساط الإهتلاك + صافي الضرائب+ الأرباح الموزعة).

وتنقسم مدخرات قطاع الأعمال إلى ادخار قطاع الأعمال العام وقطاع الأعمال الخاص، إضافة إلى مدخرات قطاع الأعمال المختلط.

2-1 مدخرات قطاع الأعمال العام:

نظرا لحاجة المجتمع القصوى للتقدم تقوم الدولة بلعب دورها المنظم، وفي بعض الأحيان تتعدى هذا الدور إلى إنشاء مشاريع عمومية ضخمة قد لا يقوى عليها الأفراد وباقي القطاع الخاص، تتمثل مدخرات قطاع الأعمال العام في أرباح المشروعات التي يمتلكها القطاع العام وهي الفرق بين قيمة السلع النهائية المنتجة وتكاليف إنتاجها [2]، فقطاع الأعمال العام كان له الدور الأساسي في اغلب الدول النامية المنتهجة للنظام الاشتراكي، نظرا لعدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على توفير الأموال اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المختلفة خاصة مشروعات البنية التحتية، إلا أنّ فشل القطاع العام في تحقيق الأهداف المنوطة به أدى إلى تراجعه وحلول القطاع الخاص لسد العجز الناتج[3].

2-2 مدخرات قطاع الأعمال الخاص:

تتمثل في مدخرات المنشآت والشركات الخاصة، وتعتبر أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصاديا، حيث يتوقف حجم الادخار على الأرباح المحققة، أما في الدول النامية فالأرباح المعاد استثمارها غير كافية عموما وهذا نظرا لضعف الدخل [4]. الأمر الذي يحتم علينا اللجوء إلى الموارد المحلية الأخرى خصوصا الاقتراض من مؤسسات التمويل هذا في ظل ضعف السوق المالية أو عدم وجودها أصلا.

وم ن حيث أهمية و مدى فاعلية مدخرات قطاع الأعمال الخاص فـي تمويل مشروعات التنمية إلا أنها تمثل نسبة متواضع ة نظرا لضيق حجم القطاع الخاص في أغلب الدول النامية خاصة بالجز ائر، بالإضافة إلى ضعف الأرباح الناتجة من هذه المشاريع، بالإضافة إلى أن الأرباح التي يحقق ها قطاع الأعمال تتوقف الزيادة فيها على نقص أجور العما ل أو زيادة الأسعار أكثر من توقفها على ربحية المشاريع وفعالية إستخدام الموارد و تحسين مستويات الإنتاجية.

---

[1] خليل دعاس، مرجع سابق، ص 19.

[2] عمار زيتوني، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2004**،أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006-2007، ص 38..

[3] براهمية أمال وظريفة سلايمية، مرجع سابق، ص7.

[4] مرجع سابق، ص7.

2-3 مدخرات قطاع الأعمال المختلط:

مدخرات قطاع الأعمال المختلط تتشكل من فوائض وأرباح المؤسسات ذات الملكية المشتركة بين القطاع العام والخاص أي المملوكة من طرف الدولة والخواص، فالدول النامية في الفترة الأخيرة توجهت إلى أسلوب الشراكة في قطاع الأعمال سواء كان ذلك مع القطاع الأجنبي أو مع القطاع الخاص المحلي، والهدف من ذلك الاستفادة من مصادر أجنبية في عملية التمويل على شكل استثمارات مباشرة بدلا من الاقتراض هذا إضافة إلى الاستفادة من أساليب التكنولوجيا الحديثة وطرق التنظيم والتسيير [1].

وفي الأخير يمكن أن نستنتج أن ادخار قطاع الأعمال لا يكتسي أهمية بالغة كادخار القطاع العائلي في مشاريع التنمية لأن الأموال المدخرة لقطاع الأعمال ليس بالضرورة موجهة للاستثمار بل يمكن أن تدخر تحسبا لوقوع طارئ، كما أن قطاع الأعمال الخاص في الدول النامية و خاصة الجزائر يلجأ دائما إلى البنوك و المؤسسات المالية لتمويل استثماراتها أكثر مما يقدمه لها في صورة مدخرات.

3- الادخار الحكومي:

يشمل القطاع الحكومي جميع الهيئات الحكومية التي تقوم بمختلف أنواع النشاطات كالإدارة و التعليم و الأمن و الخدمات الصحية.

إن وظيفة الحكومة في هذا القطاع هي القيام بتنظيم الخدمات ذات النفع العام و القيام بإدارة السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة،وتدخل ضمن هذا القطاع أيضا مؤسسات التأمينات والمعاشات، ويتمثل الادخار الحكومي في الفائض للدخل الحكومي (الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم وغيرها) عن الإنفاق الحكومي وعن الاستهلاك.....، ويسمى أيضا "ادخار الموازنة "، وهذا الفائض إما أن يوجه للاستثمار، أي تكوين رأس مال حقيقي جديد، وإما أن تودعه الحكومة كاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة.

إذا زادت النفقات عن الإيرادات أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى، أو عن طريق طبع نقود جديدة وتعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها إلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب و مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة [2].

إن مجمل الإيرادات النهائية للإدارات و الجماعات المحلية و الضمان الاجتماعي تشكل دخل الدولة، هذا الدخل يتشكل من الضرائب والاشتراكات والاقتطاعات الإجبارية وهو يأخذ ثلاث اتجاهات رئيسية: فيوجه الجزء الأول إلى دخل الأعوان الاقتصاديين الآخرين في شكل مرتبات وأجور الموظفين و يوجه الثاني نحو نفقات الإدارات و الجزء الباقي يمثل الادخار الإجمالي للدولة والذي يخصص بدوره لتمويل الاستثمارات الإنتاجية والنفقات العمومية الأخرى (كإنشاء المستشفيات، المدارس، المساكن،...الخ) [3].

[1] عمار زيتوني، مرجع سابق، ص37.

[2] مرجع سابق، ص251.

[3] *Henri Cazal ET Pierre Vajda , **Les pièges de l'épargne** , Nouvelle édition du Seuil, Paris, 1970, p 53.*

تمثل أهم إيرادات الدولة في حصيلة الضرائب، هذه الأخيرة التي تعتبر ادخارا إجباريا و تمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد و المؤسسات من جانب الدولة، وتتمثل النفقات الحكومية في شكلين: أولهما هو الإنفاق العام أو ما يسمى بالاستهلاك العام: وتمثل ما تقدمه الدولة من خدمات عامة في مجالات: الأمن، الدفاع، التعليم، الصحة ...الخ، والثاني يتمثل في الإعانات و أشكال الدعم التي تقدم للمشروعات و الأفراد وفوائد و أقساط الدين العام.

تعمل الحكومات دائما على زيادة مواردها و اقتصاد نفقاتها لتحقيق فائض توجهه نحو مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة [1]، فهناك مجالات واسعة لتخفيض الإنفاق الحكومي الجاري أو ما يطلق عليه بالاستهلاك العام والحد من مستوياته المرتفعة في الدول النامية[2].

ثانيا: الادخار الخارجي

قد تكون الموارد المحلية كافية لتغطية ما تحتاجه التنمية في عدد قليل من الدول النامية، إلا أن ما تحتاجه التنمية من موارد تفوق ما يمكن تعبئته من مدخرات محلية سواء كان اختياريا أم جبريا في معظم هذه البلدان، الأمر الذي يستوجب استكمال الموارد المحلية بموارد أجنبية تكميلية ، كما أنه قد تتوفر موارد مالية و لكن بالقطع الوطنية، و نظرا لأن هذه البلدان لا تنتج السلع الرأسمالية، و إنما تستوردها لذلك نجد أن الادخارات المحلية لا يمكن أن تتحول إلى ادخارات بالقطع الأجنبية، فتضطر البلدان النامية للاعتماد على الموارد الأجنبية.

و تعتبر الأموال الأجنبية مهمة جدا بالنسبة لتعجيل النمو الاقتصادي في البلدان النامية بصورة عامة و ذلك بسبب عدم تمكن الموارد المحلية من الوفاء بالاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ أية خطط أو برامج طموحة لتنمية اقتصادها.

تتمثل أشكال التمويل الخارجي في ثلاثة وهي:المعونات الأجنبية، القروض الأجنبية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1- المعونات الأجنبية:

تتكون المعونات الأجنبية من منح لا ترد، لا تدخل في إطار المديونية الخارجية للدولة، وإلى قروض مسيرة واجبة السداد تدخل في إطار المديونية الخارجية و يقصد بهذه الأخيرة تلك القروض التي تتم وفقا لقواعد و شروط أيسر، حيث تقل أسعار الفائدة لهذه القروض عن المعدلات العادية من حيث احتوائها على فترات سماح تكون معتبرة أو من حيث السداد التي تستغرق مدة زمنية أطول، كما أن هذه المعونات قد تتخذ صورا عينية مختلفة: كالمعونات السلعية،خاصة السلع الغذائية،والتي من بين صورها: "برنامج الغذاء مقابل السلام"الذي تقدمه حكومات الولايات المتحدة الأمريكية و الذي يسوى بالعملة المحلية للبلد المدين و ليس عن طريق العملات الأجنبية و بالتالي يخرج عن نطاق المديونية الخارجية.

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي، مرجع سابق، ص250.

[2] محيي الدين عمرو، **التخلف والتنمية**. بيروت– لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون سنة نشر، ص457.

كم ا تقدم معونات إلى الدول بهدف إعانتها على رفع معدلات النمو فيها. كما يمكن أن تكون وراء المعونات اعتبا رات إنسانية كما يحدث عند تقديم معونات عاجلة للدول التي تواجه كوارث طبيعية (كالزلازل و الفيضانات ... إلخ).

و يمكن تقسيم المعونات من حيث مصادرها إلى " معونات وحيد ة المصدر": و هي تستند إلى علاقات ثنائية بين الدول المانحة من جهة والدول المستفيدة من جهة أخرى.

و" معونات جماعية ": و هي المعونات التي تقدمها الهيئات الدولية و الإقليمية ذات الطابع العالم ي ومن أهمها: البنك الدولي للإنشاء و التعمير (مجموعة البنك العالمي)، الهيئات الدولية ذات الطابع الإقليمي والتي تضم البنك الأمريكي العالمي للتنمية و البنك الإفري قي ل لتنمية،ا لمنظمات الأوروبية المتعددة الأطراف وتضم: صندوق التنمية الأوروبية، وبنك الاس تثمار الأوروبي، بالإضافة إلى هيئات دولية ذات طابع نوعي ومتخصص مثل : منظم ة البلدان المصدرة للنفط (OPEC)التي تستخدم جزءا من ثروتها البترولية لمساعدة الدول النامية، كما تقوم منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية بتنفيذ العديد من مشاريع المساعدات الفنية التي يمولها برنامج هيئة الأمم المتحدة للتنمية،والمنظمة العالمية ل لأغذية والزراعة (FAO) التي تساهم في تمويل المشاريع الزراعية وتحسين المستوى الغذائي عالميا [1].

2- القروض الأجنبية:

يقصد بالقروض الأجنبية تلك القروض القائمة على القواعد و الأس س المالية و التجارية السائدة وفقا لظروف السوق مع التعهد بردها و بدفع الفائدة عنها وفق شروط معينة من أهمها: القروض الحكومية الثنائية و القروض الخاصة [2].

فيقصد **بالقروض الثنائية:** تلك القروض التي تمنحها الحكومات الأجنبية على أسس تجارية من حيث سعر الفائدة و م دة السداد، يمكن التمييز في هذه القروض بين القروض العامة الحكومية و القروض الخاصة، حيث يعتبر القرض عاما إذا كانت الجهة المانحة هي إحدى الحكومات أو هيئاتها العامة، و يعتبر القرض خاصا إذا كان ممنوحا من إحدى الشركات والهيئات الخاصة.

يتم تقديم القروض الحكومية الثنائية في شكل مبالغ معينة من العملة ا لصعبة حيث تقوم الدولة المقرضة بوضعه تحت تصرف الدولة المقترضة لتستخدمه في شراء مستلزمات التنمية من المع دات والآلات و المواد الأولية، كما يمكن أن تشترط الدولة المقرضة ضرورة إنفاق القروض في الحصول على احتياجات التنمية أو لتنفيذ مشروع أو مشروعات معينة حيث ف ي هذه الحالة تقوم الدولة المقرضة بتزويد الدولة المقترضة بمعدات المشروع المطلوب إقامته مع الجزاء اللازمين لذلك.

أم ا " **القروض الخاصة** ": فتلك القر وض التي ترد إلى الدولة من الأفراد أو اله يئات الأجنبية الخاصة أو في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك البلاد، أو في المشروعات التي تقوم بها سواء ثم

[1] م الكوم جبلز و آخرون، ترجمة طه عبد الله منصور و عبد العظيم عبد الله، **اقتصاديات التنمية**، دار المريخ،1995، ص602

[2] عبد الخليل دعاس، مرجع سابق، ص4.

الاكتتاب عن طريق السندات لقاء فاتورة ثابتة أو عن طريق الأسهم على أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة أسهم تخولهم الحق في إدارة المشروع، و يطلق عليها الاستثمارات غير المباشرة، وتعتبر القروض الخاصة أكثر أنواع الـ م دخرات الأجنبية، و يتم تدفق هذه القروض من مصادر مختلفة أهمها:" قروض الصادرات أو تسهيلات المور دين "، و التي يقصد بها تلك القروض التي تقدمها الشركات الأج نبية الخاصة و كبار المصدرين و من خصائص ها: أنه ا قروض متوسطة الآجل في اغلب الأحوال لا تزيد عن " 05 سنوات " كما يجب أن يتكفل و يتحمل البلد المدين تكاليف التأمين على القروض بصفة كلية أو جزئية، كما توجد ما يسمى بقروض" البنوك التجارية ": حيث أن هذه القروض تمثل تسهيلات مصرفية تحصل عليها البلدان الـ نامية من هذه البنوك لتمويل العجز في حصيلة النقد الأجنبي وتعتبر هذه القروض قصيرة الأجل و ذات أسعار فائدة مرتفعة.

-3 الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة:

و هـ ي تلك الاستثمارات التي تعود ملكيتها وإدارته ا للأجانب سواء كانت هذه الملكية تامة أو جزئية عن طريق الاشتراك بنصيب يضمن السيطرة على إدارة المشروع و تسييره، و يترتب على الملكية حقوقا متعددة مثل: تحويلات الأرباح و الفوائد إلى الخارج و كذا التحكم في خطط الإنتاج و التسويق الخاصة بهذه المشروعات [1]، و تكم ن المكاسب التي يحققها الاستثمار الأجنبي ا لمباشر للدول المضيفة في أنه يتيح نقل التكنولوجيا بالإضافة إلى تحفيز المنافسة على السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج، كما يمكن لمستقبلي الاستثمار الأجنبي المباشر على تدريب الموظفين على تشغيل المشروعات الجديدة مما يساهم في تنمية رأس المال البشري في هذه الدول، ك ما لا يمكن أن ننسى أن مثل هذا التمويل تتحكم فيه مجموعة من العوامل الـ سياس ية و الاجتماعية و الاقتصادية السائدة و على المناخ العام للاستثمارات الأجنبية في هذه الدول، و يلتمس في هذا الشكل من التمويل " الاستثمارات الأجنبي ة المباشرة الثنائية، و الشركات المتعددة الجنسيات".

فالشراكة الأجنبية و يقصد بها أن الدول المضيفة تحرص على مشاركة رأس المال الوافد إليها فيما يقوم به من مشاريع، و قد تكون هذه المشاريع إما عن طريق رأس المال الوطني الحكومي أو الخاص أو أن تكون موزعة بينهما حيث أن مبدأ المشاركة يقتضي بأن يتقاسم م لكية المشروع كل من رأس المال المحلي والأجنبي.وينشأ ما يسمى بالمشروع المشترك.

أم ا الشركات المتعددة الجن سيات فيقصد بها مجموعة الشركات العملاقة التي تتميز بتوزيع ملكية أسهمها الفاعلة بين جماعات رأسمالية من جنسيات مختلفة، و كونها تمارس نشاطها الاستثماري في عدة دول، و بالتالي فإن الشركات المتعددة الجنسيات بهذا الشكل تمثل تجم ع ا رأسما لها إنتاجيا بين الدول تعمل على إقامة مشاريع إنتاجية و ما يتصل بها من فتح أفاق للتبادل في مجال السلع المادية أو في حركات

[1] *Raach Abelbasset , **L'épargne en Algérie: évaluation et évolution (1963-1989)** , Thèse de Magister , Université d'Alger, non publié , 1997, P 32.*

رؤوس الأموال أو في تقديم الخدمات و نقل التكنولوجيا و المعلومات الإدارية و الفنية، و تمتد تلك الأنشطة عبر حدود عدة دول خارج الدولة التي يتواجد بها المقر الرئيسي للشركة.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على الادخار في الفكر الاقتصادي:

يعتبر الاختلاف في الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عايشها مفكروا المدارس الاقتصادية سببا لتباعد الأفكار والتوجهات التي تشرح الأطر النظرية للادخار، وباعتبار الادخار أحد أهم الظواهر الاقتصادية فانه لقي اهتمام من طرف الباحثين منذ القديم ، "لارتباطه بدخل الأفراد و استهلاكهم واعتباره أحد مصادر التمويل الداخلي للمشاريع الاقتصادية"، لذلك فإن هذه المدارس تطرقت له حسب وجهة نظرها الخاصة و توصلت إلى وضع صيغ رياضية لدالة الادخار، فكان السبق للمدرسة الكلاسيكية في تقديم الآلية التي تحكم الادخار العائلي اعتمادا على تغير سعر الفائدة، ليرفض كينز هذا الطرح تحت ضغط أزمة الكساد العالمي 1929 معتبرا الدخل المتاح أكثر ملائمة لشرح تغيرات الادخار، غير أن المدارس الحديثة شككت في صحة ذلك مكتشفة عدم صدقية ما أورده كينز في تفسير الادخار على الأقل في المدى الطويل، ونبهت لإمكانية وجود متغيرات أخرى أكثر تفسيرا للظاهرة، وفيما يأتي نورد توضيحا لهاته الأفكار السابقة.

المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية:

وهي عبارة عن الأفكار والنظريات التي شغلت الفكر الاقتصادي ابتداءا من أفكار آدم سميث (1723-1790) في كتاب ثروة الأمم (1776)، إلى غاية ظهور كتاب النظرية العامة سنة 1936م لمؤلفه جون مينارد كينز والذي احتوى أفكارا مناهضة لفرضيات الكلاسيكيين، ويرى الكلاسيك أن الادخار يتحدد بمعدل الفائدة الذي يعرف على أنها: " نسبة مبلغ من العملة"، و ما يمكن الحصول عليه إذا أودعناه لفترة معينة [1]، وكلما ارتفعت تلك النسبة زاد إقبال الأفراد على الادخار على حساب الاستهلاك، و يكون ابتداءا من مستوى معين من الدخل ولهذا يرى الاقتصادي ون الكلاسيك بتبرير معدل الفائدة للتعويض عن الامتناع وانتظار الاستهلاك [2]. كما اعتبروا الأجر كتعويض عن الجهد، و لهذا يبقى معدل الفائدة هو المحدد الرئيسي لقرارات الاستهلاك و الادخار، و بفعل هذا المعدل يحول الادخار أوتوماتكيا إلى الاستثمار وهو يعتبر جانبا أساسيا في البناء الكلاسيكي، و به ذا يتم اتجاه الأفراد إلى الادخار أو الاستثمار عن طريق معدل الفائدة، كما افترض الكلاسيكيون أن حجم الدخل الوطني ثابت سيحقق حالة الاستخدام التام بصورة معتادة، فعند ادخار الأفراد ينقص الاستهلاك وتحدث البطالة في قطاع الإنتاج للسلع الاستهلاكية، لكن المبالغ المدخرة تمكن استثمارها وذلك بأخذ العمال من القطاع الاستهلاكي وتشغيلهم في القطاع الاستثماري، فهنا حجم الدخل ثابت و فكرة الاستخدام التام محققة[3].

[1] .كينز، مرجع سابق، ص86

[2] بول ساموبلسون، **علم الاقتصاد(المفاهيم الاقتصادية الأساسية)** ، الجزء الأول،OPU.، 1993، ص191

[3] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص128.

و لقد تناول الكثير من المفكرين الاقتصاديين للمدرسة النيوكلاسيك يق لفكرة معدل الفائدة حيث أنهم أعطوا لهذه الأخيرة مكانة مرموقة في التأثير على الادخار بل والاستثمار.

فالتقليديون يرون بوجود علاقة طردية بين الادخار ومعدل الفائدة، فكلما زاد هذا الأخير ارتفع الادخار، وبعكس ذلك يرتبط الاستثمار بعلاقة عكسية مع معدل الفائدة فكلما انخفض معدل الفائدة زاد الاستثمار، حيث يكمن دور معدل الفائدة في ضمان المساواة بين الادخار والاستثمار.

ويتحقق التوازن في سوق السلع عند تساوي الادخار والاستثمار كما يتم توضيحه فيما يلي[1]:

S: الإدخار، I : الاستثمار؛ والاستثمار يعتمد على معدل الفائدة i.

$$I=S \dots\dots\dots 1$$

حيث الاستثمار دالة متناقصة لسعر الفائدة $$I=I(i);I(i)<0 \dots\dots\dots 2$$

وتتمثل دالة الادخار بالتالي: $$S=S(i);S(i)<0 \dots\dots\dots 3$$

حيث الادخار دالة متزايدة لسعر الفائدة وعند التوازن : $$S(i)=I(i) \dots\dots\dots 4$$

الشكل رقم01:الادخار والاستثمار ومعدل الفائدة.

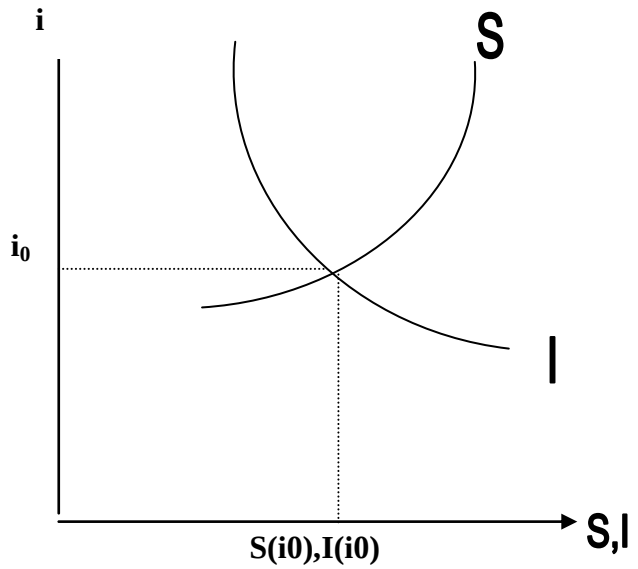

المصدر: *Bernard Bernier et Yves Simon , **Initiation à la micro-économie** ,(8ème édition) , Paris, P243.*

وكما هو موضح بالشكل رقم 01 والذي يمثل منحنى عرض دالتي الادخار والاستثمار للفترة القصيرة، فعندما يتقاطع منحنى العرض (الادخار)، مع منحنى الطلب (الاستثمار) يتحدد سعر الفائدة التوازني.

من الشكل رقم: 01 يمكن أن نستخلص أن الادخار هو الدالة لمعدل الفائدة ومرورته تؤدي بالضرورة إلى المساواة بين الادخار والاستثمار لضمان صحة ق انون المنافذ في الاقتصاد النقدي، ا لتي تتطلب أن يؤثر معدل الفائدة على كل اختلال بين عرض و طلب الادخار، إلا أننا في الكثير من الحالات نلاحظ انخفاض في معدل الادخار رغم ارتفاع معدل الفائدة، لأن الأفراد يقومون بادخار نفس المبلغ مهما كان

[1] ضياء مجيد الموسوي،**النظرية الاقتصادية الكلية "التحليل الاقتصادي الكلي"** ، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2005، ص ص51-52.

مستوى معدل الفائدة، وهذا حسب دخلهم الحالي ومنهم ا لفقراء الذين هم عاجزون على الادخار و اعت باره من أكثر الكماليات على إنفاق كل ما يكسبون.

يفترض الكلاسيك ثبات الدخل عند مستوى التشغيل الكامل [1]، وإن الادخار يتغير تبعا لتغيرات سعر الفائدة دون أن يؤثر ذلك في حجم الدخل، ومن هنا ظهر خطأ هذه النظرية حيث أن حجم الدخل يتغير تبعا لتغيرات الاستثمار، وهذا الأخير يتغير بزيادة أو نقص المدخرات بفعل تغير سعر الفائدة[2].

ولهذا فإن الفلسفة الكلاسيكية أهملت تأثير تحولات الدخل على الادخار، و أهملت كون مقدار الدخل يتعلق فعلا بسيالة التوظيف [3]، فوقع ت في خلط عندما ذهبت إلى القول بأن الادخار يساوي الاستثمار غير أن فعل الادخار و الا س تثمار مباشر بدوافع قرا رات تأ مين استهلاك مقبل [4]، وعليه فالنظرية الكلاسيكية لم تنجح في عزل و تحديد كل العوامل المستقلة التي تفسر الادخار.

إذا ك ل النقائص التي كانت في النظرية الكلاسيكية جعلت كينز ينفصل عنها و ينتقده ا بشدة رغم انه كان أصلا كلاسيكيا، حيث أن كينز لم يعطي للفائدة ا لأهمية المحورية كمحدد موجب للادخا ر كم ا فعل التقليديون وهو لم ينكر أن الفائدة قد تكون لها بعض الأهمية في هذا الش أن، ليس في تحديد حجم الادخار من دخ ل معين، و إنما في تحديد الشكل الذي يتخذه هذا الادخارن فالمدخر عندما يتخذ قرارا بالادخار فإنه في الواقع يقوم بعمليتين متلازمتين:

الأولى: تحديد ذلك الجزء الذي يقرر الفرد ادخاره من دخله.

الثانية: تحديد شكل هذا الادخار: شراء أسهم أو سندات أو ودائع ..... إلخ.

وم ن ثم يرى كينز أن سعر الفائدة لا يحدد حجم الادخار، و إنما يؤثر في تحديد شكل هذا الادخار.

ولذلك يمكن القول أن كينز اعتبر الادخار غير مرن لسعر الفائدة لأن الادخار قد لا يكون بغرض الحصول على فائدة بل انه من الممكن تصور حالات تكون فيها العلاقة فيما ب ين الفائدة والادخار سالبة، و إذا كان للفائدة من أثر في هذا الشأن فإنه يقتصر على تحديد الشكل الذي يتخذه الادخار [5].

وحسبه المحدد الرئيسي للادخار هو الدخل، وذلك بما أن النقود عادة لا تدخر و إنما تكتنز عن طريق الأفراد لزيادة أرصدتهم النقدية، و عليه فإن عرضا إضافيا لا يعني بالضرورة طلبا إضافيا.

وبلخصار فإن النظرية الكلاسيكية في رأ ي كينز غير واقعية و لا تتلاءم مع الحاضر و أصبحت غير مؤهلة لحل المشاكل الاقتصادية.

---

[1] عبد الله الطاهر وبشير زعبي وعبد الله اليوسف، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص184.

[2] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص36.

[3] كينز، مرجع سابق، ص 212.

[4] مرجع سابق،ص 212.

[5] محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 80.

المطلب الثاني: نظرية الدخل المطلق والنسبي

أولا: نظرية الدخل المطلق

صاغ هذه النظرية الاقتصادي الإنجليزي " كينز" كما أدخلت عليها عدة إضافات من جانب اقتصاديين لاحقيين أمثال: "توبين سميثز " " **TobinSmiithies** " فقد انتقد كينز الأساس الفكري للمدرسة التقليدية وهو قانون " ساي "، واستنتج انه ليس ضروريا أن يوفر العرض طلبا مساويا له ،وذلك لأنه ليس بالضرورة أن كل ما ينتج يستهلك ولا كل دخل ينفق على الاستهلاك، ويرجع ذلك إلى سيطرة قانون نفسي على تصرفات الأفراد من شأنه أن يتزايد الاستهلاك (الادخار) مع زيادة الدخل ولكن بكمية أقل (أكبر)، وفي حالة انخفاض الدخل فإن الاستهلاك (الادخار) ينخفض (يزيد) بقدر أقل من الانخفاض في الدخل، وقد أطلق كينز على هذه الظاهرة " **القانون النفسي الأساسي**"[1]، ويتضمن هذا القانون ثلاثة افتراضات متصلة وهي:

*عندما يزيد الدخل فان الاستهلاك يزيد ولكن بكمية أقل، ويرجع السبب في ذلك إلى أنه عندما يزيد الدخل فان رغباتنا تشبع جنبا لجنب، ولذلك فان الحاجة لإنفاق أكثر على السلع الاستهلاكية تقل، ولا يعني ذلك أن الإنفاق الاستهلاكي المطلق يقل مع زيادة الدخل، ففي الحقيقة يزيد الإنفاق الاستهلاكي مع زيادة الدخل ولكن بنسبة اقل.

*إن الزيادة في الدخل تقسم بنسبة معينة بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار، وينبع ذلك من الافتراض السابق لأنه عندما لا تنفق كل الزيادة في الدخل على الاستهلاك فان الجزء المتبقي يدخر، وبالتالي فإن كينز اعتبر أن الادخار ع بارة عن فضلة (Residue) متبقية من الدخ ل بعد الإنفاق على الاستهلاك[2]، كما اعتبر أن الدخل هو المتغير الأساسي وأن المدخرين ينظمون استهلاكهم حسب الدخل المت حصل عليه، أي أن الفرد يستهلك حسب دخله وما تبقى من هذا الأخير يدخر.

إذا: **الادخار = الدخل – الاستهلاك.**

ويرى كينز أن الاستهلاك أهم من الادخار لأن هذا الأخير ما هو إلا جزء متبقي من الادخار بعد عملية الاستهلاك كما قلنا في الافتراض السابق، لهذا نبدأ بدراسة حالة الاستهلاك الكلية و امتد ادها لنستنتج في الأخير دالة الادخار ويفترض أن الوحدات الاق تصادية التي تتبع الدخل تجزأ العائدات المستلمة من الإنتاج إلى جزأين:

الجزء الأول: ينفق لشراء السلع الاستهلاكية و الجزء الباقي يدخر إذا:

$s = y - c \iff y = s$ حيث: c: عبارة عن الاستهلاك.

s: الادخار الكلي.

[1] **في شأن هذا القانون يقول كينز:** أن القانون النفسي الأساسي الذي يستأهل الاعتماد عليه بثقة كبيرة، والمستمد من معرفتنا بالطبيعة البشرية ومن حقائق الخبرة الطويلة، يتمثل في أن الأفراد يميلون كقاعدة في المتوسط إلى زيادة استهلاكهم مع زيادة دخلهم،ولكن ليس بنفس حجم الزيادة في الدخل.

[2] *John Maynard Keynes, Op.cit, p51.*

y: الدخل الكلي.

وبالتالي فإن ا لقضايا المتعلقة بالاستهلاك يمكن أن تنقل إلى الادخار فتحليل دالة الاستهلاك هو في آن واحد دراسة دالة الادخار، وبهذا فهي دراسة مظهرين مختلفين للشيء نفسه.

يعتبر الدخل عاملا أساسيا في تحديد م ستوى الاستهلاك و الادخار، وقرارات الادخا ر تكون مشروطة بتطور مستويات الدخل [1]، وهذا ما يؤكده لنا الواقع حيث نجد الأغنياء يدخرون أكثر من الفقراء، وأن هذا الآخر يوجهون كل دخلهم إلى إشباع و تلبية رغباتهم، لأن ارتفاع مستوى الدخل يصاحب ارتفاع في مستوى الحياة المعيشية ، لهذا تكون الطبقة الأكثر حرمانا مجبرة ع لى تخصيص دخلها لضروريات عن تغير الدخل نعبر عنه بالميل الحدي للاستهلاك، هذا الأخير الذي هو ع بارة عن: مقدار ما يدفعه الفرد من دخله مقابل إشباع حاجياته المختلفة من سلع و خدمات [2].

وبذلك فإن دالة الاستهلاك الكلية تتزايد خطيا مع دالة الدخل الكلي: $c = f(y)$

وتكتب هذه المعادلة في الفترة القصيرة المدى:

$c=a+by$، حيث : a: يمثل الاستهلاك التلقائي، b: تمثل الميل الحدي للاستهلاك وهو محصور مابين 0 و 1.

وبم ا أن دالة الادخار ما هي إلا الوجه الآخر من دالة الاستهلاك و الميل الحدي للاستهلاك يرافق الميل الحدي للادخار ويمكن تعريفه على أنه: القسم المدخر من كل وحدة إضافية بدلا أن تستهلك،

وبالتالي يمكن أن تستنتج دالة الادخار في المدى القصير:

$S = Y - C$ أي أن:

$S = Y - a - bY = (1-b)Y - a$ إذن:

$$S = -a + (1-b)Y$$

حيث: (1-b) الميل الحدي للادخار وهو محصور بين 0 و 1.

ويقصد بالميل الحدي للادخار: حاصل قسمة التغير في الادخار على التغير في الدخل المتاح ورمزه الرياضي:

$pmS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$ " **الميل الحدي للادخار** "

وبما أن الادخار هو ما تبقى من الدخل بعد الاستهلاك، يمكننا كتابة الميل الحدي للادخار كما يلي [3]:

$pms = \Delta S / \Delta Y = (\Delta Y - \Delta C)/\Delta Y$ أي أن: $pmS = 1 - pmC$

كما يوافق الميل الحدي للادخار مفهوم آخر وهو الميل ال متوسط للادخار، والذي يعرف على انه حاصل قسمة الادخار على الدخل الوطني.

---

[1] خيرة طالي، مرجع سابق، ص23.

[2] زميت، **النموذج الكلاسيكي والنموذج الكنزي في التحليل الاقتصادي الكلي** ، معهد العلوم السياسية، الجزائر، ص18.

[3] *Daniel Labaronne ,**Macroéconomie** , Edition Seuil , Avril 1999 , p 12.*

العلاقة بين الميل الحدي للادخار والميل ال متوسط للادخار فنقو م بقسمة طرفين دالة الادخار على Y نتحصل على العلاقة التالية[1]:

$pmS = S/Y = (Y-C)\,Y$ أي أن: $pmS = 1 - PMC$

نجد أن: $\frac{S}{Y} = \frac{-a}{Y} + \frac{(1-b)\,Y}{Y}$

وبما أن :: $(1-b)$ مقدار ثابت موجب و المقدار : $\frac{-a}{Y}$ س الب فإننا نستنتج أن الميل ال متوسط للادخار أقل من الميل الحدي للادخار أي: $pmS \succ PMS$

*التغيرات في رصيد ثروة القطاع العائلي لها تأثير مباشر على مستوى ادخار (استهلاك) هذا القطاع[2].

والشكل رقم 02 يوضح دالة الادخار والاستهلاك الكنزية في الأمد القصير.

الشكل رقم 02: دالة الاستهلاك والادخار الكنزية في المدى القصير.

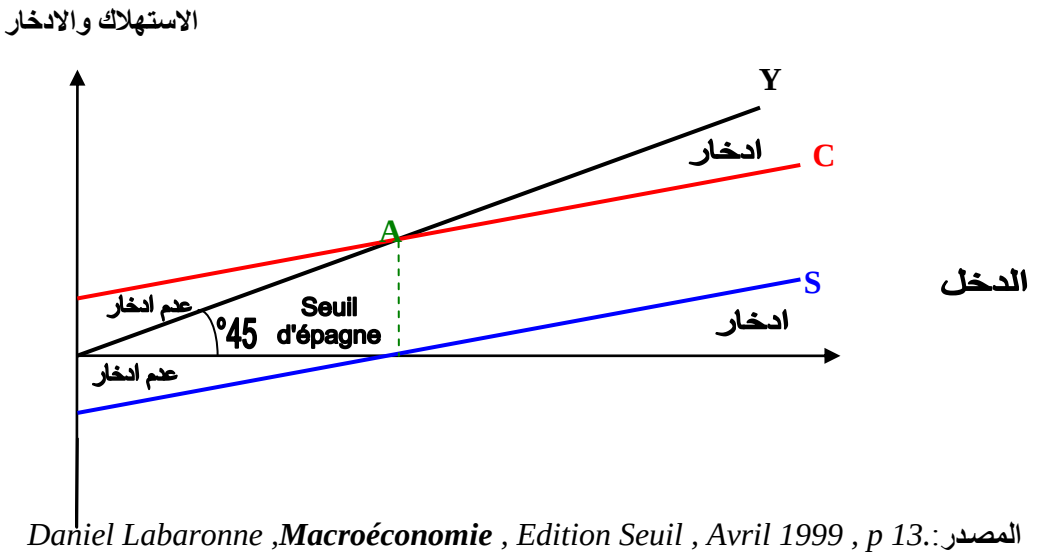

المصدر:.*Daniel Labaronne ,**Macroéconomie** , Edition Seuil , Avril 1999 , p 13*

لقد كان تحليل كينز يختلف عن كيفية حدوث التوازن وذلك بالاعتماد على الاستثمار والادخار (I,S) حيث افترض أن الدخل الذي ينقسم إلى أرباح أجور يتحول إلى استهلاك وادخار.

تعتبر الأفكار التي صاغها كينز لحل مشكلات الرأسمالية إثراءا علميا جاء ليزيح جملة الأفكار الخاطئة التي خلفتها المدرسة التقليدية، حيث يصف العديد من المفكرين الاقتصاديين النظرية الكنزية بالثورة العلمية، والتي كانت أساسا جديدا للنظام الرأسمالي فحافظت على تماسكه من الانهيار بعد أزمة الكساد العالمي، إلا أن هذه النظرية لم تلبث أن قوبلت بجملة انتقادات مست بعض فرضياتها، مما أوجب إعادة النظر في مضمونها وطرح البديل المناسب، ففي دراسة قام بها **S.Kuzents** (1946) حول العلاقة بين الدخل والادخار (الاستهلاك) في الولايات المتحدة الأمريكية **(USA)** [3].

[1] بول.أ. ساموبلسون، علم الاقتصاد، **الدور الاقتصادي للدولة ومحددات الدخل** ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص 163.

[2] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص49.

[3] مرجع سابق، ص 45.

حاول من خلالها التنبؤ بالادخار (الاستهلاك) المستقبلي لمستويات مختلفة من الدخول لفترة زمنية أطول امتدت خلال (1869-1938)، وبعد مقارنة هذه التنبؤات بالادخار(الاستهلاك) الحقيقي للفترات الماضية، ظهرت عيوب دالة الادخار(الاستهلاك) الكنزية وعدم صلاحيتها في الفترة طويلة الأجل، إذ أبرزت هذه الدراسة أنه رغم النمو المتزايد للدخل الوطني إلا أن الميل المتوسط للادخار(استهلاك) ثابت وهذا ما ينافي فرضيات كينزن الأمر الذي ساهم في فتح المجال أمام الأطروحات النظرية الجديدة والتي قامت بإعادة بلورة الأفكار الكنزية، وقدمت وجهات نظر لم تهمل دور الدخل كمحدد للادخار(استهلاك)، بل أبرزت العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية الأخرى المؤثرة على الادخار والاستهلاك.

ثانيا نظرية الدخل النسبي:

ترجع هذه الفرضية إلى الاقتصادي الأمريكي "ديوزمبري" *سنة 1949الذي انتقد دالة الادخار الكنزية وعدم قبول ما جاء به كينز خاصة في ما يتعلق ب:

*النمط الاستهلاكي لكل فرد مستقل عن الأخر.

*أن علاقة الاستهلاك (الادخار) بالدخل إنما هي علاقة متماثلة (منعكسة) عبر الزمن، أي أن مجمل التغيرات الحاصلة للاستهلاك والادخار الناجمة عن انخفاض الدخل تكون بنفس حجم التغيرات الناتجة عن ارتفاع الدخل.

فقد رفض ديوزمبيري هذين الفرضين وخاصة الفرض الأول المتعلق باستقلال تفضيلات الأفراد وشرع في إعادة صياغة نظرية لسلوك المستهلك ومحتوى ما جاء به ديوزمبري هو أن: المحيط الاج تماعي الذي يعيشه الأفراد له تأثيرا كبيرا في سلوكهم الادخاري والاستهلاكي، فالاستهلاك لا يتعلق بالدخل المطلق فحسب وإنما يتعلق أيضا بوضعية العائلات النسبية لبعضها البعض، وبعبارة أخرى بالدخل النسبي في الطبقة الاجتماعية ال معنية، أي أن الجزء من الدخل الذي يخصص للادخار يتوقف على مستوى دخل الفرد أو العائلة بالنسبة لدخول الأفراد أو العائلات المجاورة أو التي تماثلها وليس على أساس الدخل المطلق [1].

فلو فرض نا أن دخل الأسرة ما ارتفع ولكن وضعها النسبي على مقياس الدخل لم يطرأ عليه تغيير لارتفاع دخول الأسر المجاورة لها أو التي تماثلها بنفس النسبة، فإن تقسيم دخل هذه الأسرة بين الاستهلاك والادخار لن يتغير ، فعلى الرغم من ارتفاع الدخل المطلق للأسرة فإن الاستهلاك المطلق والادخار المطلق سيرتفعان أيضا ، ولكن ستظل النسبة الموجه ة من الدخل الأعلى إلى الاستهلاك كما كانت عليه عند مستوى الدخل الأقل ، كذلك يمكن القول أنه لو ظل دخل تلك الأسرة ثابتا لم يتغير ولكن ارتفعت دخول الأسر التي ترى أنها تماثلها فإن وضع دخلها بالنسبة لدخول تلك الأسر قد تدهور ، وهذا التدهور سيدفع هذه الأسرة إلى زيادة نسبة الدخل الذي توجهه للاستهلاك بالرغم من عدم حدوث تغير في دخلها المطلق، وترى أن الأسر ستبقى محافظة على نمطها الاستهلاكي المرافق لوضعيتها النسبية.

---

[*] **ديوزمبري** (1906 . 1966): اقتصادي أمريكي أحد رجال الأعمال شغل عدة مناصب منها: أستاذ بجامعة مونتان الأمريكية.

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص45.

على خلاف النظرية الكنزية فعندما يحصل ارتفاع في الدخل تنقص الحصة المخصصة منه للاستهلاك، وهذا ما يظهره بوضو ح الميل المتوسط للاستهلاك، معناه أن الأسر غيرت من نمطها الاستهلاكي.

واقترح ديوزمبري دالة الاستهلاك كما يلي[1]:

$$C = f(Yt, \text{Ymax} + \text{bYt}) = aY\max + \text{bYt}$$

حيث: Yt : الدخل الجاري، $Y\max$:هو أعلى دخل حاصل لحد الآن.

(a,b):هما ميلا الاستهلاك الحديان بالن سبة لهذين الدخلين على الترتيب، ويرى ديوزنبري أن الوحدات الاقتصادية عندما تضع مخططات استهلاكها تأخذ بعين الاعتبار أقصى دخل تحصلت عليه بالإضافة إلى الدخل الجاري، عكس النظرية الكنزية التي تجعل علاقة الاستهلاك بالدخل علاقة تناسبية، بحيث إذا ارتفع الدخل ارتفع الاستهلاك والعكس، ففرضية الدخل النسبي تنص على أنه إذا حدث انخفاض في الدخل الجاري بالنسبة للدخول السابقة، فإن العائلات تلجا مباشرة إلى تخفيض مستو ى الاستهلاك، وهذا ما يعبر عته بأثر المو قف أي أن العائلات لا ترضى بسهولة بتخفيض مستوى الاستهلاك وهذا يعود إلى وجود عائدات استهلاكية قوية، وهكذا إذا انخفض الدخل تلجا عائلات إلى تخفيض الادخار لتبقى على نفس مستوى الاستهلاك، و من هنا يمكننا أن نستنتج أن الادخار هـ و أيضا دالة لمتغيرين هما: الدخل الجاري، وأقصى دخل تم الحصول عليه في السابق أي[2]:

$S = f(\text{Ymax}, \text{Yd})$ ، وبما أننا على الأقل نظريا اعتمدنا على دالة الاستهلاك لمعرفة الصيغ الرياضية المفصلة لعلاقة الادخار بهذين المتغيرين:

$$S = (1-a)Y\max + (1-b)\text{Yd}$$

حيث أن:$(1-a)$ و $(1-b)$ يمثلان ميلا الادخار الحديان بالنسبة للدخل، وأقصى دخل تم الحصول عليه في السابق على الترتيب.

بالرغم من التحليل الصائب لهذه النظرية إلا أنها لم توفق إلى حد كبير في شرح العلاقة التناسبية بين الدخل المتاح و الاستهلاك (الادخار) وتعرضت للكثير من الانتقادات منها:

*أن النظرية تفترض عدم حدوث تغير في توزيع الدخل، فإذا حدثت مع زيادة الدخل "إعادة توزيعه نحو مزيد من العدالة "، فإن الميل المتوسط للاستهلاك لدى الأغنياء والفقراء سينخفض، أي يرتفع الميل المتوسط للادخار، وبذلك لا يزيد الاستهلاك بنفس زيادة نسبة الدخل [3].

[1] محمد عبد الغفار، ص61.

[2] خيرة طالي، مرجع سابق، ص 28 .

[3] محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص62.

*كما انتقد " **Evans** "ديوزمبري في اعتماده على أعلى دخل سابق وقال [1]: إن سلوك المستهلك يكون منعكسا ببطء عبر الزمن، ومن ثم فإن أعلى دخل سابق يكون له تأثير ضئيل على الاستهلاك (الادخار) الجاري كلما انقضى وقت طويل على تحقيق هذا الدخل.

وبالتالي حتى لو كان معروفا كيف تصرف المستهلك في الدخل الأعلى في الماضي فمن الصعب معرفة كيف ينفقه حاليا أي أنه أهمل العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على الادخار والاستهلاك.

لذلك جاءت نظرية الدخل الدائم لميلتون فريدمان لحل هذه المشكلة (مشكلة التناسب).

المطلب الثالث: نظرية دورة الحياة ونموذج تايلور.

أولا: نظرية دورة الحياة:

تم إقتراح هذه الفرضية من طرف ثلاث اقتصاديين أمريكيين هم: "مودقيلياني" **Modigliani** " و برومبرج "**Brumberg** " و أندو" **Ando** " لذلك أطلق على النظرية اسم " **MBA**" نسبة إلى الحرف الأول من كل إسم، و تفترض نظرية دورة الحياة ضرورة تراكم المدخرات على مدى فترة الحياة المهنية ، من أجل دعم مستوى معين من الاستهلاك خلال فترة التقاعد، حيث يتناقص الدخل خلال هذه الفترة من الحياة [2]، ففي الحياة الطبيعية للفرد نجد أن دخله لا يثبت على نفس الوتيرة م دى الحياة، فهو يتزايد مع بداية حياته المهنية إلى أن يصل إلى مستوى معين فيثبت لفترة معينة، ثم يتناقص بعد تقاعده حيث يقوم في آخر مراحل حياته باستهلا ك ادخاراته السابقة، فالأفراد يقومون بالادخار خلال حياتهم المهنية ليقوموا باستهلاك هذا الادخار بعد التقاعد، ولتوضيح الفكرة أكثر نقول: إن هذه النظرية أخذت بعين الاعتبارات المراحل التالية:

***مرحلة الطفولة والتعليم:** تعتبر مرحلة الادخار سالب غالبا ما يتم تمويله بالاعتماد على دخل الوالدين الذين يكونون في فترة ادخار موجب، فالأفراد من الأطفال وصغار السن الذين مازالوا في مرحلة التعليم، يتوقع أن تكون مدخراتهم سالبة بالاعتماد على دخل والديهم، حيث أنهم لم يبلغوا السن الذي يسمح لهم بالعمل والإنتاج.

***مرحلة الشباب:** في هذه المرحلة يحاول الأفراد أن يوزعو ا استهلاكهم أحسن توزيع، أو بعبارة أخرى يسعون لإيجاد إستراتيجية لتنظيم منفعتهم طوال مدة ح ياتهم، وهذا ما يجعلهم ينفقون جز ءا كبيرا من دخولهم أو كلها أو ربما أكث رها أو يلجئون للاقتراض، لأن جزءا هاما من نفقاتهم في هذه المرحلة هي من نوع السلع الدائمة التي تتطلب عادة أكثر من المداخيل الشهرية للأفراد، عكس المراحل الأخرى التي يقل فيها هذا النوع من المشتريات، بعد هذه المرحلة يشرع في ادخار جزء من دخله ليسدد الديون المترتبة على المرحلة الأولى و الجزء المتبقي يدخر، حيث أنه كلما زادت نسبة الأفراد الواقعين في هذه المرحلة العمرية، انخفضت نسبة الإعالة، وبالتالي زادت القدرة الكلية على الادخار.

[1] عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص31.

[2] *Malgorzata Roszkiewicz, **Attitudes towards Saving in Polish Society during Transformation**, Published by: Springer , source: Social Indicators Research, Vol. 78, No. 3 (Sep, 2006), p433.*

***مرحلة التقاعد:** تعتبر مرحلة ادخار سالب، ويتم تمويله بالسحب من المدخرات التي تم تراكمها في فترة العمل والإنتاج، أو بالاعتماد على نظام التامين والمعاشات،ومن ثم يتضح أن توافر مثل هذا النظام من شأنه أن يؤثر على السلوك الادخاري للأفراد، باعتبار أن ضمان توافر مصدر دخل في فترة ما بعد المعاش يحد من الحافز على الادخار الاختياري في فترة العمل والإنتاج[1].

لقد أشارت هذه النظرية إلى علاقة الادخار بالنمو السكاني فهي تبين أنه كلما كان معدل النمو السكاني أسرع كلما كان معدل الادخار الكلي أكبر، وهذا لأن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة العائلات التي ستدخر بغرض المحافظة على نفس المستوى من الاستهلاك بعد التقاعد[2].

والشكل التالي يوضح وضعية الاستهلاك والادخار والدخل خلال دورة الحياة لشخص:

الشكل رقم 03: دالة الاستهلاك والادخار حسب نظرية دورة الحياة.

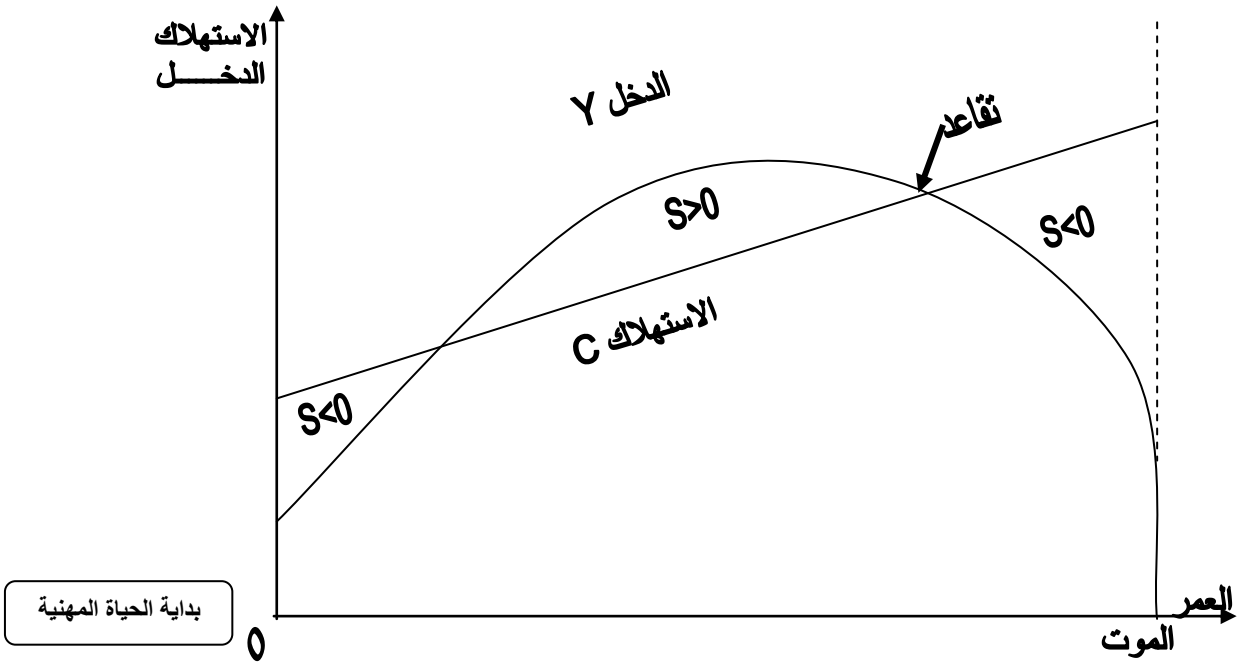

المصدر: عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص161.

من هنا يمكننا أن نلا حظ أن قيمة الاستهلاك لا تتعدى قيمة الدخ ل خلال كل الفترة المعنية، وهو ما يسمى بقيد التسديد، من خلال ما سبق نجد أن العائلات لا تعتمد على دخولها الجارية فقط، بل تأخذ في اعتبارها أيضا أمورا أخرى ومنها: الثروة التي في حوزتها، أي أن الاستهلاك يتوقف على القيمة الحالية لثروة الإنسان، أو ما يمتلكه الإنسان من أصول، ووفقاً لهذه الفرضية فإن الثروة تنقسم إلى[3]:

- الدخل الجاري من مصادر غير الملكية (Y_t).
- الدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية (Y_{et}).

[1] داليا إبراهيم أمين تادرس، .مرجع سابق، ص25

[2] خيرة طالي، مرجع سابق، ص 161.

[3] *www.kau.edu.sa,محاضرات،10/03/2012: 10h45.*

- صافي الثروة في نهاية الفترة $(t-1)$ أي (A_{t-1}).

وبناء على ذلك صاغ "**Modigliani** "الدالة كالتالي:

$$C = b_0 \, Y_t + b_1 \, Y_{et} + b_2 \, A_{t-1}$$

إذا الاستهلاك وفقا لهذه النظرية يتوقف على الدخل الجاري، والدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية، وصافي ثروة الإنسان.

ومنها يمكن استخلاص دالة الادخار نظريا فتكون كالتالي:

$$S = (1-b) Y_t + (1-b_1) Y_{et} + (1-b_2) A_{t-1}$$

حيث أن: $(1-b_0)$، $(1-b_1)$، $(1-b_2)$: هي الميول الحدية لادخار الدخل الجاري من مصادر غير الملكية و الدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية و صافي الثروة في نهاية الفترة على التوالي.

وردا على النقد الموجه إلى نموذج الاستهلاك والادخار الكينزي، أوضح موديقلياني أنه في الأجل القصير تؤدي زيادة الدخل إلى تناقص الميل المتوسط للاستهلاك في ظل ثبات حجم الثروة،أما في الأجل الطويل فإن الميل المتوسط للاستهلاك يكون ثابتا، حيث أن الدخل والثروة ينمو كلاهما معا.

إذن بالنسبة لهذه الفرضية لكي يكون هناك ادخار معتبر في مجتمع ما لا بد من توفره على تشكيلة ديمغرافية ش ابة، أي أن نسبة الشباب تفوق نسبة الكهول أو الشيوخ، وينطبق هنا بالضبط على المجتمع الجزائري الت ي تحتل فيه نسبة الشباب مكانة متقدمة بالمقارنة مع الفئات الأخرى، ولكن لوجود ظاهرة البطالة المتفشية في أوساط هذه الفئة، وكذلك عامل تسريح العمال، بالإضاف ة إلى وجود نظام تأ مين المسنين، لذلك فإن هذه النظرية تفقد الكثير من قيمتها.

مما يعاب على هذه النظرية أنها لم تقدم آليات لقياس بعض المتغيرات والتي يصعب قياسها في الواقع، كما أنها تعتمد على تنبؤ الأشخاص بالمستقبل الأمر الذي لا يمكن تحقيقه بدقة في الحياة الواقعية، فالمستقبل يتميز بعدم التأكد.

ثانيا: نموذج تايلور

اقترح تايلور دالة تربط بين الادخار في الفترة الحالية بادخار الفترة السابقة $(t-1)$، وبتغير الدخل بين الفترتين و صياغتها الرياضية هي[1]:

$$S_t = B_1 \, S_{t-1} + B_2 \, \Delta Y_t$$

حيث: (S_{t-1}) يمثل ادخار الفترة السابقة. (ΔY_t): يمثل التغير في الدخل.

أما: B_1 و B_2 فهما الميلان الحديان لكل من S_{t-1} و ΔY_t على التوالي، و قد تم الوصول إلى هذه الصيغة للدالة بعد المراحل التالية:

إذا كانت Y_t تمثل الطلب على سلعة ما فإنها تعين بالمعادلة:

[1] علي بوصبيعة، **بناء نموذج قياسي لدالة إدخار العائلات الجزائرية و التنبؤ لمكوناتها في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، 2001، ص 63.

$$X_t = a_0 + a_1 W_t + a_2 Y_t$$

حيث: w_t يمثل مخزون السلعة في بداية الفترة. Y_t : الدخل المتاح.

و بذلك يمكن كتابة ما يلي:

$W_t' = X_t - SW_t$ حيث: W_t': هي معدل التغير في المخزون، S: هي معدل نقص القيمة.

و بافتراض أن: $\gamma = 0$ تصبح: $W_t' = X_t$

و بذلك تصبح صيغة X_t كما يلي:

$$X_t = \left[\frac{1+(\frac{1}{2})B_1}{1-(\frac{1}{2})B_1}\right] X_{t-1} + \left[\frac{B_2}{1-\frac{1}{2}B_2}\right] \Delta Y_t$$

ومنه نتحصل على دالة الادخار كالأتي:

$$S_t = B_1 S_{t-1} + B_2 \Delta Y_t + \varepsilon_t$$

المطلب الرابع: نظرية الدخل الدائم والمؤقت ونظرية الطبقة

أولا: نظرية الدخل الدائم والمؤقت

قام فريدمان * سنة 1957 في مقدمة نظريته يقر فريدمان قبوله للنظرية "البحتة" لسلوك المستهلك والتي تفترض استقلال تفضيلات المستهلكين، وأنهم يتصفون بالرشد ويسعون لتعظيم منفعتهم من الاستهلاك، وذلك بتخصيص الموارد المتاحة لديهم للإنفاق خلال فترة طويلة من الزمن وفي هذا يقول[1]:

« ***The Hypothesis Follows Directely From the Currentely Accepted Pure Theory Of Consumer Behavior ,Seems Consistent With Existing Empirical Evidence*** ».

وقام فريدمان بمحاولة التوفيق بين نتائج دراسة **Kuznets** وبين فروض دالة الاستهلاك الكينزية للعلاقة بين الدخل والاستهلاك، ويرى فريدمان أن الدالة الأساسية للاستهلاك وبالتالي الادخار هي دالة تناسبية مثله في ذلك مثل "**Duesenberry**"،إلا أنّ فريدمان يجد أن هذه الدالة ليست في العلاقة بين الدخل للشاهد والاستهلاك المشاهد في الإحصائيات، ولكن في العلاقة بين ما أسماه بالدخل الدائم" **permanet Income** "والاستهلاك الدائم " **permanent Consumption**"، وتقوم نظرية الدخل الدائم على فرض أساسي وضحه "فريدمان" بأن "الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم".

ويشرح فريدمان مفهوم نظريته ومدى اختلافها مع النظريات الأخرى بأن نظري ة الدخل المطلق والدخل النسبي قامتا على مفهوم الدخل "الجاري Current" كأساس العلاقة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي وبالتالي الادخار، والدخل الجاري في مفهوم غالبية الدراسات هو الدخل في السنة الجارية، وكما نعلم فإن

* **فريدمان:** بالإنجليزية: (Milton Friedman) هو اقتصادي أمريكي عرف بأعماله في الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والتاريخ الاقتصادي والإحصاء ، فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976 لانجازاته في تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن ، أصبح برنامجه التلفزيوني حرية الاختيار (بالإنكليزية: Free to Choose) كتابا تم تأليفه بالمشاركة مع زوجته روز فريدمان،وقد انتشر هذا الكتاب كما أنتشرت مقالاته في الصحف والمجلات ، توفي في سان فرانسيسكو بتاريخ 16 تشرين الثاني 2006 إثر فشل قلبي.

[1] محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص63.

الجزء من دخل الأسرة الذي يخصص للإنفاق الاستهلاكي أنما يتوقف على المستوى المطلق لهذا الدخل ، في حين أن نظرية الدخل النسبي وجدت أن هذا الجزء إنما يتوقف على مستوى دخل تلك الأسرة بالنسبة لدخول الأسر المجاورة لها ، أو التي تماثلها على مقياس الدخل وليس على أساس الدخل المطلق لها[1].

لقد أدخل فريدمان فكرتين أساسيتين:

الفكرة الأولى: لدور الدخل في الادخار أو الإنفاق الاستهلاكي والذي كان معارضا للفكرة المعتادة عن الدخل الجاري،أو استبدالها بما أطلق عليه دائم " **Permanent** " وانتقالي " **Transitory**"، **فالدخل الدائم (YP):** هو يقصد به فريدمان المتحصلات المتوقع حصول الوح دة الاستهلاكية عليها خلال أفق زمني معين بحيث تستطيع إنفاقها دون أن تتأثر ثروتها، ويقصد بالثروة القيمة الحالية للدخل المتوقع أن تحصل عليه الأسرة في المستقبل [2]، أما **الدخل الانتقالي (YT) أو العابر أو الفجائي** : فهو ذلك الجزء من متحصلا ت الأسرة الذي ينتج في ظروف وأحداث وقتية غير منتظرة،أو بعبارة أخر ي فإنها تمثل كل العوامل الأخرى التي تنظر إليها الوحدة الاستهلاكية على أنها أحداث عرضية تتصف بالصدفة، أو أنها نتيجة لبعض العوامل التي تمكن التنبؤ ب ها كما يصعب استبعاد أخطاء القياس الخاصة بالدخ ل كأحد أشكال العناصر المؤقتة كما تراها الوحدة الاستهلاكية، وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً وبالتالي فإن:

$Y = Y_p + \mathrm{Y_t}$.[3]

وطبقاً لفريدمان أيضا: فإن الاستهلاك الفعلي للأسرة ينقسم إلى عنصرين أيضاً هما الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي هذا الأخير الذي يفسر على أنه الاستهلاك الغير متوقع (مثل فاتورة الطبيب الغير متوقعة أو هدية لمناسبة معينة وما إلى ذلك)، أي أن: $c = c_p + \mathrm{c_t}$.

ولقد قسم "فريدمان" دخل الأسرة المقاس خلال السنة إلى عنصر دائم " **permanent Component**" وعنصر انتقالي "**Transitory Component**"، فإذا كان العنصر الانتقالي للدخل موجبا فهذا يؤدي إلى أن يكون الدخل المقاس أكبر من الدخل الدائم ، أما إذا كان سالبا فهذا يؤدي إلى أن يجعل الدخل المقاس أصغر من الدخل الدائم ، فحصول الأسرة على دخل فجائي يؤدي إلى رفع الدخل المقاس إلى أعلى من الدخل الدائم ، وخسارة دخل فجأة يؤدي إلى تخفيض دخل الأسرة المقاس عن مستوى الدخل الدائم لها ، هذا ويلاحظ أن مثل هذه التغيرات وأن لوحظت في الفترة القصيرة إلا أنها قد تختفي في الفترة الطويلة، حيث ينتظر أن تلغى التقلبات الموجبة والسالبة بعضها بعضا.

الفك رة الثاني ة:وجو د عادات استهلاكية من الصعب التخلي عليها في فترتين زمنيتين متقاربتين فالاستهلاك في الفترة الحالية مرتبط إلى حد ما باستهلاك الفترة الماضية

ويلخص فريدمان نظريته على الشكل التالي[4]:

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص54.

[2] *E.AListe , **l'épargne et L'épargnant** , Edition Dunod , paris , 1968, p106.*

[3] *Ibid, p106.*

[4] *Bernard Bernier et Yves Simon , **Initiation à la macro économie** ,(8ème édition) , Paris, P108.*

$$Y_P = \text{a}\, Y_C + (1-a)Y_{C-1}$$

حيث: Y_c: الدخل الجاري للفترة الحالية. Y_{c-1}: الدخل الجاري للفترة السابقة.

$$0 < \text{a} < 1$$

وتتمثل دالة الادخار في باقي الدخل بعد عملية الاستهلاك.

بالنسبة لدالة الادخار يمكننا صياغتها كما يلي:

$$S = a + B_1 Y_p + B_{2t} Y_t$$

حيث:: a ثابت قيمته أقل من الصفر، (B_1 , B_2) أقل من الواحد).

Y_t: الدخل المؤقت، Yp: الدخل الدائم.

كما قام فريدمان بتوضيح فروض نظريته وعلاقات عناصرها ببعضها البعض في مجموعتين كما يلي:

المجموعة الأولى[1]:

الدخل الدائم = معدل الفائدة × الثروة الشخصية (بشرية + مادية).

الاستهلاك الدائم = نسبة ثابتة × الدخل الدائم فيقول أن: $C_P = K \bullet Y_P$

حيث أن K نسبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح، ويقول أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة لا تتغير من الدخل، ولكن K نفسها تتوقف على عوامل أخرى تتمثل في سعر الفائدة، مستوى الذوق والعادات، ونسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية: $C_P = K(r, u, w) \bullet Y_P$

الدخل المقاس = الدخل الدائم × الدخل الانتقالي.

الاستهلاك المقاس = الاستهلاك الدائم + الاستهلاك الانتقالي.

المجموعة الثانية[2]:

*افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم والدخل الانتقالي أي أن: معامل الارتباط بين الدخل الانتقالي والدخل الدائم = صفر.

وهذا صحيح لأن أي تقلبات تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم إنما هي عملية فجائية سرعان ما تنتهي.

* افترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم، والاستهلاك الانتقالي، أي أن: معامل الارتباط بين الاستهلاك الدائم و الاستهلاك الانتقالي = صفر.

*افترض أيضاً عدم وجود علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك العابر أي أن:معامل الارتباط بين الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي = صفر ،بمعنى أن: MPC=Zero، وقد كان هذا الافتراض محل انتقاد الاقتصاديين حيث قالوا أن هناك علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي، فلو أن شخص كان يخطط لشراء سلعة معينة وحدث عارض له أدى إلى وجود دخل انتقالي سالب، فقد لا يشتري

[1] *D.J.OTT , A.F , J.H.YOO , **Macroeconomie Theor,** Megraw –Hill-Bood Company,New York, 1975, P P 60-64.*

[2] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص55.

السلعة مما يعني حدوث استهلاك انتقالي سالب (أي أن الميل الحدي للاستهلاك ليس صفراً بل موجب)، كما أن الميل المتوسط ليس ثابتاً كما يفترض فريدمان.

حيث أثبت الاقتصاديون أن الميل المتوسط للاستهلاك لدى الأسر الفقيرة أكبر منه لدى الأسر الغنية.

هذه النظرية رغم تحليلها المنطقي إلا أنها لم تهتم بدالة الادخار بقدر اهتمامها بتحليل الدخل والاستهلاك، لأنها اهتمت فقط بالعلاقة التناسبية بين الدخل الدائم و الاستهلاك، ولم تتطرق إلى انعكاس هذه العلاقة على الادخار، حيث افترضنا أن الأفراد يحاولون فقط المحافظة على عاداتهم الاستهلاكية انطلاقا من تقسيم الدخل إلى دخل دائم ودخل مؤقت،وبكل بساطة وفقا لهذه النظر ية فان المهم الوحيد للأفراد هو البحث عن التوفيق بين دخولهم واستهلاكا تهم، ولا يهمهم بذلك أثر تغيرات الدخل على الادخار بقدر أهمية أثرها على الاستهلاك.

ثانيا: نظرية الطبقة:

رائد هذه النظرية الاقتصادي البريطاني " **Nicholas Kaldor** " ومفاد هذه النظرية أن عادات العوائل الادخارية (الاستهلاكية) تختلف من عائلة لأخرى، وهذا مرده إلى الطبقة الاقتصادية التي تنتمي إليها، حيث نجد الميل الضعيف للادخار عند طبقة العمال الأجراء، أما عند طبقة الرأسماليين فالأمر يختلف حيث ميلهم الادخاري مرتفع بسبب مداخيل الملكية (الربح، الفائدة، الريع)، ومعادلة الادخار حسب هذه النظرية بالشكل الرياضي هي كما يلي[1]:

$$S = S_w L + S_C P$$

حيث:

S_W : يمثل ميل العمال لادخار جزء من دخلهم الناتج عن العمل.

S_C : ميل الرأسماليين لادخار جزء من دخلهم الناتج من الملكية.

L : دخل العمل.

P : دخل الملكية.

المبحث الثالث: الادخار كعنصر جوهري في بناء الدالة الاقتصادية:

إن ارتفاع حجم الناتج الكلي في الاقتصاد يعني زيادة ما قام الاقتصاد المحلي بإنتاجه من السلع والخدمات، ويقابل هذا الارتفاع زيادة في الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، كما أن هذه الزيادة ستؤدي أيضاً إلى خلق فرص عمل جديدة، وإلى المزيد من استهلاك السلع والخدمات، وإلى ارتفاع معدلات استهلاك الأفراد، والمزيد من الاستثمار وزيادة الإنتاج وهكذا، أما عند انخفاض حجم الناتج الكلي في الاقتصاد فإن هذا يعني انخفاض إنتاج الاقتصاد المحلي من السلع والخدمات، ويقابل هذا الانخفاض تقلص في مستوى الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى أن هذا الانخفاض سيؤدي إلى تقلص فرص

[1] خيرة طالي، مرجع سابق، ص 33.

العمل المتوفرة (أو ما يسمى بمشكلة البطالة)، وإلى انخفاض معدلات استهلاك الأفراد من السلع والخدمات المتعددة وإلى تراجع مستوى الاستثمار.

كما تعبر العلاقة بين الادخار و بقية المتغيرات الاقتصادية على جانب كبير من الأهمية لفهم أسباب الزيادة أو الانخفاض في الطلب الكلي، وكذلك بالنسبة لتحديد مستوى الدخل لما له من دور فعال و أساسي في تمويل التنمية الاقتصادية، لذلك ولفهم وتحليل العلاقة الأساسية بين الادخار ودوال الطلب الكلي يجدر بنا التكلم عن الادخار كعنصر فعال في بناء الدالة الاقتصادية، حيث سنتطرق إلى التدفق الدائري" الدورة الاقتصادية " أي إلى كيفية تدفق القيم الاقتصادية الكلية (الناتج، الدخل والإنفاق) بين القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني أو ما يسمى بالتدفق الدائري للنشاط الاقتصادي ، ثم نقوم بدراسة كل من الدوال التالية الأساسية: الدخل،الاستهلاك،الادخار،الاستثمار.

المطلب الأول: التدفق الدائري للدخل والناتج والإنفاق:

عندما ناقشنا قياس النشاط الاقتصادي للمجتمع قمنا بتقسيم مكونات النشاط الاقتصادي للمجتمع إلى أربعة قطاعات هي:قطاع الأعمال، قطاع العائلات، قطاع الحكومة وأخيرا قطاع بقية العالم ، ونستخدم نفس التقسيم لتحديد المكونات الرئيسية للناتج الوطني الإجمالي (GNP) والذي يتكون من:الإنفاق الاستهلاكي (C)، الإنفاق الاستثماري (I)، الإنفاق الحكومي(G) وصافي الصادرات (Y-M)، وبالتالي فان أي تغير من المصادر الأربعة المشار إليها سيكون له تأثير مضاعف على الطلب الكلي ، كما تعبر العلاقة بين الادخار و المتغيرات الاقتصادية الأخرى على جانب كبير من الأهمية لفهم أسباب الزيادة أو الانخفاض في الطلب الكلي وكذلك بالنسبة لتحديد مستوى الدخل.

ولفهم كيفية عمل الاقتصاد الوطني و العلاقة بين قطاعاته المختلفة سنقوم بدراسة كيفية تدفق القيم الاقتصادية الكلية (الناتج، الدخل والإنفاق) بين القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني أو ما يسمى بالتدفق الدائري للنشاط الاقتصادي.

أولا قطاعات الاقتصاد: يمكن تقسيم الاقتصاد إلى أربع قطاعات كما يلي:

أ القطاع العائلي (Households Sector):

تتكون العائلة حسب مفهوم المحاسبة الوطنية من الأفراد أو مجموعة الأفراد الذين يقومون بدور اقتصادي أساسي يتمثل في الاستهلاك [1]، وبالتالي يمكن اعتبارهم المستهلكون الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى، وفي نفس الوقت فإن القطاع العائلي هو القطاع الذي يمتلك عناصر الإنتاج المختلفة، ويحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنه من شراء هذه السلع والخدمات عن طريق مساهمتهم بعناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس الما ل، والتنظيم) في العملية الإنتاجية، ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفا ق الاستهلاكي " **Consumption**

[1] قادة أقاسم، مرجع سابق، ص 32.

Expenditure "، وقد يجتمع الأفراد تحت تنظيم في إطار مؤسسة فردية، ويكون هذا الإنتاج متمثلا في السلع المسوقة أو الخدمات المالية[1].

ب- قطاع الأعمال أو الإنتاج (Business Sector):

ويتألف هذا القطاع من المنتجون الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات المختلفة، وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة والتي يتم الحصول عليها من القطاع العائلي، ونظير استخدام هذه العناصر، يقوم قطاع الإنتاج بدفع أجور ورواتب وفوائد إلى القطاع العائلي، ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري "**Investment Expenditure**"[2].

ج- القطاع الحكومي"Government Sector":

يقوم القطاع الحكومي بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال، وكذلك دفع مخصصات مالية للعجزة وكبار السن (أو ما يسمى بالمدفوعات التحويلية)، بالإضافة إلى شراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال، ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع الحكومي بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي " **Government Expenditure**"، ويحصل القطاع الحكومي على الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي عن طريق فرض الضرائب "**Taxes**".

د- القطاع الخارجي (Foreign Sector):

هو مجموعة الحسابات التي تحدد أو تسطر العلاقات الاقتصادية بين الوحدات المؤسسية المقيمة ونظيرتها غير المقيمة، حيث يقوم الاقتصاد المحلي ببيع بعض السلع والخدمات التي تم إنتاجها محلياً إلى دول أخرى على هيئة صادرات (**Exports**)، ويقوم في نفس الوقت بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى في صورة واردات (**Imports**)، ويوضح هذا القطاع صافي الإنفاق الخارجي عن طريق الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات.

وحتى نتمكن من فهم طبيعة التدفق الدائري بين قطاعات المجتمع سنلجأ إلى تحليل الأشكال (6,5,4)، التي تمثل مختلف التمثيلات للدورة الاقتصادية حسب (كيني) الذي يمثل الفيزيوقراط ، وجون باتيست ساي الذي يمثل الكلاسيك و كينز، وأخيرا حسب مفهوم المحاسبة الوطنية بافتراض وجود كل القطاعات معا.

ثانيا التدفق الدائري في المدرسة الفيزيوقراطية: يعد الطبيعيون أو " الفيزيوقراط " هم رواد المدرسة التقليدية من الفرنسيين، ويمثل فرانسوا كينيه François Quensay* أبو المحاسبة الوطنية، وتعتبر هذه المدرسة من الأوائل الذين قامو ا بدراسة العلاقات الاقتصادية على مستوى الوطن على المستوى الكلي[3].

---

[1] *Bernard Bernier et Yves Simon , Op.cit , P47.*

[2] *www.kau.edu.sa, www.kau.edu.sa , محاضرات، (20/01/2013: 15h00).*

[*] **فرنسوا كيناي** الجدول François Quesnayالمذهب الطبيعي، ولد كيناي عام 1694م ومن أشهر مؤلفات كيناي كتابه ، يعتبر زعيم المدرسة الطبيعية أو الاقتصادي، توفي فرنسوا كيناي في عام 1774 م.

[3] قادة أقاسم وقدي عبد المجيد، **المحاسبة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 6.

يصور فرانسوا كينيه العملية الاقتصادية في مجموعها كعملية للإنتاج وتجدد الإنتاج من فترة لأخرى ويسمى هذا الجدول بنموذج تجدد الإنتاج، ويقسم كينيه المجتمع إلى ثلاثة طبقات:

*طبقة المزارعين.

*طبقة الملاك.

*طبقة رجال الصناعة والتجارة.

ويعيش المجتمع على دوران الناتج الصافي الذي يبدأ من طبقة المزارعين وينتهي بهم أيضاً.

فالدورة الاقتصادية تتم على النحو التالي [1]:

*يحقق المزارعون الناتج الصافي، إذ يعطون جزء منه لملاك الأراضي الزراعية مقابل زراعة الأرض ويحتفظ المزارعون بالباقي.

* ينفق الملاك هذا الجزء، جزء منه للحصول على المواد الزراعية وما يلزمهم من منتجات زراعية،أي يذهب مرة أخرى للمزارعين، والجزء الباقي يحصلون به على ما يحتاجون إليه من التجار والصناع.

*يحصل التجار والصناع من المزارعين على جزء من الناتج الصافي، مقابل شراء المزارعين ما يلزمهم من هؤلاء التجار والصناع،كذلك يحصل التجار والصناع على دخل من الملاك مقابل مشترياتهم وبذلك فهم يحصلون على دخل من المزارعين والصناع والتجار، ينفق هؤلاء هذا الدخل للحصول على ما يحتاجون عليه من مواد غذائية وأولية لازمة لنشاطهم الزراعي، أي يذهب هذا الجزء من الدخل للمزارعين.

وبذلك نرى أن الدورة الاقتصادية تبدأ من الزراعة، التي تنتج ناتجاً صافياً، وتنتهي بالزراعة لحصول باقي طبقات المجتمع على ما يحتاجون إليه من مواد غذائية وأولية.

وترتب على نظرة الطبيعيين للزراعة أنها النشاط الوحيد المنتج أن يتم فرض ضريبة وحيدة عليها.

ويمكن توضيح كل ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم 04:الدورة الاقتصادية حسب المدرسة الفيزيوقراطية.

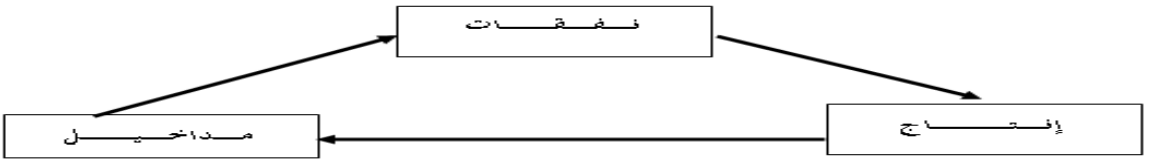

المصدر: *Alain Samuelson, D**es grand's courants de la pensée économique**, Presse Universitaire de Grenoble, Paris, 1985,P33.*

[1] *www.pua.edu.eg/PUASite , **محاضرات**، (20/01/2013: 15h30).*

ثالثا: التدفق الدائري لاقتصاد مكون من قطاعين:

ونلتمس في هذا الشأن أراء مختلفة بالنسبة للمدارس الاقتصادية كالمدرسة الكلاسيكية بقيادة "جون باتيست ساي"، والمدرسة الكنزية بقيادة كينز و.....الخ، وقمنا بتلخيص مجمل الأفكار على النحو التالي[1]:

*يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل وأرض ورأس مال وتنظيم للقطاع الإنتاجي.

يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول خدمات عناصر الإنتاج والممثلة في الأجور والمرتبات لعنصر العمل والريع لعنصر الأرض والفائدة لرأس المال والربح للتنظيم، ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل الوطني.

*يستخدم القطاع الإنتاجي عناصر الإنتاج المقدمة من القطاع العائلي في إنتاج سلع نهائية وخدمات يقدمها للقطاع العائلي.

*يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات من القطاع الإنتاجي مقابل دفع قيمة هذه المنتجات، ويطلق على قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة تعبير الناتج الوطني. لكن الواقعية تقضي بكون القطاع العائلي لا ينف ق دخله بأكمله على استهلاك ما ينتج من السلع والخدمات، وإنما أيضا على الادخار، وهو عبارة عن الجزء المقتطع من الدخل والمخصص للإنفاق المستقبلي أو الموجه للاستثمار، إضافة إلى ما يقتط ع من الدخل في صورة ضرائب تفرضها الحكومة لتمويل إنفاقها، ويمكن تلخيص كل ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: الدورة الاقتصادية لاقتصاد مكون من قطاعين.

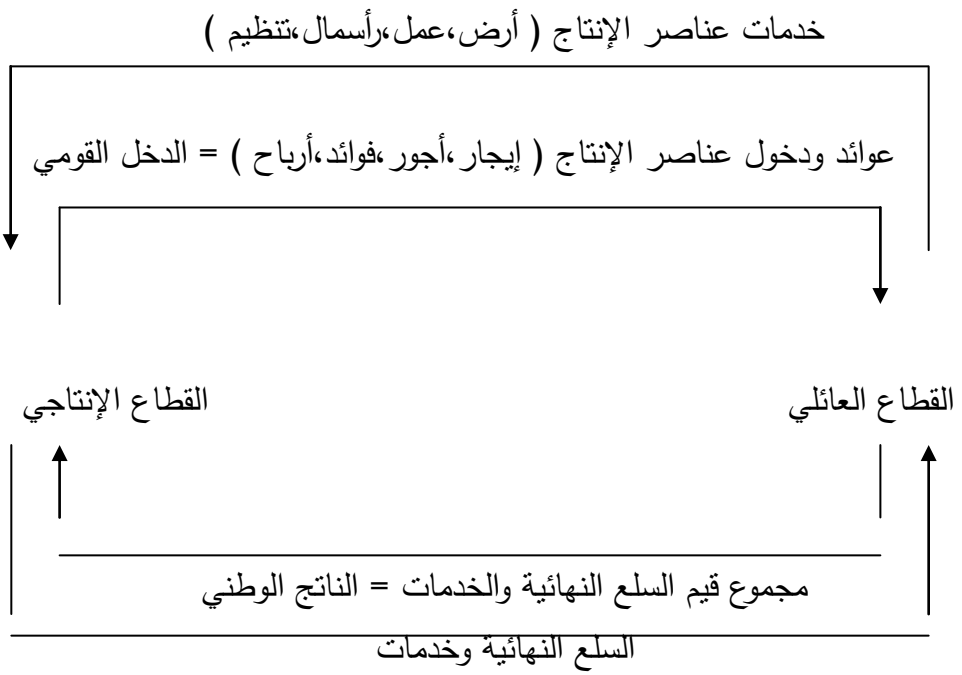

المصدر: *Alain Samuelson , Op.cit , P82.*

[1] *www.kau.edu.sa , محاضرات، (20/01/2013: 16h00).*

رابعا: التدفق الدائري في اقتصاد مكون من أربع قطاعات [1]:

ننتقل الآن إلى الحديث عن حلقة التدفق في اقتصاد مكون من أربع قطاعات، وتجدر الإشارة إلى أن القطاع العائلي سيقوم الآن بتوزيع دخله كما يلي:

الاستهلاك: جزء المخصص من الدخل للإنفاق على استهلاك السلع والخدمات، أما **الادخار:** جزء من الدخل الفائض عن الاستهلاك، حيث يتم توفير مبلغ معين من الدخل بهدف إنفاقه على الاستهلاك في المستقبل، أما **الضريبة:** جزء من الدخل يذهب إلى الحكومة.

فالدورة الاقتصادية تتم على النحو التالي:

*ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل علية على استهلاك السلع و الخدمات المنتجة , هذ ا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.

*يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك، و التي من وظيفته ا إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.

*يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين. هذا علماً بان صافي الضرائب هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي.

*يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً من قطاع العالم الخارجي.

و يمكن تلخيص كل ذلك في الشكل الموالي:

[1] *www.kau.edu.sa , محاضرات، (24/01/2013: 13h50).*

الشكل 6: التدفق الدائري بين قطاعات المجتمع.

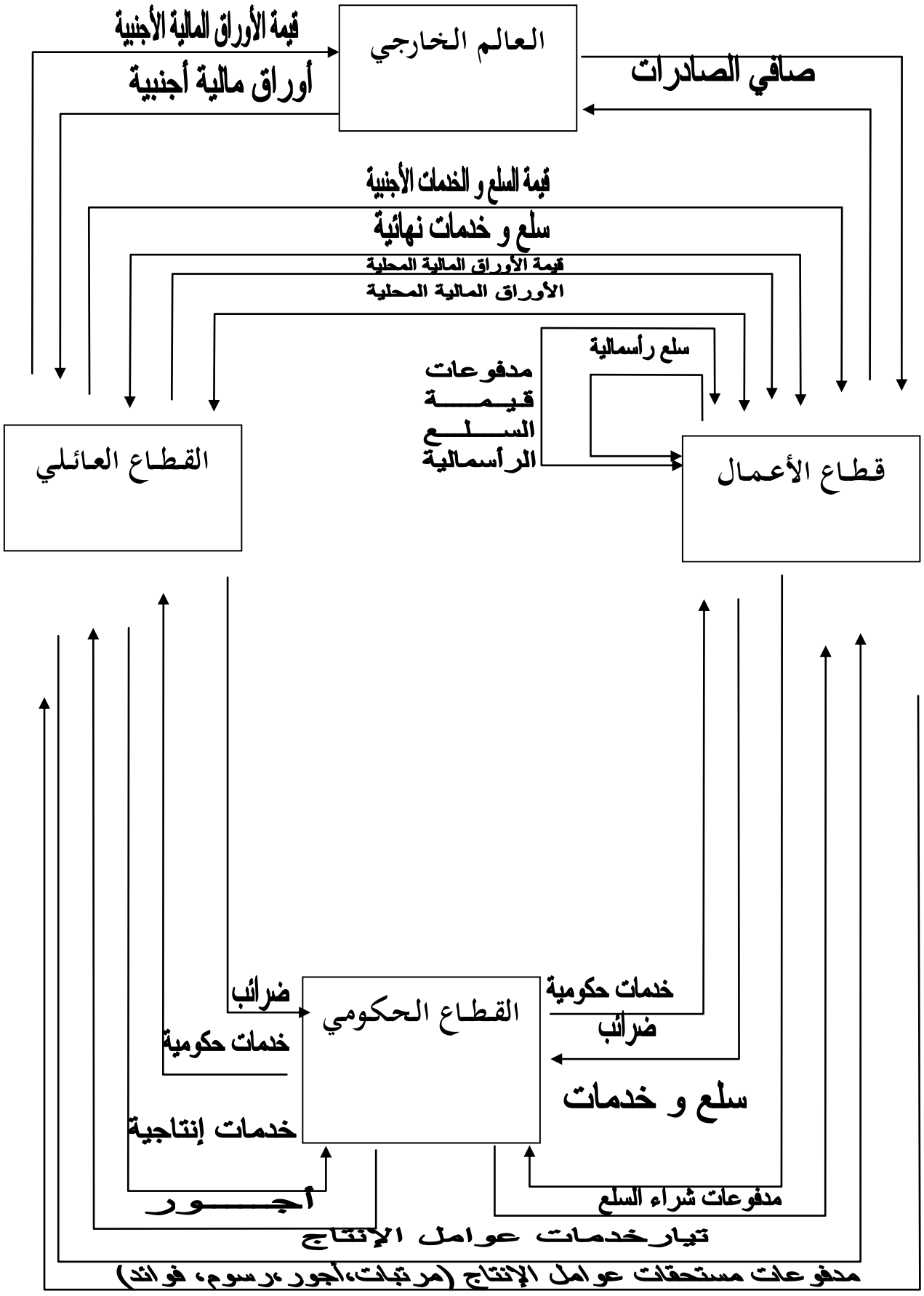

المصدر: كامل بكري و آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية،2000، ص58.

المطلب الثاني: دالة الدخل والاستهلاك

أولا: دالة الدخل

إن عوامل الإنتاج أو الموارد الإنتاجية الموجودة في المجتمع أي مجتمع هي التي تكون ثروة ذلك المجتمع، وهذه بالضرورة ثابتة نسبيا في الفترة القصيرة ، وان كانت قابلة للتغير في الفترة الطويلة زيادة أو نقصانا ، ومن تشغيل هذه الثروة (عوامل الإنتاج) يخرج المجتمع كل سنة بسلع و خدمات تمثل في مجموعها دخل ذلك المجتمع، ونستطيع أن نقول أن الثروة هي بمثابة مخزون (كالماء في المخزون) يظل ثابتا في الفترة القصيرة، و إن الدخل هو بمثابة تيار يتدفق أو يخرج من هذه الثروة أو المخزون بصفة دورية (حسب وحدة الزمن) وحتى بصفة مستمرة [1]، ويمكن أن يتغير معدلها بالزيادة أو بالنقصان ، وذلك تبعا لدرجة تشغيل الموارد وارتفاع أو انخفاض من كفايتها الإنتاجية ودرجة جودتها وتبعا لمستوى الثقافة لدى سكان ذلك المجتمع

أما بالنسبة إلى دخل الأفراد فانه في مجتمع حديث نجد أن مصدر الدخل الذي يحصل عليه الشخص يأتي في الغالب من الآتي:

*إما نتيجة بيع عمله (أجور)، أو تأجير أصل الملكية إلى الغير (إيجار أو ريع)،أو فائدة عن بعض الأسهم والسندات التي يملكها في بعض المشاريع (فائدة ر أس المال)، أو ربما من عملية تجارية قام به ا. [2]، هذه كلها كما نرى هي مقابل إسهامه في العملية الإنتاجية عن طريق عمله المباشر أو بالأصول الإنتاجية التي يمتلكها ، ولو جمعنا كل هذه الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع من بيع خدمات عوامل الإنتاج التي يملكونها ، و جمعنا قيمة إنتاج المجتمع من السلع و الخدمات من ناحية أخرى لوجدنا أن القيمتين متساويتين هذا و بنظرة بسيطة إلى واقع المجتمع نلاحظ أن هناك تفاوتا كبيرا بين دخول الأفراد، و يرجع هذا التفاوت غالبا إلى تفاو تهم في المقدرة على الإنتاج، أو بعبارة أخرى نتيجة اختلافهم في المهارات و في درجة التعليم ومستوى الثقافة و في الكفاية الفردية وغيرها من الاختلافات في الصفات الإنسانية ، كما قد يكون مرجعها إلى الاختلاف في حجم أو كمية و نوعية الموارد التي يمتلكونها.

بعد أن يقبض الأفراد دخولهم فان الاحتمالات الممكنة لهم أو لديهم للتصرف في هذا الدخل على الأغلب هي أن ينفق جزءا منه على شراء سلع و خدمات استهلاكية و يدخروا الجزء الباقي.

و يمكن وضع هذه النتيجة في صيغة معادلة كالآتي:

بافتراض أن::Y تمثل الدخل،:C تمثل الاستهلاك،:S تمثل الادخار، I: تمثل الاستثمار.

$$Y=C+S \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

ومن ناحية أخرى لو نظرنا إلى الكيفية التي أنتج بها هذا الدخل نجد أنه يتخذ إحدى الصورتين التاليتين :

فهو إما أن يكون قد أنتج على شكل سلع و خدمات استهلاكية ،أو على شكل سلع و خدمات إنتاجية "

[1] عبد الوهاب الأمين، مرجع سابق، ص66.

[2] مرجع سابق، ص56.

" استثمارية "، أي أن الدخل يساوي الاستهلاك مضافا إليه الاستثمار و يمكن وضع هذه النتيجة أيضا على صيغة معادلة رياضية كالآتي:

$$Y=C+I \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

من المعادلتين السابقتين يمكننا أن نستنتج و بسهولة مطلقة القاعدة التالية:

وهي: $S = I$ أي أن الادخار = الاستثمار.

و تعتبر هذه العلاقة بمثابة حجر الأساس لنظرية الدخل الوطني ، علما بأن الدوافع إلى الادخار تختلف عن الدوافع إلى الاستثمار بطبيعة الحال، كما أن قرارات الادخار و الاستثمار تتخذ عادة من قبل وحدات اقتصادية مختلفة ، و نأتي الآن لبحث كل من دالة الاستهلاك،و الادخار ، والاستثمار بصورة مفصلة.

ثانيا: دالة الاستهلاك:

على الرغم من أن الاستهلاك يتوقف على عوامل كثيرة منها: الدخل، معدل الفائدة، مستوى الأسعار، معدلات الضرائب ...الخ إلا أن أهم محدد للاستهلاك هو الدخل، و أول من قدم هذه الفكرة: جون مينارد كينز في كتاب ة النظرية العامة للاستخدام و الفائدة و النقد عام 1936، حيث أكد أن: مستوى الاستهلاك الإجمالي مرتبط أساسا بمستوى الدخل الإجمالي [1]، وهذه العلاقة على العموم مستقرةً [2]، وفي المتوسط فإن الأشخاص مستعدون لزيادة استهلاكهم كلما زاد دخلهم، و لكن ليس بنفس الشكل الذي يزداد به الدخل.

و من هذا القانون النفسي يمكن القول بأن هناك علاقة بين الإنفاق الاستهلاكي و الدخل وهذه العلاقة يطلق عليها بدالة الاستهلاك.

و بالتالي فإن دالة الاستهلاك يمكن التعبير عنها رياضيا بالعلاقة: $C=F(Y)$

حيث أن:C: الاستهلاك، Y: الدخل.

وهذا يعني أن الاستهلاك دالة تابعة للدخل فقط، ويمكن تمثيل هذه العلاقة بين الاستهلاك والدخل بصورة أدق بمعادلة من الدرجة الأولى كما يلي [3]:

$c = a + by$ حيث: $0 < b < 1$ ، $a > 0$ وحيث:

a: يمثل رياضيا:نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور العمودي (محور الاستهلاك).

اقتصاديا : يمثل الاستهلاك الذي لا يتبع الدخل أو تمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل مساويا الصفر.

أما: b: فيمثل رياضيا ميل الخط المستقيم أو ميل دالة الاستهلاك.

ونذكر أن سبب اقتراب العلاقة بين الاستهلاك و الدخل يعود إلى أن الدراسات التجريبية المتعلقة بالاستهلاك و الدخل بينت أن هناك علاقة خطية أو تقريبا خطية بين هذين المتغيرين، ومن ناحية

[1] كينز، مرجع سابق، ص 96.

[2] *David Romer, **Macro Economie Approfondi**,. Edition International, Paris,1997, P345.*

[3] *Bernard Bernier et Yves Simon , Op.cit , P108.*

أخرى نرى أن هـمن المناسب تمثيل دالة الاستهلاك الممثلة وتبيين بأن زيادة في الدخل سوف تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك لكن بمقدار أقل من الزيادة في الدخل، و هذا يعني أن: $0 < b<1$.

أما (a): فهي دائما موجبة وأما الشكل البياني للاستهلاك أو دالة الاستهلاك فهو مبين في الشكل رقم"7".

الشكل 07: دالة الاستهلاك.

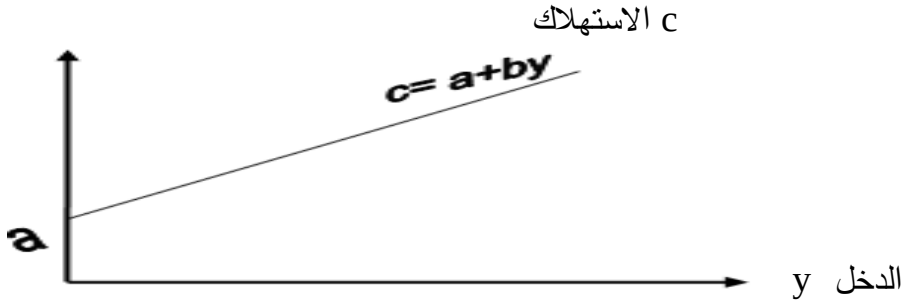

المصدر: *David Romer , Op.cit , P346.*

الفرع الأول: الميل الحدي للاستهلاك

نفترض أننا نعرف كيف تبدو علاقة الاستهلاك لمجتمع ما في فترة زمنية، نفترض أنها قد أعطيت بأرقام الدخل و الإنفاق الاستهلاكي ، وبناءا لمعرفتنا لعلاقة الاستهلاك فإننا نستطيع تحديد المبلغ الإضافي الذي سوف تنفق هـالأسر إذا قبضت دينارا إضافيا لدخلها، إن هذا المقدار الجزء من الدينار الإضافي من الدخل الذي ينفق على الاستهلاك يسمى الميل الحدي للاستهلاك ، وبالتالي يمكن تعريف الميل الحدي للاستهلاك كمايلي:

" **هو عبارة عن التغير في الاستهلاك الناجم او الناتج عن التغير في الدخل** "[1].

وبما أن الرمز الرياضي المستخدم للتعبير عن التغير(Δ) إذن: الميل الحدي للاستهلاك:

$$MPC = \Delta C / \Delta Y$$

و يجب أن نشير إلى أن الميل الحدي للاستهلاك هو في الوقت ذات ميل دالة الاستهلاك.

الشكل 8: الميل الحدي للاستهلاك.

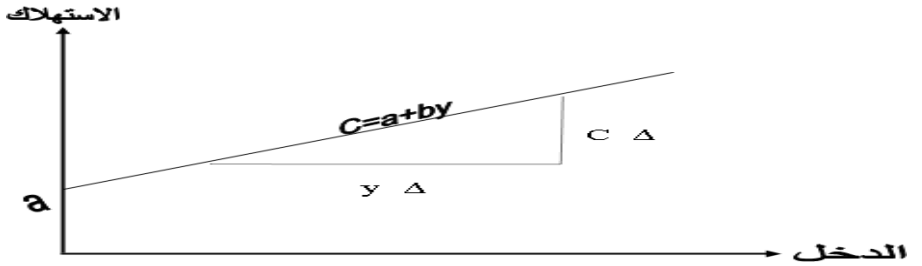

المصدر: *Bernard Bernier et Yves Simon , Op.cit , P110.*

و يمكن تفسير الميل الحدي للاستهلاك هندسيا على أنه ميل علاقة الاستهلاك وأن الميل هو نسبة التغير العمودي إلى التغير الأفقي عندما يحدث تحرك صغير على طول هذا الخط، وكما تبين من

[1] كامل بكري , مرجع سابق , ص 28.

الشكل 8 فإن التغير العمودي هو التغير في الإنفاق الاستهلاكي و التغير الأفقي هو التغير في الدخل ، وبناءا على ذلك فإن نسبة التغير العمومي إلى التغير الأفقي يجب أن يساوي الميل الحدي للاستهلاك ، وبناءا عليه فإن الميل الحدي للاستهلاك يساوي ميل دالة الاستهلاك[1].

كما يمكن استخراج الميل الحدي للاستهلاك جبريا كما يلي:إذا مثلنا التغير في الاستهلاك " ΔC" و التغير في الدخل (Δy)، وإذا فترضنا أن الدخل ارتفع مستواه من y إلى $(y+\Delta y)$، وبالتالي يرتفع مستوى الاستهلاك من (C) إلى $(C + \Delta C)$ فإن دالة الاستهلاك تصبح على الشكل التالي:

$$C + \Delta C = a + b(Y + \Delta Y)$$

$$C + \Delta C = a + bY + b\Delta Y$$

$$C + \Delta C = C + b\Delta Y$$

$$\Delta C = b\Delta Y \Rightarrow b = \Delta C / \Delta Y$$

وهنا نرى أنه من المناسب أن نشير إلى صعوبة تقدير الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لدولة ما ، حيث يجب أن تتوفر المعلومات المتعلقة بردود الأفعال للأفراد حول الاستهلاك عندما يتغير الدخل لكن رد الفعل هذا يصعب قياسه ، لأنه يختلف من فرد لآخر، ولقد جرت في هذا المضمار عدة دراسات لتقدير الميل الحدي للاستهلاك وهذا باستعمال وسائل إحصائية، ولقد وجد أن الميل الحدي للاستهلاك يتراوح بشكل عام بين [0,6 إلى 0,9]، وهنا يجب أن نشير أيضا إلى أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك تكون مرتفعة إذا استعملنا الناتج الوطني الإجمالي.

الفرع الثاني: الميل المتوسط للاستهلاك

من المهم جدا من الناحية الاقتصادية أن نفرق بين الميل الحدي للاستهلاك، والميل المتوسط للاستهلاك ، ويمكن تعريف الميل المتوسط للاستهلاك:"هو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل المنفق على الاستهلاك، أو هو عبارة عن نسبة الاستهلاك إلى الدخل" [2]، ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا كما يلي:

C/y: الميل المتوسط للاستهلاك.

حيث يمثلان C و y الاستهلاك و الدخل على التوالي:

وهذا يعني أن الميل الوسيطي للاستهلاك يمثل العلاقة بين مختلف مستويات الدخل ومختلف مستويات الاستهلاك القابلة لها.

الفرع الثالث: العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الوسيطي للاستهلاك

لدينا: دالة الاستهلاك: $C= b+y$ بتقسيم الطرفين على y نجد:

$C /y = a/y+by/y$ باختصار نجد: $C /y =a/y +b$ حيث أن:

b:الميل الحدي للاستهلاك (MPC)

C /y: الميل الوسيطي للاستهلاك (APC)

[1] صالح خصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، 2000،ص41.

[2] عمر صخري، مرجع سابق، ص 18.

وبما أن الميل الحدي للاستهلاك هو مقدار ثابت موجب، كما أن (a/y)هو الآخر مقدار موجب إذن سيكون الميل الحدي للاستهلاك دائما اقل من الميل المتوسط أي أن: الميل الحدي للاستهلاك < الميل المتوسط للاستهلاك (APC > MPC).

من ذلك نستنتج أن القيمة الوسطى للاستهلاك تنخفض مع ارتفاع الدخل وترتفع مع ارتفاع الدخل وترتفع مع هذا بافتراض ثبات الميل الحدي للاستهلاك.

الفرع الرابع: الفرق بين التحرك على دالة الاستهلاك وانتقال دالة الاستهلاك

لنفترض أن الدخل ازداد بـ: 250 دينار في السنة مبتدئين من مستوى الدخل 500 دينار، وفي هذه الحالة نبدأ بالتحرك إلى أعلى على منحنى دالة ا لاستهلاك من نقطة إلى نقطة أعلى منها على دالة الاستهلاك ، فالاستهلاك يزداد بقيمة الميل الحدي للاستهلاك مضروبا في قيمة الزيادة في مستوى الدخل ، وبافتراض أن الميل الحدي للاستهلاك = 0,8 وبالتالي فان الاستهلاك سيزداد بـ: 0 ,8×250 أي 200 دينار، وعلى هذا الأساس فان الاستهلاك سيزداد من500 دينار إلى 700 دينار في السنة.

ويمكن تطبيق نفس التحليل في حالة نقص مستوى الدخل، ففي حالة نقص مستوى الدخل سيتم التحرك إلى أسفل على منحن ى دالة الاستهلاك ، ويتم النقص في الاستهلاك بقيمة النقص في مستوى الدخل مضروبا في الميل الحدي للاستهلاك، ونستخلص من هذا انه إذا كان هناك تغير في مستوى الدخل فإنه سيكون هناك تحرك على منحنى دالة الاستهلاك "[1].

أما إذا كان هناك زيادة أو نقص في الاستهلاك المستقل عن الدخل و يقصد به الاستهلاك المستقل كما ذكرنا سابقا ذلك الاستهلاك الذي يكون عنده مستوى الدخل يساوي الصفر،و بالتالي فانه سيتم انتقال دالة الاستهلاك برمتها إلى أعلى أو إلى أسفل على الترتيب ، فلو فرضنا أن هناك نقصا في الاستهلاك المستقل على الدخل (نقطة التقاطع لدالة الاستهلاك مع المحور الرأسي انخفضت إلى أسفل)، فـإن دالة الاستهلاك تنتقل برمتها من دالة الاستهلاك إلى دالة استهلاك أخرى.

أما إذا حدث العكس إذا ازداد الاستهلاك المستقل عن الدخل في هذه الحالة فان دالة الاستهلاك تنتقل برمتها إلى أعلى ، و بالتالي يمكن أن نستخلص أنه إذا كان هناك تغير في مستوى الاستهلاك المستقل فإن هناك انتقال لمنحنى الاستهلاك [2]، ويمكن لنا أن نستنتج انه إذا كان هناك أي زيادة أو نقص في الدخل فان هذا يؤدي إلى التحرك على نفس منحنى دالة الاستهلاك، أما إذا كان هناك زيادة أو نقص في الاستهلاك المستقل عن الدخل فان هذا يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك.

[1] أبو القاسم عمر الطبولي واخرون، **أساسيات الاقتصاد**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ص 205.

[2] مرجع سابق، ص 217.

الفرع الخامس: محددات الاستهلاك الأخرى:

عند مناقشتنا لدالة الاستهلاك وجدنا أن الدخل يعتبر عاملا محددا و مهما للاستهلاك ، إلا أن الدخل ليس هو العامل الوحيد الذي يؤثر على الاستهلاك للأسر المختلفة المكونة للمجتمع، فالواقع أن دالة الاستهلاك يمكن أن تنتقل إلى أسفل أو أعلى كما رأينا نتيجة لعوامل أخرى [1]:

ا) التغير في الأصول السائلة الموجودة لدى الأسرة.

ب) الرصيد من الأصول غير السائلة (السلع المعمرة).

ج) التوقعات.

د) توزيع الدخل.

* إن التغير في الأصول السائلة الموجودة لدى الأسرة كالعملة و الأشياء الأخرى التي يمكن تحويلها إلى نقود سائلة بسهولة مثل: الحسابات الجارية في المصارف يمكن أن تمد المستهلك بقوة شرائية، وبالطبع الأسر التي لديها أصول سائلة أكثر لا تشعر بضغط لتحديد إنفاقها الاستهلاكي مقارنة بالأسر التي لديها أصول سائلة أقل[2].

ولقد أثبتت الدراسات أن الناس الذين يملكون كمية أكبر من الأصول السائلة ينفقون نسبة أكبر من دخولهم على الإنفاق الاستهلاكي بالنسبة للأسر التي لديها مقادير أقل من الأصول السائلة.

* ولتأثير الرصيد من الأصول غير السائلة في الواقع على الإنفاق الاستهلاكي غير واضح، ويقصد بالأصول غير السائلة " السلع المعمرة التي يكون عمرها أكثر من سنة "، فالأسرة التي تملك سلعا معمرة مثل الثلاجات والسيارات وأجهزة الإذاعة المرئية مثلا ، تكون لديها رغبة أقل في استعمال جزء من الدخل في مشتريات إضافية من مثل هذه السلع وذلك لأنها تملك مثلها من قبل ، فالأسرة التي لديها سيارة جديدة مثلا من المحتمل أن لا تستعمل جزءا من الدخل في شراء سيارة أخرى إذا ما قورنت بأسرة أخرى لا تملك سيارة [3].

* وللتوقعات دور كبير في تحديد نسبة الدخل التي تقوم الأسرة بإنفاقه على الاستهلاك، فمثلا لو توقعت الأسر بان الأسعار سترتفع في المستقبل ، فـإن هذا سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي من الدخل الجاري [4]، فالأسرة ستحاول شراء كثير من السلع على أن تنتظر حتى ترتفع أسعار هذه السلع في المستقبل ، فلو توقع الأفراد مثلا بان أسعار الإطارات سترتفع في المستقبل فإنهم سيقومون بشراء إطارات لسياراتهم في الوقت الحاضر عوضا عن الانتظار في المستقبل حتى ترتفع الأسعار ، كذلك التوقعات عن وجود كميات قليلة من السلع أو اختفاء السلعة..... الخ.

---

[1] مرجع سابق، ص 217.

[2] مرجع سابق، ص 217.

[3] كامل بكري، مرجع سابق، ص 287.

[4] أبو القاسم عمر الطبولي وآخرون، مرجع سابق، ص 217.

* ولتوزيع الدخل تأثير على الاستهلاك فكما راينا من قبل فان النسبة التي سينفقها الفرد من دخله على الاستهلاك تعتمد على حجم دخله ، فالأسرة ذات الدخل المرتفع نسبيا تنفق جزءا أكبر من دخلها نسبة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض و بالتالي فانه يمكن القول أنه كلما كبرت النسبة من دخل المجتمع التي تذهب لأصحاب الدخول الكبيرة كلما كان القدر من دخل المجتمع الذي يذهب للادخار أكبر[1].

إلا أن الدراسات الإحصائية الميدانية بعد الحرب العالمية الثانية بينت أن دالة الاستهلاك المشتقة تبدأ من نقطة الأصل أي انه ليس هناك استهلاك مستقل عن الدخل [2].

وتبين من هذا أنه لدينا دالتان للاستهلاك: دالة الاستهلاك فيها لا يعتمد على الدخل أي أن منحن ى دالة الاستهلاك يتقاطع مع المحور الر أسي ، ودالة الاستهلاك الأخرى تبد أ من نقطة الأصل أي أنه لا يوجد استهلاك مستقل عن الدخل في هذه الدالة.

فالبيانات التي أخذت في فترة معينة أوضحت أن هناك دالة للاستهلاك بها استهلاك مستقل عن الدخل وأن الميل الحدي للاستهلاك يتراوح بين [0,8 – 0,9]، أما البيانات التي أخذت على فترات طويلة (40 أو50 سنة) فتعطينا دالة الاستهلاك يطلق عليها دالة الاستهلاك في المدى الطويل ، و في هذه الحالة فان الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل الوسطي للاستهلاك[3].

وبالتالي فان هناك دالتين للاستهلاك:

أ * دالة الاستهلاك في المدى القصير.

ب * دالة استهلاك في المدى الطويل.

و يمكن التوفيق بين هاتين الدالتين باستخدام ما يسمى بنظرية الدخل النسبي"لديوز بيري"وطبقا هذه النظرية فإن الدالة الأساسية هي دالة الاستهلاك في المدى الطويل، و الاستهلاك هنا لا يعتمد فقط على مستوى الدخل الحالي و لكن على الموقع النسبي للفرد على سلم الدخل [4].

و ترى النظرية أنه طبقا للعادات الموجودة في المجتمع فإن العائلة تقوم بتقليد العائلات المجاورة لها، و بالتالي فإنها تجاهد من أجل رفع مستواها المعيشي ، و على ذلك فإنه إذا ما ازداد الدخل فإن دالة الاستهلاك هي دالة طويلة المدى، و لكن كيف تتكون دالة الاستهلاك في المدى القصير؟.

إن دالة الاستهلاك في المدى القصير طبقا لهذه النظرية ستكون نتيجة لتحركات دورية في الدخل كما هو في الشكل التالي:

[1] حمد أبو إسماعيل، **أصول الاقتصاد**، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 610.

[2] أبو القاسم عمر الطبولي، مرجع سابق، ص 218

[3] *Jean Claud Ficher, **Consomation Et L 'epargne** ,Sirey, Paris, 1961, p51.*

[4] *IBID, p250.*

الشكل 9: دالة الاستهلاك في المدى القصير و المدى الطويل.

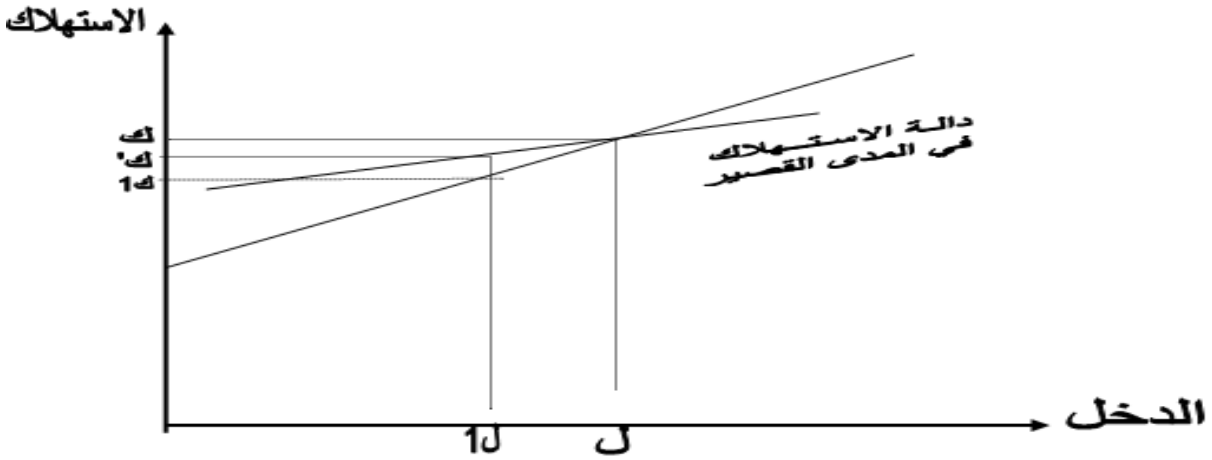

المصدر: أبو القاسم عمر الطبولي و آخرون، مرجع سابق، ص219.

وبالتالي إذا افترضنا أن الدخل ازداد إلى (ل) و الاستهلاك ازداد إلى (ك) كما في الشكل السابق ، و لنفرض أن الدخل نقص إلى المستوى (ل 1)، فالمفترض أن يقل الاستهلاك إلى المستوى (ك 1)، و لكن الاستهلاك يقل إلى المستوى (كَ)، و ذلك لأن العائلات تحافظ على مستواها الذي حصلت عليه في ظل مستوى الدخل (ل)، و بالتالي فإن الاستهلاك سيقل إلى (كَ)، و بذلك ستنفق نسبة أكبر من دخلها على الاستهلاك . و لو فرض أن الدخل ازداد فإن الاستهلاك سيزداد و يتم التحرك على دالة الاستهلاك في المدى القصير(ك ق) حتى يصل إلى دالة الاستهلاك في المدى الطويل (ك ط)، و عند ذلك يتم التحرك على دالة الاستهلاك في المدى الطويل، وبالتالي فإنه لو تمكنا من القضاء على التحركات الدورية فإننا سوف نلاحظ فقط دالة الاستهلاك في المدى الطويل.

المطلب الثالث: دالة الادخار

المدخل البديل لتصوير مستوى الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد يتضمن الجزء من الدخل الذي لا ينفقه الأفراد على الأغراض الاستهلاكية فكما سبق أن رأينا: كل مثل هذا الدخل غير المستهلك يشار إليه بالادخار أيا كان الاستعمال الذي وضع فيه، ودالة الادخار التي تصور مستوى الادخار الشخصي الذي سيحدث عند كل مستوى للدخل، ترتبط مباشرة بدالة الاستهلاك ، فكلما نما دخل الاقتصاد فإن القدر من الدخل الذي لم يستخدم للأغراض الاستهلاكية، المدخرات الشخصية لمستلمي الدخل يمكن أن يتوقع أن ينمو أيضا، و تتوقف السرعة التي تنمو بها المدخرات على نفس المجموعة من العوامل و المؤثرات التي تؤثر على مستوى الإنفاق الاستهلاكي.

وبالتالي فإن الادخار ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك [1]،إذ يمكن أن نشتق دالة الادخار عن طريق طرح مستوى الاستهلاك عند كل مستوى للدخل. نقوم برسم خط مستقيم يبعد نفس المسافة عن المحور الأفقي و المحور الرأسي و هذا الخط هو خط 45° وذلك لأنه يقع على بعد 45 درجة عن كل محور ، و نظرا لأننا استعملنا المقياس رسم واحد.ونظرا لأن هذا الخط يقسم الشكل إلى

[1] بول.أ. ساموبلسون، علم الاقتصاد، **الدور الاقتصادي للدولة ومحددات الدخل** ، مرجع سابق، ص163.

نصفين، فإن الدخل يساوي بالضبط الاستهلاك عند كل نقطة من نقاطه 1،و عند النقطة التي تتقابل فيها دالة الاستهلاك مع خط 45° مثل النقطة (أ) في الشكل رقم (10) مثلا فإن الدخل يساوي الاستهلاك، و هكذا فإنه من السهل التحقق بنظرة واحدة بأن أية نقطة غير واقعة على خط 45˚ لا يمكنها بالتأكيد أن تكون متساوية البعد المحورين.

وقد تقع دالة الاستهلاك في جزء معين منها فوق خط 45˚، وفي هذه الحالة فإن المستهلكين ينفقون كمية أكبر من دخولهم، و يقومون بتحويلها إما عن طريق الاقتراض أو التصرف في الأموال الموجودة بحوزتهم ، و هذا يعني أن الادخار في هذه الحالة هو كمية سالبة ، أي أن الادخار في هذه الحالة يقع أسفل المحور الأفقي [2]، و عندما تتقاطع دالة الاستهلاك مع خط 45˚ فإن هذا يعني أن كل الدخل يتم بطبيعة الحال لتخصيصه للاستهلاك ، مما يشير إلى أن حجم المدخرات يعادل الصفر، و في هذه الحالة فإن دالة الادخار تتقاطع مع المحور الأفقي حيث توضح أن حجم الادخار عند هذا المستوى يعادل الصفر.

أما إذا وقعت دالة الاستهلاك أسفل خط 45˚ فإن هذا يشير إلى أن المدخرات عند هذه المستويات من الدخول هي كمية موجبة وتقع دالة الادخار في هذه الحالة فوق المحور الأفقي.

فإذا كانت دالة الاستهلاك على الشكل التالي:

حيث: C الاستهلاك، y: الدخل، b: الميل الحدي للاستهلاك،a: الاستهلاك التلقائي.

$$C= a+ by \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

أوضحنا سابقا أن الدخل يتكون من جزأين هما: الاستهلاك و الادخار أي:

$$y =c + s$$

و بالتالي فان الادخار ما هو إلا الفرق بين الدخل و الاستهلاك أي أن:

$$S = y – c \quad \ldots\ldots (2)$$

و بتعويض قيمة الاستهلاك من المعادلة رقم 1 في المعادلة رقم 2 نجد:

$$S = y - (a + by)$$

$$S = y - a - by$$

وبإعادة الترتيب تصبح دالة الادخار كما يلي:

$$S = -a + (1- b)\ y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

و تشير المعادلة رقم 3 إلى أن هناك حد للادخار يكون سالبا عندما يصبح الدخل مساويا الصفر و هي القيمة (a-): وهو ما أشرنا إليه سابقا بالادخار السالب، و(b -1) الميل الحدي للادخار.

و فيما يلي نوضح الكيفية التي نشتق بها دالة الادخار من دالة الاستهلاك:

[1] أحمد رضوان نعمة الله و آخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية الإسكندرية،2003 مصر،،ص68

[2] أبو القاسم عمر الطبولي، **أساسيات الاقتصاد**,الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان, طرابلس،1989، ص 210.

الشكل 10: اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك.

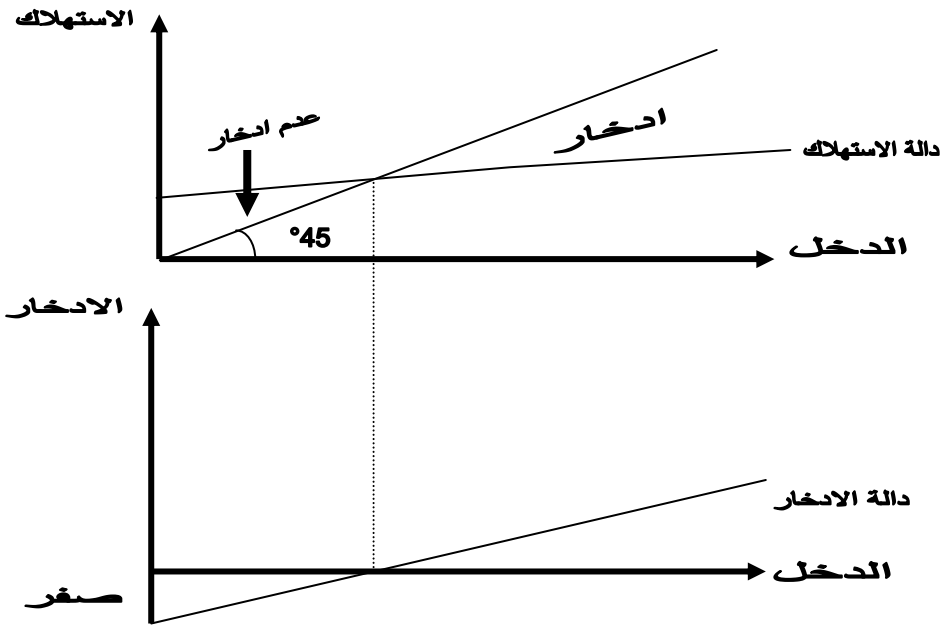

المصدر: أبو القاسم عمر الطبولي، مرجع سابق، ص 269.

من المعادلة رقم 3 يمكن استنتاج ما يلي:

$0 < (1-b) < 1.$ ، $S > 0$

وتمثل القيمة (1-b) رياضيا: ميل دالة الادخار.

وتمثل اقتصاديا: قيمة التغير في الادخار الناتج عن تغير الدخل بدينار واحد.

$b = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$ الميل الحدي للادخار.

أما (a) فهي تمثل رياضيا: نقطة تقاطع مستقيم دالة الادخار مع المحور العمودي.

اقتصاديا: فهي تمثل ذلك الجزء من الادخار الذي لا يتبع الدخل.

كما يوافق الميل الحدي للادخار مفهوم آخر و هو الميل الوسيطي للادخار، هذا الأخير الذي يعرف على انه نسبة الادخار للدخل الوطني أي:

S/y: الميل الوسيطي للادخار (معدل الادخار).

أولا: العلاقة بين الميل الحدي للادخار و الميل الوسيطي للادخار

نعلم من السابق أن دالة الادخار هي من الشكل: $S= -S0+by$

بقسمة الطرفين على y نجد:

$S/y =-S0/y+ by/y$ وبما أن (b) مقدار ثابت موجب بينما المقدار (-S0/y) سالب ، فإننا نستنتج أن الميل الوسيطي للادخار اقل من الميل الحدي للادخار.

المطلب الرابع: دالة الاستثمار

يمكن تعريف الاستثمار وبصفة عامة بأنه تلك العملية التي يقوم بها أحد أعوان النشاط الاقتصادي: الأفراد المؤسسات، الدولة (والتي تتمثل في خلق رأسمال أو زيادة حجم الموجود منه، وذلك بهدف الحصول على مزيد من الإشباع في المستقبل)، وفي أي اقتصاد فإن تكوين رأس المال يعتمد على عاملين أساسين هما : الاستثمار الذي ينشطه والادخار الذي يعتبر شرطا ضروريا له [1].

أو يمكن تعريفه على أنه إنفاق قطاع الأعمال على الأشياء المختلفة مثل: الآلات الحديدية والمباني الجديدة، والتي يتوقع أن تنتج سبيلا من الدخل في المستقبل، كذلك يشمل الاستثمار الت غير في المخزون من قبل قطاع الأعمال[2].

فالاستثمار عبارة عن الإنفاق على المعدات الرأسمالية الجديدة والمصانع والتغيرات في المخزون.

ومن الواضح أن الإنفاق الذي يؤدي إلى خلق التوظيف هو الإنفاق الذي يؤدي إلى خلق مصانع أو آلات أو بواخر أو إنشاءات رأسمالية ، وهذا النوع من الإنفاق هو النوع الذي يعنيه الاقتصاديون عندما يتحدثون عن الاستثمار [3]، فإذا تعاقدت بعض الشركات الصناعية مع منتجي الآلات على إنتاج بعض الآلات اللازمة لها ف إن هذا يعتبر استثمار ، لأنه سيجعل منتجي الآلات يحافظون أو يزيدون من القوة العمالية المستخدمة لديهم، أما شراء الشركات و الآلات و المباني الموجودة و المنتجة ف ع لا فلا يعتبر الاستثمار من ناحية المجتمع، وإنما هو نقل الملكية من فرد إلى آخر.

و من المهم أن نلاحظ أننا لا نعني بالاستثمار هنا شراء الأسهم و السندات، و لكننا نعني به الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال مثل: تشييد مباني سكانية جديدة، مصانع جديدة، آلات جديدة فضلا عن أية إضافة إلى المخزون من المواد الأولية و السلع تامة الصنع أو نصف المصنوعة فالاستثمار يشمل الإضافات إلى المخزون فضلا عن رأس المال الثابت [4].

وتفرق النظرية الاقتصادية بين الاستثمار الخاص و الاستثمار العام نظرا لاختلاف الدوافع التي تحكم القائمين بكل منهما: فالاستثمار الخاص يقوم به الأفراد و المشروعات الخاصة في حين أن الاستثمار العام تقوم به الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة [5].

وطوال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين كان تمويل و إنشاء الجزء الأكبر من الاستثمار يتم بواسطة وحدات اقتصادية خاصة،أما الاستثمار العام فكان مقتصرا على إقامة مشروعات البنية الأساسية ، غير أنه منذ منتصف الثلاثينات من القرن الحالي،خاصة عقب الكساد الكبير وظهور النظرية العامة لكينز، زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، ومن ثم زاد حجم الاستثمار العام حتى في العديد من الدول الرأسمالية.

---

[1] *Raymond Barre, **économie politique**, Tome1,Presse Universitaire De Fance, paris, p399.*

[2] *Bernard Bernier et Yves Simon , Op.cit , P121.*

[3] أحمد أبو إسماعيل، **أصول الاقتصاد**, دار النهضة العربية, القاهرة، 1977، ص 637.

[4] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**, الدار الجامعية, بيروت, 1988. ص 295.

[5] محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 14.

وإذا كان قرار الاستثمار العام تحكمه دوافع مثل: زيادة الرفاهية العامة و تخفيف حدة البطالة أو التضخم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدل النمو ، فان قرار الاستثمار الخاص يحكم أساسا دافع تعظيم الربح الخاص وتقوية المركز التنافسي للمشروع [1].

و يركز المفهوم السابق للاستثمار على ما يسمى بالاستثمار الصافي و الذي يشير إلى الإضافات الصافية لرصيد رأس المال في المجتمع، ويختلف هذا المفهوم عن مفهوم الاستثمار الإجمالي، و الذي يشمل الاستثمار الصافي بجانب ما يسمى الاستثمار ا لإحلالي "**Replacement investment**" الذي هو جزء من الاستثمار الإجمالي للمجتمع يخصص لإحلال أو تجديد ما ي بنى أو يتقادم من الرأس المال الثابت.

هذا وقد أعطى الفكر الاقتصادي للاستثمار الصافي أهمية محورية في تحقيق النمو و التنمية وذلك من المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) ، مرورا بالنظرية الكنزية في الثلاثينات وصولا إلى نماذج ونظريات النمو والتنمية في الأربعينيات والخمسينيات ، و قد أجمعت هذه النظريات على ضرورة توجيه دفعة قوية من الاستثمار وذلك لتحقيق التنمية وان اختلفت تلك النظريات فيما بينها بش أن مكان و زمان وتوجيه هذه الدفعة من الاقتصاد الوطني.

ونظرا لأن قرارات الاستثمار من قبل قطاع الأعمال يدخل فيه عامل التوقعات ف إنه من الصعب وضع دالة للاستثمار شبيهة بتلك التي رأيناها في دراستنا لدالة الاستهلاك والدخل والادخار ، إلا أنه من المعقول أن نفترض أن تكلفة الحصول على نقود لإنفاقها على الاستثمار تعتبر محددا مهما للإنفاق الاستثماري، فعندما تدخل أي منش أة للسوق المالي لتقترض يجب أن تدفع فائدة ، وعلى هذا فانه كلما كان سعر الفائدة أعلى كلما كانت التكلفة أعلى ، و كلما زادت التكلفة كلما أحجمت المنش أة عن الاقتراض ، وعلى هذا الأساس فان سعر الفائدة يعتبر كاملا مهما في تحديد ما إذا كان المشروع يجب أن ينفذ أم لا. فدالة الاستثمار تكون نتيجة علاقة عكسية بين كمية الاستثمار المخطط و سعر الفائدة[2].

وهناك محددات أخرى للاستثمار ومن هذه المحددات ما يسمى بالتوقعات فالتوقع ب أن إقامة مصنع جديد سيؤدي إلى زيادة دخل المنش أة سيحفزها على القيام بتنفيذ المصنع أو شراء آلة جديدة، فإذا ما زاد الإنتاج باستخدام آلة جديدة ف إن العائد لهذه المنش أة يزداد ، إلا أن إضافة هذه الآلة الجديدة أو المعدات الجديدة يأخذ وقتا [3]، وهناك الفرق في الوقت بين الاحتياجات المالية وبين الظروف الاقتصادية في المستقبل يؤدي إلى قرار الاستثمار قرارا صعبا ومعقدا ، وذلك نظرا لأن الفائدة المرجوة من السلع الرأسمالية (آلة جديدة ،مثلا) تظهر في المستقبل فالمنشأة: نأخذ قرارها بالاستثمار في مثل هذه السلع على أساس ما تتوقع في المستقبل.

---

[1] رفعت المحجوب، **الطلب الفعلي دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو** ، دار النهضة العربية، القاهرة، ص32.

[2] *Bernard Bernier et Yves Simon , Op.cit , P124*

[3] أحمد أبو إسماعيل، مرجع سابق، ص 638

ومن المحددات المهمة للاستثمار التغيير التقني، فالبحث العلمي و التطور العلمي جزء من الإتفاق الاستثماري، فالمنش أة تنفق كثيرا على البحث العلمي والتطور الفني وذلك من اجل زيادة الإنتاج، فالمنشاة عند تطوير ناتج جديد تقوم بالاستثمار في الآلات التي ستقدم هذا الناتج فمثلا الاكتشافات والمخترعات و التقدم الفني في إنتاج الإلكترونات أدت إلى استثمارات كبيرة في إنتاج أنواع كثيرة من أجهزة الإذاعة المرئية و المسموعة[1].

أولا: التمييز بين الاستهلاك و الاستثمار

يعود هذا التمييز الى عدة أسباب منها [2]:

1- المستهلكين هم غير المستثمرين، إذ يقرر الأفراد كيفية توزيع دخولهم بين الاستهلاك والادخار، في حين تقرر المؤسسات الاقتصادية حجم الاستثمار، و يعتبر عدم التساوي بين ادخار الأفراد و حجم الاستثمار سببا أساسيا في عدم استقرار الدخل و الإنتاج.

2- يختلف أثر كل من الاستهلاك و الاستثمار على قدرة الاقتصاد الوطني على الإنتاج في المستقبل ، فعندما يشكل الاستهلاك نسبة قليلة من الدخل يكون الادخار كبيرا وكذلك الاستثمار ، وبذلك يتجه جزءا كبيرا من الدخل نحو تكوين رأس المال فيصبح باستطاعة الاقتصاد امتلاك المعامل و المعدات ، وتضاف هذه الموجودات الرأسمالية إلى إجمالي الناتج الوطني الحقيقي للسنة القادمة و ما يليها.

ويمكن طرح سؤال لماذا أولى كينز وأتباعه للاستثمارات بالذات أهمية فائقة في عملية تنهيج الطلب الفعال؟

إن كينز و أتباعه خاصة " هانس" يعتبرون أن دالة الاستهلاك التي تحدد حركة نسبة الاستهلاك إلى الدخل تحمل طابعا ثابتا محددا كليا و بصورة مسبقة ، ويتلخص في أن زيادة الاستهلاك تختلف عن زيادة الدخل ، وتتشكل بينهما فجوة لا يمكن سدها إلا بالاستثمارات وبما أن العنصر الأول "الاستهلاك "، محدد ف إن عمل الدولة يجب أن ينصب بكامل هـ على تحقيق مستوى مناسب من العنصر الثاني " الدخل"[3].

ثانيا: الكفاية الحدية للاستثمار

وهي العائد المتوقع من أي استثمار فتوجد مشروعات من الممكن أن تعطي عائد أكبر من بعض المشروعات الأخرى، فمثلا لو فرض أن هناك ثلاث مشروعات: أ،ب،ج . والمشروع أ سيتوقع أن يعطي عائد قدره 22 % أي أن لكل 100 دينار أنفقت على هذا المشروع يتوقع أن يدر عائد قدره بـ 22 دينار، أما المشروع ب فهو أكبر من أ و لكن العائد المتوقع من هذا المشروع 18%، أما المشروع ج فهو أصغر حجما و العائد المتوقع منه هو 4 % ويمكن وضع هذه الاحتمالات في شكل بياني كما يلي:

[1] أبو القاسم عمر الطبولي، مرجع سابق، ص 224.

[2] ضياء مجيد الموساوي، مرجع سابق، ص 32.

[3] بري نام أساد تشابل: **النظرية الحديثة: تطورالكنزية و التركيب الكلاسيكي الحديث**، دار الصبغة للنشر، بيروت، 1979، ص31.

الشكل 11: معدلات الإنتاج و معدلات الإنفاق.

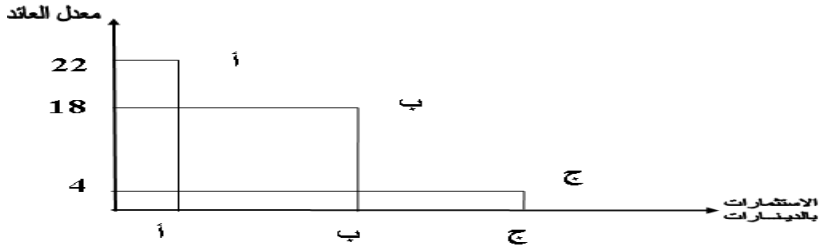

المصدر: أبو القاسم عمر الطبولي، مرجع سابق، ص 225.

و السؤال الذي يبقى مطروحا: أي المشروعات تختارها هذه المنشأة ؟

لنفترض أن هذه المنشأة تود إقامة مصنع جديد و أنها تريد الاقتراض من المصرف لإقامة هذا المشروع، فإذا كان سعر الفائدة السائد هو 8 % فإنها سوف تقوم بتنفيذ المشروعين أ و ب ، فلكي نختار أي المشاريع فإنها يجب أن تقارن بين سعر الفائدة و بين معدل العائد. و معدل العائد عند كل مستوى من مستويات الاستثمار يطلق عليها الكفاية الحدية للاستثمار [1].

ولقد ناقشنا منشأة واحدة فقط و لكي نعمم هذا الكلام على المجتمع ككل حتى يمكن اشتقاق منحنى أو دالة الاستثمار لكل المجتمع ، و هذا يتم بأخذ جميع المنشآت المكونة للاقتصاد الوطني، واستخلاص شكل جديد هو الشكل 09.

حيث المحور الرأسي بين سعر الفائدة و المحور الأفقي بين الإنفاق الاستثماري بالدينارات والمنحنى الناتج هو منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار.

فإذا كان سعر الفائدة السائد (ف) فإن كل المشروعات إلى (ث) لديها كفاءة حدية للاستثمار أعلى من سعر الفائدة و بالتالي يمكننا الاستثمار في مثل هذه المشروعات.

الشكل 12: منحنى الكفاية الحدية للاستثمار.

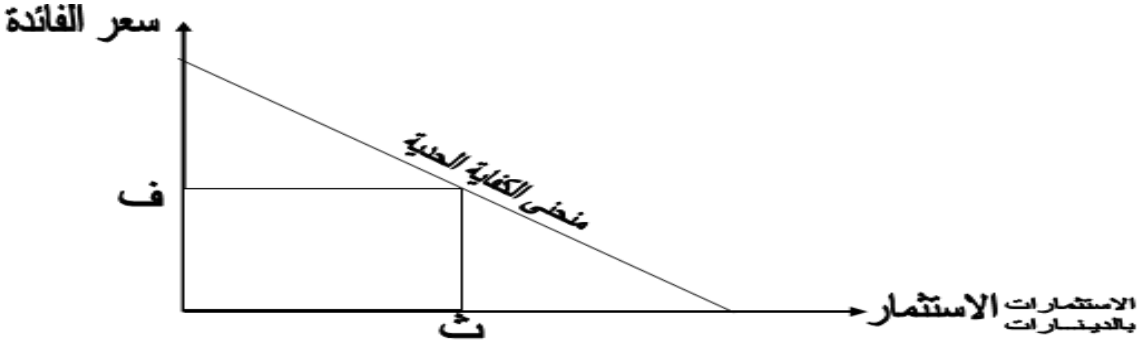

المصدر: *Emil classen, **Macroéconomie: Bases de la théorie macroéconomique** , Paris Dunod , Paris, 1993,p45.*

[1] أحمد أبو إسماعيل، مرجع سابق، ص640.

ثالثا: مضاعف الاستثمار

إن زيادة الاستثمار بمقدار معين تؤدي إلى زيادة في الدخل بمقدار أكبر من مقدار الزيادة التي طرأت على الاستثمار ، ومضاعف الاستثمار هو الاسم الذي يطلق على المعامل العددي الذي يوضح مقدار الزيادة في الدخل التي تترتب على الزيادة في الاستثمار [1]، فإذا زاد الاستثمار بمقدار مليون دينار وزاد تبعا لذلك الدخل بـ3 مليون دينار فإن المضاعف في هذه الحالة هو3.

ويزداد الدخل بدرجة أكبر من الزيادة الأصلية التي حدثت في الاستثمار ، لان الأفراد الذين تزداد دخولهم نتيجة للإضافة التي حدثت في الاستثمار ، يقومون بإيقاف جزء من هذه الزيادة في الدخل عن الاستهلاك ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الدخل ، وهكذا نجد استمرار في تزايد الدخل إلى أن يصل إلى المستوى الذي نجد فيه أن الفرق ما بين الدخل وما بين الاستهلاك يعادل مقدار الاستثمارات ، أي أن الدخل لابد أن يستمر في الزيادة إلى أن يصل إلى ذلك المستوى الذي يجد فيه الناس أنهم يرغبون في ادخار مبلغ متساوي تماما مع الأموال المستثمرة.

ويتوقف حجم المضاعف على مقدار ما يستهلكه الأفراد من الزيادة التي تطرأ على دخولها، ويطلق على هذه الكمية الإضافية التي يستهلكها الأفراد من الزيادة التي طرأت على دخولهم بالميل الحدي للاستهلاك كما عرفناه سابقا ، والمضاعف هو معكوس الميل الحدي للادخار، فإذا كان الميل الحدي للادخار للأفراد عموما الذين يعيشون في مجتمع ما هو 1/3، كان معنى ذلك أن المضاعف في هذا المجتمع هو 3 وزيادة الاستثمار في هذا المجتمع يؤدي إلى زيادة في الدخل 3 مرات الزيادة في الاستثمار.

المبحث الرابع: الادخار وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية وغير الاقتصادية:

توجد اختلافات كبيرة بين معدلات ادخار الدول فيما بينها، كما أن هناك اختلافا بين معدلات ادخار العائلات داخل البلد الواحد، ففي دراسات استطلاعية سنة 1991-1992 ببريطانيا وجد أن نسب الادخار العائلي تختلف باختلاف العائلة، حيث أن بعض العائلات لها نسب ادخار مرتفعة للغاية بينما البعض الآخر مستواها الادخاري ضعيف جدا إن لم نقل معدوما، ويرجع سبب هذه الاختلافات إلى تلك العوامل التاريخية، الاقتصادية، الديمغرافية والمؤسسية[2].

تتشكل حلقة النشاط الاقتصادي أساسا من (الادخار، الاستثمار، الاستهلاك، الإنتاج)، وترتبط هذه العناصر ببعضها البعض حيث ينعكس التغير في كل دالة على بقية الدوال، كما أن هاته الدوال تابعة لمتغيرات اقتصادية مختلفة، ومنه فأي تغير يمس الدوال المكونة لحلقة النشاط الاقتصادي أو المتغيرات المفسرة لها يؤثر بشكل مباشر على هاته الدوال والتي من بينها الادخار، و نظرا للدور الفعال الذي يلعبه الادخار سواء بالنسبة للفرد أو بالنسبة للمجتمع ، واهتم العديد من المفكرين الاقتصاديين بهذا الأخير و التعمق فيه ، ونظرا لأنه يمثل عنصرا جوهريا في رفع مستوى الاقتصاد الوطني كان لابد من الاهتمام

[1] مرجع سابق، ص 649 .

[2] *Alessandra Guariglia ,**Saving Behaviour and Earnings Uncertainty: Evidence from the British Household Panel Survey**, Published by: Springer, Journal of Population Economics, Vol. 14, No. 4 (Dec., 2001), p620.*

بعلاقة هذا الأخير(الادخار) مع مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تشكل الاقتصاد الوطني سواء على الصعيد النظري أو التطبيقي منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى بداية القرن العشرين ونصفه الثاني، لذلك سنتطرق فيما يأتي لأهم المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر في دالة الادخار.

المطلب الأول: علاقة الادخار بالاستثمار:

سوف نتطرق في هذا الباب إلى مختلف المدارس الاقتصادية التي تناولت هذه العلاقة، ابتداءا بالمدرسة التقليدية ثم المدرسة الكينزية ثم عند فيكسل وروبنسون ثم أخيرا المدرسة السويدية.

أولا: الادخار و الاستثمارعند التقليديين:

يعد قانون ساي الأساس الذي قام عليه الفكر التقليدي (الكلاسيكي) منذ منتصف القرن الثامن عشر ، وحتى بداية القرن العشرين ويتلخص هذا القانون في أن المنتجات تتبادل مع المنتجات " ، أي أن كل عرض يخلق في نفس الوقت وجود طلبا مساويا له "،بحيث يتحقق التساوي الدائم بين العرض والطلب الكليين عند مستوى التوظف الكامل[1].

وتستند المساواة بين العرض و الطلب الكليين، إلا أن الدخل الذي لا ي رفق على شراء أموال للاستهلاك ينفق بالضرورة على شراء أموال الاستثمار، أي أن كل ادخار يتحول حتما إلى استثمار إذ انه في عالم ساكن كهذا الذي تفرضه المدرسة التقليدية حيث لا تلعب النقود دورا ذا تيا ولا تعدو أن تكون وسيلة مبادلة وعربة لنقل المنتجات، وحيث يظل المستوى العام ل لأثمان ثابتا،وحيث لا محل للمخاطرة العامة التي لا تأتى إلا من تغير قيمة النقود، وحيث لا محل نتيجة لذلك للميل إلى الاكتناز، فإن كل ادخار يتحول إلى استثمار، لأن الذي يدخر يصبح من الغفلة بمكان إذا لم ي قرض ما ادخره مقابل فائدة، فحركات سعر الفائدة إذا ضمنا لها الحرية هي التي تحول كل ادخار إلى استثمار[2].

وعلى ذلك ترتب على تبني التقليديين لقانون ساي وافتراضهم مرونة الأسعار، ومنها سعر الفائدة، وحياد النقود استنتاجهم للتساوي الدائم بين الادخار والاستثمار عند مستوى التوظ يف الكامل، وأن مرونة سعر الفائدة كفيلة بإعادة التوازن بين الادخار والاستثمار إذا حدث اختلال بينهما.

وقد افترض التقليديون أن الادخار دالة متزايدة في سعر الفائدة، وأن الطلب الاستثماري دالة متناقصة في سعر الفائدة، ومن ثم إذا زاد الادخار عن الاستثمار يسبب انخفاض الاستهلاك مثلا، ومع ضمان مرونة تحرك سعر الفائدة، فان ذلك يؤدي إلى خفض سعر الفائدة ، وبالتالي تخفيض الادخار وزيادة الاستثمار حتى يحدث التساوي بينهما.

[1] أحمد جعبوب، **النظرية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص، 394

[2] رفعت المحجوب، مرجع سابق، ص16.

ولا تعتبر الزيادة في الادخار في هذه الحالة سببا في اختلال التوازن عند التقليديين، وذلك لأنها تحقق إنفاقا إضافيا في مجال الاستثمار، ولذلك فـإن كل ادخار يتحول إلى استثمار بفعل مرونة الفائدة، أي أن كل دخل ينفق وكل عرض ناتج يخلق طلبا مساويا له ولا مجال للاكتناز [1].

ثانيا: الادخار والاستثمار في نظرية كينز:

انتقد كينز في مؤلفه "النظرية العامة للتوظف و الفائدة و النقد " سنة 1936 وجهة نظر التقليديين فيما يخ ص التساوي المستمر بين الادخار و الاستثمار ، من خلال مرونة سعر الفائدة وقد كانت أهم نقاط نقده في هذا الشأن هي:

* أن المساواة الدائمة بين الادخار والاستثمار لا تحدث بفعل مرونة سعر الفائدة ، وإنما من خلال التغيرات في مستوى الدخل، فقد عرفنا أن التقليديين قد افترضوا مرونة كل من الادخار و الاستثمار بالنسبة للتغير في سعر الفائدة،في حين أن كينز قد جعل الاستثمار فقط مرنا بالنسبة للفائدة، بمعنى أن الاستثمار دالة متناقصة في الفائدة، وأن الاستثمار يتحرك تبعا للتغير في الفائدة أما الادخار فقد اعتبره كينز دالة في مستوى الدخل[2].

*انتقد كينز التقليديين في افتراضهم ثبات منحنى الادخار وتغير منحنى الاستثمار بفعل تغيرات الفائدة، فتغير الاستثمار بالزيادة في رأي كينز يؤدي إلى تغير مستوى ال دخل بالزيادة، وذلك من خلال مضاعف الاستثمار مما يزيد الادخار[3].

كما رفض كينز وجهة نظر التقليديين بأن المساواة بين الادخار و الاستثمار،و من ثم توازن الدخل يحدث عند مستوى التوظف الكامل، حيث رأى أنه طالما أن التوظف الكامل حالة نادرة الحدوث فإن المساواة بين الادخار و الاستثمار تحدث عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل.

وبشأن العلاقة بين الادخار و الاستثمار اعتبر كينز أن الادخار والاستثمار لا تحددهما آلية سعر الفائدة، فقط كما افترض التقليديون، و إنما تحددهما عوامل أخرى: فالمدخرون لن يقللوا استهلاكهم و يزيد ادخارهم لمجرد ارتفاع سعر الفائدة، و لكنهم سيزيدون ادخارهم إذا ازدادت دخولهم الحقيقية.

كما أن المنظمين سيزيدون استثماراتهم الجديدة، ليس بسبب حدوث انخفاض في الفائدة فقط وإنما بسبب توقعات الربحية [4].

ثالثا: الادخار والاستثمار عند "روبنسون":

اعتمد روبـنس ون على التحليل الفتري " **Period analysis**" في دراسته للعلاقة بين الادخار والاستثمار ، والتحليل الفتري يعني وجود فترة "فجوة" زمنية ما بين حصول الأفراد على دخولهم وبين إنفاقها، فالأفراد

[1] عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص 99.

[2] جمال الدين سعيد، مرجع سابق، ص 110.

[3] محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 17.

[4] جمال الدين سعيد، مرجع سابق، ص 190.

في أي مجتمع لا يحصلون على دخولهم بالتدريج، وبشكل منتظم يوما بعد أخر ، أو ساعة بساعة ، وإنما تأتي دخولهم بشكل غير متواصل، وعلى فترات يتوقف طولها على عادات رفع الأجور في كل مجتمع.

وعن العلاقة بين الادخار والاستثمار يبدأ روب نسون بتعريف كل من الدخل المحقق أو المكتسب والدخل المتاح والادخار كالتالي:

فالدخل المكتسب "**Earned income**" أو المحقق " **Accrued income**" وهو الدخل الذي يستحقه الأفراد مقابل عملهم لفترة من الزمن، ولكنهم لم يحصلوا عليه بعد لأن الفترة مازالت سارية.

في حين أن الدخل المتاح " **Disposable income** "أو المتسلم "**Received income** "، ويمثل الدخل الذي حصل عليه الفرد فعلا مقابل عمله خلال فترة مضت، أي أنه دخل تحقق في الفترة الماضية وتسلمه صاحبه في بدء الفترة الجارية، ويمكنه التصرف فيه، وهذا هو الدخل الذي يثور بشأنه التساؤل حول ما إذا كان الفرد سينفقه على الاستهلاك أم يدخر جزءا منه.

أما الادخار عند "روب نسون" فيقصد به الزيادة في الدخل المتاح لدى الفرد –في فترة معينة– عن إنفاقه الاستهلاكي في نفس الفترة، وهذا أمر بديهي لأن الفرد لا يمكنه الادخار إلا من دخل يمكنه التصرف فيه، وهذا الادخار يصبح متاحا للاستثمار في الفترة التالية.

وفي ضوء التعاريف السابقة وباستخدام المعادلتين التاليتين يوضح: رو برنسون وجه ة نظره بشأن إمكانية المساواة بين الادخار والاستثمار.

المعادلة الأولى: الدخل في الفترة الماضية = الاستهلاك الجاري + الادخار : أي أن الدخل في الفترة الماضية يتم التصرف فيه – استهلاكا وادخارا – في الفترة الحالية، وبالتالي فإن الادخار الجاري دالة في دخل الفترة الماضية.

المعادلة الثانية : الدخل في الفترة الجارية = الاستهلاك الجاري + الاستثمار الجاري : أي أن الدخل في الفترة الجارية = الاستهلاك الجاري + الاستثمار الجاري وتعني هذه المعادلة أن تدفق الدخل الجاري يتولد من الاستهلاك والاستثمار الجاريين.

ويصل روبرنسون من هذه التعاريف والمعادلات إلى أن الدخل الجاري قد يزيد على الدخل في الفترة الماضية ، ومن ثم يزيد الاستثمار عن الادخار ، ولكن من أين تأتي هذه الزيادة في الدخل الجاري عن الدخل في الفترة الماضية ؟.

تأتي هذه الزيادة–في ر أي روبرنسون– من خلال زيادة الائتمان المصرفي أي خلق النقود، كما يمكن أن تأتي من خلال تحرير الأفراد لجزء من المكتنزات السابقة كما سبق القول، وتؤدي هذه الأموال الجديدة إلى زيادة الدخل الجاري وارتفاع الأثمان، وزيادة المبيعات،ومن ثم زيادة إيرادات المنشآت الإنتاجية وعوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلع الإنتاجية ، بما يؤدي إلى زيادة الاستثمار على الادخار.

وهكذا توصل روب رنسون إلى أن السياسة الائتمانية وقدرة الأفراد على الاكتناز تؤديان إ ل ى تغيير حجم الدخل المكتسب في فترة سابقة، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الادخار والاستثمار وظهور الرواج أو الكساد.

ومن ثم يكون روب رنسون قد عول كثي را على التغيير في مستوى الدخل–مثله في ذلك كينز ، ولكن من خلال أثر السياسة المصرفية على الفائدة والاستثمار في إحداث الاختلال بين الادخار والاستثمار.

رابعا: الادخار والاستثمار في المدرسة السويدية:

حاولت المدرسة السويدية أن تعطي نظرة شاملة للعلاقة بين الادخار والاستثمار وعلى ذلك ميزت بين الادخار والاستثمار المحققين بالفعل خلال الفترة الماضية "**EX-POST**" وبين الادخار والاستثمار اللذين يخطط الأفراد أو يرغبون في تحقيقهما خلال فترة قادمة "**EX-ante**"[1].

ففيما يتعلق بالادخار والاستثمار المحققين فعلاً يشير أصحاب هذه المدرسة إلى أنهما يكونان دائما وبالتعريف متعادلين ، وذلك لأن كل منهما يمثل الفرق بين الدخل الذي حقق ه المجتمع في فترة ماضية وبين ما أنفق على الاستهلاك في نفس الفترة ، أما بالنسبة للادخار والاستثمار المخططين أو المتوقعين فليس هناك ما يضمن تعادلهما فكل من الادخار المتوقع والاستثمار المتوقع يخطط له مجموعات مختلفة من الأفراد يتأثرون بدوافع مختلفة أيضاً فبينما تتوقف قرارات الأفراد الخاصة بالادخار على عوامل مثل: حجم الدخول الحقيقية المتوقعة ، والأثمان والسياسة الاقتصادية فإن قرارات الاستثمار المخطط تتوقف على عوامل أخرى منها: حجم الوقت والتقدم الفني والتوقعات الربحية، وهكذا يمكن أن يحدث الاختلاف بين الادخار والاستثمار المخططين مما يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، فمثلاً إذا زاد الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط ، فإن ذلك يعني أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي فتزيد الدخول وترتفع الأثمان ، ومن ثم لا تتحقق بعض خطط الشراء سواء في أسواق السلع أو أسواق عوامل الإنتاج، كما يترتب على ارتفاع الأثمان أن يحقق المنتجون أرباحا غير متوقعة نظراً لأن هناك فجوة فائض طلب في أسوق السلع و أسواق عوامل الإنتاج . كما يترتب على زيادة الدخول تزايد قدر المجتمع على الادخار، ومن ثم يترتب عن ذلك أن يرتفع الادخار المحقق ليتعادل مع الاستثمار المحقق عند مستوى الدخل المرتفع.

وتحدث حركة عكسية كما تقدم إذا كان الادخار المتوقع أكبر من الاستثمار المتوقع ، حيث ينخفض الدخل نظراً لعدم القدرة على بيع كل السلع والخدمات المنتجة عند الأثمان السائدة، و يترتب على انخفاض الدخل والطلب الكلي خفض حجم التوظيف و انكماش دخول الأفراد، كما يقل حجم الإئتمان الذي تمنحه البنوك، وكل ذلك يؤدي إلى عدم القدرة على تحقيق جزء من خطط الادخار المتوقعة وفي النهاية يتعادل الادخار المحقق مع الاستثمار المحقق عند مستوى منخفض من الدخل.

[1] .مرجع سابق، ص 23

خامسا: خلاصة حول العلاقة بين الادخار والاستثمار

أ: يلاحظ أن الفكر الكلاسيكي اتفق مع الفكر الكينزي في تعادل الادخار مع الاستثمار ،إلا أن هذا التعادل يتحقق وفقا للفكر الأول بفعل مرونة سعر الفائدة انطلاقا من التسليم بضرورة التوازن التلقائي في الاقتصاد ، أما وفقا للفكر الثاني فإن التعادل يكون ضروريا انطلاقا من تعريفات كينز للمتغيرات المؤثرة في العنصرين.

ب: بين المفهوم الكينزي للادخار والاستثمار ومفهوم فيكسل وروبرتسون للعلاقة بين هذين العنصرين والذي يعتبر تعميقا لمفهوم المدرسة السويدية، ويمكن القول أنه لا يوجد تناقض كما يبدو للنظرة العابرة فكل مفهوم يكمل الآخر ، فـالاختلاف يتمثل في التعبير أو اللغة المستخدمة وليس في الشرح و التفسير .

ت:إن تعادل الادخار مع الاستثمار المحققين شرطا توازنيا هاما ذلك أنه في حالة نقص الاستثمار عن الادخار فإن ذلك يعني أن استهلاك الأفراد يكون أقل من حجم السلع الاستهلاكية المنتجة ، ويعني ذلك أن زيادة المعروض من هذه السلع المطلوب منها، لذلك يدفع المنتجين إلى أن أسعارهم سوف تكون تبعا لرغبتهم في تصريفه وكذلك بالنسبة لحجم إنتاجهم منها في فترة ما، و مادام هناك علاقة ارتباط بين حجم الدخل وحجم الادخار علاقة طردية ، فإن انخفاض حجم الدخل سوف يؤدي إلى إنقاص حجم الادخار إلى أن يحدث تعادلا مع حجم الاستثمار وبالطبع فإن العكس صحيح.

ث:إن تعادل بل تطابق الادخار والاستثمار المحققين لا يعني أن الحديث عن الا دخار يقصد به في نفس الوقت الحديث عن الاستثمارات ،ومن ثم يكون الخلط بينهما، وذلك لأن هذين العنصرين يتحققان كما ذكرنا قبل ذلك من أطراف مختلفة للنشاط الاقتصادي في المجتمع تتنوع أهدافهم وتتعدد دوافعهم .

ج: في الوقت الحالي تستخدم المحاسبة الوطنية وكذلك تقارير المنظمات الدولية لغة التعادل بين الادخار والاستثمار كما ذكرنا سابقا، إلا أن هذه النظرة لكون الادخار والاستثمار المحققين ، وهذا لا يمنع القول بإمكانية الاختلاف بين الادخار والاستثمار منظورا إليهما في النطاق المتوقع .

و إذا كان هناك اختلاف بين الاقتصاديين حول طبيعة العلاقة بين الادخار والاستثمار ، فإن هناك شبه إجماع على أهمية تمويل الادخار للاستثمار لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: علاقة الادخار برأس المال الأجنبي والتضخم والنقود والثروة:

أولا: علاقة الادخار برأس المال الأجنبي

في هذه العلاقة توجد فرضية لابد من اختبارها وهي تأثير العامل النفسي، والذي بمقتضاه يؤدي تدفق رأس المال الأجنبي إلى تراخي جهود الحكومة في تعبئة الادخار المحلي،ومن ثم انخفاض معدل الادخار الوطني. لقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات القياسية عدم معنوية معامل تغير رأس المال الأجنبي، أما الدراسات الأخرى التي أدخلت أشكال أخرى من الدوال لمتغيرات الادخار الوطني أو نسبة الادخار للدخل، وذلك بإدخال متغيرات أخرى في الدالة مثل (متوسط دخل الفرد، الصادرات)، فقد أثبتت أن العلاقة عكسية بين الادخار المحلي و رأس المال الأجنبي حيث تعتبر هذه المتغيرات بدائل فيما بينها[1].

ثانيا: علاقة الادخار بالتضخم:

من أكبر الاصطلاحا ت الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوعه إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:

* الارتفاع العام والمتواصل في الأسعار الذي ينعكس بالسلب على القوة الشرائية للنقود ، ويمكن قياس تدهور القوة الشرائية للنقود من خلال التوصل إلى مقلوب الزيادة في تكاليف المعيشة معبراً عنه بتطور الرقم القياسي للأسعار، ويصطلح عليه اسم: تضخم الأسعار[2].

*ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي، مثل:الأجور أو الأرباح ، ويصطلح عليه اسم: تضخم الدخل.

ارتفاع التكاليف ويصطلح عليه اسم: تضخم التكاليف.

*الإفراط في خلق الأرصدة النقدية، ويصطلح عليه اسم: التضخم النقدي.

وليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد في وقت واحد، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصاحبه ارتفاع في الدخل النقدي، كما أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصاحبه ارتفاع في الأرباح، ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصاحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخول النقدية، وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كل منها «التضخم» هي ظواهر مستقلة عن بعضها بعضاً إلى حد ما ، وهذا الاستقلال هو الذي يثير الإرباك في تحديد مفهوم التضخم، ومن هنا يرى بعض الاقتصاديين أنه عندما يستخدم تعبير «التضخم» دون تمييز الحالة التي يطلق عليها ، فإن المقصود بهذا الاصطلاح يكون

[1] وحيد محمد مهدي عامر،**الادخار ودوره في عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، مجلة البحوث الإدارية، العدد الحدي والعشرون، 2003، ص58

[2] *Hamid Bali, **inflation et mal développement en Algérie**, OPU, Alger ,1993 , p13.*

تضخم الأسعار، وذلك لأن الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم[1].

لذلك فإن العلاقة بين الادخار والتضخم تثير جدلا واسعا في الفكر الاقتصادي نظرا لتعقد وتشعب أثار التضخم على الادخار على نحو يجعل هذه العلاقة غير محددة الاتجاه، ف إذا كان الادخار النقدي هو الشكل الغالب في العصر الحالي فإن العلاقة تبدو وطيدة بين التضخم والادخار، لأن التضخم يتعلق بالدرجة الأولى بالنقود عند أدائها لوظائفها التقليدية كوسيط في التبادل والاحتفاظ بالقيم...إلخ ، فإذا حدث ارتفاع متواصل في الأسعار فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك لأن معظم الدخول ستوجه للإرفاق الاستهلاكي لإشباع الحاجات الضرورية، وهذا ما يؤدي لانخفاض الادخار[2].

كما يرى بعض الاقتصاديين أن انخفاض القيمة الحقيقية للأصول السائلة نتيجة التضخم يؤدي إلى انخفاض ثروة الأفراد مما يدفعهم إلى زيادة الادخار[3].

ويؤكد بعض الاقتصاديين أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى خلق جو نفسي لدى الأفراد يساهم في الرفع من الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي ينخفض الادخار، كذلك يحدث انخفاض الادخار عندما يشعر المدخرون أن معدل التضخم السائد أعلى من معدل الفائدة.

على العكس من ذلك يرى البعض أن التوقع بارتفاع متواصل للمستوى العام للأسعار، يؤدي إلى زيادة الادخار، ودليل دعاة هذا الاتجاه أنه حينما كان معدل التضخم يتزايد بسرعة في أوربا ارتفعت مدخرات الأفراد بنسبة أكبر من النسبة المتوقعة من دخلهم، والتفسير المحتمل لذلك هو تشاؤم المجتمع وخوفه من المستقبل إثر ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يدفع الأفراد للادخار.

ثالثا: علاقة الادخار بالنقود:

لقد كان اكتشاف الإنسان للنق ود بمختلف مراحله حدثاً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً، ساهم مساهمة واسعة في تبادل السلع والمنافع والخدمات، وتسهيل إشباع الحاجات، وتعميق التواصل بين أفراد المجتمع وشعوب العالم ، وعلى م ر العصور تطوّرت وظائف النق ود، وتجاوزت مهمة الوسيط في التبادل (وحدة القياس)، حتى صارت له وظائف عديدة أخرى ركّزها الباحثون الاقتصاديون بالاتي:

*تستخدم النقود كوسيلة للمبادلة، لسهولة حملها وقابليتها للتجزئة.

*تسلك النقود كمقياس لقيم الأشياء.

*تساهم النقود مساهمة فعّالة في الحصول على السلع والخدمات والمنافع بيسر وسهولة.

*تستخدم النقود كأداة لأداء الديون والتحويل.

*تقوم النقود بدور حفظ الثروة، فهي أفضل وسيلة للادِّخار، لعدم قابليتها للتلف، ولان قيمتها تعتبر ثابتة نسبياً، فهي أداة ادِّخار، ومستودع للقيم.

---

[1] **نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، السلسلة الخامسة، العدد3، الكويت، أكتوبر 2012 .

[2] علي بطاهر، مرجع سابق، ص 183

[3] وحيد محمد مهدي عامر، مرجع سابق، ص58.

وصفة السيولة التي تتصف بها النقود، و ترتبط أيضا بها كقوة شرائية مستقرة نسبيا كي تكون أداة أكثر ملائمة في الاحتفاظ بها أي بالنقود كمحزن للقيم وأداة مناسبة للادخار، إذ أن الثبات النسبي في قيمة النقود "قوتها الشرائية " مرتبطة بالتغيرات في مستوى الأسعار، فعندما تستمر توقعات الأفراد باستمرار زيادة الأسعار فإنهم سيميلون عادة إلى الحصول على كميات أكثر من السلع والخدمات، أي زيادة إنفاقهم النقدي وينخفض احتفاظهم بالنقود بشكلها السائل، على العكس تماما من توقعاتهم باستمرار انخفاض أو ثبات المستوى الذي يدفعهم إلى الاحتفاظ بالسيولة، مما يجعلها أداة أكثر ملائمة للادخار[1].

إن الادخار والنقود هما وسيلتان من وسائل التمويل فإذا لجأت المؤسسات للتمويل عن طريق النقود ، فهذا دليل على عدم حيازتها على الادخار الكاف ، لذا فالنقود تستعمل عندما يكون الادخار عاجز وفي تدهور مستمر فكلما كانت هناك وفرة في الادخار كلما كان إصدار النقود قليل وبالتالي معدل التضخم ضعيف[2].

رابعا:علاقة الادخار بالثروة

يرى بعض الاقتصاديين أن حجم الثروة (أصول مالية) يؤثر على الادخار العائلي والاستهلاك، فبافتراض ثبات باقي العوامل غير الثروة بالنسبة للعائلات، تعتبر العوائل المالكة لثروة كبيرة نسبيا أكثر استهلاكا من العائلات الأقل ثروة منها، فدافع تجميع الثروة لدى العائلات يقل بزيادة الثروة، وكلما زاد حجم الثروة زاد الميل للاستهلاك أي أن الجزء الأكبر من الدخل المتاح يوجه للاستهلاك، والجزء الأقل يوجه للادخار[3].

يعبر التحليل السابق عن وجهة نظر بعض الاقتصاديين إلا أن العلاقة بين الثروة والادخار قد تختلف نظرا لتأثير بعض الظروف المعينة، ككيفية توزيع الثروة داخل الدولة الواحدة والعامل النفسي للعائلات، حيث قد تتوجه بعض العائلات للادخار بنسبة اكبر من الاستهلاك عند زيادة ثروتها بعكس التحليل السابق، كذلك فإن عامل التغير في المستوى العام للأسعار له تأثير في المفاضلة بين الادخار والاستثمار[4].

المطلب الثالث: علاقة الادخار بتوزيع الدخل و الضرائب و الصادرات والعمالة:

أولا:علاقة الادخار بتوزيع الدخل

تعتبر طبقة الأغنياء ذات دخل كبير يوجه جزء منه للاستهلاك، أما الفقراء فيتحصلون على دخول ضعيفة لا تفي بأقل الضروريات لذلك توجه كل دخلها للاستهلاك، ومنه فتوزيع الدخل عامل أساسي في تحديد الميل الحدي للادخار [5]كما أن هناك من يشير إلى أن توزيع الدخل داخل الأسرة الواحدة يمكن أن

---

[1] مراد جنيدي، **دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار باستخدام أشعة الانحدار الذاتي " 1970–2004** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 58.

[2] طالي خيرة، مرجع سابق، ص46

[3] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 92.

[4] مرجع سابق، ص ص93–94.

[5] علي بطاهر، مرجع سابق، ص188.

يكون له تأثير قوي على سلوك مدخرات الأسر [1]. فالميل الحدي للادخار عند طبقة الأغنياء أعلى منه لدى طبقة الفقراء،ولهذا فتحقيق المساواة في توزيع الدخل سيؤدي إلى تقليل نسبة الادخار عامة، لأن تغيير هيكل توزيع الدخل الوطني يعمل على إحلال ادخار فئة اجتماعية محل فئة أخرى، وبما أن لكل فئة ميل محدد نحو الاستهلاك والادخار فهذا يعمل على زيادة استهلاك الفقراء لزيادة دخلهم، وتوجه الأغنياء لادخار جزء أقل لأن دخلهم انخفض فعملية إعادة توزيع الدخل بعدالة تعمل على تخفيض الادخار[2].

ثانيا: علاقة الادخار بالضرائب

تعتبر الضرائب أداة هامة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية تستخدم للتأثير في الطلب الكلي وفي مستوى الناتج الوطني ، وفي توزيعه بين الفئات الاجتماعية والأقاليم المختلفة داخل الدولة، لذا تستخدم الضرائب لضغط الاستهلاك وزيادة الادخار وتمويل الاستثمار العام وتشجيع الاستثمار الخاص وتوجيهه وحمايته ، ويختلف أثر الضرائب على الادخار الإجمالي وفقاً لعدة اعتبارات منها:نوعية الضرائب مباشرة أو غير مباشرة *، اختلاف معدل (سعر) الضريبة وما يستخدم معها من أدوات مالية أخرى ، اختلاف مرحلة النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة محل الاهتمام.

فالعلاقة بين الادخار والضرائب وطيدة، فالضريبة هي مبالغ مالية تقتطع وتدخر هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن دفع الضريبة يشجع المنتجين على زيادة إنتاجهم وادخار جزء كبير من مداخلهم وتوجيه ادخارهم نحو نشاط آخر.

إن الضريبة تلعب دوراً أساسياً في تنمية الاقتصاد فمن أجل الحفاظ على أرباح وفوائد المشاريع تلجأ السلطات العمومية إلى محاربة التهرب من دفع الضرائب ، ومن أجل ضمان أكثر للتوازنات الاقتصادية فإن السلطات العمومية تحاول أيضاً تعديل هذه الضريبة لكنها لا تتخذ إلا قرارات جزئية وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة، وذلك خشية إثارة ردود أفعال اجتماعية غير متوقعة[3].

---

[1] *Martin Browning, **The Saving Behaviour of a Two-Person Household** ,Published by: Blackwell Publishing on behalf of The Scandinavian Journal of Economics, The Scandinavian Journal of Economics, Vol. 102, No. 2 (Jun., 2000), p236.*

[2] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص78-79.

[*] **الضرائب المباشرة** تمارس دورها في تعبئة المدخرات عن طريق تخفيض الدخول النقدية،وبالتالي تخفيض الاستهلاك، ولكن لا يكون هذا التأثير واحدا على كافة طبقات المجتمع حيث يضعف تأثيره في تخفيض استهلاك الشرائح ذات الدخل المرتفع، بينما تمارس دورا ايجابيات في تخفيض استهلاك الشرائح ذات الدخل المنخفض، لأن هذه الشرائح تخصص جزء كبير من دخلها على الضروريات، وبالتالي فإن انخفاض الدخول النقدية نتيجة ارتفاع الضرائب يؤدي إلى انخفاض استهلاك هذه الطبقات. أما **الضرائب الغير مباشرة** تؤدي إلى رفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، ومع ثبات دخل الأفراد النقدية فأنها تعمل على خفض الدخول الحقيقية مقاسا بكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد بدخولهم النقدية، مما يؤدي إلى خفض الاستهلاك العيني،أي أنها تؤدي إلى تكوين ادخار عيني إجباري لصالح الدولة، كم أنها في نفس الوقت تعمل على تخفيض حجم المبيعات وبالتالي حجم الأرباح المحققة أي على أرباح أرباب العمل.

[3] طالي خيرة،مرجع سابق، ص 45.

ثالثا:علاقة الادخار بالصادرات:

هناك عدة مبررات من الناحية النظرية لاعتبار حصيلة الصادرات أحد محددات الادخار ومن هذه المبررات:

*من السهل سياسيا و إداريا على السلطة العامة جباية ضرائب على الدخل من الصادرات بالمقارنة بالدخول من الأنشطة الأخرى، وهذا الأمر يمكن أن يتيح إمكانية لزيادة الادخار الحكومي.

*عادة ما يقال أن الصادرات هي مصدر الدخول المرتفعة المركزة، خاصة في الدول النامية ذات الهيكل التصديري غير المتنوع نسبيا ، و الذي يعتمد بدرجة كبيرة على منتج أولي أو عدد محدود من هذه المنتجات.

*طبقاً للنظرية الاقتصادية فإنه من المتوقع أن يرتفع الميل الحدي للادخار من مثل هذا الدخل التصديري المرتفع.

*إن الدول ذات الحصيلة الوفيرة من الصادرات تتجه لممارسة درجة أقل من القيود على الاستثمار، مما يترتب عليه مستوى أعلى من الاستثمار و بالتالي مستوى أعلى من الدخل و الادخار.

رابعا: علاقة الادخار بالعمالة:

عندما يكون هناك نقص في الادخار فإن هذا الأخير يصبح عاجز على تغطية تكاليف الاستثمار ، وللتخلص من هذا العجز يجب تعبئة فعالة لادخار العوائل وبرفع الإنتاج إذا كانت هناك قدرات "إنتاجية غير مشتغلة"، وللوصول إلى هذين الهدفين يجب الإبقاء على الأسعار في معدل مستقر ، في حين إذا كان هناك فائضاً في الادخار فإن هذا يؤدي إلى تقليص حجم الإنتاج ، وفي هذه الحالة العوائل وخشية فقدان مناصب عملها وتدهور أوضاعها تلجأ إلى الاكتناز، إن هذا الادخار الذي يتكون بهذه الطريقة يؤدي إلى تخفيض جديد لحجم الإنتاج وهو ما يتطلب ادخار أكثر للاحتياط وهكذا.

المطلب الرابع: علاقة الادخار ببعض المتغيرات غير الاقتصادية:

لقد تكلمنا في ما سبق عن علاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية المكونة للاقتصاد الوطني. ولكن في الوقت نفسه هناك متغيرات غير اقتصادية " كيفية " ولو أن هذه الأخيرة صعبة التحديد ولا بد من عملية " صبر الآراء" لتكوينها فهي تؤثر بصفة مباشرة على الاقتصاد الوطني.

لذلك كان لا بد علينا الحديث عن علاقة الادخار ببعض المتغيرات غير الاقتصادية وركزنا الحديث على أربع نقاط وهي: العوامل السكانية، و المستوى الصحي والتعليمي ، ودرجة التحضر ثم أخيراً عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

أولا: الادخار و العوامل السكانية (الديمغرافية):

يؤثر نمو السكان على العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل: عرض العمل و إنتاجي تـه و الناتج والاستهلاك والادخار، إلا أنه ولهدف هذه الدراسة يتم التركيز على أثر المتغير السكاني على الادخار فقط ، فقد احتلت العلاقة بين النمو السكاني و الادخار مكانا بارزا في العديد من نماذج النمو والتنمية:

ففي النماذج النيوكلاسيكية يتحدد معدل نمو متوسط الدخل الفردي بتفاعل كل من معدل الادخار ومعدل

نمو السكان، كما استخلصت هذه النماذج نتيجة عامة مؤداها أنه عن د مستوى معين من الادخار كلما ارتفع معدل نمو السكان كلما تباطأ معدل نمو رصيد رأس المال في المجتمع ، وهذه النتيجة أدت إلى الاعتقاد الشائع بأن النمو السكاني السريع عادة ما يمثل عقبة في طريق التنمية ، وحديثا لوحظ أن العديد من النتائج تشير إلى أن العوامل الديمغرافية يمكن أن تمارس تأثيرا على الادخار ، وتكمن المشكلة أساسا في تحديد أثر السكان بصورة كمية وتحديد الأهمية النسبية له مقارن ة بمحددات الادخار الأخرى، ومن استقراء الكتابات والدراسات التي تناولت أثر المتغير السكاني على الادخار ، ويمكن القول أن العوامل ال سكانية تؤثر على الادخار في اتجاهين:

أ: أثر معدل الإعالة على الادخار

ب: أثر التركيب العمري وحجم الآسرة على الادخار.

أ–أثر معدل الإعالة على الادخار:

يقصد بمعدل ا لإعالة نسبة للسكان (صفر –14 سنة) إلى مجموع السكان المنتجين، أي أنه نسبة من لا يمكنهم صغر سنهم من العمل وتكسب الدخل إلى إجمالي ع دد السكان ، ويعتمد ع بئ إعالة هؤلاء على عددهم وعلى مستوى المعيشة (الاستهلاك) المقدم لهم من قبل أسرهم ومجتمعهم، وتتراوح نسبة الإعالة هذه مابين: 40% – 46% في الدول النامية مقابل نسبة تتراوح ما بين 24 % – 31% في الدول المتقدمة[1].

غير أن هناك جزء كبير آخر من المعالين وهم المتقاعدون أو من هم فوق 60 سنة ، حيث يمثلون عبئ إعالة لكونهم يستهلكون دون إضافة ملموسة للناتج الجاري ، كما أن بعضهم قد يكونون ذو نظرة قصيرة ولم يدخروا لمواجهة أعباء الحياة عند التقاعد، فنسبة هؤلاء المعالين في الدول المتقدمة أكبر منها في الدول النامية ، ويمكن أن تؤثر معدلات الإعالة المرتفعة، خاصة صغار السن سلبياً على كل من الادخار الخاص والادخار الحكومي.

أ– 1 أثر معدل الإعالة على الادخار الخاص:

يؤثر ارتفاع معدل المواليد خاصة في الدول النامية، حيث ترتفع نسبة المواليد وتنخفض نسبة الوفيات نتيجة التقدم الصحي على التركيب العمري للسكان ، بحيث توجد نسبة كبيرة من السكان في الفئة الصغيرة السن ، وتشكل هذه النسبة عبئاً كبيراً على كبار السن من المنتجين ، و إضافة كبيرة لإنفاقهم الاستهلاكي لأن المعالين لا يساهمون عادة في الإنتاج وهذا الوضع يمثل قيدا على قدرة الأسر على الادخار ، وهكذا يمكن اعتبار أن ارتفاع معدل النمو السكاني وبالتالي ارتفاع الإعالة في الدول النامية أحد المحددات السلبية للادخار في هذه الدول ، في حين يعتبر أحد الباحثين أن انخفاض معدل النمو السكاني ، ومن ثم انخفاض معدل الإعالة في الدول المتقدمة يعد عاملاً هاما من عوامل زيادة الادخار في تلك الدول.

[1] محمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 93.

أ-2 أثر معدل الإعالة على الادخار الحكومي:

ويكمن هذا الأثر في العلاقة بين معدلات الإعالة وبين الإيرادات والنفقات العامة: فبالنسبة للإيرادات العامة فمن المعلوم أن الضرائب تستقطع من الفائض المتبقي فوق الحد الأدنى اللازم لنفقة معيشة الأسرة ، ولذلك فإنه في حالة ارتفاع نسبة المعالين نتيجة زيادة السكان فإن الإيرادات الضريبة تكون أقل منها في حالة انخفاض نسبة المعالين، وذلك لأن العبء الاستهلاكي للمعالين سيخفض الفائض الذي تفرضه عليه الضريبة، ولذلك فمن الممكن أن تنخفض الإيرادات العامة في مثل هذه الحالة [1].

كما يكمن نفس الشيء بالنسبة للنفقات العامة لأن ارتفاع نسبة المعالين من صغار السن إلى مجموع السكان يؤدي إلى زيادة النفقات العامة على التعليم والصحة وا لأمن في الدول التي تقوم بهذه الخدمات مجانا أو برسوم منخفضة ، ونستخلص مما تقدم أن ارتفاع معدل الإعالة خاصة من صغار السن في دولة معينة تؤدي إلى انخفاض في معدلات الادخار الإجمالي.

ب- أثر التركيب العمري وحجم الأسرة على الادخار:

يؤثر الهيكل العمري للسكان وعدد أفراد الأسرة على الادخار في اتجاهات متعارضة والتي يمكن أن نبينها من خلال عنصرين جوهريين هما: أ) **أثر التركيب العمري**، ب) **أُثر حجم الأسرة.**

ب1 - أثر التركيب العمري:

كما نعلم أن دخل عائل الأسرة يكون منخفضا في بداية حياته ، ثم يتزايد مع تقدم عمره حتى يصل الدخل إلى قمته عند متوسط العمر الإنتاجي للفرد ، ثم يتناقص الدخل مرة أخرى ويصل لمستوى منخفض جدا عند بلوغ التقاعد يحدث ذلك في الوقت الذي يكاد مستوى الاستهلاك لنفس الفرد ثابتا على مستوى حياته.

وقد توصل بعض المفكرين ومن بينهم " هامر "إلى أن الجدول الزمني لتربية الأبناء وأيضاً أعمارهم وأعمار آبائهم أهم من حجم الأسرة في التأثير على ادخار الأسرة ، كما وجد أن الأطفال الصغار السن يقللون ادخار الأسرة في حين أن الأطفال الكبار يزيدون ادخارهم ، وذلك لأن الآباء يدخرون من أجل التعليم العالي عندما يكبر الأطفال، ومن ناحية أخرى فقد سبق القول أن تسارع معدل نمو السكان يؤدي إلى زيادة نسبة صغار السن (المعالين)، والذي يتطلب مزيد ا من الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات.

كما أن هذا التركيب العمري للسكان يؤدي إلى خفض نسبة السكان المنتجين أو النشيطين اقتصادياً. مما يترتب عليه انخفاض مستوى الدخل (الناتج)، ومع وجود متطلبات إستهلاكية يمكن أن يؤدي إلى خفض الادخار الكلي، وبالتالي يمكن أن نستنتج أن التركيب العمري يؤثر على الادخار الكلي خاصة في الدول النامية ال تي تزيد فيه نسبة صغار السن المعالين، عكس ذلك في الدول المتقدمة ال تي تزيد فيه فئة المنتجين خاصة في الدول الصناعية الغربية وبالتالي فهو يعتبر مواتياً لمزيد من الادخار.

[1] مرجع سابق، ص 94.

ب2- أثر حجم الأسرة:

يمكن أن نقول أن هناك إتجاها عاما لانخفاض حجم الادخار، بل وزيادة السحب من الادخار السابق، فمع كبر حجم الأسرة فإن الادخار يكون في العادة منخفضاً عند المتزوجين عنه عند غير المتزوجين بسبب تزايد عدد المستهلكين ومتطلبات معيشتهم ، ومع وجود أطفال يحدث تعديل في سلة استهلاك الأسر لصالح المواد الغذائية وسلع الأطفال على حساب السلع الكمالية ونفقات الترفيه.

ولكن ليس من الضروري أن يترتب على زيادة عدد الأطفال إلى عدد معين تزايد نفقات الاستهلاك الخاصة بالأسرة على حساب ادخارها، فهناك عدة متغيرات يمكن أ ن تتكيف مع العبء الإضافي ، فمثلا يمكن أن يزيد الدخل إذا أشتغل الوالدان أكثر ، في هذه الحالة فإن وقت الفراغ وليس الادخار هو الذي يقل أيضاً يمكن أن يقلل الوالدان استهلاكهما للسلع والخدمات التي يحصلان عليها من السوق، وفي المجتمعات الريفية يمكن أن يعمل الأبناء بالزراعة ، كما يمكن أن ينخفض أو يظل ثابتاً الإنفاق على السكن بكثرة الأشغال كما يمكن للوالدان أن يخططان لإنجابهما فيمكن أن يدخروا أكثر انتظار المزيد من الاحتياجات الاستهلاكية.

وهكذا فإنه ليس ضرورياً أن ينخفض ادخار الأسرة بنفس نسبة زيادة عدد أفرادها ، أي أنها علاقة غير تناسبية، وبالتالي فإن عدد الأفراد الأسرة لا يمثل مقياساً تقاس على أساس حجم ادخار هذه الأسرة كما أنه يختلف من مجتمع إلى آخر بل قد يختلف من أسرة لأخرى على حسب المتغيرات الثقافية والصحية التي سوف نراها في ما بعد.

ثانيا: الادخار والمستوى الصحي والتعليمي:

يمكن القول بأن ارتفاع المستوى الصحي والتعليمي يؤدي إلى زيادة الادخار وذلك من خلال زيادة إنتاجية العمل و الأثر المواتي على معدلات الإعالة.

وبالتالي يمكن أن نستنتج أن أثر التقدم الصحي على الادخار له أثر إيجابي ذا شقين:

* الأثر الايجابي على زيادة إنتاجيه العاملين وقدرتهم على اكتساب الدخل.

* إن تقدم وسائل الصحة والعلاج يؤدي إلى توقع حياة أطول مما يزيد بواعث الادخار للتمتع بمزايا مستقبلا وزيادة الاستثمار لتعليم الأبناء، كما يؤدي إلى الحد من الرغبة في زيادة الإنجاب نظراً لتزايد فرص الحياة أمام المواليد، وأخيراً يؤدي التقدم الصحي إلى زيادة عائد الوالدين من تنشئة أبنائهم وزيادة عدد الأيام المنتجة في حياة الأفراد.

*أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي على الادخار فإن له العديد من الآثار الايجابية على المجتمع عامة وعلى الادخار بوجه خاص فمنها تغيير نوعية عنصر العمل للأفضل بما يؤدي إلى زيادة كفاءته.

*تغيير نظرة الأفراد للإنجاب بحيث يعملون على تنظيم بل وخفض معدلات إنجابهم، حيث قام العديد من المفكرين ومن بينهم " جوبتا " بإدخال معدل الأمية كمحدد للمواليد، واستنتج أن هناك علاقة موجبة بين زيادة نسبة الأمية و ارتفاع معدل الإنجاب [1].

[1] مرجع سابق، ص 95.

*إن تقدم مستوى التعليم يؤدي ويؤثر إيجابيا على الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة مما يزيد دخولهم، لها لذلك من أثر إيجابي خاصة إذا توفرت الظروف المواتية لذلك.

ثالثا: الادخار ودرجة التحضر:

يمكن أن يؤثر إقامة الأسرة في الريف أو في الحضر على قرار الادخار ، فقد قامت عدة دراسات انتهت إلى أن الانتقال من الزراعة إلى الصناعة كنشاط اقتصادي يخفض أهمية الأطفال كمورد للدخل ، كما يترتب على ذلك " الانتقال إلى الحضر " إلى ارتفاع نفقات تنشئة وتعليم الأطفال، كما يمكن أن يترتب على درجة التحضر زيادة الادخار المالي المكون النقدي للادخار، ولكن لا يجب علينا أن نغفل على الاعتبارين التاليين:

الأول: ما تقوم به الأسر التي تقطن في الريف من استثمار مباشر في عناصر الإنتاج متمثلا في التحسينات المباشرة في الأراضي الزراعية أو في الاستثمار أو في تعليم الأبناء حيث يزيد عائد الفقر نسبياً من الاستثمار في العنصر البشري.

الثاني : هناك رأي مؤداه أن الميل للادخار لدى الأسر التي تعيش في الريف يكون مرتفعا عنه لدى الأسر التي تعيش في الحضر، نظرا لارتفاع أثر المشاهدة أو المحاكاة للأنماط الاستهلاكية العالية عند الأسر الحضرية وفي هذا الشأن يقول ديوز مبزي:" من المعروف تماما أن الأسر الريفية يكون ميلها للادخار أكبر من الميل للادخار للسكان الريفيين يحدث انخفاضا في الميل الكلي للادخار [1].

وهكذا يتضح أن لزيادة درجة التحضر آثار ا إيجابية وأخرى سلبية على الادخار الإجمالي مما يصعب معه الوصول إلى نتيجة نهائية وحاسمة فيما يخص أثر التحضر على الادخار.

رابعا: الادخار وعدم الاستقرار السياسي:

تتسم غالبية الدول النامية إن لم نقل غالبيتها : بجانب بعض الدول المتقدمة بوجود درجة أخرى من الاضطراب السياسي و الاجتماعي و الذي يتخذ عدة أشكال من أهمها: أعمال الشغب والمظاهرات الاحتجاجية والإضرابات العمالية، والتغيرات المفاجئة والسريعة في الحكومات ، و الاغتيالات السياسية ، والحروب الأهلية والانفصالية وأعمال خطف الطائرات واختطاف الرهائن وغيرها.

ولذ لك قامت عدة دراسات ميدانية في هذا الشأن ومعرفة مدى الأثر الذي يتركه عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي،من بين هذه الدراسات ما قام به الباحثان" **D.Stewart et Yvenieris** " حيث أخذ عينة من ستين دولة نامية"غير شيوعية" ، ففي البداية رأى الباحثان أن آثار الاضطراب السياسي والاجتماعي على الادخار تتبع من زيادة درجة المخاطر المؤكدة و خفض القيم المتوقعة لكل من الدخل المستقبلي و العائد الفعلي للاحتفاظ بالأصول المحلية أي بالعملة الوطنية، وفي مقابل ذلك يكون مستوى المخاطر و العائد المصاحبين للاحتفاظ بالأصول الأجنبية أو للاكتناز أقل حساسية لعدم الاستقرار السياسي الاجتماعي ، وحيث أن عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي له العديد من المظاهر كما سبق فقد ركز الباحثان على ما اعتبراه مظهرين لهما صلة بالسلوك الادخاري، وهما عدد الاغتيالات السياسية وعدد

[1] مرجع سابق، ص 110.

المظاهرات الاحتجاجية، وأعتبر أن الادخار الإجمالي لكل من الدخل ودرجة الاضطراب السياسي والاجتماعي ثم معدل التضخم المتوقع ، وقد أكدت هذه الدراسة تأكيدا قويا لافتراض وجود علاقة سالبة بين الادخار الإجمالي وبين عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي ، وقد ظهرت هذه العلاقة السالبة بشكل واضح و بمعنوية عالية إحصائيا. إضافة إلى ما قلناه سابقا فإن عدم الاستقرار السياسي في بلد ما يشجع على تهريب رؤوس الأموال الداخلية نحو الخارج من طرف أصحاب رؤوس الأموال و المستثمرين الخواص، وبهذا فهم يغذون البنوك الأجنبية بالإضافة إلى التدهورات السياسية الداخلية، والتي تؤدي إلى اكتناز الأموال والامتناع عن توظيفها في مشاريع استثمارية مما يعرقل التنمية الداخلية للوطن ، إذا فسلوك الأفراد ناتج عن عدم الثقة في الأجهزة الحكومية و الإدارية والمؤسسات المالية على ضمان أموالهم لعدم الأمن المالي والاقتصادي، مما يعرقل الهيئات المختصة عن جمع و تعبئة الادخار وخاصة ذلك المتعلق بادخار العوائل[1].

[1] طالي خيرة، مرجع سابق، ص 19.

خلاصة:

تناولت دراسة هذا الفصل ماهية وأهمية الادخار عبر تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث تم التطرق لمفاهيم الادخار واهم المداخل النظرية التي تشرح معنى الادخار ابتدءا بالمدرسة الكلاسيكية ثم الكنزية وما بعدها من نظريات حديثة، ويلاحظ أن كل المدارس تبين أن الادخار هو الفرق بين الدخل والاستهلاك غير أنهم يختلفون في الأسباب المحددة له والمؤثرة عليه.

كما تم التطرق إلى شكلي الادخار الإجباري و الاختياري، فالأول تتحكم فيه الدولة بواسطة الضرائب والتمويل التضخمي، المعاشات، التأمين، أما الادخار الاختياري فهو متروك لحرية العائلات حيث يدخرون ما يشاءون وفق الأوعية الادخارية المتاحة.

كذلك كانت الإشارة إلى مصدري الادخار المحلية و الخارجية، حيث يساهم كل من القطاع العائلي والحكومي وقطاع الأعمال في تشكيل المصادر المحلية للادخار، أما المصدر الخارجي للادخار فيتعلق بكل من المعونات والقروض الأجنبية إضافة إلى الاستثمارات الأجنبية.

وتختلف المدارس الاقتصادية في شرح العوامل المحددة لدالة الادخار، وهذا يتضح من خلال التباينات في الآراء والتفسيرات لرواد هاته المدارس، حيث نادت المدرسة الكلاسيكية بسعر الفائدة بينما يؤكد كينز على الدخل المطلق، و يرى **Deusenberry** بكل من الدخل الجاري وأعلى دخل سابق، أما **Milton Friedman** فيقسم الدخل إلى دائم ومؤقت لتفسير السلوك الادخاري للعائلات، كما تؤكد نظرية دورة الحياة على أهمية السلوك الادخاري للعائلات بالنظر لما بعد التقاعد، في حين يرى تايلور أن الادخار العائلي يتحدد بكل من التغير في الدخل وادخار الفترة السابقة، وترجع نظرية الطبقة–ادخار التغير في دالة الادخار بالنظر إلى الميل الادخار لدى طبيعة الطبقات الاجتماعية المختلفة إذ يختلف الميل الادخاري لطبقة العمال عن طبقة الرأسماليين.

كما تم التطرق إلى الادخار كعنصر جوهري في بناء الدالة الاقتصادية ول فهم كيفية عمل الاقتصاد الوطني و العلاقة بين قطاعاته المختلفة قمنا بدراسة كيفية تدفق القيم الاقتصادية الكلية (الناتج، الدخل والإنفاق) بين القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني أو ما يسمى بالتدفق الدائري للنشاط الاقتصادي، تطرقنا في العنصر الأول إلى: التدفق الدائري أو ما يسمى بالدورة الاقتصادية عبر مختلف المدارس الاقتصادية،ثم إلى الخوض في مختلف الدوال الاقتصادية الأساسية ، حيث تعرضنا في البداية لدالة الدخل ثم لدالة الاستهلاك ثم دالة الادخار ، وفي الأخير دالة الاستثمار حيث تطرقنا لمختلف التعاريف و خصائص كل دالة على حدى.

يعتبر الادخار عنصرا أساسيا في النشاط الاقتصادي فهو يؤثر ويتأثر بباقي المتغيرات الاقتصادية كـ: "الضرائب والصادرات، الاستثمار والتضخم ، الاكتناز والثروة، توزيع الدخل"، وبما أن المتغيرات الاقتصادية لها أثر مباشر على الادخار، فلا يمكن إهمال الأثر الذي تحدثه العلاقة مع المتغيرات السياسية والاجتماعية كـ" عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ، المستوى الصحي ، المستوى التعليمي ، حجم العامل الديمغرافي وتوزيعه العمري"، كونها تتحكم في الجوانب النفسية والاجتماعية والسياسية.

الفصل الثاني

الإطار النظري لعلاقة الادخار بالنمو الاقتصادي

تمهيد:

يشكل النمو الاقتصادي جز ءا هاما من النظرية الاقتصادية، فهو الذي تعبّر زيادته عن زيادة الثروة في بلد ما، وهو الذي يجيب بشكل أو بآخر على العديد من التساؤلات التي من أهمها الفرق في ثراء الدولة نفسها عند دراسة حالة اقتصادها خلال سنوات مختلفة سابقة وحالية، وهو الذي يوضح بشكل أو بآخر سبب وجود دول متقدمة وأخرى نامية توجد بينهما فجوات كبيرة مقارنة بما كان عليه الوضع قبل سنوات، وللتأكيد على أهمية هذا المفهوم يمكننا القول بأن النمو الاقتصادي هو أحد المواضيع الهامة والحساسة لأي سياسة اقتصادية كونه المرآة التي تعكس طريق سير الاقتصاد من ناحية، والمؤشر الذي يمكن من خلاله التعبير عن مستوى رفاهية الأفراد من ناحية أخرى، وتكفي هنا الإشارة إلى أنه قد تـمّ تصنيف دول العالم إلى عالم أول وثاني وثالث ، كما جرى تصنيفه إلى دول متقدمة، ودول نامية، ودول أقل نموا، وعلى أساسه أيضاً تقوم إحصاءات لحساب ما يعرف بالدخل الوطني للبلاد المختلفة، وبه يتم تحديد متوسط دخل الفرد سنويا، وذلك بناء ا على مفهوم التنمية التي يعتبر النمو الاقتصادي جزءاً رئيسيا من مكوناتها ، وكما نعلم فإن هناك محددات للنمو الاقتصادي ويأتي في مقدمتها الادخار كونه يشكل مصدرا هاما وفعالا في تمويل الاستثمارات، فالنمو الاقتصادي والاستمرار فيه يتطلب إضافات مستمرة من رؤوس الأموال لتوظيفها في المشاريع التجارية و الصناعية، هذه الإضافات التي تؤدي إلى تكوين الطاقات الإنتاجية و التي تؤدي إلى توليد الزيا دة المرغوبة في الناتج الكلي كهدف مباشر للنمو الاقتصادي، وتمثل مشكلة انخفاض المدخرات في البلدان النامية أهم العوامل التي تقف وراء انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، مما يدفعها للاعتماد على التمويل الخارجي للاستثمار وذلك أمر غير مرغوب فيه لما له من أثار سلبية على اقتصاد أي بلد بسبب الأعباء التي يتحملها، لذلك لمست معظم الدول أهمية المدخرات لإحداث دفعة قوية في النمو الاقتصادي ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار، إذ تعد المدخرات الوطنية الدعامة الأساسية للاستثمار، لذا فقد عملت تلك الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق وجذب تلك المدخرات وتجميعها لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية، بما يتفق وأهداف الدولة وبما يعود على المجتمع بالنفع العام ، بالإضافة إلى أن نماذج النمو والتنمية الاقتصادية بتجاربها المختلفة أكدت أن مشكلة التكوين الرأسمالي الادخار وتحويله للاستثمار تحتل درجة كبيرة من الأهمية مقارنة بمشكلة توفير العناصر الأخرى، وأن حل مشكلة التكوين الرأسمالي يعد شرطا ضروريا وليس كافيا لنجاح عملية النمو والتنمية في كثير من الدول الآخذة في النمو، سوف **نتناول في هذا الفصل علاقة الادخار بالنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية** ، وسنتعرض فيه من خلال أربع نقاط إلى: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاختلاف بينهما، ثم في نقطة ثانية سنتعرض لإسهامات النظرية الكلاسيكية للنمو وعلاقتها بالادخار، وسنتطرق في نقطة ثالثة للنظرية الكنزية والكنزيين الجدد والنظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي وعلاقتها بالادخار، وفي نقطة أخيرة سنعالج إسهامات النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي وعلاقتها بالادخار.

المبحث الأول: مفاهيم عامة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، أما التنمية الاقتصادية فهي تشمل النمو إلى جانب تغيرات أخرى في الاقتصاد، والنمو الاقتصادي كان وما زال الشغل الشاغل لصانعي القرار الاقتصادي، لذلك فقد ظهرت النظريات الاقتصادية التي تشرح الكيفية التي يتم من خلالها النمو الاقتصادي، فلقد تطورت وتنوعت نظريات النمو مع التطور في النشاط الاقتصادي والاختراعات التكنولوجية، هذا الفصل يتناول بعض نظريات النمو الاقتصادي من منظور تحليلي وتاريخي، ولكن قبل تناول النظريات المختلفة للنمو سوف يتم التطرق لمفهوم النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي الماهية والأهمية

قبل تناول مفهوم النمو الاقتصادي وأبعاده فإنه من الضروري التعرف على عملية التنمية باعتبارها الهدف الأساسي الذي تسعى لتحقيقه كافة الدول، فالتنمية عملية متعددة الجوانب تحدث العديد من التغيرات الجوهرية في كافة النواحي السياسية والاجتماعية والسلوكية والثقافية وغيرها من جوانب المجتمع المختلفة، فضلا عن رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق وتوزيع عادل للدخل وعلاج مشكلة الفقر التي تعاني منها العديد من دول العالم.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي يمثل أحد العناصر الأساسية المكونة للتنمية، أي أن النمو الاقتصادي جزء من التنمية، ويطلق الاقتصاديون تعبير النمو الاقتصادي على التطور الاقتصادي الذي يلحق بالدول الصناعية المتقدمة، في حين يستخدمون التنمية الاقتصادية لتلاءم أحداث وظروف الدول النامية، وإذا دققنا النظر في الكتابات العلمية المتخصصة في النمو نلاحظ العديد من التعريف للنمو الاقتصادي إلا أنها تتفق في مضمونها حول الزيادة المستمرة والمنتظمة بشكل نسبي في الناتج القومي الإجمالي، بحيث يفوق معدل نمو الناتج معدل نمو السكان[1].

كما يرى البعض أن النمو الاقتصادي بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد في الناتج الوطني الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد، ويولد زيادة في الناتج الوطني الذي يعمل على حل بعض المشكلات الاقتصادية[2].

إن مفهوم النمو الاقتصادي في نظر "**Meier**" هو عملية يزداد فيها الدخل الوطني الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو في الأعداد السكانية فإن دخل الفرد في المتوسط لا بد وأن يزداد، إذا فعملية النمو الاقتصادي في رأي هذا

[1] الطاهرة السيد محمد حمية، **محاضرات في اقتصاد التنمية**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي جامعة حلوان، القاهرة، 2000، ص77.

[2] الحاج بن زيدان، **اثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية: 2000-2010**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد الأول، 2011، ص3.

الأخير سوف تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي دون اعتبار إلى مشكلة توزيع المنتج الإضافي من السلع والخدمات[1]، ولم يركز هذا التعريف على قضية التوزيع للناتج.

في حين فسر البعض الآخر النمو الاقتصادي على أنه الآلية التي تحدث تغيرات مختلفة في عرض عوامل الإنتاج (عمل، رأس مال، تنظيم...) وكذلك تحدث تغيرات في الطلب على السلع المنتجة[2].

يعرف الاقتصادي"**S.Kuznets**"*، و الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971م لعمله الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل الوطني في الدول المتقدمة النمو الاقتصادي على أنه: الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي، والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها[3].

ويبرز هذا التعريف عناصر النمو الاقتصادي التي تتمثل في زيادة الناتج بشكل مستمر، والتكنولوجيا المتجددة والمتطورة باعتبارها شرط أساسي لإحداث مستمر، والتكنولوجيا المتجددة والمتطورة باعتبارها شرط أساسي لإحداث النمو يدعمها في ذلك التعديلات، والتغيرات الهيكلية والأيديولوجية والسلوكية إجرائها، ويمكن استنباط نتيجة غاية التطور الاقتصادي للدول الصناعية المتقدمة، في حين أن التنمية تمثل عمل إرادي يتطلب شحذ الهمم بما يؤدي إلى إحداث النمو، ويعبر ذلك الجهود المبذولة من قبل الدول النامية، كما يعرف أيضًا النمو الاقتصادي في كتابه" النمو والهيكل الاقتصادي" على أنه الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي وبالتالي فإن النمو الاقتصادي ظاهرة كمية[4].

حسب "**P. A. Samuelson**" فإن النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الخام المحتمل أو الناتج الوطني لبلد، أو بطريقة أخرى يكون نموا اقتصاديا لما تكون حدود الإنتاج المحتملة لبلد ما تتحرك اتجاه الخارج أو النمو الخارجي، حيث يعتبر الناتج الوطني الحقيقي الصافي أو الخام مؤشرا عن حالته[5].

كما يعرفه أيضًا على أنه الزيادة المستمرة والمنتظمة نسبيًا في الناتج الوطني الإجمالي والناتج المتوسط، وقد كانت بداية تحقيق هذا النوع من النمو في بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر .وسرعان ما انتشر

---

[1] صلاح الدين نامق، **نظريات النمو الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، 1965، ص2.

[2] مرجع سابق، ص3.

[*] **سيمون كوزنتس** (بالإنجليزية: Simon Smith Kuznets) من مواليد روسيا في 1901 لأسرة يهودية، حصل على البكالوريوس في عام 1923، وعلى الماجستير عام 1924 والدكتوراه في عام 1926، من أهم منشوراته في مجال النمو الاقتصادي، الحركات العلمانية في الإنتاج والأسعار في 1930، تغييرات طويلة الأجل في الدخل الوطني للولايات المتحدة الأمريكية منذ 1870، النمو الاقتصادي الحديث: المعدل واللبنية والانتشار نشرت عام 1966، النمو الاقتصادي للأمم: الناتج الإجمالي وبنية الإنتاج نشر عام 1971، كان يعيش في كامبريدج مع زوجته ونجله بول، في آخر أيامه, كان يدرس الاقتصاد في جامعة أنديانا. توفى عام 1985 عن عمر يناهز 84 عاما.

[3] عمران بشراير، **أثر حجم الدولة على النمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة تحليلية قياسية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2009-2010، ص 4.

[4] الطاهرة السيد محمد حمية، مرجع سابق، ص 79.

[5] الحاج بن زيدان، مرجع سابق، ص 5.

خارج حدود الجزر البريطانية، إلى بعض دول القارة الأوربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، وأخيرًا وبشكل ملفت للنظر حقًا -إلى اليابان [1].

يعرفه **فيليب بيرو** : هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي[2].

أما **كسوف** فيقول:أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي ، كما يؤكد **بونيه:** "أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية،تقاس بتغيرات كمية حادثة"[3].

ويعرف الدكتور **صلاح الدين نامق** النمو الاقتصادي قائلا: إن عملية النمو الاقتصادي " هي التفاعل القوى الذي يحدث في بيئة معينة وفي فترة زمنية معينة متضمنا تغيرات شتى في البيئة والظروف المحيطة بها الإنسان ورأس المال وجميع المظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وستؤدي هذه التغيرات الثورية الجذريةِ إلى زيادة في الناتج الوطني الذي يعتبر في حد ذاته تغييرا طويل الأمد[4].

كما يعرف عمر صخري النمو الاقتصادي على أنه: يزيد عند قدرة الوطن على زيادة إنتاج البضائع والخدمات وكلما كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل نمو السكان كان ذلك أفضل لإنه يزيد من مستوى معيشة الأفراد [5].

حاول " ماديسون "**Madison** " تعريف النمو الاقتصادي حيث قال بأن النمو الاقتصادي هو رفع مستويات الدخل وهذا ما يطلق عليه النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة.

ويذهب **جوزيف شومبيتر** "**Joseph Schumpeter**" [*]: إلى أن النمو ينصرف إلى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلاله الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار.

وبالتالي فالنمو حسبه يتم بطريقةٍ تدريجية وبطيئة على المدى الطويل؛ نتيجًة لنمو السكان ونمو الادخار . غير أنه لم يبين القيود التي يتم ضمنها ذلك، وذهب شومبيتر إلى أن هناك مقياسين عامين لمعدل النمو الاقتصادي هما : معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي، ومعدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الفردي، الذي يعد مقياسًا أفضل لمعدل زيادة المستوى المعيشي للأمة [6].

---

[1] عمران بشراير، مرجع سابق، ص 5.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية** ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية الفنية، مصر ، 1999، ص39.

[3] كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 67.

[4] صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص2.

[5] عمر صخري، مرجع سابق، ص 12.

[*] **جوزيف شومبيتر** ولد عام 1883 في مدينة تريست الواقعة في جمهورية التشيك حاليا،نال درجة الدكتوراه في عام 1906، عين بروفيسور في الاقتصاد والحكومة في جامعة تشيرنيفتسي عام 1909، وفي الفترة مابين 1925 – 1932، شغل شومبيتر كرسي الأستاذية في جامعة بون الألمانية، وفي عام 1932 انتقل للعيش في الولايات المتحدة، وحصل على الجنسية الأمريكية عام 1939، توفي شومبيتر في منزله الواقع في مدينة تاكونيك بولاية كونيكتيكوت بعمر يناهز السادسة والستين عاما، في الليلة السابعة من يناير عام 1950.

[6] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2008-2009، ص 6.

ويرى " **كندلبرجر**"* أن النمو الاقتصادي يعني المزيد من الناتج الوطني **more output.**

ويرى " **جون فريدمان** " أن النمو يشير إلى توسع النظام في واحد أو أكثر من أبعاده، دون إحداث تغيير في هيكله[1].

ويرى آخرون بأن النمو الاقتصادي هو: ترك التقدم الاقتصادي والاجتماعي للظروف الطبيعية دون اتخاذ إجراءات مقصودة للتحكم فيه أو توجيهه، وما يترتب على هذا التقدم الطبيعي من زيادة الدخل الحقيقي للفرد[2].

ويرى آخرون أن النمو الاقتصادي هو " الزيادة في الناتج الحقيقي للمجتمع المعتمدة على تطور تلقائي لعناصر لإنتاج أو تقدم فني أو تراكم لرأس المال دون النظر إلى التغير الهيكل الإنتاجي[3].

ويرى آخرون أن النمو الاقتصادي هو " معدل النمو السنوي لبلد ما يساوي التغير النسبي في الناتج الوطني الإجمالي من سنة لأخرى بالأسعار الثابتة (حتى نستبعد الزيادة الناجمة عن ارتفاع الأسعار)، ويتعلق النمو الاقتصادي أصلا بالاقتصاديات المتقدمة ويتمثل في التزايد الطويل الأجل في الكميات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية (كالإنتاج – الاستهلاك – الاستثمار –.....الخ)، ويتم قياسه في الوقت الحالي بمؤشر واحد هو الناتج الوطني الإجمالي[4].

ويرى آخرون المقصود بالنمو الاقتصادي هو " حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي " [5] ويلاحظ الأتي:

*أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني الذي يمثل عائقا في تحقيق معدلات كبيرة في النمو الاقتصادي حسب الخبراء أي أن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

*أن تكون الزيادة التي تحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم) حتى لا تكون الزيادة في الدخول الفردية اسمية أي أن:

---

* **ولد تشارلز كندلبرجر** في مدينة نيويورك عام 1910، وحصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كولومبيا عام 1937، وظلت كتبه تمثل مقررات دراسية مهمة في أغلب الجامعات الأمريكية، وقد اهتم أساسا بموضوع التجارة الدولية ومعدلات التبادل الدولي ونظم المدفوعات الدولية، وحركات رؤوس الأموال، وله العديد من المؤلفات التي تربو على السبعين مؤلفا، وله كتاب صدر عام 1984 حول التاريخ المالي لأوروبا الغربية، وأدى ذلك إلى اهتمامه بموضوع الأزمات المالية في أوروبا أولا وامتد هذا الاهتمام لبقية أجزاء العالم.

[1] *Charles P.Kindleberger, **Economic Development** , Second Edition, McGraw-Hill Book Company, 1965, P 3-4.*

[2] محمد نبيل نوفل، **التعليم والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الانجلو، القاهرة، 1979، ص 55.

[3] يسرى فاروق داود بطرس، **عوامل النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل في الفترة 1970–2004**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2011، ص 12.

[4] عبد الباسط وفا، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي" نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية** "، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص5.

[5] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية** "**دراسات نظرية وتطبيقية** "،، جامعة الإسكندرية، 2000، ص .51

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

*أن الزيادة التي تحقق في الدخل لابد وان تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب مراعاة فيما إذا كان هذا النمو الاقتصادي عابرا نشأ نتيجة أزمة معينة استفادت منه بعض الدول كأزمات النفط العالمية وتقلباتها، ويتعين الإشارة في نهاية هذا التحليل إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط أي على الكم من السلع والخدمات التي يتحصل عليها، ولا يهت م بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية، أو توزيع الدخل بين الفئات المجتمعية من ناحية أخرى، إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون التدخل من قبل السلطات الحكومية.

ويرى البعض أن النمو الاقتصادي هو: الزيادة المحققة في إنتاج البلد في الأجل الط ويل، ولا يجب أن يختفي النمو بمجرد اختفاء الأسباب[1].

ويضيف " **كالدور** " * بعض الخصائص الهامة في تعريفه للنمو الاقتصادي الحديث حيث أشار إلى أن النمو الاقتصادي يعني:الزيادة المستمرة في حجم مخرجات الإنتاج ولفترة زمنية طويلة تتعدى في بعدها الزمني الفترات الزمنية الخاصة بالتوسع الاقتصادي المصاحب للدورات والتقلبات الاقتصادية، والتوسع الناتج عن العوامل غير العادي ة أو فترات الانتعاش التي تلي فترة الركود الطويلة، أو فترات الارتفاع المؤقت لبعض العوامل الأخرى غير الدائمة، ويؤكد كالدور أيضا على أن مفهوم النمو الاقتصادي الحديث يتسم بالمزج بين المعدلات العالية لنمو السكان والمعدلات المرتفعة لمتوسط دخل الفرد الحقيقي، وهذا المزج يتضمن معدلات نمو متزايدة بالنسبة للناتج الكلي، كما أشار إلى أن الزيادة في متوسط دخل الفرد غالبا ما تأتي من تجديدات أو الابتكارات الأساسية وذلك مثل تطبيقات الحزم المعرفية الجديدة في عمليات الإنتاج والاقتصاد[2].

في حين ركزت بعض التعريفات الأخرى على مفهوم جديد للنمو الاقتصادي وهو: النمو الاقتصادي المستدام، وذلك بإضافة البعد البيئي وحق الأجيال الأخرى من الموارد المتاحة، وأن النمو الاقتصادي لا يؤدي إلى تلوث البيئة، فيرى الآخرون أن النمو الاقتصادي المستدام هو: النمو الذي يعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار من العدالة بين الأجيال وداخل نفس الجيل، ويرى آخرون النمو الاقتصادي المستدام هو: النمو الاقتصادي المستمر مع عدم تناقض جودة البيئة"[3].

---

[1] الحاج العمري، **دراسة قياسية لأثر تكنولوجيات المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1995–2009**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012–2013، ص 41.

* **كالدور:** اقتصادي أمريكي ولد عام 1908، درس في كامبردج وله عدة أعمال توفي في 1988.

[2] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 12.

[3] محمد زكي علي السيد، **أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري** ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص 25.

ويرى آخرون أن النمو الاقتصادي بالمعنى الأكثر شمولا لهذا النمو (المستدام)، والذي يحول في تحقيق الرفاهية العامة دون الإخلال بالتوازن البيئي مع ملاحظة أن تكلفة الحفاظ على التوازن البيئي لا تتناقض مع الرغبة في استمرار النمو الاقتصادي[1].

ويمكن ببساطة الإشارة إلى أن مفهوم النمو الاقتصادي عموما أنه يمثل التوسع في الناتج المحلي الإجمالي المحتمل للدولة (أو الناتج الوطني)، وأن النمو يحدث عندما ينتقل منحنى إمكانية الإنتاج " **Production Possibility Frontier** " من موضعه إلى موضع متقدم، وتتمثل العوامل المحركة للنمو في عوامل الإنتاج المعروفة.

ويعد مفهوم النمو بهذا الشكل غير مكتمل، إذ ينبغي الأخذ في الاعتبار النمو في إنتاجية عوامل الإنتاج، التي تعتمد على متغيرات عديدة مثل: سرعة دخول أحدث ما وصل إليه العلم في العملية الإنتاجية ومستوى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة وغيره.....الخ، وبالتا لي يتضح أن النمو إما يتحقق من خلال حجم عوامل الإنتاج أو التحسن في إنتاجيتهما أو الاثنين معا [2].

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي:

*النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يعتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.

*النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.

*النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.

*يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، و يتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا و سهولة.

*النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.

*يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني.

ثالثا: المكونات الأساسية للنمو:

تتعلق عملية النمو الاقتصادي بالعديد من العوامل الاقتصادية، وتمثل هذه العوامل محركات القوة، والتي تتمثل في عوامل الإنتاج أو المدخلات التالية:

1-تشكيل رأس المال من عدد وآلات ومصانع.

2-الموارد البشرية والتي تتمثل في عرض العمل، والتعليم والنظم والحوافز.

3-التكنولوجيا من علم وخبراء ومهندسين وإدارة ومنظمون.

4-الموارد الطبيعية مثل الأرض والتعدين والفحم وجودة البيئة.

[1] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 15.

[2] *Samuelson & Wiliam D. Nordhaus , **Economics** ,Sixteenth Edition, , Irwin Mc Graw-Hill,1998, P 519.*

والعلاقة بين هذه المدخلات والنتائج (المخرجات) يتم التعبير عنها في صورة علاقة رياضية تعرف (بدالة الإنتاج الكلي) والتي تعبر عن العلاقة بين الناتج القومي الإجمالي والمدخلات والتكنولوجيا كما هو واضح في الصيغة الرياضية التالية:

$$Q = f(K, L, R, A)$$

حيث أن:

Q: الناتج K: خدمات رأس المال الإنتاجية.

L: مدخلات عنصر العمل. R : مدخلات الموارد الطبيعية.

A: مستوى التكنولوجيا في الاقتصاد. f : دالة.

طبقا لهذه الصيغة الرياضية لدالة الإنتاج فإن الناتج يعتبر دالة موجبة في المدخلات، بمعنى أن أي زيادة في المدخلات من رأس المال أو عمل أو موارد من المتوقع أن يزيد الناتج بالرغم من احتمال خضوع الناتج لما يعرف بانخفاض العائد بالنسبة لمدخلات عناصر الإنتاج، ويمكن القول أن للتكنولوجيا دورا هاما في زيادة إنتاجية المدخلات، ويقصد هنا بالإنتاجية: نسبة الناتج كمتوسط مرجح للمدخلات، ويتم التطوير في التكنولوجيا المستخدمة من خلال الاختراعات الجديدة أو تبنى تكنولوجيات من الخارج، ويساعد ذلك على إنتاج المزيد من الناتج باستخدام نفس مستوى المدخلات[1].

و فيما يلي نستعرض هذه العوامل:

أ- تراكم رأس المال Capital accumulation :

يقصد برصيد المجتمع من الرأس المال المادي، ما لدى المجتمع من مصانع، ومعدات وآلات، ومباني و إنشاءات، والبنية الأساسية للنقل والمواصلات و الاتصالات،...الخ [2].

وتتحقق الزيادة في رصيد المجتمع من رأس المال من خلال تخصيص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره في إنتاج السلع الرأسمالية **capital goods**، وهي سلع يتم إنتاجها ليس بقصد الاستهلاك الحاضر المباشر، وإنما باستخدامها في إنتاج السلع وخدمات أخرى، وفي المعتاد، نجد أن التقدم التقني يكون مدمجا في إنتاج السلع الرأسمالية الجديدة (مثل المعدات الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة، والمحاسبات الآلية فائقة السرعة والقوة،....إلخ)، الأمر الذي يرفع من جودة رأس المال[3].

وجدير بالذكر أن إحدى السمات المميزة لعمليات التراكم الرأسمالي أنها تتضمن نوعا من التناوب أو التضاد trade-off بين الاستهلاك الحاضر والاستهلاك الآجل في المستقبل، حيث يضحي المجتمع بقدر من الاستهلاك الحاضر في سبيل زيادة آفاق الاستهلاك المستقبلي.

[1] *Samuelson & Wiliam D. Nordhaus , Op.cit, p519-520.*

[2] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 18.

[3] *Peter Hess and Cark Ross ,**Economic Development "Theories, Evidence , and Policies** , The Dryden Press , 1997, P 6-7.*

ب- الموارد البشرية ونمو القوى العاملة:Growth in Population

هناك ارتباط وثيق بين حجم القوة العاملة وحجم السكان في دولة ما، ومعدلات مشاركة القوة العاملة في النشاط الاقتصادي، فمن الناحية التقليدية هناك اعتقاد بان النمو السكاني يعتبر أحد العوامل الايجابية " **positive factor** " التي تستحث النمو الاقتصادي، فوجود حجم أكبر من القوة العاملة يعني المزيد من البشر المنتجين من ناحية (جانب إنتاجي)، كما أن الزيادة السكانية تعني زيادة الحجم المرتقب للأسواق المحلية (جانب استهلاكي).

ويتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، كما أن كافة أشكال التعليم وبرامج التدريب وغيرها من أشكال الاستثمار في الموارد البشرية، وخلق رأس المال البشري " **Human capital** " من خلال التعليم، والرعاية الصحية، التغذية السليمة، يرفع من جودة قوة العمل وله تأثير كبير على العملية الإنتاجية.

وهناك أنواع مختلفة من العمل، ومن أبرزها ما يطلق عليه المنظم " **entrepreneur**"، وهو شخص لديه الرغبة والقدرة على تنظيم عوامل إنتاج، وفي اقتصاد يتسم بالحركة (ديناميكي) نجد أن طبقة المنظمين تبحث دائما عن فرص الإنتاج التي تحقق ربحا، فالمنظم بطبيعته شخص محب للمخاطرة، وهو يتخذ قراراته بناء على توقعات معينة إذا أصابت تحقق ربحا، وإذا خابت تحمل خسارة[1].

ج- التقدم التقني (التقدم التكنولوجي) Technological progress [2]**:**

تمثل التقنية رصيد المعرفة " **stock of knowledge**" الذي يمكن استخدامه في إنتاج السلع والخدمات، فالتقدم التقني الذي يأخذ شكل الاختراعات " **invention** "، والابتكارات " **innovation**" في أساليب الإنتاج، يؤدي إلى إمكانية الحصول على ناتج أعلى باستخدام نفس القدر من المدخلات من عناصر الإنتاج الأخرى.

إن الزيادة التي تتحقق في الإنتاجية الكلية للعوامل" **total factor productivity** "، والتي تعبر عن المكاسب التي تأخذ شكل زيادة في الناتج لا ترتبط بشكل مباشر بمستويات أعلى من المدخلات، يمكن أن تحدث نتيجة التقدم التقني " **technological progress** "، والتحسن في جودة المدخلات، بالإضافة إلى زيادة العوائد بالنسبة للنطاق " **increasing returns to scale**"، واقتصاديات النطاق " **economies of scale** "، ويقصد بزيادة العوائد بالنسبة للنطاق حدوث زيادة في الإنتاج عندما تؤدي زيادة تناسبية " **proportion increase** " في جميع المدخلات إلى زيادة في الناتج بنسبة أكبر (فإذا زادت المدخلات من عوامل الإنتاج بنسبة 10 % زاد الناتج بنسبة أكبر من 10%) أما اقتصاديات النطاق فيقصد بها حدوث انخفاض في تكلفة الوحدة نتيجة زيادة حجم الإنتاج (ويمكن في هذه الحالة تغيير نسب استخدام عوامل الإنتاج بإحلال أحد العوامل الإنتاجية محل عامل إنتاجي آخر)، ويعزى ذلك إلى زيادة درجة التخصص وتقسيم العمل.

[1] محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص 18.
[2] مرجع سابق، ص 19.

د- الموارد الطبيعية: Natural Resources

يقصد بالموارد الطبيعية "الأرض والغابات والثروة المعدنية، و مصادر الطاقة، والأنهار والبحيرات والبحار والمحيطات، وكل ما شابه ذلك ويكون متاحا للاستخدام في الإنتاج"، ولقد وهب الخالق عز وجل جميع دول العالم بمقادير متباينة ومتفاوتة من هذه الموارد الطبيعية، ويتوقف استغلال هذه الموارد على الجهود المبذولة لاكتشاف هذه الموارد، ونوعية أو جودة هذه الموارد الطبيعية تشتمل على خصوبة الأرض وسلامة الغابات، ودرجة ثراء المناجم من المعادن، وما وهبه الخالق لدولة من موارد مائية "أمطار، انهار عيون، أبار... إلخ "، وكما نعلم فإن التلوث والممارسات الخاطئة في التعامل مع البيئة، يمكن أن يؤدي إلى تدني جودة قاعدة الدولة من الموارد الطبيعية[1].

فالدولة التي تعاني من قصور في موارده الطبيعية لن تكون في وضع يتيح لها النمو الاقتصادي السريع ومن الملاحظ أن الدول الأقل تقدما تعاني من عدم استخدام مواردها على الإطلاق، أو عند درجة استخدام غير كامل، أو سوء استخدام مواردها، ومع ذلك هناك من يرى بأن النمو الاقتصادي يكون أمرا ممكنا حتى لو كان الدولة تعاني من قصور فيما تملكه من موارد طبيعة [2]، فالدولة التي تعتبر فقيرة في مواردها اليوم، قد تعتبر غنية في مواردها في المستقبل، وربما يعود ذلك لاكتشا ف موارد لم تكن معروفة من قبل، أو بسبب اكتشاف استخداما ت جديدة لمواردها المعروفة فعلا، ودليلهم على ذلك بدولة مثل اليابان.

فمن المعروف أن **اليابان** دولة فقيرة في مواردها الطبيعية، ومع ذلك تقف على رأس الدول المتقدمة اقتصاديا، ويرجع ذلك إلى اكتشافها لاستخدامات جديدة لمواردها المحدودة المتاحة، كما ساعدها على ذلك أيضا قيامها باستيراد ما تحتاج إليه من مواد أولية من دول أخرى، هناك أيضا دولة مثل **سويسرا** نجد أن كل ما تتمتع به هو الموقع الجغرافي الفريد الذي يقع على مفترق طرق تجارية هامة بالنسبة للقارة الأوروبية، ومع فقرها في الموارد الطبيعية نجد أن متوسط نصيب الفرد من الدخل لديها من أعلى المستويات على المستوى العالمي[3].

وبالتالي فإنه لتحقيق النمو الاقتصادي لا بد من وجود الموارد الاقتصادية وحسن الاستخدام الموارد المتاحة، وذلك من خلال تحسين طرائق الاستخدام وعدم الإفراط في استخدام الموارد لإطالة فترة استخدامها، بحيث لا يستفيد الجيل الحالي على حساب الأجيال القادمة.

رابعا: المقاييس الكمية للنمو الاقتصادي:

لقياس النمو الاقتصادي نميز بين ثلاثة أنواع:

الفرع الأول:المعدلات النقدية للنمو[4]:

[1] محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص15.

[2] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر، 2001، ص 84.

[3] *M L Jhingan* ,***The Economic Of Development and Planning*** *, Konark Prblishers,1986, P 40.*

[4] مختار رنان، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي** ، ط 1، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص 45.

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك بعد تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على هذا الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسبة التحويل فيما بين مختلف العملات إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات تجنبًا للملاحظات السابقة ونميز هنا بين:

أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية

عادة ما يتم قياس نمو الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويًا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة، ومن أهم المعدلات المستخدمة نجد معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي، ومعدل نمو الدخل الوطني.

ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة

مع بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار أصبح من اللازم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرًا صحيحًا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك فإنه يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، عن طريق قسمتها على الأرقام القياسية للأسعار، ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

ج- معدلات النمو بالأسعار الدولية

عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرًا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادًة ما تكون بالدولار الأمريكي.

الفرع الثاني: المعدلات العينية للنمو:

مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني،ومنها على سبيل المثال: معدلات نصيب الفرد من الناتج الوطني، ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل نصيب الفرد من الدخل الوطني[1].

ومصطلح الناتج المحلي GDP:هو عبارة عن الناتج الوطني GNP بعد استبعاد كافة المدفوعات الخارجيةِ ونحصل عليه من خلال المعادلات التالية:

الناتج المحلي = الناتج الوطني – المدفوعات الخارجية.

وقد يتم حسابه من خلال المعادلات الآتية:

[1] مرجع سابق، ص 47.

الناتج المحلي = الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات – الواردات.

الناتج الوطني =الناتج المحلي + الصادرات – الواردات.

وبصفة عامة يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بالعلاقة التالية:

معدل النمو الاقتصادي =(الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (t-1) - الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (t)) / الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (t-1).

الفرع الثالث: مقارنة القدرة الشرائية [1]:

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقومًا بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها.

خامس: تكاليف النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي يقتضي الاستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج والموارد الطبيعية، وينتج عن ذلك بعض الأضرار مرتبط ة بالموارد الطبيعية وكذا أضرار تمس ببعض الطبقات الاجتماعية، لذلك فلتحقيق النمو الاقتصادي في أي دولة لا بد من تحمل التكاليف الباهظة الثمن بالإضافة إلى التضحيات الكبيرة التي يتحملها المجتمع مقابل تحقيق معدلات نمو عالية ويمكن حصرها في:

*كلما رغبنا في زيادة معدل النمو الاقتصادي كلما تطلب الأمر زيادة في التضحية سواء بتأجيل الراحة أو بالاستهلاك، فـلا بد من م قارنة قيمة أو كلفة التضحيات التي يرغب القيام ب ها اليوم أو غدا لأجل تحقيق معدل معين في النمو الاقتصادي مع قيمة المنافع التي تتحقق في المستقبل[2].

*النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى النامية يستلزم أضرار كثيرة خاصة المتعلقة بالموارد الطبيعية والمحيط، وتتمثل أساسا في الازدحام والتلوث وتشويه المناظر الطبيعية وكذلك استنزاف الثروات الباطنية كالبترول والغاز، واستنزاف الغابات ومخلفات ذلك على البيئة، و يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن.

*إن حدوث النمو الاقتصادي وتوسع النشاط الاقتصادي، أدى ببعض الطبقات الاجتماعية إلى عدم مقدرتها على الصمود في وجه المنافسة مثل: التجار الصغار والحرفيون والمزارعون الذين يعانون من الفقر نتيجة تهميشهم من جهة، ومن جهة أخرى أن ربحية مشاريعهم نقصت نتيجة الاعتماد على طريقة الإنتاج الموسع، كل هذا يؤدي بنا إلى القول بوجوب مراقبة النمو الاقتصادي الفظ.

*إن البلدان الرأسمالية تعاني من مشكلة معقدة وهي عدم الاستقرار الاقتصادي، وذلك راجع للتقلبات في

[1] عمران بشراير، مرجع سابق، ص 11.

[2] مصطفى زيروني، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات دول جنوب شرقي أسيا** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999–2000، ص34.

الفعاليات الاقتصادية كالبطال ة الجزئية والتكنولوجية.....الخ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة [1].

*كلما زاد النمو الاقتصادي زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع.

سادسا: أهمية تحليل النمو الاقتصادي:

نعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن:

أ-بالنسبة للأفراد: إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي، وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة، كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

ب- بالنسبة للدولة: إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد و الساهرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة، وبالتالي فإنه يسهل لها مهماتها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع.

كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد، وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو، وذلك بناءاً على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

سابعا: أنواع النمو الاقتصادي:يمكن أن نميز ثلاث أنواع للنمو الاقتصادي:

أ- النمو الطبيعي: وهو النمو الذي حدث تاريخيًا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية، وذلك عبر عمليات موضوعية تمثلت في :**التقسيم الاجتماعي للعمل** وذلك بالانتقا ل من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية، ثم أخيرا إلى الصناعات الكبرى، أما العملية الثانية فتمثلت في: **التراكم الأولي لرأس المال** حيث كان مركزا في بداية الأمر على خدمة التجارة الخارجي ة للدولة ليتحول إلى الصناعة، أما العملية الثالثة فتمثلت في: **سيادة الإنتاج السلعي** : ليس بغرض إشباع حاجيات المنتج نفسه بل بهدف المبادلة في السوق، ومن خلال المداخيل المحققة يتم اقتناء سلع الاستهلاك، أما العملية الأخيرة فتمثلت في تكوين **السوق الداخلية** بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب ليتشكل في ما بعد سوقا واسع وطني.

إن المتتبع للتطور الحاصل في المجتمعات التي تعرف بالمجتمعات النامية، يلاحظ بأن هذه المجتمعات لم تحدث بها العمليات المذكورة سابقا إلا بصورة جزئية، بحيث يقوم بتصفية الأسواق الهشة والضيقة

[1] مرجع سابق، ص 35.

لحساب سوق واسع يكون بدوره أساسا لتطوير أكبر لفنون الإنتاج وتنظيماته، كما لم تتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى نظام رأسمالي في هذه الدول النامية[1].

ب- النمو العاب ِ أو غير المستقر: لا يملك هذا النوع صفة الاستمرارية والثبات ، وإنما يأتي استجابة لعوامل طارئة عادة تكون خارجية لا تلبث أن تزول وتزول العوامل التي أحدثتها ، ونجد عادة هذا النوع في الدول النامية خاصة، وهو يحصل نتيجة تغيرات مفاجئة وأزمات اقتصادية تخدم هذه الدول ومثال ذلك أزمات النفط العالمية الحاصلة نتيجة زيادة الأسعار حيث خدمت الدول المصدرة للنفط والجزائر أكبر دليل على ذلك.

كما أن هذا النوع من النمو الاقتصادي يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف * والمعجل **، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نموٍ بلا تنمية والتي تسود في الدول النامية والعربية على وجه الخصوص[2].

ج- **النمو المخطَّط:** ينشأ نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع ، إلا أن قوته وفعاليته مرتبطة بقدرة التخطيط، وواقعية الخطط المرسومة بفاعلية ، والمتابعة وبمشاركة الجماهير الشعبية في عملية التخطيط، وبالخطط المرسومة وفعالية تنفيذ هذهالخطط.

ثامنا: معوقات النمو الاقتصادي:

هناك العديد من المعوقات نذكر منها على سبيل المثال:

الفرع الأول: التعليم: إن علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي لم تكن حديثة بل هي قديمة فقد تناول ادم سميث أهمية التعليم في كتابة ثروة الأمم إذ يقول : إن اكتساب الفرد للمواهب أثناء تعليمه ودراسته هي تكلفه حقيقية لكنها تعد بمثابة رأس مال ثابت ومتحقق في شخصه وهي ثروة شخصية والتي تعد بدورها جزء من ثروة المجتمع ، وفي سنة 1960 أصبحت اقتصاديات التعليم "**Economic of Education**" باب من أبواب علم الاقتصاد بعد الخطاب الذي ألقاه الاقتصادي شولتز في جامعة شيكاغو[3].

وتشير الدراسات النظرية والتجارب الواقعية إلى الدور المهّم الذي تلعبه المعرفة في رفع معدلات النمو الاقتصادي ، فللتقدم الاقتصادي والاجتماعي هو ثمرة اجتهاد عنيد يفترض وجود الفضول العقلي والميل

---

[1] أعمر عزاوي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، ص 7.

[*] **المضاعف:**هو كيفية تأثير أي من مكونات الإنفاق الكلي على الناتج الإجمالي، وبالتالي على الدخل التوازني، وبعبارة أخرى التغير في الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى تغير مضاعف في الناتج المحلي والدخل التوازني لأي اقتصاد، بمعنى الزيادة في الاستثمار سبب، والزيادة المضاعفة في الدخل نتيجة.

[**] يقوم **مبدأ المعجل:** على أنه توجد علاقة ثابتة بين الإنفاق الاستهلاكي والتكوين الرأسمالي، إذ أن الزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية تستلزم بدورها زيادة في الأصول الرأسمالية أي زيادة الاستثمار، وتسمى الزيادة التي يزداد بها الاستثمار نتيجة لزيادة الدخل الوطني بوحدة واحدة بمعامل المعجل. بمعنى أن الزيادة في الدخل سبب، والزيادة المضاعفة في الاستثمار نتيجة.

[2] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 8.

[3] عادل مجيد العادلي، **مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصاد ي في البلدان العربية**،، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية "الجامعة"، العدد الخامس والثلاثون، العراق، 2013، ص 52.

إلى الإبداع والابتكار ، وفي هذا المجال تشير تقارير البنك الدولي المتتابعة إلى الدور الهام للاستثمار التعليمي في تنمية الموارد البشرية بصفة عامة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بصفة خاصة ، وقد أشارت دراسات متعدّدة إلى الدور الذي يلعبه التعليم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على السواء: ففي أم ريكا أشارت دراسة لـ "دايتون" إلى أن مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي قد بلغت 14% في بلجيكا، 25% في كندا، كما أشارت دراسة أخرى لـ "ناديري" إلى أن 16% من النمو الاقتصادي في الأرجنتين ترجع إلى الإسهام في زيادة كفاءة العمل ، لذلك لا جدال أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير، وكلما دخلت أس اليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية و التدريبية لقوة العمل، ومن الواضح أن كثير من الدول الآخذة في النمو، قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسطا وافرا من التعليم و التدريب، وذلك عن طريق بعثات تعليمية إلى الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسة المتقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العل مية ، وأي كان الأمر، فإن معظم الدراسات الجدية عن أوضاع الدول المتخلفة تحث على زيادة وليس نقص الاتفاقيات على التعليم، لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائقا خطيرا للنمو.

الفرع الثاني: الصحة: أوصت لجنة منظمة الصحة العالمية المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة بزيادة الإنفاق على الصحة كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي ، ورفع مستوى كل من الوضع الصحي ودخل الأسرة المعيشية ، وتقدم استنتاجات هذه اللجنة نقطة البدء في إعادة فحص سلامة الشواهد الاقتصادية الكلية ومدى أهميتها ،وبذل الاقتصاديون وغيرهم من العلماء الاجتماعيين جهودا كبيرة للكشف عن تأثير الاستثمارات في القطاع الصحي على الأداء الاقتصادي ، وفي الواقع أن البحوث التاريخية، وعمليات التحليل المتعدد القطاعات، والطرق المبتكرة لإدماج العوامل الخاصة بالأسرة في الدراسات المتضمنة عدة بلدان، أدت إلى تنشيط الإطار المنهجي، ولكن النتائج مازالت غير قاطعة ، ومع ذلك فالبحوث عاجزة بسبب نقص البيانات وعدم دقة مقاييس الصحة ، وإضافة إلى ذلك فإن البلدان القائمة بتقديم خدمات صحية فعالة هي على الأرجح أيضا بلدان ذات مؤسسات أخرى جيدة الأداء، فضلا عن سلامة نظام الإدارة العامة ، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى صعوبة فرز المساهمة الحدية للاستثمار في الصحة وفصلها على حدة ، بطبيعة الحال تستحق تحسينات الأوضاع الصحية الجهد المبذول حتى وإن اتضح أن لها تأثيرا محدودا على النمو الاقتصادي ، فالناس يضعون الصحة في مرتبة عالية على سلم الأولويات في الحياة والصحة غاية في حد ذاتها، سواء كانت أم لم تكن وسيلة لتعزيز غاية أخرى هي زيادة الرفاهة والرخاء [1]، وثمة حقيقة بالغة الأهمية في هذا الصدد، وهي أن المكاسب ليست دائما نعمة لا تشوبها أية شائبة، ذلك أنها تعمل في نفس الوقت على خفض معدلات الوفيات، و بالتالي فإنها تتسبب في النمو السريع للسكان، وفي المدى القصير فإن هذه المكاسب الضخمة، المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات، تجعل النمو الاقتصادي أكثر صعوبة.

[1] مايكل سبنس وآخرون، **الصحة والنمو الاقتصادي**، البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالنيابة عن اللجنة المعنية بالصحة والنمو، 2009، ص3.

الفرع الثالث: الموارد الطبيعية : مال شك فيه هو أن العرض الوافر والمتعدد من الموارد الطبيعية، والمتمثل في توفر التربة الخصبة والمناخ المناسب و الثروات المعدنية ومصادر الطاقة، يمثل عامل مساعد وهام لزيادة الناتج الوطني وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، وعلى العكس فإن قلة الموارد المحلية الطبيعية تؤدي إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي، لكن في الكثير من الحالات تكون وفرة الموارد أحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي في هذه البلدان، وهذا ما قد يكون أشار إليه في القرن السادس عشر الكاتب الإسباني الشهير في مؤلفه المعروف: حين قال :" **إن الاستفادة من الثروة لا تأتي من مجرد امتلاكها أو الإسراف في إنفاقها و لكن في طريقة استعمالها** " [1]، ومثالنا في ذلك اليابان ودول جنوب شرق آسيا: كوريا الجنوبية، تايوان، هونكونغ و سنغافورة و التي رغم أنها لا تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية، إلا أن قوة اقتصادياتها و تنوعها تتجاوز اقتصاد الدول العظمى، و اقتصاديات دول أخرى تصنف من أغنى الدول من حيث توفرها على ثروات نفطية هامة على غرار معظم بلدان أفريقيا، والشرق الأوسط و أمريكا اللاتينية.

لذلك بينت معظم الدراسات الاقتصادية التطبيقية الحديثة، أن هناك علاقة ارتباطيه سالبة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وخاصة في حالة البلدان التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج الداخلي الخام، والجزائر أكثر دليل على ذلك، حيث أنها اقتصادها يتميز من ناحية بتوفره على موارد طبيعية هامة ممثلة في النفط و الغاز، و من ناحية أخرى بارتباطه الشديد بقطاع المحروقات و بعائداته، و قلة تنوعه الاقتصادي، وضعف أدائه خارج المحروقات. لذلك فوفرة الموارد الطبيعية مشروطة بعوامل أخرى لكي تؤثر بشكل ممتاز على النمو الاقتصادي والازدهار، أ و تصبح الوفرة نقمة على الاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي خصوصا والمجتمع ككل.

الفرع الرابع: التكنولوجيا: إذا كانت التكنولوجيا في أحد تعاريفها وربما في أهمها–هي عبارة عن مخزون المعرفة المتاحة لمجتمع ما في لحظة معي نة في مجال الفنون الصناعية "**industrial arts** " والتنظيم الاجتماعي ، والتي تتجسد في السلع والأساليب الإنتاجية والإدارية عند الأفراد والمؤسسات والدولة ، فإن التغير أو التقدم التكنولوجي "**TechnologicaI change**" يتمثل في تحسن مستوى ونوعية التكنولوجيا المتاحة كاكتشاف أساليب إنتاجية جديدة وسلع غير معروفة سابقا وتصاميم هندسية مبتكرة ، وهناك اليوم شبه إجماع بين العلماء المهتمين بـالتقدم التكنولوجي يشكل واحدا من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

[1] سيدي محمد شكوري، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2011–2012، ص 3.

وهكذا فإن العالم الشهير **سيمون كوزنيتس** : يرى أن النتيجة التي لا مفر منه هي أن الإسهام المباشر لساعات العمل البشري وتراكم رأس المال يكاد لا يزيد عن عشر معدل النمو في حصة الفرد من الناتج الوطني، وربما أقل من ذلك[1].

وقد قام بعض علماء الاقتصاد بإجراء دراسات إحصائية عن بعض الدول المتقدمة وفي فترات زمنية مختلفة ووجدوا أن للتقدم التكنولوجي دورا مهيمنا في الزيادة في معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي في مستوى المعيشة المتاح ، وهكذا فقد أظهرت عدة دراسات عن الاقتصاد الأميركي أجريت أن التقدم التكنولوجي ساهم بحوالي 90% من الزيادة في معدل النمو الاقتصادي ، وكذلك بينت دراسة حديثة أن حوالي 50% من الزيادة في حصة الفرد من الدخل الوطني في اليابان ترجع إلى التقدم التكنولوجي الذي حققته اليابان خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا.

وبالتالي مما سبق تأكد لنا أن التقدم التكنولوجي أصبح يشكل شبحا و عائقا كبيرا أمام النمو الاقتصادي، وبات على البلدان العربية والجزائر بالخصوص ، رسم إستراتيجية وطنية للعلم والتكنولوجيا تشكل وحدة عضوية مع الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وبالإضافة إلى خلق مراكز بحوث وطنية للتكنولوجيا مرتبطة بإيجاد حلول عملية للمشاكل التي تطرحها إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين.

كما يجب الاهتمام بإنشاء مراكز بحوث إقطاعية، أي تهتم بمشاكل قطاع اقتصادي ما أو صناعة ما كصناعة البتر وكيماويا ت، كذلك بالنسبة للدول العربية مطلوب خلق مركز بحوث للتكنولوجيا على مستوى الوطن العربي يقوم بدور التنسيق بين مراكز البحوث القطرية ، ويساهم في رسم إستراتيجية للعلم والتكنولوجيا على المستوى العربي.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية

أولا: التعريف التقليدي للتنمية الاقتصادية

عرفت التنمية خلال عقد الستينيات بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن بل ذهب البعض إلى إعطاء تحديد كمي للزيادة المطلوبة في الناتج الوطني الإجمالي تتراوح بين 5%، و7% سنويا، وبذلك يكون مفهوم التنمية مرادفا للنمو الاقتصادي السريع [2].

في حين عرف آخرون التنمية الاقتصادية بأنها: تلك العملية التي تعني باتخاذ سياسات وإجراءات وتدابير متعمدة ، للتحول من وضع اقتصادي معين إلى وضع أفضل عن طريق تغيير هياكل وبنيان و أساليب أداء الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة و متزايدة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وعلى أن تشمل كافة نواحي الحياة وتوجهات وأفكار المجتمع حتى تكون عملية حضارية شاملة [3].

---

[1] كرم انطونيوس، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص 49.

[2] علي نجيب، **مدخل إلى دراسة رأسمالية الريع**، الطبعة الأولى، دار العالم الثالث، القاهرة، 2005، ص 115.

[3] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 4.

وعرف آخرون التنمية الاقتصادية بأنها: تتمثل في تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية و السياسية في الدولة، وفي العلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي، أي أنها ظاهرة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر أساسي، والمشروطة بتغيرات في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و العلاقات الخارجية، والتي ينتج عنها زيادات تراكمية في مستوى دخل الفرد الحقيقي، والمشروطة باستمرار والناتجة عنها أثار ايجابية اقتصادية وغير اقتصادية [1].

ويرى كالدور أن التنمية فضلا عن ارتفاع الدخل الحقيقي تتميز بزيادة السكان ، وارتفاع مستوى الإنتاجية للفرد، تبعا لارتقاء الأساليب الفنية للإنتاج وزيادة ما يخصص سنويا من الدخل الوطني لتكوين رأس المال.

ويذهب فرانسوا بيرو **(F.Perroux)*** : إلى أن التنمية هي التنسيق بين المتغيرات الفكرية و الاجتماعية للسكان، تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقةٍ مستمرة ودائمة، وذلك لأنه مهما كان النظام الاقتصادي المطبق، فإن النمو الذي هو ضروري للتنمية المتصل أو الدائم والحقيقي في هذه الاقتصاديات تعوقه عديد من السمات الفكرية والاجتماعية للسكان[2].

ويرى كالدور أن التنمية فضلا عن ارتفاع الدخل الحقيقي تتميز بزيادة السكان، وارتفاع مستوى الإنتاجية للفرد، تبعا لارتقاء الأساليب الفنية للإنتاج وزيادة ما يخصص سنويا من الدخل الوطني لتكوين رأس المال.

أما الاقتصادي **Meier** فيرى أن التنمية الاقتصادية هي: عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة خلال فترة زمنية معينة، ويتفق الاقتصادي " **Baldwin** مع **Meier**" حول مبدأ زيادة دخل الفرد باعتبار مؤشرا لحدوث التنمية الاقتصادية، وإن كان لا يقتصر على هذا المؤشر فقط، وإنما يعتقد أن تحقيق التنمية يتطلب توافر المعدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية وسياسية أخرى، فالتنمية في مفهومه هي التوسع في الاقتصاد الوطني لدرجة التمكن من استيعاب المزيد من القوى العاملة، وهي أيضا خلق احتياطي نقدي في يد الدولة يمكنها من القيام بالعديد من البرامج الاجتماعية والصحية والإنفاق على التسلح ضمانا لحق الدولة في الدفاع عن نفسها [3].

ويرى آخرون أن التنمي ة الاقتصادية يقصد بها السياسات والإجراءات المقصودة والمخططة التي تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتي تقوم بإحداث تغييرات في الهيكل الاقتصادي الوطني، ويقصد منها تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الفرد الحقيقي[4].

---

[1] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي**، دار الحامد، عمان، 2006، ص313 .

*ولد في عام 1903 في عائلة كاثوليكية في التجار ليون. وقال انه حضر المدرسة الثانوية مع الآباء المريميين في ليون. ثم أكمل دراسته الجامعية في كلية الحقوق في ليون. درجة الدراسات العليا في الأدب في عام 1924، وقال انه يدعم الدكتوراه في القانون توفي في يونيو حزيران عام 1987.

[2] محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 13.

[3] صلاح الدين نامق، **نظريات التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص3.

[4] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 5.

التنمية الاقتصادية هي: فكرة مرتبطة بفكرة التقدم و تتضمن التغير و التطور من حالة إلى أخرى، و يشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري، فكل من التنمية و النمو يشترط أحدهما الآخر، فالتنمية عملية تغير نوعي لما هو قائم .سواء أكان اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا[1].

ويرى البعض أن التنمية الاقتصادية ظاهرة تمكننا من توحيد كل الجهود سواء من: مواطنين وحكومة للمساهمة في التقدم بأقصى ما يمكن، ومسايرة النمو العالمي [2].

ويرى للدكتور **صلاح الدين نامق** أن التنمية الاقتصادية هي:عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية في نفسر الوقت، حيث يقول أنها عملية التغيير الثوري الذي بمقتضاه يتحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد ساكن أو يكاد يكون ساكنا لا يزيد فيه الدخل الفرد في المتوسط، إلى اقتصاد تظهر فيه الزيادة واضحة جلية [3].

ويرى **رمزي إبراهيم سلامة** أن التنمية الاقتصادية هي: عمليّة متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغييراتٍ جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية جنبًا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما [4].

أما **مدحت العقاد** فيقول عن التنمية الاقتصادية أنها: الطريقة المثلى للدول غير كاملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية، وذلك لتحقيق تطورا في الدخل الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه.

كما يعرف بأنها سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، و عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدل النمو أكبر من نمو السكان، فإ ن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيتغير[5].

ويرى البعض الأخر أن التنمية الاقتصادية: هي خليط من العوامل وتغير جوهر ي في المجال الاقتصادي والسياسي وفي المجال الثقافي والتنظيمي والإداري قادرة على رفع التحدي، و السيطرة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع ، وبالتالي تحقيق القدرة على توجيهها واستغلالها في الشكل الملائم، وهي عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة، وذلك بغية التقدم والازدهار ومواكبة التغيرات الاقتصادية والأزمات العالمية[6].

---

[1] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها.حالة: الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2014، ص 25.

[2] كامل عبد الملك، **ثقافة التنمية**، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2008، ص20 .

[3] صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص 3.

[4] محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 14.

[5] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت 1996، ص 63.

[6] مدحت محمد، **إدارة و تنمية الموارد البشرية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007، ص188 .

ثانيا: التعاريف الحديثة للتنمية الاقتصادية:

عرف البنك الدولي في تقريره سنة 1991 التنمية بأنها [1]:

اجرءات متعمدة تتمثل في التغيير الهيكلي للاقتصاد الوطني بهدف تحسين حياة الأفراد ليس فقط من ناحية الدخول المرتفعة، ولكنها تضم أيضا مستوى أفضل من التعليم ومستويات مرتفعة من الصحة وانخفاض واختفاء الفقر، والحصول على بيئة نظيفة وممارسة أكبر لحرية الأفراد، وتوفير اكبر قدر من الثقافة لهم، هذا مع تحقيق عدالة في توزيع الدخل الوطني، أي إن التنمية بمفهومها الحديث هي:العملية متعددة الأبعاد حيث أنها تشمل تفاعل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية، وأصبحت القيم المادية ترتبط بالقيم المعنوية في التنمية حيث أنها تشمل توفير الحياة الأساسية، هذا بالإضافة إلى الاعتزاء بالنفس، واحترام الذات وأيضا الحرية والتخلص من العبودية.

وتتمثل محددات التنمية الاقتصادية بالمفهوم الحديث بصفة عامة فيما يلي:

*الموارد البشرية (عرض العمل – مستوى التعليم – التدريب)

* الموارد الطبيعية (الأرض – المعادن – الظروف البيئية)

*التكوين الرأسمالي (الآلات والمعدات، المصانع – البنية الأساسية)

* التكنولوجيا (العلوم – التقنيات الحديثة – الحاسب)

كما يرى البعض الأخر بأن التنمية الاقتصادية هي: عملية تغبير مقصود وواعي للهياكل الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم و النوع، لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية الأفراد في المجتمع [2].

وعرفها آخرون كما يلي: مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"[3].

كما عرفها آخرون على أنها: تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي بل على جميع الجوانب، فالتنمية تتضمن التحديث وذلك في الإطار الأخلاقي المتعارف عليه داخل المجتمع، وذلك بمشاركة الضعفاء في صنع التنمية، والمصحوب بحدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة بالإضافة إلى تحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، مع ضرورة حدوث تغيير في هيكل الإنتاج بما يتضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية مع ضرورة استمرارية التنمية وهو ما يطلق عليه البعض التنمية المتواصلة (المستدامة)، وهي حقوق الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية، وهي تعني أن تشبع الأجيال

[1] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 6.

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد– التحليل الكلي**–، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 265.

[3] جلال خشيب، **النمو الاقتصادي على**، *www.alukah.net، يوم 2013/05/12 على الساعة 14:30.*

الحاضرة احتياجاتها م ن السلع والخدمات دون أن تنقص من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتها.

ويعرف الاقتصادي أمارتيا صن التنمية بأنه: عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، ونجد أن هذا المنظور للتنمية يتعارض مع المفاهيم الضيقة للتنمية فهو يركز على حريات الإنسان، ولا يركز على التنمية كمجرد نمو للناتج الوطني الإجمالي، أو إنها ازدياد متوسط دخل الفرد، أو إنها التصنيع أو إنها التقدم التقني أو إنها التحديث الاجتماعي، وبالرغم من أن هذه المقاربات تمثل وسائل لتوسيع حريات البشر، إلا أن الحريات تعتمد عل محددات أخرى: كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة والتعلم والحقوق السياسية والمدنية، والتي تهيئ الفرص للمشاركة في الجدل حول القضايا العامة ومساءلة أولى الأمر[1].

يمكن أن نستنتج أن مفهوم التنمية الاقتصادية هو اشمل وأعم من مفهوم النمو الاقتصادي، وقد تطور هذا المفهوم مع الزمن فقد كان الاهتمام بهذا المفهوم في البداية بمستوى دخل الفرد وإشباع حاجاته الأساسية وتغيير طرق وأساليب الإنتاج، إلى مفهوم أشمل وأعم، والذي يتمثل في التنمية المستدامة وحرية البشر والحريات الأخرى التي يجب أن تتوافر بجانب الشق الاقتصادي لتكامل التنمية.

ويمكن أن نلخص كل ذلك في:

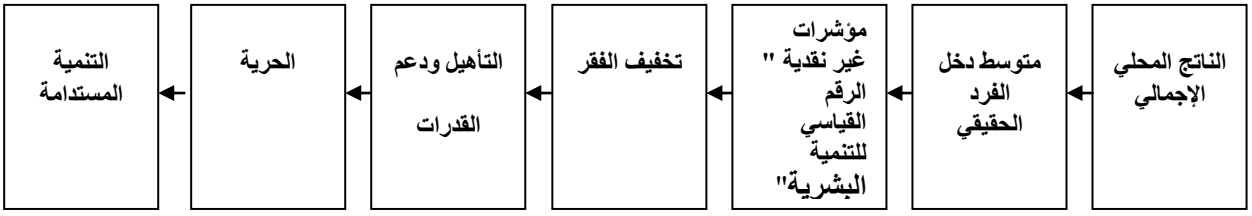

ثالثا: الأهداف الدولية للتنمية

في سنة 1995 انعقد مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية التي التزم فيها وزراء التنمية في الدول الأعضا ء في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بمراجعة سجل المساعدات التنموية في إحداث التنمية في الدول النامية، ومراجعة السياسات والاستراتيجيات التي كانت متبعة بواسطة الدول المانحة للعون، وذلك للاستفادة منها في تحديد التوجهات اللازمة لتقديم المساعدات التنموية في القرن الجديد، واستغرقت هذه المراجعة سنة كاملة لينشر تقرير بعنوان: تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية، والذي تضمن سبعة أهداف للتنمية عرفت بالأهداف الدولية للتنمية، وتبنتها الأمم المتحدة في سبتمبر من عام 2000 بالإضافة إلى هدف ثامن تعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية في إطار إعلان الألفية بشان التنمية، وأصبحت تعرف بالأهداف الإنمائية للألفية.

والمتتبع للأهداف الدولية للتنمية يستنتج أنها تتمحور حول هدف رئيسي وهو الإقلال من الفقر، وفي هذا الصدد أن الهدف الأول من أهداف التنمية تمت صياغته على أساس الإقلال من " نسبة السكان

[1] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 7.

الذين يعيشون في فقر مدقع "، حيث عرف الفقر المدقع على أنه مستوى الإنفاق للفرد الذي يساوي أو يقل إنفاق دولار للفرد في اليوم بالمكافئ الشرائي للدولار لعام 1985، ومن الناحية الفنية تعرف نسبة السكان الذين يقل إنفاق كل فرد منهم عن الدولار في اليوم بأنه مؤشر عدد الرؤوس، وهو مؤش ر كثير الاستخدام في أدبيات الفقر، وذلك لسهولة حسابه وتطبيقه وفهمه، ويقيس مدى انتشار الفقر في المجتمع، وكذلك يعرف مستوى الإنفاق للفرد الذي يساوي دولار في اليوم بأنه خط الفقر، وهو مستوى للإنفاق يعد كل من لا يحصل عليه من فئة الفقراء، ويعتبر هذا المؤشر مهم جدا رغم وجود العديد من المؤشرات الأخرى، لأننا نستطيع من خلاله استكشاف التطورات في الفكر التنموي ذات العلاقة بالأهداف الدولية، كما تضمنت الأهداف الدولية للتنمية جوانب التعليم والتربية والصحة كإستطاعا ت إنسانية [1].

رابعا: قياس التنمية:

نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة(**ONU**) في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (**UNDP**)، بإصدار مقياس لتنمية و المتمثل في دليل التنمية البشرية (**HDI**) والذي ظهر سنة 1990، يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في: **المستوى الصحي** المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، **والمستوى التعليمي** ، و العامل الثالث **مستوى المعيشة** المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل؛ بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل أخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة، ، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس" **GDI**"، أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في دليل الفقر التنموي " **HPI** " والذي أضيف سنة 1997؛ حيث عند التطرق إلى التنمية فبطبيعة الحال نتكلم على الفقر ، غير أن هذه الأخيرة لا تقتصر فقط على الدول النامية ، وإنما توجد أيضا في الدول المتقدمة ، وبالتالي من أجل قياسه يجب التفرقة بين الفقر المطلق و الفقر النسبي، حيث يتمثل الأول في عدم تلبية الحاجيات الأساسية عند تعريف مجموعة من السلع و الخدمات ممثلة لحد محدد للعيش، وبالتالي يعتبر فقير كل من لا يصل إلى هذا الحد في استهلاكه، أما الفقر النسبي يتمثل في وجود فرق بين ما نملكه وما يملكه الآخرون رغم حيازتنا على أكثر من الحد المحدد للعيش[2].

[1] علي عبدا لقادر علي، **التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية** ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الخامس العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص ص 29 – 31، نقلا عن الأمم المتحدة (2000: 30– 44)، التقرير رقم 270 / A157.

[2] صدر الدين صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص6.

خامسا: متطلبات التنمية:

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة، تتمث ل هذه المتطلبات في التغيرات المتعددة للمجالات السياسية، الاجتماعية والثقافية في المجتمع.

الفرع الأول: الاستقلال السياسي والاقتصادي : فكما نعلم أن ظاهرة الاستعمار هدفها استغلال ثروات المجتمعات المتخلفة مع إهمال جانب التنمية الاقتصادية فيها . يحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي شرطا هاما وأساسيا والمتمثل في السيطرة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي تحقيق القدرة على توجيهها واستغلالها في الشكل الملائم.

كذلك تتطلب التنمية الاقتصادية تغيرا في السلطة السياسية القائمة، يعني هذا نقل السلطة إلى تلك الفئات أو الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية، فحيث تسود السلطة لجني ثمارها دون إزاحة هذه الفئات والطبقات السياسية عن السلطة.

كما يتطلب نجاح عملية التنمية الاقتصادية إنشاء تنظيم سياسي ممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية حيث يلعب التنظيم السياسي دور تعبئة الجماهير لعملية التنمية الاقتصادية عن طريق خلق الوعي الإنمائي وترسيخه،فالتنمية الاقتصادية بمثابة وثيقة تأمين قومية، تقتضي التضحية بالحاضر في سبيل المستقبل . ويلعب التنظيم السياسي دور خلق إدارة التغيير لدى الجماهير وإرضائهم بتقديم التضحيات المطلوبة لعمليات التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: المجال الثقافي

في مؤتمر اليونسكو في " **Venise** " سنة 1970, ألقي الضوء صراحة على العلاقة بين الثقافة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وقد قال " **René Maheu** " المدير العام للأونيسكو في ذلك الحين: " ابتداء من اليوم حتى علماء الاقتصاد يقرّون بأنّ التنمية إما أن تكون شاملة أو لا تكون ، فلم يعد من باب الصدفة أو الاستعارة أن نتكلّم عن التنمية الثقافية كعامل مهم من عوامل التنمية الشاملة" ، ومنذ ذلك الحين بدأت المؤتمرات والندوات تخصص لدراسة الثقافة والتنمية ، سواء على الصعيد الداخلي لكل دولة أو على صعيد المجموعات الدولية. فعلى الصعيد الداخلي بدأت الدول التي تعرف وزارات للثقافة تخطط وتصنع السياسات الثقافية وتعمل على تنفيذها. أما على الصعيد الدولي فقد أدركت مجموعة الدول السائرة على طريق النمو أن الاستثمارات والمساعدات المالية الخارجية غير كافية وحدها للخروج من حالة الوهن والتخلّف ، وأنه من غير الممكن استيراد كل ما هو متطوّر عند الدول الصناعية وكأنّ الأمر هو تصوير مستندات ، إذ لا بدّ قبل كل شيء من إنماء ثقافي ، أي من إنسان مثقف يُحسن استعمال التكنولوجيا ، كذلك بدأت الأونيسكو عملياً بالتحرّك على خط التنمية الثقافية بصورة تغلّبت فيها مسألة إرسال خبراء في حقل الإنماء الثقافي إلى الدول النامية على مسألة الدعم المادي لها .

يستدلّ مما تقدّم أن العلاقة بين الثقافة والتنمية هي علاقة عضوية ،وإن دور الثقافة في التنمية الشاملة

هو أساسي، فتحسين ظروف العيش الإنساني لم يعد يترجم فقط بزيادة المداخيل بل يفرض تحسيناً مستمراً لنوعية الحياة نفسها كما يفترض تطلّعاً إلى قيم جديدة [1].

لذلك تتطلب التنمية الاقتصادية تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم ، تتمثل هذه التغيرات في ثورة ثقافية تغير هذا النظام من جذوره ، وتجعله قادرا على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، بمعنى أن الثورة الثقافية تؤدي إلى ملائمة نظام التعليم مع احتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع، تستهدف هذه الثورة الثقافية أن تخلق جو التحدي من طرف الإنسان للطبيعة بروح المغامرة والملاحظة والتجربة ، بدلا من روح التغيب والتجريد . وتهدف الثورة إلى خلق الطاقة الإبداعية لدى الأفراد، ذلك أن التنمية الاقتصادية لا تتطلب فقط نقل التكنولوجيا من مكان إلى مكان، بل لكي تنجح عملية النقل التكنولوجي لا بد من خلق العقل الذي يبدعها، يديرها ويسيرها مع الاعتناء بها ، وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية تغييرا جوهريا في مناهج التعليم السائدة إذ من شأنه خلق العقلية العلمية والنقدية المتسائلة والراغبة في فهم واقعها ومحيطها وتغييره.

الفرع الثالث: المجال الاجتماعي : إن الجوانب الاجتماعية في عملية التنمية لا تقل أهمية وخطورة عن الجوانب التكنو اقتصادية، ذلك أنه عند تحليل مضمون عملية التنمية فإن الجانب التكتيكي والاقتصادي لهذه العملية كثيرا ما يحجب جانبا آخر وهو الجانب الاجتماعي، ولكن يجب ألا ننسى أنه مهما كانت الصعوبات التكتيكية والاقتصادية التي تواجه المجتمع المقبل على التصنيع، إلا أن إمكانية ونطاق التغلب عليه يتعلقان بالعوامل الاجتماعية أساسا . وقد أثبتت الخبرات الاجتماعية العامة في ظل ظروف مختلفة أنه من أيسر اليسير تعليم أساليب التكنولوجيا الحديثة واكتسابها، أما أصعب العمليات وأكثرها بطأ فهو استمرار عملية التنمية على المستوى الاجتماعي، حيث يتعين اكتساب أساليب جديدة في السلوك وأشكال جديدة من التنظيم، ولاسيما في مجال التدرج الاجتماعي، وبواعث وقيم ومعايير جديدة . لذلك يمكن القول بأن العناصر الاجتماعية والنفسية للعملية التنموية هي التي تضفي على كل سياسة تنموية فعاليتها الحقيقية وتعطيها وزنها، وتمثل لها النبع الذي تستمد منه طاقة الاندفاع والاستمرار ، وهكذا ترتبط مستويات العملية التنموية في سلسلة لا تنفصل حلقاتها: أيسرها جميعها في تنفيذ المستوى التكنولوجي، وأصعبها في تحقيق المستوى الاجتماعي، ذلك أن الموارد التكنولوجية والمالية (سواء كانت محلية أو أجنبية) لا يمكن أن تكون فعالة إلا حين يوجد الاستعداد وتوجد القدرة على توظيفها ، وللأسف لا يحدث هذا التوظيف الأمثل في ظل الظروف التي مازالت تسود فيها النظم والمعايير وأساليب السلوك التقليدية الموروثة عن المجتمع الأستاتيكي، وحيث تعمل العناصر المسيطرة ذات الزعامة التقليدية في حدود المعايير الموروثة عن الماضي ولتحقيق مصلحتها، مما يفرغ العملية التنموية من كل مضمونها الاجتماعي والتنموي.

[1] لفيف من خبراء اليونسكو، **التنمية الثقافية: تجارب إقليمية**، منشورات الأمم المتحدة، 1982، ص 5.

الفرع الرابع: المجال التنظيمي والإداري

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تغير جوهري في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة ، وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية رفع معدل الاستثمار الذي يكون بإنشاء مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع ، والتي تمثل في نفس الوقت قنوات لتوجيه هذه الموارد الاستثمارية . إن التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث تتطلب قيام الحكومة بدور فعال وقيادي في عملية النمو الاقتصادي، يكون ذلك بتمتع الجهاز الحكومي على درجة عالية من الكفاءة، الأمر الذي يقتضي توسيعه وإعادة تنظيم الإدارات المالية –مصلحة الضرائب مثلا – مع تغيير التشريعات المالية السائدة بما يتلاءم وحاجات التنمية.

ولضمان درجة مناسبة من النجاح في إحداث التنمية لا بد من التوازن بين الأهداف العامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والوسائل المتاحة والتي من ضمنها الأجهزة الإدارية بكل ما تحتويه من مكونات ومفردات، فإذا حصل خلل في أي من طرفي المعادلة فان النتيجة ستكون الفشل الذي يعني ضياع الجهد والمال، والذي يؤدي إلى خلق وتعميق السمات الأزموية المتنوعة وعلى مستويات عدة في حال القبول والاستمرار بالوضع الراهن، وقد يكون ذلك من ضمن أسباب رئيسية أخرى في تعثر الخطط التنموية الشاملة للعديد من الدول النامية، إذ تشير نتائج العديد من تجارب الدول النامية إلى أن مستوى الأجهزة الإدارية عند تبني خطط التنمية كان قاصرا عن إدارة التنمية بسبب الفرق الواسع بين طموحات وبرامج التنمية والقدرة على القيام بأعباء التنمية، ما يشير بشكل واضح إلى ضعف الجهاز الإداري للدولة، لذلك لا بد من سد هذه الفجوة إذا ما أردنا النجاح بتطوير الجهاز الإداري بكافة محتوياته ومفرداته بشكل مستمر ، وتزويده بالكفاءات البشرية المؤهلة على كافة المستويات لكي يتمكن من القيام بأعباء التنمية . وفي الأخير فإن ما قلناه سابقا عن هذه المجالات أي الثقافية، السياسية، والاجتماعية والإدارية ، ما هي إلا عبارة عن متطلبات للتنمية الاقتصادية، أي التغيرات التي يجب أن تحدث في المجتمعات والأمم للدخول في عملية النمو الاقتصادي السريع، أو بالأحرى استعدادات لأي مجتمع يود الرقي والدخول في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: الفرق بين مفهوم التنمية الاقتصادية وبعض المفاهيم المشابهة لها

أولا: الفرق بين مفهوم التنمية الاقتصاديةّ و النمو الاقتصادي

تبدأ غالبية مؤلفات التنمية الاقتصادية، بالتفرقة بين التنمية والنمو ، ويجتهد كل اقتصادي في إضافة المزيد من الفروق بين المفهومين، بعضها يرجع الفضل فيها لكتاب ذوي هوية غربية رأسمالية، غير أن هناك أيضًا من الفكر التنموي الغربي الذي أعتبرها شيئًا واحدًا، ومن ثم فقد درج على استخدام كل منهما كمرادف للآخر ولكن يوجد الكثير من المفكرين متفقون على أنها توجد بعض الفروق بينهما، حيث يعبر كل منها عن ظاهرة مختلفة.

فبعض المفكرين يعتبرون أن مفهوم النمو الاقتصادي يعني النمو الكلي لكل من الدخل الوطني والناتج الوطني، كما يستخدم المفهوم عند الإشارة للبلدان المتقدمة ، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يتضمن

الإضافة إلى النمو الكمي ، إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنيان المجتمعات كما يستخدم للإشارة للبلدان المتخلفة.

حاول " **ماديسون** " **Madison** " التفرقة بين الاصطلاحين بالقو ل بأن " رفع مستويات الدخل يطلق عليه النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، في حين يسمى بالتنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة "، وتشير " **أورسولا هيكس** "**O.Hicks** ": إلى أن مشاكل الدول المتخلفة تتمثل في محاولة تنمية الموارد غير المستغلة" **unused resources** "بالرغم من معرفة أوجه استخدامها، أما مشاكل الدول المتقدمة المرتبطة بالنمو فهي تتعلق بموارد معروفة ومستغلة إلى حد بعيد، ولكن مستوى استخدامها قد يكون أقل من المستوى المطلوب.ويقدم " **شومبيتر** **Schumpeter** " تفرقة أكثر وضوحا، فهو يعرف التنمية بأنها إحداث تغيير مستمر وتلقائي" **continuous and spontaneous**" في حالة السكون المستقر " **stationary state** " بحيث تحل أوضاع توازنية جديدة محل الأوضاع السابقة،أما النمو فهو يشير إلى تغيير تدريجي مطرد في الأجل الطويل في معدلات الادخار والسكان. ويرى " **كندلبرجر** **Kindleberger**": أن النمو الاقتصادي يعني المزيد من النتائج " **more output** "، على حين تشتمل التنمية الاقتصادية على كل من زيادة الناتج وإحداث تغيرات في الأطر الفنية والمؤسسية للإنتاج والتوزيع، وهنا يأتي " كندلبرجر بفكرة جديدة عن التنمية مفادها: أن التنمية تتضمن إحداث تحسن مستمر ودائم في طرائق الإنتاج بحيث تتماشى مع روح العصر الحاضر، ويقصد بذلك استخدام الأساليب التقنية الحديثة التي تعمل على تحسين الكفاءة الإنتاجية لكافة الوحدات العاملة في جميع قطاعات الاقتصاد القومي. ويرى " **جون فريدمان**" : أن النمو يشير إلى توسع النظام في واحد أو أكثر من أبعاده، دون إحداث تغيير في هيكله، بينما تشير التنمية إلى عملية التحديث التي تقود إلى حدوث تحول هيكلي في النظم الاجتماعية[1].

يقول" **بونية** ":أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرًا فعالا وواعيًا، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة، كما أن النمو هو الهدف النهائي لها وهو الزيادة المطردة والمستمرة والملموسة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي[2].

أما" **جوركنسون**" فيقول: أن الفرق بين نظريات التنمية ونظريات النمو يكمن في أن نظريات التنمية تركز اهتمامها على الموازنة بين تراكم رأس المال والزيادة السكانية، في حين تركز نظريات النمو على التوازن بين التوظيف و الادخار. ويقول "**هيرشمان**" أن التغيرات الهيكلية التي تحول الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد حديث لم تعد ضرورية بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، والنمو هو حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقًا لآليات السوق، أما التنمية فهي حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقًا لخطط متعمدة من الدولة. أما" **كوسوف**" فيقول أن النمو هو: التغير في حجم النشاط الاقتصادي، بينما تعني التنمية

[1] محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص13.

[2] علي إبراهيم سلامة رمزي، **إقتصاديات التنمية**،، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1986، ص124.

بالإضافة للتغير في حجم النشاط تغير في هيكل المقتصد لصالح القطاعات الأكثر تأمينًا، لتطوره على المدى الطويل أو لصالح أكثر القطاعات حيوية[1] .

ثانيا: الفرق بين التنمية والتغير: إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة[2].

ثالثا: الفرق بين التنمية والتطور: التطور لغة هو الحركة إلى الأمام، وفي المجال الاقتصادي يعني تقدم اقتصاد ما نحو أهداف محددة مسبقا، إما كمية كزيادة المنتج أو نوعية كتوزيع أفضل للمداخيل داخل الدولة، فالتطور إذن يدل على التغيير والحركة وغالبا ما يستعمل للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو لقطاع ما، فنقول مثلا التطور الاقتصادي أو التطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة، وهو ليس مرادفا للتنمية، حيث أنه يمكن أن يكون هناك تطورا دون أن يكون مصحوبا بتغيرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية وانتظام هذا التطور(أي لا توجد تنمية)[3].

رابعا: الفرق بين التنمية والنهضة: هناك فرق بين التنمية و النهضة فكل عملية تَغَيُّر إلى الأفضل أيا كانت، يمكن أن تكون تنمية، ولكن النهضة أمر آخر فالنهضة هي:محصلة عمليات التقدم والنمو والتنمية، عندما تصل من حيث الكيف والكم إلى إنتاج مستوى جديد من الحياة، ونموذج جديد من الحياة، وتصل إلى مرحلة محققة للرضا لدى عامة الناس، وتصل أيضا إلى مستوى من القوة الذاتية المتكاملة، قادرة على مواجهة متطلبات الحياة وتحديات العصر، وكذلك قادرة على مواجهة أي تعدي خارجي على الأمة، أو أي عدوان عليها، أو أي حصار لها.

خامسا: الفرق بين التنمية والتحديث

كثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث، فالأول يعني بالإضافة إلى ما رأيناه سابقا في التعاريف الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا، مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية، مثل التجهيزات التكنولوجية و المعدات الآلية والسلع الاستهلاكية، ولم تصمد نظريات التحديث أمام الانتقادات لسبب بسيط جدا، وهو أنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث أو المتخلف، ووقوع هذه النظريات التحديثية أسيرة للنموذج الغربي، لأنها لم تهتم بحقيقة النمو الاجتماعي والإمكانات الذاتية للعالم الثالث[4].

---

[1] عمران بشراير، مرجع سابق، ص 16.

[2] هند جعموني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010، ص 3.

[3] مصطفى زيروني، مرجع سابق، ص10-11.

[4] هند جعموني، مرجع سابق، ص 3.

المطلب الرابع: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية

أولا: إستراتيجية النمو المتوازن Strategy of Balanced Growth

مما لاشك فيه أن أفكار الاقتصادي الشهير "راجنار نيوكس **Ragner Nukse** " تعتبر امتدادا طبيعيا لأفكار " روزنشتين رودان" الخاصة بأهمية وضرورة وجود الدفعة القوية للخروج من أسر التخلف الاقتصادي[1].

هناك قدر من عدم الاتفاق بخصوص مفهوم النمو المتوازن، فهو بالنسبة لبعض الاقتصاديين يعني الاستثمار في قطاع كبير أو صناعة واسعة بحيث يصبح هذا القطاع أو تلك الصناعة متمشيا مع القطاعات و الصناعات الأخرى، وبالنسبة لآخرين فإن النمو المتوازن يعني أن يكون الاستثمار متزامنا في جميع القطاعات أو الصناعات، وبالنسبة لفريق ثالث من الاقتصاديين فهو يعني التنمية المتوازنة لكل من قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الزراعة[2].

وترتكز نظرية النمو المتوازن بصفة أساسية على التحليل الذي قدمه "نيركس " عن الحلقة المفرغة للفقر، ومن المعروف أن الحلقة المفرغة لها جانبان، جانب يتعلق بالعرض، وآخر يتعلق بالطلب، ولذلك أقام "نيركس" نظريته في النمو المتوازن، على أساسين رئيسيين هما:

أ: تحليل نظرية النمو المتوازن من ناحية الطلب.

ب: تحليل نظرية النمو المتوازن من ناحية العرض.

أ- نظرية النمو المتوازن من ناحية الطلب:

إن تحليل جانب الطلب، طبقا لهذه النظرية، يقوم بتقدم المزيد من فرص التوظيف لأفراد المجتمع، ومن ثم زيادة دخل هؤلاء الأفراد، بحيث يترتب على هذه الزيادة في الدخل زيادة في المقابل في الطلب بالصناعات المتكاملة من ناحية، والصناعات التحويلية من ناحية أخرى.

يبدأ "نيركس" تحليله لنظرية النمو المتوازن من ناحية الطلب بالإشارة إلى ما تعانيه البلدان المتخلفة من انخفاض الطلب على رؤوس الأموال، نظرا لانخفاض الميل للاستثمار بهذه البلاد، ويرجع انخفاض الميل للاستثمار إلى ضيق نطاق السوق الداخلية للبلدان المتخلفة، وهو ما يفسر انخفاض القوة الشرائية للمستهلكين، ويعود ذلك لانخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، مع الإشارة إلى عدم قابلية الطلب للتجزئة وذلك لعظم الأخطار التي تنبعث من عقبة ضيق نطاق السوق الداخلي، ووفق هذه الحقيقة قام "نيركس" بطرح نظريته في النمو المتوازن على أساس إنشاء عدد كبير من الصناعات المتلاحقة زمنيا، بحيث تخلق كل صناعة طلبا على منتجات الصناعات الأخرى، ويرى "نيركس" أن تبدأ هذه الصناعات في نطاق سلع الاستهلاك وليس في نطاق السلع الرأسمالية، ويترتب على إنشاء كل

[1] صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص 241-250.

[2] *M.L.Jhingan,Op.Cit,p180.*

مشروع من هذه المشروعات المتعاقبة زمنيا خلق مجموعة من الوفورات الخارجية التي تساهم في توسيع نطاق السوق[1].

ب – نظرية النمو المتوازن من ناحية العرض

يقصد بالنمو المتوازن من جانب العرض، أن تكون التنمية متزامنة لجميع القطاعات ذات الارتباط بعضها البعض، الأمر الذي يساعد على زيادة العرض من السلع والخدمات، ويشتمل ذلك بالطبع، قطاع إنتاج المواد الأولية، وقطاع إنتاج السلع الوسيطة، والزراعة، والري،..... الخ، وكذلك جميع الصناعات التي تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية[2].

الفرع الأول: تقويم نظرية النمو المتوازن:

تعرضت نظرية النمو المتوازن لمجموعة من الانتقادات, أبرزها ما يلي:

*تستند نظرية النمو المتوازن في حقيقتها إلى تحليل التقليدي المستند إلى قانون "ساي" في الأسواق. ومن ثم فهي من حيث التحليل تكون ذات طابع رأسمالي، إلا أن المقومات هذه النظرية من حيث التطبيق في ظل الأسس السابقة يعتذر تطبيقها عمليا في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي، وهو يعني أنه على رغم من تسليم النظرية بالدفعة القوية كعنصر رئيسي لعملية التنمية إلا أن إتمام الدفعة القوية بشكل متوازن لا يتصور حدوثه في إطار النشاط الخاص، ووفقا لجهاز الثمن

*نظرية النمو المتوازن تتطلب وضع خطة قومية هادفة تستلزم تدخل الدول في النشاط الاقتصادي المختلفة، بشكل يتسم بالمنطق الاقتصادي والحكمة،وبتالي فإن تنفيذه من الناحية العلمية يكون ذا طابع اشتراكي.

*هناك اعتقاد بأن هذه النظرية تحوي بين طياتها تناقضا كبيرا من حيث التحليل والتنفيذ، فهي من حيث التحليل الاقتصادي ذات طابع رأسمالي حر، وهي من حيث التخطيط ذات طابع اشتراكي قائم على التخطيط.

* هذه النظرية تعتمد في أسسها على الفكر الاقتصادي الرأسمالي، فإن تطبيقها يستلزم الأخذ بالتخطيط الاقتصادي باعتباره الحل الأفضل الذي يمكن تطبيق هذه النظرية بكفاءة.

* يوجه الاقتصادي " **هيرشمان Hirchman**" [*] نقدا عنيفا لأسلوب النمو المتوازن، حيث يعتقد أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى حدوث ظاهرة "الاقتصاد الثنائي" أو الازدواجية الاقتصادية التي تواجهها البلاد الآخذة في النمو كنتيجة الاستعمار الأجنبي، ومفاد ذلك، أن انتهاج دولة ما للإستراتجية تقوم على النمو المتوازن من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء قطاع صناعي يعتمد على فن إنتاجي متقدم بجانب قطاع زراعي متخلف يطبق فنون إنتاجية بدائية. و يرتبط هذان القطاعان بروابط ضعيفة مما

[1] محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص119.

[2] *M.L.Jhinagan, Op.Cit,P180*

[*] **ألبيرت أوتو إيريشمان** (بالإنجليزية: Albert O. Hirschman) (مواليد 7 أبريل 1915)، كان خبير اقتصادي مؤثر و كاتب للعديد من الكتب حول الاقتصاد السياسي والفكر السياسي. كانت له مساهمات في وقت مبكر في مجال اقتصاديات التنمية حيث شدد على الحاجة إلى النمو غير المتوازن ، توفي في 11 ديسمبر 2012 عن عمر يناهز 97 عاما.

يعرقل ويقلل من فعالية السياسات التي تطبق في أحد القطاعين على الآخر. كما قام الاقتصادي "سنجر singer" فإنه يرى أن هذه النظرية تقوم على فرض رئيسي مفاده أن البلدان المتخلفة تبدأ في نموها الاقتصادي من الصفر، وذلك في الوقت الذي تنشأ فيه عملية التنمية الاقتصادية على بنيان اقتصادي يعكس ما تم من جهود إنمائية في الماضي، وما تم أخذه من قرارات للاستثمار، وهذه القرارات والبرامج الخاصة بالاستثمار إنما تشكل في واقع الأمر نوعا من النمو غير المتوازن وينبغي أن يؤخذ ذلك في الحسبان [1].

* يوجه بعض الاقتصاديين نظرا إلى ضخامة الموارد المالية اللازمة لتطبيق إستراتيجية تقوم على النمو المتوازن، قد تعجز عن تدبيره البلدان الآخذة في النمو، و ذلك لأن إنشاء هذا الحشد الكبير من الصناعات الاستهلاكية يتطلب القيام بحجم ضخم من الاستثمار، وهو أمر قد لا يتوفر بالنسبة لهذه البلدان.

* يضاف إلى ما سبق، أن ما تسعى إليه نظرية النمو المتوازن في شكل إقامة عدد كبير من الصناعات الاستهلاكية المتلازمة زمنيا، من شأنه أن يؤدي إلى أحد أمرين على جانب كبير من الخطورة بالنسبة للدول الآخذة في النمو، هما [2]:

الأول: أن تقام هذه المشروعات بحجم كبير" **largs scale** " يقارب الحجم الأمثل، إلا أن الاحتمال الأكثر شيوعا هو عدم تشغيل هذه المشروعات ذات الأحجام الكبيرة بكامل طاقتها.

الثاني : أن يتم إنشاء هذه المشروعات بحجم صغير " **small scale** " يقل كثيرا عن الحجم الأمثل للوحدة الإنتاجية، وهذا يضيع على الدول الآخذة في النمو الوفورات التي يحققها إنشاء الحجم الأمثل للوحدة الإنتاجية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية لهذه المشروعات المقترح إنشاؤها.

ثانيا: نظرية النمو الغير المتوازن:

وفي مقابل نظرية النمو المتوازن، نشأت نظرية النمو غير المتوازن، التي من أبرز دعاتها " ألبرت هيرشمان، "فرانسوا بيرو "**Francois Perroux**"، "والت روستو" [*] وسنجر **singer**"[**]، فكلتا النظريتين تؤمنان بضرورة وجود الدفعة القوية، وإنما يكمن الخلاف بينهما في كيفية توجيه هذه الدفعة القوية.

وعلى العكس من نظرية النمو المتوازن، نجد أن نظرية النمو غير المتوازن تفضل توجيه الدفعة القوية من الاستثمارات إلى قطاعات معينة يتم اختيارها بعناية، وذلك بدلا من تشتيت حجم الاستثمار على

---

[1] محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص122.

[2] *M.L.Jhinagan, Op.Cit,P184-188.*

[*] والت ويتمان روستو (7 أكتوبر 1916 – 13 فبراير 2003) كان خبير اقتصادي وسياسي المنظر للولايات المتحدة الأمريكية الذي شغل منصب المساعد الخاص لشؤون الأمن الوطني للرئيس الأمريكي ليندون جونسون في عام 1966 –1969، صاحب دور بارز في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في جنوب .شرق آسيا خلال 1960، كان قوي المعادية للشيوعية، ومن المعروف لروستو كتابه مراحل النمو الاقتصادي توفي 13 فبراير 2003، أوستن في تكساس

[**] ولد في Elberfeld، ألمانيا في عام 1910. وكان يعتزم أن يصبح طبيبا ولكنه درس الاقتصاد بعد حضور سلسلة من المحاضرات التي يلقيها خبراء الاقتصاد البارزين جوزيف شومبيتر وآرثر Spiethoff في بون، وفي عام 1947، كان واحدا من أول ثلاثة للانضمام إلى قسم الاقتصاد "الاقتصاديون الجديدة للأمم المتحدة " كان مدير شعبة الاقتصاد لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، مدير الأمم المتحدة لمعهد بحوث التنمية الاجتماعية متورط في نشر عام 1950 دراسة تجريبية دراسة تكاليف التجارة الدولية مما أثار انتقادات من خبراء الاقتصاد، توفي في برايتون، المملكة المتحدة يوم 26 فبراير 2006.

حشد كبير من الصناعات بشكل متزامن، حيث يكون من الصعب تصور وجود دولة آخذة في النمو تمتلك قدرا من الأموال يكفي للاستثمار المتزامن في جميع القطاعات.

ولقد بدأ "هيرشمان" وهو أبرز دعاة نظرية النمو غير المتوازن بعرض فكرته على النمو غير المتوازن بانتقاد نظرية نمو المتوازن في جانب العرض والتي سبق عرضها، واستدل بالشواهد التاريخية لبيان أن الواقع العلمي لم يشهد حدوث أمثلة لهذا النمو المتوازن في جانب العرض، وإنما يؤكد الواقع العلمي أن النمو الاقتصادي كان في صورة انطلاق بعض قطاعات الاقتصاد الوطني، وكان من نتيجة نمو هذه القطاعات حدوث سلسلة من الاختلالات في التوازن الاقتصادي في الدولة محل الاعتبار، الأمر يستحث قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى على الاستجابة السريعة لولوج مضمار النمو الاقتصادي، ولقد أطلق "هيرشمان" اسم القطاعات القائدة على القطاعات التي شهدت النمو في بداية الأمر، أما "فرانسوا بيرو" فلقد أطلق عليها اصطلاح "أقطاب النمو **Growth poles**" [1].

ومن هنا يتضح أن فكرة النمو غير المتوازن تقوم على أن النمو يقوم على أساس وجود عدة قطاعات قائدة في كل مرحلة من مراحل النمو، ويؤدي نمو هذه القطاعات إلى حفز القطاعات الأخرى على النمو، ويتم ذلك بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر على النحو التالي:

* يتمثل الطريق المباشر في زيادة الطلب على السلعة الوسيطة والخدمات.

* أما الطريق غير المباشر فيكون من خلال زيادة دخول الأفراد، وبالتالي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية.

ويؤدي النمو غير المتوازن من وجهة نظر مؤيدي هذه النظرية إلى نوع من الاقتصاد أي التوفير من الاستثمارات المختلفة , حيت يؤدي نمو القطاعات ال قائدة إلى إحداث نمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن هذا يمكن اعتبار الاستثمار الذي تم في هذه القطاعات الأخرى على أساس انه استثمار مدفوع إليه أو مستحث تم بغرض استعادة التوازن الذي اختل عقب حدوث الاستثمار المبدئي في القطاعات القائدة.

ومما سبق يتضح أن الأسلوب الأمثل للتنمية عند "هيرمشان " يتمثل في إجراء دفعات متتابعة من الاستثمار تقود الاقتصاد الوطني دائما بعيدا عن التوازن، فكل خطوة من هذه الخطوات ترتبت على اختلال في التوازن سابق عليها، وتؤدي بدورها إلى اختلال جديد في التوازن، يدفع الاقتصاد الوطني خطوة أخرى إلى الأمام ، أو تتحقق ه ذه الخطوات بشكل متعاقب نظرا لما يترتب ع ن نمو الصناعات من حدوث وفورات خارجية [2].

ويرجع حدوث ه ذه الوفوات الخارجية إلى ما يسميه "هيرشمان" بظاهرة تكامل الإنتاج ، ويقصد بتكامل الإنتاج أ نه إذا كان لدينا سلعتان (أ)، (ب) فإن الإنتاج يعني في ه ذه الحالة أن زيادة الطلب على

[1] محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص123.

[2] يمكن تصوير الوضع على أنه بمثابة إلقاء حجر على صفحة الماء الراكدة فتحدث مجموعة من الدوامات في شكل حلقات مع مكان إلقاء قطعة الحجر (مركز التأثير) إلى أجزاء الماء، وهكذا مع إلقاء كل حجر في حجر الماء.

السلعة (أ) يحدث ضغط لزيادة العرض من السلعة (ب)، فزيادة الطلب على السيارات يولد ضغطا لزيادة العرض من إطارات السيارات، ومن بطاريات السيارات، ومن ألواح الصلب المستخدمة في صناعة هيكل السيارة، ومن أجزاء الصلب التي يصنع منها محرك السيارة وهكذا.

وإذا كان ذلك بصفة عامة، هو مضمون نظرية النمو الغير المتوازن، فإن سياسة التنمية التي تستند على هذه النظرية تتمثل في حصر جهود النمو الاقتصادية في عدد محدود من القطاعات أو الصناعات التي تتميز بالتفوق على غيرها من القطاعات أو الصناعات في دفع الاستثمار في باقي قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى ، ويتطلب أسلوب النمو غير متوازن عدم حدوث التوازن بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الر أسمالية، بحيث يحصل النوع الثاني من الصناعات على أولوية كبيرة قياسا إلى النوع الأول من الصناعات، عند القيام بتوزيع الاستثمارات.

ويثير أسلوب النمو غير المتوازن عددا من المشكلات نتناولها على النحو التالي:

أولا: مشكلة الاختيار بين الصناعات الرأسمالية والصناعات الاستهلاكية.

ثانيا: مشكلة الاختيار بين الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة.

ثالثا: مشكلة الاختيار بين المشروعات الاقتصادية المختلفة.

نستخلص مما سبق أن إستراتجيتي النمو المتوازن والنمو غير المتوازن تتفقان على حتمية التخطيط وتوفير دفعة قوية من الاستثمار، والاستثمار في رأس المال الاجتماعي، إلا أنهما يختلفان في مسار توجيه الاستثمارات هل توجه إلى عدد ضخم من الصناعات أو إلى عدد محدود؟. وعلى الرغم من وجاهة هذه الإستراتجيات إلا أنه يوجه إليها نقد أساسي، يتمثل في أنها افترضت أن القيد الأساسي على عملية التنمية يتمثل في جانب الطلب أي وجود الأسواق، وأهملت كلية القيود الواردة على عملية التنمية من ناحية العرض، أي افترضت توافر الموارد اللازمة لعملية التنمية، وهو افتراض يجافي الحقيقة والواقع إلى حد بعيد خاصة في الدول النامية[1].

المبحث الثاني: عرض النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي وعلاقته بالادخار

يعتبر الاهتمام بالنمو والتنمية الاقتصادية، كهدف مرغوب فيه من الناحية الاجتماعية، أمرا حديثا بهذه الأمور مع بزوغ شمس الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر.

ويطلق على الاقتصاديين الذين بدءوا التفكير في الكتابة في مجال علم الاقتصاد اصطلاح "الاقتصاديين التقليديين أو الكلاسيك **classic**"، ويطلق على الجيل الثاني من هؤلاء الاقتصاديين اصطلاح "التقليديين المحدثين **Neoclassic**"، ولقد اهتم الاقتصاديون التقليديون، ليس فقط بمحاولة تفسير أسباب الزيادة في إجمالي الثروة الاقتصادية، والتي صاحبت عملية التصنيع industrialization، ولكنهم اهتموا أيضا بلغز وجود فرق شاسع بين الغنى المفرط والفقر المدقع، الذي صاحب هذه العملية، والافتقار إلى تنمية حقيقية تؤثر على قطاع عريض من سكان المجتمع، ويعتبر كتاب آدم سميث

[1] عمران بشراير، مرجع سابق، ص18.

Adam Smith الذي نشره عام 1886 بعنوان "ثروة الأمم هو أول من قدم إطارا تنظيري ا، وتفسيرا لكيفية سير النظام الاقتصادي الرأسمالي الصناعي **capitalist industrial economy.**

وفي أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ظهرت كتابات العالم الاقتصادي توماس مالتوس **Thomas Maltus** صاحب النزعة التشاؤمية المبنية على نظريته الشهيرة في السكان، والتي ألقت بظلال قاتمة على مستقبل النظام الرأسمالي، ولكن لم تستمر هذه النظرية طويلا، ثم جاء الاقتصادي الشهير دافيد ريكاردو **David Ricardo** فقدم رؤى جديدة للتغيرات التي تحدث في البنيان الاقتصادي، وجاءت كتابات كارل ماركس **Carl Marx** التي انتقدت الرأسمالية وبشرت بنظام جديد هو الشيوعية (والتي أطلق عليها فيما بعد اسم الاشتراكية **Socialism**)، ثم قدم جوزيف شومبيتر نظريته التي تفسر أسباب النمو الاقتصادي في دول العالم.

ويمكن القول بصفة عامة بأن الاقتصاديين التقليديين قد اهتموا بكيفية الإسراع في النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت تقليل أعداد البشر الذين يعيشون في حالة فقر.

المطلب الأول: آدم سميث (1723 – 1790)

آدم سميث احد أقدم مفكري المدرسة الكلاسيكية فلقد رأى آدم سميث أن السبب في زيادة رأس المال هو كافة القطاعات الاقتصادية وليس الصناعة، وذلك من خلال تقديم تلك القطاعات للمدخرات، كما رفض آدم سميث رأي الطبيعيين [*] المتمثل في أن القطاع الزراعي هو القطاع المنتج الوحيد دون القطاعات الأخرى إلا أنه اعترف بأهمية القطاع الزراعي كمتطلب أساسي لعملية النمو الاقتصادي، كونه الممد للعاملين في القطاعات الأخرى بالمواد الغذائية[1].

فقد آمن سميث بمبدأ القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، فهو يرى أن كل شخص هو أفضل حكم على مصلحته الشخصية، ولذلك ينبغي تركه يسعى لتحقيق ما في صالحه، وبالتالي فهو يسهم في تحقيق المصلحة العامة، ويقف وراء ذلك ما أطلق عليه آدم سميث اصطلاح "اليد الخفية invisible hand"، وهي ببساطة شديدة ما نسميه الآن قوى العرض والطلب في سوق تنافسي كامل أو قريب من الكمال، لذلك فإن سعي كل فرد إلى تعظيم ثروته الخاصة في حرية تامة سيؤدي في النهاية إلى قيام مجموع الأفراد بتعظيم الثروة التجميعية، ويعارض سميث تدخل الحكومة في الصناعة أو التجارة، وفي ظل هذه البيئة تتلاقى رغبات المستهلكين في الحصول على السلع والخدمات، مع رغبات المنتجين في الحصول على أقصى أرباح ممكنة **maximum profits**، حتى يتم الوصول إلى وضع التوازن، وهو ما يتحقق بتلاقي منحنى العرض مع منحنى الطلب في نقطة معينة، تحقق مكاسب لكلا الطرفين من عملية التبادل، وإذا حدث تهديد لبيئة المنافسة بسبب أطماع المنتجين والرأسماليين، تأتي مسؤولية

[*] كان الطبيعيين وعلى رأسهم (كيناي) مؤسس المدرسة الطبيعية يعتقدون بأن القطاع الزراعي هو القطاع المنتج الوحيد في المجتمع إذا اعتقدوا بأن القطاع الزراعي هو النشاط الذي ينتج عنه فائض يستعمل في تنمية المجتمع، أما القطاعات الأخرى (الملاك والصناع) قطاعات غير منتجة بل مستهلكة إذ تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وبالتالي فإن زيادة في الناتج القومي تعتمد بشكل كامل على مقدار ما يحققه القطاع الزراعي من فائض وما يعاد استثماره من هذا الفائض في هذا القطاع

[1] فائز إبراهيم الحبيب، مرجع سابق، ص17.

الحكومة في خلق الإطار القانوني ال ذي يمنع الاحتكار والاستغلال، بحيث يتم استعادة البيئة التنافسية من جديد[1].

ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير" ثروة الأمم والذي نشر سنة 1776 م، وترجم إلى عشرات اللغات حيث يوضح سميث أن نقطة البداية في نظرية للنمو الاقتصادي تبدأ بقبول ظاهرة تقسيم العمل التي ينتج عنها أعظم تحسن في إنتاجية القوة العاملة، وطبقا لآدم سميث فإن الزيادة في الإنتاجية يمكن نسبتها لواحد أو أكثر من العوامل التالية[2]:

*الزيادة في براعة وحذق كل عامل بسبب التخصص وتقسيم العمل.

*التوفير في الزمن المطلوب لإنتاج السلع.

*اختراع عدد كبير من الآلات الموفرة لعنصر العمل **labour-saving machines**.

وينبغي أن نشير إلى أن السبب الأخير للزيادة في الإنتاجية لا ينبع من عنصر العمل، وإنما ينبثق من عنصر رأس المال، فالتحسن التقني (التكنولوجي) هو الذي يقود إلى تقسيم العمل وتوسع في السوق ومرد ذلك أن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق، حيث يزداد مدى تقسيم العمل مع اتساع نطاق، السوق، ولقد ظهر تقسيم العمل (أو التخصص **specialization**) من خلال التطور السريع وانتشار نظام المصنع، فقبل الثورة الصناعية كان تقسيم العمل محدودا نسبيا بين الصناعة والزراعة، وداخل عملية إنتاج سلعة معينة، فإنتاج سلعة معينة وليكن معطفا كان يتم من البداية حتى النهاية بواسطة شخص واحد، وكان ذلك يتم على صعيد الأسرة، فبداية من قص الصوف من الأغنام، ثم غزلها ونسجها، ثم قصها وحياكتها، حتى تشطيبها، كان شخص واحد في الغالب، وهو الذي يقوم بجميع هذه المراحل فلم تكن هناك أية صورة من صور التخصص وتقسيم العمل في ظل الإنتاج غير الرأسمالي، وبالتالي وكما هو متوقع تكون كميات الإنتاج صغيرة وكان ذلك هو الحال قبل التصنيع [3].

كما أكد لنا سميث حقيقة وهي أن التخصص و تقسيم العمل لابد أن يسبقهما التراكم رأسمالي، والذي يتأتى أساسا من الادخار والذي يأتي من أرباح الطبقة الرأسمالية [4]، وقد انطلق في نظريته للنمو معتمدا على قانون واحد القائم على أن: العرض يخلق الطلب، وأن قرار الاستثمار وقرار الادخار هـ و قرار واحد، باعتبار أن الطبقة التي تدخر هي الطبقة التي تستثمر، والتي تتمثل في الطبقة الرأسمالية، أما طبقة العمال فتنفق كل دخلها على الاستهلاك الضروري للبقاء على الحياة. كما أن النظرية الكلاسيكية لا ترى بعين الرضا المغالاة في الاستهلاك، بل تنادي إلى نوع من التقشف الذاتي و استعمال الأرباح و العوائد في شراء الآلات و المعدات [5]، كما ربط آدم سميث بين الزيادة في الإنتاج والزيادة في السكان

[1] محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص42.

[2] صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص 76-78.

[3] محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص43.

[4] سهير محمود معتوق، **اقتصاديات التنمية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2002-2003، ص 52.

[5] أحمد فريد مصطفى، سهير محمود السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 112.

وأنهما يرتبطان بعلاقة طردية فعندما يزيد الناتج سيؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، الذي بدوره سيؤدي إلى زيادة السكان، وقد حاول سميث أن يقرر أي العناصر أكثر أهمية بالنسبة للتقدم الاقتصادي، وما هي السياسات الملائمة التي يمكن أن تتبع من أجل خلق الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي السريع[1].

كما استطاع آدم سميث أن يعرض نموذجا ديناميكا متناسقا موضحا فيه العناصر الأساسية لنظريته في النمو الاقتصادي وتتمثل بالآتي[2]:

1- التراكم الرأسمالي

2- النمو السكاني

3- إنتاجية العمل

وقد افترض دالة الإنتاج الآتية:

$Y=f(K,L,N)$

إذ الرموز تعني الآتي:

الإنتاج =Y

رأس المال = k

العمل = L

الأرض = N

كما افترض أن تكلفة الإنتاج الحقيقية ستميل للتناقص مع مرور الزمن، ولذلك لوجود الوفورات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحدث مع زيادة حجم السوق، كما أنه لم يهمل التغير في التقنية على الإنتاج، فقد افترض أن هناك تدفقا للاختراعات التي تسمح لدرجة تقسيم العمل بتكييف نفسها، وقد توصل إلى معدل النمو السنوي في الإنتاج للاقتصاد الوطني بإجراء التفاضل لدالة الإنتاج السابقة[3]:

$$dY/dT=dF/dL.dL/dT+dF/dK.dk/dT+dF/dN.dN/dT$$

حيث الرموز تعني التالي:

الإنتاجية الحدية للعمل = dF / dL

الإنتاجية الحدية لرأس المال = dF / dK

الإنتاجية الحدية للأرض = dF / dN

كما أن آدم سميث اعتقد مسألة النمو الاقتصادي مسألة تراكمية، فحين يتم تقسيم العمل يترتب عليه ارتفاع الإنتاجية لاسيما عندما يتوفر قدر من الطلب والحجم المناسب من رأس المال، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الدخل الوطني، ومن ثم تزايد الدخل في زيادة السكان لأنه يعد حافزا ودافعا له، وما أن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو حتى يزداد الطلب وتتسع السوق، وتعقبه زيادة في الادخار بوصفه عاملا

[1] محمد علي المكردي، مرجع سابق، ص25.

[2] سالم توفيق النجفي، محمد صالح القريشي، **مقدمة في اقتصاديات التنمية**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، 1988، ص56-61.

[3] محمد علي المكردي، مرجع سابق، ص26.

يتأثر بالدخل ننتيجة لزيادة الإنتاج مما يعني زيادة دخول الطبقة الرأسمالية، وذلك نتيجة زيادة الأرباح فزيادة حجم الادخار.

والنقطة التي يجب أن نلاحظها في نظرية آدم سميث هي أن معدل الاستثمار يتحدد بمعدل الادخار وأن المدخرات تستثمر بأكملها، بمعنى آخر عدم وجود تسرب في الاقتصاد كون الادخار يحول مباشرة إلى الاستثمار، ويمكن تلخيص كل ما قلناه سابقا في[1]:

* الإنتاج الكلي في المجتمع يعتمد على عناصر الإنتاج " العمل ورأس المال والموارد الطبيعية(الأرض والتقدم الفني وتوافر البيئة المناسبة الدافعة للنمو في المجتمع).

*التكوين الرأسمالي يمثل الحجر الأساس في نظرية آدم سميث في النمو الاقتصادي.

* التخصص وتقسيم العمل سيعملان على زيادة الكفاءة الإنتاجية للعامل، ويتوقف نجاح ذلك عل سعة السوق.

*القطاع الصناعي هو في مقدمة القطاعات التي ترفع من معدل النمو الاقتصادي في المجتمع نتيجة لقدرة هذا القطاع على تطبيق مبدأ التخصص، وتقسيم العمل بالإضافة إلى قدرته على تحقيق الأرباح التي هي مصدر الاستثمارات (تكوين رأس المال)، وبالتالي يرتفع الطلب على العمال الذي سيعمل بدوره على زيادة معدل النمو الاقتصادي.

*كل من المعدل التقدم الفني، ومعدل نمو السكان، والإنتاج و إنتاجية العمل جميعها يؤثر على معدل النمو تراكم رأس المال أي بعبارة أخرى إن المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في المجتمع هو تراكم رأس المال.

*يرى آدم سميث أن النمو الاقتصادي في المجتمع (الصعود التراكمي للمجتمع) لن يستمر طويلا نتيجة لبطء معدل التقدم الفني الذي يعتمد على تراكم رأس المال، وسبب في ذلك هو انخفاض الأرباح نتيجة لزيادة الأجور، ونتيجة لمحدودية الموارد وهما اللذان سيعملان على توقف الصعود التراكمي للمجتمع، ويبدأ الاتجاه نحو الهبوط التراكمي الذي يعتبر مرحلة من مراحل السكون يستأنف بعدها للمجتمع مرحلة الصعود التراكمي مرة أخرى.

[1] فائز إبراهيم الحبيب، مرجع سابق، ص 18-23.

المطلب الثاني: روبرت مالتس (1766 – 1834)

نشر توماس روبرت مالتيس [*] في سنة 1798 كتابا بعنوان "مقال في مبادئ السكان **an essay on the priciple of population** " أوضح فيه وجهة نظره الخاصة بآثار التصنيع ومسار التقدم الاقتصادي في انجلترا واسكتلندا، وكانت وجهة نظره مختلفة تماما عن رؤية آدم سميث (أكثر الاقتصاديين تفاؤلا بشأن الاقتصاد السياسي التقليدي **classicpoliticaleconomy**).

ويعتبر مالتيس هو رائد الفكر السكاني [**]، كما أنه لم يغفل عن نظريات النمو الاقتصادي في خضم أبحاثه المطولة عن السكان، وكانت نظريته في النمو الاقتصادي لا تقل في درجة عمقها، عن من سبقوه من علماء المدرسة التقليدية، فهو من المؤمنين بالنظام الرأسمالي على وجه العموم إلا أنه يبدي بعض التعديلات الطفيفة على هذا النظام، فمشكلة النمو الاقتصادي – في رأي روبرت مالتيس – وليدة الفكرة التي راودت أذهان الاقتصاديين الكلاسيك من قبل، وتعني أن هناك هوة تفصل بين رغبات الإنسانية وبين قابليه الاقتصاد الوطني لإشباع هذه الرغبات، والنمو الاقتصادي هو الذي يقلل هذه الهوة شيئا فشيئا، بزيادة وتنوع موارد الثروة في البلاد والعمل على تطويع هذه الموارد المتزايدة والمتنوعة للرغبات الإنسانية[1].

النمو الاقتصادي مالتيس ليس عملية اقتصادية فقط، وإنما هي عملية متداخلة متشابكة يختلط فيها الاقتصاد مع السياسة والأخلاق، ويلاحظ النظرة التشاؤمية التي سيطرت على أراء مالتيس، والتي نقلت اهتمامه من مبدأ الغلة المتزايدة لذي أمن به سميث إلى مبدأ المناقض له وهو تناقض الغلة [***]، ومن الملاحظ أن نظرية مالتيس في النمو الاقتصادي ما هي في واقع الأمر إلا صدى لنظريته في السكان، ويعتقد مالتيس أيضا أن الزيادة في السكان التي تؤدي إلى زيادة في الطلب الفعال ستؤثر بلا شك في النمو الاقتصادي عموما وستدفعه قدما إلى الأمام، وبالتالي فان زيادة السكان في علاقتها بالنمو عند مالتيس مفادها أن الزيادة في السكان قد تؤدي في بعض الظروف إلى الزيادة المعروضة من الأيدي

---

[*] **توماس روبرت مالتوس (14 فبراير 1766 – 23 ديسمبر 1834)**: باحث سكاني واقتصادي سياسي إنجليزي، مالتوس مشهور بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني في العصر الحديث يتم مناداته توماس مالتوس رغم أنه في حياته استخدم اسمه الأوسط، روبرت، تلقى مالتوس تعليمه في البيت حتى دخوله جيسز كوليدج" (Jesus Collge)، كامبريدج عام 1784، حيث تخصص في الرياضيات لكنه درس أيضا العديد من المواضيع وقد حصل على الجوائز التقديرية في الإنجليزية، اللاتينية، واليونانية. وحصل على لقب الماستر،و المعروف أن مالتوس لم يكن أول من بحث في نظرية نمو السكان، فابن خلدون بحث في ذلك منذ القرن الرابع عشر حيث تحدث عن الصلة الوطيدة بين عدد السكان ومستوى الحضارة لان عدد السكان عامل هام في تقسيم العمل وفي النمو.

[**] تتلخص نظرية مالتوس التي طرحها عام 1798: في أن النمو السكاني يتم بموجب متوالية هندسية، بينما يتزايد معدل إنتاج الغذاء المعبر عنه اقتصاديا بالناتج المحلي الإجمالي بموجب متوالية عددية، لقد صاغ هذا العالم نظريته تلك اعتماداً على قانون اقتصادي معروف باسم" قانون تناقص الغلة " الذي صاغه العالم الفرنسي" ان توجو "، قياسا على هذا القانون في مسألة السكان هنا انه طالما أن الموارد الاقتصادية بطبيعتها نادرة ومحدودة مهما أدخلت عليها من تحسينات، وإضافات فمن الطبيعي أن يأتي يوم ما لانحد فيه الأعداد المتزايدة كفايتها الحدية من إنتاج الموارد الاقتصادية، طالما تعدت نسبة النمو السكاني نسبة النمو في الناتج المحلي السنوي.

[1] صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص 69 – 70.

[***] الذي صاغه العالم الفرنسي" ان توجو " ويعني هذا القانون:انه كلما ازداد استخدام عنصر إنتاجي واحد مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة فان الإنتاج الإضافي يبدأ بالانخفاض.

العاملة، الأمر الذي يدعو إلى تخفيض الأجور إلى مستوى الكفاف [*]، وسيؤدي ذلك بدورة إلى تخفيض نفقات الإنتاج عموما طالما أن الأجور تدخل بنسبة كبيرة في النفقات الكلية لإنتاج السلعة، فإذا انخفضت تكاليف إنتاج الوحدة من الناتج فسيؤدي ذلك إلى زيادة أرباح المنتجين، الأمر الذي يشجعهم فيما بعد على زيادة الإنتاج التي تتضمن معنى النمو الاقتصادي [1].

وفي هجوم مالتيس على قانون ساي (العرض يخلق الطلب عليه) أوضح نظريته في الطلب الفعال وعلاقته بالادخار والاستثمار ورفض قانون ساي، والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به، ومن ثم فإن الادخار هو عبارة عن طلب على السلع الرأسمالية، أي أن الادخار= الاستثمار، ولكن يفسر الادخار بمعنى الادخار المخطط أو المسبق بأنه يعني عدم الاستهلاك، وهذه الحالة تؤدي إلى تخفيض الطلب الفعال والأرباح والاستثمار، و لا ينكر مالتيس الحاجة إلى الادخار والاستثمار من أجل النمو الاقتصادي، ولكنه يقترح الميل الأمثل للادخار وذلك لأن الادخار إلى نقطة معينة مطلوب لتمويل الاستثمارات الذي تتوفر له الفرص المربحة، وبعد تلك النقطة فان الادخار سيؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي مما سيحول دون تطور الاستثمار أيضا أو تشجيعه، لذلك فان المعدلات العالية من النمو الاقتصادي لا يمكن الوصول إليها مع مستويات عالية من الادخارات المسبقة هذا في ظل مستوى منخفض للادخار والاستثمار، أما المستويات العليا من الادخار والاستثمار فليس هناك تقليص في المصروفات الاستهلاكية[2].

ويشترط مالتيس توافر العوامل الثلاثة لزيادة الكميات المنتجة من السلع وهي[3]:

* زيادة التجميع الرأسمالي في يد الرأسماليين المجدين المكافحين.

* خصوبة الأراضي الزراعية.

* الاختراعات العلمية والآلية التي يدأب المجتمع على خلقها بمعاونه معاهده وجامعاته وعلماءه المتخصصين.

* التشابك بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، وبالتالي فان " **النمو المتوازن**" ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي، فكل قطاع يمثل سوقا للقطاع الأخر، وفشل قطاع في النمو سيمثل اختناقا للقطاع الأخر.

المطلب الثالث: دافيد ريكاردو (1772 – 1823):

تبدأ أفكار "دافيد ريكاردو" بتقديم القانون الشهير المعروف باسم قانون العوائد (الغلة) المتناقصة، فعندما يبدأ النمو الاقتصادي والسكاني، يتجه المجتمع إلى استغلال الأراضي ذات الإنتاجية الأقرب والأقل، حيث يبدأ المزارعون في استغلال أقصى الأراضي من حيث الخصوبة أولا، وبعد ذلك يتجهون إلى

[*] **مستوى الكفاف:** يعرف أيضا بمعدل أجر الكفاف أو رصيد الأجر والذي يلعب دورا كبيرا في تحديد حجم قوة العمل، فارتفاع الأجور عن هذا المعدل يشجع على الزواج المبكر وبالتالي زيادة معدل الولادات ويقل معدل الوفيات عن طريق رفعه مستوى المعيشة مما يؤدي إلى تزايد النمو السكاني والعكس صحيح.

[1] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 19.

[2] فائز إبراهيم الحبيب، مرجع سابق، ص 30-31.

[3] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 20.

استغلال الأرض الأقل خصوبة، وهكذا ومع استغلال هذا الأراضي الأقل خصوبة (يطلق عليها الأراضي الحدية) سوف يرتفع سعر المواد الغذائية، بسب زيادة درجة الصعوبة، وبالتالي ارتفاع تكلفة إنتاج أي وحدة إضافية من الغذاء، من هذه الأراضي الحدية، وهنا يستفيد أصحاب الأراضي الخصبة من هذا الارتفاع في سعر المواد الغذائية، ويحصلون بالتالي على مكاسب أو أرباح، وأطلق ريكاردو على هذه المكاسب والأرباح اصطلاحا " **الريع** "، ويزيده مقدارا هذا الريع الذي يحصل عليه أصحاب الأراضي الزراعية مع زيادة النمو السكاني ، وزيادة الريع تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتؤدي بالتالي إلى مطالبة العمال بزيادة الأجور، ومن ثم تنخفض أرباح الطبقة الرأسمالية، الأمر الذي يجعل هذه الطبقة غير قادرة على الاستمرار في الاستثمار وزيادة الإنتاج[1].

وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاثة طبقات وهم[2]:

الطبقة الأولى: ملاك الأراضي وهم الطبقة غير المنتجة، والتي تتفق كل دخلها على الاستهلاك الترفي.

الطبقة الثانية: العمال ينفقون كل دخلهم على الضروريات.

الطبقة الثالثة: الطبقة الرأسمالية وهي الطبقة المنتجة، والتي تعتبر ضرورية لعملية النمو الاقتصادي حيث يرى ريكاردو أن عملية النمو الاقتصادي إنما تقوم أصلا على أكتاف الرأسماليين حيث إنهم يستهلكون جزءا قليلا من دخلها الذي يأتي من الأرباح والباقي يتحول إلى مدخرات تعتبر هي الأساس لتراكم رأس المال، وقد قسم ريكاردو الدخل أو الناتج الكلي على الريع (لأصحاب الأراضي)،والأجور (للعمال) والأرباح (للطبقة الرأسمالية) أي:

الدخل الوطني = الريع + الأجور + الأرباح

وقد فرق ريكاردو بين الإيراد الكلي والإيراد الصافي للمجتمع [*]، والفرق بين القيمتين يحدد المفهوم العام للفائض الاقتصادي الذي يلعب دورا هاما في زيادة الناتج الوطني وخلق النمو الاقتصادي، ويركز ريكاردو على أن يكون الإيراد الصافي من نصيب الرأسمالي، وإذا استخدم الإيراد الصافي في زيادة التجميع الرأسمالي توافر بذلك رأس المال اللازم لعملية النمو، وهو الذي يعتبر عصب التنمية الاقتصادية وعمودها الفقري.

لذلك تتركز البؤرة الرئيسية في نظرية ريكاردو في النمو الاقتصادي في رأس المال باعتباره الدينامو أو المحرك لعمليات النمو، ويعتقد ريكاردو بأنه إذ استمر توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقة الرأسمالية فمعنى ذلك استمرار المجتمع في النمو والتطور الاقتصادي، إلا أنه يرى بأن ذلك لا يدوم طويلا لأن عملية التوزيع سوف تميل مع مرور الوقت لصالح طبقة الملاك على هيئة ريع، بالإضافة إلى زيادة دخول نصيب الطبقة الرأسمالية، مما يؤدي إلى استحواذ طبقتي الملاك والعمال على نصيب أكبر من

[1] محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص54-55 .

[2] فائز إبراهيم الحبيب، مرجع سابق، ص 32.

[*] **الإيراد الكلي:**هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، **أما الإيراد الصافي للمجتمع** فهو: قيمة السلع اللازمة لإعالة القوة العاملة ورأس مال العامل أثناء العملية الإنتاجية وخلال الفترة نفسها.

الدخل وانخفاض نصيب الطبقة الرأسمالية، مما يؤدي إلى انخفاض الادخار ثم انخفاض الاستثمار ثم تراجع الطلب على العمال، وتراجع الأجور ويسير الاقتصاد إلى حالة الركود الاقتصادي، وأشار ريكاردو إلى أن النمو الاقتصادي يتزايد بمعدل اكبر من معدل تراكم رأس المال فان المجتمع سوف ينتهي إلى مرحلة الركود والحل الوحيد هو تحديد عدد السكان، كما فرق ريكاردو بين الأجر الطبيعي [*]، فإذا ارتفع أجر السوق عن الأجر الطبيعي تحسن مستوى معيشة الأفراد، وأدى إلى زيادة عدد السكان ولكن زيادة عدد السكان ينخفض أجر السوق عن الأجر الطبيعي فتسوء أحوال العمال المعيشية ومن ثم ينخفض عدد السكان، ومن هذا فان المتحكم في عدد السكان هو العلاقة بين اجر السوق والأجر الطبيعي[1].

وأكد ريكاردو أن الضرائب عامل هام في تمويل النمو الاقتصادي، إلا انه يحذر من زيادة معدلات الضرائب على أرباح الرأسماليين حتى لا يكون ذلك بمثابة معوق لتيار النمو الاقتصادي.

وخلاصة لما توصل إليه ريكاردو يلاحظ بأنه أشار بوضوح إلى أهمية الادخار في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع: النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية (1717 – 1783)

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته، فلقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض وتعكس مراحل التطور الاقتصادي[2].

فند كارل ماركس في نظريته للنمو الاقتصادي آراء النمو الاقتصادي في ظل الرأسماليةة، ويبدي أوجه نقد عنيفة لطبيعة هذا النمو ومظاهره، ويخرج بنتيجة مؤداها أن النظام الرأسمالي نظام استغلالي بالطبع فضلا عن تقلبه وعدم استقراره، وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين ، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة. وبالتالي فروض تتعلق بالجانب الحركي الذي يسود المجتمع سواء أكان هذا المجتمع إقطاعيا أو رأسماليا صناعيا[3].

وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في ال نمو، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك أي ما هو مخصص للاستثمار[4].

ويبدأ بتقسيم الناتج الوطني الكلي إلى ثلاث عناصر وهي[5]:

* رأس المال المتغير أو المجموع الكلي للأجور، والذي أسمته النظرية الكلاسيكية بمخصص الأجور.

---

[*] **الأجر الطبيعي**: وهرما يمكن أن نطلق عليه الأجر الحقيقي، **واجر السوق** وهو: ما يمكن أن نطلق عليه الأجر النقدي.

[1] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 22.

[2] حمدي باشا رابح، **أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص11 .

[3] صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص 101.

[4] فتيحة بناني، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2008–2009، ص 16.

[5] صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص 103.

*رأس المال الثابت، وهو في شكل مصانع وعدد الآلات ومواد أولية مستخدمة في العملية الإنتاجية وهي التي تستهلك بمرور الزمن.

*القيمة الفائضة أو القيمة المضافة إلى الإنتاج دون أن ينال منها العامل شيئا وهذا الجزء يؤول للرأسماليين [1]، وفائض القيمة هو الهدف الرأسمالي الذي يبحث بكل ما يملك إلى زيادته، وأبرز ماركس أن سرعة تحقيق هذه القيمة وزيادتها يعتمد بشكل أساسي على التقدم التكنولوجي المتمثل في استخدام العدد والآلات الحديثة، ويسمح ذلك في نفس الوقت باستخدام المزيد من العمال والتوسع في الإنتاج مما سيؤدي إلى زيادة فائض القيمة التي يتم إعادة استثمارها لزيادة التراكم الرأسمالي، وزيادة الإنتاج الكلي، وعلى عكس الكلاسيك يرى ماركس أن الرغبة في الاستثمار عند الرأسماليين هي رغبة متأصلة في نفوسهم ومن ثم فهي لا ترتبط بمعدل الأرباح أو معدل الفائدة على رأس المال، كما يؤكد أن النظام الرأسمالي يتسم بعدم الاستقرار والقابلية للانفجار في أي برهة من الزمن، فهو نظام تتصارع فيه الطبقة العامة التي تمثل الأغلبية في المجتمع، والتي لا تمتلك شيئا مع الطبقة الرأسمالية التي تمثل نسبة محدودة في المجتمع وتملك رأس المال، ويبدو طبيعة التصارع بوضوح في أن طبقة الرأسماليين يزيدوا من التراكم الرأسمالي لديهم ويستخدموا الوسائل المختلفة في الإنتاج، في حين يتزايد عدد الطبقة العاملة ويحاولوا تجميع صفوفهم وهم في حالة فقر مدقع، عند هذا يصل النظام الرأسمالي –كما يبرزه ماركس– إلى وضع لا بد وأن ينهار وتتوالى عليه الأزمات المختلفة مما يؤدي في النهاية إلى ظهور ثور ة تقضي عليه.[2]

يرى ماركس أن قيام الرأسماليين بالحفاظ على مستوى العائد أو الأرباح يتم من خلال تخفيض إجمالي الأجور بالنسبة للناتج الكلي، وبالطبع فإن ذلك يخفض القوة الشرائية لطبقة العمالة بما يقلل من الناتج المباع ويؤثر سلبا على العائد، واستمرار البطالة بهذا نتيجة الاختراعات يضعف من قدرتهم على المساومة بما يساعد الطبقة الرأسمالية على الحفاظ على مستوى الأجور عند مستوى الكفاف، ولما كانت هذه الطبقة تبغي الحفاظ على مستوى مرتفع من العائد على حساب الفرق بين إنتاجية العامل وما يتقاضاه من أجر، فمن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تقلبات قصيرة الأجل يتبعها انهيار الرأسمالية، وتنتج تلك التقلبات عن زيادة إنتاج بعض الصناعات بشكل غير ملائم لصناعات أخرى مكملة لها، أو انخفاض الطلب الكلي الناجم عن انخفاض القوة الشرائية للطبقة العاملة، نتيجة استخدام التكنولوجيا الجديدة ذات الاستخدام الكثيف لرأس المال على حساب عنصر العمل، ويترتب على ذلك المزيد من الإنتاج دون وجود طلب كافي لاستيعابه، وقد تفسر التقلبات بعدم كفاية الاختراعات والابتكارات لتحقيق مستوى أعلى من العائد ومن ثم ينخفض الاستثمار ويتحول الوضع من رخاء لكساد.[3]

[1] يوضح ماركس أن الرأسماليين بحصولهم على هذه القيمة المضافة فإن ذلك يعني الاستغلال للعمال بصورة غير مشروعة سواء من خلال قيامهم بزيادة عدد ساعات العمل أو تخفيض الأجور أو رفع إنتاجيتهم من خلال التغيرات الفنية.

[2] الطاهرة السيد محمد حمية، مرجع سابق، ص 100.

[3] مرجع سابق، ص 101.

هكذا يتضح أن النظرية الماركسية في النمو تبرز وتعطي التقدم التكنولوجي الدور الهام في تحقيق النمو، وإعطاء وزن كبير للمنظم، وإظهارها للعلاقة بين التقدم التكنولوجي والاستثمار بما يساعد على التراكم الرأسمالي، وتحقيق المزيد من العائد لطبقة الرأسماليين، إلا أن الرأسمالية تتضمن بداخلها عناصر انهيارها وذلك من خلال الصراع بين طبقة العمال والرأسماليين والذي سينتهي لصالح العمال وانهيار الرأسمالية.

ما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل على العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيا[1].

ونخلص مما سبق إلى أن [2]: فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز على أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقًا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي، وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو والانتعاش وهكذا، وتبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها.

أولا: نقد النظرية الكلاسيكية:

تعرضت المدرسة الكلاسيكية لمجموعة من الانتقادات أهمها:

*ركز الاقتصاديين الكلاسيك على مبدأ تناقض الغلة بالرغم من اعترافهم لأهمية التقدم الفني وأثره على زيادة الإنتاجية إلا أن دور التقدم الفني سوف يؤخر فقط من سريان مبدأ تناقض الغلة، غير أن دور التقدم أدى إلى تضاعف الإنتاج وتحقيق فائضا كبيرا سواءا في القطاع الزراعي أو الصناعي والتي قامت بتصديره.

*أكد الكلاسيك على أن هناك علاقة مباشرة بين الأجور وعدد السكان إلا أن هناك الكثير من العوامل الأخرى التي تحكم الزيادة في السكان بخلاف الأجور فهناك عوامل اقتصادية، اجتماعية و دينية.....الخ.

*إهمال الكلاسيك للطبقة المتوسطة ودورها في عملية التنمية رغم أن هذه الطبقة تلعب دورا أساسيا في تكوين المدخرات و الأموال، والتي تعتبر من أهم الطبقات الدافعة للنمو الاقتصادي، وذلك بتقسيم المجتمع إلى طبقات (طبقة الرأسماليين، ملاك الأراضي والعمال)، الأمر الذي أدى إلى زيادة الفقر رغم زيادة الناتج الوطني.

---

[1] برابي فتيحة، مرجع سابق، ص: 16، 17.

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، على: *www.skaau.com* ، يوم *2013/10/28 على الساعة 16:45.*

*عدم تمكن رواد المدرسة الكلاسيكية من تفسير مصدر الفائض الاقتصادي" الربح" بسبب طابعها الطبقي البرجوازي وإصرارها على أن العمل هو السلعة التي يبعها العامل للرأسمالي حسب قانون القيمة بقيمتها وهذا ما يجعل الربح مستحيل الظهور.

*التركيز على الطابع الاقتصادي البحت ونسيان الطابع الاجتماعي للاقتصاد.

*ركزت النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى .و قد أسرفت النظرية الكلاسيكية في سردها لآثار هذين العاملين، وتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية ولم تتوقف علمية التنمية الاقتصادية رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها.

* يعتبر تدخل الدولة عامل هام في العملية التنموية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية خاصة وذلك في وضع الخطط والسياسات الإستراتيجية ، في حين أن الكلاسيك أكدوا وركزوا أرائهم على الحرية الاقتصادية، ومبدأ المنافسة الحرة.

المبحث الثالث: عرض النظرية الكنزية والكنزيين الجدد والنظرية النيوكلاسيكية لعلاقة الادخار بالنمو الاقتصادي

يعتبر كينز من أهم اقتصاديين القرن العشرين، والذي أصبح أسلوبه وفكره منهجا في الفكر الاقتصادي وقد حدد عددا من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي، ووضعه لطريق النمو الاقتصادي، ونتيجة لمعايشة كينز لفترة الكساد الكبير 1929" -1933" والتي مرت بها الدول المتقدمة ساعد ذلك على رفض أفكارا كثيرة للكلاسيك من أهمها قانون ساي (للأسواق)، ومبدأ تحقيق التوازن الكامل في الاقتصاد الكلي عند مستوى العمالة الكاملة. ووضع كينز كتابه القيم " **النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود** " وذلك لمعالجة أزمة النظام الرأسمالي، فالنظرية الكنزية دراسة علمية متعمقة في كيفية إصلاح الجهاز الرأسمالي الضخم، وخاصة في كيفية استيعاب ما سبق طرده من عمالة، وجاءت تحليلات كينز متمثلة في سياسات وأدوات اقتصادية أكثر منها نظرية للنمو، وهذه السياسات والأدوات هي ذاتها التي استخدمها العلماء فيما بعد، وأطلق عليهم الكينزيون وصاغوا نظريتهم عليها في النمو الاقتصادي.

وتعد الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية هي بداية الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي بصورة حديثة ويعود ذلك إلى عاملين هما[1]:

1- أن الاهتمام الجديد بالنمو الاقتصادي كان ناتجا عن الثورة الكينزية في نظرية الدخل.

2- أن الاقتصاديين أصبحوا أكثر وعيا لحصول الفقر على المستوى خارج أوربا وأمريكا الشمالية.

[1] صقر أحمد صقر، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1977، ص 488.

ومن بين هؤلاء يمكن أن نذكر على الخصوص الاقتصادي الأمريكي هارود، وكذلك أكبر الكنزيين الأمريكيين هانسن **(Hansen)** وفي أوربا دومار، هذا إضافة لساموبلسن وكالسكي وغيرهم، حيث انصب اهتمام الكنزيين الجدد على تحليل معدل النمو الضروري لتحقيق الاستخدام الكامل للطاقات الإنتاجية والعمالة، من خلال دراسة الأثر العكسي لنمو الدخل على نمو الاستثمارات .وسنتعرض فيما يلي إلى نموذج هارود* و دومار**.

وبعد حدوث الكساد العظيم، وعلى أساس نقد النظرية الكنزية الحديثة للنمو تأسست نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة، فلقد كانت القضايا المركزية لهذه النظرية هي نفسها المسائل التي طرحها، وحاول حلها المفكرون الكنزيون كهارود –دومار وغيرهما، فقد حدثت ثورة نيوكلاسيكية في النمو، خرجت على تعاليم هارود و دومار، حيث تغير الاتجاه الفكري السابق والذي ركز على جانب الطلب كعامل حاسم في عملية النمو الاقتصادي، نحو اتجاه فكري جديد يعتمد في جوهره على جانب العرض كعامل حاسم لعملية النمو، ولقد أخذت نماذج النمو دفعة كبيرة على أيدي النيوكلاسيك، خاصة بعد تمكنهم من أدوات التحليل الرياضي.

المطلب الأول: جون مينارد كينز (1883 – 1946)

كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي عكس سابقيه الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي من خلال الاهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتج، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، كما يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام العمل والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي، ويرى كينز أيضا الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقيه الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولا، وفي مستوى الدخل ثانيا، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق [1].

ووفقا للتحليل الكنزي فإن يد سميث الخفية كانت تعاني من داء التهاب المفاصل، كما فقدت السوق توازنها على المدى البعيد، فكان يرى تدخل الدولة ضروريا حتى تحفز الطلب الفعال داخل الاقتصاد، ولطالما ارتكزت عقيدة كينز الاقتصادية على أن الطلب يولد العرض ومع العرض تتدفق الوظائف التي

---

* **هارود روي فوبر** (1900–1978): اقتصادي إنجليزي من مقالته " An Essay on Dynamique Theory "، والذي اعتمد في إنجازه على أفكار النظرية العام للعمل لـ كينز، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي افسي دومار(1914)، ومن ثمة سميا نموذج هارود–دومار أو بنموذج كينز للنمو، اهتم بانقود والتضخم، واهتم في نهاية حياته بنظرية المعرفة والذاكرة.

** افري دافيد رومار :اقتصادي أمريكي "بولندي الأصل " ولد سنة 1914، درس في هارفارد و ميتتشغان ن اشتهر بنموذج اقتصادي للنمو، أصبح فيما بعد يعرف به مع هارود، ساهم في تنمية التاريخ الاقتصادي، الاقتصاد المقارن واقتصاد التنمية، له عدة مؤلفات: التوسع والتشغيل، مشكل تراكم رأس المال،.....توفي سنة 1997.

[1] .لوعيل ميلود، مرجع سابق، ص 48 .

تترافق مع ارتفاع مستويات الاستهلاك، حيث تستطيع الحكومة من خلال السياسات النقدية والمالية من حفز الاقتصاد والمساعدة في تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاج والتوظيف.

فعلى سبيل المثال إذا ما عمدت الحكومة إلى زيادة مشترياتها فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الطلب الإجمالي وسيتمثل هذا التأثير في صورة زيادة في الإنتاج، الأمر الذي سيؤدي إلى تقليص هوة التفاوت بين الناتج المحلي الفعلي والناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل، وهذا يعني أن الإنتاج سيرتفع في ظل الطلب الإجمالي الأكثر ارتفاعا للموارد طالما بقيت موارد غير مستقلة، أي أن حفز الطلب الإجمالي من شأنه رفع مستويات كل من الإنتاج والتوظيف [1]. كما أوجد كينز علاقة بين زيادة الاستثمار ونمو الدخل الوطني و أطلق على طبيعة هذه العلاقة مصطلح **المضاعف** والذي يبين اثر الاستثمار (ذلك أن الزيادة في الإنفاق على الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ولكن بكميات مضاعفة بالإضافة إلى هذه الزيادة الأولية في الاستثمار).

نستنتج مما سبق أن كينز اهتم بكيفية حدوث الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي، وأعتبر أن النمو الاقتصادي يعتمد على حجم العمل المستخدم على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة، لهذا السبب اهتم كينز بعلاج أزمة الكساد من خلال زيادة حجم الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للعمالة [2].

كما أكد كينز أنه ع ند حدوث ركود في الاقتصاد فـلا بد من رفع الميل الحد ي للاستهلاك، فذلك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج والعمالة، وبالتالي زيادة الدخل الوطني بنسبة اكبر نتيجة المضاعف، ولكن إذا حدث نقص في الاستثمار الخاص لابد وأن يكمل بالاستثمار العام أي الحكومي حتى لا يحدث فجوة انكماشية لكي يحافظ المجتمع على مستوى النمو عند العمالة الكاملة، ولا يجب على الحكومة أن تدخل كمنافس للقطاع الخاص،وإنما كنشاط تعويضي ودافع لزيادة التفاؤل لدى أفراد المجتمع في استثمار مدخراتهم، وفي حالة حدوث انخفاض في الدخل الوطني بسبب قصور المدخرات الخاصة عن تمويل الاستثمارات الجديدة، يجب على الحكومة أن تتدخل وترفع من حجم الإنفاق على الضرائب التي تحصل عليها، وبالتالي ينشأ عجز في موازنة الدولة، وهو ما يعرف " بالتمويل عن طريق العجز في الموازنة " [*].

---

[1] موفق خزعل حمد، **أزمة النظام الرأسمالي الأبعاد الفكرية والتداعيات الاقتصادية ما بعد الكينزية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، الثالث والعشرون، العراق، 2010، ص4.

[2] عبد العزيز طيبة، **تطوير مقاربة النمو المستديم في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية** ، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، تركيا، سبتمبر2013، ص 3.

[*] **يتم تمويل هذا العجز** عن طريق النظام المصرفي، ولكن بشرط لن يعمل الاقتصاد الوطني تحت مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج الذي يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة، ومن ثم يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات، أما في حالة اقتراب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج فيجب ملاحظة أن الاستثمارات الإضافية سوف تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار والتضخم فيجب على الدولة إتباع أسلوب الإنفاق بأقل مما تحصل عليه من ضرائب.

كما نادي كينز بإعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة، لتميزها بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلي وزيادة الطلب. كما طالب كينز بأخذ مبدأ الضرائب التصاعدية، بالإضافة إلى تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع [1].

المطلب الثاني: نظرية الكنزيون الجدد(نموذج هارود–دومار في النمو الاقتصادي):

أولا: نموذج هاورد – دومار:

عمل كلا من الاقتصادي الانجليزي روي فورباس هارود، والبروفيسور الأمريكي افزي دافيد دومار، كلا على حدا على دراسة معدلات النمو الاقتصادي، ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل الوطني ، حيث عملا على تطوير نموذج رياضي كلي لبيان العوامل الأساسية التي تحدد معدل نمو الناتج أو الدخل الوطني الإجمالي لحصول النمو السلس غير المتقطع والشروط اللازمة لذلك، وبالرغم من اختلاف نماذج هذين العالمين حول النمو إلا أنهما متشابهين في الجوهر، وتنطلق الفكرة الأساسية في النموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري، والمتمثل في زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع والدخل، واستيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع، كما يستخدمان نفس الافتراضات وأهمها ثبات الميل الحدي للادخار، وثبات معامل رأس المال وإنتاجية رأس المال، كما توصلا إلى نفس النتائج تقريبا ومؤدى ذلك النموذج أن معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي يتناسب طرديا مع معدل الادخار، وقد وضع كل منهما نموذجه في إطار مجموعة من الافتراضات يمكن حصرها في:

1- ثبات عناصر الإنتاج.

2- أن الادخار جزء ثابت من الدخل **(Y)** وبالتالي فإن الميل الحدي للادخار ثابت في الأجل الطويل حيث دالة الادخار هي: $S_t = s(Y_t)$

إذ الرموز تعني:

S_t :الادخار في فترة زمنية معينة (t).

s : الميل الحدي للادخار.

وإن: (1>(s)>o) تقع بين الصفر و الواحد الصحيح.

3- افترض أن الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل، وبصفة خاصة يفترض أن الاستثمار في الفترة الزمنية (t) يساوي (v) معدل الادخار من الناتج المحلي، وهي ثابت موجب مضروب في التغير في الدخل من الفترة الزمنية (t1) أي معدل التغير في الدخل $\frac{\Delta Y}{Y}$ ، حيث دالة الاستثمار يتم تعريفها بالصياغة التالية:

$I = V(\Delta Y)$ وأن العلاقة بين الاستثمار والدخل موجبة.

4- يفترض النموذج استبعاد الإنفاق الحكومي وقطاع التجارة الخارجية، كما يفترض التساوي بين الادخار والاستثمار حيث: $I = S$

[1] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 29 .

5- افتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري، مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.

5) أن هناك نمط واحد لإنتاج السلعة، ولا يوجد إهلاك للسلع الرأسمالية أي افتراض عمر لا نهائي لها.

الفرع الأول: نموذج هارود

إنشغل "هارود " **(Harrod Roy Forbes)**: ويعتبر من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي وذلك بمحاولة إيجاد نموذج للنمو في الثلاثينات من القرن الماضي، واهتم هارود بكيفية تحقيق النمو المتوازن في مجتمع حركي يصعب تحقيق مثل هذا النمو المتوازن فيه و قام بنشر أول محاولة في هذا الموضوع بعنوان مقال في النظرية الحركية " سنة 1939 م، ثم قام بتطوير الموضوع من خلال مجموعة من المحاضرات تم نشرها سنة 1948 م في كتاب بعنوان" نحو اقتصاديات حركية" [1]،

حيث قدم نموذجا للتنمية الاقتصادية، بين فيه أنه إذا كان الاستثمار الإضافي ورأس المال الإضافي وزيادة إنتاجية رأس المال الإضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الإنتاج، فإنه من الواضح عندئذ أن معدل زيادة الناتج الوطني إنما يعتمد بصورة كلية على معدل الادخار وعلى إنتاجية رأس المال[2].

فبالإضافة إلى الفرضيات العامة للنموذجين والتي سبق الإشارة إليها وضع "هارود " مجموعة الفرضيات التالية[3]:

1- الادخار الصافي يمثل نسبة ثابتة من الدخل، وأن هذا الادخار الذي يطلق عليه الادخار الفعلي يعادل الاستثمار الفعلي عند وضع التوازن، وعلى ذلك إذا زاد الادخار الفعلي يزيد الاستثمار الفعلي في صورة تراكم في مخزون رأس المال.

2- أن نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية، وهذا يعني أن الاستثمار يتوقف على معدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج.

3- تكون المدخرات دالة للدخل، ويكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل، مع تساوي العرض والطلب.

يطرح" هارود" النموذج من خلال ثلاث تصورات لمعدل النمو : معدل النمو الفعلي، معدل النمو المضمون أو المرغوب فيه، ومعدل النمو الطبيعي .ثم يقوم بدراسة العلاقة بينهما.

يطرح" هارود "النموذج من خلال ثلاث تصورات لمعدل النمو: **معدل النمو الفعلي، معدل النمو المضمون أو المرغوب فيه، ومعدل النمو الطبيعي.**

---

[1] عمران .بشراير، مرجع سابق، ص23

[2] اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية "نظريات، نماذج، استراتيجيات "**، دار أسامة، الجزائر، ص95 .

[3] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية** ،، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، 1999، ص 132- 133 .

أ-معدل النمو الفعلي (The Actual Growth Rate) [1]:

يقصد بمعدل النمو الفعلي معدل النمو الجاري والذي يتحدد استنادا إلى كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة "**رأس المال /الناتج**"، أي **معامل رأس المال** [*]، وهذا المقياس يساعد في التعرف على مدى التغير في معدلات النمو على المدى القصير والمعادلة الأساسية له هي:

$$G = s / C \quad \text{.....(1)}$$

حيث:

G : معدل النمو الفعلي خلال فترة زمنية محددة وتعادل $\Delta Y / Y$

Y : الدخل أو الناتج الصافي ΔY :التغير في الدخل أو الناتج الصافي خلال الفترة المحددة.

S : حجم الادخار الكلي I : حجم الاستثمارات المنفذة.

s : *الميل المتوسط للادخار، ويعادل:* S / Y.

C : معامل رأس المال، ويعادل حجم رأس المال" الثابت و المتغير" اللازم لكل وحدة تغير حدثت فعلا في قيمة الناتج الصافي، أي يعادل: I / Y

وبالتالي ف إن معدل النمو الفعلي يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل الوطني ، أو بتخفيض معامل رأس المال "أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال ".

ب- معدل النمو المضمون:(*The Warranted Rate of Growth*) [2]:

استنادا إلى هارود يعرف معدل النمو المرغوب به بأنه المعدل الذي عنده يطرح المنتجون تمام قناعتهم بعملهم فهو إذن يعبر عن توازن المنظمون أي خط التقدم الذي إن تحقق يجعل أصحاب الأرباح على ثقة تامة بأنهم قد أنجزوا المطلوب منهم وهو الصحيح.إن هذا المعدل للنمو يتعلق بسلوك أصحاب الأعمال، وعند هذا المعدل من النمو يكون الطلب كافيا لأن يبيع أصحاب الأعمال كامل إنتاجهم، وسيستمرون على الإنتاج بنفس نسبه معدل النمو. وعلى ذلك عند عند مستوى معطاة من الادخار يعتبر المعدل المرغوب للنمو الطريق الذي عنده تحافظ مستويات العرض و الطلب على السلع وخدمات عند مستوى التوازن: $GwCr = s$

حيث :(GW) يرمز إلى معدل النمو المرغوب به أو معدل نمو الدخل عند مستوى الاستغلال التام للطاقة، حيث يتم استخدام تجهيزات رأس المال المتنامية بكامل طاقتها بالشكل الذي تجعل المنظمون على قناعة تامة بحجم الاستثمارات التي قاموا بها فعلا أي أنه عبارة عن قيمة ($\frac{\Delta Y}{Y}$)، وترمز (Cr)

[1] إبراهيم بلقلة، **آليات توزيع وتنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي** " **دراسة حالة الجزائر** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص55.

[*] يعرف **معدل معامل رأس المال** على أنه: حجم الاستثمار اللازم للحصول على وحدة واحدة من الإنتاج.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 94.

إلى رأس المال المطلوب ويعبر عن كمية رأس المال المطلوب من اجل الحفاظ على معدل النمو المرغوب به، أي النسبة المطلوبة من رأس المال إلى الإنتاج أي أنه عبارة عن قيمة المقدار ($\frac{I}{\Delta Y}$) أو (C)، والرمز (s) يعبر عن نفس الشيء المشار إليه في المعادلة الأولى أي: S/Y .

وعلى ذلك تشير المعادلة $GwCr = s$ إلى أنه: إذا أريد للاقتصاد أن يحافظ على معدل مستقر عند مستوى (GW) حيث يتم فيه إستغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل، فلابد للدخل أن ينمو بمعدل (S/Cr) في السنة أي $GW = S/Cr$.

إذا كان الدخل ينمو بالمعدل المرغوب به ففي هذه الحالة يتم الاستغلال الكامل لتجهيزات رأس المال المتوفرة في الاقتصاد، وتستمر رغبة المنظمين في استثمار مدخراتهم، وعلى ذلك فإن (GW) عبارة عن معدل نمو يحقق نفسه بنفسه

ج- معدل النمو الطبيعي :(*The Natural Rate of Growth*)[1]:

قدم" هارود "مفهومًا ثالثًا وهو معدل النمو الطبيعي، ويعرفه بأنه أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ،ويتوقف معدل النمو هذا على: *متوسط المعدل السنوي للزيادة في القوة العاملة.

*متوسط المعدل السنوي للزيادة في إنتاجية العمل.

لو نرمز ب n إلى معدل نمو السكان و ب m معدل نمو إنتاجية العمل، وللتبسيط نفترض أنه لا يوجد تقدم تقني أي أن: $m = 0$.

وبافتراض أن هناك دائمًا عمالة كاملة تصبح المعادلة الأساسية له كالتالي:

$$Gn = s/Cr = n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

هذا ما يطرح مشكل وجود مجرى للنمو المتوازن للتشغيل الكامل لأن s , ***Cr*** , n ثلاث معلمات مستقلة، ولا يوجد أي داعي للتصور أن: n = s / B وبالتالي لا توجد مساواة مابين Gn و GW .

بالإضافة إلى أنه لا يوجد بالفعل معدل وحيد مرغوب فيه، حيث تتوقف أيضًا قيمة المعدل المرغوب على مرحلة الدورة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع وكذلك مستوى النشاط الاقتصادي.

ج-علاقة معدلات النمو الاقتصادي ببعضهم:

من خلال معدلات النمو الثلاثة استنتج هارود العديد من الحالات التي يكون عليها الاقتصاد حسبه:

* إذا كان معدل النمو الفعلي G أكبر من معدل النمو المضمون GW فإن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة تضخم، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أسرع من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية، وتصبح كمية السلع المعروضة أقل من كمية السلع المطلوبة، وفي هذه الحالة تكون الاستثمارات

[1] إبراهيم بلقلة ، مرجع سابق، ص58.

المرغوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية، ومن ثم يعجز الإنتاج عن تلبية الطلب الإجمالي مما يقود إلى تضخم[1].

* وإذا كان معدل النمو الفعلي G أقل من معدل النمو المضمون GW فإن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة كساد، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية، وتصبح كمية السلع المعروضة أكبر من كمية السلع المطلوبة، وفي هذه الحالة تكون الاستثمارات المرغوبة أقل من الاستثمارات الفعلية، ومن ثم يزيد حجم الإنتاج ويفيض حجم الطلب الإجمالي مما يقود إلى كساد[2].

*وإذا كان: $Gw = G$ فإن الاقتصاد في حالة توازن.

*إذا كان معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الطبيعي $GW \succ Gn$ يؤدي ذلك إلى ظهور انكماش متتالي، حيث سيكون معدل النمو المضمون أكبر أيضًا من معدل النمو الفعلي $G \prec Gw$ فعندما تكون $Gn \succ Gw$ فإن: $C \succ Cr$، وبالتالي سيكون هناك فائض في السلع الرأسمالية، مما يؤدي إلى خفض الطلب علي الاستثمارات الجديدة، ويدخل المجتمع في حالة الكساد المرضي .وتحت هذه الظروف فإن نقطة البدء تكون في البحث عن كيفية تحويل جزء من المدخرات نحو طلب المنتجات[3].

*أما إذا كان معدل النمو الطبيعي أكبر من معدل النمو المضمون($Gn \succ Gw$) يؤدي ذلك إلى ظهور تضخم متتالي، حيث سيكون معدل النمو المضمون أقل من معدل النمو الفعلي $G \succ Gw$ فعندما تكون $Gn \succ Gw$ فإن: $C \succ Cr$ وبالتالي ستعجز السلع الرأسمالية عن مواجهة الطلب مما يؤدى إلى أن تكون الاستثمارات المطلوبة اكبر من الاستثمارات الفعلية، ويدخل المجتمع في حالة التضخم المرضي، وتحت هذه الظروف فإن نقطة البدء تكون في البحث عن كيفية زيادة حجم المدخرات الموجهة للاستثمار[4].

الفرع الثاني: نموذج دومار

نشر" دومار" نموذجه في بحث أسماه "التوسع والعمالة "سنة 1947 م، ثم قام بكتابة عدة موضوعات حول نفس الفكرة نشرها جميعًا في كتاب بعنوان" مقالات في نظرية النمو الاقتصادي "سنة 1957 م، وكان نموذجه للنمو يهدف إلى توضيح معدل الزيادة في الاستثمار حتى يمكن للدخل أن ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الإنتاجية، بحيث يظل الاستخدام كاملا باعتبار أن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية ويخلق الدخل وبالتالي يصبح المطلوب معرفة معدل نمو الاستثمار الذي يحقق التوازن بين النمو في الدخل "جانب الطلب"، والنمو في الطاقة الإنتاجية "جانب العرض"[5].

---

[1] عمران بشراير، مرجع سابق، ص26.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص97.

[3] توفيق عباس المسعودي، **دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء "العراق دراسة تطبيقية** " ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العدد 26، 2010، ص7.

[4] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد، مرجع سابق، ص134.

[5] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1 ، عمان، الأردن، 2006، ص 148.

افترض" دومار"الفرضيات التالية[1]:

*جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج تمثل قيم صافية، أي بعد خصم الاقتطاعات الخاصة بكل منهم.

*جميع القرارات الاقتصادية تتم لحظيًا وبدون فواصل زمنية مما يعطي إيحاء بإستمراريتها .

*ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل .

ويطرح" دومار "نموذجه من خلال معرفة معدل نمو الاستثمار الذي يحقق التوازن بين النمو في الدخل "جانب الطلب"، والنمو في الطاقة الإنتاجية "جانب العرض، وذلك على النحو التالي:

أ-النمو في الطاقة الإنتاجية "جانب العرض"[2]:

إفترض" دومار "أن قيمة الطاقة الإنتاجية السنوية المحققة والمعبر عنها بمعدل الاستثمار(I) سوف تتساوى مع نسبة الزيادة في الدخل الحقيقي الناتجة من زيادة رأس المال(S)، وعلى ذلك فإن الطاقة الإنتاجية لاستثمار" I دولار/سنة" تعادل " IS دولار/سنة"، ولك ن نظ را لأن هناك نفقات استثمارية تمت في الماضي فإن الزيادة الحقيقية في الطاقة الإنتاجية لابد وأن تكون أقل من IS ، وهذا الفرق يطلق عليه" دومار " الطاقة الاجتماعية الكامنة ويرمز إليه بالرمز" σ " (يعبر عن النسبة بين الزيادة في الدخل الحقيقي أو الإنتاج إلى الزيادة في رأس المال) أي معامل رأس المال /الإنتاج (**Capital out put ratio**)، وهو عبارة عن عدد وحدات رأس المال اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناحية الفنية. والتي تمثل أيضًا الزيادة في الطاقة الإنتاجية الكامنة لكل وحدة من النقد المستثمر.

إذا عبرنا عن σ بالإنتاجية الحدية لرأس المال الجديد ولتكن :

$\sigma = \frac{\Delta Y}{\Delta K}$ و طالما أن رصيد رأس المال يرتبط بالناتج القومي بمعامل رأس المال فإن:

$\Delta K = K * \Delta Y$ أي أن:

$$\sigma = \frac{\Delta Y}{\Delta K} = \frac{\Delta Y}{K * \Delta Y} \Leftrightarrow \sigma = \frac{1}{k}$$

حيث K**:تمثل** معامل رأس المال.

وعلى ذلك فإن الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات تعادل $\Delta Y / I$ وعلى ذلك فان $I\sigma$ تكون أقل من IS ، وحيث أن $I\sigma$ هي الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات وتعرف باسم تأثير σ ، وهي أيضًا الزيادة في الناتج التي يستطيع المجتمع تحقيقها، وتمثل جانب العرض في النموذج.

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد، مرجع سابق، ص140 -141.

[2] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 90.

ب-جانب الطلب:

إفترض" دومار "أن الزيادة في جانب الطلب عن الناتج الإضافي هو نتيجة للاستثمار الإضافي، حيث أن الاستثمار يولد دخلا، وهذا الدخل يتأثر بمفعول المضاعف الكنزي والميل الحدي للادخار، وعلى ذلك فإن :

$$S = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$$

حيث: S تمثل الميل الحدي للادخار،: ΔY تمثل الزيادة السنوية في الدخل.

ΔI : الزيادة السنوية في الاستثمار.

وعلى ذلك فإن الزيادة في الدخل سوف تساوي حاصل ضرب مضاعف الاستثمار $1/\alpha$ في حجم الزيادة في الاستثمار أي أن:

$$S = \frac{\Delta I}{\Delta Y} \Rightarrow \Delta I = S\Delta Y \Rightarrow \Delta Y = \frac{\Delta I}{S}$$

$$\Rightarrow \Delta Y = \Delta I * \frac{1}{S}$$

التوازن : حتى يتحقق المستوى التوازني للدخل عند مستوى الاستخدام التام، لابد من أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، وبهذا نصل إلى معادلة التوازن في النموذج:

$$\Delta I * \frac{1}{S} = I\sigma$$

بقسمة كل من الطرفين على I ثم الضرب في S يصبح لدينا :

$$\frac{\Delta I}{I} = S\sigma = S * \frac{1}{K} = \frac{S}{K}$$

ومن هنا يتبين لنا أنه للمحافظة على الاستخدام الكامل يتطلب أن ينمو الاستثمار، وأن ينمو الدخل بالتالي بمعدل مئوي سنوي مقداره $\frac{S}{K}$ أي: بمعدل نمو مركب يعادل حاصل ضرب الميل الحدي للادخار بمتوسط إنتاجية الاستثمار أي مقلوب معامل رأس المال.

وفي تحليل دومار يتبين أن الاستثمار إذا لم يكن كافيا فإن البطالة سوف تظهر، وإذا حدث الاستثمار الكافي في السنة الأولى فسيكون من الضروري وضع استثمار أكبر في السنة الثانية لمواجهة الطلب الناتج عن زيادة الدخول، بحيث تستعمل القدرة الإنتاجية التي جرى توسيعها لتفادي وجود فائض في تراكم رأس المال، وإلا فإن الفائض سيؤدي إلى هبوط الاستثمار ومن ثم إلى كساد اقتصادي [1].

غير أننا في عملية التنمية الاقتصادية لا يعنينا فقط المعدل الذي ينمو به الدخل الوطني، و إنما يعنينا بصفة أساسية ذلك المعدل الذي ينمو به متوسط دخل الفرد باعتبار أن المعدل الأخير هو المؤشر

[1] إبراهيم بلقلة ، مرجع سابق، ص60 .

أللذي يقيس لنا التغيرات التي تطرأ على مستوى المعيشة، ولما كان متوسط دخل الفرد يتحدد بعاملين أساسين هما حجم الناتج آو(الدخل الوطني) و عدد السكان باعتبار انه هو ناتج قسمة الأول على الثاني، فلا بد من إدخال معدل نمو السكان (P)، لهذا فإننا إذا طرحنا معدل نمو السكان من معدل الدخل الوطني فان (Y) في هذه الحالة تعبر عن معدل النمو في متوسط دخل الفرد، معنى ذلك أنه إذا كان الدخل الوطني ينمو بمعدل يساوي معدل نمو السكان، فان ذلك يعني أن هناك ثبات في مستوى المعيشة، حيث متوسط دخل الفرد ثابت أما إذا كان معدل الدخل الوطني يزيد بمعدل يزيد عن معدل نمو السكان، فإن ذلك يعني أن هناك زيادة في مستوى المعيشة، حيث يتزايد متوسط دخل الفرد، و العكس إذا كان الدخل الوطني ينمو بمعدل يقل عن معدل نمو السكان، فان ذلك يعني أن مستوى المعيشة اخذ في التدهور حيث ينخفض مستوى دخل الفرد.

و من هنا نستخلص أن عملية التنمية الاقتصادية تتبلور في كيفية الانتقال من الحالة التي يكون فيها معدل نمو الدخل اقل من أو يساوي معدل نمو السكان، إلى الحالة التي يكون فيها معدل نمو الدخل اكبر من معدل نمو السكان.

ومن المعادلة الأخيرة $Y = \frac{S}{K}$ نجد أن محددات النمو الاقتصادي: معدل نمو السكان ، ومعامل رأس المال ومعدل الادخار (الاستثمار)، فكلما انخفض معدل نمو السكان ومعامل رأس المال زاد متوسط دخل الفرد الذي يمكن الحصول عليه من معدل معين للادخار،أما إذا افترضنا ثبات العاملين فان معدل النمو يتوقف بصفة أساسية على معدل الادخار، و من ثم فان ارتفاع النمو يتطلب:

1-تخفيض معدل نمو السكان

2-تخفيض معامل رأس المال

3-زيادة معدل الادخار

و من الصعوبة التأثير في العاملين الأول و الثاني و خاصة في الأجل القصير، و من ثم معدل الادخار المتغير الأساسي الذي يمكن لنا أن نؤثر فيه بالزيادة إذ يمكن زيادة الادخار المعلن عن طريق تشجيع الأفراد على الادخار الاختياري أو الإجباري، كما يمكن زيادة حجم المدخرات المتاحة للاستثمار عن طريق الاقتراض من العالم الخارجي، غير أن هناك حدود و شروط لهذا الاقتراض تؤدي إلى الاقتراض في المستقبل لسداد الأعباء المترتبة على الاقتراض، و من ثم تعتبر المصادر الداخلية للتمويل هي الأساس الذي يجب أن ترتكز عليه عملية التنمية الاقتصادية، و من ثم فلا بد أن تعمل الدول بشتى الطرق على زيادة مدخراتها المحلية باعتبار أن ذلك أفضل الطرق لتنمية ألاقتصادياتها و دفعها إلى طريق النمو.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنموذج العام:

انتقد نموذج هارود و دومار في أن:

1- دالة الادخار ودالة الاستثمار مفرطتين في التبسيط [1].

2- أن هذا النموذج يفترض أن معدل معامل رأس المال، ومعامل رأس المال الحدي متساويان وهذا لا ينطبق مع الواقع الفعلي، فإذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد فيه فإن معامل رأس المال المتوسط، ومعامل رأس المال الحدي سيكونان مختلفين.

3 – إهمال الدور الذي تلعبه النقود في تحديد الطلب الكلي، فمثلا إذ لم يصل معدل النمو الاقتصادي لكل من الميل الحدي والمتوسط للادخار، والإنتاجية الحدية المتوسطة لرأس المال فإنه من الممكن تعديل قيمة هاتين المعلمتين عن طريق إتباع السياسة النقدية المناسبة، حتى نصل على معدل النمو المطلوب وللمحافظة على مستوى التوظف الكامل [2].

4- كما وجه روبرت سولو (**R.Sowlow**) و آخرون النقد لنموذج هارود و دومار بأنه لا يسمح بالإحلال بين عناصر الإنتاج من خلال افتراضه ثبات هذه العناصر (العمل ورأس المال) وثبات عائد الحجم[3].

5- ثبات الميل الحدي للادخار هو افتراض قد يكون صحيح على المدى القصير، ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل، و افتراض ثبات المستوى العام للأسعار كان من الانتقادات الهامة التي وجهها كل من"ماير "و" بلدوين" اللذان اعتقدا أن الاقتصاد يكتسب قوة أكبر إذا ما واكب الإنتاج معدلات التغير في الأسعار[4].

7-افتراض ثبات أسعار الفائدة أثناء التحليل، افتراض غير واقعي، خاصة وأن أسعار الفائدة واحدة من العناصر الهامة المؤثرة على حجم الاقتراض بغرض الاستثمار، كما أن افتراض عدم التدخل الحكومي في القرارات الخاصة بمعدلات النمو الاقتصادي، افتراض غير واقعي حتى في أكثر البلدان الرأسمالية التي يتقلص فيها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي [5].

8-بالإضافة إلى ذلك فإن نماذج هارود و دومار تربط النمو بالادخار، والذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل الوطنين مع العلم أن العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها على الدخل وحده، ولكن على حجم الصادرات أيضا و هذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول، كلما تمكنت هذه الأخيرة من رفع الاستثمار ومن معدل النمو الاقتصادي[6].

---

[1] مايكل بدجمان، ترجمة محمد ابراهيم منصور، **الاقتصاد الكلي –النظرية والسياسة–**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 462.

[2] محمد علي المكردي، مرجع سابق، ص34.

[3] مرجع سابق، ص34.

[4] عمران بشراير، مرجع سابق، ص29.

[5] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 31.

[6] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، 1998، ص314.

9- من أهم ما وجه من انتقاد إلى هذا النموذج بأنه مثله مثل النماذج التقليدية لم يأخذ بعين الاعتبار تأثير التغير التقني على الإنتاج والإنتاجية، وحجم كل من رأس المال والعمل المستخدمة في الإنتاج.

10- إن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية، إلا أن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة اختلاف ا كبير ، وما انطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة، وإن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار.

11- يلاحظ أن محددات النمو طبقا لنموذج هارولد-دومار لا تتوافر في البلاد الأكثر فقراً، والتي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار ومن ثم للاستثمار من دخلها الوطني المنخفض أساساً، والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية، و في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سد فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية أو السماح بالاستثمارات الأجنبية في بلادها.

ورغم ما وجه لنموذج هارود ودومار من انتقادات، ورغم ما يشوبه من قصور يظل هذا النموذج، وأهميته العلمية والعملية كأحد نماذج النمو الاقتصادي، والتي تبرز الدور الهام للادخار في عملية النمو الاقتصادي ناهيك عن أن هذا النموذج خطوة مهمة إلى الأمام عند استخدامها في عملية التخطيط الاقتصادي، كما يعد هذا النموذج من أحد الأدوات التي يمكن استخدامها في عملية التخطيط الاقتصادي، كما يعد هذا النموذج خطوة مهمة إلى الأمام عند مقارنته مع نموذج كينز في النمو وما قبله والتي كانت غير قابلة للقياس، على الرغم من أن هذا النموذج قد ركز على عنصر رأس المال (الادخار)، وهو العنصر النادر الوحيد من عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، ومن هنا يمكن استخدام هذا النموذج رغم بساطته مع مراعاة بعض الشروط التي تتمثل في الإصلاحات الهيكلية الأساسية، لكي يؤدي الادخار دوره الهام في عملية النمو الاقتصادي والقضاء على مظاهر التخلف.

المطلب الثالث: نموذج سولو وجيمس ميد للنمو الاقتصادي

تعتبر هذه المدرسة امتدادا للمدرسة الكلاسيكية، لأنها تؤمن باللبيرالية كمنطق للنشاط الاقتصادي، و لكنها تختلف عنها في نقطتين مهمتين ألا و هما: في طريقة التحليل و نظرية القيمة، لذلك يعتبر الاقتصاديون المدرسة النيوكلاسيكية، بمثابة مدرسة كلاسيكية حديثة " **New Classics** "، و لقد ظهرت هذه المدرسة على مستوى ثلاث جامعات سنة 1871، و هذا عن طريق ثلاث مفكرين اقتصاديين و هم: كارل مانجر بالنمسا "**Carl Menger** "، و ولراس " **WALRAS** " في **لوزان** بسويسرا"، و"ستالي جيفنس" **Jevons Stanlay** " بكامبردج بانجلترا، ثم تلاهم عدد من المفكرين فيما بعد.

أولا:أهم أفكار بعض مفكري النظرية النيوكلاسيكية بالنمو الاقتصادي [1]:

تعرض نموذج هاورد – دومار السابق عرضه في أن العمل ورأس المال عنصران يكمل احدهما الأخر بشكل تام للنقد من قبل المدرسة الكلاسيكية الحديثة التي يعتمد نموذجها في النمو الاقتصادي على الافتراضات التالي:

*أن العمل ورأس المال يمكن أن يحل احدهما محل الأخر في عملية الإنتاج لذلك فان دالة الإنتاج الكلي التي استخدمتها هذه المدرسة تسمح بوجود معدلات مختلفة من نسبة رأس المال إلى العمل فضلا عن وجود معدلات مختلفة لمعامل رأس المال.

وقد قامت النظرية الكلاسيكية الحديثة للنمو الاقتصادي على الافتراضات التالية:

1-وجود المنافسة التامة (كاملة).

2-عناصر الإنتاج يدفع لها إنتاجها الحدي.

3-وجود العاملة الكاملة.

4-معدل المتغير لمعامل رأس المال (رأس المال / الإنتاج).

5-إن دالة الإنتاج تتميز بتناقص الإنتاجية وثبات العوائد للحجم.

6-مرونة الإحلال تامة بين العناصر الإنتاج.

ضمن نموذج المدرسة الكلاسيكية الحديثة مفهوم تناقص الإنتاجية الحدية كما سبق الإشارة إليه، وهو يعني ثبات كميات عناصر الإنتاج في إنتاج سلعة معينة ما عدا عنصر واحد يعد متغيرا، ولو تؤدي إضافة وحدات من ذلك العنصر المتغير إلى الحصول على إنتاج حدي متناقص من تلك الوحدات المضافة، ولذلك ف إن استخدام نسب متغيرة من عناصر الإنتاج إلى العمل ورأس المال يمكن أن نحصل على نفس المستوى من الإنتاج، وهذا خلافا على ما تضمنه نموذج هاورد – دومار الذي افترض ثبات نسبة رأس المال إلى العمل.

فإذا افترضنا أن بلدا ما بها عنصر رأس المال هو العنصر النادر، فبإمكان هذا البلد أن يحفز أصحاب المصانع والمزارعين استخدام تقنية كثيفة العمل، بحيث تكون الادخارات والاستثمارات من اجل تزايد النمو الاقتصادي ، فضلا عن خلق تشغيل للعمل بصورة أوسع ن أي انه عن طريق استغلال عنصر العمل المتاح يتم تعويض النقص في عنصر رأس المال، وكلما نمت الاقتصاديات وارتفع الدخل الفردي السنوي فان معدلات الادخار تميل إلى الزيادة ويبدأ فائض العمل بالتناقص [2].

[1] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 32.

[2] سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص 84 – 87.

ثانيا: نموذج سولو في النمو الاقتصادي

اعترض سولو * على أحد الافتراضات لنموذج هارود ودومار، والمتمثل في افتراض ثبات عناصر الإنتاج، كون هذا الافتراض غير واقعي في الحياة العملية، ويرى أنه غالبا ما يتم الإحلال بين عناصر الإنتاج محل بعضها البعض، كما شترط نموذج هارود – دومار لتوازن النمو على المدى الطويل حدوث توازن دقيق بين المتغيرات الرئيسية الثلاث :نسبة الادخار، معامل رأس المال، معدل الزيادة في قوة العمل، وأن هذا التوازن يعتمد على التساوي بين معدل النمو المضمون وبين معدل النمو الطبيعي، إلا أن" سولو "أرجع التوازن في النمو على المدى الطويل إلى تغير التوليفة الفنية لأنصبة عناصر الإنتاج خاصة بين العمل ورأس المال، وقد قام سولو بنشر بحثه: "مساهمات في النمو الاقتصادي سنة 1956م"، والذي حاول فيه بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال، والإجابة على تساؤل وهو: **لماذا هناك بلدان غنية جدا وبلدان فقيرة ؟ وما هي الأسباب؟.**

لذلك حاول سولو بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال.

هناك عدة فرضيات يرتكز عليها نموذج سولو تتمثل فيما يلي[1]:

1- اقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد .

2- اقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه .

3- أن هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال .

4- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال .

5- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناء على الإنتاجية الحدية لهما.

6- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وخاصة العمل ورأس المال فعن طريق نسبة رأس المال / العمل وبتغيير المعاملات الفنية للإنتاج يمكن فقط تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، وأخذ كدالة لذلك دالة كوب دوغلاس ذات غلة الحجم الثابتة [2]:

---

* ولد **روبرت سولو** (بالإنجليزية: Robert M. Solow) في بروكلين في نيويورك في 23 أغسطس 1924، وهو أحد الحائزين على جائزة نوبل للاقتصاد ،، درس علي يد علماء ففي علم الاجتماع درس علي يد تالكوت بارسونز ودرس الانثروبولوجيا علي يد كلايد كليسخون، وفى عام 1942 ترك الجامعة وانضم إلى الجيش الأمريكي، لدى عودته إلى هارفارد عام 1945 والتقى مع يونتيف وعمل بتدريس الإحصاء في جامعة هارفارد، وفي عامي 1949-1950 قضي سنوات الزمالة في جامعة كولومبيا، وكانت الأطروحة بعنوان "محاولة استكشافية لنموذج تغييرات في حجم توزيع الدخل من الأجور باستخدام التفاعل يفصل بحد أو خط عمليات التوظيف والبطالة ومعدلات الأجور"وقد منحت الدراسة جائزة في هارفارد التي تقدم في شكل نشر كتاب، ثم أصبح أستاذا مساعداً في قسم الاقتصاد في M.I.T في مجال الإحصاء والاقتصاد القياسي مع بول سامويلسون، ومن ثم عمل في جامعة ماساتشوستس في عام 1987، وتقاعد في عام 1995، وقد شارك أيضا في العديد من الدراسات التي أجريت في معهد ماكينزي العالمي ودرس الاقتصاد الامريكى خلال السنوات 1995-2000، وأدى ذلك إلى كتاب (هدر التسعينات) وما زال سولو حيا حتى الآن ويقوم بالتدريس في M.I.T.

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد، مرجع سابق، ص189-190.

[2] *Ulrich Kohli, **Analyse macroéconomie**, De Boeck université, Bruxelles Belgique ,1999 , p418.*

$$Y = F(K,L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha} .....1$$

7-نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، أي عندما ينمو السكان بالمعدل n فإن عرض العمل L هو الأخر ينمو بنفس المعدل n ونكتب حينئذ [1]:

$$\frac{d\log L}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{dt} = \frac{L}{dt} = n.....2$$

8- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز أي:

$$C = cY \Rightarrow S = (1-c)Y + sY.....3$$

انطلاقا من أن هناك منتج مركب واحد (Y) باستخدام عنصرين فقط للإنتاج هما العمل L ورأس المال K فإن الناتج الإجمالي للفترة (t) يتعادل مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة، وبافتراض ثبات الميل المتوسط للادخار (s) وثبات معدل نمو العمل يمكن توصيف النموذج على النحو التالي:

في ظل الفرضيات السابقة يمكن كتابة الإنتاج الفردي على الشكل التالي [2]:

$$F(K,L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha} = (K^{\alpha} L^{1-\alpha})L \Rightarrow \left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha} L = Y \Rightarrow \frac{Y}{L} = \left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha} \Rightarrow y = k^{\alpha} = f(k).....4$$

ويمكن توضيح هذه الدالة في الشكل التالي:

الشكل رقم13: دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات حجم غلة ثابت.

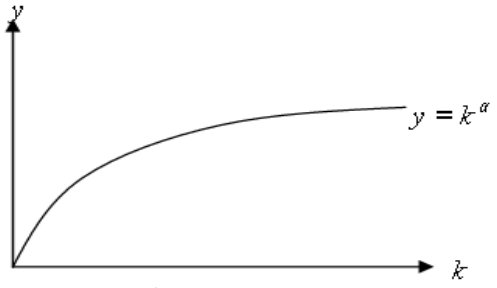

المصدر: عبد الكريم البشير، سمير بواعلي دحمان، مرجع سابق، ص 5.

وفي ظل اقتصاد مغلق فإن الاستثمارات المحلية تساوي المدخرات المحلية أي أن[3]:

$$I = S.....5$$

وبما أن التغير في رصيد رأس المال $\dot{K}$ يساوي الاستثمار I ناقصا الإهلاك (δK) والذي يفترض أنه نسبة ثابتة من K فأننا نحصل على:

$$\dot{K} = I - \delta K.....6$$

[1] عبد الكريم البشير، سمير بواعلي دحمان، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي** " **حالة الاقتصاد الجزائري** " ، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص 4.

[2] *Karine Pellier , Lameta,* ***Propriété intellectuelle et croissance économique en France: 1791-1945 "Une analyse cliométrique du modèle de Romer.",*** *Université Montpellier I, P5, consulté le:21-02-2014, 21:30.*

[3] *IBID, p6.*

ولما كان الادخار يشكل نسبة ثابتة من الناتج الوطني ($S = sY$) فإن:

$$I = S = sY.....7$$

ويصبح التغير في رصيد المال كالآتي:

$$\dot{K} = sY - \delta K \Rightarrow \dot{K} = sF(K,L) - \delta K.....8$$

ومن جهة أخرى لدينا [1]:

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L).....9$$

$$\Rightarrow \frac{d\log k}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L}.....10$$

وحسب المعادلة رقم 2 التي تعطينا معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن وبافتراض التوازن في سوق العمل فإننا نكتب[2]:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \Rightarrow \frac{d\log L}{dt} = n \Rightarrow \log L = \int n dt = nt + c_0$$

$$\Rightarrow L_t = e^{nt+c_0} = L_0 e^{nt}$$

ومنه تصبح المعادلة رقم 10 كالتالي:

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{sY}{K} - \delta - n$$

وهذا ما يعطينا المعادلة الأساسية الديناميكية لنمو معدل رأس المال الفردي كما يلي[3]:

$$\dot{k} = \frac{sY}{L} - (\delta + n)k$$

$$\dot{k} = s\Phi(k) - (\delta + n)k.....11$$

وهي المعادلة الأساسية لتحقيق النمو في نموذج سولو، ومنه فإن تغيرات رصيد رأس المال الفردي تعطى بالمسافة الموجودة $s\Phi(k)$ و $k(n+\delta)$ حيث أنه عندما يزداد رأس المال الفردي (k)، فإن معدل نموه يتناقص. وبما أن معدل نمو الإنتاج y يتناسب طرديا مع معدل نمو رأس المال الفردي، لذا فإن y يتناقص هو الأخر. والشكل التالي يوضح ذلك.

[1] عبد الكريم البشير، سمير بواعلي دحمان، مرجع سابق، ص6.

[2] *Abdelkader Sid Ahmed,* ***Croissance et développement (Théories et politiques)****, Tome 1, Edition Office Publications Universitaires, Alger, 1981, p282-283.des*

[3] *Schubert.K ,* ***Macro économie "comportement et croissance",*** *Vuibut, 2 ème édition, France, 2000, P 214 -215.*

الشكل رقم14 : توازن منحنى سولو.

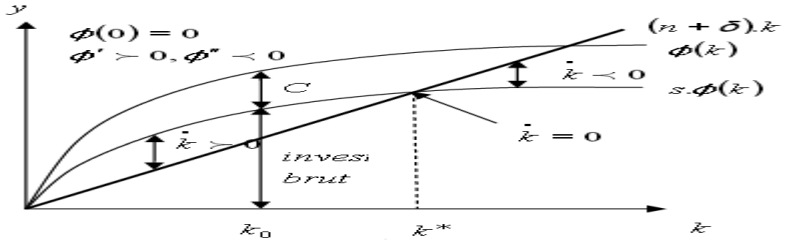

المصدر: *Schubert.K,**Macroéconomie "comportementetcroissance",**Vuibut,2èmeédition, France, 2000P 215.*

إذا كان: $s\Phi(k)=k(n+\delta)$ وأن $k=k^*$ هذا يعني أن $\dot{k}=0$

وهي الحالة التوازنية، والمتغيرات الأساسية:رأس المال، الإنتاج، الاستهلاك تزداد بمعدل نمو متعادل، وتنمو بنفس معدل نمو القوة العاملة (n).

إذا كان: $s\Phi(k)\succ k(n+\delta)$ وأن $k_0\prec k^*$ هذا يعني أن $\dot{k}\succ 0$ وفي هذه الحالة رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد.

إذا كان: $s\Phi(k)\prec k(n+\delta)$ وأن $k_0\succ k^*$ هذا يعني أن $\dot{k}\prec 0$ وفي هذه الحالة رأس المال الفردي في الاقتصاد يتناقص.

يرى سولو أنه حتى يتحقق التوازن في النمو على المدى البعيد فإنه لابد من ثبات النسبة بين العمل ورأس المال ويعود ذلك إلى اتجاه s دوما إلى المعدل الذي يسمح بتحقيق المساواة $\dot{k}=k^*$ ، أي اتجاه النمو نحو النمو المتوازن أين تزداد وتيرة الاقتصاد بنفس الوتيرة التي يزداد بها عدد السكان[1].(n)

الفرع الأول: أثر الزيادة في معدل الاستثمار[2]:

إذا قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن $(s\to s'\succ 0)$ فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، وبالتالي الذي يطرح هنا الآن هو: ما هو أثر هذه الصدمة على كل من (k) و y ويمكن أن نجيب على هذا التساؤل باستخدام المنحنى التالي:

[1] إبراهيم بلقلة ، مرجع سابق، ص66.

[2] *Gonçalo L. Fonseca ; " The history of economic thought website, The growth theory, neoclassical theories of production: technology and substitution ", **http://homepage.newschool.edu/het/essays/product/technol.htm**, pp 4-6 , I red it in 25mai 2014.*

الشكل رقم 15:أ ثر الزيادة في معدل الاستثمار على كل منم k و y على نموذج سولو.

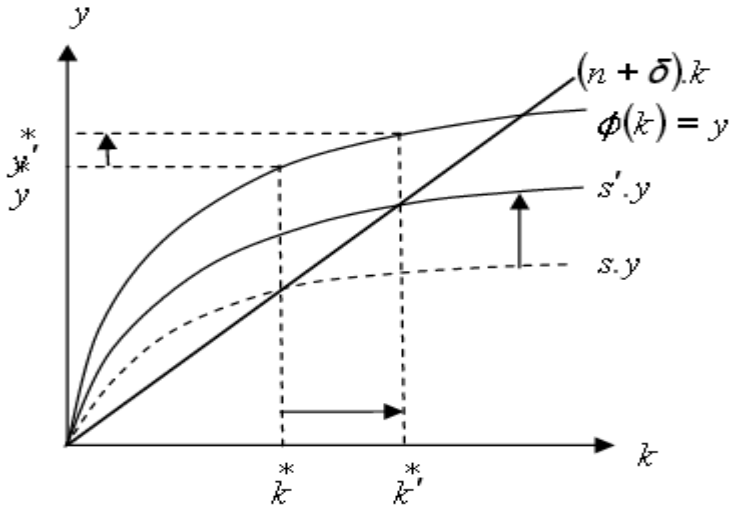

المصدر: عبد الكريم البشير، سمير بواعلي دحمان، مرجع سابق، ص8.

وبالتالي نستنتج أنه بزيادة معدل الاستثمار ذو صدمة ايجابية أي أنه كلما زاد ت معدلات الادخار وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

2-2 أثر الزيادة في النمو الديموغرافي::

ويمكن استنتاج من التمثيل البياني أن زيادة معدل النمو السكاني يؤدي إلى صد مة سلبية على كل من الإنتاج والدخل وبالتالي النمو الاقتصادي.

الشكل رقم 16: أثر الزيادة في معدل النمو الديموغرافي على كل منم k و y على نموذج سولو.

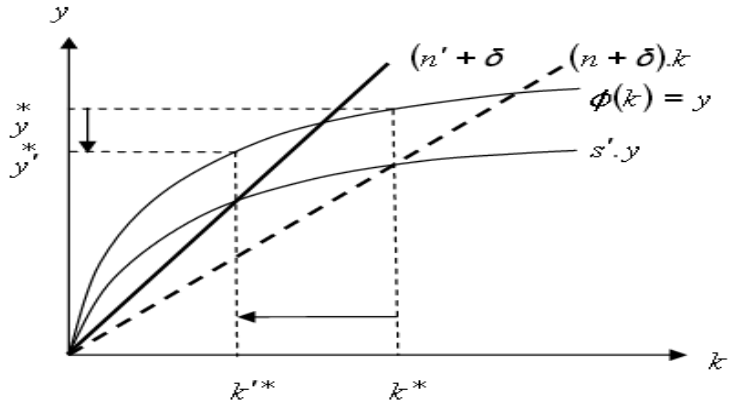

المصدر: عبد الكريم البشير، سمير بواعلي دحمان، مرجع سابق، ص 8.

الفرع الثالث: خصائص الحالة التوازنية"كمية رأس المال في الحالة المستقرة"

شرط التوازن في نموذج سولو يتحدد بالعلاقة التالية:

$$\dot{k} = 0 \Rightarrow sk^{\alpha} = (n+\delta)k$$

$$\Rightarrow s = \frac{(n+\delta)k}{k^{\alpha}} \Rightarrow s = (n+\delta)k^{1-\alpha}$$

$$\Rightarrow k^* = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \quad .....12$$

وبتعويض المعادلة 12 في المعادلة 4 نجد:

$$y^* = \phi(k^*) = k^{\alpha} \Rightarrow y^* = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \quad .....13$$

وهذا يمثل الإنتاج الفردي للحالة المستقرة وهي قيمة ثابتة حيث يكون في هذه الحالة: $y^* = y$

وبالتالي فإنه يمكننا الجواب على سؤال حول لماذا يتم مشاهدة بعض الأقطار وهي فقيرة بينما الأخرى غنية، وذلك بملاحظة أنه مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها، فإنه كلما كانت معدلات الادخار مرتفعة كلما كان القطر غنيًا نسبيًا، و مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها، فإنه كلما كان معدل نمو السكان مرتفعًا كلما كان القطر فقيرا.

وبالتالي فإن الدول الفقيرة والتي لا تنمو، سوف تظل فقيرة، طبقا لصيغة سولو، لأنها لا تقوم بادخار واستثمار القدر الكافي من دخلها الكلي. إن الدول التي ترغب في رفع مستوى المعيشة لسكانها بافتراض استمرار نفس معدل النمو السكاني تستطيع القيام بذلك عن طريق زيادة معدل الادخار والاستثمار الوطنيين، أي بإحداث التراكم لرأسمالي عند معدل مرتفع، ومن ثم توليد مستويات أعلى من رأس المال لكل عامل، أي زيادة "معامل رأس المال / العمل" من خلال زيادة الادخار ، حيث أنها في الواقع هي القاسم المشترك في جميع الاستراتيجيات التي افترضها الاقتصاديون كوسيلة لزيادة النمو الاقتصادي والتنمية، ومن الضروري ألا يغيب عن الذهن أن نموذج سولو قد استمر باعتباره نقطة بداية للعديد من الاقتصاديين الذين يقومون بالتنظير والبحث عن القوى التي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: خاصية التقارب

تغيرات رصيد رأس المال الفردي تعطى بالمسافة الموجودة $s\Phi(k)$ و $k(n+\delta)$ حيث أنه عندما يزداد رأس المال الفردي (k) فإن معدل نموه يتناقص، وبما أن معدل نمو الإنتاج y يتناسب طرديا مع معدل نمو رأس المال الفردي لذا فإن y يتناقص هو الأخر، ومن المثير للدهشة وربما الصدمة أن مضمون النموذج النيوكلاسيكي لسولو، هو أن الدول الأكثر فقرا سوف تنمو بشكل أسرع من الدول الأكثر غنى، بافتراض تساوي معدل الادخار والاستثمار ومعدلات النمو السكاني تقريبا ، بصيغة أخرى يتنبأ نموذج سولو بوجود تقارب في متوسط الدخل الفردي بين الدول المختلفة التي تتشابه في جل الأمور الرئيسية، فإذا كان لدينا دولتان لهما نفس معدل الادخار ونفس معدل النمو السكاني، ونفس دالة الإنتاج، والاختلاف يكمن في الكمية المبدئية لرأس المال الفردي k_0 ، ففي النهاية وعلى حسب نموذج سولو فإن الدول التي لديها k_0 و y_0 ضعيفا يكون لها معدل نمو كل من $\dot{k}$ و y أكثر تطورا، وذلك راجع إلى مردوديات السلم التي تكون متناقصة في الاقتصاديات التي لها رأس مال مرتفع عن

الاقتصاديات التي لها رأس مال منخفض، والتمثيل البياني للحدين الممثلين للطرف الأيمن $s\Phi(k)$ و $k(n+\delta)$ من المعادلة السابقة يوضح لنا تغيرات $(\dot{k})$ وخاصية التقارب:

الشكل رقم 17: تغيرات رأس المال الفردي.

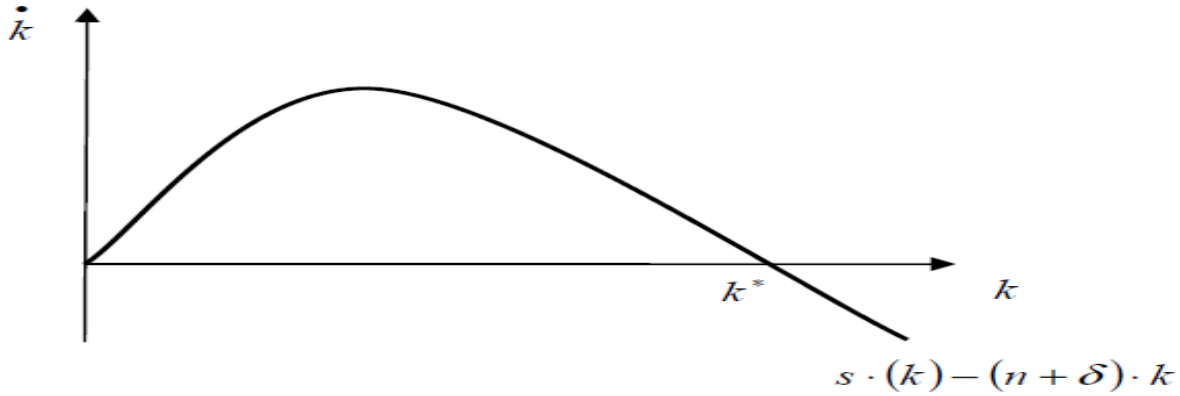

المصدر: *Cadoret.I et autres, op.cit, P 74.*

الفرع الرابع: نموذج سولو مع التقدم التقني

نستنتج مما سبق أن أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي المدى الزمني الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، و يظل ثابتًا عند الحالة المستقرة – التوازنية.

لذلك تم إدخال مفهوم التقدم التقني(A) من طرف الاقتصادي "**uzawa**" سنة 1961، وذلك بغية زيادة النمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد فإذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام: $Y = F(K,L)$، فإنه يمكن النظر إلى التقدم التقني على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني، وهناك عدة تقسيمات للتقدم التقني نلخصها فيما يلي[1]:

*التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل، ويسمى هذا التقدم حياديًا من وجهة نظر" هارود "ونكتب:

$$Y = F(K, AL)$$

*التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية رأس المال، ويسمى هذا التقدم حياديًا من وجهة نظر" سولو "ونكتب:

$$Y = F(AK, L)$$

*التقدم التقني من وجهة نظر" هيكس "ويأخذ الشكل: $Y = AF(K,L)$

وعادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل، وعليه تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:

$$Y = F(K,L) = K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots 1$$

ويعد التقدم التقني في نموذج" سولو "كمتغير خارجي يوافق زيادة (A) بمعدل ثابت ويمكن التعبير عن معدل نمو التقدم التقني على الشكل التالي:

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص110.

$$G(A)=\frac{\dot{A}}{A}=g.....2$$

معادلة تراكم رأس المال لا تتغير وتكتب بالعلاقة التالية:

$$\dot{K}=sY-\delta K\Rightarrow\frac{\dot{K}}{K}=s\frac{Y}{K}-\delta.....3$$

كما أن دالة الإنتاج الفردية هي على الشكل التالي:

$$y=\frac{Y}{L}=\frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L}=\frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}}*\frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}\Rightarrow y=k^{\alpha}*(A)^{1-\alpha}.....4$$

لقياس فعالية العمل والذي هو محدد فضلا عن نكتب K و L نكتب:

$\tilde{k}=\frac{K}{AL}\Rightarrow\tilde{k}=\frac{k}{A}$ و $\tilde{y}=\frac{Y}{AL}\Rightarrow\tilde{y}=\frac{y}{A}$ **و أنه:** $\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=\frac{\dot{K}}{K}-\frac{\dot{L}}{L}-\frac{\dot{A}}{A}$

حيث: $\tilde{y}$ يعبر عن نسبة الناتج الفردي للتقدم الفني، و $\tilde{k}$: يعبر عن نسبة رأس المال الفردي للتقدم الفني.

وعليه تصبح دالة الإنتاج الفردية على الشكل التالي:

$$\tilde{y}=\frac{y}{A}=\frac{k^{\alpha}(A)^{1-\alpha}}{A}=k^{\alpha}A^{-\alpha}=\left(\frac{k}{A}\right)^{\alpha}=\tilde{k}^{\alpha}.....5$$

و أن كذلك: $\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=\frac{\dot{K}}{K}-\frac{\dot{L}}{L}-\frac{\dot{A}}{A}$ وبالتالي:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=\frac{\dot{K}}{K}-\frac{\dot{L}}{L}-\frac{\dot{A}}{A}\Rightarrow\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=s\frac{Y}{K}-\delta-n-g=s\frac{Y}{K}-(\delta+n+g).....6$$

كما انه لدينا:

$\frac{Y}{K}=\frac{Y}{L}*\frac{\dot{L}}{K}=y*\frac{1}{\frac{K}{L}}=\frac{y}{k}$ **و لدينا أيضا:** $\frac{y}{k}=\frac{y}{A}*\frac{A}{k}=\tilde{y}*\frac{1}{\frac{k}{A}}=\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$

وبالتعويض في المعادلة 6 نجد [1]:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=s\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}-(\delta+n+g)\Rightarrow\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=s\,\tilde{k}^{\alpha-1}-(\delta+n+g).....7$$

كما أنه لدينا في الحالة المستقرة: $\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=0$ وبالتالي يصبح لدينا:

$$s\tilde{k}^{\alpha-1}-(\delta+n+g)=0.....8$$

[1] عبد الكريم البشير، سمير بواعلي دحمان، مرجع سابق، ص11.

وبالتالي:

$$\tilde{k} = \left(\frac{s}{\delta + n + g} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \quad .....9$$

وهذه المعادلة تعبر عن نسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني في المدى الزمني الطويل، ومن المعادلة الأخيرة يمكن كتابة قيمة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني كما يلي:

$$\tilde{y}_e = \left(\frac{s}{\delta + n + g} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \quad .....10$$

وهي نفس المعادلة المتحصل عليها سابقا اذا قمنا بوضع $g = 0$

الفرع الخامس: نقد نموذج سولو [1]:

تعرض سولو لمجموعة من الانتقادات أهمها:

1-إهمال نموذج" سولو "لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل.

2-إهمال نموذج سولو لدور رأس المال في التأثير على النمو الاقتصادي.

3-بالرغم من أن نموذج سولو يرى أن معدل النمو يعتمد فقط على التقدم الفني أي الزيادة في الإنتاجية، إلا أن التقدم الفني متروك خارج النموذج، فالنموذج بذلك لا يقدم تفسيرا للنمو الاقتصادي.

4-افتراض النموذج لاقتصاد مغلق وسيادة المنافسة الكاملة ولا دور فيه للتجارة الخارجية .

5-تناقص معدل النمو في المدى الطويل وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها "سولو "في بناء نموذجه والتي أخذها من أفكار الكلاسيكيين.

ثالثا: نموذج جيمس ميد للنمو الاقتصادي

يعتبر جيمس ميد *من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية إلى أبعد مدى، وقد استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم ** بين عناصر الإنتاج المتغيرة، ولقد افترض أن هناك منتجا واحد يمكن إنتاجه، إما لتكوين رأس المال أو الاستهلاك، وان هناك ثلاثة عوامل الإنتاج هي: رأس المال، العمل، الأرض، مع الزمن، إضافة إلى فرضيات أخرى يمكن اختصار أهمها في[2]:

1-أن الاقتصاد مغلق، مع سيادة المنافسة الكاملة في أسواقه، مع ثبات عوائد السعة.

---

[1] *Joseph Cortright, **New growth theory, technology and learning: A practitioners guide**, Reviews of Economic Development Litrerature and Practice, No. 4, 2001, pp 3-4.*

*جيمس جوها ميد: اقتصادي انجليزي ولد سنة 1907، وقد نشأ في مدينة باث في إنجلترا وتلقى تعليمة في مدرسة لامبروك 1917-1921 ثم في كلية مالفيرن في الفترة(1917-1926) وتعلم اللاتينية واليونانيه بجامعة أوكسفورد وكلية اوريل في الفترة (1926-1930)، والتحق بكلية ترينيتي في كامبريدج 1931/1930 ومن 1931 إلى 1937 كان زميلا ومحاضر في كلية الاقتصاد في هرتفورد باكسفورد، و في نهاية 1937 التحق باللجنة الاقتصادية التابع لعصبة الأمم في جنيف، وأصبح مدير للقسم الاقتصادي عام 1946 وفي عام 1947، ثم كتب كتاب بعنوان "مدخل إلى التحليل الاقتصادي والسياسة". ثم طبق نظرية الرفاهية الاقتصادية للصفقات، وفى عام 1974 كتب أربعة مجلدات:" ثبات ونمو الاقتصاد، خلف ميد ثروة علمية من الكتب والأبحاث، وتوفي في 22 ديسمبر 1995.

** وفورات الحجم: وتسمى ذلك اقتصاديات السلم وهو مصطلح متداول في الاقتصاد الصناعي.

[2] بن قانة إسماعيل، مرجع سابق، ص108.

2-كل من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية يتم إنتاجها محليًا.
3-الآلات والمعدات هي الشكل الوحيد لرأس المال في الاقتصاد، مع افتراض تشابه جميعها في المجتمع .كما أن 4-نسبة العمل للآلات يمكن تغييرها في الزمن القصير والزمن الطويل.
5-افتراض ثبات أسعار السلع الاستهلاكية .كما أن هناك استخدام كامل للأرض والعمل.
6-هناك إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية وبعضها البعض، وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض مع افتراض ثبات نسبة الإهلاك السنوية للآلات.

أولا النموذج الرياضي

بالنسبة لبناء النموذج فإن ميد يرى أن إنتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر رئيسية:

القدر المتاح لاستخدام الأرض والموارد الطبيعية الأخرى N، L القدر المتاح من قوة العمل، K هي المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال T عامل الزمن المؤثر في المعلومات والفن الإنتاجي خلال الفترة، ويمكن التعبير عن هذا بما يلي:

$Y = F(K, L, N, T)$ وبافتراض ثبات القدر المتاح من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، فإن التغير في الناتج الصافي يأخذ الشكل التالي:

$$\Delta Y = v\Delta K + w\Delta L + \Delta Y^{*} \ldots\ldots\ldots 1$$

حيث أن:

v : الناتج الحدي لرأس المال. w : الناتج الحدي لقوة العمل.

Y^{*} : تستخدم للدلالة على حجم الإنتاج نتيجة التغير التكنولوجي.

وعلى ذلك يصبح الميل النسبي لنمو الناتج السنوي على النحو المبين بالمعادلة التالية[1]:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \left[v\frac{K}{Y} * \frac{\Delta K}{K} \right] + \left[w\frac{L}{Y} * \frac{\Delta L}{Y} \right] + \frac{\Delta Y^{*}}{Y} \ldots\ldots\ldots 2$$

حيث أن:

$y = \frac{\Delta Y}{Y}$: معدل النمو النسبي للناتج. $k = \frac{\Delta K}{K}$: معدل النمو النسبي لمخزون رأس المال.

$n = \frac{\Delta L}{L}$: معدل النمو النسبي للسكان. $r = \frac{\Delta Y^{*}}{Y}$: معدل النموالتكنولوجي.

وبذلك تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$y = v\frac{K}{Y}k + w\frac{L}{Y}n + r \ldots\ldots\ldots 3$$

[1] مرجع سابق، ص108.

وبوضع: $u = v\frac{K}{Y}$: الناتج الحدي النسبي لرأس المال. $Q = w\frac{L}{Y}$: الناتج الحدي النسبي للعمل.

تصبح المعادلة رقم 4 كما يلي:

$$y = Uk + Qn + r.....4$$

وهذه المعادلة توضح أن معدل نمو الناتج هو محصلة لثلاث معادلات للنمو، الأولى هي معدل نمو رأس المال مرجح بالناتج الحدي لرأس المال، والثانية معدل نمو السكان مرجح بالناتج الحدي لقوة العمل، أما الثالثة فهي معدل النمو التكنولوجي، ومن المعروف أن معدل النمو الحقيقي يقاس بمعدل نمو دخول الأفراد، وعلى ذلك فإن معادلة ميد الأساسية والخاصة بمعدل نمو الدخل الفردي تأخذ الشكل التالي[1]:

$$y - n = Uk + (1 - Q)n + r.....5$$

وباعتبار أن K تمثل الإضافة لمخزون رأس المال، وهي تعادل المدخرات المقتطعة من صافي الدخل الوطني.

أي: $S = sY$ وباعتبار أن: $I = S$ وأن: $k = \frac{\Delta K}{K} = \frac{I}{K} = \frac{sY}{K}$ فإن:

$$Uk = v\frac{K}{Y}\frac{sY}{K} = vs.....6$$

وبتعويض المعادلة 6 في المعادلة 5 نجد:

$$y - n = vs + (1 - Q)n + r.....7$$

وبافتراض أن ثبات معدل نمو السكان $n = 0$ تصبح المعادلة 7 كالتالي:

$$y = vs + r.....8$$

وإذا كان معدل النمو التكنولوجي ثابت أيضا فإن المعادلة الأساسية تصبح على النحو التالي:

$$y = vs.....9$$

أي أن: معدل نمو الدخل الفردي سيعتمد فقط على معدل تراكم رأس المال vs .

افترض" ميد "مجتمعا يتحقق فيه ثبات معدل نمو الناتج الصافي أو الدخل، وأيضا ثبات معدل نمو نصيب الفرد من الدخل، أي أن معدل نمو السكان ثابت، ولا يوجد تقدم في المستوى التكنولوجي مثل هذا المجتمع عليه أن يوفر ثلاث شروط حتى يمكنه البدء في زيادة معدل نمو الناتج، وهذه الشروط هي[2]:

1-أن تكون جميع مرونات الإحلال بين مختلف العناصر تساوي الوحدة .

2-أن يكون التقدم التكنولوجي متعادلا اتجاه كافة العناصر .

[1] عمران بشراير، مرجع سابق، ص35.

[2] إبراهيم بلقلة ، مرجع سابق، ص72.

3-ثبات الجزء المدخر من الأرباح والأجور والريع هذا ما يعني ثبات نسبة المدخرات الإجمالية إلى الدخل.

ونظرا لافتراض ثبات (Y) في بداية النمو فإن: (K) ستكون هي أيضا ثابتة، ونظرا لان $(k)=s\frac{Y}{K}$ مع افتراض ثبات (s) فإن: (k)ستكون هي أيضا ثابتة في حالة ثبات $\left(\frac{Y}{K}\right)$ ومن المفروض أن $\left(\frac{Y}{K}\right)$تكون ثابتة إذا كان كل من (Y)و (K)ينموان بمعدل متساوي، حيث يقتضي ذلك أن تكون $(Y=K)$وهو ما يعني أن نمو الدخل يصبح ثابتا.

الفرع الأول: نقد نموذج ميد:

1-إن افتراضات النموذج تتلاءم و أوضاع البلدان المتقدمة، في حين أن البلدان النامية والفقيرة تبقى فيها هذه الافتراضات موضع تساؤل، خاصة ما تعلق بسيادة قوة المنافسة التامة وسلوك أصحاب الاستثمارات.

2-لم تتغير نظرة النيوكلاسيك حول رؤيتهم إلى أن رأس المال لا يمثل إلا رأس مال مادي غير مندمج مع العمل وباقي العوامل الأخرى للإنتاج.

3- أن النموذج يفترض اقتصاد مغلق لا دور للتجارة الخارجية فيه، مع إهمال الدور المؤسسي في المجتمع.

4-حدد النموذج أسباب النمو الاقتصادي على أنها عدد محدد من عوامل الإنتاج مما يؤدي إلى الريبة وخلق الأخطاء التي ترافق المتغيرات أثناء عملية التجميع، وهو ما يجعلنا نواجه مرة أخرى مسألة الموازنة بين تبسيط النموذج والتعقيد الذي يرافق حقيقة النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع:نموذج الفجوتين للنمو الاقتصادي

يعد نموذج الفجوتين إضافة وتطوير لنموذج هارود ودومار في النمو إذ أجرى بروتون **(Broton)** تعديلا بسيطا على النموذج تمثل في إدخال التجارة الخارجية إلى جانب نسبة المدخرات التي قام عليها نموذج هارود ودومار.

ويقوم نموذج الفجوتين على الفروض التالية[1]:

1- أن هناك نوعين من القيود على قدرة الدولة على تراكم رأس المال هما نقص المدخرات المحلية ونقص النقد الأجنبي، ويعتمد هذا الفرض على أن بلد تعاني من نقص المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية التي يمكن توفيرها من الإنتاج المحلي مما يتطلب الحصول عليها من الخارج، ومن ثم ضرورة توفر قدر كبير من النقد الأجنبي للحصول على تلك المتطلبات، فإن فجوة النقد الأجنبي تصبح هي الحاكمة للاستثمار والنمو، وكذلك عندما تكون المدخرات المحلية غير كافية للحصول على الموارد

[1] محمد علي المكردي، مرجع سابق، ص38-39.

اللازمة مع الحجم المتاح من موارد النقد الأجنبي لتمويل الاستثمار الضروري لبلوغ معدل النمو المرغوب فإن فجوة الادخار تصبح هي الحاكمة.

2- ضعف الإحلال بين موارد النقد الأجنبي وموارد الادخار المحلي، ويقوم هذا الفرض على أن الادخار المحلي وإن كان سيوفر موارد محلية لغرض الاستثمار إلى أنها ليست بالقدر الكافي، إذا يتطلب الأمر توفير بعض السلع المستوردة من الخارج، وذلك في حالة ما يريد أي بلد الاستمرار في عملية الإنتاج وتحقيق معدل نمو أكبر، وفي حالة ما إذا كانت المدخرات المحلية هي النادرة ففي هذه الحالة سوف تستخدم موارد النقد الأجنبي من التجارة الخارجية (الصادرات) لرفع نسبة المدخرات المحلية وإنتاجية رأس المال وشراء الاحتياجات من رأس المال، والقوى المحركة كما هو الحال في دول الخليج العربي.

3- أن تكوين رأس المال هي وسيلة النمو الاقتصادي.

4- يفترض النموذج ثبات معاملات نسبة رأس المال إلى الناتج، والإمكانيات المحدودة للتوسع في الصادرات أو تخفيض الواردات، والنتيجة أن النقص في النقد الأجنبي يشكل في الغالب قيدا مستقلا على النمو، فحتى لو أن الادخار المحلي كان متاحا بكميات كافية تسمح بزيادة الاستثمار، ففي ظل غياب المتطلبات المكملة من النقد الأجنبي فإن مثل هذه الزيادة في الاستثمار تصبح غير ممكنة.

5- يفترض النموذج أن المعونات تلعب دورا إيجابيا في تغطية كل من فجوة الادخار المحلي والنقد الأجنبي، وذلك من خلال مساهمتها في حشد وتخصيص الموارد المتاحة.

وقد جاء هذا النموذج ليطور نموذج هارود ودومار في النمو، من خلال إجراء بعض التعديلات البسيطة وإدخال متغيرات جديدة على النموذج وهو متغير التجارة الخارجية.

فكما سبق وأن توصل هارود ودومار إلى الصياغة الرياضية الآتية للنمو:

$$g = S/K = SB.....1$$

إذا الرموز تعني:

b: الإنتاجية الحدية لرأس المال:

g:معدل النمو المستهدف.

k: معال رأس المال.

S: معدل الادخار المطلوب.

فقد قام بروتون بإدخال عامل جديد إلى نموذج هارود ودومار وصياغة رياضيا بالشكل الآتي:

$$g = S/v + bv.....2$$

$$b = (M - E)/Y.....3$$

إذا الرموز التالية تعني:

M: الواردات

E: الصادرات من السلع والخدمات

ويشير بروتون إلى أنها لا تمثل أهمية كبيرة كونها تبين بأن حصول دولة ما على المدخرات الأجنبية سوف يؤدي إلى تفوق الواردات على الصادرات كون هذه المدخرات سوف تتيح لأي بلد تمويل استثمارات إضافية تولد مزيدا من الدخل مساويا للآثار التي تولدها الاستثمارات الممولة بواسطة المدخرات المحلية[1].

إلا أن الصياغة التي أوردها بروتون ظلت قاصرة وغير ملائمة وظروف البلدان النامية، وهذا بدوره أدى إلى صياغة جديدة أكثر ملائمة قام بها تشينري **(H.chenery)** في مطلع الستينات وتم اشتقاق صياغة رياضية من معادلة الناتج الوطني المتمثلة في [2]:

$$Y_1 = C + I + X \quad .....4$$

حيث أن:

Y: الناتج الوطني الإجمالي.

C: الاستهلاك الكلي.

I: الاستثمار الكلي.

X: الصادرات من السلع والخدمات.

$$Y_2 = C + S + m \quad .....5$$

إذا الرموز تعني:

Y2: الدخل الوطني.

S: الدخل المحلي.

M: الواردات من السلع والخدمات.

وبما أن المعادلة الأولى تتطابق مع المعادلة الثانية فإن فجوة الادخار تتطابق مع فجوة التجارة، وذلك كقيمة محققة كما هو في المعادلة الآتية [3]:

$$I - S = (M - X) \quad .....6$$

كما يرى تشيرني أنه لا يوجد أي سبب للاعتقاد بتساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط، وكذلك الواردات المخططة مع الصادرات المخططة التي قد تفوق إحداهم الأخرى إذ ليس هناك ما يضمن تساوي الناتج الوطني والاتفاق في الاقتصاد وخاصة في الدول المتخلفة ولذلك فإن [4]:

$$(I - S) \geq M - X \quad .....7$$

---

[1] مرجع سابق، ص39.

[2] أمين محي الدين، **القيود البديلة على الاستثمار في الجمهورية اليمنية فيد المدخرات أو قيد النقد الأجنبي** ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم السياسية والاقتصاد، القاهرة، 1998، ص5.

[3] محمد علي المكردي، مرجع سابق، ص42.

[4] أمين محي الدين، مرجع سابق، ص6.

وتغير هذه الفكرة هي نقطة البداية في تحليل نموذج الفجوتين **(two-gab)** الذي يقوم على أساس أن المدخرات المحلية والتحويلات الخارجية ليست بديلة لبعضها البعض، وأن النمو سوف يكون مقيدا بالعنصر الأكثر محدودية منهما (المدخرات أو النقد الأجنبي)، فلو افترضنا وبناءا على معدل نمو مستهدف للاقتصاد الوطني أن الفجوتين غير متساويتين، وأردنا الالتزام بمعدل النمو المستهدف، فإن على الفجوة الأصغر حجما أن تتسع لتتساوى مع الفجوة الأكبر حجما، وبهذا المعنى تكون الأخيرة هي المسيطرة، وبمعنى آخر أن التغلب على الفجوة المسيطرة شرط ضروري لبلوغ معدل النمو المستهدف، وسوف نتحدث عن الفجوتين بشئ من الإيجاز[1]:

تظهر فجوة الادخار عندما تكون المدخرات المحلية المتاحة أقل من المستوى المرغوب في تمويل الاستثمارات اللازمة لبلوغ معدل النمو المستهدف، فإذا كان معدل النمو المستهدف هو (g) فإن نسبة الادخار المحلي المرغوب به هو (S^*) لتحقيق هذا المعدل إذا:

$$(g/b)Y - SY = S^* \quad .....8$$

ومن المعادلة رقم (7) نصل إلى:

$$I - S = S^* = (g/b)Y - sY \quad .....9$$

إذا المعادلة رقم (9) تثمل الفجوة الادخارية، وبافتراض أن الفجوة الادخارية هي التي تحكم عملية الاستثمار، فإن حجم المدخرات الأجنبية المطلوبة لسد فجوة الادخار المحلي وفجوة التجارة تحسب بالطريقة الرياضية الآتية:

$$F_0 = I_0 - S_0 = (gv)Y_0 - sY_0 \quad .....10$$

حيث الصفر يشير إلى سنة الأساس، S يشير إلى الميل المتوسط للادخار.

وبافتراض أن الادخار المحلي يزيد مع الزمن فإن دالة الادخار تصبح بالشكل التالي:

$$S_t = sY_0 + s^*(Y_t - Y_0) = (s - s^*)Y_0 + s^*Y_t \quad .....11$$

حيث أن:

s^* : الميل الحدي للادخار، t: قيمة المتغيرات في السنوات الجارية، الاستثمار في السنة الجارية t يساوي:

$$I_t = (gV)Y_t \quad .....12$$

وبدمج المعادلتين 11 و 12 فإن المدخرات الأجنبية المطلوب تدفقها في الفترة (t) تساوي:

$$F_t = I_t - S_t = (gv)Y_t - \{(s - s^*)Y_0 + s^*Y_t\} = (gv - s_*)Y_t - (s - s_*)Y_0 \quad .....13$$

ولكي نصل إلى حجم الادخار الأجنبي المطلوب لتمويل فجوة الادخار المحلي بهدف الوصول إلى معدل النمو المستهدف، ويبين الزيادة في الادخار المتولد من ارتفاع الدخل يمكن الوصول إليها من خلال الصياغة الرياضية التالية:

$$F_t - F_0 = (gv)(Y_t - Y_0) - s^*(Y_t - Y_0) = \Delta I - \Delta S \quad .....14$$

[1] محمد علي المكردي، مرجع سابق، ص42.

ومن المعادلة السابقة وعند اتجاه المدخرات الأجنبية للتراجع والتناقص Ft < F0، فإن الزيادة في المدخرات يجب أن تكون أكبر من الزيادة في الاستثمار، وعندما تصل المدخرات المحلية إلى المستوى الملائم للوصول إلى معدل النمو المستهدف فإن فجوة الادخار سوف تختفي ومرحلة النمو المقيدة بالاستثمار سوف تصل إلى نهايتها[1].

المبحث الرابع: نظريات النمو الذاتي (النمو النابع من الداخل)

أكدت الدراسات الاقتصادية فشل النظريات التي سبقت وخاصة النظرية النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، والذي أدى إلى محاولة البحث عن تفسيرات جديدة في هذا الشأن، ويظهر الأدب الاقتصادي موضوع النمو في صورة عملية ديناميكية من خلال استخدام مدخل نسب "العمل/رأس المال" والمستويات المتوازنة في الأجل الطويل إذ يقال أنه في حالة غياب الصدمات الخارجية والتي تمثل التغيرات التكنولوجية فإن مآل الاقتصاديات المختلفة عدم تحقيقها النمو، ومن ثم تعد الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي بمثابة حدث مؤقت راجع للتغير في التكنولوجيا، كما أن أي زيادة في الناتج الوطني الإجمالي لا يمكن إرجاعها إلى التغيرات قصيرة الأجل في أرصدة العمل أو رأس المال، ويمكن إرجاعها إلى ما يعرف باسم باقي سولو "**Residual Solow**".[2]

وعلى الرغم من أن إصلاحات السوق في الدول مرتفعة المديونية والتي فرض عليها القيام ببرامج لتحقيق هذه الإصلاحات من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك عن طريق زيادة الاستثمار والإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة، إلا أنه بعد إجراء تحرير التجارة والأسواق المحلية، حققت العديد من الدول النامية معدلات نمو منخفضة جدا أو تكاد لم تحقق، فضلا عن فشلها في جذب استثمار أجنبي جديد أو إيقاف هروب رأس المال المحلي.

لذلك تغيرت نظريات النمو الاقتصادي بصفة عامة، وتحولت إلى ما يسمى **بنظريات النمو الداخلي** ، وتقدم نظرية النمو الحديثة إطارا نظريا لتحليل النمو من الداخل، حيث أن نمو الناتج الوطني الإجمالي بشكل مستمر ودائم يحدد بنظام من الداخل حاكم لعملية الإنتاج أفضل من أن يتم بواسطة قوى خارج هذا النظام، وترى هذه النظرية أن نمو الناتج الوطني الإجمالي يعد نتيجة طبيعية للتوازن في الأجل القديم، وتستخدم الدوافع الأساسية لنظرية النمو الحديثة لتفسير اختلافات معدل النمو عبر الدول، ومحاولة تعظيم نسبة النمو المشاهد، وبشيء أكثر إيضاحا فإن أصحاب فكر ة النمو الداخلي يحاولون البحث عن تفسير للعوامل المحددة لمعدل نمو **GDP** والتي تركت بدون تفسير في نموذج سولو والتي عبر عنها بباقي سولو.

ومن أسباب نشأة نظرية النمو النابع من الداخل أيضا الفرض الخاص بتحديد التكنولوجيا بعوامل من خارج النموذج الاقتصادي رغم أن النموذج النيوكلاسيكي يعتبر التغير التكنولوجي هو قاطرة النمو

[1] أمين محي الدين، مرجع سابق، ص7.

[2] **باقي سولو**: يعني أن هناك متغيرات أخرى بخلاف ما هو معروف تؤدي إلى زيادة الناتج، لذلك تعرف هذه المتغيرات الباقية، و تعود للعالم الشهير سولو لذلك سمي بباقي سولو.

الاقتصادي، والذي يمكن أن ينقل الاقتصاد من مستوى معين لنمو الدخل الفردي إلى مستوى آخر، إلا أنه تجاهل تفسير العوامل المحددة له، و الفرض الخاص أيضا بتناقص العوائد الحدية على استثمارات رؤوس الأموال، و فكرة تقارب معدلات الأجر ونسب رأس المال إلى العمل فيما بين الدول المتخلفة مما يعني أن المستويات الأولية أو الفروق الحالية للدخل والاستثما ر ليس له تأثير طويل الأجل على مستويات الإنتاج والاستهلاك، وإغفال الدور الفعال للسياسات الاقتصادية في عملية النمو "الضرائب، عجز الموازنة.....الخ"، واعتماد النمو على عامل خارجي المنشأ.

كما يشير رومر (**Romer**) إلى أن هناك سببين لنشأة نظرية نمو النابع من الداخل يتعلق أولهما بالجدل حول فرضية التقارب، ويتعلق الثاني بمحاولات تقديم بديل لفرضية المنافسة الكاملة يكون قابلا للتطبيق [1].

المطلب الأول:الفروض والمصادر التي تقوم عليها نماذج النمو من الداخل

أولا: الفروض

تختلف النماذج المفسرة للنمو الداخلي عن الفروض التالية:

1-حدوث التغير التكنولوجي من داخل النموذج الاقتصادي مثلا بواسطة تراكم المعرفة (رومر 1986) أو تراكم رأس المال البشري (لوكاس 1988)، ويلاحظ أن التقدم التكنولوجي يأتي من الأشياء التي يقوم بها الأفراد وليس مجرد دالة في الزمن (أشار اليها رومر 1994).

2- نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرض النيوكلاسيكي القائم على تناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي، وفي أكثر الأحيان كان التركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر بافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية والوفورات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص[2].

3-اعتبار الاكتشافات والتكنولوجيا عوامل إنتاج غير تقليدية تختلف عن غيرها من عوامل الإنتاج أطلق رومر عليها عوامل الإنتاج غير التقليدية "رومر 1990م"[*].

4- المعرفة هي نتاج الإنفاق على البحث والتطوير، وهي أيضا نتاج عملية التعلم أثناء العمل لإنتاج السلع الجديدة، أو لإنتاج أساليب جديدة وعمل تحسينات مستمرة في تصميمات وفي التقنيات وهي بذلك عملية تراكمية، واحتمالات نجاح البحث والتطوير لأي منشاة يكون متناسبا مع حجم العمالة المؤهلة التي تعمل في المعامل[3].

---

[1] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 37.

[2] الطاهرة السيد محمد حمية، مرجع سابق، ص139.

[*] المنشأة تتحمل تكاليف خلق مجموعة جديدة من الاكتشافات وطرق الإنتاج، وبمجرد التوصل إلى هذه الاكتشافات الجديدة يمكن استخدامها أكثر من مرة دون تحمل أية تكاليف إضافية، ومن هنا يمكن معاملة التكلفة الأولية اللازمة للقيام بالاكتشافات والتصميمات الجديدة باعتبارها من قبيل التكلفة الثابتة.

[3] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 37.

ثانيا: المصادر

تتمثل مصادر نظرية النمو النابع من الداخل:

1-رأس المال المادي أو المعرفة (رومر).

2-رأس المال البشري (لوكاس).

3-رأس المال التكنولوجي (رومر – اجيون و هويت – هيلمان وجروسمان).

4-رأس المال العام (بارو).

المطلب الثاني: نموذج ريبيلو" 1991" " S,Rebelo " " AK".

يعتبر نموذج " **AK** " أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل، وجاء هذا النموذج ليعالج مشكل تناقص الإنتاجية الحدية والتي اعتمد عليها النيوكلاسيك في تحليلاتهم، وعليه فإن هذا النموذج يلغي فرضية تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال، وفي هذا النموذج تم اعتبار الإنتاج الكلي دالة في كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري اللذين يتعرضان للإهلاك بنفس المعدل، ولكي نتخلص من هذا المشكل تم اشتقاق هذا النموذج من نموذج سولو مع $\alpha = 1$ و دالة الإنتاج تأخذ الشكل التالي [1]:

$$Y = AK \ldots\ldots\ldots 1$$

مع: **A**:ثابت $A \succ 0$ و **K**: رصيد رأس المال.

ومن نموذج سولو المذكور سابقا والمعادلة رقم 7 السابقة وا عتبار أن النمو السكاني ثابت يمكننا كتابة تراكم رأس المال على النحو التالي: $\dot{K} = sY - \delta K \ldots\ldots\ldots 2$

من المعادلة رقم 1 و2 يمكننا استخراج معادلة النمو كالتالي[2]:

$$\dot{Y} = A\dot{K} \Rightarrow \dot{Y} = A(sY - \delta K) \Rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = As - \frac{A\delta K}{Y} \Rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = As - \delta \ldots\ldots\ldots 3$$

كما يمكننا استخراج معدل نمو رأس المال كما يلي:

$$\dot{K} = sY - \delta K \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = \frac{sY}{K} - \delta\frac{K}{K} \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s\frac{AK}{K} - \delta \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = As - \delta \ldots\ldots\ldots 4$$

حيث أن:

A:ثابت وهي تعبر عن التكنولوجيا، **Y**: حجم الناتج **K**: سلعة مركبة تضم رأس المال المادي و رأس المال البشري، **s**: معدل الادخار.

من المعادلة 3 و4 نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج و أنه دالة متزايدة في الادخار ويساوي: $As - \delta$

[1] *Gregory N MANKIW ,**Macroéconomie**, 3eme edition De boeck Paris, France 2003, P 265.*

[2] *www.cer.ethz.ch/resec/people/tsteger/**AK_Models**.pdf , consulté le:15-04-2014, 23:30.*

الشكل رقم 18: شكل توضيحيح لنموذج" AK".

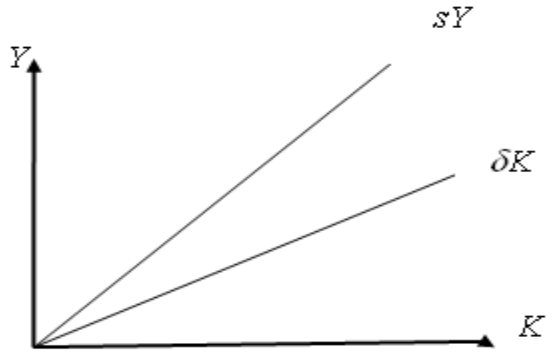

المصدر: ***Gregory N mankiw ,Op.Cit, P 265***

إن الخط δK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sY فيعطينا الاستثمار بدلالة مخزون رأس المال، وبما أن Y دالة خطية في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج " **AK**".

نستنتج أن معدل النمو الاقتصادي دالة متزايدة في معدل الادخار، وبالتالي فإن زيادة الاستثمار " الادخار " سيؤدي إلى زيادة دائمة لمعدل النمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك فإن أي سياسة اقتصادية من شأنها أن تزيد في معدل حشد وتعبئة المدخرات سيكون لها الأثر الدائم على معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: نموذج رومر "Romer-1986"

حاول " **بول رومر** "[*] أن يقدم نموذجا بديلا للنموذج النيوكلاسيكي حيث قام باستبعاد الفرض المعتاد المتعلق بتناقص الناتج الحدي لرأس المال وأنه لا يوجد نمو للسكان، كما يفترض ثبات تقدم تكنولوجي خارجي، ويتمثل التقدم التكنولوجي في إنتاج أنواع جديدة من السلع الرأسمالية وأن المعرفة الشكل الرئيسي لرأس المال في هذا النموذج، وهي نتائج الأبحاث التي تتم في مجال الفن الإنتاجي، والتي تظهر تناقص عائد النطاق (أي انه في ضوء رصيد معين للمعرفة في أي لحظة زمنية معينة فان مضاعفة المدخلات المستخدمة في إنتاج الأبحاث لن يترتب عليه مضاعفة مقدار المعرفة الجديدة المنتجة)، فالنمو يتميز بسماته الداخلية أي النمو الذي يمكن أن يحدث حتى مع ثبات حجم السكان أو مخزون رأس المال أي أنه يمكن أن تكون الإيرادات ثابتة أو متزايدة وليست متناقصة كما في النموذج النيوكلاسيكي للنمو.

ونلتمس في نموذج رومر رأس المال المادي كمصدر للنمو الداخلي ويقصد به مخزون المعرفة و التي

[*] **مايكل بول رومر** ولد في عام 1955، هو خبير اقتصادي أمريكي وأستاذ في جامعة نيويورك، وقبل انضمامه إلى جامعة نيويورك درس الاقتصاد في جامعة ستانفورد، جامعة كاليفورنيا في بيركلي، وجامعة شيكاغو وجامعة روتشستر، وهو أيضا مؤسس Aplia التي تطور وتقدم التكنولوجيا لتحسين تعلم الطلاب، ويعتبر خبير في النمو الاقتصادي باعتباره الفائز المحتمل ل"جائزة نوبل" من economy.1 المستقبل، رومر حصل على درجة بكالوريوس العلوم في الفيزياء في عام 1977، وعلى درجة الدكتوراه في الاقتصاد في عام 1983، كان رومر واحد من 25 شخصا الأكثر تأثيرا في أمريكا من قبل مجلة تايم في 1997،2 وفي عام 2002 تم منح السيد رومر جائزة هورست كلاوس Recktenwald في الاقتصاد لما حققته من إنجازات وإسهامات بارزة، وهو أيضا عضو في جمعية الاقتصاد القياسي وباحث مشارك في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، وكان عضوا في لجنة من المجلس الوطني للبحوث على معايير الدعم الاتحادي للبحوث والتنمية، والمجلس التنفيذي للجمعية الاقتصاد الأمريكية ومركز للدراسات المتقدمة في مجال العلوم السلوكية.

تنتج تلقائيا عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج، فالإنتاج يطور المعرفة الفنية الناتجة عن تعمق العمل في رأس المال، و تسمح هذه المعرفة بأن يتم الإنتاج في صورة أكثر فاعلية، و بالتالي على خلاف النظريات النيوكلاسيكية التقليدية التي تهتم بتراكم رأس المال المادي دون أن تعير تراكم المعرفة المتولدة عنه أدنى اهتمام.

كما انه في نموذج "رومر " هناك مخزونين مترابطين: مخزون رأس المال المادي ومخزون المعرفة المتولد عنه، فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يتطور في معدل نمو ذاتي طويل الأجل وثابت وهو يعتمد على العوامل التي تحكم الميل للادخار، فزيادة مدخرات أطراف النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم الذي يحقق معدل نمو أكثر ارتفاعا.

لقد اعتمد رومر في عمله على العمل الذي قام به كل من كينت و آرو حول التدريب عن طريق التمرن، بحيث فرض رومر ما يلي[1]:

1-أن المؤسسة التي تستثمر في رأس المال المادي مع مرور الزمن تتعلم كيف تنتج بكفاءة وجودة عالية، هذا التأثير الموجب للخبرة اكتسبته المؤسسة مع مرور الوقت وبالتمرن وهذا ما أسماه رومر بالتدريب عن طريق الاستثمار.

2-أن أي معرفة تكتسبها المؤسسة تعد سلعة عامة من حق أي مؤسسة الاستفادة منها بدون أي تكلفة، بمعنى أن أي ابتكار يجب أن ينتشر ويوزع في السوق.

3-وجود اقتصاد تسوده المنافسة بين عدد من المؤسسات n التي تنتج سلع متجانسة وكانت دالة الإنتاج كالآتي:

$$y_{it} = k_{it}^{1-\alpha}(A_t l_{it})^{\alpha} \quad .....1$$

بحيث:

Y_{it} : تمثل إنتاج المؤسسة i في الفترة t. K_{it} : تمثل رأس المال المستعمل للمؤسسة i في الفترة t.

L_{it} : تمثل العمل المستعمل للمؤسسة i في الفترة t.

A : يمثل الرأس المال البشري أو المعرفة المتاحة لكل المؤسسات، بحيث فرض رومر أنالتراكم المعرفي يتأثر بتغير رأس المال، أي أن متغير المعرفة تابع لمتغير رأس المال الإجمالي أي:

$$A_t = F(k_t) = (A)^{\frac{1}{\alpha}}\left(\sum k_{it}\right)^{\beta} \quad .....2$$

وبتعويض المعادلة 2 في 1 نجد:

$$Y_{it} = k_{it}^{1-\alpha}\left(A^{\frac{1}{\alpha}}\left(\sum k_{it}\right)^{\beta} l_{it}\right)^{\alpha} \quad .....3$$

على مستوى الاقتصاد الكلي نعلم أن:

$$Y_t = Nk_{it} \qquad K_t = Nk_{it} \qquad L_t = Nl_{it}$$

[1] طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر "1970-2012"**، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 122.

وبالتالي دالة الإنتاج الكلية تصبح كالأتي:

$$Y_t = \sum y_{it} = \sum \left(k_{it}^{1-\alpha} \left(A^{\frac{1}{\alpha}} \left(\sum k_{it} \right)^{\beta} l_{it} \right)^{\alpha} \right)$$

أي:

$$Y_t = \sum y_{it} = \sum k_{it}^{1-\alpha} * A \left(\left(\left(\sum k_{it} \right)^{\beta} \sum l_{it} \right)^{\alpha} \right)$$

أي:

$$Y_t = \sum y_{it} = \sum k_{it}^{1-\alpha} * A \left(\left(\left(\sum k_{it} \right)^{\beta} \sum l_{it} \right)^{\alpha} \right)$$

ومنه:

$$Y_t = \sum y_{it} = A \mathrm{K}_t^{1-\alpha} \mathrm{k}_t^{\alpha\beta} * L_t^{\alpha} \Rightarrow Y_t = A K_t^{1-\alpha+\alpha\beta} L_t^{\alpha} \quad .....4$$

انطلاقا من العلاقة رقم 1 يمكن اشتقاقها بالنسبة لرأس المال لتتحصل على المردودية الحدية لرأس المال كالتالي:

$$R_{it} = \frac{\partial y_{it}}{\partial k_{it}} = (1-\alpha)(k_{it})^{-\alpha} (A_t l_{it})^{\alpha} \quad .....5$$

وبتعويض قيمة A بقيمتها يمكننا إيجاد مجموع العوائد الحدية الخاصة كما يلي:

وبالتالي: $R_{it} = \frac{\partial y_{it}}{\partial k_{it}} = (1-\alpha)(k_{it})^{-\alpha} \left(A^{\frac{1}{\alpha}} \left(\sum k_{it} \right)^{\beta} l_{it} \right)^{\alpha}$

$$R_t = \sum R_{it} = A L_t^{\alpha} (1-\alpha)(K_t)^{\alpha\beta-\alpha} \quad .....6$$

كما يمكننا إيجاد العائد الاجتماعي لرأس المال من اشتقاق المعادلة رقم 4 بالنسبة لرأس المال كما يلي:

$$R_t'' = \frac{\partial Y_t}{\partial K_t} = A L_t^{\alpha} (1-\alpha+\alpha\beta) K_t^{\alpha\beta-\alpha} \quad .....7$$

من المعادلتين 6 و7 نستنتج أن:العوائد الاجتماعية أكبر من العوائد الحدية الخاصة وهذا ما يبين وجود تأثيرات خارجية موجبة أخرى، وبالرجوع للمعادلة رقم 4 وبفرض كمية العمل المتاحة ثابتة يمكن استنتاج ما يلي:

إذا كان: $B=1$ بمعنى إننا في حلة دقة نسبية بين رأس المال و المعرفة، يوجد نمو محمي ذاتيا لأنه مرتبط إلا بمستوى رأس المال العام و الخاص.

إذا كان: $B \prec 1$ الإنتاج لكل رأس يرتفع مع رأس المال بإيقاع ضعيف و نتواجد هكذا في نموذج Solow.

إذا كان: $B \succ 1$ يوجد نمو متفجر ذو فعل متباعد هذه الحالة من الظهور لا تسمح بتحقيق التطبيق مع الملاحظة.

المطلب الرابع:نموذج باروا "1990Barro "[*]:

يمثل احد الاهتمامات الرئيسية لنظريات النمو الذاتي وهو التأثير المباشر للدولة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توفيرها للهياكل القاعدية الضرورية لذلك من خلال استثماراتها العامة، وفي ظل هذه الاهتمامات قدم بارو نموذجه في 1990 حول الدور الذي تلعبه النفقات العامة كمحرك للنمو الاقتصادي، حيث افترض بارو أن نفقات البنية الأساسية تزيد من إنتاجية رأس المال الخاص وتدخل بهذه الصفة في دالة إنتاج الاقتصاد الوطني، والعلاقة تكمن هنا في أن الدولة تمول نفقاتها العامة من خلال الضرائب، والنفقات العامة تزيد من حجم رأس مال الشركة مما يؤدي إلى زيادة إنتاجها ومن ثم زيادة حجم الضرائب مرة أخرى فزيادة البنية الأساسية، وقد أكد بارو على ضرورة وجود مستوى امثل للإنفاق العام ويصل هذا المستوى الأمثل حينما تتساوى النفقات العامة مع مقدار مساهمتها النسبية في الإنتاج.

ويفترض أن دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي:

$$y_i = A_i k_i^{\alpha} l_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \quad .....1$$
$$0 \prec \alpha \prec 1 \quad مع$$

بحيث: Y_i ، K_i ، L_i ، على التوالي: الإنتاج، رأس المال الخاص، اليد العاملة للمؤسسة (i) و G النفقات العمومية الكلية للدولة للمنشآت القاعدية، على المستوى التجميعي هذه الدالة تأخذ الشكل التالي:

$$Y = AK^{\alpha} L^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \quad .....2$$

حيث أن المردودية الحدية لرأس المال متناقصة، أما المردودية المشتركة لرأس المال والنفقات العمومية فهي ثابتة مع افتراض L ، وبالنسبة للمؤسسات فالنفقات العمومية تعتبر بالنسبة لها عوامل إنتاج خارجية معطاة وبدون تكلفة.

أما التقديم الجيد لهذا النموذج و دوافعه من ناحية السياسة الاقتصادية نعتبر حالتين للاقتصاد.

*الحالة الأولى: معدل الادخار ثابت.

*الحالة الثانية: اقتصاد داخلي.

يعتمد نموذج بارو في النتائج التي توصل إليها على معادلة التوازن بالنسبة لسوق السلع والخدمات:

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G \quad .....3$$

حيث أن: I : الاستثمار، C : الاستهلاك، G : الإنفاق الحكومي.

[*] اقتصادي كلي كلاسيكي أمريكي، ولد سنة 1944، كان أستاذا للاقتصاد بجامعة هارفرد، ويعتبر من المؤسسين للاقتصاد الكلي النيوكلاسيكي مع روبرت لوكاس و توماس سارجون، اشتغل مع العديد من الاقتصاديين أمثال: بيكر و سالا، وتحصل على الدكتوراه الشرفية من جامعة فرانسيسكو ماركوين، وعلى الرغم من أنه اقتصادي إلا أنه درس الفيزياء وله مؤشر يعرف بإسمه.

"**Barro**" يفرض أن النفقات العمومية ممولة من طرف ضريبة نسبية على كل الدخل : $T = \tau Y$ بحيث أن توازن الميزانية يضمن في كل فترة، وليكن: $T = G = \tau Y$

في هذه الحالة الدخل الموزع على العائلات هو : $(1-\tau)Y$، مما يستلزم أن دالة الاستهلاك تكتب على الشكل:

$$C = (1-S)(1-\tau)Y \quad .....4$$

بتعويض المعادلة (3) في المعادلة (2) تصبح لدينا:

$$Y = (1-S)(1-\tau)Y + \dot{K} + \delta K + G \quad .....5$$

نعوض G بقيمته و نقوم ببعض التغييرات نجد:

$$Y = (1-S)(1-\tau)Y + \dot{K} + \delta K + \tau Y \Rightarrow Y - (1-S)(1-\tau)Y - \tau Y = \dot{K} + \delta K$$

وبالتالي:

$$Y = \frac{\dot{K} + \delta K}{S(1-\tau)} \quad .....6$$

نعوض G بـ: τY في دالة الإنتاج نتحصل على:

$$Y = AK^{\alpha} L^{1-\alpha} (\tau Y)^{1-\alpha} = AK^{\alpha} L^{1-\alpha} \tau^{1-\alpha} Y^{1-\alpha} \Rightarrow Y^{\alpha} = AK^{\alpha} L^{1-\alpha} \tau^{1-\alpha}$$

وبالتالي:

$$Y = A^{\frac{1}{\alpha}} K L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} (\tau)^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \quad .....7$$

بحيث : A, L ثابتان، نموذج Barro يقدم تشابه كبير مع نموذج AK هذين المعادلتين إذن تسمحان بالحصول على تطور لمخزون رأس المال كما يلي:

$$\frac{\dot{K} + \delta K}{S(1-\tau)} = A^{\frac{1}{\alpha}} K L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} (\tau)^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \Rightarrow \frac{\dot{K} + \delta K}{SK(1-\tau)} = A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} (\tau)^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$$

أي أن:

$$\frac{\dot{K}}{K} = S(1-\tau) A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} (\tau)^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta \quad .....8$$

الدولة تثبّت معدل (نسبة) الضريبي "τ" الذي يحدد (مبلغ النفقات العمومية ، G و معدل النمو الاقتصادي) أي المعدل الضريبي الذي يعظم النمو بمعنى المعدل الأمثل للضريبة المستخرج من المعادلة:

$$\frac{\partial\left(\frac{\dot{K}}{K}\right)}{\partial\tau}=\left[(-\tau)^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}+\frac{1-\alpha}{\alpha}(1-\tau)\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1}\right]SAL^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}=0.....9$$

$$\tau=\frac{1-\alpha}{\alpha}(1-\tau)\Rightarrow\dot{\tau}=1-\alpha$$

هذه النتيجة تبين أن الدولة ملزمة بتثبيت جزء ثابت من النفقات العمومية للمنشات القاعدية في الاقتصاد و الذي يساوي: $\left(\frac{G}{Y}\right)^{*}=\dot{\tau}=1-\alpha$

لذلك يفترض أن الدولة ملزمة أولا بتثبيت مبلغ النفقات العمومية يساوي إلى : $\frac{G}{Y}=1-\alpha$ و تقتطع بعدها ضرائب متفق عليها لكل الدخل بالتساوي لكي تمول هذه النفقات، وبالتالي يمكن القول أن هناك وفورات خارجية ايجابية للنفقات العامة أي هناك ارتباط بين معدل النمو الثابت ايجابيا بالحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج وذلك لأنها تعمل على تحسين الادخار والاستثمار والاستهلاك، كما أن معدل الضريبة يلعب دورا ايجابيا في التأثير على معدل النمو(تؤدي الزيادة معدل الضرائب إلى زيادة مستوى رأس المال العام ومن ثم نمو الإيرادات الخاصة، وبالتالي زيادة فاعلية رأس المال الخاص وتطور معدل النمو).

كما أنه لا يمكن أن ننسى ضرورة وجود مستوى أمثل لمعدل الضرائب أي ضرورة وجود حجم امثل لتدخل الدولة لتحقيق تعظيم معدل النمو، لان الإسراف في الاقتطاع الضريبي قد يكون له نتائج واثأر سلبية.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الادخار والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية، حيث تعرضنا إلى أهم النماذج الاقتصادية في النمو الاقتصادي التي أكدت على أن الادخار هو أحد أهم محددات النمو الاقتصادي، ولكون أن النمو الاقتصادي يعتبر من أهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة منها أو المتأخرة، وأثره أيضا في قوة الدول وتقدمها في معترك الحياة الدولية، ولكون أيضا أن التنمية الاقتصادية لم تعد مجرد قيمة يدعى الناس إليها ويشجعون عليها فحسب، بل أصبحت الشغل الشاغل للهيئات التشريعية والمجالس التنظيمية في البلاد، حيث أصبحت مناقشة الميزانية، وأسعار العملات، ومعدلات النمو، والتضخم، والبطالة من أهم أعمال الدولة، بالإضافة إلى أن برامج النمو و التنمية الاقتصادية تعتبر من أهم أطروحات الأحزاب المتطلعة إلى الحكم، وعلى أساسها يقاس نجاح الحكومات أو إخفاقها، كما تجري على أساسها محاسبة الحكام من قبل شعوبهم، لذلك لا يخلو بحث يتكلم عن التأصيل النظري للنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية من تعريف لهذين المصطلحين مع توضيح أوجه الشبه والاختلاف بينهما، لذلك ارتأينا في خطوة أولى باستعراض مختلف التعاريف والمفاهيم باختلاف المدارس الاقتصادية للنمو الاقتصادي ورغم تعدد الآراء والمفاهيم لهذا المصطلح إلا أننا استنتجنا في الأخير أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وقمنا في خطوة ثانية باستعراض مفهوم التنمية الاقتصادية في الأدبيات الاقتصادية المختلفة، وفي نقطة ثالثة في هذا الشأن قمنا بتوضيح أوجه الشبه والاختلاف بينهما حيث استنتجنا أن التنمية الاقتصادية تشمل النمو الاقتصادي إلى جانب تغيرات أخرى في الاقتصاد.

وتعرضنا في موضع أخر من هذا الفصل لنظريات النمو الاقتصادي التي تؤكد على أن الادخار هو المحدد الهام للنمو الاقتصادي فتطرقنا في نقطة أولى إلى النظرية الكلاسيكية بقيادة أدم سميث، فالمحور الأساسي لعملية النمو عند الكلاسيك هو تكوين رأس المال الذي يأتي من الأرباح، فمع زيادة الأرباح يرتفع الادخار، وبدوره يؤدي إلى رفع معدل تكوين رأس المال فيرتفع حجم الناتج الكلي، وتستمر هذه العملية طالما أن نصيب الأرباح في تزايد مع ارتفاع حجم الناتج الكلي. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ الاهتمام من جديد بالنمو الاقتصادي، و خاصة بعد نشر كينز كتابة الشهير والذي يعتبر بمثابة إطلاق العديد من النظريات التي تتعلق بمتطلبات النمو المطرد، وأكد قادة هذا الفكر أن النمو لا يمكن أن يكون مستقرا، فالنمو المتوازن يمكن أن يحدث ولكن عند حدوث أزمة ما فإنه لا يمكن الرجوع إليه تلقائيا.

كما تطرقنا إلى نموذج روبرت سولو للنمو وهو واحد من أكثر نماذج النمو النيوكلاسيكية تأثيرا في الفكر الحديث المتعلق بعملية النمو الاقتصادي، وأكد على فكرة التقارب وأن البلدان الفقيرة تنمو أكثر من البلدان الغنية وكان محل انتقاد كبير، وفي نقطة أخيرة من هذا الفصل تطرقنا للنظرية الحديثة للنمو الاقتصادي، وعلى عكس نموذج سولو فإن نماذج نظرية النمو الحديثة تفسر التغير التكنولوجي على أنه نتيجة داخلية للاستثمارات العامة والخاصة في رأس المال البشري والصناعات كثيفة المعرفة، وعموما

فإن جل النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي اهتمت بالادخار وضرورة تعبئته واعتبرته أهم ركيزة للنمو الاقتصادي لأي دولة.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لاقتصاد الجزائر وبعض الدول العربية

تمهيد:

بعدما تعرفنا في الفصل الأول على الادخار من الناحية النظرية، وفي الفصل الثاني على كل ما ما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من الناحية النظرية، وفي هذا الفصل سنخصصه للناحية التحليلية ويتعلق بحالة الاقتصاد الجزائري وبعض الدول العربية وهم: المغرب، تونس، مصر و السعودية، و ذلك بالتطرق لأهم المحطات التي مر بها كل اقتصاد على حدى من سنة 1970 إلى 2012، وعلى أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها كل دولة في تنمية اقتصادها للخروج من المشاكل والأزمات التي كانت تعاني منها، بدءا بتطور الاقتصاد الجزائري منذ قبيل الاستقلال إلى غاية التحول نحو اقتصاد السوق إلى غاية سنة 2012، ثم في نقطة ثانية لتطور الاقتصاد المغربي والتونسي، وذلك بالتعرض لأهم المخططات التي انتهجتها الحكومة المغربية والتونسية منذ الاستقلال، وعلى أهم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها المغرب وتونس إلى غاية 2012، كما سنتعرض أيضا في هذا الفصل إلى تطور الاقتصاد المصري ، والذي مر بالعديد من الأزمات الدولية والمحلية والتي أثرت كثيرا على أدائه الاقتصادي،ولذلك سوف نقوم بالتطرق لمختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد المصري منذ سنة 1952 إلى غاية 2012، وفي نقطة أخيرة من هذا الفصل سوف نتطرق للاقتصاد السعودي، وذلك لتحليل ما أنجز عبر مسيرة التنويع الاقتصادي، من خلال التعرض لتطور بعض المؤشرات الاقتصادية منذ انتهاج مبدأ التخطيط، التي واكبت المخططات التنموية التسعة خلال الفترة: (1970-2012).

المبحث الأول: واقع ومراحل تطور الاقتصاد الجزائري

شهد الاقتصاد الجزائري مند الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملتها الظروف والتحولات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية، وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فنجدها غداة الاستقلال تبنت إستراتيجية وفق نظرة قائمة على أساس التخطيط المركزي، وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، لكن سرعان ما بدأت هذه الإستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف والاختلال و هذا ابتداء من سنة 1988، و هذا ما دفع بالجزائر إلى تبني التخطيط اللامركزي في التسيير، ثم التحول في مرحلة أخرى إلى اقتصاد السوق، و قد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة، والتي مست جميع الجوانب الاقتصادية بمختلف القطاعات.

ولتوضيح ما سبق سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على مسيرة تطور الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال التعرض إلى أهم المؤشرات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة "1970-2012"، حيث قسمنا دراستنا إلى مراحل وسوف نلقي الضوء على كل مرحلة على حدى.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط

اعتمدت الجزائر على التوجه الاشتراكي كنظام اقتصادي للدولة، حيث تم تسيير الاقتصاد الوطني بالية التخطيط المركزي خلال الفترة 1967- 1979، والتحول إلى التخطيط اللامركزي خلال الفترة 1980-1989 كنتيجة لغياب الجدوى الاقتصادية خلال فترة التخطيط المركزي وارتفاع تكلفتها.

أولا: الوضع الاقتصادي غداة الاستقلال 1962-1967

تميز الوضع الاقتصادي في المرحلة الأولى من الاستقلال بغياب القاعدة الصناعية والاعتماد على الزراعة، إثر مغادرة الإطارات والتقنيين الفرنسيين وترك فجوة في إدارة القطاعات الاقتصادية، أما القطاع المصرفي فيعتبر ضعيف إذ يتكون من أربعة بنوك متواجدة في الشمال تقدم خدمات للمعمرين، ومع الظروف السلبية للاقتصاد الجزائري اتبعت الجزائر النهج الاشتراكي كنظام لإدارة دفة الحكم في البلاد، حيث نصت على ذلك كل المواثيق الرسمية انطلاقا من مؤتمر الصومام سنة 1956م وميثاقي طرابلس1962م والجزائر1964م[1]، ويمكن عرض مضمون هذه المواثيق كالآتي[2]:

الفرع الأول: ميثاق طرابلس 1962م: جاء هذا البرنامج عشية الاستقلال الوطني، ليحدد الأبعاد السياسية لنموذج التنمية الاقتصادية في الجزائر المستقلة حديثا، وقد استهدف هذا البرنامج العمل على:

*تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق الحث على إجراء التأميم لكل الموارد الطبيعية، والتجارة الخارجية والبنوك وكل المؤسسات المالية.

*إعطاء الدور الفعال للدولة في عملية التنمية.

[1] مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر "1990- 2004"**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر،2005-2006، ص 340.

[2] مولود كبير، **واقع الادخار في الجزائر**، الطبعة الأولى، مطبعة رويغي، الأغواط – الجزائر، 2009، ص99.

كما تم الاهتمام بقطاع الزراعة واعتباره من أولويات هذا البرنامج، كما استهدف هذا البرنامج إقامة صناعات ثقيلة التي هي ضرورية للتنمية الاقتصادية بوجه هام، والتي تلبي بشكل خاص مستلزمات القطاع الزراعي وتساهم في تطويره مع إمكانية الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي ضمن شروط محددة.

الفرع الثاني: ميثاق الجزائر1964م: أكدت بنود هذا الميثاق على التأكيد على[1]:

*التنمية تقوم على ضرورة تعزيز القطاع العام.

*الحث على الاستثمار البشري وتكوين الكوادر.

*الحث على تحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية المعتمدة بشكل أساسي على الموارد المحلية، أي بفائض قابل لإعادة الاستثمار من قبل المجموعة الوطنية حيث يكون العمل المنجز من كل جزائري يفوق بشكل كبير استهلاكه، واعتبار ان المساعدات الأجنبية مجرد مجهود إضافي أو مكمل للجهود الوطنية.

ثانيا: المخططات التنموية خلال الفترة 1967-1979م

تميزت هذه الفترة بالتخطيط المركزي كأداة مهمة بغرض تحقيق مستويات متقدمة من التنمية، وكانت البداية مع المخطط الثلاثي الأول (التمهيدي) سنة 1967-1970م، ثم المخطط الرباعي الأول والرباعي الثاني، بالإضافة إلى فترة انتقالية خلال سنتي 1978-1979[2]، ويمكن توضيح مبالغ الاستثمارات المبرمجة لكل مخطط من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 02: تطور الاستثمارات المخططة والفعلية خلال الفترة 1967-1979.

المخططات	المخطط الثلاثي الأول 1967-1969م			المخطط الرباعي الأول 1970-1973			المخطط الرباعي الثاني 1974-1977			الفترة انتقالية 1978-1979			
الحالة	المخطط	الفعلي	التكلفة	المخطط	الفعلي	التكلفة	المخطط	الفعلي	التكلفة	المخطط		الفعلي	
مبلغ الاستثمارات	9.06	9.16	19.5	27.7	36.3	68.5	110.2	121.3	311.3	95.6	64.7	52.6	54.7

SOURCE: *Mohamed Cherif ilmane ,**bilan de la biens d'équipement en Algérie**, crea.eng- Alger,1984 ,pp126-127, Et, Rachid Boudjema ,**Economie du développement de l'Algérie 1962-2010** ,volume 01, dar elkhaldouna, 2011,p97.*

من الجدول السابق نلاحظ الفجوة في كل مخطط نتيجة التأخر في تنفيذ الاستثمارات ، ويمكن عرض أهم التغيرات التي مست الجانب الاقتصادي خلال كل مخطط فيما يلي:

الفرع الأول: المخطط الثلاثي الأول (التمهيدي) 1967 -1969 م.

امتدت فترة هذا المخطط لثلاث سنوات كاملة من 1967الى غاية 1969 إذ خصص له 9.06 مليار دج لتبلغ تكلفته 19.58 مليار دج في نهاية المخطط، أما نصيب الاستثمارات فقدر بأكثر من 50% من مخصصات هذا المخطط ، وبالنسبة للهدف من هذا المخطط هو إعداد الوسائل المادية والبشرية لما

[1] علاوة نواري، **آثار برامج الاصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، 2007 – 2008، ص 64.

[2] *Hamid A.Tammar , **L'économie De L'algérie 1970-2014 Tome 1Les Stratégies De Développement** , Office Des Publication Universitaires, 2015 , p45.*

يليه من مخططات، غير أن ما يعاب على هذا المخطط افتقاره للشمول وعدم تحديده للأهداف بدقة، حيث لم تنجز سوى 82% من حجم الاستثمارات المبرمجة.

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول 1970-1973م

خصص لهذا المخطط 27.75 مليار دج وارتفعت نسبة الاستثمارات الصناعية فيه مقارنة بالمخطط السابق لتصل الى 57.3%، وهذا لتوجه الدولة نحو الاستثمار في صناعات جديدة تتعلق بقطاع المحروقات والصناعات الميكانيكية، كما تميزت هذه المرحلة بعدة تغييرات مست الاقتصاد الوطني كتأميم الشركات الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات بنسبة 51% سنة 1971، والإعلان في نفس السنة عن الثورة الزراعية لإعادة تنظيم القطاع، ويمكن تلخيص أهم أهداف هذا المخطط فيما يلي[1]:

*تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـ 9% من الناتج المحلي الخام.

*تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي.

*تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.

تطلبت استثمارات هذا المخطط مبالغ ضخمة عجز عن توفيرها الاقتصاد المحلي، فكان الحل بالتوجه نحو الاستدانة من الخارج لسد الفجوة في تمويل الاستثمارات المبرمجة، إذ ارتفعت الديون الخارجية باستمرار حيث انتقلت من3.3مليار$ إلى 4.6 مليار$ سنة1973م.

الفرع الثالث: المخطط الرباعي الثاني 1974-1977م

يهدف هذا المخطط إلى محاولة الرفع من الناتج المحلي بنسبة 10% سنويا [2]، حيث خصص له غلاف مالي قدره 110 مليار دج خلال مدة 4 سنوات (1974-1977)، وبلغت تكلفته الحقيقية 311.3 مليار دج، كما تمت الاستفادة من تجارب المخططات السابقة وذلك بتدعيم الاستقلال الاقتصادي وتعميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والملاحظ في هذا المخطط ارتفاع المديونية لمستويات غير مسبوقة، حيث قدرت بـ 4.9 مليار $ مع بداية المخطط لترتفع إلى 6 مليار $ سنة 1975م و 12 مليار $ في نهاية هذا المخطط[3].

وبالعودة لطبيعة الاقتصاد الجزائري تعتبر المحروقات شريان الحياة الاقتصادية فهي تشكل اغلب صادراتها نحو الخارج بنسب مرتفعة، حيث قدرت هذه النسبة مع مطلع السبعينات بـ 69% لتبلغ أكثر من 96 % مع نهاية 1978م.

وكغيرها من الدول النفطية اعتمدت الجزائر على عائداتها من المحروقات لتمويل مخططاتها، حيث قدر سعر البترول بالقيم الحقيقية سنة 1970م بـ 2.41 $، ليرتفع بنسب قليلة إلى غاية 1974م ثم ارتفع لأكثر من أربعة أضعاف اي 9.7 $ وبقى بنفس المستوى لغاية 1979م، ففترة المخطط الرباعي الثاني

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 210.

[2] مرجع سابق، ص 211.

[3] *www.nationmaster.com/country/ag-algeria ,(24 /06/2014 : 16h40)*

استفادت من ارتفاع سعر البترول ، حيث قدرت عائدات الجزائر من المحروقات بـ 5.5 مليار $ سنة 1974م بعد أن كانت لا تتعدى 0.977 مليار $ من السنة السابقة فالارتفاع في المداخيل يقدر بأكثر من خمسة أضعاف.

إن قطاع المحروقات لعب دورا أساسيا في تغطية إجمالي الواردات في كل مخططات الفترة 1967-1977، فكانت نسبة تغطية المحروقات لإجمالي الواردات 74% في المخطط التمهيدي و 63%في المخطط الرباعي الأول، لتبلغ هذه النسبة 83% في المخطط الرباعي الثاني أما في الفترة الانتقالية 1978-1979م فقدرت النسبة بـ 89%[1].

الفرع الرابع: الفترة الانتقالية 1978-1979م

سجلت المخططات السابقة تأخرا يتمثل في الفجوة بين ما تم تخصيصه من أرصدة مالية والتكلفة الحقيقة لكل مخطط، هذا الأمر انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني حيث فاقت التكاليف قدرة الخزينة مع عدم توفر التمويل اللازم، حيث تم اللجوء إلى المديونية كحل بديل لإتمام مسيرة هذه المخططات، كما استمرت الجزائر في إتباع المنهج الاشتراكي بصفة مطلقة لتسيير اقتصاد الدولة، وهذا ملاحظ من المظاهر العامة للاقتصاد، "حيث انخفضت استثمارات القطاع الخاص ب5.5%سنة 1978م، بعدما كانت تساهم بأكثر من 45% في سنة 1967م[2].

وفي الفترة الانتقالية تم برمجة مشاريع استثمارية جديدة خصصت لها مبالغ مالية مقدرة بـ 95.8 و64.71 مليار دج خلال سنتي 1978 و1979م بالترتيب، بالإضافة إلى إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني والمقدر بـ 190.07مليار دج، مع إعادة تقييم مجموعة البرامج السابقة وذلك نظرا لتغير الأسعار[3].

مع نهاية الفترة الانتقالية ظهرت بعض المؤشرات السلبية التي تبين هشاشة الوضع الاقتصادي رغم ما تم التخطيط له، حيث بلغت معدلات البطالة 25% مع نهاية 1979م بالإضافة إلى انخفاض حقيقي لمستويات المعيشة، غير أن الناتج المحلى الخام تميز بنمو متوسط ايجابي قدر بـ 7%[4]، وهذا النمو في الناتج المحلي يعود في أغلبه إلى العائدات من المحروقات، أي أن الجهاز الإنتاجي الضخم الذي خصصت له مبالغ كبيرة لم يساهم بالقدر الكافي في الناتج المحلي.

هناك من يعتقد بأن التأخر في انجاز المخططات يعود إلى عدم النجاعة والكفاءة في تنفيذها، حيث تم التوجه نحو اللامركزية في التسيير واعتبار ذلك كحل يمكن أن يفيد في فترات مقبلة.

---

[1] عمار زيتوني،**المصادر الداخلية لتمويل التنمية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2004**، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2006، ص167.

[2] *Ahmed Benbitour, **l'Algérie en troisième millénaire défis et potentialités**. édition Marinoor, Algérie 1998, p50.*

[3] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 344.

[4] عمار زيتوني، مرجع سابق، ص 157.

المطلب الثاني: مرحلة التخطيط اللامركزي1980-1989م

في هذه المرحلة تم القيام بمجموعة من الإجراءات لتصحيح الإختلالات الناتجة عن الفترات السابقة، حيث لوحظ في هذه الفترة تغير في هيكل توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة (صناعة، زراعة، بنية تحتية، وغيرها).

فكان هدف هذه المرحلة هو التخفيض من نسب الاستثمارات الصناعية وتوجيه هذه النسب إلى الاستثمار الزراعي والصناعات الخفيفة، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الجهوية في توزيع المصانع والسعي نحو اكتساب تكنولوجيا رخيصة وبسيطة الاستعمال[1].

لقد تميزت مرحلة التخطيط اللامركزي بمخططين خماسيين هما كالآتي:

أولا: المخطط الخماسي الاول1980-1984م

مع بداية هذا المخطط تم اعتماد التخطيط اللامركزي، وتخصيص غلاف مالي قدره 363.6 مليار دج، كما بلغت نسبة الاستثمارات الصناعية منه 36.36%[2]، حيث نلاحظ انخفاض هذه النسبة مقارنة بالفترات السابقة وهذا يدل على التوجه نحو تنمية القطاعات الأخرى التي لم يتم التركيز عليها في المخططات السابقة، أما بالنسبة للاستثمارات المتبقية والتي لم تنجز خلال المرحلة الانتقالية فتم تخصيص مبلغ 79.5 مليار دج لإتمامها.

كما قامت الحكومة بتجزئة 100 مؤسسة عمومية كبيرة تضم ثلاثة أرباع النشاط الاقتصادي ليصبح عددها 500 مؤسسة جديدة وذلك سنة 1983م[3]، وهذا كتوجه نحو إشراك القطاع الخاص.

كما انخفضت الاستثمارات الإنتاجية من 56%الى 24% خلال سنتي 1980و1984م بالترتيب، وهذا لصالح الاستثمار في البنية التحتية حيث ارتفعت نسبة استثماراتها من 30% إلى 55% خلال سنتي 1980و 1984م بالترتيب، ويفسر هذا الاختيار بمحاولة تحسين القدرة الاستيعابية والرفع من وتيرة الاستثمارات المنتجة[4].

أما بالنسبة للمديونية فشهدت انخفاضا مستمرا حيث بلغت قيمتها في نهاية المخطط 15.9 مليار $ بعد أن وصل حجم الدين الخارجي إلى أقصى مستوى له سنة 1979 والمقدر ب 20 مليار $، ويعود السبب في انخفاض حجم الديون الخارجية لعاملين أساسيين هما:

*الارتفاع في سعر البترول نتيجة للازمة البترولية بعد تغير نظام الحكم الإيراني سنة 1979م.

*انخفاض القدرة الشرائية لعملة الدولار بسبب ظهور عملات منافسة بعد إلغاء اتفاقية بروتن وودز.

---

[1] *Hocine Benissad, **Algérie Restructuration et Réformes économiques 1973/1993**, OPU, Algérie 1994, p7.*

[2] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 354.

[3] عبد السلام مخلوفي، **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بالمركز الجامعي بشار، الجزائر: 20-21افريل 2004، ص9.

[4] *Ahmed Ben Bitour, **Op.Cit**, p63.*

وكنتائج اقتصادية لهذه الفترة تضاعف الناتج الداخلي الخام بالسعر الجاري حيث ارتفعت قيمته من 113ملياردج سنة 1979م إلى 225.4 مليار دج سنة 1984م وسجل نمو سنوي قدره 5.8% خارج المحروقات[1].

ثانيا: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989م

قدر الاعتماد المالي لهذا المخطط بـ 828.38 مليار دج، مع ارتفاع حصة القطاع الفلاحي إلى 15% مقارنة مع المخطط السابق، كما انخفضت حصة القطاع الصناعي إلى 31.7%، وكغيره من المخططات جاء هذا المخطط لإتمام ما تبقى من المخطط السابق فخصص لذلك غلاف مالي قدره 306.77 مليار دج ، ويهدف المخطط الخماسي الثاني إلى مواصلة نمو الإنتاج والاستثمار تلبية لاحتياجات السكان المستمرة، والذين يتزايد عددهم بمعدل سنوي قدره 3.2%[2].

وبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية خلال فترة هذا المخطط لوحظ ارتفاع حجم المديونية الخارجية من 15.9 مليار$ سنة 1984 إلى 28.6 مليار $ سنة 1989م. حيث يرجع سبب ذلك إلى تدهور حصة الجزائر من مدا خيل المحروقات بعد الانخفاض الكبير لأسعار النفط سنة 1986بنسبة تقدرب 50% [3]، فانخفض دخل الجزائر الناتج عن تصدير المحروقات من 64564 مليون دج سنة 1985م إلى 34935 مليون دج سنة 1986م[4]، كما ألقت هذه الأزمة بظلالها لتزيد من الضغوط المالية خلال السنوات المقبلة وذلك للارتفاع الكبير لحجم خدمة الدين بالنسبة للصادرات حيث بلغت هذه النسبة 78% سنة 1988م رغم أنها لم تتجاوز الـ 36% سنة 1985م.

لقد تميزت هذه المرحلة بإحداث الدفعات الأولى من الإصلاحات سنة 1988 م، وذلك بسبب الصدمة النفطية التي حدثت سنة 1986 م حيث بلغ سعر البترول إلى أقل من 13 دولار بعد أن كان يتراوح سعره بين 27 و40 دولار للبرميل خلال السنوات 1980- 1985، يضاف إلى ذلك انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى بعد سنة 1985، مما عمق مشكلة أخرى وهي تقليص إيرادات الصادرات من جهة ومن جهة أخرى تضخيم حجم المديونية، حيث كان أغلب الديون بالدولار الأمريكي بينما أغلب صادرات الجزائر هو الدولار الأمريكي ، وبالتالي فان انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الأخرى يؤدي إلى تضخيم المديونية [5].

[1] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص ص 357- 358.

[2] مرجع سابق، ص ص 354-355.

[3] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص214.

[4] *www.ons.dz , (10/07/2014 : 16h35)*

[5] رضوان سوامس، **العلاقة بين المؤسسة والبنك على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 22-23 أفريل 2003، ص 03.

كل هذه المعطيات عجلت بالسلطات العامة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ومن بينها[1]:

أ/استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية: وذلك بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات تمثلت في القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ: 01/12/ 1988.

ب/ الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط: وذلك لتسهيل الانتقال إلى اقتصاد السوق حيث تم إصدار قانون 88-02 الصادر في 1988/01/12.

ج/ مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي: ويتمثل ذلك في القانون 87-19 المؤرخ في 1987/12/18، ويتعلق هذا القانون بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام.

كما تمت في هذه المرحلة أيضا إعطاء مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني، كما تم إنشاء في جوان 1988 صناديق المساهمة (CNPE) التي أصبحت الملك الوحيد للمؤسسات وقد كلفت هذه الصناديق بتسيير حافظة المؤسسات الاقتصادية العمومية كما كلفت بممارسة حق ملكية المؤسسات نيابة عن الدولة من خلال الرقابة الإستراتيجية على حصص الأسهم التي تمتلكها[2].

لقد تميزت هذه الفترة باضطرابات اقتصادية متعددة كانخفاض أسعار البترول وارتفاع معدل التضخم وضغوط المديونية، كل هذه العوامل وغيرها كانت سببا في خوض الجزائر لتجارب اقتصادية جديدة خلفت أثارا واضحة على البنية الاقتصادية والاجتماعية، وساهمت في التحول الحتمي من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق بعد المرور بالتعديل والتثبيت الهيكلي وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

كما تم إصدار قانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بإدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية ما أجل إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنظام البنكي، وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص لكل المؤسسات المالية، حيت تم ادخار مقاييس الربحية والمردودية والأمان في تسيير البنوك التجارية، خاصة في مجال منح القروض بكل أنواعها ومن هذا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم تسيير البنوك التجارية الجزائرية [3].

كما تم دعم دور البنك المركزي الجزائري في مجال إدارة السياسة النقدية طبقا لقواعد الصرامة النقدية التقليدية.

---

[1] الشيخ الداوي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 25 – العدد الثاني، 2009، سوريا، ص 259.

[2] رضوان سوامس، مرجع سابق، ص 03.

[3] بلغرسة عبد اللطيف، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية "دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية"** ، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 – 23 أفريل 2003.

جدول رقم 03: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1980-1988.

السنوات	النمو الاقتصادي %	التضخم %	الايرادات مليون دينار جزائري	النفقات مليون دينار جزائري	الاحتياطيات الدولية الدولار
1980	0,79	9,52	59594	44016	7063796372
1981	3,00	14,65	79384	57655	5914589910
1982	6,40	6,54	74246	72445	4972783952
1983	5,40	5,97	80644	84825	4010230638
1984	5,60	8,12	101365	91598	3185336129
1985	3,70	10,48	105850	99841	4644533504
1986	0,40	12,37	89690	500	3842514564
1987	0,70 -	7,44	92984	136500	4343098847
1988	1-	5,91	93500	212100	3190542206

المصدر: البنك العالمي وبنك الجزائر، "تقارير متفرقة"، والديوان الوطني للإحصائيات، ووزارة المالية "تقارير متفرقة".

المطلب الثالث:الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1989-1998م

تعرف سياسات الإصلاح الاقتصادي بأنها تلك الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الاقتصادية قصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي لبلد ما وفق قواعد معينة، وتتنوع هذه السياسات وفق عمق المشاكل القائم ة في هذا البلد، حيث تهدف برامج الإصلاح الاقتصادي إلى استعادة التوازنات الداخلية والخارجية ، وتحسين كفاءة استخدام الموارد في القطاعات العامة والخاصة، فمرحلة الإصلاحات تأتي بعد حدوث إختلالات في التوازن الداخلي والخارجي للبلد.

وكغيره من الاقتصاديات المتخلفة شهد الاقتصاد الجزائري عدة اختلالات تمثلت في تدهور مؤشراته الاقتصادية الكلية ومن بين الأسباب المؤدية لهذه الاختلالات نجد[1]:

*إتباع نظام التخطيط أهمل قاعدة التسيير الاقتصادي الراشد، بالإضافة إلى إهمال القطاع الخاص والتوجه نحو القطاع العام.

*اعتماد الجزائر على التمويل بالعجز لسد متطلبات مشاريعها الاستثمارية، أدى إلى نمو غير متوازي بين الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي.

*سياسة الانفتاح الفاشلة في قطاع التجارة الخارجية، وتدهور شروط التبادل التجاري.

*الأمن الغذائي بحيث لا يوجد توازن بين النمو السكاني والنمو في إنتاج الغذاء.

*الفساد الإداري وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

*انعكاس أزمة البترول لسنة 1986 على التوازنات النقدية ، حيث انخفضت إيرادات الصادرات من 12,7 مليار$ سنة 1985 إلى 7,9 مليار$.

*أثر المديونية الخارجية على الاستقرار النقدي و التزايد المستمر لمعدلات خدمة الدين، حيث تطورت خدمة الديون من 0,3 مليار$ سنة 1970 إلى 5 مليار$ سنة 1987 و 7 مليار$ سنة 1989.

[1] خليل عبد القادر وسليمان بوفاسة، **الإصلاحيات الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة المواصفات والتقييم**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة؛ بومرداس- الجزائر: 04-05 ديسمبر 2006، ص4.

ونظرا للوضع المعقد سقطت حكومة قاصدي مرباح وجاءت حكومة أخرى بقيادة مولود حمروش في 21 سبتمبر 1989، لتجد أمامها 4 ملفات ثقيلة[1]:

*العمل على توقيف التراجع الاقتصادي وبعث النمو من جديد.

*البحث عن حل عاجل للمديونية الخارجية.

*السعي لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

*وضع آليات لضبط العمل السياسي وتحقيق السلم الاجتماعي.

وكان لا خيار أمام حكومة حمروش إلا الحل الخارجي بالتعاون مع الهيئات المالية الدولية، قصد الخروج من الموقف الحرج والقبول بكافة اقتراحات صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فكانت البداية مع رسالة حسن النية التي أرسلها وزير المالية إلى صندوق النقد الدولي في مارس 1989، حيث أكد فيها على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية و الاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار، بما في ذالك سياسة سعر الصرف[2]، ليتم بعد ذلك الانطلاق في تطبيق الاتفاقيات والتي تمثلت في:

*برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989.

*برنامج الاستعداد الائتماني الثاني1991.

*برنامج التثبيت الهيكلي1994.

*برنامج التعديل الهيكلي 1995.

<u>أولا: برنامج الاستعداد الائتماني الأول 31 ماي 1989م</u>

قامت الجزائر بالتوقيع على برنامج الاستعداد الائتماني الأول والذي يمتد خلال الفترة 31 ماي 1989 حتى 30 ماي 1991، وذلك للحصول على القروض التي تمكنها من تمويل احتياجاتها، حث استفادت الحكومة الجزائرية من قرض بمبلغ 480 مليون وحدة حقوق سحب خاصة [3*]، وهو ما يعادل 584 مليون دولار دفعة واحدة وذلك في إطار ما يعرف باتفاق ستاندباي، لقد تم استعمال هذا المبلغ بشكل آلي في 30 ماي 1990، كما قامت الجزائر بعدة إجراءات تمثلت في[4]:

*ضغط عجز الموازنة والتقليل من الإنفاق الحكومي لمحاربة التضخم والعجز الخارجي، بالإضافة إلى تبني سياسة نقدية صارمة وتخفيض قيمة الدينار[5].

*تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي.

---

[1] حكومة حمروش لم تدم سوى 17 شهرا .

[2] فاتح سراحل ولطفي شعباني، **آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة؛ بومرداس– الجزائر: 04–05 ديسمبر 2006، ص4.

[*] وحدة سحب خاصة تساوي 1,456234 دولار.

[3] *Rachid Boudjema ,**Economie du développement de l'Algérie 1962-2010** ,volume 02, dar elkhaldouna , 2011,p91.*

[4] عزيزة بن سمنية، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة، بومرداس – الجزائر، 04 – 05 ديسمبر 2006، ص 7.

[5] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص221.

*إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

*إنشاء قانون النقد والقرض 90-10 في 1990/4/14، والذي يهتم بتنظيم القطاع المصرفي وإعادة الاعتبار لمساهمة السوق النقدي في رسم الملامح العامة للاقتصاد الوطني [1]، كما اهتم هذا القانون بضبط العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح للبنوك الاستقلالية في منح القروض ورفضها، كما اهتم بتحديد دور الخزينة في تمويل الاستعمار ، حيث بقي للخزينة تمويل الاستثمارات المخططة من طرف الدولة فقط [2]، كما تم إنشاء البنوك والمؤسسات المالية، وقد أنشئت عدة بنوك تجارية من بينها: بنك البركة (1990/12/06)، البنك الاتحادي (05/07 /1995)، البنك التجاري والصناعي وبنك الخليفة تم حله مؤخرا، كما تم الترخيص للبنوك والمؤسسات الأجنبية بفتح فرع لها بالجزائر.

*الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد سعر الفائدة وأسعار الصرف ، وتقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.

ثانيا: برنامج الاستعداد الائتماني الثاني في 3 جوان 1991م

نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر [*]، لم تستطيع الجزائر تنفيذ اتفاق 1989، حيث أن معدل النمو الاقتصادي عرف تراجعا من 4.4 % سنة 1989الى 0.8 % سنة 1990 [3]، كما أن نسبة البطالة ازدادت من 17 % سنة 1989 إلى 19,7 % سنة 1990، كما نلاحظ تطور معدل نمو عرض النقد M_2 من 5.1 % سنة 1989 م إلى نحو 11.3 % ويفسر ذلك بالفجوة التضخمية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري، كل هاته الأوضاع أدت إلى إبرام اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، حيث قدر حجم الدعم نحو 300 مليون دولار مقسمة إلى 4 دفعات كل دفعة قيمتها 75 مليون دولار، والبرنامج يمتد 10 أشهر وقد تمت الاستفادة من 3 دفعات،أما الدفعة الرابعة فتوقفت لأنه حدث انزلاق للأجور المفاجئ خلال 3 أشهر الأولى من سنة 1992 م، مع ضرورة مواصلة الإصلاحات وفق الشروط الآتية:

*مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة.

*تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.

*الحد من التضخم وتخفيض الدينار.

---

[1] بلعزوز بن علي، **اثر تغيرات سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر** -،أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر،2003-2004، ص 188.

[2] علاوة نواري، مرجع سابق، ص 162. و أحمد محمودي، **انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري**، ملتقى وطني أول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 أفريل 2003.

[*] تعديل الدستور سنة 1989 م، والانتقال إلى التعددية الحزبية.

[3] علاوة نواري، مرجع سابق، ص 162.

*تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
*تحرير التجارة الخارجية وتشجيع تدفق رأس المال الأجنبي.
*إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبة والجمركية.
*القيام بالتطهير المالي للمؤسسات[1].
*رفع الدعم عن أسعار الطاقة [2].

وكحصيلة للفترة 1989-1994 سجل معدل التضخم أعلى مستوى له سنة 1992 حيث بلغ 31.7%، كما انخفض متوسط دخل الفرد من 3524 $ سنة 1990 إلى 1853$ سنة 1993، مما أدى إلى انخفاض الاستهلاك الفردي ب 6,4 %، أما بالنسبة للمديونية فحافظت على نفس المستوى المحقق خلال سنة 1990، في حين ارتفعت نسبة خدمة الدين من 73.9% سنة 1991 إلى 76.5% سنة 1992م، وشهدت أسعار النفط انخفاضا كبيرا سنة 1993 حيث بلغ سعره 14.1$ بعدما تعدى عتبة ال20 $ سنة 1992،كما تميزت هذه الفترة بانفلات امني وتدهور للحالة الاجتماعية وارتفاع لمعدل البطالة من 20 ٪ سنة 1990 إلى 23.20٪ سنة 1993، هذا بالإضافة إلى تسجيل متوسط معدل نمو سالب يقدر بـ (0.26-٪) خلال الفترة 1990-1994؛ كل هذه المؤشرات أعطت انطباعا سلبيا لسير الإصلاحات، حيث جمد القسط الأخير من القرض المستحق تحريره خلال شهر مارس 1992 لعدم احترام الحكومة الجزائرية محتويات الاتفاقية[3].

ثالثا: برنامج التثبيت الهيكلي1994-1995م

بعد أن وصلت الجزائر في بداية 1994 إلى حافة الاختناق المالي، نتيجة الإفراط في الاقتراض قصير الأجل الذي تبعه الانخفاض الحاد في أسعار البترول سنة 1986، قامت السلطات الجزائرية ببعث رسالة نية في مارس 1994 إلى صندوق النقد الدولي تطلب فيها بإعادة جدولة ديونها الخارجية، ومن أهم الأسباب التي أدت بالجزائر إلى التفاوض مرة ثالثة مع صندوق النقد الدولي هي[4]:

*تزايد عبئ خدمة المديونية والتي بلغت 86 % سنة 1986 بعدما كانت 76 % سنة 1992.
*اعتماد الجزائر على 97 % من صادراتها من محروقات سنة 1994 رغم الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات سنة 1993.

[1] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر -تونس** ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة "الجزائر "،2014، ص 188.

[2] *Hocine Benissad, **Op.Cit** , P 141.*

[3] لمزيد من الاطلاع انظر إلى : * بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص190-194.
*عزيزة بن سمينة، مرجع سابق، ص8. - فاتح سراحل ولطفي شعباني، مرجع سابق، ص5.
* *www.opec.org*

[4] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، درا هومة، الجزائر 1996، ص 96.

حيث استفادت الجزائر من قرض قدره 1.037 مليار$ يتم تسليم 551.5 مليون $ مباشرة بعد الاتفاق ويقدم الباقي على دفعات، كما تم الاتفاق على إعادة الجدولة للديون وتتمثل أهداف هذا الاتفاق فيما يلي[1]:

*رفع معدل النمو الاقتصادي، بغية استيعاب معدل نمو العمل السنوي المقدر ب 4 % أي حوالي 300.000 طلب عمل جديد بالإضافة إلى تقليص من رصيد البطالة الذي سجل مليوني بطال.

*تخفيض معدل التضخم ومقاربته لمعدل التضخم العالمي وبلدان الاتحاد الأوروبي خاصة لكونها الأثقل وزنا في التعامل مع الجزائر مقارنة بالبلدان الأخرى.

*تشجيع الاستثمار في قطاع السكن، ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة، حيث قدر العجز بـ 2 مليون وحدة سكنية، كما تم وضع قانون الاستثمار لأول مرة رقم 1493.

*رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات العمومية ب 5.5٪ من الناتج المحلي الخام ما بين 95/94-98/97.

*العمل على استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياجات النقد الأجنبي.

*تخفيض قيمة الدينار بحيث أصبح الدولار 36 دج وهو ما يعني تخفيض قيمة العملة بمقدار 40.17%[2]، وتقليص وتيرة توسع الكتلة النقدية بواسطة رفع معدل الفائدة على الادخار من 10 % إلى 14% ورفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23 %.

نتج عن هذه الإصلاحات بعض المؤشرات الايجابية تتمثل في[3]:

*انخفاض في عجز الميزانية من 8.7 % سنة 1993 الى 4.4 % سنة 1994.

* انخفاض في معدل التضخيم إلى 29.05 %.

* تحسين احتياط الصرف 4.8 مليار دج سنة 1994.

*كما تم إصدار قانون خوصصة المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي 95/22 المؤرخ في 08/15/ 1995 المعدل في مارس 1997 في الأمر 97/12 وبدأ في تنفيذ هذه العملية في أفريل 1996 حيث مست 1011 بمؤسسة اقتصادية عمومية من سنة 1996 م إلى غاية أفريل 1998 م.

وترتب عن ذلك تسريح حوالي 383773 عامل بين حل وتقليص [4]، كما مس البرنامج التطهير أيضا الديون المترتبة عن 983 بلدية عبر الوطن بغلاف مالي وصل إلى 24612 مليار دج مع نهاية سنة 2000، من أجل 42612 مليار دج كديون ترتبت على البلديات مع نهاية العام 1996.

إضافة إلى الجهود السابقة، فقد تبنت الدولة برنامجا يتعلق بالتطهير المالي بهدف زيادة الإنتاجية، باعتبار الأداة الاقتصادية العمومية التي أشرفت على الاهتلاك لأنها تتسم بتكنولوجيا قد تجاوزها الزمن،

---

[1] عبد الرحمن بتومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر" الواقع والآفاق** "، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 94.

[2] عبد المجيد قدي، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الأولية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري** ، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 288.

[3] كربالي بغداد، **نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر** ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، سبتمبر 2005، ص 61.

[4] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر" الواقع والآفاق** "، مرجع سابق، ص 104.

حيث ألقت الخزينة حوالي 415535 مليار دج خلال الفترة 1992- 1998 وهي تتعلق بـ 15 مؤسسة [1].

كل هذه المؤشرات كانت محل إعجاب صندوق النقد الدولي حيث أشاد المدير العام للصندوق بالنتائج المحققة في قوله [2]:(البرنامج مع الجزائر خاصة فيما تعلق بسياسة الميزانية والنقدية وتحرير التجارة الخارجية، تم تنفيذه بدقة)، الأمر الذي مكن الجزائر من الاستمرار في الإصلاحات الموسعة لثلاث سنوات أخرى مع إعادة جدولة ثانية للديون.

رابعا: برنامج التعديل الهيكلي(التمويل الموسع) 1995-1998م

جاء هذا البرنامج كمرحلة تكميلية لبرنامج التثبيت الهيكلي ويمتد خلال الفترة ما بين (ماي 1995 و ماي 1998)، وبمقتضى هذا الاتفاق تحصلت الجزائر على مبلغ مالي يقدر بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاص **DTS** [3]، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق التوازنات الكبرى الداخلية والخارجية بالإضافة إلى الحد من التضخم وتحسين وضعية ميزان المدفوعات[4].

كما تميز هذا البرنامج بإعادة جدولة الديون لكل من نادي باريس ونادي لندن، حيث تقدر الديون التي أعيد جدولتها خلال (1994-1995) مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار$، وتضمن الاتفاق حول إعادة جدولة ديون نادي باريس عدة بنود تمثلت في تمديد فترة التسديد إلى 16 سنة مع مدة عفو تقدر بـ 4 سنوات على الأكثر، و يبدأ التسديد مع انتهاء فترة الإعفاء أي إبتداءا من 31 ماي 1998[5].

وبالنسبة لنادي لندن كان الاتفاق على إعادة جدولة حوالي 3 مليار$ من الديون في جوان و جويلية 1996، و هي تتمثل في المستحقات التي تغطي الفترة من مارس 1994 إلى غاية 11 ديسمبر 1998؛ حيث تم إعادة جدولة هذا الدين على أساس فترة استحقاق 15,5 سنة منها 6,5 سنة عفو[6].

ويمكن تلخيص أهم النتائج الايجابية للإصلاحات فيما يلي[7]:

*تحقيق معدل نمو 3.9 %، 4 % و 1.1 % خلال السنوات 95، 96، 97 على التوالي.

*تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3 % في سنة 1997 مع تحقيق عجز يقدر بـ 1.4 % في سنة 1995، ويرجع السبب إلى الارتفاع في أسعار البترول والتوقف عن تموين المؤسسات الاقتصادية بالمواد الأولية والتجهيزات من السوق الخارجية.

---

[1] مرجع سابق، ص 103.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 222.

[3] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 377.

[4] ريال زوينة، تطور **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، عدد 09، 2010، ص13.

[5] نعيمة برودي، **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة بومرداس" الجزائر"، 04-05 ديسمبر 2006، ص ص2-5.

[6] مرجع سابق، نفس الصفحة.

[7] عبد العزيز شرابي، **النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية**، وحدة البحث إفريقيا والعالم الغربي، 1998، ص 75. و يونس دحماني، **دور الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، عدد 09، 2010، ص 51.

* انخفاض معدل التضخم من 21.8 % إلى 18.7 % ثم إلى 5.8% خلال السنوات 95- 96-97 على التوالي.

*تراجع نسبة خدمة الديون إلى الصادرات حيث انخفضت من 82 % سنة 1993 إلى 24 % سنة 1997.

*ارتفاع الإيرادات من 27.6 % إلى 33 % ثم إلى 34 % من الناتج المحلي الإجمالي سنوات 95-96-97، أما النفقات فحققت النسب التالية: 33.6 %، 29 %، 31 % خلال السنوات 95 – 96 – 97 على التوالي.

أما النتائج السلبية للإصلاحات نلخصها فيما يلي:

*تسبب البرنامج في تكلفة اجتماعية كبيرة جدا، حيث ألحق ضررا كبيرا بالمناصب الموجودة زيادة على عدم توفير مناصب جديدة[1].

حيث سجل معدل البطالة سنة 1997 نسبة 25.40%، وهو ناتج عن التسريح الجماعي للعمال خاصة خلال الفترة (1990 – 1998)، مما أدى إلى انتشار الفقر في أوساط العائلات الجزائرية.

* إن سياسة صندوق النقد الدولي تهدف إلى تحقيق التوازنات الكلية، حيث تم استعمال أدوات السياسة المالية للوصول إلى معدل مناسب للتضخم بغرض التأثير على الطلب الكلي، فكان ذو جدوى اقتصادية بالنسبة لحالة الجزائر ، وساهم في تحقيق ملا ئمة مالية تجاه الدائنين، غير أن برنامج التعديل الهيكلي لم يجدي نفعا في التأثير على العرض الكلي[2].

*بقي مستوى الناتج خارج قطاع المحروقات ضعيف جدا، فاستمر قطاع المحروقات في تمويل الاقتصاد الوطني بنسبة 95% من صادرات الجزائر، هذا الوضع كان سببا مباشرا في التأثر بالصدمات الخارجية كالأزمة الآسيوية سنة 1998 والتي تسببت في انخفاض أسعار البترول من 18.68$ سنة 1997 إلى 12.28$ سنة 1998[3].

[1] حاكمي بوحفص، **الاقتصاد الجزائري الإصلاح النمو والإنعاش**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة البليدة – الجزائر: 21-22 ماي 2002، ص 3-04.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص223.

[3] انظر:

*Ministère Des Finances, **Rapport de Présentation Du Projet De La Loi De Finance Pour 2001**, Octobre 2000, p5.*

**www.opec.org (10/10/2014 : 15h00)*

جدول رقم 04: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة:1989-1997.

السنوات	النمو الاقتصادي "%"	التضخم "%"	الإيرادات "مليون دينار جزائري"	النفقات "مليون دينار جزائري"	الاحتياطيات الدولية "الدولار"	البطالة "%"	ميزان المدفوعات "مليار دولار"
1989	4,40	9,30	116400	420131	3085702748	-	
1990	0,80	16,65	152500	476627	3085702748	-	0,84
1991	1,20-	25,89	248900	566329	3085702748	20,60	0,5
1992	1,80	31,67	311864	759617	3085702748	23,00	0,23
1993	2,10-	20,54	313949	724609	3085702748	23,20	0,03-
1994	0,90-	29,05	477181	845196	3085702748	24,40	6,33-
1995	3,80	29,78	611731	875739	3085702748	27,90	6,33-
1996	4,10	18,68	825157	961682	3085702748	28,70	2,09
1997	1,10	5,73	926668	1178122	3085702748	25,40	1,17

المصدر: البنك العالمي وبنك الجزائر تقارير متفرقة والديوان الوطني للإحصائيات، و وزارة المالية تقارير متفرقة.

فبعد النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي ، وتحقيق استقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفية والذي أدى بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية مارس 2001 الإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات ايجابية من بينها:

ففي الوضعية الخارجية : تمكنت الجزائر من تعبئة 920 مليون دولار خلال السداسي الأول من سنة 1998، التمويل استثنائي بموجب إعادة الجدولة ودعم ميزان المدفوعات في إطار تسهيلات الصندوق، مما سمح في البداية بالتخفيف من الأثر السلبي لتدهور أسعار البترول، حيث أن الاحتياطي الذي بلغ 9.6 مليار في نهاية 1997 استمر في الارتفاع ليصل في شهر ماي من سنة 1998 إلى 8.9 مليار دولار[1]، ولكن سرعان ما تلاشى ووصل إلى 6.15 مليار دولار في نهاية سنة 1999 بسبب انخفاض أسعار البترول حتى نهاية السداسي الأول بسعر متوسط بلغ 11.7 دولار للبرميل، والذي دفع ببنك الجزائر بالبحث عن تمويلات سريعة لدعم ميزان المدفوعات خلال السداسي الأول، وتحصل على 80 مليون دولار من صندوق النقد العربي[2]، بالإضافة إلى 300 مليون دولار من صندوق النقد الدولي.

ونتيجة لارتفاع أسعار البترول لسنة 2000 فقد بلغت الصادرات رقما قياسيا تجاوز 20 مليار دولار ، وحقق الميزان التجاري فائضا بلغ 4.5 مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2000.

في المالية العامة: في سنة 1998 كان سعر البترول في حدود 12.9 دولار وجعل العجز يصل إلى 108 مليار دج، أي ما يعادل 3.9 من الناتج المحلي الإجمالي، وتواصل الأثر السلبي على المالية العامة في السداسي الأول من سنة 1999، نتيجة استمرار انخفاض أسعار البترول، ولكن في السداسي الرابع من سنة 1999 تحسنت الوضعية نتيجة الارتفاع في أسعار البترول ، والذي أدى إلى تقليص العجز في الميزانية، ولكن الوضع مختلفا في سنة 2000 ونظرا لارتفاع أسعار البترول فقط حققت الجزائر زيادة ناتجة عن الفرق بين السعر المصرفي الذي بنيت عليه الميزانية والسعر المتوسط العالمي، هاته الزيادة وضعت في صندوق ضبط الإيرادات*.

[1] عبد الرحمن التومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر" الواقع والآفاق** "، مرجع سابق، ص 110 – 111.

[2] مرجع سابق، ص 111.

* أنشئ صندوق ضبط الإيرادات في قانون المالية لسنة 2000 وظيفته تغطية العجز الذي يرد على الميزانية و يمول من الفرق بين سعر السوق العالمي للبرميل والسعر المرجعي للميزانية السنوية.

لاحظنا سنة 1998 ونتيجة لانخفاض أسعار البترول، ارتفع معدل التوسع النقدي حيث وصل إلى 19.1 %، حيث قفزت الكتلة النقدية إلى 1287 مليار دج سنة 1998 بعدما كانت 1081 مليار دج نهاية 1997 [1]، وفي سنة 1999 تحسن الوضع المالي حيث تراجع عجز الميزانية حيث أدى إلى رفع مستوى القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة 28 % منها 44 % لقطاع الحر وقات و 17 % للقطاع الخاص ، حيث كان نمو الكتلة النقدية في حدود 14 % وهي نسبة أقل من (97، 98)، مما أدى إلى انخفاض معدل سعر الخصم ابتداءا من جانفي 2000، حيث انتقل من 8.5 % إلى 7.5 %، وانتقال الكتلة النقدية من 1468 مليار دج سنة 1999 إلى 1615 مليار دج مع نهاية سبتمبر 2000 أي بتوسع نقدي قدره 10 % فقط.

جدول رقم 05: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة:1997-2000.

السنوات	النمو الاقتصادي "%"	التضخم "%"	الايرادات "مليون دينار جزائري"	النفقات "مليون دينار جزائري"	الاحتياطيات الدولية "الدولار"	البطالة "%"	ميزان المدفوعات "مليار دولار"
1997	1,10	5,73	926668	1178122	9666874794	25,40	1,17
1998	5,10	4,95	774511	1321028	8452272531	25,40	1,79-
1999	3,20	2,65	950496	1550646	6146079025	25,40	2,38-
2000	2,20	0,34	1578161	1639265	1,3556E+10	29,80	7,57

المصدر: البنك العالمي، وبنك الجزائر "تقارير متفرقة"، والديوان الوطني للإحصائيات، ووزارة المالية "تقارير متفرقة".

المطلب الرابع: الاقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية الثالثة

رغم الارتفاع المتواصل لأسعار البترول بعد سنة 1998، لم تطمئن الحكومة الجزائرية لوضعها الاقتصادي إلا بعد توضح الرؤية لمسار المداخيل من الصرف الأجنبي، والتي استمرت في التراكم حيث بلغت 11.9 مليار$ سنة 2000، وللاستفادة من ذلك اعتمدت الجزائر خلال الفترة 2009/2001 على برنامجين يتعلق الأول ببرنامج الإنعاش الاقتصادي والثاني ببرنامج دعم النمو.

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004م

الفرع الأول: المكونات القطاعية للبرنامج

تم صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي خلال الفترة الممتدة بين 2001-2004 بغلاف مالي قدره 525 مليار دج، إذ تميزت هذه الفترة بانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين الأمر الذي شكل ضغطا على الحكومة حيث قامت برفع كتلة الأجور والتي كلفت الحزينة 130 مليار دج، وللحد من البطالة الناتجة عن معدل النمو السكاني وغياب الطاقة الاستيعابية للاقتصاد تم توفير 728500 منصب شغل دائم و 271000 منصب شغل مؤقت.

وزعت مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي على مجمل القطاعات، فكانت الحصة النسبية لقطاع الأشغال العمومية 40%، أما التنمية المحلية فقدرت بـ 21.7%، في حين وجهت باقي النسبة إلى دعم الإصلاحات والموارد البشرية، بالإضافة إلى قطاعي الفلاحة والصيد البحري[2].

[1] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر" الواقع والآفاق** "، مرجع سابق، ص 144.

[2] *Conseil National Economique et Social.*

الجدول رقم 06:التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

القطاع / السنة	2001	2002	2003	2004	المجموع مبالغ	المجموع %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

وشهدت سنة 2002 عجزا في الموازنة قدر بـ 100مليار دج أي بنسبة 23.9% من الناتج المحلي، كما استحوذت هذه السنة على تنفيذ اكبر جزء من البرنامج، فتم استهلاك 380 مليار دينار من أصل 525 مليار دينار المبرمجة للمخطط [1]، كما ارتفعت نسبة نمو الناتج المحلي الخام من 3.3% سنة 2002 إلى 4.7% مع نهاية البرنامج، كما تميز سعر الصرف بالثبات النسبي تجاه الدولار حيث تراوح سعر الصرف مقابل الدولار بين 77.2 دج و 79.6دج خلال فترة المخطط، ولمعرفة الوضع الاقتصادي يمكن الإشارة لأهم المؤشرات الاقتصادية:

الجدول رقم 07: بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2004.

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
احتياطات الصرف مليار $	11.9	17.9	23.1	32.9	43.1
واردات مليار $	9.17	9.9	12.0	13.5	18.3
سعر البترول $/برميل	27.6	23.1	24.3	28.1	36
مداخيل الجزائر من المحروقات مليار $	21.4	18.4	18	23.9	31.3
رصيد صندوق ضبط الموارد في 31-12 مليار دج	232.1	171.5	27.9	320.8	721.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات:

- *Statical Bulletin of Arab Countries, Arab Monetary Fund,2010.*
- *www.opec.org (20/10/2014: 16h00)*
- *www.ONS.DZ (20/10/2014: 17h20)*
- *www.perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques/ (20/10/2014: 18h00)*
- *Ministere Des Finances, Rapport de Présentation Du Proget De La Loi De Finance Pour 2008.*

من الجدول السابق نلاحظ التحسن المستمر في احتياطي الصرف الأجنبي ، حيث ارتفع من 11.9مليار$ إلى أكثر من ثلاث أضعاف خلال الفترة الممتدة بين بداية ونهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي، ويعود هذا الارتفاع في الصرف الأجنبي إلى تحسن مداخيل الجزائر البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول كما هو موضح في الجدول، حيث قامت هذه المداخيل بتغطية الواردات التي كانت في تزايد مستمر والتي ارتفعت بالضعف بين سنتي 2000 و 2004. كذلك من الجدول نلاحظ الرصيد

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص230.

الموجب لصندوق ضبط الموارد خلال فترة البرنامج، عدا التدهور الكبير خلال سنة 2002، حيث انخفض رصيد صندوق ضبط الموارد إلى 29.9 مليار دج بعدما كان يقدر بـ 171.5 مليار دج، وسبب هذا الانخفاض يعود إلى انخفاض أسعار البترول لسنتي 2001 و2002، بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات بنسبة 17.5% مقارنة بالسنة السابقة.

أما بالنسبة للمديونية خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي فشهدت انخفاضا طفيفا نتيجة التحسن في مداخيل الجزائر، حيث انخفضت المديونية من 25.2 مليار $ سنة 2000 إلى 22.5 مليار$ لتحافظ على هذا المستوى لغاية 2004، كما انخفضت خدمة الدين بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى 31.8% سنة 2002 مع تواصل انخفاضها إلى مستوى 17.6%سنة 2004، أما إذا تكلمنا عن قيمة خدمة الدين فنجدها تراوحت بين 4.1 و5.6 مليار$ خلال سنتي 2002-2004.

والجدول التالي يلخص أهم التغيرات فيما يخص المديونية والناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم 08: أهم التغيرات المتعلقة بالمديونية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة2000-2004

البيان \ السنة	2000	2001	2002	2003	2004
إجمالي ديون خارجية مليار $	25.2	22.5	22.6	23.3	21.8
الناتج المحلي الإجمالي مليار $	79	55.1	57	68	85
نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي مليار $	31.8	40.8	39.7	34.4	25.6

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات:

- *www.bank-of-algeria.dz/ (26/10/2014: 14h00).*
- *WWW.ONS.DZ (20/10/2014: 16h45).*
- *Conseil National Economique Et Social.*

ثانيا: برنامج دعم النمو الأول: 2005-2009م

الفرع الأول: الإطار الاقتصادي 2005 / 2009

تم استشراف الإطار الاقتصادي للفترة 2009 / 2005 على أساس الافتراضات الأساسية التالية[1]:

*سعر برميل يساوي 19 دولار خلال سنوات الفترة المذكورة.

* معدل سنوي لنمو الوا ردات يساوي 5 %، ومعدل تضخم يساوي 3 % يرتبط بسياسة الميزانية خلال فترة البرنامج، وسعر صرف يساوي 76 دينار مقابل دولار أمريكي خلال فترة البرنامج.

* تطور في الصادرات بمعدل سنوي 6,2 % خلال فترة البرنامج ومعدل نمو للنتائج المحل ي الإجمالي يصل الى 5,3 % سنويا فترة البرنامج.

الفرع الثاني: الاعتمادات المخصصة في اطار برنامج التجهيزات العمومية

استمرت الجزائر في تحسين الوضعية الاقتصادية من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي فتم رصد غلاف مالي قدر ب 55 مليار $ ما يعادل 4200 مليار دينار ممول من طرف صندوق ضبط الإيرادات [2]، فكان الاهتمام بالبنية التحتية بنسبة 40% من الغلاف المالي الكلي للبرنامج، بالإضافة إلى

[1] صالح صالحي، **محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، الفصل الخامس: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004- 2009 و برنامج دعم النمو الاقتصادي الأول 2005- 2009 و برنامج الاستثمارات العامة الثاني 2010/ 2014**، 2015، ص 05.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص231.

إطلاق مشاريع ضخمة كمشروع مليون وحدة سكنية والطريق السيار شرق- غرب وتجديد السكك الحديدية، كل هذه المشاريع كان الهدف منها محاولة تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية [1](**"انظر الملحق رقم "2"**).

وارتفعت الواردات السلعية لسنة 2008 إلى 30 مليار$ بعدما كانت لا تتجاوز الـ 26 مليار$ في السنة الماضية فالزيادة قدرت بـ 13.3%، كما قامت الحكومة برفع سعر البترول المرجعي خلال سنة 2007 حيث حدد بـ 37$ بدلا من 19 2$، وهذا يعكس الصورة الايجابية المتوقعة لأسعار البترول في السوق الدولية، كما واصل الناتج المحلي نموه الايجابي حيث بلغت نسبة نموه 5.5%سنة 2005 و9.2% سنة 2006، لينخفض بعد ذلك إلى % 5.4 سنة 2007، وبالنسبة لسعر الصرف مقابل الدولار لم يشهد تغيرا كبيرا حيث قدر ب 73.3دج سنة 2005 لينخفض إلى 72.6 و 69.9دج خلال سنتي 2006 و2007 بالترتيب، والجدول التالي يبين بعض المؤشرات التي تعكس وضعية الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 09: بعض المؤشرات التي تعكس وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2009.

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009
احتياطات الصرف مليار $	56.1	77.7	110.1	143.10	147.22
واردات مليار $	20.3	21.4	27.4	39.4	39.2
سعر البترول $/برميل	54.6	65.85	74.94	99.97	62.10
مداخيل الجزائر من المحروقات مليار $	45.09	53.42	58.20	77.19	44.41
إجمالي ديون خارجية مليار $	16.8	5.7	5.7	5.8	5.3
ناتج محلي إجمالي مليار دج	7564.7	8512.2	9408.3	11042.8	10212
صادرات مليار $	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، 11 سبتمبر 2010، ص ص 15-26.
- *www.bank-of-algeria.dz/ (25/11/2014: 14h30)*
- *http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques/ (25/11/2014: 16h30)*
- *www.opec.org (25/11/2014: 22h00)*
- *http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD.htm (-25/11/2014: 22h08)*.
- *Ministere Des Finances,* ***Rapport de Présentation Du Proget De La Loi De Finance Pour 2008***.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن هذه الفترة تميزت بطفرة مست الأسواق الدولية، فارتفع سعر البترول لمستويات قياسية متخطيا عتبة الـ 99$ سنة 2008، حيث انعكس بصفة ايجابية على احتياطي الصرف ، والذي استمر في التزايد ليبلغ 147.22 مليار $ أي بقيمة اكبر من الضعف لما كان عليه سنة 2005، بالمقابل نلاحظ الانخفاض الكبير للمديونية الخارجية من 16.8مليار$ سنة 2005 إلى 5.7مليار$ خلال 2006، محافظة على هذا المستوى خلال بقية الفترة مثلما يوضحه الجدول، أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فكان في تزايد مستمر ليبلغ 11042.8 مليار دج سنة 2008 و

[1] مرجع سابق، ص231.

[2]*http://www.mf.gov.dz/economie, (20/11/2014 : 21h00).*

10212دج سنة 2009، إذ لم تؤثر عليه الزيادة في فاتورة الإيرادات والتي كانت بدورها ترتفع باستمرار.

بعد تحليل النتائج المحققة في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، نستنتج أن أثر هذا البرنامج لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام ، حيث ارتفعت الجباية البترولية من 76154 مليون دج سنة 1990 إلى 720000 مليون دج سنة 2000 ثم إلى 2905000 مليون دج سنة 2010 والتي مثلت ما نسبته 66.3% من الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي زاد الإنفاق العام للدولة[1].

وأن النمو خارج المحروقات وعلى الرغم من معدله الهام نسبيا بقي هشا باعتباره منشطا إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية (في مجال البنى التحتية)، وأن(مساهمة قطاع الصناعة) الذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي ودائم في هذا النمو كانت على العموم ضعيفة[2].

وعلى الرغم من الاستثمارات المتزايدة والتي انعكست على الأجور والمرتبات،غير أن معدل البطالة يبقى هام خاصة في أواسط الشباب [3].

ثالثا: برنامج دعم النمو الثاني 2010 -2014:

تتمثل أهمية هذا البرنامج في إعادة الاعمار الوطني ، وهو تكملة لما انطلقت عليه برامج دعم الإنعاش الاقتصادي [4]، التي تم مباشرته سنة 2005، بالإضافة إلى البرامج التي رصدت لصالح ولايات الجنوب والهضاب العليا، وبلغت حجم الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2010- 2014 حوالي 286 مليار دولار وهو يشمل شقين هما[5]:

* مشاريع جديدة بمبلغ 156مليار دولار.

* استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها (السكة الحديدية والطرق والمياه) بمبلغ 130 مليار دولار .

ومن أهداف هذه المشاريع [6]:

*تحسين التنمية البشرية.

*مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

*دعم تنمية الاقتصاد الوطني.

*التنمية الصناعية.

---

[1] أنيسة بن رمضان، **دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي** ، دار هومة، 2014، ص 252.

[2] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو** ، مجلة الباحث، العدد 10 / 2012، ورقلة، ص 157.

[3] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق "2000-2009"**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12، 2009، ص 81.

[4] من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هنالك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود .وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب.

[5] عبد القادر روشو، **أثر سياسة الإنفاق العمومي على استقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة " 2001-2014"**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد العاشر "السنة السادسة"، 2015، ص28.

[6] عثمان علام، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر من الآثار لبرامج الإنعاش الاقتصادي "2001 – 2014"**، الملتقى العربي الأول حول الاستثمارات الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي، يناير 2015، مصر العربية، ص 12.

*تشجيع إنشاء مناصب الشغل.

*تطور اقتصاد المعرفة

يخصص برنامج 2010 – 2014 أكثر من 40 % من القيمة الإجمالية لتحسين التنمية البشرية ، وما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية منها 1000 اكمالية و 850 ثانوية أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية، بالإضافة إلى مليوني وحدة سكنية، كما تضمن المشروع أيضا توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي ، كما تضمن أيضا خدمات أخرى كتحسين التزويد بالمياه الشروب أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة، كما تضمن البرنامج برامج هامة لقطاع المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال، كما تضمن أيضا مشاريع هامة فيما يخص قطاع التعليم العالي حيث شهد المشروع أكثر من 600000 مكان بيداغوجي جامعي وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين، كما تضمن المشروع أيضا الاهتمام بالقطاع الصحي حيث شهد إنشاء حوالي 1500 منشأة قاعدة صحية، كما تضمن أيضا انجاز 2 مليوني وحدة سكنية وتحسين التزويد بالماء الشروب حيث شهد انجاز 25 سدا و 85 منظومة لتحويل المياه، بالإضافة إلى أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة وذلك بمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرق ، كما تضمن أيضا توجيه أكثر من 27 مليار دولار من القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل:

*انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء.

*تحديث المؤسسات العمومية.

كما تضمن أيضا تشجيع إنشاء مناصب الشغل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتمويل آليات إنشاء مناصب قبل التشغيل، كما تضمن أيضا تحويل 3 مليار دولار لتطوير اقتصاد المعرفة ودعم البحث العلمي وتعميم التعليم أما قطاع الفلاحة فرصد له أزيد من 1000 مليار دج لقطاع الصيد البحري، أما في القطاع الصناعي فرصد له مبلغ 50 مليار دج للتأهيل وإنشاء 80 منطقة صناعية.

<u>الفرع الأول:الموارد التمويلية للبرنامج الخماسي 2010 – 2014</u> **(انظر الملحق رقم "2"):**

*التمويل من المصادر الداخلية بصورة لا تؤثر على ميزان المدفوعات.

*الاستفادة من ادخار الموازنة العامة البالغة 4000مليار وبالتالي سيساهم صندوق ضبط الإيرادات في عملية التمويل.

*المحافظة على توازن الميزانية في إطار المعايير الاقتصادية ومنها:

*الحد من التبذير.

*تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني

*تحقيق العدالة الاجتماعية

الاستثمارات المقررة خلال الفترة 2009 / 1990 بلغت 19,316 مليار دينار أي حوالي 264,6 مليار دولار.

الفرع الثاني:حجم الاستثمارات العمومية[1]:

بلغ حجم الاستثمارات العمومية 21214 مليار دولار أي ما يعادل 286 مليار دولار ، ويشمل البرنامج الجاري إلى نهاية 2009 بمبلغ 9680 مليار دينار ويساوي 47 % من إجمالي البرامج الخماسي (130 مليار دولار) ، كما أن البرنامج الجديد بمبلغ 11534 مليار دينار وتساوي 53% من مجموع البرنامج (أي 155 مليار دينار).

الفرع الثالث:أسباب ارتفاع حجم البرامج الاستثمارية الجارية[2]:

يلاحظ ارتفاع حجم الاستثمارات الجارية وهي تلك المتبقية من برنامج دعم النمو الأول وما ارتبط به من برامج تكميلية وترجع الأسباب إلى:

1-عدم الانتهاء من عدد مهم من المشاريع التي بقيت قيد الدراسة و قيد الانجاز مثل قطاع السكن حيث بقيت 500000 من السكنات قيد الدراسة أو قيد الانجاز على مستوى مؤسسات الانجاز الى غاية 2009/12/30.

2-عمليات التوسعة والزيادة في الاستثمارات العمومية الخاصة بالبرامج التكميلية خلال فترة البرنامج الخماسي الأول ومنها:

*البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب: 377 مليار دينار صودق عليه في جانفي 2006.

*البرنامج التكميلي الخاص بولايات الهضاب العليا: 693 مليار دينار صودق عليه في فيفري 2006.

*برنامج تكميلي للقضاء على السكن غير الملائم وتعويضه (270000 سكن) بمبلغ 800 مليار دينار بمجموع 1870 مليار دينار.

3- التأخر المسجل في عدد هام من المشاريع لأسباب منها:

*ندرة العقارات المخصصة للمشاريع.

*محدودية قدرات مكاتب الدراسات.

*محدودية قدرات الانجاز.

*تمديد أجال الموافقة على الصفقات.

4-تزايد عمليات إعادة التقييم بسبب:

*عدم اكتمال الدراسات المتعلقة بالمشاريع

*ارتفاع أسعار المدخلات ومنها المواد فهناك عمليات إعادة تقييم للبرنامج الجاري يعادل 815 مليار خلال سنة 2010.

أما البرنامج الجديد 155 مليار دولار ، فتقتضيه احتياجات البلاد للتنمية خاصة في مجال الطرق وخطوط السكك الحديدية، وفي مجال النشاط القاعدي الجديد للتربية و التعليم العالي والسكن.

[1] صالح صالحي، مرجع سابق، ص 10.

[2] مرجع سابق، ص 11.

الفرع الرابع: إجراءات التحكم في الانفاق العمومي خلال مرحلة تنفيذ البرنامج الخماسي 2014 / 2010[1]:

*احترام واحتواء تكلفة البرنامج في حدود المبالغ المخصصة.

*تنفيذ البرنامج المرتبط باستكمال الدراسة الخاصة به، و توفير الوعاء العقاري اللازم.

*عمليات إعادة التقييم الضرورية تتطلب إلغاء مشاريع بمبالغ معادلة من برنامج القطاع المعني.

*توفير الأوعية العقارية المطلوبة مع المحافظة على الأراضي الزراعية.

الجدول رقم 10: بعض المؤشرات التي تعكس وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2012.

السنوات	النمو الاقتصادي "%"	التضخم "%"	الايرادات "مليون دينار جزائري"	النفقات "مليون دينار جزائري"	الاحتياطيات الدولية "الدولار"	البطالة "%"	ميزان المدفوعات "مليار دولار"
2010	3,60	3,91	3074644	4466940	1,7046E+11	10	15,33
2011	2,80	4,52	3403108	5731407	1,9137E+11	10	20,06
2012	3,30	8,89	6339	7050	2,0059E+11	11	12,28

المصدر: البنك العالمي، وبنك الجزائر "تقارير متفرقة"، والديوان الوطني للإحصائيات، ووزارة المالية "تقارير متفرقة".

ولكن تبقى هذه النتائج المتواضعة نسبيةً مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة، ويمكن القول بأن سياسة الإنعاش في الجزائر تواجه مشكلة نقص في الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منذ انتهاج هذه السياسة هو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد، ويسمح بتنويع الاقتصاد، وفك تبعيته المفرطة للخارج المتمثلة في تصدير المحروقات واستيراد كل شيء تقريبا بعائداتها.

المبحث الثاني: تطور الاقتصاد المغربي والاقتصاد التونسي

إن اختيار نموذج معين للتقدم و التنمية يفترض إتباع خيارات إيديولوجية معينة، فقد اختارت العديد من الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال نموذجا للتنمية مبني على التصنيع السريع كوسيلة لتحقيق التنمية، أما المغرب فقد اختار التوجه الليبرالي متأثرا بذلك بتوجيهات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي [2]، حيث أن هذا الاختيار جعله أداة متميزة ف ي علاقاته مع المغرب، ففي الوقت الذي اختارت فيه معظم الدول النامية التوجه الاشتراكي التي رأت فيه النموذج الأكثر عدلا من النظام الاستعماري الليبرالي، فضل المغرب التوجه الليبرالي كوسيلة لجذب الاستثمارات الخارجية و الحصول من المؤسسات المالية الدولية (**BM,FMI**) ومن الدول الغربية على المساعدات الاقتصادية الضرورية للحفاظ على التوازن الاقتصادي في المغرب، فالمغرب اعتمدت إستراتيجية التنمية في قطاعين رئيسيين هما: قطاع الصناعة و الزراعة، و تم دعم هذه الإستراتيجية من المواد المالية المتأتية من صادرات الفوسفات و المحاصيل الزراعية، و أصبحت فيما بعد السياحة تشكل قطاعا هاما للمداخل المغربية [3] (تمثل إيرادات

[1] مرجع سابق، ص 10.

[2] *http : // www.marocdroit.com / (20/12/2014 : 23h00)* تحت عنوان : **النموذج التنموي المغربي خلال نصف قرن بين الطموح الداخلي و الإكراهات الخارجية**.

[3] جمال عمورة، **دراسة تحليلية و تقييميه لاتفاقيات شراكة عربية الأورو متوسطية**، أطروحة دكتوراه، دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 99.

الفوسفات 50% من إيرادات الدولة)، وذلك لأن هذا الأخير يمثل ما يقارب 20% من الإنتاج العالمي و حوالي ثلث الصادرات الدولية من الفوسفات[1].

كما تملك تونس كل المقومات اللازمة لتصبح " نمر المتوسط "، فهي تملك اقتصاد متنوع يشمل العديد من القطاعات، كالزراعة والطاقة والصناعة التحويلية و السياحة، لكن هذه الإمكانيات غير مستغلة، فعلى النقيض من ذلك فهي تعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية ، كعدم كفاية خلق فرص العمل، وضعف الصادرات، والتفاوتات الطبقية، ومستويات عالية من التضخم... الخ، من المشاكل الاقتصادية، الأمر الذي استدعى القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، والسياسات التنموية، للوصول إلى مستويات عالية من التوازن الاقتصادي، و الاستقرار الاقتصادي، والتي تستند إلى حرية السوق، والقدرة على المنافسة بين الوحدات، والتي تساعد على تعبئة، و توجيه الموارد المتاح ة لما يخدم جهود التنمية الاقتصادية [2]، والتي كانت بتدخل المؤسسات المالية والدولية في الثمانينات، ومخططات تنموية متوسطة وطويلة الأجل في الألفية الجديدة، هذه الأخيرة المتماشية والتي تتماشى و التحولات الاقتصادية الدولية الراهنة.

سوف نتعرض في هذا المبحث لأهم المخططات التي انتهجتها الحكومة المغربية منذ الاستقلال و أهم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها المغرب إلى غاية 2012، كما سنتعرض أيضا في هذا المبحث لتطور الاقتصاد التونسي والمراحل التي مر بها منذ الاستقلال أي منذ 1956 حتى سنة 2012.

المطلب الأول: الاقتصاد المغربي من الاستقلال إلى الثمانينات

تميزت بسياسة هجينة تداخل فيها الاختيار الليبرالي مع الاقتصاد الموجه (سياسة المخططات الخماسية)، و أول مخطط وضع هو المخطط الخماسي للفترة (1960-1964) و الهدف منه هو مباشرة الإصلاح الزراعي و العمل على تصنيع المغرب، و جعل الصناعة الثقيلة هي الأساس و المحرك الرئيسي لباقي القطاعات، و إنشاء صناعات أولية تحويلية، كما تم إقرار فك الربط بين الفرنك الفرنسي و الفرنك المغربي، كما تم تأسيس مكتب للصرف للتحكم في تحويلات الفرنسيين الذين يهربون أموالهم إلى الخارج بكثرة[3].

وعرفت هذه الفترة نموا مرتفعا و ذلك يرجع إلى نمو القطاع الفلاحي و حيوية القطاع العمومي، حيث وصل معدل النمو في هذه الفترة نسبة 5.7% سنة 1963 و نتيجة لارتباط الاقتصاد في هذه الفترة بالقطاع الفلاحي و نظرا للظروف المناخية الرديئة أدى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 1.5% سنة 1964[4]، و سمي هذا المخطط ببرنامج الإنعاش الوطني، والذي كما يرى بعض المحللين أدى إلى نتائج نسبية الأمر الذي استدعى طرح مخطط ثاني ثلاثي (1965 – 1968)، والذي ركز

[1] أحمد صديق، **إتحاد المغرب العربي في العالم العربي**، إفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، 1991، ص 78.

[2] فريد بن عبيد ة، **السوق النقدية و دورها في تمويل الاقتصاد دراسة مقارنة (الجزائر، تونس)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة " الجزائر "،2013-2014، ص265.

[3] مرجع سابق (*http : // www.marocdroit.com / (24/12/2014 : 00h00*)

[4] مرجع سابق.

على الفلاحة و الصادرات و السياحة، و نادى هذا المخطط بتقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و ذلك تكريسا للسياسة الليبرالية المتبعة، كما تضمن هذا المخطط الاهتمام بالقطاع الخاص و اعتباره المحرك الرئيسي للاقتصاد، حيث كان يشجع على انتهاج سياسة ليبرالية في الاقتصاد حيث وجهت الدولة استثماراتها إلى إنشاء السدود و تطوير آليات الاستغلال في القطاع الفلاحة، و إنشاء شبكات كهربائية على مساحة شاسعة، ولكن هذه الامتيازات لم تصل إلى القرى و المداشر و انحصرت الاستفادة فقط على المدن، أما في مجال السياحة فقط اعتمد المخطط إنشاء تجهيزات كبيرة مهمة و المتمثلة في بناء الفنادق و تحسين جودة الخدمات في المناطق الأكثر جلبا للسياح فالاهتمام الكبير للدولة بقطاع الفلاحة و السياحة كان من أجل جلب العملة الصعبة، ولكن هذا المخطط باء أيضا بالفشل و ذلك لأن تطبيق مثل هذا البرنامج يتطلب أموالا ضخمة من جهة بالإضافة إلى الأوضاع السياسية في تلك الفترة [*].

الفرع الأول: المخطط الخماسي 1968 – 1972:

كانت اهتمامات هذا المخطط نفس اهتمامات المخططات السابقة "الفلاحة و السياحة " و لكن زاد بعض الاهتمام بالصناعة، حيث تم تشجيع الفلاحة التصديرية و تطوير و تحديث وسائل الإنتاج الضرورية للحصول على كميات مضاعفة من الإنتاج كل سنة و كانت النتائج الاجتماعية للإستراتيجية التنموية التي انتهجتها الدولة جد هشة و مخيبة لكافة تطلعات و متطلبات المواطنين.

الفرع الثاني:المخطط الخماسي الثالث 1973 – 1977:

جاء هذا المخطط بسياسة جديدة ذات طابع نقدي للأوضاع الاقتصادية، و الاجتماعية التي أفرزتها مرحلة الستينات، و لذلك أعتبر هذا المخطط بمثابة سياسة تصحيحية لاستراتيجيات الدولة السابقة في معالجة الأوضاع العامة للبلاد، حيث أعطى بعض الأولوية للقطاع الصناعي، و قرر بعض الإصلاحات في الميدان المالي و الضريبي كما أقر بعض الإصلاحات الاجتماعية، و عمل على تشجيع عمليات النمو في الأقاليم المهشمة، و انتهاج سياسة اللامركزية ومغربة الاقتصاد الوطني، بالتشجيع على شراء أسهم الأجانب [1]، حيث انتقل حجم الاستثمارات من 1.2 مليار درهم إلى 10.2 مليار درهم في الفترة ما بين 1973 – 1977، ولكن المشاكل التي عرفها انخفاض الطلب على الفوسفات و الزيادة آنذاك في أسعار البترول، و كذلك النفقات التي تحملها المغرب إبتداءا من سنة 1975، والذي عرف بتعمير المناطق الصحراوية المسترجعة، وارتفاع معدل التضخم و الذي أثر سلبا على العلاقات النقدية الدولية، كما تميزت هذه الفترة بارتفاع معدلات البطالة بصورة مخيفة و انهيار كلي للمؤشرات الماكرو الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد، أدت بالمغرب الخضوع إجباريا لتعاليم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك عن طريق تبني برنامج و سياسات التصحيح الهيكلي.

[*] إعلان حالة الإستثناء.

[1] مولاي أحمد العمراني، **اقتصاد المغرب من خلال برنامج التقويم الهيكلي**، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 2007، ص 29.

الفرع الثالث:المخطط الثلاثي (1978 – 1980):

و الذي جاء من أجل التخفيف من الأزمة الاقتصادية الخانقة للبلاد في ارتفاع أسعار البترول [1*]، حيث اهتم كثيرا بالقطاع الخاص في عملية التنمية و اهتم بالمقاولات المتوسطية الصغيرة، كما أوصى بالتقليل من الإنفاق.

و في هذه الفترة، لم تكن المفاوضات مع البنك الدولي قد وصلت إلى نتيجة تذكر، كما أن السلطات المغربية لم تكن مستعدة لتنفيذ التوصيات التي قد تمليها عليها هذه المؤسسة، و لا شك في أن الدولة كانت تنتظر أن تعطي الاستثمارات التي سبق أن قامت بها ثمارها لكن دون جدوى، و في ظل الأجواء المرتبطة بتدويل مسألة مديونية العالم الثالث، أو حصرها على المستوى القطاعي دون أن تشمل المستوى العام، و إلى حدود سنة 1980 كان صندوق النقد الدولي المؤسسة المالية الرئيسية التي تتدخل في المغرب، و قد بلغ هذا التدخل مستوى أكبر بعد ستة 1980. أما ابتداء من سنة 1983 فقد أظهر البنك الدولي دوره في مشهد الاقتصاد المغربي، إذ إنه وجه أصابع النقد ضد سياسة السلطات العمومية [2]، و بسبب موجة الجفاف و الظروف المناخية السيئة التي عانى منها المغرب في تلك المدة ظهر عجز كبير على مستوى التوازنات الاقتصادية الكبرى، وتم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتغطية عجزه المالي المزمن و الذي يتمثل في:

ففي الميزان التجاري بلغت تغطية الصادرات للواردات 55.08% فقط في 1983،ومما ساهم فيه انخفاض في قيمة الفوسفات في السوق الدولية، والإسراف في الإنفاق العسكري، حيث لم تنفعه تحويلات المهاجرين المغاربة و لا المساعدات المباشرة التي كان يتلقاها المغرب من بعض الدول الخليجية خصوصا من السعودية[3].

بلغ العجز في سنة 1980 للميزانية العامة 9.9%، أي ما يكافئ 9.9%من الناتج الداخلي الخام [4]، كما كانت إنفاقات حرب الصحراء (المقدرة بمليون دولار يوميا)،أحد الأسباب المباشرة لهذه الوضعية [5]، أما النمو الاقتصادي فلم يكن كافيا أيضا لمواكبة الانفجار الديموغرافي الذي يميز المغرب في تلك الفترة (3%)، حيث انتقل من 6.8% بين (1973 – 1977) إلى 4.1% بين (1978 – 1980) ليصل إلى 2.5% (بين 1981 و 1983)[6] (**انظر الملحق رقم " 3**")، بل كان شبه منعدم في سنة اندلاع

---

[*] انخفاض سعر الفوسفات إلى 30 دولار للطن سنة 1978–1979 (السعر في حدود 40 دولار في منتصف الثمانينات)

[1] جمال عمورة، مرجع سابق، ص 100.

[2] تحت عنوان : **الوضع الاقتصادي في المغرب أزمة طارئة أم إختلالات بنيوية.** (*http:// www.oujdacity.net / le but –article – 76652 – ar / (22/12/2014 : 10h10).*

[3] تحت عنوان: **انتفاضة 1984 بالمغرب** . *http : // ar.wikipedia org/wiki/*

[4] عبد الباقي روابح، **المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "دراسة تحليلية مقارنة"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، باتنة، 2006، ص 162.

[5] مرجع سابق، ص 162.

[6] فطيمة حفيظ، **الإصلاحات الاقتصادية و إشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010 – 2011، ص 148.

الاحتجاجات(0.8 % فقط)، ومن أهم العوامل التي أدت إلى فشل المخططات السابقة و دخول المغرب في دوامة من المشاكل ووضع 40 % من السكان تحت عتبة الفقر ما يلي:

*الفساد و البيروقراطية التي عرفتها حقبة الحسن الثاني.

*الجفاف الحاد الذي ضرب المغرب و أثر على الفلاحة.

*ارتفاع سعر الدولار و تكاليف الدين.

*ارتهان المغرب بالتقلبات الخارجية في أسعار المواد غير المصنعة التي كانت عماد صادراته(الفوسفات والفلاحة)[1].

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد المغربي خلال الفترة 1983 – 2012

الفرع الأول: خصائص الاقتصاد المغربي خلال الفترة 1983 –2000

خلال هذه المرحلة، قام المغرب منذ أواخر 1983 و بصفة مبكرة بتطبيق التقويم الهيكلي و ذلك بعد تدهور المؤشرات الاقتصادية الأساسية بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفها الاقتصاد المغربي في تلك الفترة، هذا التقويم الذي أوصى بها صندوق النقد الدولي، والذي يرتكز على عامل مهم و هو إعادة هيكلة القطاع العام، عن طريق منح بعض المقاولات العمومية و شركات ذات الاقتصاد المختلط، استقلالية في التسيير، مع تحرير بعض أسعار خدماتها و تقليص الدعم المخصص لها.

وكان من بين الأهداف الأساسية لبرنامج التقويم الهيكلي الانسحاب التدريجي للدولة من الحياة الاقتصادية لفائدة أطراف أخرى، سواء تعلق الأمر بالجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية أو القطاع الخاص، فبالنسبة لبرنامج التكييف الهيكلي تم اعتماده على 3 مراحل[2]:

المرحلة الأولى : حيث بدأت سنة 1983 اتفاقية التثبيت (**stund by**) بـ 300مليون حقوق سحب خاصة **(DTS)**.

المرحلة الثانية: سنة 1985 بـ 200 مليون حقوق سحب خاصة **(DTS)**.

والمرحلة الثالثة: هي اتفاقية التأييد "**Accord de confirmation**"، و ذلك بمبلغ 210 مليون حقوق سحب خاصة **(DTS)**.

وكان الهدف من البرنامج العام هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات و التقليل من الإنفاق العام، و زيادة الإيرادات و تحرير المبادلات و تخفيض سعر الصرف، و التقليل من السيولة في الاقتصاد و تجنيد الادخار، أما البرنامج القطاعي فيتعلق بعدة قطاعات اقتصادية تشمل القطاع الفلاحي، الصناعي، والمبادلات الخارجية و المؤسسات العمومية.

وكانت سنة 1986 حرجة بالنسبة إلى المغرب، مع أنها شكلت على المستوى النوعي بداية مرحلة جديدة، رغم أن العجز لم يصل إلى الحدود المرجوة، و أن ميزانية الدولة كانت تعيش عجزا على مستوى حسابها الجاري. و في سنة 1987 تم اعتبار أن التوازن قد تحقق، مع أنه في الواقع قد بلغ حدودا

[1] *http: // ar.wikipedia.org /wiki/* . تحت عنوان: **انتفاضة 1984 بالمغرب**. *(25/12/2014 : 21h15 .)*

[2] *Abd el adim Leila,* ***les privatisations d'entreprise public dans les pays du Maghreb****, ENAG,.Reghria, Alger, 1998, p31.*

مقبولة، كما تميزت هذه الفترة بتطور معدلات البطالة وتدهور القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع الأسعار الداخلية للمواد الغذائية و المواد الأولية، وتميزت أيضا بزيادة معدل فقر سكان، و تدهور التنمية الاجتماعية جراء الحد من الموارد، و التقليل من طلب الحبوب نتيجة سياسة التقشف، و ارتفاع الأسعار الداخلية، نتيجة تدهور العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية و ارتفاع معدل الفقر، و الفوارق الاجتماعية، و انعكس ذلك سلبيا على الدولة إذ كلفتها سياسات التقويم الهيكلي و التي لا تزال مهيأة لتطبيق الليبرالية جهدا مضاعفا لتحقيق بعض الأهداف الموسمية في المخطط.

كما اعتمد المغرب خيار الخوصصة كإحدى توجهات الإصلاحات الهيكلية ذات الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و المالية، فقانون الخوصصة الصادر في سنة 8/1988 أفريل 1988، حيث أعتمد عندما أعلن الحسن الثاني عن قرار الدولة لتحويل قسط مهم من نشاطها الصناعي و التجاري إلى القطاع الخاص، و مصادقة الحكومة على القانون رقم (93- لسنة 1989) الذي أدى بموجبه خوصصة 112 مؤسسة عمومية و شبه عمومية مع شبكة من الفنادق، فالحكومة المغربية رأته البديل الهام لتجاوز و تخطي الصعاب والإكراهات الاقتصادية و المالية للقطاع العام الذي لم يعد في وسع الدولة مواجهته عن طريق تدخلاتها العمومية المتمثلة أساسا في الإمدادات و المساعدات المالية و التمويلية[1].

فماليا بلغت حصيلة ما تم تفويته من مؤسسات عمومية و فنادق تعدادها 38 وحدة في السنوات الست من (1990 – 1996) ما مقداره 7 مليار درهم [2]، وحتى نهاية سنة 2001، تمت خصخصة حوالي 65 مؤسسة، من بينها 26 فندقا بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 5.2 مليار درهم[3].

لقد عرف الاقتصاد المغربي في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات تحسنا كبيرا، حيث سجل معدل النمو الاقتصادي نسبة 3 % في نهاية الثمانينات، وانخفض عجز الميزانية إلى 1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال 1991، كما تم خفض قيمة الدرهم المغربي في محاولة لتشجيع الصادرات و السياحة، أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد عرفت الصادرات المغربية ارتفاعا قدر بأكثر من 36% بين (1970 – 1980) و بحوالي 100% ما بين(1980– 1992) و كان سعر الصرف الرسمي للمغرب وهو سعر الصرف الثابت فأصبح سنة 1993 قابلا للتحويل، و قد فرضت الرقابة على الصرف من وزارة المالية باستثناء ما هو مخصص للمواد الصيدلانية و الطاقة و الأقمشة النسيجية، و يتم استيراد جميع المنتوجات بشكل حر، كما يجب الإشارة إلى أنه في سنة 1992 سجل الميزان التجاري عجزا قدر ب ما يزيد عن 2.7 مليار دولار سنة 1992 أي بنسبة 10 % من الناتج المحلي الإجمالي.

و في نوفمبر 1995 أبرم المغرب اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي لتوطيد التعاون الاقتصادي المتبادل، فوصلت الاستثمارات الأجنبية بالمغرب في العام 1995– 1996 إلى حوالي 4 مليار درهم

---

[1] مصطفى الكثيري، حسن صبار، **مقاربة تقييم الحصيلة تجربة الخوصصة بالمغرب، الندوة حول الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية**، الجزائر، ص 24.

[2] صندوق النقد العربي، **تقرير الاقتصاد العربي الموحد**، 2002، ص 161.

[3] مرجع سابق، ص 161.

مغربي، و تمكن المغرب من توفير مجموعة من العوامل لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، و من ضمنها نظام مصرفي متطور و بورصة للقيم (سوق الأوراق المالية) أدخل عليها الإصلاحات، و نهجه لسياسة ليبرالية و نظام ضرائبي تشجيعي.

وتباينت التقارير الدولية و الحكومية حول معدل النمو الاقتصادي فالبنك الدولي أعلن أن نسبة النمو التي حققها المغرب سنة 1999 لم تتجاوز 1%، في حين أن الحكومة المغربية بقيادة وزير الاقتصاد و المالية أكد أن معدل النمو الناتج الوطني الإجمالي نما بمعدل 3 %، و هو الذي كان يتوقع نسبة نمو 6 %، و يرجع السبب وراء انخفاض معدل النمو هو الجفاف الذي ضرب المغرب للعام الثاني على التوالي، و ارتفاع أسعار النفط، و انخفاض أسعار " اليورو " في السوق الدولية مقابل الدولار الأمريكي.

وفي دراسة أخرى لمجموعة الشرق الأوسط للاستثمار و في تقرير بعنوان: " التوقعات الاقتصادية للمنطقة العربية لعام 2000 " أن نمو الناتج المحلي الإجمالي المغربي بالأسعار الثابتة قدر بنحو 0.8 % فقط في عام 1999 مقارنة مع 6.3 % لسنة 1998 و أن معدل الناتج المحلي الإجمالي للسنوات الثلاثة الماضية كانت[1]:

* سنة 1997 معدل النمو (- 2.2%) و بناتج إجمالي يقدر ب 35.8 مليار دولار مقارنة بسنة 1996 التي كانت 36.64 مليار دولار.

* سنة 1998 معدل النمو إيجابي بنسبة 6.3% و بناتج إجمالي يقدر بحوالي 38.05 مليار دولار.

* سنة 1999 لم يتجاوز معدل النمو 0.2 % و بناتج إجمالي يقدر بحوالي 38.13 مليار دولار.

و تجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي في تقاريره أكد أن متوسط النمو المسجل في الاقتصاد المغربي بين العامين 1991 و 1998 بلغ 1.9% سنويا.

يمثل القطاع الزراعي في المغرب أكثر من 17% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حيث تعرض المغرب للسنة الثانية على التوالي للجفاف تسببت في خسائر كبيرة حيث قدرت الخسائر حتى نهاية 2000 حوالي 12 مليار درهم (1.2 مليار دولار)، أما بالنسبة للمديونية الخارجية فقد بلغت في بداية 1995 نحو 15.8 مليار دولار، أما المديونية الداخلية فقد ارتفعت إلى 136 مليار درهم، و ترجع أسباب ارتفاع المديونية إلى توقف الدعم الأوروبي لقطاع الصيد (150 مليون دولار) بعد تطبيق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و انخفاض قيمة الأورو.

و تجدر الإشارة حسب وزارة المالية المغربية أن المغرب سدت لنادي لندن و باريس في سنة 2000 مبالغ إضافية قيمتها 440 مليون دولار، كما اشترى المغرب من السوق المالية الدولية نحو 56 مليون دولار من الديون مرتفعة الفوائد، الأمر الذي أدى إلى تراجع قيمة الديون الخارجية إلى 13 مليار دولار أي 50 % من الناتج المحلي الإجمالي[2].

---

[1] *http : // www.onislam.net / arabic / nama /news / .* تحت عنوان: ***الاقتصاد المغربي ينتظر معجزة.*** *(27/12/2014 : 01h15).*

[2] مرجع سابق.

و قد أشارت التقارير أن ديون المغرب تتراجع بأكثر من مليار دولار سنويا، حيث كان سنة 1996 حوالي 16.04 مليار دولار سنة 1996، ثم إلى 14.06 مليار دولار سنة 1997 و 14.36 مليار دولار سنة 1999 و أخيرا 13.98 مليار دولار سنة 2000، و تتوزع الديون المغربية على النحو التالي[1]:

*نادي باريس تمثل 34% من إجمالي الديون الخارجية.

*المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي) تمثل (31%) من الديون الخارجية.

*المصارف التجارية (نادي لندن للمصارف الدائنة) تمثل(19%) من الديون الخارجية.

كما بلغ حجم العجز في الميزان التجاري إلى 4 مليار دولار مقابل 4 % سنة 2000، وذلك نتيجة زيادة واردات النفط الخام * و القمح إذ ارتفعت فاتورتهما معا إلى 1.5 مليار دولار، كما ارتفعت قيمة تسديدات الديون الخارجية بنحو 11%، بالإضافة إلى تقليص عائدات الصادرات بسبب انخفاض سعر صرف الأورو و ارتفاع الدولار **، أما البطالة فوصلت سنة 1999 إلى حوالي 14%حسب تقارير الحكومة المغربية وتقارير البنك الدولي، وذلك بسبب إلغاء عقود خمسين ألف وظيفة في سنة 1998 و 130 ألف وظيفة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 1999(**انظر الملحق رقم " 3"**)، أما الفقر وحسب تقارير البنك الدولي تزايد بنسبة 19% من عدد سكان المغرب في الفترة (1991 – 1999)، و لا يتعدى الدخل الفردي 1250 دولار[2]. فالمغرب و حتى سنة 2000 يشهد نمو اقتصادي متقلبا ويخضع بشكل كبير لقطاع الفلاحة و نسبة تساقط الأمطار، بالإضافة إلى الوضعية الاقتصادية لأوروبا الشريك الاقتصادي الأول للمغرب، بالإضافة إلى اعتماد المغرب على عدد محدود من القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية و خصوصا قطاع الفلاحة، و التجارة و الخدمات علما أن هذه القطاعات لا يمكن أن تعوض قطاع الصناعة التي يجب أن يكون أكبر محرك للتنمية الاقتصادية، و أنه هو القادر على رفع القدرة للبلد، كما تجدر الإشارة هنا في هذه الفترة محدودية التطور الحاصل في القطاع الخاص، و ضعف الشركات الصغرى و المتوسطة على الانتقال إلى مستويات عالية من القدرات الإنتاجية، وعزوف الوحدة الأوروبية عن تبني مشروع مركز للدعم التقني للمقاولات المغربية و استبداله بمركز للتشخيص فقط، حيث إن هذا الأخير كانت مهمته الأساسية دراسة المقاولات المغربية الصغيرة و المتوسطة للنظر في مدى خطورتها على المقاولات الفرنسية في إطار مناطق التبادل الحر[3]، حيث أنها تساهم ب 40% من الاقتصاد الصناعي و ب 5.4% من الدخل الوطني أي حوالي نصف مساهمة المقاولات الصناعية في الدخل الوطني (10.6%)، و حسب التقارير أيضا فالمغرب أصبحت تحتل

[1] كل الإحصائيات من بنك المغرب للتقرير السنوي.

[*] المغرب لا ينتج النفط من أراضيه و يستورد نحو ثمانية ملايين طن من النفط الخام سنويا معظمها من العراق و السعودية .

[**] العملة الأوروبية تمثل أهم مورد داخل البلاد من قيمة الصادرات التي تشمل المنتجات الزراعية و الغذائية و المنتجات المصنعة .

[2] الاقتصاد المغربي ينتظر معجزة، مرجع سابق .

[3] عمر الكتاني، **دراسة تقييميه للمقاولات الصناعية الصغيرة و المتوسطة المغربية، الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية**، ماي 2003، جامعة الرباط، المغرب، ص10.

المرتبة 124 في تقارير التنمية البشرية لعام 2000 علما أنه يصنف ضمن الدول ذات التنمية المتوسطة، و تحتل المرتبة 14 بين الدول العربية أيضا.

ثانيا: خصائص الفترة 2002- 2012

تميزت سنة 2002 بظروف دولية غير ملائمة اتسمت بوتيرة شديدة على الصعيد الجيوسياسي وبعدم الاستقرار في مستوى أسواق الرساميل و الصرف، ونتيجة لذلك فإن كل من النمو الإقتصادي العالمي و تطور المبادلات التجارية كانا ضعيفين، خاصة في منطقة الأورو التي تعد أهم شريك اقتصادي للمغرب.

عرف الاقتصاد المغربي نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 3.2% سنة 2002 مقابل 7.55% في سنة 2001، و ظل مستوى التضخم و إن ارتفع فهو معتدلا (2.8%) مقابل (0.6%) سنة 2001، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع أسعار المنتوجات غير الغذائية و الخدمات التي لا تخضع لتقلبات موسمية هامة عرفت تباطؤا إذ تراجع سنة 2002 إلى 1.6% مقابل 5.2% سنة 2001، كما أبرز الحساب الجاري لميزان الأداءات فائض من جديد، كما أن عجز الميزانية تقلص و إن ظل أعلى من معدل 3% بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي المستهدف حيث بلغ 4.1% سنة 2002 مقابل 2.6% سنة 2001، كما أن الصادرات عرفت نموا بمعدل 7.1% سنة 2002 مقابل 2.3% سنة 2001، ونتيجة لذلك تقلص العجز التجاري الذي يظل عاليا بشكل طفيف، و بلغت نسبة تغطية الواردات بالصادرات سنة 2002 نسبة 66.2% مقابل 64.7% سنة 2001، كما قرر البنك المركزي في ديسمبر 2002 رفع معدل الاحتياطي النقدي من 10% إلى 14%، كما أن معدل البطالة وصل سنة 2002 إلى 11.6% حيث انخفض مقارنة بسنة 2001 الذي كان 12.5%(**انظر الملحق رقم "3"**).

أما في الفترة (2003 – 2004) و أمام الظروف الاقتصادية العالمية، و المتمثلة في انخفاض سعر الصرف الدولار مقابل الأورو ، و كذا تزايد نشاط الأسواق المالية و كذا ارتفاع أسعار البترول، ظلت وتيرة النمو ضعيفة نسبيا في أوروبا الشريك الاقتصادي الرئيسي للمغرب، و انخفض معدل النمو الاقتصادي سنة 2004 إلى 4.8% مقابل 6.3% سنة 2003، كما أن النفقات تزايدت إثر التحملات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط و زلزال الحسيمة و غزو الجراد، و سجلت ارتفاعا بمقدار 6.3% و هي مرتبطة بالأساس مع توسع نفقات التسيير، و بدرجة أقل نفقات الاستثمار ، وفي هذه الظروف وصل عجز الميزانية سنة 2004 إلى 3.1%من الناتج الداخلي الخام متجاوزا بقليل نسبة 3% المحدد ضمن قانون المالية، و دون احتساب عائدات الخوصصة بلغ العجز 4.4% من الناتج الداخلي مقابل 4.8% سنة 2003 و معدل 5.8% المدرج ضمن قانون المالية.

كما أن معدل المديونية الإجمالية للخزينة عرف تحسنا حيث تراجع من 80.4% سنة 2003 إلى 76.6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2004.

أما فيما يخص المعاملات الخارجية فتفاقم التدهور للميزان التجاري في سنة 2004 نتيجة لاستمرار عدة عوامل غير ملائمة كارتفاع أسعار النفط، و تقلص إنتاج الصيد البحري، حيث سجلت الواردات ارتفاعا

قويا نسبته 16.6% مقابل 15.5% سنة 2003، شملت المنتجات المرتبطة بالإنتاج وكذا أمتعة الاستهلاك، وفي المقابل فإن الصادرات التي كانت قد تراجعت بمقدار 2.9% سنة 2003 قد عرفت ركودا دون احتساب مبيعات الفوسفات و مشتقاته، و هكذا نلاحظ تفاقما للعجز التجاري بما يفوق الثلث ليمثل 14.9% من الناتج الداخلي الإجمالي، بينما تراجع معدل تغطية الواردات بالصادرات من نسبة 61.5% إلى 55.3%، و بالنظر إلى النمو الذي عرفته التجارة العالمية فإن هذا التطور يعكس تقلص الميزان التجاري بفضل استمرار المداخيل السياحية و تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي ارتفعت في سنة 2003 و 2004 بما مقد اره على التوالي: 12.6% و 8.2%، و بالتالي فإن الحساب الجار ي لميزان الأداءات أفرز من جديد فائض ا قدره 2.2% من الناتج الداخلي الإجمالي . و فيما يتعلق بسعر الصرف الفعلي للدرهم فقد ظل مستقرا بالقيمة الاسمية وعرف انخفاضا طفيفا بالقيمة الحقيقية، كما عرفت سنة 2004 مقارنة بسنة 2003 ارتفاعا طفيفا في معدل التضخم الذي وصل إلى حدود 1.5%، بينما سنة 2003 وصل إلى حدود 1.2%، كما أن معدل البطالة انخفض مقارنة بسنة 2003 حيث وصل إلى حدود 10.8% عندما كان 11.9% سنة 2004 (**انظر الملحق رقم "3"**).

لم يتأثر النظام المالي المغربي بالأزمة المالية لسببين رئيسيين:

أولهما الإطار التنظيمي الذي يتميز بالتقيد الصارم بقواعد المخاطر التي تنص عليها اتفاقية بازل 2، و الثانية تتعلق بضعف اندماج النظام المالي الوطني في النظام المالي العالمي، حيث أن حصة الأصول الأجنبية من أصول البنوك المغربية لا تمثل إلا أقل من 4%، كما أن حصة غير المقيمين في رسملة بورصة القيم، باستثناء الشركات الإستراتيجية تقل عن 1.8% في نهاية سنة 2007[1].

أما الاقتصاد الخارجي فقد تأثر بالركود الذي عرفه الشركاء الاقتصاديون الأوروبيون و خاصة فرنسا و إسبانيا، حيث تجدر الإشارة إلى أن أربعة مجالات رئيسية تأثرت من جراء الأزمة بشكل مباشر و هي المبادلات التجارية و النشاط السياحي و تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج و تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

في سنة 2009 انخفضت حجم التجارة الدولية بنسبة 11.9%، و انخفض الطلب العالمي الموجه للمغرب بنسبة 10%، و قد أدى هذا الوضع إلى انخفاض حجم الصادرات المغربية من السلع و الخدمات، حيث عرفت عجزا بنسبة 27.4% مقارنة بسنة 2006 التي عرفت نسبة 12.8%، كما أن حجم الواردات أيضا عرف عجزا يقدر ب 1.9% سنة 2009 مقابل 14.2% سنة 2006.

أما قطاع السياحة فهو الأقل تأثرا بالأزمة فبالرغم من الارتفاع الطفيف الذي سجله عدد السياح سنة 2009 ب(2%)، فقد تراجع عدد المبيتات لمؤسسات الإيواء المصنفة بنسبة 1.4%، و انخفضت عائدات السياحة بنسبة 5%، ومع ذلك يعتبر هذا القطاع الذي بلغت مداخيله سنة 2009 بحوالي 53 مليار درهم أهم مصدر للعملة الصعبة، أما بالنسبة لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج فقد سجلت خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2006 معدل نمو سنوي متوسط بلغ 7.4%، لتصل إلى حدود 55

[1] المندوبية السامية للتخطيط للملكة المغربية جوان 2010.

مليار درهم سنة 2007، وقد بدأت هذه التحويلات تتأثر انطلاقا من الفصل الرابع من سنة 2008 بالركود الاقتصادي الذي عرفته أهم البلدان المستقبلة خاصة إسبانيا و فرنسا و إيطاليا، و إجمالا فقد تراجعت هذه التحويلات بنسبة 3.5% سنة 2008 و بنسبة 5.4% سنة 2009، مقابل الارتفاع ب 15% سنة 2007.

و سجل الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا قويا بنسبة 26.3% سنة 2008 و 29.2% في نهاية سبتمبر 2009، و شمل هذا التراجع أهم الدول المستثمرة في المغرب كفرنسا (26.1%-) و إسبانيا (57.2%-) و المملكة المتحدة (% 47.1-)، والذي انعكس سلبا كما قلنا سابقا على قطاع السياحة.

أما فيما يخص المؤشرات الماكرو اقتصادية فمعدل النمو الاقتصادي لم يسجل سوى تباطؤ طفيف 5.6% سنة 2008 و 4.8% سنة 2009 مقارنة بسنة 2006 و2007 و الذي وصل فيه معدل النمو الاقتصادي إلى حدود 7.8% و 2.7% سنة 2007)، وذلك بفضل الطلب الداخلي الجيد و النتائج الفلاحية المتميزة حيث ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي من 16.6% سنة 2008 إلى 28.9% سنة 2009 مقارنة بسنتي 2006 و 2007، والذي وصل إلى حدود 21.6 % و 20 % على التوالي **(انظر الملحق رقم "3")**.

كما أن معدل التضخم انخفض مقارنة بسنتي 2006- 2007 حيث بلغ إلى حدود 1% سنة 2009 و 3.7% سنة 2008 مقارنة بسنتي 2006 و 2007، و الذي وصل إلى حدود 2.05% سنة 2007 و 3.3% سنة 2006، و يرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع أسعار أهم المنتجات المستوردة.

و يمكن تفسير تباطؤ نمو الدخل الوطني الإجمالي المتاح الذي ارتفع ب 4.6% سنة 2009 مقابل 10.69% سنة 2008، إلى تراجع نمو المداخيل الواردة من باقي العالم، خاصة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. أما بخصوص سوق شغل فقد كان للأزمة المالية أثر كبير على قطاع النسيج بشكل خاص حيث سجل القطاع خسارة صافية قدرت بحوالي 53000 منصب شغل سنة 2009، في حين شهدت الصناعات الأخرى خلق فرص شغل جديدة قدرت ب 18000 منصب، وعلى العموم وصل معدل البطالة إلى 9.1% سنة 2009 و هي نفسها سنة 2008، وانخفضت مقارنة بسنتي 2006 و 2007، و التي كانت تتراوح في حدود 9.8% و 9.7% على التوالي، و يرجع سبب هذا الانخفاض إلى الموسم الزراعي الجيد، و برنامج الاستثمار العام، و مختلف التدابير التي اتخذتها الحكومة المغربية من أجل المحافظة على مناصب الشغل.

أوضح البنك المركزي المغربي أن نمو الناتج الداخلي الإجمالي بلغ 5% سنة 2011 مقابل 3.6% سنة 2010، ويرجع هذا التطور إلى الأداء الجيد للقطاع الفلاحي حيث وصل إلى 5% سنة 2011 مقابل عجز في سنة 2010 ب(2.3%)، و ذلك نتيجة التقلبات الجوية التي شهدتها نهاية الموسم الفلاحي و التي سمحت بتفادي موسم الجفاف، كما شهدت هاته السنة ارتفاعا ملموسا أيضا للقيمة المضافة للقطاعات غير الفلاحية حيث بلغت نسبتها 4.9%، كما أشار نفس المصدر أنه تم التحكم في التضخم حيث ظل مستقرا بنسبة 0.9%، رغم ارتفاع أثمان السلع الأساسية في الأسواق العالمية، و ذلك بفضل

سياسة دعم الأسعار، و شهد الاستهلاك النهائي الداخلي ارتفاعا مقارنة بسنة 2010 حيث ارتفع بنسبة 2.4%و زاد معه استهلاك الأسر بنسبة 1.6% و شهدت البطالة انخفاضا مقارنة بسنة 2010 حيث وصلت إلى 8.9% مقابل 9.1% سنة 2010، و على صعيد المالية العمومية شهدت النفقات تزايدا ملحوظا أثر بشكل سلبي على وضعية الميزانية حيث قارب عجزها 7% من الناتج الداخلي الإجمالي، على الرغم من ارتفاع المداخيل الضريبية، كما شهد ميزان الأداءات أيضا تفاقم عجزه مما أدى إلى تراجع جديد في احتياطات الصرف.

كما عرفت الصادرات نموا قدره 7.7% مقارنة بسنة 2010 و زادت أيضا الواردات بنسبة 7.1% مقارنة بسنة 2010، كما نلاحظ في سنة 2011 استقرار سعر الصرف أورو مقابل درهم و انخفاض سعر صرف دولار درهم لسنة 2011 و الذي قدر ب 8.11 دولار مقابل 8.45 دولار لسنة 2010.

أما في سنة 2012 فسجل الاقتصاد الوطني نمو قدره 2.7% مقابل 5% للسنة الماضية، و ذلك في سياق تميز بركود اقتصادي عالمي، و ظروف منافية داخلية غير مواتية، حيث تراجعت وتيرة الأنشطة الفلاحية من 5.2% إلى 4.4%، و انخفاض القيمة المضافة للفلاحة ب 8.9%، حيث أن هذا النمو يرجع بالأساس لقطاع الخدمات و الارتفاع النسبي للطلب الداخلي. كما لوحظ في سنة 2012 أن معدل التضخم لم يتجاوز 1.3% على الرغم من الزيادة في أسعار الوقود شهر جوان 2012. أما على الصعيد الاجتماعي فإن معدل البطالة إستقر عند نسبة 9% بالرغم من أن عدد المناصب التي تم إحداثها ضئيلا **(أنظر الملحق رقم "3").**

كما واصل عجز الميزانية منحاه التصاعدي ليبلغ 7.6% من الناتج الإجمالي بعد ما كان 6.1% سنة 2011، بفعل ارتفاع النفقات لا سيما تكاليف المقاصة ب 12% لتبلغ 5 مليار درهم. وهو مستوى صعب، حيث أدى إلى ارتفاع الدين الخارجي للخزينة ليبلغ خلال سنة 2012 (58.5%) من الناتج الداخلي الخام، مقابل 47.1% سنة 2009، كما أن العجز الخارجي عرف ازدياد تفاقم العجز في المبادلات التجارية و الذي عجزت مداخيل السياحة و تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج من الحد منه، كما أن الحساب الجاري لميزان الأداءات عرف عجزا كبيرا بلغ 10% من الناتج الداخلي الخام مقابل 8% سنة 2011، ما أدى إلى تقليص احتياطات المغرب من العملة الصعبة.

المطلب الثالث: تطور الاقتصاد التونسي من الاستقلال إلى سنة 2001:

أولا: التجربة الاجتماعية: 1962-1971

كانت سنة 1962 مرحلة اشتراكية بامتياز، واستمرت تسع سنوات،حيث شرعت الحكومة التونسية في إتباع هذه السياسة الجديدة، وتعزيز سيطرة الدولة على مختلف قطاعات الاقتصاد [1]، وسميت هذه المرحلة بتجربة التعاضد حيث قامت الحكومة بإلغاء الملكية واستغلال الأراضي من قبل الخواص[2].

---

[1] *http ://archive.aawsat.com/details.asp?section/ (10/01/2015 :* تحت عنوان : **الإصلاح الاقتصادي ومستوى المعيشة في اتجاهين متضادين** *10h20).*

[2] تعويض الملكية الخاصة بملكية جماعية في إطار ضيعات تعاضديه شاسعة خصبة و مدعومة من طرف الدولة بتجهيزات عصرية، وبلغت هذه التعاضديات نسبة 90 %سنة 1969.

ولقد اثر التقرير الصادر عن البنك الدولي على الحكومة التونسية والذي ابرز فيه حجم العجز المالي للمؤسسات الوطنية من حصاد الاشتراكية، لذلك اتجهت البلاد إلى اقتصاد السوق واتخذت الحكومة خطوات عالية من اجل تحجيم تدخل الدولة في القطاع الصناعي، وتشجيع القطاع الخاص [1]، حيث أنه شهد إبتداءا من سنة 1970 نموا خاصة في الصناعات التحويلية، كما تعزز أداء الاقتصاد التونسي بنظام الأوفشور حوافز الاستثمار الأجنبي سنة 1971، والذي بموجبه منحت عدة حوافز ضريبية ومالية للمستثمر الأجنبي [2]، والتي أتاحت للاقتصاد التونسي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، واقتحام أسواق الصناعات التحويلية العالمية الذي أدى إلى خلق الكثير من فرص العمل في قطاع الملابس مثلا والصناعات التحويلية.

ومر الاقتصاد التونسي بعدة أزمات أهمها: أزمة 1982 و 1986 الذي بلغ فيه العجز في الميزان التجاري 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع الدين الخارجي بنسبة 5.6%، كما ارتفعت الديون الخارجية طويلة الأجل بالنسبة للصادرات من 8.6%إلى 155% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تخفيض بشكل كبير لأجور العمال [3]، وباشرت النقابات آنذاك في احتجاجاتها، والتي تراكمت وأدت إلى إعلان إضراب عام يوم 29 جانفي 1978، والذي سقط فيه المئات من العمال.

ثانيا: تحرير الاقتصاد 1986-1996:

بداية من سنة 1986 تبنى الاقتصاد التونسي منهج إصلاح ليبرالي بعد ثلاثة عقود متتالية من التدخل المكثف للدولة، فبدأت الحكومة مع صندوق النقد الدولي تنفيذ خطة الإصلاح الهيكلي من خلال التوقيع على اتفاقية لمدة 18 شهرا بشأن برنامج الإنعاش، و الذي يهدف إلى تأهيل الاقتصاد و الانفتاح المتنامي لاقتصادها على الخارج، مع التركيز على المبادرة الخاصة والوصول إلى نسبة نمو تسمح بإحداث العديد من فرص التشغيل، والنهوض بمستوى عيش المواطن [4]، وتجدر الإشارة إلى إن الإصلاحات تقريبا مست كل المجالات و لا سيما الإطار التشريعي، الجباية، الأسعار، التجارة الخارجية، الاستثمار، نظام الحوافز، النظام البنكي و المالي...الخ وتهدف هذه الإصلاحات إلى[5]:

1- تطوير الصادرات لتعبئة الموارد الخارجية الضرورية لدعم مجهود التنمية، وتلاقي انخفاض عائدات النفط وتحسين مؤشرات المديونية.

2-التحكم في الاستثمار و توظيف الموارد على النحو الأمثل.

---

[1] *http ://ar.wikipedia.org/wik*i **اقتصاد- تونس** تحت عنوان: *(10/01/2015 : 10h30).*

[2] من بينها إعفاء المواد الخام والمعدات التي تدخل في الإنتاج من الرسوم الجمركية، ومنح إعفاء ضريبي لمدة 10 سنوات مع حرية تحويل الأرباح إلى الخارج.

[3] المنصف عباس، **تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخوصصة**، الندوة الفكرية الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت "لبنان "، 1999 ، ص25.

[4] رابحي مختار، **محمد الأمين بن قسميه،إستراتيجية ترقية وتحسين تنافسية القطاع الصناعي التونسي للفترة 2007-2010**، الملتقى الدولي الرابع حول الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر.

[5] المنصف عباس، مرجع سابق، ص 26.

3-تحسين القدرة على المنافسة بإعادة الاعتبار للجدوى الاقتصادية من خلال تحرير الاستثمار والتوريد والأسعار، والحد من الحماية والتفتح على الخارج وتحديد سياسة ملائمة في مجال الصرف و في الإصلاحات الجبائية والمؤسساتية.

ولقد تحصلت تونس على أولى القروض من نوع **stand bay** سنة 1987، واستمرت إلى غاية 1988 بعدما تحصلت على أربعة قروض من نوع تسهيلات الصندوق الموسعة، وذلك من سنة 1988الى غاية 1992، فالأهداف المسطرة على المدى القصير والتدابير المرافقة لها تمثلت في الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بشروط ميسرة بقيمة 215 مليون دولار، إضافة إلى 130 مليون دولار من البنك العالمي، والحصول على 85 مليون دولار من ايطاليا،هذه القروض تبعتها مجموعة الشروط امتدت على المدى المتوسط والطويل وتمثلت في[1]:

*تحرير الأسعار وإصدار قانون المنافسة.

*تحرير الواردات.

*مراجعة نظام التشجيع على الاستثمار.

*إصلاح النظام الجبائي.

*إصلاح النظام المالي.

*تخفيض الضغوط على أسعار الفائدة.

*الحد من هدر الموارد المتاحة ودعم القدرة والتنافسية للإنتاج.

*إصلاح نظام البحث و التربية والتكوين.

*إقرار برنامج الخوصصة.

وبالتالي ف إن الحكومة التونسية غيرت جذريا سياستها الاقتصادية خلال مرحلة الإصلاحات، وجعلت الاقتصاد يتماشى مع اقتصاد السوق وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، من خلال محاولة تعديل الطلب الكلي، وجعله يتماشى مع العرض الكلي، و تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، كالنمو الاقتصادي التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات...الخ[2].

وحققت الحكومة التونسية نتائج طيبة في تطبيقها برنامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث انعكست على مؤشرات أدائه، فبالنسبة للنمو الاقتصادي فلقد سجل نمو الناتج الداخلي الخام ارتفاعا ملحوظا سنة 1987 ب 6.7% مقارنة بسنة 1986 والذي حقق معدلا سالبا والذي كان يقدر ب-1.45% .

وللإشارة فان التحرير التدريجي للتجارة الخارجية التونسية حدثت منذ 1987 عند بداية تنفيذ التصحيح الهيكلي لتؤكد اندماجها في السوق العالمية، وإحداث قطيعة مع الممارسات التجارية الحمائية التي كان معمولا بها سابقا، والمتمثلة في الحصص و التراخيص المسبقة والحقوق الجمركية الهادفة إلى

[1] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 246.

[2] *http//www.connecte.com.tn/ titre: **Politiques d'amélioration de la competétivité de l'écnomie tunisienne**(22/01/2015 : 21h15 .)*

الصناعات المحلية، وتعظيم موارد الدولة، وبادرت السلطات التونسية بإجراءات التحرير بإزالة كل القيود الكمية وأشكال التراخيص المسبقة على استيراد المواد الأولية و المنتوجات نصف المصنعة ،وهذا بسبب انضمامها إلى اتفاقية الجات سنة 1992[1]، وتوقيعها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي سنة 1995، ولقد تزامنت هذه التحولات مع تكثيف ظاهرة الخوصصة التي شملت العشرات من المؤسسات منذ 1987[2]، وانتهجت أيضا سياسة تحفيزية لإعادة هيكلة النسيج الإنتاجي لتحسين التنافسية و الاستفادة من الإمكانيات الناتجة عن انفتاح الاقتصاد على السوق العالمية[3].

انتقل معدل النمو الاقتصادي إلى 3.9%سنة 1991،ويرجع هذا الانخفاض إلى أزمة الخليج حيث عانت تونس كثيرا نتيجة هذه الأزمة وتراجعت عائداتها السياحية نحو 33%، وتدهورت حجم المبادلات التجارية الخليجية، بالإضافة إلى الحالة الصعبة لاحتياطات الصرف التونسية حيث أنها لا تمثل سوى 6 أسابيع استيراد.

والملاحظ أيضا أن الإصلاحات الاقتصادية حققت نتائج ايجابية على القطاع الخاص حيث تم تحرير الأسعار عند الإنتاج، وارتفع حجم السلع المصنعة المعفاة من الأسعار من نحو 55 % في بداية العام 1988 إلى نحو 70%في العام 1991[4]، وبدأت المؤشرات الايجابية للإصلاحات الاقتصادية تظهر عند نهاية مدة الاتفاقية حيث وصل النمو الاقتصادي إلى 7.8% وذلك بحوالي 15.50مليار دولار سنة 1992[5]، وانتقل في سنة 1994 إلى حدود 15.73مليار دولار كما وصل إلى حدود 18 مليار دولار سنة 1995 و 200 مليار دولار سنة 1996، علما أن النمو الاقتصادي حقق النسب: 3.18% و2.35%و7.14% على التوالي ، أما التضخم فقد وصل سنة 1992 إلى 5.75 % وقد انخفض مقارنة بسنة 1987،حيث كان يقدر بحوالي 8.22%، ليصل سنة 1995 إلى حوالي 6.27 % و بنسبة 3.70% سنة 1996، والملاحظ أنها نسب مخيفة رغم الإصلاحات الاقتصادية و محاولة التحكم في مستويات الإنفاق وهو الملاحظ في الحكومي والعرض النقدي [6] (**أنظر الملحق رقم " 4**")، وهو الملاحظ في الإحصائيات التونسية بالنسبة للإنفاق وارتفاعه من 38.3% سنة 1985الى 40.45 سنة 1986، ولكن استطاعت الحكومة إن تخفض هذه النسبة من 36.8% سنة 1990 إلى 33% سنة 1996 وهذا ما يؤكد السياسة الانكماشية المتبعة من طرف الحكومة التونسية. كما لجأت الحكومة إلى تعويم سعر صرفها وإلغاء الرقابة على الصرف سنة 1993، و جعل الدينار التونسي قابلا للتحويل، وهذا بغية جلب المستثمرين، كما قامت بالعديد من السياسات الرامية إلى دعم عمليات التصدير، وذلك من خلال قانون

---

[1] جمال عمورة، **دراسة تحليلية و تقييمه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية** ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006، ص 88.

[2] فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي بالشراكة الأورومتوسطي**ة، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997، ص 84.

[3] عبد المجيد الجمل، **التدريب النقابي حول سياسات التشغيل و استراتيجيات الحد من الفقر** ، منظمة العمل الدولية : الدورة التدريبية بإيطاليا بين 12 سبتمبر و 17 أكتوبر 2005، ص 01.

[4] *http// daharchives.aihayat.com/issue- archive/Uner SAT magazin* تحت عنوان : *البنك الدولي في تقريره السنوي : الدول العربية النفطية مصدر التنمية في الشرق الأوسط (20 23h : 02/02/2015).*

[5] بيانات البنك العالمي.

[6] بيانات البنك العالمي.

التجارة الخارجية (94-41) المؤرخ في 1994/03/07 ليج دد نظام استيراد و تصدير السلع، وتكون حرية المبادلات القاعدة العامة لهذا القانون باستثناء بعض القيود المتعلقة بالأمن والصحة والوقاية، والأخلاق وحماية الثروة الحيوانية والنباتية والتراث الثقافي[1].

كما نلاحظ في هذه الفترة أيضا انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة بالنسبة للناتج المحلي فقد انخفض من 10.3%سنة 1990 إلى 1.1% سنة 1994، وهذا ما يبين ايجابيات الإصلاحات الاقتصادية للحكومة التونسية في التحكم و إرجاع التوازن للموازنة العامة وتخفيض العجز[2].

كما حدث في هذه الفترة اندلاع حرب الخليج ومعانات الحكومة التونسية من ذلك حيث تراجعت عائداتها السياحية نحو 33% وتدهور حجم مبادلاتها التجارية الخليجية، بالإضافة إلى العجز الدائم لميزان المدفوعات فحتى سنة 1995و1996على التوالي سجل عجزا في ميزان المدفوعات قدر بـ 0.7 مليار دولار و0.581 مليار دولار ، بعدما كان قد سجل عجزا في السنوات السابقة حيث وصل سنة 1992حوالي 0.45مليار دولار وبلغ حوالي 0.35 مليار دولار سنة 1991، ونفس الملاحظة للميزان التجاري حيث سجل عجزا على كامل هذه الفترة حيث بلغ سنتي 1995 و1996 على التوالي حوالي 2.247 مليار دولار و 2.230 مليار دولار بعدما سجل عجزا في سنة 1990 حوالي 2.556 مليار دولار، ويرجع السبب في ذلك إلى أن أداء صادراتها ضعيفا للغاية لا سيما عند النظر إلى محتوى الصادرات فتونس لا تقوم بإنتاج معظم صادراتها، ونسبة كبيرة من الصادرات التونسية تشتمل على منتجات مجمعة لصالح فرنسا وايطاليا،حيث بلغت صادراتها سنة 1991 حوالي 4.0887 مليار دولار ، مقابل 5.785 مليار دولار سنة 1995 و 5.51 مليار دولار سنة 1996، في الجهة المقابلة نلاحظ ارتفاع كبير في الواردات التونسية حيث تقدمت هذه الأخيرة بشكل كبير على العالم الخارجي، دون أن ننسى أن الواردات التونسية تتعلق بمنتجات الصناعات الغذائية وسلع التجهيز (السلع الرأسمالية) والسلع نصف المصنعة، حيث وصلت الواردات التونسية سنة 1991 حوالي 5.530 مليار دولا ر، مقابل 8.03 مليار دولار سنة 1995، و 7.74 مليار دولار سنة 1996، وهذا ما أدى إلى سلبية الميزان التجاري كما اشرنا إليه سابقا (**انظر الملحق رقم "4"**).

وتجدر الإشارة إلى إن اختلال الموازين التجارية، تعكس عدم كفاية تنوع الهياكل الإنتاجية الاقتصادية التونسية، وعدم كفايتها لمتطلبات السوق المحلية، وعلى العكس من ذلك نلاحظ أن ميزان الخدمات ظهر على شكل ايجابي وهذا يرجع بالأساس إلى الإيرادات السياحية، حيث حقق ميزان الخدمات فائضا قدره 0.947 مليار دولار سنة 1991 مقابل 1.473مليار دولار سنة 1995 و 1.752مليار دولار سنة 1996، وذلك لان الملاحظ للهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لفترة 1987-1996 لتونس يؤكد أن قطاع الخدمات تشكل النسبة المئوية الأكبر في تشكيلة الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تمثل حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لتونس 56% كمتوسط للسنوات (1987-1996)،

[1] عمورة جمال، مرجع سابق، ص88.

[2] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 247.

وهذا على حساب قطاع الفلاحة والصناعة حيث بلغ نصيب الفلاحة نسبة 18% سنة 1991 مقابل 12%سنة 1995، و 16% سنة 1996، نفس المنحى تقريبا عرفه قطاع الصناعة حيث بلغ سنة 1991 نسبة 31%سنة 1991 مقابل 33 % سنة 1995 و 31%سنة 1996، ومن هنا يمكن أن نستنتج أن الحكومة التونسية تعتمد بشكل كبير على الخدمات قطاع (السياحة، النقل، البنوك والاتصالات..... الخ) وهذا ما يفسر ارتباط تونس بالعالم الخارجي لتلبية الطلب المحلي خاصة فيما يتعلق بالسلع الصناعية و الاستهلاكات الوسيطية [1]، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة التونسية قامت بإطلاق البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي، بهدف الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، وتسهيل اندماجها في الأسواق الدولية.[2]

ثالثا: المخطط التاسع (1997-2001)

يعتبر المخطط التاسع للتنمية (1997-2001) منعطفا حاسما في المسيرة التنموية التونسية، حيث تمتلك تونس قاعدة انطلاق صلبة، وتتوفر لها مكاسب كمية ونوعية لا يستهان بها، ومن هناك فان المخطط التاسع للتنمية الذي يستند إلى الخيارات التي اقرها البرنامج الرئاسي، يهدف إلى تعزيز تطور النمو في فترة تواجه فيها تونس رهان استكمال التحرر الاقتصادي في ظل انفتاح متزايد على محيط خارجي سريع التغيير، ورهان التوفيق بين مقتضيات التنمية الجديدة وتحديات الشغل[3].

فالملاحظ لتطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1997-2001 أنه عرف تحسنا ملحوظا مقارنة بسنة 1991،حيث بلغ الناتج المحلي سنتي 1997و1999و 2001 على التوالي ما يقارب 18.897مليار دولار أي بمعدل 5.40%، و20.803 مليار دولار أي بمعدل 6.05%، و 19.576 مليار دولار أي بنسبة 4.2%، مقارنة بسنة 1991 والتي وصل إلى حوالي 33.04 مليار دولار أي بمعدل 3.90 % **(انظر الملحق رقم "4")**.

وسجل قطاع السياحة ارتفاعا في سنة 1999، حيث حققت زيادة إيرادات السياحة زيادة بالعملات الأجنبية بأكثر من 2 مليار دينار تونسي أي حقق نموا قياسيا بلغ نسبة 7.5%،و انخفض في سنة 2001 حيث لم يتعدى نسبة 3.5%، و بالتالي نستنتج أن النمو في قطاع الخدمات المسجل خلال هذه الفترة يرجع إلى قطاع السياحة بالدرجة الأولى وذلك نظرا لزيادة عدد الزوار من غير المقيمين بنسبة تزيد عن 15%، وقطاع النقل في الرتبة الثانية من حيث النمو المسجل [4]، وهذا النمو جاء على حساب أيضا قطاع الفلاحة والصناعة والذي عرف نوعا من الاستقرار أحيانا والتراجع أحيانا في بعض السنوات ، حيث بلغ نصيب مساهمة الفلاحة نسبة 13% (متوسط سنوات 1997-2001)، وهذا راجع

---

[1] كل المعطيات و الإحصائيات المستخدمة من قاعدة البنك الدولي و البنك المركزي التونسي.

[2] محمد العيد بيوض، **تقييم أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010 -2011، ص 160.

[3] تحت عنوان: **اقتصاد النمو و التقدم، تونس تخطط للمستقبل بثقة منجزات الحاضر** *http://www.starumes.com/F.ASPX?T (22/02/2015 : 11h12).*

[4] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، **المركز الإنمائي دون الإقليمي شمال إفريقيا**، الاجتماع السابع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة "المغرب"، أفريل 2002، ص 62.

إلى موجات الجفاف وأيضا باعتبار أن القطاع الفلاحي نشاطا تقليديا، وتوجيه كل جهود التنمية في هذه الفترة لتطوير الأنشطة الصناعية بشكل كبير بإنشاء مشاريع جديدة، وتحسين كفاءة المشاريع القائمة واستغلال طاقاتها.

في سنة 2000 لم يكن الموسم الزراعي في تونس جيد بسب قلة الأمطار وتسببت الأحوال المناخية غير الملائمة إلى نقص كبير في إنتاج الحبوب على غرار ما حدث في عام 1997، ولم يتجاوز إنتاج الحبوب 10.9مليون قنطار مقابل 18.3مليون قنطار في عام 1999 و16.7 قنطار في عام 1998، ويقدر متوسط الإنتاج من الحبوب في تونس بحوالي 18 مليون قنطار، مما يعني إن الإنتاج في عام 2000 يعتبر اقل إنتاج سجل في الأعوام الأخيرة ،وكان إنتاج زيت الزيتون في عام 2000 اقل من المعدل المتوسط، إذا ما أخذنا في الاعتبار إن هذا المحصول ينتج دوريا، إذ لم يتجاوز الإنتاج 125الف طن، و بلغ إنتاج زيت الزيتون في عام 1999 الذي يعتبر عاما جيدا 900 ألف طن، في حين أن متوسط الإنتاج المتوقع كان 750 ألف طن، وتتسم القيمة المضافة للزراعة بتذبذب كبير، ويتراوح إنتاج الحبوب كما ذكرنا آنفا بين 10و18 مليون قنطار حسب كمية الأمطار، وفي تونس يساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13%، ومع ذلك لا يبدو أن الانخفاض الشديد في إنتاج الحبوب وزيت الزيتون قد اثر بقدر كبير في القيمة المضافة لهذا القطاع.

كما أن قطاع الصناعة تطورت نسبة مساهمته في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي إلى 59%(متوسط سنوات 1997-2001) مقارنة بسنة 1991 والتي وصلت إلى حوالي 32%، وبلغ متوسط النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعة بالأسعار الثابتة بين سنوات 1997-2001 نسبة 5.6% ولم تهبط هذه النسبة إلى اقل من 4%طوال هذه الفترة (**انظر الملحق رقم "4"**).

والمتتبع للمؤشرات الماكرو اقتصادية في هذه الفترة أيضا يلاحظ أن هناك تحسن في القدرة الشرائية للمواطن وذلك من خلال نسب التضخم، والتي انخفضت من 3.7% سنة 1997 إلى 3.1% سنة 1998، لتصل إلى حدود 2.7% سنة 1999، و وصلت سنة 2000 نسبة 2.9%، لتنخفض سنة 2001 إلى نسبة 1.9% على عكس النسبة المسجلة سنة 1987 والمقدرة ب 8.2% [1]، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض الإنفاق الحكومي من 32.86 %سنة 1997 إلى 31.6% 2000، وذلك نظرا للسياسة التقشفية كما قلنا سابقا المتبعة من طرف الحكومة التونسية ، بالإضافة إلى التحكم في عرض النقد، وبخصوص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي فالنسب الضعيفة التي سجلت في السنوات السابقة أي سنة 1987 تغيرت إيجابا وأصبحت تونس تشكل اكبر نصيب للفرد منذ سنة 1997 ووصل سنة 2001 ما يقارب 2024 دولار للفرد[2]، وتبقى هذه الأرقام ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة.

---

[1] تحت عنوان:**تجارب الخوصصة في بعض البلدان** *www.star times. com. /f.aspxst : http* و معطيات البنك الدولي، والبنك المركزي التونسي *(02/30/2015 : 22h00 .)*

[2] وليد بو تياح، **دراسة مقارنة لدول الاستثمار في البلدان المغاربية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية " 1995-2005 "**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006- 2007، ص 85.

كما تمت في هذه الفترة التحكم ولو قليلا في التوازنات المالية من خلال التحكم في النفقات العمومية، و الحد من العجز في الميزانية وحصره في مستوى لا يتجاوز 2.4% سنة 2000 و 3.4% سنة 2001. رغم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة التونسية لسياسة ميزانية تقشفية ومحاولة تنمية مواردها من جهة أخرى عن طريق تحسين كفاءة النظام الضريبي ، فتونس باعتبارها دولة غير نفطية لم تستطع أن تجابه العجز الموازني بواسطة الإيرادات الضريبية، وذلك بسبب نمو الإنفاق العام بنسب اكبر من تزايد الإيرادات العامة، وتبقى النسب المسجلة في تقليص نسبة العجز المالي من GDP، وخاصة في هذه الفترة ذات أهمية من حيث التأثير على الاقتصاد التونسي، والذي انعكس ولو بنسبة قليلة في تحسين مستوى معيشة المواطن في تونس[1].

أما فيما يخص التجارة الخارجية في هذه الفترة فنلاحظ أن الحكومة التونسية سجلت نتائج سلبية في ما يخص الميزان التجاري لها [2]، والملاحظ أن الحكومة التونسية استطاعت الزيادة في حجم صادراتها حيث انتقل من 4.087% سنة 1991 إلى نسبة 6.60% (متوسط سنوات 1997-2001)، ولكن في المقابل ارتفعت حصيلة الواردات، حيث انتقل حجم الواردات من 6.121 % سنة 1991 إلى نسبة 9.5 %(متوسط سنوات 1997-2001)، فبالرغم من أن الصناعة أصبحت تحتل المرتبة الأولى على مستوى الصادرات بحوالي 70% في هذه الفترة، فان ذلك لا يعني الحد من التبعية الصناعية للخارج فبعدما كانت الواردات الصناعية تمثل حوالي 58% سنة 1981 فإنها أصبحت سنة 2001 تحتل 80% ذلك لان المواد المصنعة المصدرة ذات قيمة مضافة ضعيفة و المواد المستوردة ذات قيمة مضافة عالية (خاصية من خاصيات الدول العربية الشبيهة لتونس مثل المغرب، سوريا، مصر و الأردن).

ونظرا الارتباط تونس بالاتحاد الأوربي فقد احتل هذا الأخير المرتبة الأولى في المبادلات التجارية التونسية نسبة 80% من جملة الصادرات، و 71.3% من جملة الواردات، وسجلت أعلى نسبة للت بادل التجاري مع فرنسا و ايطاليا و ألمانيا، والنسب المتبقية من الصادرات والواردات هي مع جيرانها العرب (الجزائر، ليبيا المغرب، مصر)، ونسب قليلة جدا مع دول أسيا غير العربية ، وأمريكا الشمالية و إفريقيا غير العربية، وهذا ما يجعلها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأحداث السياسة الاقتصادية لأوربا فما يحدث في هذه الأخيرة تتأثر بها الحكومة التونسية مباشرة، بالإضافة إلى صعوبة مواجهة تونس لأثار العولمة و الارتباط بالخارج، وأثرت سلبية الميزان التجاري على طول الفترة 1997 -2001 على ميزان المدفوعات الذي تأثر واخذ إشارة سالبة على طول هذه الفترة، حيث سجل عجز قدره 0.9مليار دولار (

[1] منشد حلمي إبراهيم، **تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس و المغرب للمدة (1975-2000)**، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية جامعة البصرة، 2004، ص 77.

[2] زرقين عبود، نورة يبري، **محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس و المغرب " دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2002** "، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد السابع، جامعة الوادي، ديسمبر 2014، ص 53.

متوسط سنوات 1997-2001)، هذا الأخير والذي يؤكد أن الاقتصاد التونسي ما زال صغيرا نظرا لصغر حجم ميزان المدفوعات المسجل من سنة 1987-2001 (**انظر الملحق رقم "4"**).

أما فيما يخص المديونية فمعدل الاستدانة انخفض من الدخل الوطني المتاح سنة 1987من 20% إلى 59.8 % سنة 2000 إلى 56.1% سنة 2001، بالمقابل انخفض معامل خدمة الدين من 26.8 % سنة 1987 إلى 21% سنة 2000 إلى 14.5% سنة 2001، وذلك بفضل الجهود المبذولة لتخفيض وإعادة جدولة ديونها الخارجية، بالمقابل سجلت نسبة الفقر زيادة في تونس خلال هذه الفترة حيث صعدت من نسبة 3% سنة 1985الى 4 %سنة 2001، فضلا عن إجراءات إصلاح وتأهيل المؤسسات ونقل ملكيتها للقطاع الخاص، والذي ترتب عليها الاستغناء عن خدمات بعض العاملين في هذه المؤسسات، بالإضافة إلى إغلاق بعض المؤسسات نتيجة خفض التمويل والدعم الحكومي لها، وخفض الحماية التي كانت تتمتع بها نتيجة تحرير الاستيراد، أدى كل هذا إلى فقدان بعض العاملين لوظائفهم، مما ساهم في زيادة معدل البطالة في تونس من 11% سنة 1978الى 12.50% سنة 2001 من إجمالي القوة العاملة الذي بلغ سنة 2001 (3.25 مليون) ، حيث أن 43% منهم الشباب الخريجين من الجامعات والمعاهد ، وهي نسبة وشبح مخيف يهدد الحكومة التونسية والتي أصبحت من أوليات الحكومة التونسية في المخططات التنموية الاقتصادية اللاحقة (**انظر الملحق رقم "4"**).

المطلب الرابع: تطور الاقتصاد التونسي خلال الفترة 2002- 2012

أولا: المخطط العاشر للتنمية 2002-2006

انطلق المخطط العاشر في محيط شهد تحولات عميقة على الصعيد الوطني و العالمي خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، أدت إلى بروز أنماط عديدة من العمل و الإنتاج و التعليم، و اتسمت بتعميق مسار العولمة و التحرر الاقتصادي، و اقتران ذلك بمزيد من الانفتاح للأسواق و اشتداد المنافسة، و تدويل عملية الإنتاج، و التشابك بين إقتصايات مختلف البلدان، و شهدت تونس إصلاحات جوهرية شملت مختلف المجالات، و التي دعمت مقومات التنمية ، و أكسبت الاقتصاد الوطني التونسي مزيدا من التنوع و الفعالية ، بالتركيز على آليات السوق و دفع المبادرة الخاصة، و دعم القدرة التنافسية و إدماج الاقتصاد في الدورة العالمية ،علما أن هذا المخطط جاء في ظروف اقتصادية اتسمت بعدم الاستقرار و تباطؤ محسوس في النمو لأسباب عديدة أهمها: تقلب الأسواق المالية وأحداث 11 سبتمبر.

و بحسب إحصائيات معهد الإحصاء الوطني التونسي والبنك المركزي التونسي من خلال التقارير السنوية الصادرة خلال السنوات (2002-2006)، فإ ن الناتج المحلي الإجمالي نما بشكل ملحوظ إذ حقق نسبة نمو تقدر بحوالي 100% خلال فترة 14 سنة حتى سنة 2004، و الذي بلغ فيه حوالي 20.5 مليار دينار، أي ما يعادل حوالي 16.7 مليار دولار، مسجلا متوسط نمو بنسبة 5% حتى سنة 2002،عندما انخفض إلى 1.7% بسبب موجة الجفاف الحادة و ضعف الصادرات [1](**أنظر الملحق رقم "4"**). و بحسب نفس المصادر فإن الناتج المحلي الإجمالي بلغ 4.80% سنة 2004 أي حوالي

[1] كل المعطيات المستخدمة من البنك المركزي التونسي و البنك العالمي.

20.54 مليار دينار، و ذلك نتيجة نمو الصادرات بنسبة 8.7%، مقارنة مع نموها بنسبة 8.6% سنة 2003، وانخفاضها بنسبة 3.7% سنة 2002، و تجدر الإشارة هنا أن المسؤولين في تونس توقعوا أن ينمو الاقتصاد ما بين 5.6% و 5.7% سنة 2006، ثم عدلوا التقدير فيما بعد إلى 5.8% لتوقعات ارتفاع الصادرات، و بلغ الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2006 نسبة 7.7% أي حوالي 22.5 مليار دينار ، مع نمو في الصادرات في نفس السنة، و الذي قدر بحوالي 15.31 مليار دينار وذلك بنسبة 11.1%، علما أن الصادرات تطورت خلال هذه الفترة (2002-2006) بنسبة 10%، وتعكس هذه النتيجة ما حظي به التصدير من عناية فائقة خلال فترة المخطط العاشر بالنظر إلى أهميته في تجسيم الأهداف التنموية لا سيما مساهمته في تسريع نمط النمو، والمحافظة على سلامة التوازنات المالية الخارجية، كما أن الواردات سجلت خلال هذا المخطط تطورا بنسبة 7.5%، و يرجع هذا التطور إلى ارتفاع واردات الموارد الأولية ونصف المصنعة، و إلى التطور الذي شهدته واردات المحروقات بالعلاقة مع الارتفاع الهام لأسعار النفط ، كما تواصل العمل على المزيد من التحكم في العجز المالي التجاري من خلال حصره في حدود معدل 2.3% من الناتج، و ذلك بفضل الجهود المبذولة لدعم التصدير، رغم تأثر القطاعات الحيوية مثل السياحة و النسيج و بعض الأنشطة المصدرة بالتطورات الظرفية غير الملائمة التي طرأت على الساحة الدولية، و اشتداد المنافسة في الأسواق العالمية. كما ارتفع مخزون ادخار الدولة من العملة الصعبة إلى 8653 مليون دينار بتاريخ 2006/12/27 وهو ما يعادل 159 يوم من الواردات.

كما يرجع السبب في انتعاش معدل النمو الاقتصادي في هذه الفترة أيضا إلى انتعاش قطاع السياحة حيث سجلت الإيرادات السياحية تطورا ملحوظا و بمعدل نمو متوسط قدر ب 20.94%،حيث انتقل من 948 مليون دولار في سنة 1990 إلى أكثر من (2.125 مليار دولار) سنة 2005، و أكثر من 2.275 مليار دولار سنة 2006، و ساهم القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في تونس في المتوسط بنسبة 8% خلال هذه الفترة حتى نهاية 2006.

و تجدر الإشارة هنا أن الإيرادات السياحية سجلت الاستثناء في هذه السنة مقارنة بسنتي 2001 و2002 التي تراجعت في قيمتها من 1.751 مليار دولار سنة 2001 إلى 1.422 مليار دولار سنة 2002، و ذلك بسبب تناقص عدد السياح نتيجة تخوفهم لا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية *، و أحداث جربة بتونس **، و عدم الاستقرار السياسي في المنظمة العربية و ذلك إثر التهديدات المستمرة لخوض حرب الخليج الثالثة، و التي أثرت سلبا على عدد السياح الأجانب الوافدين إليها خلال تلك السنة، حيث وصل عدد السياح في سنة 2006(6.375 مليون سائح) مقارنة بسنتي

* يوم الثلاثاء 11 سبتمبر 2001 قامت مجموعة من الانتحاريين بتفجير عن طريق طائرات برجي مركز التجارة الدولية، و مقر وزارة الدفاع و التي سقط خلالها 2773 ضحية و 24 مفقودا.

** في شهر أفريل من سنة 2001 انفجرت شاحنة حاوية يقودها انتحاري عندما اصطدمت بجدار مبنى يهودي تاريخي في جزيرة جربة و التي ذهب ضحيتها العديد من السياح.

2001 و 2002 و التي وصلت فيها عدد السياح (5.06 مليون سائح و 5.3 مليون سائح على التوالي)، كما ارتفع الدخل من السياحة بالعملة الصعبة بنسبة 6.3% سنة 2002 إلى 13% سنة 2006 لتثبت في مستوى 275.1 مليون دينار ، و يأخذ قطاع السياحة الأهمية الكبرى للمخططات الحكومية التونسية حيث أن هذه الأخيرة أطلقت سنة 2004 حملة ضخمة قدرت تكاليفها بنحو 54 مليون أورو للدعاية السياحية في أسواق جديدة مثل: الصين و روسيا و شرق أوروبا و كندا و الولايات المتحدة الأمريكية. و بخصوص التضخم شهد المؤشر العام للأسعار خلال هذا المخطط معدل سنوي قدر ب 3.1%، و يرجع ذلك إلى الارتفاع النسبي في أسعار النفط ، و التي وصلت في أوت 2005 و بداية 2006 مستوى 70 دولار للبرميل، بالإضافة إلى الارتفاع الذي سجلته بعض أسعار المواد الأساسية و الأولية على الصعيد العالمي، حيث ارتفع المؤشر العام لأسعار هذه المواد بنسبة 29%سنة 2005 و 27% سنة 2006، فضلا على انعكاسات الزيادة المسجلة على مستوى التضخم المستورد، و انخفاض نسبة الدينار أمام الأورو ،حيث أن الدينار سجل تراجعا أمام الأورو ب 5.6% و ب 4.6% أمام الدولار الأمريكي، و في هذا الإطار و بهدف التحكم في مستوى التضخم و ذلك على ضوء ارتفاع أسعار المحروقات و المواد الأساسية، وتم اتخاذ العديد من الإجراءات و التدابير التعديلية قصد تطويق انعكاسات العوامل غير ملائمة، تمثل أساسا في رصد ما يقارب 1211 مليون دولار على مستوى ميزانية الدولة خلال المخطط العاشر لدعم المحروقات ، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، و اعتبارا لهذه الإجراءات بلغ انعكاس ارتفاع أسعار النفط على مؤشر الأسعار خلال سنة 2006 حوالي 0.9 من النقاط (**انظر الملحق رقم "4"**).

و كشف تقرير اقتصادي للبنك المركزي التونسي ارتفاع قيمة التحويلات المغتربين التونسيين المالية إلى بلادهم في هذه الفترة إلى حوالي 1.4 مليار دينار سنة 2005 و 1.5 مليار دينار لسنة 2006، بالمقارنة مع 675 مليون دينار في سنة 1997 و 824.7 مليون دينار سنة 2002، و ساهمت هذه التحويلات المالية بتأسيس حوالي 330 مشروع إنمائي سنوي في تونس، و بمعدل كلفة تصل إلى 36000 دولار لكل مشروع.

ويعكس تحسن مؤشرات التشغيل خلال فترة المخطط العاشر ارتفاع عدد مواطن الشغل المحدثة الذي بلغ 372 ألف موطن شغل ، والذي مكن من تلبية 92.1% من الطلبات الإضافية للتشغيل، و من التقليص في نسبة البطالة التي تراجعت إلى 12.5% سنة 2006 مقابل 15.1% سنة 2001[1]، كما أن الحكومة التونسية في هذا المخطط قامت بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات التي تتعلق بتطوير قطاع النفط و الغاز [*]، وتهدف هذه الأخيرة إلى زيادة الاستثمارات النفطية الجديدة،وزيادة إنتاجها

[1] كل المعطيات من تقرير البنك المركزي التونسي، تحت عنوان المخطط العاشر (2002- 2006).

[*] قامت في 2005/05/31 التوقيع على ثلاث اتفاقيات تتعلق بالنفط تمنح فيها تونس رخصا لشركات وطنية و أجنبية (المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، المؤسسة الكندية ستورم فنتورم الدولية، وشركة أوروبية نرويجية و بريطانية)، كما وقعت أيضا عقد لمدة سنتين مع شركة **ريغو** أويل أمريكية للتنقيب على النفط، وتجدر الإشارة إلى أنه في وقت سابق أبرمت الحكومة التونسية عقدا لمدة 5 سنوات مع شركة إماراتية.

النفطي، والذي شهد انخفاضا في السنوات السابقة، من الجدير بالذكر أن تونس تنتج حوالي 81 ألف برميل إلى 100ألف برميل يوميا من المكثفات ، علما أن تونس أبرمت حتى بداية 2006 حوالي 12 اتفاقية للتنقيب على النفط ، فالزيادة في إنتاج النفط و مشتقاته أصبحت من العناصر الأساسية للخطة الوطنية لتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية (**انظر الملحق رقم "4"**).

وكون أن الحكومة التونسية من خلال هذا المخطط العاشر تريد الرفع من مستوى الاستثمار و تحسينه، و تطوير البنية الأساسية، و تطوير الموارد البشرية، و تعزيز الاستثمارات في المجالات الثقافية و البحث العلمي، و دعم قدرات الإنتاج في الكثير من القطاعات ذات الأولوية، خصصت مبالغ و نفقات كبيرة للتنمية فقد ارتفعت من 2339.8 مليون دينار تونسي سنة 2000 لتصل إلى حدود 2636.9 مليون دينار سنة 2005 و واصلت ارتفاعها لتصل إلى حدود 2861.5 مليون دينار سنة 2006، و هذا التزايد يعكس الجهود المبذولة من طرف الحكومة التونسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال إنفاق المشاريع الاستثمارية و السنوية.

كما استطاعت الحكومة التونسية خفض معدل عجز الميزانية من حوالي 5% خلال الفترة (1985-1987) إلى 2.5% في سنة 2005 و 1.3% سنة 2006، و ذلك بحوالي 963.2 مليون دينار و 551 مليون دينار على التوالي. كما قامت الحكومة التونسية خلال هذا المخطط بإدخال إصلاحات عميقة على الجباية ، فسجل الاقتصاد التونسي ارتفاعا في إيرادات المداخيل الجبائية، ففي سنة 2004 كانت تقدر ب 7252 مليون دينار، و ارتفعت لتصل إلى حدود 7904 مليون دينار و 8469 مليون دينار سنتي 2005 و 2006 على التوالي، و السبب في ذلك كما قلنا يرجع إلى ترشيد الامتيازات الجبائية [1].وفي هذا المخطط أيضا قامت السلطات التونسية على هيكلة الدين التونسي التي تسيطر فيها القروض طويلة الأجل و التي تتجاوز مدة تسديدها 10 سنوات (**انظر الملحق رقم "4"**).

ثانيا: تطور الاقتصاد التونسي خلال الفترة 2008-2012

في ظل تراجع نسب النمو و احتداد آثار الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية و انتشارها في مختلف بلدان العالم، و باعتبار تفتح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي بادرت تونس باتخاذ عديد الإجراءات مكنت الاقتصاد الوطني من مواصلة تحقيق نتائج إيجابية في الجملة ، خاصة على مستوى نسبة النمو ، و مواصلة التحكم في التوازنات المالية ، فمنذ ظهور المؤشرات الأولى للأزمة تم رصد تطوراتها و اتخاذ الإجراءات لتطويق آثارها في شتى مراحلها، منها إجراءات وقائية تم اتخاذها منذ انطلاق الأزمة في صيف سنة 2007، و أخرى ظرفية لدعم المؤسسات المصدرة التي تراجع نشاطها باعتبار انخفاض الطلب الخارجي ، و خاصة المتأتي من البلدان الأوروبية ، بالإضافة إلى إجراءات هيكلية تهدف إلى الارتقاء بمناخ الأعمال.

وقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 4.8% سنة 2008 مقابل 6.3% سنة 2007، و شمل الارتفاع خاصة قطاع الخدمات الذي تطور بنسبة 7.5% سنة 2008 مقابل 8% في سنة 2007، و

[1] مرجع سابق، ص 266.

قطاع الصناعات المعملية بنسبة 4.4% سنة 2008 مقابل 6.9% سنة 2007، في حين تراجع نسق نمو قطاع الصناعات غير المعملية حيث بلغ 1.4% سنة 2008 مقابل 9.1% في سنة 2007، فيما انخفضت القيمة المضافة لقطاع الفلاحة و الصيد البحري ب 0.6% في سنة 2008 مقابل تطور ب 3.3% في سنة 2007(**انظر الملحق رقم "4"**).

أما على مستوى التجارة الخارجية فتطورت الصادرات بنسبة 21.8% والواردات بنسبة 23.7% خلال سنة 2008 مقابل على التوالي: 24.8% و 22.2% سنة 2007، و باعتبار أن الواردات تتطور بنسق أسرع من الصادرات، تراجعت نسبة التغطية إلى 78.2% مقابل 79.4% سنة 2007، و يرجع السبب في ذلك بدخول تونس سنة 2008 إلى منطقة التبادل الحر للإتحاد الأوروبي ، والذي أدى إلى إيجاد فرص تصديرية وتجارية جديدة ولكن مع مواجهة لتحديات جديدة [1]، و بلغت نسبة عجز ميزان العمليات الجاريۃ 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2008 مقابل 2.6% سنة 2007، و ذلك نتيجة زيادة العجز التجاري.

كما تواصل سنة 2008 العمل على التحكم في مؤشرات المديونية الخارجية، و في هذا المجال تم حصر نسبة الدين الوطني الخارجي من الدخل المتاح في حدود 43% مقابل 44% سنة 2007، كما انخفضت نسبة خدمة الدين إلى 7.85 مقابل 11.6% سنة 2007، ومن ناحية أخرى بلغت نسبة التضخم المالي 5% سنة 2008 مقابل 3.1% سنة 2007، و يرجع ارتفاع نسبة التضخم المالي المسجلة سنة 2008 أساسا إلى ارتفاع أسعار المحروقات و الموارد الأساسية بالأسواق العالمية بداية من سنة 2007 و إلى حدود السبعة أشهر الأولى من سنة 2008 (**انظر الملحق رقم "4"**).

و على مستوى المالية العمومية و على الرغم من تواصل تدخل ميزانية خلال سنة 2008 للتكفل بجزء هام من تأثير الأسعار العالمية للنفط و المواد الاستهلاكية المدعمة، أمكن التحكم في التوازنات المالية العمومية و حصر عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مع تواصل قيام ميزانية الدولة بدورها كدافع لنسق التنمية حيث تطورت نفقات التنمية خلال سنة 2008 بنسبة 19.7% مقابل 5.6% سنة 2007. و تراجعت نسبة الدين العمومي سنة 2008 إلى حدود 47.55 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 50% سنة 2007 و مقابل 53.7% سنة 2006.

و نتيجة انخفاض النمو الاقتصادي من 6.3% سنة 2007 إلى 4.6% سنة 2008 فقد تأثر قطاع التشغيل حيث تقلص بما يقارب منصب 10000 شغل حيث إنخفضت من 80200 إلى 70300 سنتي 2007 و2008 على التوالي ، أما الأجر الأدنى " SMIG" فلقد مر من 239.824 دينار إلى 251.800 دينار بين 2007 و 2008، و إذا أخذنا بعين الاعتبار التضخم فنجد أن الزيادات تأتي

[1] عمار عماري، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة :تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف " الجزائر "، 2011، ص 162.

غالبا بعد ما تضررت الطاقة الشرائية للأجير لاسترجاعها، و بالتالي استقر الأجر الأدنى الحقيقي سنة 2008 في حدود 195 دينار تقريبا (مرجعية أسعار سنة 2000)[1] **(انظر الملحق رقم "4")**.

بدأت آثار الأزمة المالية و الاقتصادية تشمل نشاط الإنتاج في الاقتصاد الوطني خلال الأشهر الأولى من سنة 2009، فالنشاط الصناعي تراجع بشكل ملحوظ، و تكبدت بعض القطاعات المصدرة خسائر هامة، و على وجه الخصوص الصناعات الميكانيكية و الكهربائية و النسيج تحت تأثير تباطؤ الطلب الخارجي [2]، كما شهد القطاع السياحي و النقل الجوي و البحري انخفاضات هامة تضررت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ضررا بليغا، و بفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التونسية و الإصلاحات على امتداد عديد السنوات، و أيضا بمفعول الإجراءات الضريبية التي تم اتخاذها لمساندة المؤسسات المتضررة من الأزمة الاقتصادية العالمية، ولتنشيط الحركة الاقتصادية تم الحد من آثار الأزمة على الاقتصاد التونسي، و قد نجحت تونس في تحقيق نتائج مرضية إجمالا بفضل الموسم الفلاحي الجيد و تحسن إنتاج الحبوب، و توسع أنشطة الخدمات و على هذا الأساس سجل النشاط الاقتصادي نسبة نمو سنوي تساوي إلى 3.1% سنة 2009 مقابل 4.5% سنة 2008.

أما فيما يخص تطور الأسعار فقد ارتفعت نسبة التضخم إلى 3.6% سنة 2009 مقابل 5% سنة 2008، و يعزى التباطؤ المسجل أساسا إلى تراجع أسعار المواد الغذائية، و مواد الطاقة على الصعيد الدولي بالتضافر مع آثار القيادة الملائمة لسياستي النقد و الميزانية ، كما ارتفعت نسبة البطالة بنصف نقطة مئوية لتستقر في حدود 13.30% سنة 2009، نتيجة فقدان العديد من المناصب كما ذكرنا سابقا.

كما واصلت الحكومة في التحكم في العجز الجاري التجاري و حصره في حدود 2.8% مقابل 3.8% سنة 2008 رغم انخفاض الصادرات ب 6.9% سنة 2009، كما انخفضت نسبة التغطية (الواردات بالصادرات) إلى حدود 75.2% سنة 2009، بعدما كانت في حدود 78.2% سنة 2008.

أما فيما يخص المديونية الخارجية فقد تم حصر المديونية العمومية في حدود 49.4%، وانخفضت نسبة التداين الخارجي من إجمالي الدخل الوطني المتاح إلى 37.3%سنة 2009، بعدما كانت قد حققت نسبة 43%سنة 2006، و انخفضت نسبة التداين الكلي للدولة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ب 42.9% سنة 2009 بعدما كانت 48.9% سنة 2006، كما تم تحقيق دخل فردي ب 5574 دينار تونسي متجاوزا الهدف المرسوم بالبرنامج الرئاسي " 2004- 2009" **(انظر الملحق رقم "4")**.

ستظل سنة 2011 في تاريخ تونس سنة كل التغيرات و كل المخاطر و لكن أيضا سنة كل الآمال و الأحلام بمستقبل أفضل ، فلقد تميزت بداية سنة 2011 بتقلبات اجتماعية وسياسية حادة رافقها نوع من التراخي للأمن العمومي، مما أدى إلى تعطيل النشاط الاقتصادي بلغ في بعض الأحيان حد الشلل

[1] *http://www.turess.com/echaab/* **الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها على تونس** تحت عنوان: *(. 12/03/2015 : 23h15 .)*

[2] الجمعية المهنية التونسية للبنوك و المؤسسات المالية "APTBEF"، التقرير السنوي 2009.

الجزئي أو التام للآلة الإنتاجية للمؤسسات، فبالنسبة للمؤسسات المالية تعتبر سنة 2011 سنة صعبة بسبب أثر هذه الأحداث على حركة الأعمال و السيولة البنكية.

بلغ نسبة نمو الناتج الداخلي الخام 3.2% منذ الثلاثي الأول لتنتهي سنة 2011 بتراجع يقدر ب 0.51%، والتي أدت إلى تفاقم أزمة البطالة حيث ارتفعت من 13% سنة 2010 إلى 18.3% سنة 2011، علما أن هذه الأخيرة تفوق 30% بين الشباب و التي تعتبر الأولى من حيث بطالة هذه الشريحة، ووصلت البطالة سنة 2012 نسبة 14% [1] **(انظر الملحق رقم "4")**.

أما التضخم المالي فقد نتج عن تعاظم حجم التجارة الموازية بسبب اندلاع أيضا الثورة الليبية، فضلا عن ارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق العالمية خلال سنة 2011، حيث بلغت نسبة التضخم 4.8%، بالإضافة إلى تدني القدرة الشرائية للمواطن التونسي بسبب الانكسار الاقتصادي أيضا الذي كان نتيجة أيضا الأزمة الاقتصادية العميقة التي ضربت الإتحاد الأوروبي * شريك تونس التجاري الأول*، و بالتالي فإنه حدث انخفاضا للصادرات الذي بلغ 6.7% سنة 2011 مقابل 20.8% سنة 2010، و هذا ما عمق من عجز الميزان التجاري إلى 8.6 مليار دينار سنة 2011، مقابل 8.2 مليار دينار سنة 2010، أي عمق العجز التجاري ب 7.3% سنة 2011 مقابل 4.7% سنة 2010، وهي أسوأ نسبة تحققها تونس خلال العشريتين الماضيتين، كما ارتفعت نسبة تغطية الواردات بالصادرات إلى 74.5% بعدما كانت 73.9% سنة 2010[2].

كما شهد النشاط السياحي بدوره تراجعا ناتجا عن تردي الأوضاع الأمنية في سنة الربيع العربي حيث انخفض عدد السياح بنسبة 54.6%، مما أدى إلى انخفاض حاد في مداخيل تونس من العملة الصعبة بنسبة 33.2%، و قد نتج عن هذه الوضعية عجز جاري قياسي بلغ 8.4% من الناتج الداخلي الخام ، تمت تغطيته عبر اللجوء للتداين الخارجي حيث ارتفعت نسبة الدين الخارجي من إجمالي الدخل المتاح إلى نسبة 38.8% عن سنة 2010 والذي بلغ نسبة 36.9%، كما زاد الدين الكلي للدولة من الناتج المحلي ب 43.9% بعد ما كان في نسبة 40.2% سنة 2010، كما ارتفعت عجز الميزانية إلى 3.5% سنة 2011 بعد ما كانت نسبتها 1.1% سنة 2010.

تميز الاقتصاد الوطني التونسي لسنة 2013 ببطئ و ذلك بسبب تأثرها بالاضطرابات الاجتماعية و السياسية الداخلية و الأوضاع الإقليمية، حيث بلغت نسبة النمو 2.3% مقابل 3.6% سنة 2012 ويرجع السبب بالإضافة إلى العوامل السابقة انخفاض الإنتاج الفلاحي و تباطؤ قطاع الخدمات بما في ذلك السياحة (حيث بلغ عدد السياح الوافدين على تونس 923.4 ألف سائح خلال الثلاثية الأولى من سنة 2013 مقابل 937.9 ألف سائح سنة 2012، أي بتراجع قدره 1.5% " 15.9% مقارنة بنفس

[1] التقرير السنوي " ATB" 2011، ص 12.

* أزمة الديون الأوروبية، حيث أن 5 أقطار أوروبية فشلت في تحقيق النمو الاقتصادي الملائم لتمكينها من سداد ضمانات حملة السندات و هذه البلدان هي: اليونان، البرتغال، إيرلندا، إيطاليا، إسبانيا.

[2] التقرير السنوي "ATB"، مرجع سابق، ص 13.

الفترة لسنة 2010" و الذي أدى إلى تراجع مداخيل قطاع السياحة خلال 2013 لتبلغ 644.7 مليون دينار مقابل 665.1 مليون دينار (-20.4 مليون دينار) مقارنة بسنة 2012[1] **(انظر الملحق رقم "4")**.

أما على مستوى الأسعار فقد ارتفعت ب 6.1% في نهاية 2013 مقابل 5.6% في ديسمبر 2012، و تعود هذه الزيادة بالأساس للارتفاع الكبير بنسبة 8.4% الذي عرفته أسعار المواد الغذائية و تكلفة الطاقة، وهي أعلى نسبة تم تسجيلها منذ 1995[2].

أما على مستوى التشغيل فقد انخفض معدل البطالة الإجمالي إلى 13.3% في نهاية الربع الأخير من سنة 2013 مقابل 14% في نهاية 2012، و يرجع هذا التحسن إلى حجم إحداثات الشغل الذي تم تحقيقه و الذي بلغ 34.1 ألف منصب شغل في الثلاثي الثاني لسنة 2013 مقارنة بالثلاثي الأول من نفس السنة (25.4 ألف منصب شغل جديد)[3] **(انظر الملحق رقم "4")**.

أما فيما يخص الميزان التجاري فقد تحسن عجزه، حيث سجل تراجعا سنة 2013 ب 222 مليون دينار مقارنة ب 2012 (حيث وصل العجز سنة 2012 نسبة 8.1%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 6.7% سنة 2013، وذلك نتيجة التطور الإيجابي للصادرات سنة 2013 بنسبة 6.7% مقابل 4% سنة 2012.

كما ارتفعت الموجودات الصافية من العملة الأجنبية إلى 11074.9 مليون دينار سنة 2013 أي ما يعادل 103 يوم من الاستيراد، مقابل 9748.5 مليون دينار سنة 2012 و المقدرة ب 100 يوم، كما انخفض الدينار ب4.9%مقابل الدولار، وب4.6% أمام الأورو مقارنة بسنة 2012**(انظر الملحق رقم "4")**.

أما على مستوى المديونية الخارجية فارتفعت خدمة الدين العمومي إلى حدود 4445 مليون دينار سنة 2013 مقابل 4123 مليون دينار سنة 2012، وذلك على أساس ارتفاع فوائد الدين العمومي لتبلغ نحو 1440 مليون دينار سنة 2013 مقابل 1272 مليون دينار سنة 2012، كما زادت أعباء أصل الدين العمومي إلى نحو3005 مليون دينار سنة 2013 مقابل 2851 مليون سنة 2012.

وعلى هذا الأساس وصل عجز ميزانية الدولة من الناتج سنة 2013 نسبة 6.8% مقابل عجز سجل سنة 2012 قدره 5.2%، و بالتالي فإن ديون الدولة ارتفع ب 42% تقريبا خلال (2012، 2013)، كما أن ديون الدولة من العملة الصعبة مثلت 68% من الدين العمومي، علما أن ¾ من هذه الديون بفائدة ثابتة و61.9% من هذه الديون فائدتها أقل من 5%، وهي قروض متوسطة و طويلة الأجل، و مصدرها من البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و البنك الإفريقي للتنمية، أو من الدول الأوروبية و من السوق المالية العالمية.

[1] الجمهورية التونسية، وزارة المالية، **خلية الظرف الاقتصادي و الدراسات**، 2013/05/06، ص ص 2-3.

[2] بنك البركة التونسي، التقرير السنوي، 2013.

[3] الجمهورية التونسية، وزارة التنمية و التعاون الدولي، **الميزان الاقتصادي لسنة 2014**، ص 19.

المبحث الثالث: تطور الاقتصاد المصري

الاقتصاد المصري من أكثر اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط تنوعا وغير معتمد على البترول كما هو الحال في دول الخليج حيث تشارك قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة و الخدمات بنسبة شبه متقاربة في الاقتصاد، ويعتمد الاقتصاد المصري بشكل رئيسي على الزراعة، ودخل قناة السويس والسياحة، والضرائب والإنتاج الثقافي والإعلامي، والنفط، وتحويلات العمال، والذين يعملون في الخارج وبشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية و منطقة الخليج العربي.

لقد شهد الاقتصاد المصري الكثير من المراحل بعد ثورة 1952 فمر بالمرحلة الاشتراكية ، ثم الانفتاح الاقتصادي، ثم سياسة التحرر الاقتصادي، خاصة بعد سنة 2004 حيث زادت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية سعيا لزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل نمو الناتج المحلي، كما مر الاقتصاد المصري بالعديد من الأزمات الدولية والمحلية والتي أثرت كثيرا على أدائه، ولذلك سوف نقوم في هذا المبحث بدراسة التطورات الاقتصادية لتي لحقت بالاقتصاد المصري و بالنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وبالمراحل التي مر بها الاقتصاد المصري من سنة 1970 إلى سنة 2012.

المطلب الأول: الاقتصاد المصري خلال مرحلة السبعينات والثمانينات:

أولا: الاقتصاد المصري قبل و في مرحلة السبعينات

بدأت مرحلة جديدة في التاريخ المصري المعاصر وشملت عدة جوانب سياسية واجتماعية، وقانونية واقتصادية.....الخ، وبغض النظر عن الجوانب الأخرى و بالتركيز على النواحي الاقتصادية، فانه يمكن القول بان هذه المرحلة تميزت ب: تطبيق أول خطة خماسية في مصر خلال الفترة (1960-1961-1964-1965)، وذلك بعد انتهاج أسلوب التخطيط المركزي، ثم تطبيق مبادئ الاشتراكية والتركيز على التصنيع من خلال العمل على زيادة الاستثمارات المطروحة في عملية التصنيع وعلى بناء السد العالي [*]، لزياد ة الإنتاج الزراعي و كمصدر أساسي للطاقة الصناعية [1]، فكانت الاستثمارات المطروحة في الخطة سنة 1961 حوالي 5 مليارات دولار، حيث أن 1.6 مليار دولار من خلال القروض الخارجية أساسا من الاتحاد السوفياتي، و 496 مليون دولار للمشاريع الصناعية و 325 مليون دولار للسد العالي و 200 مليون دولار قروض من الولايات المتحدة الأمريكية تحت مشروع الغذاء للسلام و 840 مليون جنيه قروض من بلدان أخرى بالإضافة إلى الرأسمال المؤمم الذي توفر للدولة وحصيلة نهب الفلاحين [2]، وفي ماي 1962 توصلت الحكومة المصرية إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث استلمت قرضا بلغ 20 مليون جنيه واضطرت إلى تخفيض قيمة الجنيه من 35.2 قرش للدولار إلى43.5 قرش للدولار.

[*] منذ إنشاء السد العالي سعته التخزينية الكبيرة أمكن ضمان معدل ثابت تقريبا لتدفق الماء وكان التوسع في زراعة الأرز و الانتقال من زراعة الذرة الخريفي ذات المحصول الضئيل إلى الذرة الصيفي التي تعطي محصولا وافرهما أعظم المكاسب من السد العالي.

[1] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 97.

[2] وحدة الدراسات، **تحولات الاقتصاد المصري" ملاحظات أولية** "، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 1999، ص 8.

كما كانت الصناعة تمثل ما بين 25 و 28% من إجمالي الاستثمارات في الخطة الخماسية، كما زاد نصيب الصناعة من إجمالي الناتج المحلي من حوالي 16% سنة 1956 إلى 24% سنة 1964، وكانت فلسفة الخطة هي التصنيع السريع و" الإحلال محل الواردات "هذه الأخيرة التي هي عبارة عن: "استرايتجية صناعية ترمي إلى تشجيع الإنتاج المحلي لمجموعة من السلع مازال تستورد، وذلك عن طريق رفع مستويات التعريفة الجمركية، أو عن طريق فرض قيود على استيراد تلك السلع" [1]، كما يعرفها البعض على أنها: تلك الحالة التي تتحقق عندما تزيد نسبة الاكتفاء الذاتي في سلعة ما[2].

وكانت ترمي هذه الإستراتيجية إلى إقامة قاعدة صناعية جديدة متكاملة [3*]، والوفاء باحتياجات السوق المحلية ** والتقليل من العجز في الميزان التجاري ***، بالإضافة إلى زيادة مستوى العمالة ****، وتوفير النقد الأجنبي *****، و الاعتماد على القطاع العام والتوسع فيه ، هذه الخطة التي اعتمدت عليها مصر من تجارب الاتحاد السوفيتي والصين والهند و دول أمريكا اللاتيني ة، في خلق اقتصاد مستقل، و سوق محلية متسعة تستوعب القطاع الصناعي و القطاع الزراعي الذي يتم زيادة إنتاجه و استخراج الفائض منه لخدمة أهداف الصناعة. ولكن جاءت نتائج هذا المخطط بعيدة كل البعد عن الأهداف المسطرة، و تحولت إلى أشد التجارب فشلا في بناء رأسمالية الدولة، فقيمة الواردات التي كانت ينتظر منها الانخفاض من 229 مليون جنيه إلى 215 مليون جنيه (بأسعار 1964)، زادت لتصل إلى 416 مليون جنيه سنة 1965، كما وصل العجز في الميزان التجاري تبعا لذلك إلى 166 مليون جنيه، حيث زادت نسبة قيمة الواردات من إجمالي الناتج المحلي من 15% في بداية الخطة إلى 20% في نهايتها [4]، كما أدى الانخفاض في المدخرات لتمويل العجز في الاستثمارات الذي وصل إلى 417 مليون جنيه في 1962[5]، وكان الحل الوحيد لتمويل هذا العجز هو الاستدانة من الخارج و بالتالي زيادة القروض الأجنبية، وظهرت أول أزمة لميزان المدفوعات في 1962 ثم أزمة أعمق سنة 1965******.

---

[1] خيري أبو العزايم فرحاني، **ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية و الاقتصادية** ، مكتبة صيد الفوائد، بدون سنة نشر، ص 50.

[2] مصطفى السعيد، **التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان 1952- 1972**، " المؤتمر الثاني للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي".

[3] محمدي الشوربجي، **أثر سياستي الإحلال محل الواردات و تشجيع الصادرات على توزيع الدخل في مصر** ، رسالة دكتوراه في التجارة، القاهرة 1999، ص ص 08-13.

[*] أدى تطبيق هذه الإستراتيجية في الكثير من الدول الآخذة في النمو إلى إقامة قاعدة صناعية جديدة.

[**] تطبيق هذه الإستراتيجية يؤدي إلى الوفاء باحتياجات السوق المحلية في فترات السلم أو فترات الحرب أو الكسل .

[***] حيث أن زيادة الصادرات عن الواردات يؤدي إلى تسرب في صالح الدول بصفة عامة و الدول الآخذة في النمو .

[****] زيادة الواردات يؤدي إلى الزيادة في الطلب الاستهلاكي المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في الطلب على عوامل الإنتاج و منها عنصر العمل، و بالتالي زيادة التوظيف لهذه العوامل.

[*****] تؤدي هذه الإستراتيجية إلى توفير النقد الأجنبي نتيجة لإحلال السلع الصناعية المحلية محل مثيلاتها المستوردة.

[4] روبرت مابرو، سمير رضوان، **التصنيع في مصر**، ترجمة صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1981، ص 250.

[5] وحدة الدراسات، مرجع سابق، ص08.

[******] الذي ساعد على تفاقم الأزمة خلال الخطة الخماسية هو كارثة محصول القطن في سنة 1962، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في إيرادات العملة الأجنبية من 121مليون جنيه في 1960-1961 إلى 75 مليون جنيه ' 1961-1962، كما اضطرت الحكومة إلى دفع 25 مليون جنيه تعويضات لبريطانيا عن الممتلكات الحكومية و 27.5مليون جنه تعويضات لمالكي أسهم قناة السويس، بالإضافة إلى التعويضات المستحقة للسودان.

كما تميز هذا المخطط أيضا بزيادة نصيب ميزانية الدفاع من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بين سنة 1962 و 1965 من 8 %إلى 12 %، ووصل إلى 575 مليون جنيه في سنة 1965، و وصل عجز الميزان التجاري إلى 174 مليون جنيه سنة 1963، و لتمويل هذا العجز انخفضت أرصدة العملة الأجنبية لدى الحكومة إلى حوالي 109 مليون جنيه في بداية الخطة ثم إلى 7 مليون جنيه فقط في سنة 1962، وفي ماي 1962 توصلت الحكومة المصرية إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث استلمت قرضا بلغ 20 مليون جنيه، و اضطرت إلى تخفيض قيمة الجنيه من 35.2 قرش للدولار إلى 43.5 قرش للدولار [1] و في سنة 1965 توقفت الولايات المتحدة الأمريكية، عن توريد القمح لمصر مما أدى إلى انخفاض كمية القمح المستوردة [*]، مما خلق تضخما عاما في السلع الغذائية وصل إلى حدود 11.5%، وفي صيف 1966 تمت مفاوضات جديدة مع صندوق النقد الدول ي وتم الاتفاق على برنامج يتضمن تخفيض قيمة الجنيه بنسبة 40%، وتخفيض حاد في الاستثمارات، والزيادة في الأسعار و الضرائب، وتخفيض الإعانات على السلع الاستهلاكية [2] [**]، إلا أن الاعتبارات السياسية والاجتماعية آنذاك حالت دون تنفيذ تلك الخطة وجمدت المفاوضات بعد ذلك حتى تم استئنافها في النصف الثاني من السبعينات [3]، كما أن موقف الاتحاد السوفياتي لم يكن مختلفا عن أي دائن رأسمالي، فكانت النصائح المقدمة من الحكومة السوفياتية وشروطها لمنح قروض جديدة لا تختلف عن نصائح صندوق النقد الدولي، وذلك على ضرورة اتخاذ سياسة تقشفية، وفي ماي 1966 رفض الاتحاد السوفياتي تأجيل دفع الحكومة المصرية لأقساط ديونها للاتحاد السوفياتي وكانت الحجة أن مثل هذا التأجيل سيعطي إشارة خطيرة للدول الأخرى المدينة للسوفيات.

و تجدر الإشارة هنا أن في هذه الخطة ومن خلال ما قيل سابقا أن الاقتصاد لا ينمو، بل و بالعكس كان النمو في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يزيد عن 6% وأضيف أكثر من 500 ألف عامل صناعي للطبقة العاملة المصرية "[4]، حققت عن طريق التمويل أساسا بالقروض، كما أن الإيرادات و الموارد التي اعتمدت عليها الدولة في تلك الخطة كانت أقل حجما من المشاريع التي كانت تتوقع الحكومة تنفيذها، وذلك لأن الدولة لم تستطع خلق سوق محلي كما أن التصدير ظل محدودا للغاية، وفشلت الحكومة في مضاعفة المدخرات المحلية.

---

[1] وحدة الدراسات، مرجع سابق، ص 09.

[*] كانت قيمة الواردات من القمح 1965 و 1966 تعادل 55 مليون جنيه في حين كانت القيمة الكلية لصادرات مصر إلى الغرب تعادل 52 مليون جنيه.

[2] وحدة الدراسات، مرجع سابق، ص 09.

[**] لم تنفذ الحكومة سوى التخفيض في حجم الاستثمارات و إتباع سياسة تقشفية، فانخفضت ميزانية الاستثمار من 383 مليون جنيه سنة 1966 إلى 365 مليون جنيه سنة 1967، و ثم تخفيض الواردات من 465 مليون جنيه في سنة 1969 إلى 344 مليون جنيه سنة 1967، و اعتبر الاقتراح الخاص بخفض العملة تدخلا غير مقبول في الشؤون الاقتصادية للبلاد.

[3] عيدة أحمد الغندور، **السياسة الأمريكية اتجاه مصر خلال إدارة بوش**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1996، ص 172.

[4] وحدة الدراسات، مرجع سابق، ص 10.

شهدت الفترة 1970 -1981 العمل بسياسات (الانفتاح الاقتصادي) قبله سياسة الباب المفتوح [1]، وفيها جرى تحول جذري في النظم والسياسات الاقتصادية، وكانت ابرز ملامح هذه المرحلة التحول عن نظام التخطيط الشامل، واستبداله ببرامج سنوية في شكل خطط متحركة، والاستعانة برأس المال العربي والأجنبي في التنمية من خلال قوانين الانفتاح الاقتصادي، كما شهدت هذه المرحلة العديد من التغيرات العالمية والمحلية غيرت السياق العام لعمل الاقتصاد المصري، وتمثلت في ارتفاع أسعار البترول عقب حرب أكتوبر 1973 و توالت في الارتفاع حتى سنة 1980، والذي أدى إلى اضطرابات في البنية الاقتصادية العالمية الذي اجتمع فيها التضخم الشديد مع الركود والبطالة، كما قدم السادات في أفريل 1974 "**ورقة أكتوبر** " والتي دعا فيها إلى فتح أبواب الاقتصاد المصري أمام الاستثمار العربي و المشروعات العربية المشتركة، ودعوة القطاع الخاص إلى المبادرة في التنمية الاقتصادية [2]، كما شهدت سنة 1975 إعادة تشغيل قناة السويس، والتي ظلت مغلقة أمام الملاحة البحرية منذ حرب 1967، كما تم استرجاع حقول البترول في سيناء، وقامت مظاهرات من طرف المواطنين يومي 18و19 جانفي 1977 وذلك احتجاجا على قرار الحكومة بإلغاء الدعم عن المواد الأساسية ورفع أسعار مجموعة كبيرة من السلع، والذي أدى بالحكومة إلى التخلي عن هذا القرار وإتباع سياسة زيادة الأسعار بالتدريج[3].

توصلت الحكومة مع صندوق النقد الدولي إلى اتفاق مساندة لمدة سنة واحدة مع صندوق النقد الدولي في مارس 1977، وطبقا لهذا الاتفاق تلقت مصر 125 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة، أما الاتفاق الثاني فقد أبرم في جوان 1978، وبمقتضاه وضع الأساس للحصول على التسهيلات من الصندوق الموسع بمبلغ 600 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة خلال 3 سنوات 1979-1981.

كما حدث عجز في الميزان التجاري من إجمالي الناتج المحلي حيث انتقل من 1% في بداية الخمسينات إلى 6% في نهاية الخطة الخماسية (1966)، وإلى 3.7% في سنة 1975 و إلى 3% سنة 1980 والذي يوضح فشل سياسة إحلال الواردات [4]، ووصل الناتج المحلي الإجمالي سنوات 1975حوالي 15.06مليار دولار ووصل سنة 1980 حوالي29.1 مليار دولار[5] (**أنظر الملحق رقم"5"**).

وخلاصة القول أن الانتعاش الاقتصادي الذي حصل في نهاية السبعينات للاقتصاد المصري حيث حقق الاقتصاد نمو بمعدل 9.8 في السنوات 1974-1982[6]، وهذا لم يكن نتيجة مقومات داخلية بل نتيجة ظروف عارضة أهمها:ارتفاع أسعار البترول و تحويلات المهاجرين والخارج وخاصة من الخليج، و إيرادات قناة السويس كما قلنا سابقا، وهيكلها محددات خارجية مرهونة بالظروف الطارئة، والتي تتعلق

[1] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 99.

[2] علي الدين هلال، **الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر** ، الهيئة العربية للكتاب، القاهرة، 1993، ص 98

[3] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 100.

[4] وحدة الدراسات، مرجع سابق، ص 10.

[5] نفس التهميش السابق للمعطيات.

[6] شيرين حسن الشواربي، **تحليل الآثار الماكرو اقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر باستخدام نموذج قياسي** ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر 1997، ص 03.

في المقام الأول بالظروف السياسية و العلاقات الدولية فضلا عن الضغوط و التنازلات السياسية، ولا تبين لنا قوة الاقتصاد في ظل تزايد أزمة القطاعات المنتجة الهامة في الاقتصاد المصري وهي قطاع الصناعة و الزراعة.

ثانيا: الاقتصاد المصري خلال مرحلة الثمانينات

استمر دعم الدولة للقطاع الخاص بعد سنة 1982 من خلال الاستمرار في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، والتركيز على القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية كالبترول والسياحة و قناة السويس،، وتشجيع الاستثمار[1]. وكانت التنمية الاقتصادية على قمة هذا المشروع [*]، لذلك كانت الدعوة لعقد مؤتمر اقتصادي في فيفري 1982 لتحديد من أين وكيف تبدأ مسيرة التنمية في مصر، وخلال المؤتمر اتفق المختصون على أهمية إتباع إستراتيجية تنموية طموحة ومتواصلة من خلال الخطط الخماسية والتي بدأت سنة 1982[2]، وأكدوا على بناء بنية أساسية قوية في المراحل الأولى وجدولة الديون، إضافة إلى تكثيف إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق والتي من أهمها:

*إلغاء نظام التخطيط المركزي والتحول نحو التخطيط التأشيري [**]، وتقليص دور القطاع العام تدريجيا والتحول إلى القطاع الخاص مع الإبقاء على دور الدولة في إدارة الاقتصاد الكلي، وذلك ضمانا لاستقرار الأسعار والتوازن الخارجي والعدالة في التوزيع، ومنع الاحتكار والانتقال من مرحلة التصنيع من اجل إحلال محل الواردات إلى مرحلة التصنيع من اجل التصدير، و في هذه الفترة أيضا حدثت العديد من الوقائع العالمية و المحلية أهمها[3]:

*صدور القانون 230 سنة 1989 و الذي بموجبه منح المستثمر أيا كان محل إقامته كل المزايا التي يحصل عليها المستثمر العربي و الأجنبي، كما تم إصدار سنة 1982 عدة قرارات وزارية اشترطت أن تتم عمليات الاستيراد من خلال البنوك مباشرة، و ألزمت المستورد بإيداع تأمين نقدي بالمعاملات الحرة لدى البنك المركزي المصري، كما تم في سنة 1985 تغيير اسم لجنة تحديد أسعار العملات الأجنبية إلى غرفة البنك المركزي[***].

---

[1] *http://www.flaw.net/law/thread/2897.* تحت عنوان : **تطور الاقتصاد المصري** *(22/04/2015 : 23h30 .)*

[*] شرع حسني مبارك منذ توليه الحكم في أكتوبر 1981 في تنفيذ مشروع وطني وكانت التنمية الاقتصادية على قمة هذا المشروع.

[2] سامي حسن الحبيب، **أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي مع دراسة تطبيقية عن مصر** ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد جامعة القاهرة 1995، ص ص 93-95.

[**] **التخطيط التأشيري:** هو وضع خطة اقتصادية تبين دور كل من القطاع العام و الخاص في تنفيذ الأهداف الاجتماعية التي يصبو المجتمع لتحقيقها، بالاعتماد بصورة أكبر على القطاع الخاص، مع ابراز الأنشطة التي تحبذ النمو الاقتصادي و أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدم، بالإضافة إلى الحوافز التي تقدم الأنشطة المرغوب فيها، و إلى العقوبات التي تفرض على الأنشطة غير المرغوب فيها.

[3] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 103.

[***] وبموجب هذا القانون الغي إلزام البنوك المعتمدة بتوريد النقد الأجنبي المتجمع لها من مؤخرات العاملين في الخارج إلى البنك المركزي، و أبيح لها استخدامه في تحويل عملية الاستيراد.

*إلزام البنوك المعتمدة التعامل في النقد الأجنبي بيعا و شراء بأسعار الصرف التي تحددها غرفة البنك المركزي، بالإضافة إلى إعطاء الفرصة لكل البنوك و ليس المعتمدة فقط في عملية الاستيراد[1].

بالإضافة إلى تراجع معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1983- 1986 لتصل إلى 5.1 % تقريبا في المتوسط، و تفاقمت الديون الخارجية حيث بلغت سنة 1986 حوالي 41.83 مليار دولار أي ضعف حجم الديون الخارجية لسنة 1980 و الذي كان حوالي 12.37 مليار دولار[2].

كما وصل معدل التضخم إلى نسبة عالية جدا حيث وصل في هذه الفترة إلى أكثر من 18 % سنويا، كما وصل العجز في ميزان المدفوعات إلى 24% في سنة (1986)، كما استمر العجز في الميزانية العامة للدولة الذي ظل تمويله يتم من خلال الإصدار النقدي فوصل إلى حدود 17% من الناتج المحل الإجمالي في المتوسط خلال هذه الفترة، و في ظل أيضا تفاقم الأزمة من كل الجوانب مع منتصف الثمانينات نتيجة تدهور موارد الدولة من النقد الأجنبي، وذلك سبب الانخفاض الكبير لسعر لبترول سنة 1986وانخفاض الاستيراد لقناة السويس، وتصدير البترول و تحويلات المصريين العاملين في الخليج، وانخفاض الدخل من السياحة نتيجة عدة أحداث أمنية، وبالتالي زاد الطين بل ة بالنسبة للاقتصاد المصري حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى نسبة 3.19% فقط في المتوسط خلال 1987-1990حيث سجل أكبر انخفاض في معدل النمو الاقتصادي سنة 1987 وذلك بنسبة2.51%.

كما ارتفعت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الوطني الإجمالي إلى ما يقارب 200% مع نهاية الثمانينات، و في سنة 1987كانت نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات 343%، وارتفعت نسبة خدمة الدين الإجمالي من الناتج المحلي من حوالي 4% في سنة 1970 إلى 85% سنة 1988،و 91.7% سنة 1990[3]. كما تفاقم وضع الصادرات خلال النصف الثاني من الثمانيات حيث كان إجمالي قيمة الصادرات للقطاع العام الصناعي أقل من 500 مليون دولار سنويا، في حين أنه يحتاج إلى أكثر من مليار دولار سنويا لشراء الواردات من مستلزمات الإنتاج، لذلك بنوك القطاع العام هي التي مولت عجزا قدره 300 مليون دولار، والباقي كانت الشركات الصناعية تحصله من خلال بيع منتجاتها محليا بالدولار، كما ارتفع معدل البطالة من 5%سنة 1980إلى 8.6%سنة 1990("**انظر الملحق رقم 5**"). كل هذه المؤشرات الاقتصادية السابقة أكدت المرض العضال الذي تعاني منه الحكومة والاقتصاد المصري على حد سواء، لذلك كان لابد من حقن دماء جديدة، واتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية في مختلف القطاعات، وذلك لمعالجة كل الاختلا لات التي شهدتها مص ر،والتي كانت سببها ضغوط خارجية والأزمات الداخلية، لذلك تم الالتزام بالإصلاحات التي أملتها المؤسسات المالية والدولية وانتهاج توصياتها.

[1] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 103.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، سنة 1993، صفحات متفرقة.

[3] مرجع سابق.

المطلب الثاني:الإصلاح الاقتصادي في مصر

عشية اندلاع حرب الخليج في سنة 1990-1991 كان الاقتصاد على وشك الانهيار وذلك نظرا للمؤشرات التي ذكرناها سابقا، إضافة إلى أن قيمة الاحتياطات تغطي قيمة الواردات لمدة 3 أسابيع فقط، و جاءت نهاية الحرب لمثابة فرصة مباركة لمصر من حيث أنها حملت معها تغيرات ايجابية في اقتصادها، حيث اتفقت دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية ونادي باريس على زيادة مساعداتها المالية لمصر ،وإعفائها من جزء هام من ديونها أو إعادة جدولتها*.

ومكنت هذه التطورات من تخفيف نزيف العملات الصعبة ، وتحسين قدرة مصر على الانطلاق في برنامج إصلاحات جديدة بدعم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في ماي 1991، وأطلق عليه برنامج التكيف والتعديل الهيكلي**.

وكان الهدف من هذا البرنامج تقليص الدور النسبي للدولة في النشاط الاقتصادي، وزيادة تحفيزه للقطاع الخاص،مع إضفاء مزيد ا من الحرية الاقتصادية ، أي الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا مدار بواسطة القطاع العام ،إلى اقتصاد سوق الحر الذي يقوده القطاع الخاص،حيث يتطلب ذلك إحداث تغيير جذري في الفلسفة الاقتصادية تقوم على أساس اقتصاد السوق ، والتخلي عن القطاع العام الذي زاحم القطاع الخاص في الحصول على الموارد الاقتصادية[1]، شمل هذا البرنامج 3 مراحل:

ركزت **مرحلته الأولى على** : تحقيق التثبيت و الذي كان هدفه هو معالجة الاختلالات المالية و النقدية وتقليلها في خلال 3 سنوات الأولى وذلك بمساعدة صندوق النقد الدولي، ويتم ذلك عن طريق تحقيق الاستقرار و استعادة التوازن الكلي [2]، ومن خلال ذلك تخفيض عجز الميزانية وتوحيد و تحرير سعر الصرف و إزالة القيود على الأسعار،

أما **المرحلة الثانية** فكانت هيكلية في طبيعتها و الذي يسعى إلى تحسين الكفاءة في تعبئة عناصر الإنتاج عن طريق تقليص دور القطاع العام وتحسين كفاءته، و تحرير أسعار السلع، وتحرير التجارة الخارجية والعودة إلى الاقتصاد الحر ومبادرة الاقتصاد الخاص [3]، وتنفيذ برامج للخصخصة، و إيجاد بيئة

* تم إعفاء مصر من الديون التالية :7 مليار دولار من جانب دول الخليج و 6.7 مليار دولار من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وتطلب 50 بالمائة من ديون مصر الحكومية من خلال نادي باريس كما يلي :

- مليار دولار تمثل في عام 1991 نسبة 15 بالمائة كمرحلة أولى.
- مليار دولار تمثل في عام 1993 نسبة 15 بالمائة كمرحلة ثانية.
- مليار دولار تمثل في عام 1996 نسبة 20 بالمائة كمرحلة ثالثة.

** في ماي 1991 تم توقيع اتفاق التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، و اتفاق آخر في نوفمبر 1991، (برنامج التكيف الهيكلي)، و يشار إلى البرنامجين: برنامج الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي.

[1] علي احمد البلبل و آخرون، **التطور و الهيكل المالي و النمو الاقتصادي - حالة مصر : 1974- 2002-**، أوراق صندوق النقد العربي، عدد 09، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، افريل 2004،ص 11.

[2] خيري أبو العزايم فرجاني، **ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية**، مكتبة صيد الفوائد، بدون سنة نشر ، ص 11.

[3] سعد طه علام، **التنمية و الدولة**، دار طيبة، الإسكندرية، 2003، ص 38.

تنافسية حرة للاستثمار المحلي و الأجنبي، مع تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات [1]، وذلك بمساعدة قروض التعديل الهيكلي من البنك الدولي، و يتم ذلك في الأجلين المتوسط و الطويل*.

أما **المرحلة الثالثة** :فخصصت لترسيخ انجازات المرحلتين السابقتين، وفي هذا الإطار استفادت مصر من 372 مليون دولار كقروض لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي ركز على[2]:

*تخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة لسنة 1992 إلى اقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 17.3% سنة 1991، وان يستمر في التخفيض ليصل إلى 3% سنة 1994.

*فرض ضريبة على المبيعات (تخص الإنفاق على السلع والخدمات)، بنسبة 10% باستثناء المواد الغذائية (إصلاح ضريبي).

*رفع أسعار منتوجات الطاقة كي تعكس الكلفة الحقيقية للإنتاج و تتوافق مع الأسعار العالمية، وقد تم بالفعل في ماي 1991 رفع سعر البنزين ب 27.3% مقارنة بافريل 1991، كما تم رفع سعر الكهرباء في سبتمبر 1991 بنحو 39% وأسعار الغاز بنحو 58%.

وخلال العشر سنوات من تطبيق البرنامج استطاعت مصر تحقيق نتائج ملموسة وبارزة في العديد من النواحي الاقتصادية، فبالنسبة لإجمالي الدين الخارجي فقد انخفض بشكل جوهري من 49.2 مليار دولار سن ة 1990- 1991 إلى 26.1 مليار دولار سن ة 2000- 2001، وانخفضت الديون الخارجية من 151% من الناتج المحلي الإجمالي سنت ة 1990-1991 إلى حوالي 32.2% سن ة 2000-2001[3] **(أنظر الملحق رقم "5")**.

وكما قلنا سابقا فان الاقتصاد المصري شهد قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية معدلات تضخم مرتفعة زادت عن 20%، وكما نعلم فان السيطرة على معدلات التضخم ضمن أولويات برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبالتالي فان الحكومة المصرية قامت بتطبيق حزمة من السياسات و الإجراءات الانكماشية و أولت اهتماما كبيرا بهذه المتغيرة، واستهدفت تقليص حجم الطلب على السلع والخدمات على المدى المتوسط، بالإضافة إلى زيادة العرض من السلع و الخدمات ، من خلال الاستثمار الكثيف على المدى الطويل، كما تم إدخال آلية جديدة للتمويل تعتمد على تعبئة الموارد الحقيقية من خلال الاقتراض باستخدام أذونات الخزانة، وبالتالي قامت الحكومة بامتصاص السيولة وانخفاض معدلات زيادتها من 27 % سنة 1991 إلى 8.7 % سنة 1997-1998 وإلى 11.5 % سنة 2000-2001[4].

---

[1] محمود عبد العزيز توني، **الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (1990-2003)**، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2005، ص 02.

* ويتم ذلك في فترات تتراوح بين 5 إلى 7 سنوات.

[2] جمال عمورة، مرجع سابق، ص 108-109.

[3] إبراهيم موسى، **قياس و تحليل اثر التدفقات المالية في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مختار ة خلال المدة 1990**، مجلة جامعة بغداد، العراق، العدد التاسع، 2009، ص 08.

[4] حسين عبد المطلب الأسرج، **تحليل أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (1997-2004)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 05، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 2005، ص 138. و محمد عمران، مرجع سابق، ص 15. و البنك المركزي 2005.

كما أن الانخفاض الشديد في عجز الموازنة مع وجود ثبات في أسعار الصرف أدى إلى تقليص الضغوط التضخمية، حيث انتقل معدل التضخم من 16.76 % سنة 1990 إلى 12.09% سنة 1993 إلى 3.9 سنة 1998، وإلى نسبة 2.7 % سنة 2000-2001[1]، كما انخفض عجز الموازنة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 18.2% سنة 1990-1991 إلى 4.5% سنة 2000-2001، كما بلغ متوسط نسبة العجز 17.2 % من **GDP** خلال المدة 1975-1980، وبلغت أشدها سنة 1976 ب (24.8%) (**انظر الملحق رقم "5"**).

حققت السلطات المالية في مصر فائضا في الميزانية الحكومة خلال المدة 1993-1995، وسجل متوسط نسبة العجز المالي خلال المدة 1991-1995 نسبة لا تتجاوز (0.3%)، ويرجع ذلك إلى المنح الخارجية التي حصلت عليها مصر خلال وبعد حرب الخليج الثانية، بالإضافة إلى عوائد قناة السويس وصادرات البترول وكذلك الضرائب المفروضة على التجارة الدولية [2]، وهذه العوامل ساهمت بشكل كبير في زيادة العوائد، حيث حققت إيرادات عامة تجاوزت مليار جنيه مصري سنويا يعادل 27.3%من إجمالي الضرائب في سنة 1995- 1996، والتي أدت إلى زيادة الإيرادات الحكومية بمعدل نمو بلغ 19.3% في المتوسط 1990- 1991. كما قامت الحكومة المصرية بترشيد نفقاتها وتحجيم الاستثمارات الحكومية حيث وصل متوسط الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي 1996 -2000 نسبة 29.3% بعدما كان متوسط الإنفاق 1991-1995 نسبة 38.2%، علما أن هذا المتوسط بلغ في 1980-1985 نسبة 51.8%[3*]، وأخذ العجز المالي المصري خلال المدة 1996-2000 في الاتجاه المغاير لما هو متحقق خلال الثمانينات والنصف الأول من التسعينات، إذ تزايد العجز بشكل متسارع حتى بلغ 12.708مليار جنيه مصري في سنة 1999إلا أن نسبته من GDP لم تتجاوز 4.2 % و بمتوسط 2.6 %خلال الفترة الأخيرة[4].

تجدر الإشارة هنا إلى أن الانخفاض في عجز الموازنة أيضا يرجع إلى الإجراء الذي قامت به الحكومة المصرية والمتمثل في برنامج التخصيص لشركات القطاع العام [**]، وذلك بغية المساهمة في تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، وذلك نظرا للأداء الضعيف لإ يرادا ت هذه الشركات، لذلك تبنت

---

[1] محمد جبار طاهر الشمري، **دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي / مصر أنموذجا**، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العراق، العدد 12، المجلد 2، 2009 ص 84 و معطيات البنك الدولي 2004. و البنك المركزي المصري 2005.

[2] مخطار خطاب، **الإصلاح الاقتصادي و الخوصصة – التجربة المصرية**–، بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع و الثلاثون، أكتوبر، 2003، ص 07 و حلمي إبراهيم منشد، مرجع سابق، ص 76 و البنك المركزي المصري.

[3] البنك الدولي.

[*] تم السماح بزيادة مصروفات التشغيل و الصيانة و اعتمادات الأجور (مع عدم السماح بزيادة عدد العاملين بالجهاز الحكومي)، و ذلك فيما تسمح به الاعتمادات المخصصة للإنفاق الجاري.

[4] حلمي إبراهيم منشد، **تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة "1975-2000"**،أطروحة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، جامعة البصرة "العراق"، 2004،، ص 76.

[**] صدر القانون 203 لسنة 1991 و الذي سمي بقانون الأعمال العام و تم الفصل بين موازنات الشركات و الموازنة العامة للدولة كي تصبح كل شركة تواجه نتائج أعمالها و الذي حقق الضغط على الموازنة العامة للدولة.

الحكومة برنامج التخصيص وذلك بهدف تحويل ملكية شركات القطاع العام من الدولة للقطاع الخاص، والذي كان من أولويات برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبدأت أولى خطوات التخصيص في ماي 1991 حيث أوقفت بموجبها الدولة الدعم المالي لشركات القطاع العام، وبدأ برنامج التخصيص بشكل بطيء وذلك حتى سنة 1996،وحينما تغيرت الحكومة كانت من أولوياتها الإسراع في تنفيذ البرنامج،وشهدت تلك الفترة زيادة كبيرة في الشركات المطروحة كأغلبية في بورصة الأوراق المالية،ففي الفترة 1991-1996قامت الحكومة ببيع 3 شركات رئيسية (كوكا كولا – بيبسي –النصر للغلايات) ، أيضا تم بيع 16 شركة من خلال الاكتتاب العام، و 10 شركات تم بيع معظم أسهمها للعاملين ، وفي سنة 1997 تم الإسراع بعملية الخصخصة وثم خصخصة شركات تعمل في مجال البنية الأساسية مثل شركات توليد الكهرباء، و بالتالي من 1993وإلى 94 إلى غاية 2001 تم بيع 35 شركة إلى مستثمرين رئيسين، و 38 شركة تم بيع معظم حصصها من خلال الاكتتاب العام في البورصة، 33 شركة تم بيعها للعاملين، ومن ثم بلغ نصيب الشركات التي تم خصخصتها حتى مارس 2001 حوالي 71.37 من إجمالي 314 شركة كانت مطروحة للبيع، حيث أن المبالغ المحولة من حصيلة بيع شركات القطاع العام بلغ 6322 مليون جنيه وهو ما يقابل 45% من إجمالي الحصيلة ، و هو ما انعكس على تنشيط السوق المالي حيث ارتفعت فيه المعاملات في سوق الأوراق المالية سنة 1998 إلى 7.8% مليار جنيه، وهذا ما زاد في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الصناعي إلى 58 %، وزيادة نصيبه من العمالة ب 48% في نهاية 1997، كما ساعد على المساهمة في زيادة الصادرات وخفض الواردات، وتقليص العجز في الميزان التجاري[1].

تعتبر مرحلة الثمانينات مرحلة تعدد أسعار الصرف في مصر، حيث كان الطلب على العملات الأجنبية اكبر بكثير من المعروض منه، والذي ترتب عليه ظهور السوق السوداء، لذلك كان لابد لسياسات الإصلاح الهيكلي إلى إصلاح هذا التشوه في أسعار الصرف، و تمثلت أولى الخطوات في استبدال نظام تعدد أسعار الصرف بسعر صرف مزدوج و لفترة مؤقتة وذلك في فيفري 1991، والذي كان يتكون من السوق الأولية والسوق الثانوية (السوق الحرة) [2] [*]،وفي أكتوبر 1991 تم توحيد سعر الصرف ، كما تم السماح لغير البنوك بالعمل في سوق الصرف، وبالتالي استقر سعر الصرف الجنيه المصري أمام الدولار عند معدل (1 دولار =3.33 جنيه مصري) ،خلال الفترة 1992-1996 مع تغير طفيف ارتفاعا وانخفاضا.

[1] ميلود لوعيل، مرجع سابق، ص 181.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج، **دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الزقازيق، مصر، 2002، ص 9.

[*] عمليات السوق الأولية قاصرة على البنك المركزي لتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتغطي الواردات من السلع الأساسية و دفع أعباء الدين الخارجي، و توفير احتياجات كل من القطاع العام و القطاع الخاص من النقد الأجنبي، أما السوق الثانوية فقد اعتمدت على إيرادات السياحة و تحويلات العاملين بالخارج.

علما أن صندوق النقد الدولي كان يطالب مصر بتخفيض سعر صرف العملة المحلية بنسبة تقترب إلى 30%*، ورأت السلطات المصرية انه غير مجدي والسبب في ذلك أن الصادرات المصرية غير مرنة [1]، ونظرا لعدم قدرة الاقتصاد المصري التحكم و الوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي المتوقع و زيادة الصادرات والتقليل من الواردات وإحداث فائض في الميزان التجاري، لذلك تعرضت العملة المحلية للعديد من الضغوط الأمر الذي أدى إلى فقدان العملة ما يقارب 30%من قيمتها **، حيث بلغ سعر الصرف الجنيه المصري (4.15 جنيه /دولار) في أوت 2001 ثم (4.5 جنيه / دولار) فيديسمبر 2001 [2].

كما عقدت مصر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية مجموعة من الاتفاقيات الثنائية الإقليمية و التي ساهمت في تحرير التجارة الخارجية المصرية منها:

*في جانفي 1998 عقد اتفاقية التجارة العربية الحرة (AFTA) تخفيض معدل تعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء بمتوسط مستوى 10% لمدة 10 سنوات، و لم تفعل هذه الاتفاقية بين الدول بشكل صحيح [3]. أما في جوان 1998 انضمت مصر إلى اتفاقية السوق المشترك لمجموعة دول شرق و جنوب إفريقيا COMESA) و التي تنص على إزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء منذ أكتوبر 2000، وفي جويلية 1999 وقعت مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية تحرير التجارة و الاستثمار و التي تهدف لتعزيز التعاون التجاري بين البلدين [4]، وفي سنة 2001 وقعت مصر اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي (EU) و التي تسمح لمصر بالانضمام إلى منطقة التجارة الحرة للدول الأورو متوسطية. و لكن ورغم كل المحاولات للحكومة المصرية بعقد هذه الاتفاقية إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى تحقيق مستوى مرغوب للنمو، وتحقيق فوائض للميزان التجاري من خلال رفع الصادرات و تقليل الواردات.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي نجد أنه لم يحقق تطورا ملحوظا خلال المرحلة الأولى من تطبيق خطة الإصلاح الاقتصادي و ذلك لغاية 1992، حيث أنه انتقل من حوالي 50.1 مليار دولار إلى 53.8 مليار دولار، و الذي يفسر الانخفاض الحاد في معدل النمو الاقتصادي مع بداية فترة الإصلاح الاقتصادي حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 1.9 % و 2.5% على التوالي نزولا من 3.6 % في السنة السابقة لها (**أنظر الملحق رقم " 5"**)، و يرجع السبب في ذلك إلى تقييد السياسة المالية و النقدية و تداعيات حرب الخليج و تأثيرها المباشر سواء من خلال انخفاض أسعار البترول، و تراجع إيرادات قطاع السياحة و النقل وضعف التمويل، و ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

* و ذلك لجعل الصادرات لديها أكبر قدر على المنافسة في الأسواق العالمية.

[1] محمد عمران، **أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري** ، صندوق النقد العربي، 2002، ص ص 22- 23.

** ظهور صعوبة في توفر العملة الصعبة و ظهور السوق الموازية بشكل كبير.

[2] التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، 2005، و إلهامي الميرغني، **تحرير الأسواق كطريق للتنمية**، دار ناشيري للنشر الالكتروني، 2005، ص 03، و مختار خطاب، مرجع سابق، ص 23.

[3] محمود عبد العزيز توني، مرجع سابق، ص 11.

[4] يسرى فاروق داود بطرس، مرجع سابق، ص 109.

لكن بعد ذلك حدث ارتفاع في النمو الاقتصادي حيث ارتفع من 4% سنة 1993- 1994 إلى 5.5 % سنة 1997- 1998،و6.11% سنة 1998 -1999،ووص ل إلى 5.3 %سنة 2000 -2001 [1](**انظر الملحق رقم " 5**")،و ذلك نتيجة زيادة عوائد الصادرات و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و زيادة الاستثمارات ومساهمة تجارة الخدمات و غيرها من النشاطات للقطاعات الاقتصادية....الخ من السياسات الاقتصادية المتبعة في هذه الفترة. و المتتبع لميزان المدفوعات المصري خلال الفترة 1991-2001 يلاحظ أن تطوره انقسم إلى مرحلتين فالمرحلة الأولى من 1991-1997 والذي شهد فائضا حيث سجل ما يقارب 3.9مليار دولار ثم بدأ في الانخفاض، و سجل عجزا انطلاقا من سنة 1997-1998 حيث سجل عجز قدره 3.6 مليار دولار [2]، و هذا العجز سببه الظروف الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد المصري (أزمة جنوب شرق آسيا في منتصف سنة 1997 و بالتحديد في جويلية 1997[*]، و انخفاض أسعار البترول و التي بدأت في نهاية 1997، وأحداث الأقصر في نوفمبر 1997[**]).كل هذه الأحداث أثرت على السياحة و على الاستثمار الأجنبي المباشر (حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، من نسبة 25.9% سنة 1990الى 19.8 % سنة 2000)، و على الصادرات وعجز الميزان التجاري خلال تلك الفترة في مصر[3].

أما بالنسبة للبطالة فالمتتبع للإحصائيات المتعلقة بهذه الأخيرة خلال الفترة 1991-2001 يلاحظ أن معدل البطالة ارتفع مع انتهاج مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، و حتى منتصف التسعينات حيث ارتفع معدل البطالة إلى نسبة 11.31% سنة 1995 بعد ما كان هذا المعدل يتراوح سنة 1990 نسبة 8.6%.

إلا أنه عاود الانخفاض في النصف الثاني من التسعينات حيث وصل سنة 2001 معدل 9.2% وذلك لان الحكومة المصرية قامت بالعديد من الإصلاحات أهمها: إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية والذي يهدف إلى خلق فرص عمل جديدة، وخاصة للشباب الخريج، وذلك بتوفير مناصب شغل أو منحهم قروض بشروط ميسرة [***].

---

[1] مجدي الشوربجي، **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، العدد السادس، 2006، ص 147.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج، **تحليل أداءات البورصات العربية خلال الفترة 1984- 2003 مع دراسة حالة البورصة المصرية**، سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي، العدد 74، الكويت، ديسمبر 2004، ص 09.

[*] أزمة جنوب شرق آسيا، حدثت في منتصف سنة 1997 و بالتحديد في جويلية 1997، و هي فترة التأزم المالي التي ضربت معظم قارة آسيا، و تسببت بمخاوف من تطورها إلى أزمة عالمية.

[**] أحداث الأقصر في مصر أو بما يعرف بمذبحة الأقصر و هي هجوم إرهابي وقع في 17 نوفمبر 1997 في الدير البحري بمحافظة الأقصر في مصر، أصفر الهجوم على مصرع 58 سائحا.

[3] حسين عبد المطلب الأسرج، **إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر** ، مصر، 2005، ص 23.

[***] حتى سنة 1998 استطاع هذا الصندوق توفير ما يقارب 180 ألف وظيفة دائمة و 80 ألف وظيفة مؤقتة.

المطلب الثالث:الاقتصاد المصري خلال الفترة 2001-2007

وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي المعتمد على بيانات رسمية مصرية، تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المصري من 6% سنة 1999 إلى 5.3% في سنة 2000، و واصل التراجع ليبلغ نحو 3.5% سنة 2001، ثم وصل لأدنى مستوياته مسجلا 2.37% فقط سنة 2002، قبل أن يرتفع قليلا إلى 3.2% سنة 2003[1]، و للعلم فإن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية قد بلغ نحو 5% سنة 2003، و بلغ نحو 6.4% في الدول الآسيوية النامية في السنة نفسه ا، و قد بدأت أزمة التباطؤ الاقتصادي في مصر منذ سنة 2000 باندلاع الأزمة في قطاع العقارات الذي أفرط في إنشاء العقارات الفاخرة و السياحية دون دراسة كافية لفرص تسويقها، و طرحها بأسعار مرتفعة للغاية تنطوي على معدلات ربح استغلالية، على أساس أنه سيتمكن من تسويقها بتكثيف الدعاية و الإعلان، و كانت النتيجة هي العجز عن التسويق و توقف دورة النشاط الاقتصادي في جانب من هذا القطاع، و تراجع الكثير من الصناعات المرتبطة به [2]، كما كانت الزيادة في الائتمان تتجاوز كثيرا الزيادة في الودائع، مما أوجد ما سمي ب أزمة السيولة في السنة المذكورة [3]، كما أن تأخر الحكومة في سداد مستحقات الشركات لديها ساهم بدوره في تعميق الأزمة بتعطيله لدورة أعمال هذه الشركات التي دخلت في حالة من الركود، كما ساهم الفساد و تهريب الأموال للخارج في زيادة حدة الأزمة، فضلا عن المؤثرات الخارجية السلبية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها، و كان هناك الكثير من التخبط و القرارات الخاطئة التي ساعدت على تزايد التباطؤ الاقتصادي، و دخول بعض القطاعات في ركود عميق بالفعل في تلك السنة، مثل عمليات الخصخصة التي تقطع الطريق على نشوء استثمارات جديدة، و تحول الأموال التي كانت ستستخدم في تمويل هذه الاستثمارات الجديدة، إلى تداول أصول قائمة بالفعل، فضلا عما انطوت عليه من فساد و ضعف للشفافية، كذلك فإن القرارات الخاصة بالضرائب على الملابس، ساعدت منتجيها على تكثيف استغلالهم للمستهلكين، بصورة شجعت على تزايد عمليات تهريب الملابس بمستويات أضرت في النهاية بحركة الإنتاج المحلي و بقدرته التنافسية ،و يضاف إلى كل ذلك أن تزايد اختلال توزيع الدخل في مصر، يشكل عاملا مسببا للركود الاقتصادي، بما يسببه من ضعف في نمو الطلب الذي يعد الحافز الأكثر أهمية للاستثمار و النمو ، ومن ناحية أخرى فان حجم و معدل البطالة في مصر قد وواصل ارتفاعه.

---

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، **التكامل بين التنمية و الاستثمار و حقوق الإنسان الاقتصادية (حالة مصر)** ، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، التنمية البشرية و آثارها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ، مصر، ماي 2007، ص 12، و الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، تقرير عن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية في شمال إفريقيا، (2001- 2002)، المغرب، ماي، 2003، ص 06.

[2] *http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/2/9/FILE1.HTM (05/05/2015 : 15h10 .)*

[3] جامع محمد نبيل، **البطالة قنبلة موقوتة، فك شفراتها و حديث مع الشباب** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 36.

فوفقا للبيانات الرسمية المصرية، فقد بلغ عدد العاطلين نحو 2 مليون عاطل،و ارتفع معدل البطالة إلى نحو 10.20% في السنة المالية 2003/2002 بالمقارنة بنحو 9.40%في السنة المالية 2002/2001 ونحو 9%سنة 2001/2000،ونحو 8.10 %سنة 1999/ 2000، ونحو 8.2 % سنة 1999/1998 **(انظر الملحق رقم5")**"، وذلك وفقا لبيانات البنك المركزي[1]،

وبالتالي وحسب هذه الإحصائيات فان هناك مشكلة اقتصادية واجتماعية مهمة وهي عدم وجود آلية لإعانة العاطلين في مصر ، حيث يشكل العاطلون الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و40 سنة نحو 99 % من عدد العاطلين في مصر ، علما أن الحكومة المصرية قامت ببرنامج لمواجهة البطالة ولكن لم يحقق النجاح المطلوب.

تعد أزمة سعر الصرف في مصر القضية الأكثر أهمية وذلك راجع إلى التأثيرات المتشعبة الاضطراب على النشاط الاقتصادي، وعلى مؤشرات رئيسية مثل التضخم و الاستثمار و الادخار وغيرها، حيث تقرر في 29 جانفي 2003 إلغاء العمل بالسعر المركزي للدولار، و تقويم سعر الصرف الجنيه *، وقد صاحب ذلك انخفاض سعر صرف الجنيه المصر ي إلى نحو 0.21 دولار في بداية 2003 ثم إلى 0.16 دولار في نهايته، و بالتالي فان الجنيه المصري فقد نحو 25.1 %، كما فقد نحو 23.3% سنة 2002، وفقد نحو 37.4 % من قيمته مقابل الاورو في بداية 2003 ونهاية نفس الفترة [2]، ولإنجاح هذا القرار أصدر رئيس الوزراء قرار لسنة 2003 والذي يلزم الوزارات و الهيئات العامة الاقتصادية و شركات القطاع العام و الخاص بتحويل 75 % من حصيلتهم من النقد الأجنبي إلى البنوك للمساهمة في زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي [3]،هذا الانخفاض في قيمة سعر الصرف الجنيه مع العملات الأجنبية أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وأسعار السلع عموما،و رفع من تكلفة الإنتاج خاصة في ظل تزايد الاعتماد على الخارج في الواردات المقومة بالدولار، حيث ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 4% خلال سنة 2003 مقابل 2.7% سنة 2002 و 2% سنة 2001، وهذا الأمر الذي لا يتوافق مع جهود الدولة للسيطرة على معدلات التضخم [4]، وتجدر الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ سنة 2003 ما يقارب 1198.95 دولار أمريكي مقارنة بسنة 2001-2002 و الذي وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 1354 دولار أمريكي و 1511دولار على التوالي[5] **(انظر الملحق رقم "5").**

---

[1] بيانات البنك الدولي، 2004.

[*] تركت البنوك حرية تحديد أسعار الشراء والبيع للنقد الأجنبي في إطار السوق الحرة للصرف الأجنبي.

[2] البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي :2003-2004**، ص 37.

[3] البنك الأهلي المصري، **النشرة الاقتصادية**، المجلد 56 العدد 04، 2003، ص64.

[4] البنك المركزي المصري **التقرير السنوي : 2002-2003**، مرجع سابق ص 71.

[5] بيانات البنك الدولي 2004.

وحسب بيانات البنك المركزي المصري فان ميزان المدفوعات حقق فائضا خلال السنة المالية 2002-2003، ويرجع ذلك إلى تحسين ميزان المعاملات الجارية ليحقق فائضا قدره 1883.1 مليون دولار مقابل 614.2 مليون دولار خلال سنة 2002[1].

ويرجع ذلك إلى تحسن أداء كل من الميزان التجاري و ميزان الخدمات، إذ تراجع عجز الميزان التجاري بنحو 900.7 مليون دولار ليقتصر على 6.6 مليار دولار، وذلك نتيجة زيادة الصادرات البترولية و غير البترولية*، كما ارتفع فائض ميزان الخدمات نحو 1 مليار دولار أي بمعدل زيادة قدرها 26.1 %.

رغم المساعدات الكبيرة التي حضيت بها مصر نتيجة إسقاط جزء كبير من الديون المصرية كمكافأة على دعم القوات الأمريكية ودخول برنامج التثبيت الهيكلي مرحلة جديدة، إلا أن الديون الخارجية استمرت في التصاعد ووصلت عند 33.9 مليار دولار سنة 2000، وذلك بحوالي 101.8 مليار جنيه ، ووصلت إلى حدود 28.7 مليار دولار سنة 2003 بعدما سجلت سنة 2001 و 2002 ما قيمته 29.6 مليار دولار و 29.9 مليار دولار على التوالي [2]، وذلك راجع أساسا إلى أثر ارتفاع أسعار معظم العملات المقترض بها اتجاه الدولار الأمريكي، وارتفعت أعباء خدمة الدين الخارجي بمقدار 201 مليون دولار لتصل إلى نحو 2.3 مليار دولار خلال السنة 2001، وسجلت 2.62 مليار دولار سنة 2002 و 1.9 مليار دولار سنة 2003، وبلغ الدين العام المحلي ما قيمته 485 مليار جنيه سنة 2002[3]، و المتتبع لقيمة الديون الخارجية بالجنيه المصري مرتبطا بسوق الصرف يلاحظ أن المديونية قد انخفضت سنة 2000 مقارنة بالمديونية بالجنيه المصري خلال الفترة 1980-2000، ولكن ارتفعت انطلاقا من سنة 2003(تعويم سعر الصرف) فقفزت قيمة الديون الخارجية مقومة بالجنيه المصري لتصل إلى 175.9 مليار جنيه [4]، ووصلت نسبة الدين إلى الناتج المحلي نسبة 35 % سنة 2003 و 32% سنة 2002 ونسبة 29% سنة 2001 وبلغ نصيب الفرد من الدين الخارجي 413 دولار في سنة 2003 وسجل سنتي 2001-2002 ما قيمته 410 دولار و 411 دولار[5] **(انظر الملحق رقم "5")**.

أدت الإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق التي أجريت في جوان 2004 إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي حتى جوان 2008، أي قبل بدء الأزمة المالية العالمية فقد ارتفعت معدلات النمو من 3.20 % في

---

[1] البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي 2002-2003**، مرجع سابق ص 79.

[*] بلغت الصادرات في السنة المالية 2002-2003، بنحو 1.1 مليار دولار بمعدل 15.3% لتصل إلى حدود 8.2 مليار دولار، و ارتفعت الصادرات البترولية بمعدل 33% لتصل إلى 3.2 مليار دولار وارتفاع الصادرات غير البترولية بمعدل 6.4% لتصل إلى 5 مليار دولار.

[2] البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي : 2002-2003** ص هـ.

[3] إلهامي الميرغني، مرجع سابق، ص 03، والتقرير السنوي للبنك المركزي المصري و النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري.

[4] محمد عبد الحليم عمر، **الدين العام المتناهية لمؤشرات الآثار بالتطبيق على حالة مصر مؤتمر إدارة الدين العام** ، جامعة الأزهر، مصر، ديسمبر 2003، ص 07.

[5] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، **التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ توافق أراء مونتيري أعباء الدين الخارجي في بعض الدول الأعضاء في الاسكوا (الأمم المتحدة)** .

السنة المالية 2003-2004 إلى أكثر من 7 % في السنة المالية 2007-2008،وذلك بناتج محلي إجمالي وصل إلى حدود 744.8 مليار جنيه مصري[1] **(انظر الملحق رقم "5")**.

يرجع هذا النمو الهائل إلى الإصلاحات الاقتصادية المنفذة من قبل الحكومة المصرية ، بالإضافة إلى الارتفاع الملموس للصادرات البترولية وغير البترولية ، والمداخيل المتأتية من قناة السويس نتيجة للحركة الملاحية في السياحة المكثفة بالرغم من خفض الضرائب على المد اخيل وأرباح الشركات وتطوير وتدعيم القطاع المصرفي،والتدفقات الكبيرة الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2،

ونتيجة الأزمة المالية العالمية تباطأ النمو حتى بلغ 4.7% في سنة 2008-2009 بالمقارنة ب 7.2% في سنة 2007-2008، ورغم هذا الانخفاض في معدل النمو و لكن لا يزال يفوق معدل النمو الذي توقعه صندوق النقد الدولي الذي هو اقل من 4% على مستوى دول المشرق الأوسط، ومن بينها مصر خلال هذه السنة، ومن أكثر قطاعات النشاط الاقتصادي تأثير ا بتداعيات الأزمة (السياحة) حيث انخفضت الإيرادات السياحية خلال سنة 2009 بأكثر من 2 مليار دولار، مما انعكس على كافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة، (كالمقاولات، الأثاث، الصناعات الغذائية، الصناعة الحرفية....الخ) [3]، كما تأثرت إيرادات قناة السويس بنحو 400 مليون دولار نتيجة لتباطؤ حركة التجارة العالمية وكذلك أحداث القرصنة في البحر الأحمر وانخفضت تحويلات العاملين المصريين بالخارج بنحو 600 مليون دولار [4]، ونتيجة لانخفاض أسعار البترول من 147 دولار للبرميل إلى 53 دولار للبرميل انخفض الميزان البترولي بنحو مليار دولار [5]، كما ارتبط تراجع معدل النمو الاقتصادي أيضا إلى إلى انخفاض معدل النمو الحقيقي الإجمالي للاستثمار الذي سجل مستوى سالب متأثرا بنقص الاستثمار الخاص، وهو ما يرجع في جانب منه إلى تراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تراجعت إلى نحو 8.1 مليار دولار [6]، وزادت البطالة زيادة طفيفة حيث بلغ معدلها 9.4 % سنة 2008-2009، بعدما سجلت نسبة 8.7% سنة 2007- 2008،علما أنها كانت تتراوح في حدود 10.6% و 11.2% و 10% سنوات 2003-2004 و2004- 2005 و2005- 2006 عل ى التوالي، وتباطأ تبعا لذلك النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي حتى بلغ 2.4 % سنة 2008- 2009 مقابل 5.1% سنة 2006- 2007 و5% في سنة (2007-2008)، بعد أن كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 1117 دولار و 1247 دولار و 1460 دولار

---

[1] بيت الاستثمار العالمي جلوبل، **الإستراتيجية الاقتصادية و الرؤية المستقبلية**، مصر، فيفري 2009، ص 01. و البنك الدولي و البنك المركزي المصري، التقرير السنوي – أعداد متفرقة – 2002- 2010-. و تقرير صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2011، ص 286.

[2] هبة حندوسة، **تحليل الموقف "التحريات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر "**، 2010، ص 27.

[3] علاء الدين مرجان محفوظ، **الأزمة المالية العالمية و تأثيرها على الاقتصاد المصري** ، تقرير وزارة التجارة و الصناعة، قطاع السياسات، تنمية الصادرات، المشروعات الصغيرة و المتوسطة، أفريل 2009، ص 25.

[4] البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، مرجع سابق ص 30.

[5] حسين عبد المطلب الأسرج، **تأثير الأزمة المالية على الصادرات المصرية** ، مؤتمر تداعيات الأزمة المالية و أثرها على اقتصاديات الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، شرم الشيخ، أفريل 2009، ص 17.

[6] البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، 2008- 2009، ص ح.

خلال السنوات 2003-2004 و 4200-2005 و2005-2006 (**انظر الملحق رقم " 5**")، كما أن العجز المالي نما خلال 2008- 2009 بمعدل 6.27% عن السنة المالية 2007- 2008[1]، وذلك بنسبة 6.9% عن الناتج المحلي الإجمالي و"71.8 مليار جنيه مصري سنة 2008- 2009"، وبنسبة 6.8% عن الناتج المحلي الإجمالي ، و ب" 67.56 مليار جنيه لسنة 2007- 2008"، و بنسبة 7.2% عن الناتج المحلي الإجمالي "56.21 مليار جنيه سنة 2006- 2007". علما أنه سجل عجز قيمته 51.7 مليار جنيه مصري لسنة (2004- 2005) و 45.9 مليار جنيه مصري لسنة (2003-2004)[2]. كما ارتفع العجز في الميزان التجاري خلال 2008- 2009 إلى 251.73 مليار دولار " تمثل 13.3% من الناتج المحلي الإجمالي " أي بزيادة قدرها 7.5% عن (2007- 2008)[3]، و ذلك انعكاسا لآثار الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم بدءا من الربع الثاني من السنة المالية 2008-2009.

كما انخفض حجم التجارة الخارجية لمصر خلال هذه السنة بمعدل 8.1% لتسجل نحو 75.5 مليار دولار مقابل 82.1 مليار دولار خلال السنة المالية السابقة،و يرجع ذلك الانخفاض إلى انخفاض كل من حصيلة الصادرات السلعية بمعدل 14.35 لتبلغ 25.2 مليار دولار، و المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل 4.6% لتبلغ 50.3 مليار دولار[4] (**أنظر الملحق رقم "5" **).

و يرجع انخفاض حصيلة الصادرات السلعية إلى تراجع كل من الصادرات البترولية بمعدل 24.0% لتصل إلى 11 مليار دولار "43.7% من إجمالي الصادرات "، و الصادرات غير البترولية بمعدل 4.8% لتصل إلى 14.2 مليار دولار (56.3% من إجمالي الصادرات)[5]، ولتراجع حصيلة الصادرات من مجموعتي المواد الخام و السلع تامة الصنع ، و انخفضت نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية إلى المدفوعات عن الواردات السلعية إلى 50% مقابل 55.6%[6].

كما شهد الميزان التجاري خلال السنة "2007- 2008" ارتفاعا حث بلغ العجز حوالي 23.4 مليار دولار أمريكي بالمقارنة بمستواه البالغ 16.3مليار دولار أمريكي في سنة 2006- 2007، علما أن هذا العجز بلغ حوالي 7.834 مليون دولار سنة 2003- 2004[7].

---

[1] مرجع سابق.

[2] بيت الاستثمار العالمي جلوبل، مرجع سابق، ص 02. و تقارير البنك المركزي المصري، (2003- 2008). وتقرير صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2011، ص 355.

[3] تقرير البنك المركزي المصري السنوي (2008- 2009)، ص 70. و وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، مرجع سابق، ص 65. و البنك المركزي، المجلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 86.

[4] مرجع سابق.

[5] مرجع سابق.

[6] مرجع سابق.

[7] *http://www.ahram.org.eg/Archive/2006/10/29/ECON 10/htm.* تحت عنوان: **التقرير السنوي لمعهد التمويل الدولي، يشيد بأداء الاقتصاد المصري.** *(10/05/2015 : 23h17)*

و المتتبع لسنة 2007- 2008 يجد أن عائدات التصدير ارتفعت بنسبة 33.3% من 29.4 مليار دولار أمريكي سنة 2007- 2008، ووصلت عائدات التصدير إلى 22 مليار دولار أمريكي سنة 2006- 2007 علما أنها حققت 10.453 مليار دولار أمريكي سنة 2003 - 2004[1]، و ترجع الزيادة في عائدات التصدير لسنة 2007- 2008 إلى نمو صادرات البترول بمعدل 43.2% عن سنة 2006- 2007، و بنسبة 41.6% عن سنة 2005- 2006، و بنسبة 270.1% عن سنة 2003- 2004، و بالتالي فخلال سنة 2007- 2008 أصبحت صادرات البترول تمثل 49.3% من إجمالي الصادرات.

كما نلاحظ خلال سنة 2007- 2008 أيضا ارتفاع مدفوعات الواردات أيضا ، و ذلك نظرا للارتفاع الكبير للأسعار العالمية للغذاء و الطاقة ، و ارتفعت مدفوعات الواردات بنسبة 37.8% بالغة قيمة 52.8 مليار دولار أمريكي بالمقارنة بم ستواها البالغ 38.8 مليار دولار أمريكي سنة 2006- 2007 لتعادل بذلك الارتفاع المحقق في عائدات الصادرات "علما أنها زادت بنسبة 73.3% عن سنة 2005- 2006" و بنسبة 188.5% عن سنة 2003- 2004"[2]، كما تحول الفائض الذي تحقق في الحساب الجاري الذي بلغ 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2007- 2008 إلى عجز بلغ 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2008- 2009، علما أنه حقق فائض قدره 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006- 2007[3]، كما حقق الحساب الجاري خلال سنة 2007-2008 حوالي 5.43 مليون دولار أمريكي، و حقق سنة 2006- 2007 ما يقارب 5.28 مليار دولار أمريكي، و سجل سنة 2003- 2004 -0.2 مليار دولار أمريكي [4](**انظر الملحق رقم " 5"**)، كما حقق ميزان المدفوعات عجزا في في سنة 2008- 2009 قدره 3.378 مليار دولار أمريكي [5]، و ذلك نظرا للعجز المسجل في الحساب الجاري و الميزان التجاري بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية، و تراجعت أيضا الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي من 32.2 مليار دولار سنة 2007-2008 إلى 34.3 مليار دولار سنة 2008- 2009، وهو ما يعادل 7.5 أشهر من الواردات و قد يكون هذا أيضا انعكاسا للانخفاض في صافي التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التدفقات الرأسمالية الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في نهاية أكتوبر 2009 ارتفعت صافي الاحتياطات الدولية ليصل إلى 34.9 مليار دولار ، وذلك نتيجة أساسية لقيام صندوق النقد الدولي بضخ سيولة نقدية لأعضائه، بهدف تنشيط الأسواق المالية العالمية، حيث قام الصندوق بإصدار وحدات حقوق س حب خاصة قيمتها 273 مليار

---

[1] تقارير البنك المركزي المصري (2003- 2008). و بيت الاستثمار العالمي جلوبل، مرجع سابق، ص 03.

[2] تقارير البنك المركزي المصري (2003- 2008). و بيت الاستثمار العالمي جلوبل، مرجع سابق، ص 03.و صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص 356.

[3] مرجع سابق.

[4] البنك المركزي، تقرير المالي الشهري، مرجع سابق، ص 07، و تقارير السنوية للبنك المركزي المصري للسنوات (2003- 2008) و تقرير صندوق النقد و العربي، أبوظبي،2011، ص 356. و *http://elaph.com/web/economics/2006/2/128228.htm* تحت عنوان: **مصر فشلت في زيادة الصادرات.** *(22/05/2015: 17h10).*

[5] البنك المركزي، تقرير المالي الشهري، مرجع سابق، ص 07. و تقارير السنوية المالية للبنك المركزي المصري للسنوات (2003- 2008)، المجلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 86 و اتحاد الصناعات العربية، مرجع سابق، ص 20، و تقرير صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص 382.

دولار ثم توزيعها على الدول الأعضاء بنسب حصصهم، و ترتب على ذلك زيادة الأصول الاحتياطية بمصر من وحدات حقوق السحب الخاصة بما يعادل 1.2 مليار دولار، علما أن هذا الاحتياطي ارتفع في سنة 2007- 2008 بالمقارنة بمستواه سنة 2006- 2007 البالغ 28.6 مليار دولار أمريكي، و بمستواه سنة 2005- 2006 البالغ حوالي 22.3 مليار دولار أمريكي و 19.3 مليار دولار أمريكي سنة 2004- 2005 و 14.8 مليار دولار سنة 2003- 2004 (**انظر الملحق رقم "5"**).

شهدت السنة المالية 2008-2009 تراجعا ملحوظا في معدل التضخم السنوي، وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين حيث سجل نسبة 9.9 % مقابل 20.2 % في جوان 2007- 2008 مسجلا تراجعا تراكميا قدره 10.3 %، وذلك بعد تصاعده إلى أعلى مستوى له منذ أوائل التسعينات وخلال السنة المالية السابقة 2007- 2008، وقد تركز هذا التراجع في الربع الثاني من 2008-2009 والذي انخفضت فيه معدلات التضخم الشهرية إلى مستويات سالبة، ويرجع تراجع معدل التضخم خلال هذه السنة أساسا إلى انخفاض أسعار العديد من السلع الغذائية خلال 2008-2009 قبل عودتها للارتفاع في جوان 2009 (**انظر الملحق رقم " 5"**)، بالإضافة إلى تباطؤ معدل نمو الاقتصاد المحلي وذلك تأثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية، هذا بالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار السياسات الرامية لضبط الأسعار، ومنها إلغاء الجمارك على بعض السلع الغذائية المستوردة، ومنع تصدير الأرز، وتطوير المجمعات الاستهلاكية وطرح سلع غذائية بها بأسعار أقل من أسعار السوق ، ومن أسباب ارتفاع التضخم سنة 2007-2008 هو ارتفاع العرض السريع للنقود في السوق وأسعار الغذاء العالمية ، وارتفاع أسعار البترول العالمية الناتج عن تشجيع الاستثمار ، وزيادة المنافسة والتي لا يقابلها مستويات إنتاج كافية ، فضلا عن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي [1]، علما أنه سجل معدل التضخم نسبة 8.6 %سنة 2006 – 2007 ونسبة 9.8 % سنة 2005 – 2006 و5.9 % سنة 2004 – 2005، وأنه حقق نسبة 12.4 % سنة 2003 – 2004 وذلك نتيجة تحرر أسعار الصرف (**انظر الملحق رقم " 5"**). كما انخفضت قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال سنة 2008 – 2009 من 5.3 جنيها في 30 / 06 / 2008 إلى 5.5 جنيها في 30 / 06 / 2009، أي بانخفاض في قيمة الجنيه بمعدل 4.7 %، ويعتبر هذا المعدل من أقل معدلات الانخفاض في أسعار صرف عملات بعض الاقتصاديات الناشئة مقابل الدولار الأمريكي خلال نفس السنة مثل اندونيسيا، البرازيل، تركيا، المكسيك،روسيا حيث تراوحت معدلات الانخفاض بين 9.7 و 24.8 %.

وبالنسبة للدين الخارجي فقد انخفض بنحو 2.4 مليار دولار في نهاية 2008 – 2009 مقارنة بسنة 2007-2008 مقوما بالدولار الأمريكي أي بحوالي 31.5 مليار دولار أمريكي، ويرجع سبب هذا

[1] البنك المركزي للتقرير السنوي لسنة (2008 – 2009)، مرجع سابق، ص ح. والبنك المركزي، المجلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 105. و بيت الاستثمار العالمي جلوبل، مرجع سابق، ص 02. والبنك المركزي، التقرير المالي الشهري، مرجع سابق ص 39. ومعطيات البنك الدولي وتقرير صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011، ص 388

[2] البنك المركزي، المجلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 107. و البنك المركزي، التقرير السنوي (2009 – 2010) و (2008 – 2009). والبنك المركزي، التقرير المالي الشهري، مرجع سابق، ص 39. و تقرير الصندوق النقد العربي، أبوظبي، 2011، ص ص 389 – 390.

الانخفاض إلى تراجع أسعار الصرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي. كما ارتفعت أعباء خدمة الدين الخارجي بمقدار 449.1 مليون دولار لتصل إلى 3.00 مليار دولار خلال السنة 2008- 2009، ووصل إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة 16.9%، وحققت نسبة 20.1 % سنة 2007- 2008، وذلك بإجمالي دين خارجي يفوق عن السنة السابقة 2006-2007 ب 3 دولارات أي بحوالي 37.26 مليار دولار ، علما أنه بلغ حوالي 34.4 مليار دولار سنة 2006-2007 (**انظر الملحق رقم " 5"**)، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي ، مما أدى إلى زيادة رصيد الدين الخارجي بنحو 2.7 مليار دولار، كما انخفضت أعباء خدمة الدين الخارجي بمقدار 75.1 مليون دولار لتصل إلى نحو 2.9 مليار دولار خلال سنة 2007- 2008، والى نحو 2.3 مليار دولار سنة 2006-2007، علما أن خدمة الديون الخارجية كانت قد وصلت إلى 3 مليار دولار سنة 2005-2006، و2.7 مليار ا دولار سنة 2004-2005، و2.5 مليار دولار سنة 2003-2004. أما الدين العام المحلي فوصل سنة 2008-2009 حوالي 643.6 مليون دولار أمريكي وذلك بزيادة قدرها 19.7% عن السنة 2007- 2008 أين سجل ما يقارب 537.5 مليون دولار أمريكي ، كما زاد إجمالي الدين العام المحلي سنة 2007-2008 إلى 537.5 مليون دولار وذلك بزيادة قدرها 8.84% عن سنة 2006-2007، ونسبة 60 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهي أكثر من النسبة المسجلة خلال السنة 2006-2007 حيث وصلت نسبة الدين العام المحلي من الناتج المحلي الإجمالي نسبة 66.3 % [1] (**انظر الملحق رقم " 5"**). علما أنه بلغ متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي 418.6 دولار مقارنة بسنة 2007-2008 أين بلغ 450 دولار[2](**انظر الملحق رقم "5"**).

المطلب الرابع: الاقتصاد المصري خلال الفترة: 2008-2013

كل المؤشرات الاقتصادية المشار إليها في الفترة السابقة بينت أن الاقتصاد المصري كان يسير في اتجاه الطريق الصحيح للخروج من تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن عدم وجود عدالة اجتماعية في توزيع الثروة التي استطاع الاقتصاد المصري أن يجنيها في السنوات الأخيرة ، وتفشي الفساد بكافة صوره وتردي الأوضاع المعيشية ، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة ، كل هذا أدى إلى انتفاضة ثورية عظيمة أشاد بها العالم حيث تلاحمت فيها كافة أطياف المجتمع المصري و ذلك للتصدي للظلم والفساد والاستبداد [*]. ومن المعلوم أنه يصعب في أعقاب تفجر الثورات حصاد أية ثمار أو مكاسب اقتصادية خاصة في الأمد القصير، حيث يكون الاقتصاد عرضة لصدمات مؤقتة تأتي كرد فعل طبيعي لما

[1] الديون الداخلية للدول العربية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للا سكوا، **تقرير اجتماع الخبراء لإعداد الدول الأعضاء في الاسكوا للاجتماع الدولي حول تمويل التنمية**، قطر 29 – 30 أفريل 2008. وبيانات البنك الدولي والبنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، عدة مجلدات من 2002 – 2006 والمجلد السابع والأربعون العدد الأول 2006 – 2007. وتقارير البنك المركزي العربي الموحد (2003 – 2008).

[2] البنك المركزي المصري، التقرير المالي الشهري، مرجع سابق، ص 39.

[*] في 25 جانفي 2011 انطلقت ثورة شعبية في مصر أو كما يطلق عليها ثورات الربيع العربي وذلك احتجاجا على الأوضاع السياسية والمعيشية والاقتصادية السيئة. في ظل حكم حسني مبارك و أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس حسني مبارك.

يصاحب الثورات من اضطرابات وانفلات أمني، وخروج على القانون، وهي المتغيرات الداخلية التي يتسم بها أي اقتصاد بعد الثورة وهو ما اتسم به الاقتصاد المصري بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية المتمثلة في توالي الثورات العربية في الدول العربية المحيطة بمصر [*]، حيث شهدت المنطقة العربية اندلاع العديد من الثورات المنادية بالتغير والديمقراطية ومحاربة الفساد ، مما انعكس سلبا على اقتصاد المنطقة العربية ككل بما فيها الاقتصاد المصري. وشهد الاقتصاد المصري في النصف الثاني من السنة المالية 2010-2011 حالة من الركود العام انعكست سلبا على معدلات النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة وهروب رؤوس الأموال الأجنبية وتباطؤ أسواق المال والسياحة [1].

وتواصلت الاحتجاجات والاضطرابات السياسية في مصر وتمخض عليها ثورة ثانية في جوان 2013. بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 2.1% سنة 2012-2013 مقابل 2.2 %خلال السنة المالية 2011 -2012 و1.9 %خلال السنة المالية 2010 – 2011 بسبب ثورة جانفي 2011، وجاء المستوى المنخفض لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012 -2013 لتأثره بما تحقق في الربع الأخير من السنة المالية 2012 – 2013،حيث بلغ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي 1.5% مقابل 3.3 %خلال الربع نفسه من السنة المالية 2011 -2012(**انظر الملحق رقم "5"**).

بالإضافة إلى الانخفاض النسبي لمساهمات بعض قطاعات النشاط الاقتصادي، فقد انخفضت مساهمة قطاع الأنشطة الاستخراجية من 1 % إلى "-0.46%" سنة 2011 – 2012 خلال السنة المالية 2012 – 2013، علما أنه حقق 0.61 % سنة 2010-2011، بالإضافة إلى قطاع الاتصالات حيث انتقل من 0.3 % سنة 2010 -2011 إلى 0.22 % سنة 2011 – 2012، وانخفض إلى حوالي 0.13 % سنة 2012 – 2013 [2]، والذي انق ض إن صح القول معدل النمو الاقتصادي من الهبوط أكثر هو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية حيث انتقل من 0.1 % سنة 2010 – 2011 إلى 0.12 % سنة 2011 – 2012 ثم إلى 0.36 خلال السنة 2012 – 2013، بالإضافة إلى ارتفاع مساهمة قطاع السياحة من "- 0.3%" في السنة المالية 2010 – 2011 إلى 0.09 % سنة 2011 – 2012 ثم إلى 0.20 في السنة المالية 2012 – 2013، بالإضافة إلى قطاع التشييد والبناء الذي زادت مساهمته من 0.2 % سنة 2010 -2011 إلى 0.18 % س نة 2011 – 2012 إلى 0.26 % سنة 2012 – 2013 (**انظر الملحق رقم "5"**).

وانعكاسا لهذه التطورات ارتفع معدل البطالة إلى 13.3 %خلال الربع الأخير من السنة المالية 2012 – 2013 مقابل 12.6 % لمثل هذا الربع خلال السنة المالية 2011 – 2012 و 12% خلال السنة

[*] ثورة تونس : ثورة الحرية والكرامة في 17 سبتمبر 2010 وهي ثورة شعبية اندلعت تضامنا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام باظرام النار في جسده تعبيرا عن غضبه على بطالته ومصادرة عربيته من قبل الشرطة تحت حكم زين العابدين بن علي. وثورة ليبيا سنة 2011 وهي ثورة شعبية ضد قلة الحريات السياسية وانتشار الفساد وانعدام حرية التعبير تحت حكم معمر القذافي.

[1] أشرف عبد العال الطرابيشي، **المؤشرات الاقتصادية وثيقة الارتباط بالاستثمار الحالة المصرية، قبل وبعد ثورة 25 جانفي 2011.**

[2] مرجع سابق.

المالية 2010 – 2011، ويأتي هذا الارتفاع للبطالة نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية السيئة التي تمر بها مصر منذ جانفي2011 (**انظر الملحق رقم "5"**).

وسجل معدل التضخم العام وفقا لأسعار المستهلكين ارتفاعا ليصل إلى 9.8 % في جوان 2013 مقابل 5.4 % في جوان 2012، ووصل إلى 11.8 % في جوان 2011 نتيجة الاضطرابات السياسية والاقتصادية، والذي أدى إلى ارتفاع معدل التضخم هو ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري ، وبالتالي حتمية لابد منها وهي زيادة تكلفة الواردات ، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والأمنية في البلاد منذ جانفي 2011 التي تأثرت سلبا على المصروف ات من السلع في الأسواق المحلية، وخاصة الوقود والغاز (**انظر الملحق رقم "5"**).

وخلال السنة المالية 2012 – 2013 ارتفعت الإيرادات بمعدل 15.3 %ليصل إلى نحو 350.3 مليار جنيه والذي تمثل 20 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة 2011 – 2012 والتي وصلت إلى حوالي 303.6 مليار جنيه مصري بما يمثل 19.7 % من الناتج المحلي الإجمالي علما أنها حققت ما يقارب 259.6 مليار جنيه مصري خلال السنة 2010 – 2011 وبما يمثل 18.5 % من الناتج المحلي الاجمالي[1] (**انظر الملحق رقم "5"**).

ويرجع السبب في زيادة الإيرادات للسنتين الماليتين 2012 – 2013 و 2011 – 2012 إلى زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية علما أن الإيرادات انخفضت سنة 2010 – 2011 عن السنة السابقة 2009 – 2010 بنسبة 3.2 % وذلك تأثرا بأحداث ثورة 25 جانفي 2011 [2].

ومن جهة أخرى زاد الإنفاق بمعدل أكبر بلغ 24.9 % ليصل إلى نحو 588.2 مليار جنيه بما نسبته 33.5 % من الناتج المحلي الإجمالي، علما أنه ارتفع أيضا الإنفاق خلال السنة 2011 – 2012 ليصل إلى نحو 471.0 مليار جنيه بما يمثل 30.5 % من الناتج المحلي الإجمالي، ونظرا لأحداث جانفي 2011 ارتفع الإنفاق أيضا خلال السنة المالية 2010 – 2011 ليصل إلى نحو 392.9 % بما يمثل 28.5% من الناتج المحلي الإجمالي [3]،وارتفع العجز الكلي للموازنة خلال السنة المالية 2012 – 2013 بمعدل 43.8 % مقارنة بالسنة المالية 2011 – 2012 ليبلغ نحو 239.7 مليار جنيه وبنسبة 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي ،مقابل 166.7 مليارجنيه مصري أو ما يمثل 10.8%من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2011 – 2012، وارتفع بنسبة 33%سنة 2010 – 2011 بالمقارنة

---

[1] البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2010 – 2011)، ص 71 و (2011 – 2012) ص 70 و (2012 – 2013) ص 75. والبنك المركزي، التقرير المالي الشهري، مرجع سابق ص 03 والمجلة الاقتصادية للبنك المركزي، المجلد الواحد والخمسون العدد 1 والمجلد الثاني والخمسون العدد 2 والمجلد الثالث والخمسون العدد 03 وتقارير النقد العربي، أبوظبي، 2015، ص 29 وبيانات البنك الدولي والمركز المصري للدراسات الاقتصادية، مرجع سابق ص 25.العدد 2 والمجلد الثالث والخمسون العدد 03 وتقارير النقد العربي، أبوظبي، 2015، ص 29 وبيانات البنك الدولي والمركز المصري للدراسات الاقتصادية، مرجع سابق ص 25.

[2] التقرير السنوي للبنك المركزي المصري (2010 – 2011)، ص 71.

[3] البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2010 – 2011)، ص 7 و (2011 – 2012)، ص 70 و (2012 – 2013) ص 75، و المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 25 وبيانات البنك الدولي و البنك المركزي، المجلة الاقتصادية، المجلد الواحد والخمسون العدد 01 والمجلد الثاني والخمسون العدد1 والمجلد الثالث والخمسون العدد 01 ومعطيات صندوق النقد العربي، 2015، ص 29.

سنة 2009 – 2010 ليبلغ نحو 130.4 مليار جنيه مصري ويمثل 9.5 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يشير إلى استمرار تزايد الأعباء التي تتحملها الدولة في ظل الظروف السياسية التي شهدتها الدولة خلال السنوات المالية: (2010 – 2011) و (2011 – 2012) و (2012 – 2013)، وما صاحب ذلك من عدم مواكبة الإيرادات المحصلة خلال هذه السنوات المالية الزيادة الكبيرة في الإنفاق الذي أشرنا إليه

كما حقق ميزان المدفوعات المصري فائضا في ميزان المدفوعات أول مرة منذ ثورة جانفي 2011 في السنة المالية (2012 – 2013) بلغ حوالي 237.00 مليون دولار مقابل عجز كلي بلغ نحو 11.3 مليار دولار خلال السنة المالية 2011 – 2012، مقابل نحو 9.8 مليار دولار خلال السنة المالية 2010 –2011[1]، ويرجع السبب لحدوث الفائض إلى تراجع عجز ميزان المعاملات الجارية بمعدل 40 % ليصل إلى 5.6 مليار دولار مقابل ارتفاع قدره 30.2 ليبلغ نحو 7.9 مليار دولار للسنة المالية 2011 – 2012 و35.9 %مقابل 2.8 مليار دولار خلال السنة المالية 2010 –2011(**انظر الملحق رقم " 5"**)، وذلك نتيجة تداعيات الأحداث التي مرت بها مصر والمن طقة العربية والتي أثرت سلبا على كل من الإيرادات السياحية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى مصر[2].

تراجع العجز في الميزان التجاري بمعدل 7.6 % وذلك بحوالي 31.5 مليار دولار خلال سنة 2012 – 2013 وجاء هذا الانخفاض نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات بمعدل 3.6 % وذلك بحوالي 26 مليار دولار، وتراجع المدفوعات من الواردات بمعدل 2.9 % إلى بحوالي 57.5 مليار دولار [3]، علما وارتفع عجز الميزان التجاري بمعدل 17 %وذلك بحوالي 31.7 مليار دولار سنة 2011 – 2012 وذلك نتيجة زيادة المدفوعات من الواردات بمعدل 8.5 % وذلك بحوالي 58.7 مليار دولار بينما استقرت حصيلة الصادرات السلعية عند مستواها السابق بحوالي 27 مليار دولار [4]، أما سنة 2010 – 2011 فقد تراجع عجز الميزان التجاري بمعدل 5.3 % أي بحوالي 23.8 مليار دولار وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات بمعدل 13.1 % لتصل إلى 27 مليار دولار كما ارتفعت أيضا المدفوعات عن الواردات بمعدل 3.6 % لتصل إلى 50.8 مليار دولار[5].

تراجع الاحتياطي الدولي بنحو 0.6 مليار دولار ليصل إلى 14.9 مليار دولار في نهاية 2013 ويغطي حوالي 3.1 شهرا من الواردات السلعية ، و في نهاية 2013 زاد صافي الاحتياطات الدولية

[1] التقارير السنوية للبنك المركزي للسنوات المالية (2010 – 2011)، ص 75 و (2011 – 2012)، ص 75 و (2012 – 2013)، ص 79، والمجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري، المجلد الواحد والخمسون العدد 01 والمجلد الثاني والخمسون العدد 02 والمجلد الثالث والخمسون العدد 03، والمركز المصري للدراسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 16، وبيانات البنك الدولي، وبيانات صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2015، ص 25.

[2] نفس المرجع السابق، والمركز المصري للدراسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 31.

[3] البنك المركزي المصري، التقارير السنوية (2010 – 2011)، ص 75 و (2011 – 2012)، ص 75 و (2012 – 2013)، ص 79، وبيانات البنك الدولي، وبيانات صندوق النقد العربي، أبوظبي 2015، ص 23، والبنك المركزي، المجلة الاقتصادية، المجلد الواحد والخمسون العدد 01 والمجلد الثاني والخمسون العدد 01 والمجلد الثالث والخمسون العدد 01، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 31.

[4] نفس المرجع السابق ماعدا التقرير السنوي للبنك المركزي (2011 – 2012)، ص 75.

[5] نفس المرجع السابق، التقرير السنوي للبنك المركزي، (2010 – 2011)، ص 79.

ليبلغ 17.8 مليار دولار يغطي 3.9 شهرا من الواردات السلعية أما سنة 2011 – 2012 فقد تراجع صافي الاحتياطات الدولية بنحو 11.1 مليار دولار ليصل إلى 15.5 مليار دولار في نهاية جوان 2012، و أيضا تراجع الاحتياطي الدولي لسنة 2010 – 2011 بنحو 8.5 مليار دولار ليصل إلى 26.6 مليار دولار في نهاية 2010 (**انظر الملحق رقم " 5**")، ويأتي هذا الانخفاض منذ جانفي 2011 كنتيجة حتمية لمواجهة التداعيات المصاحبة للمرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد والتي أسفرت عن خروج استثمارات الأجانب، وتراجع الإيرادات السياحية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وارتفاع حجم التدفقات الخارجية، وارتفع رصيد الدين الخارجي بنحو 8.8 مليار دولار ليبلغ نحو 43.2 مليار دولار في نهاية جوان 2013، علما أنها كانت حوالي 34.4 مليار دولار سنة 2011 – 2012 و 34.9 مليار دولار سنة 2010 – 2011.

أما بالنسبة لأعباء خدمة الدين الخارجي فقد ارتفع إجمالي مدفوعات خدمة الدين الخارجي خلال السنة المالية 2012 – 2013 بنحو 185.5 مليون دولار لتصل إلى نحو 3.1 مليار دولار، كما ارتفع إجمالي مدفوعات خدمة الدين الخارجي خلال السنة المالية 2011 – 2012 بنحو 105.4 مليون دولار لتصل إلى نحو 2.9 مليار دولار ، كما أنه في سنة 2010 – 2011 ارتفعت أيضا جملة مدفوعات خدمة الدين بنحو 158.3 مليون دولار لتصل إلى 2.8 مليار دولار (**أنظر الملحق رقم " 5**") ويرجع الارتفاع في المديونية الخارجية لمصر إلى الضغوطات الاقتصادية وهي زيادة المدفوعات من الواردات ، وانخفاض سعر الصرف الجنيه مقابل الدولار نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي منذ جانفي 2011 [1]، بلغ سعر صرف الجنيه مقابل الدولار في نهاية 2013 6.8 جنيها / دولار مقابل 6.1 جنيه / دولار في نهاية ديسمبر 2012 و 6.0319 جنيها / دولار في نهاية ديسمبر 2011 [2].

ويتضح من العرض السابق أن الاقتصاد المصري تعرض للعديد من الأزمات الداخلية و الخارجية، وما ثورة جانفي 2011 إلا دليلا قاطعا على ذلك حيث تأثر الاقتصاد المصري كثيرا و أصبحت قطاعاته تعمل تحت ضغوطات شديدة، و أثرت على كفاءتها الاقتصادية فتوقفت الإصلاحات الاقتصادية ، وانخفضت الإيرادات ، وزاد الإنفاق فانخفض النمو الاقتصادي وزادت البطالة وزادت معدلات الفقر بأرقام مخيفة، لذلك على الحكومة المصرية أن تحدد بوضوح دور كل من الدولة والتي يتعين أن تكون الضابط والمنظم ويتولى حفز الاستثمارات ودور القطاع الخاص الذي يجب أن يقود د فـة النمو بالإضافة إلى الانطلاق في مرحلة جديدة من التصنيع تستند إلى قدرة عالية من التنافسية تتيح لمصر المشاركة

[1] مرجع سابق، التقرير السنوي للبنك المركزي المصري (2010 – 2011) ص 39، (2011– 2012)، ص 39 و (2012 – 2013) ص 38.

[2] البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2010 – 2011)، ص 31 و (2011 – 2012)، ص 32 و (2012 – 2013)، ص 31 و بيانات صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2015، ص 09، و البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الواحد والخمسون العدد 09 والثاني والخمسون العدد 09، والمجلد الثالث و الخمسون العدد 01، ومركز الدراسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 33. و الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مرجع سابق ص 07.

في سلاسل الإنتاج العالمية دون أن ننسى استعادة الاستقرار السياسي لأنه مربوط بالتطور الاقتصادي للدولة.

المبحث الرابع: تطور الاقتصاد السعودي خلال الفترة (1970-2012)

تعتبر المملكة العربية السعودية من أهم المناطق الإستراتيجية في الشرق الأوسط، حيث أنها تمثل أحد مراكز الثقل الاقتصادي العالمي باعتبارها أكبر و أهم مصدر في النفط في العالم، و يمثل هذا الأخير العصب الرئيسي للاقتصاد السعودي، حيث تحتل المرتبة الأولى عالميا في احتياطي البترول و إنتاجه وتصديره، و 25% من إجمالي الاحتياطي العالمي للبترول، و موارد طبيعية أخرى.

وفي ظل تسارع التغيرات الحاصلة في الوقت الراهن و التحولات العالمية التي شهدت جميع المجالات و المستويات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية..... و غيرها، أصبح الاعتماد على النفط وحده في تنشيط الحياة الاقتصادية، و دفع عجلة النمو و اعتباره كمورد اقتصادي ناضب تكتنفه الكثير من المخاطر و المصاعب، و أزمة الخليج أكبر دليل على ذلك، لذلك قامت الحكومة السعودية بإتباع سياسة تنويع اقتصادها ، و الذي تجسد في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ اعتمادها على منهج التخطيط الاقتصادي لإدارة دفة الاقتصاد.

و لتقييم الوضع الراهن للاقتصاد السعودي، و لتحليل ما أنجز عبر مسيرة التنويع الاقتصادي، فمن المفيد تتبع تطور بعض المؤشرات الاقتصادية منذ انتهاج مبدأ التخطيط، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى كل المخططات التنموية التسعة التي واكبت الفترة (1970- 2012) و تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية بنوع من التفصيل.

المطلب الأول: عملية التخطيط للتنمية في المملكة العربية السعودية

هناك مجموعة من الأسس الراسخة التي تعد الدافع الحقيقي وراء الخطوات التنموية التي مرت بها المملكة منذ تأسيسها و ما ترتب عليها من إنجازات تنموية. فمفهوم التنمية عند الملك عبد العزيز كان يعني أساسا الإمساك بمشاكل الواقع و احتياجات المواطنين العاجلة، ثم محاولة الاستجابة لها بمشاريع و تنظيمات كبيرة تفتح الطريق للمستقبل، و تمهد لتغيير متصل و دائم يضع في الحسبان الأجيال المقبلة على قدر الاهتمام نفسه للاستجابة العاجلة لاحتياجات الحاضر الملحة[1].

و تتمثل الأسس التي أرساها الملك عبد العزيز لبناء الدولة و مدلولها التنموي في:

* توحيد المملكة العربية السعودية، حيث افتتح الملك عبد العزيز مدينة الرياض في (1319/10/03هـ/1917م) ودام التوحيد 31 عاما.

* تثبيت أركان الشريعة الإسلامية.

[1] وزارة الاقتصاد والتخطيط، المسيرة التنموية (مقتطفات)، المملكة العربية السعودية، 1430هـ/2009 م، ص12.

* التنظيم الإداري و القضائي*.

* تعزيز مكانة المملكة في العالم**.

* إقامة دعائم النهضة و تتمثل في إنشاء العديد من المشاريع الأساسية و التي مهدت للنهضة الحديثة و من بينها: المياه و النفط و المواصلات و طرق النقل و التعليم و الصحة ***.

أولا:مبررات اعتماد المملكة على التخطيط التنموي:

نظرا لبروز حاجة المملكة العربية السعودية الماسة لوضع خطة أو برنامج عمل يحافظ على الاستقرار و التوازن الاقتصادي، و يركز على ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، و يحدد أولويات و نوعية الإنفاق الحكومي بما يتفق مع الظروف المرحلية، الأمر الذي تطلب إيجاد جهة حكومية تعني بالتخطيط التنموي في المملكة، و قد بدأ التطبيق العلمي للتخطيط التنموي بالمملكة في سنة 1970م، من خلال وضع أول خطة تنموية خماسية (1390-1395هـ) تم خلالها ترجمة الأهداف المرسومة إلى برامج و مشاريع محددة، و قد أسندت هذه المهمة إلى الهيئة المركزية للتخطيط، و منذ بداية تجربة التخطيط التنموي في المملكة ارتكزت إستراتيجية التنمية طويلة المدى. و نظرا للظروف الاقتصادية التي عاشها الاقتصاد السعودي خلال خطط التنمية المتعاقبة من رواج و كساد ، تأثرت بدرجة كبيرة بالتقلبات الحادة في السوق النفطية، و صعوبة إيجاد مصادر بديلة في ظل الانكماش الاقتصادي و تفاقم النفقات، مما أدى إلى بروز ظاهرة العجز في الموازنة العامة، الأمر الذي تطلب إيجاد السياسات و الإجراءات المتعلقة بتخفيض و ترشيد الإنفاق الحكومي و إعادة ترتيب أولويات البرامج الاستثمارية ، و تتمثل مبررات اعتماد المملكة على خيار التخطيط التنموي في [1]:

* الحاجة إلى تقليص العيوب الهيكلية للاقتصاد الوطني من خلال تقليل الاعتماد على إنتاج و تصدير النفط الخام باعتباره مصدرا أساسيا للإيرادات العامة، و ذلك من خلال تكثيف الجهود التنموية لتنويع القاعدة الاقتصادية.

* الحاجة إلى توفير التجهيزات الأساسية.

---

* لقد شهدت الفترة التي تلت فترة التوحيد جهود كبيرة لبناء جهاز الدولة استمرت لمدة 30 سنة و تتمثل التنظيمات الإدارية في:
- التنظيم الإداري للمقاطعات.
- التنظيم القضائي.
- المجلس الأهلي: حيث تم اختيار 11 عضو للمجلس الأهلي الأول في سنة (1343هـ/1924م).
- المجلس الشوري: و الذي تشكل في سنة (1346هـ/ 1927م).
- مجلس الوكلاء و مجلس الوزراء في (1350هـ/ 1931م) و الذي استفاد من الأنظمة الذي أقرها المجلس الشوري.

** نذكر منها: معاهدة دارين واعتراف بريطانيا بأن القطيف تابعة للسعودية و تكليف الابن بالعديد من المهمات في تعزيز العلاقات الخارجية حيث سافر الإبن لأوروبا لأول مرة في سنة (1388هـ/ 1919م) كما كانت المملكة السعودية من المؤسسين لجامعة الدول العربية و ذلك في (1364هـ/ 1945م).

*** في مجال المياه تم استدعاء الخبراء الأمريكان و تم اكتشاف مخزونا هائلا من المياه، أما في مجال النفط فقد اكتشف بعض الخبراء الأمريكيين حقولا مهمة للنفط في المنطقة الشرقية، و في (1358هـ/ 1939م) تم شحن أول سفينة من حاملات الزيت في رأس تنورة، أما في مجال النقل فقد أمر الملك بإنشاء الطرق و السكك الحديدية.

[1] محمد بن فالح الجهني، **محاضرة في تخطيط التعليم في المملكة العربية السعودية** ، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، 2012.

* الحاجة إلى تنمية القوى البشرية.

*الحاجة إلى استكمال و تطوير الهياكل التنظيمية و المؤسسية الملائمة للمسيرة التنموية.

* الحاجة إلى التغلب على المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التطورات السريعة و المتلاحقة من خلال تكثيف الإعانات المختلفة.

* الحاجة للتخطيط التنموي لتقليص التباينات بين المناطق المختلفة للمملكة.

ثانيا:مراحل عملية التخطيط للتنمية في المملكة العربية السعودية

عملية التخطيط في المملكة العربية السعودية تمر بخمس مراحل أساسية في طريق اعتمادها و هي كما يلي:

المرحلة الأولى: تحديد الإستراتيجية العامة، و الخطوط العريضة لسياسة التنمية: و تمثل هذه المرحلة في نتائجها الإطار العام الذي يجب مراعاته من قبل كافة أجهزة ووحدات التخطيط و القائمين عليه، و عدم الخروج عنه، و الالتزام بالسعي لتحقيقه، و تتولى السلطة العليا في البلاد ممثلة في الملك و مجلس الوزراء مسؤولية القيام بذلك، أو من تنيبه السلطة عنها في ذلك، و في الغالب لا تقوم السلطة منفردة في عمل ذلك، فهي تستعين دائما بأجهزة استشارية تتولى وضع المشروعات، و اقتراح البدائل، و الإستراتيجية العامة لتخطيط، و تعرض بعد إعدادها على السلطة العليا لتطويرها و إقرارها.

المرحلة الثانية: مرحلة إعداد الخطة: و تتم هذه المرحلة عادة بإتباع مجموعة من الخطوات و الإجراءات، تبدأ بإصدار قرار من مجلس الوزراء يقر فيه الإستراتيجية العامة للخطة، ثم يتم تعميمه على جميع الوزارات و المؤسسات و الهيئات و قطاعات الدولة المختلفة، لتقوم كل جهة بدورها في التحضير و الإعداد لبرامج الخطة الم ستهدفة، ملتزمة بالإطار العام للإستراتيجية الصادرة عن السلطة العليا، شاملة للأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و التنظيمية، في إطار فلسفة التخطيط العامة.

المرحلة الثالثة: مرحلة التنسيق: و فيها تقوم وزارة التخطيط بتجميع الخطط الفرعية للوزارات و المؤسسات و الهيئات و القطاعات الحكومية، و إعادة صياغتها في خطة عامة شاملة جميع القطاعات الحكومية، لتقديمها كمشروع كامل و شامل إلى مجلس الوزراء لمناقشتها و إقرارها.

المرحلة الرابعة : وهي مرحلة المصادقة و الاعتماد و فيها تقوم وزارة التخطيط بعد الانتهاء من وضع هياكل الخطة النهائية بعرض مشروع الخطة على مجلس الوزراء، الذي يقوم بدوره بمناقشة الخطة ووضع اللمسات الأخيرة عليها، و من ثم إقرارها و اعتمادها، و إصدارها في قرار يصادق عليه رئيس مجلس الوزراء ملك المملكة، لتصبح بعد ذلك خطة نافذة المفعول من تاريخ المصادقة عليها.

المرحلة الخامسة: وهي مرحلة التنفيذ و المتابعة و تتم هذه المرحلة بعد صدور قرار رئيس مجلس الوزراء باعتماد الخطة نهائيا، حيث يتم تعميمها من قبل وزارة التخطيط على كافة الوزارات و المؤسسات و الهيئات و الجهات الحكومية ذات العلاقة، لتتولى كل منها تنفيذ ذلك في أجهزتها المتعددة، و أثناء عمليات التنفيذ تتولى إدارة المتابعة بوزارة التخطيط بالتنسيق مع إدارات ووحدات المتابعة في الوزارات و الأجهزة الحكومية الأخرى، بمتابعة عمليات التنفيذ، و العمل على أخذ التدابير اللازمة لتحسين سير

العمليات و مواجهة العقبات و الانحرافات عن الخطة و مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة، و تقديم التقارير السنوية بنتائج المتابعة إلى مجلس الوزراء و إلى هيئة الرقابة و التحقيق التي تتولى مهام البحث عن أسباب التقصير، و التجاوزات و التحقيق فيها.

ثالثا: استراتيجيات خطة التنمية في المملكة العربية السعودية:

ورد في خطة التنمية الخماسية الأولى مصطلح السياسات و الأهداف و لم يرد مصطلح الاستراتيجيات، و ربما لم يكن هناك تفريق بين مفهوم الأهداف و الاستراتيجيات، و قد حصل التطوير في المفاهيم المتعلقة بالتخطيط و التفريق بين الأهداف و الاستراتيجيات في خطة التنمية الخماسية الثانية، حيث ورد فيها مفهوم إستراتيجية التنمية و حددت فيها بثلاث استراتيجيات هي[1]:

*تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق التركيز على الإنتاج الزراعي و الإنتاج الصناعي.

*سرعة تنمية الموارد البشرية في المملكة السعودية.

*التنمية الاقتصادية لمناطق المملكة العربية السعودية عن طريق توزيع الاستثمارات و تطبيق البرامج الاجتماعية حسب الحاجة.

أما خطة التنمية الخماسية الثالثة فقد حصل إيضاح للإستراتيجية بشكل أوسع، و تسميتها بإستراتيجية خطة التنمية، حيث شكلت لجنة الخبراء السعوديين لدراسة الإستراتيجية المقترحة من وزارة التخطيط بناء على توجيه من مجلس الوزراء، ثم رفعت إلى لجنة وزارية لدراستها، ثم أحيلت إلى مجلس الوزراء لإقرارها و المصادقة عليها، و حددت استراتيجيات خطط التنمية في كل مرحلة سابقة و لاحقة على حدى[2].

و فيما يتعلق بمنهج التخطيط و أساليبه، فقد تم اختيار المنهج التخطيطي الشامل بأبعاده الاقتصادية و الاجتماعية و التنظيمية، بعناصره الإستراتيجية و التوجيهية و التأشيرية، فالتخطيط الاستراتيجي يعد بمثابة دليل لمسارات النمو المستقبلية المتوقعة، مما يتطلب توفير بيئة ملائمة لتحقيق طموحات التنمية المستمرة على المدى البعيد، و من أجل ذلك اعتمدت الخطة الخماسية السابعة منظورا بعيد المدى للاقتصاد السعودي يتضمن رؤى إستراتيجية متسقة مع سياسات اقتصادية و مالية على المدى البعيد لتكون دليلا مرجعيا تستند عليه قرارات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية.

أما التخطيط التأشيري فيشتمل على ما يخص القطاع الخاص من توجهات و طموحات خطة التنمية، و يرتكز أساسا على تشجيع القطاع الخاص و تحفيزه على المساهمة في تحقيق الأهداف العامة للخطة، دون أن يتعارض ذلك مع هدف الاستثمارات الخاصة بشأن تعظيم الربح، مما يتطلب توجيه السياسات الاقتصادية (المالية و النقدية و التجارية، و سياسات سوق العمل) نحو تهيئة المناخ الاستثماري

[1] وزارة التخطيط، **منجزات خطط التنمية- حقائق و أرقام-**، الإصدار 20، 2003، ص 38.

[2] سعيد بن حسين زهراني، **مشكلات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية في فترة التخطيط التنموي في مجالات التربية و التعليم و الثقافة** ، بدون دار نشر، 1426هـ- 2005، ص 158.

الملائم، و توفير الفرص الاستثمارية ذات الجدوى ، إضافة إلى مراجعة الأنظمة و اللوائح ذات العلاقة من أجل تبسيط الإجراءات و تشجيع القطاع الخاص على العمل بحرية و مرونة[1].

أما التخطيط التوجيهي فيعتمد على الخطط التشغيلية كأدوات منهجية للتعامل مع القطاع الحكومي، و يشتمل على توجهات ملزمة للجهات الحكومية المختلفة بشأن برامجها و إسهاماتها في تحقيق الأهداف العامة و الأسس الإستراتيجية لخطة التنمية، و ذلك من خلال تطبيق سياسات اقتصادية و اجتماعية محددة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة على الصعيدين الكلي و القطاعي، من أجل ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية[2].

مع زيادة الأهمية النسبية للتخطيط التأشيري، بما يتماشى مع الزيادة المطردة لإسهامات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مما أدى إلى التعجيل بنمو القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني، و الذي كان يعاني (في بداية عهد المملكة بالتخطيط) من هيمنة واضحة لقطاع النفط بصفته مصدرا وحيدا للدخل و الثروة، و افتقار البنية الإنتاجية للتنوع، و ضعف الهياكل المؤسسية و الإدارية و البنية التحتية، و قلة أعداد الموارد البشرية الوطنية المؤهلة، و قد تغير هذا الوضع تماما في الوقت الحاضر، فأصبح الاقتصاد السعودي يتمتع بتنوع ملحوظ في القاعدة الاقتصادية و مصادر الدخل، و تم اكتمال البنية الأساسية و الخدمات العامة التعليمية منها و الصحية، و تطورت الموارد البشرية بدرجة سمحت بسعودة أغلب الوظائف الحكومية، و بدأ التوجه نحو مزيد من سعودة وظائف القطاع الخاص، و تهيئة الاقتصاد الوطني للتعامل بمرونة و كفاءة مع المتغيرات و المستجدات على الأصعدة المحلية و الإقليمية و الدولية[3].

أما الأدوات الفنية للتخطيط فقد تم تطوير نظام متكامل من النماذج الاقتصادية و الذي يتكون من أربعة نماذج متكاملة فهي[4]:

* أنموذج القرن" للتصورات بعيدة المدى ذات العلاقة بتحليل اتجاهات الموارد الاقتصادية، إضافة إلى توقعات بعيدة المدى للطلب على العمالة غير السعودية عند معدلات نمو مختلفة.

* أنموذج الاختيار" للتوقعات متوسطة المدى التي تساهم في تطوير أولويات التخطيط التنموي، و تحليل مضامين السياسات المختلفة.

* أنموذج التنفيذ" للتوقعات قصيرة المدى ذات العلاقة بمتابعة تنفيذ الخطة و تحديد الاتجاهات القطاعية.

---

[1] وزارة التخطيط، **منجزات خطط التنمية– حقائق و أرقام**، الإصدار 19، 2002، ص 50.

[2] عبد الله بن علي المرواني، **إعداد خطط التنمية المملكة العربية السعودية و متابعة تنفيذها**، اللقاء السابع عشر للمسؤولين الفنيين عن إعداد الخطط في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، (1434هـ/ 2014م).

[3] غدير بنت سعد الحمود، **العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية** ، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1425هـ/ 2004م، ص 45.

[4] محمد بن فالح الجهني، مرجع سابق.

* أنموذج النفط" لتقدير الإيرادات النفطية وإعداد المسارات البديلة للتوقعات ذات العلاقة بأسواق النفط العالمية.

المطلب الثاني: تطور جهاز التخطيط التنموي السعودي:

بدأت الخطوات الأولى في مجال التخطيط للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سنة 1947م، حيث فكرت الحكومة السعودية في وضع خطة تنم وية لأربع سنوات في عهد الملك عبد العزيز مؤسس الدولة السعودية الثالثة ، حيث خصص لهذه الخطة مبلغ 270 مليون ريال من الاستثمارات العامة، و لكن هذه الخطة لم تنفذ و تعثرت في مرحلة الفكرة، و لعل ذلك يعود إلى عدم توفر الخبرات الفنية بالمملكة السعودية حينذاك، ومع ذلك فقد حدثت تنمية ضعيفة في السنوات الممتدة من تاريخ توحيد الدولة إلى سنة 1948م، و ه ي نقطة التحول و الانطلاق في مسيرة التنمية الوطنية، و البداية النشطة لتنفيذ مشروعات تنموية طموحة، و بداية لاضطلاع الدولة بدور فاعل في تنظيم عملية التنمية الاقتصادية و توجيهها ، و في سنة 1958م أنشئت (لجنة التنمية) و اقترحت هذه اللجنة عدة توصيات من أهمها ما يلي:

*تكوين لجنة فحص و دراسة استشارية من بعض الخبراء الاقتصاديين و العالميين للحكومة و الخزانة، و تكون مهمة هذه اللجنة تقويم إنتاجية المشروعات المختلفة و تحليل فاعليتها و إعداد برامج خطة تنمية اقتصادية لمدة خمس سنوات، و تجهيز المصادر المالية اللازمة لها.

*تحقيق تناسب بين معدلات الزيادة في دخل البترول ، و بين متطلبات التنمية الاقتصادية و العمل على تخفيض النفقات غير الإنتاجية.

*إنشاء مجلس إدارة للتنمية بميزانية خاصة يتخصص في القيام على تنفيذ هذا البرنامج و يكون هذا المجلس مسئولا عن عملية التنمية مسؤولية كاملة.

و قد استعانت هذه اللجنة ببعض الخبرات الأجنبية من أجل فتح الطريق لمعرفة السياسة الأفضل التي يمكن أن تنتهجها المملكة السعودية في حقل التنمية الاقتصادية بوجه خاص و في حقل الاقتصاد بوجه عام [1]، و قد تعثرت هذه اللجنة بسبب عدم توافق فلسفة التخطيط المستعار مع فلسفة نظام الحكم في المملكة السعودية آنذاك، الأمر الذي دفع بالحكومة السعودية في سنة 1960م، إلى الاستعانة بالبنك الدولي للإنشاء و التعمير، لمساندتها في وضع برامج منطقية للتنمية الاقتصادية تتوافق مع أسس الحكم و طبيعة المملكة السعودية و فلسفتها. و قد تم ذلك بالفعل، " فأعدت بعثة البنك تقريرا شاملا بالعنوان(مدخل إلى التنمية في المملكة العربية السعودية) و الذي أعتبر و لا يزال المرجع الأساسي للتنمية في المملكة السعودية من الناحية الموضوعية و التنظيمية" [2].كما و قد أوصت البعثة بإنشاء (مجلس أعلى للتخطيط في المملكة السعودية)يتولى عمليات التخطيط للتنمية، و أنشئ المجلس فعلا في سنة 1961م برئاسة رئيس مجلس الوزراء و عضوية مجموعة من الوزراء ذوي العلاقة للقيام بالتخطيط و رسم سياسة

[1] سعود بن حسين الزهراني، مرجع سابق، ص 157.

[2] الصباب، أحمد العلي، **التخطيط و التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية** ، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1985، ص 64.

الإنماء الاقتصادي بين مختلف الوزارات و المصالح و الإشراف عليها و متابعة تنفيذها لكن هذا المجلس لم يتمكن من وضع خطة شاملة للمملكة العربية السعودية للأسباب التالية[1]:

*نقص الإحصاءات و المعلومات الدقيقة، التي تعتبر أساسا في أعمال التخطيط الاقتصادي.

*نقص الأجهزة الإدارية و الحكومية، و ضعف إنتاج العاملين فيها.

*عدم توفر الدراسات و الأبحاث العلمية، لتحديد مصادر المياه و الأماكن المعدنية، و أنواع التربة و غيرها من متطلبات التخطيط التنموي.

*عدم توفر شبكة للمواصلات تربط ما بين أرجاء المملكة السعودية.

*حالة البداوة التي تعطل إنتاج ما يزيد عن نصف سكان الدولة.

و في سنة 1964م أكدت تقارير دولية و من الأمم المتحدة بأهمية إعادة تنظيم لجنة التخطيط القائمة في المملكة العربية السعودية، و بناءا على الاقتراحات التي تقدموا بها تم تكوين الهيئة المركزية للتخطيط في المملكة السعودية في سنة 1965م[2]، و قد قامت هذه الهيئة بإعداد خطة التنمية الخماسية الأولى (1970م-1974 م) و تابعت تنفيذها، كما قامت الهيئة بالانتهاء من إعداد الخطة الثانية (1975م- 1979م)، و في سنة 1975م تطورت الهيئة المركزية للتخطيط إلى وزارة التخطيط، حيث صدر الأمر الرئاسي رقم (أ/ 236) بتاريخ 1395/10/08هـ القاضي بإنشاء وزارة التخطيط لتحل محل الهيئة المركزية للتخطيط، لتصبح جهازا حكوميا مسئولا عن وضع الإطار التخطيطي الذي يوجه الحركة التنموية في مجالاتها الاجتماعية و الاقتصادية عن طريق إعداد خطط التنمية و متابعة تنفيذها، و ذلك عبر التعاون مع الجهات الحكومية المختلفة من خلال وضع البرامج و المشروعات التنموية للمملكة.

و بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (55) و تاريخ 1416/03/18هـ انتقلت تبعية الإحصاءات العامة من وزارة المالية و الاقتصاد الوطني إلى وزارة التخطيط، مما عزز دور وزارة التخطيط الاقتصادي بما وفره من بيانات بحسب احتياج المخطط [3]، و بعد ذلك قامت بإعداد خطة التنمية الثالثة (1980م/ 1984م) الموافق ل (1400هـ/ 1404هـ)، و تتابعت الخطط التنموية لتؤلف منظومة خطط تنموية طموحة، جني نتيجتها المجتمع السعودي في كثير من المجالات، و وصل إلى ما عليه اليوم من تقدم و تطور.

المطلب الثالث: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في السعودية خلال الفترة 1970- 2005

ففي ما يخص الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970 – 2005: نجحت خطط التنمية التي تم تنفيذها منذ سنة 1390هـ / 1391 هـ (1970م) في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفرص العمل، وفي إقامة قاعدة متكاملة من التجهيزات الأساسية والمؤسسات القادرة على رفع الفعاليات الاقتصادية،

[1] عبد الله بن سليمان العبيد، عبد القادر محمد، **اقتصاد المملكة العربية السعودية**، دار عالم الكتب للطباعة و النشر و التوزيع، الرياض، 1415هـ، ص 11، نقلا عن: الشهراني، سعد الخليوي خالد، **مفاهيم أولية و مواضيع متخصصة في الاقتصاد**، ص 139.

[2] سعود بن حسن الزهراني، مرجع سابق، ص 158.

[3] محمد بن فالح الجهني، مرجع سابق.

والقيام بالتطوير والتحديث ونقل التقنية المتقدمة، وفي تحقيق مستويات جيدة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية المختلفة، الأمر الذي انعكس بوضوح في تحسن مستويات المعيشة لجميع المواطنين.

شير البيانات الصادرة من وزارة الاقتصاد و التخطيط السعودي ، إلى تحقيق الناتج المحلي الإجمالي للمملكة على امتداد سنوات خطط التنمية السبع معدلات نمو جيدة، حيث تضاعفت قيمته الحقيقية خلال الستة والثلاثين سنة الماضية بأكثر من 4.8 ضعفا فقد زادت قيمته من 156.7 مليار ريال سنة 1969 م إلى 767.7 مليار ريال في سنة 2005 [1].

-ففي **الخطة التنموية الأولى** (1970 – 1974) ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطة التنموية الأولى إذ حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا قدره (9.8 %) كمتوسط سنوي، وفي **الخطة التنموية الثانية** (1975 – 1979) حقق معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي ارتفاعا خلال سنوات الخطة بمتوسط سنوي قدره (5.6 %)، وبالتالي ارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي على امتداد سنوات الخطة الخمس ليبلغ 498 مليار ريال (**انظر الملحق رقم " 6**")، أما في **خطة التنمية الخماسية الثالثة** ونتيجة لتداعيات الحرب العراقية الإيرانية على حركة الصادرات النفطية وتقييد نشاط البناء و التشييد، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من نحو 485.4 مليار ريال في سنة 1399 / 1400 هـ إلى نحو 432.8 مليار ريال في سنة 04 / 1405 هـ (1984)، بمعدل انخفاض سنوي متوسط بلغ (2.3%) خلال خطة التنمية الثالثة (**انظر الملحق رقم " 6**")، وشهدت سنوات **خطة التنمية الرابعة** انخفاضا في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي الحقيقي خلال سنوات الخطة (0.7%) فقط [2](**انظر الملحق رقم " 6**")، وخلال **الخطة التنموية الخامسة** عاد الناتج المحلي ليحقق ارتفاعا إذ بلغ متوسط معدله السنوي (4.4 %) وذلك نتيجة لارتفاع العائدات النفطية مجددا، إذ حقق قطاع النفط نموا خلال سنوات الخطة بمعدل (9.7 %)، أما في **خطة التنمية السادسة** فانخفض عن ما كان عليه في خطة التنمية الخامسة حيث انخفض معدل النمو المتوسط ب (2.3 %) وارتفع معدل النمو الاقتصادي مجددا في **خطة التنمية السابعة** وحقق معدل 3.4 % [3] (**انظر الملحق رقم "6"**).

أثرت التقلبات في حجم الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدخل الفردي للسكان، وان كان مستوى الدخل الفردي في المجتمع السعودي يعد بصفة عامة مرتفعا وفقا للحد الأدنى الذي قررته منظمة الأمم المتحدة البالغ 40 دولار أمريكي.

---

[1] بندر بن سالم الزهراني، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية" دراسة قياسية للفترة (1970م-2000م)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2004، ص 71.

[2] كل المعطيات المستخدمة من: **وزراء الاقتصاد والتخطيط، منجزات خطط التنمية – حقائق و أرقام –** ، الإصدار الثالث والعشرون، 2006، ص 12-16.

[3] إبراهيم بن محمد الزين، **المتغيرات التنموية و الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية "مركز الدراسات و البحوث"، الرياض، (1433هـ/ 2012م)، ص 33.

يلاحظ أن حجم الناتج المحلي الإجمالي في بداية الخطة التنموية الثالثة كان 513.12 مليار ريال مما كان له الأثر الايجابي في متوسط الدخل الفردي الذي كان مرتفعا، حيث بلغ حوالي 58.7 ألف ريال، وبالمقابل نجد أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض في نهاية الخطة الخماسية الثالثة (1984 م) حيث بلغ حوالي: 428.44 مليار ريال، وبالتالي أثر سلبا في متوسط الدخل الفردي حيث سجل حوالي 37.2 ألف ريال ، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي عاود الارتفاع خلال الخطة التنموية السادسة (1999) حيث بلغ حوالي 596.80 مليار ريال ، وصاحب ذلك الارتفاع نمو في مستوى الدخل الفردي للسكان حيث سجل حوالي 30.34 ألف ريال، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطة الخماسية السابعة (2000 – 2004) حيث بلغ حوالي 741.3 مليار ريال وصاحب ذلك أيضا ارتفاع في متوسط الدخل الفردي للسكان بلغ حوالي 43.06 ألف ريال **(انظر الملحق رقم "6")**.

ويعكس ذلك الأداء الايجابي للاقتصاد الوطني التطور والنمو في القطاعات غير النفطية السلعية والخدمية، والذي يعد بدوره مؤشرا لنجاح إستراتيجية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز إسهام القطاعات غير النفطية (السلعية والخدمية) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

وإذا ميزنا بين مرحلتين في التقدم الاقتصادي بالمملكة بمعيار معدلات النمو المحققة، فان المرحلة الأولى التي تغطي خطط التنمية الثلاث الأولى 90 / 1391 – 04 / 1405هـ (1970 – 1984) قد شهدت معدلات عالية في نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ متوسطها السنوي (23.2%)، في الوقت الذي شهدت المرحلة الثانية التي تغطي خطط التنمية من الرابعة والى السابعة معدلات نمو أقل بلغ متوسطها السنوي (4.1%)، ومع ذلك فقد بلغ متوسط معدل النمو خلال خطط التنمية السبع نحو (11.9%) وهو معدل جيد بالمقاييس العالمية[1] **(انظر الملحق رقم "6")**.

لقد اتصفت ظروف التنمية الاقتصادية بالمملكة لفترة طويلة بالدور الكبير لقطاع النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وتمويل الاستثمارات الحكومية لإقامة البنية الأساسية، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين، ولذلك ظل تنويع الفعاليات الاقتصادية وزيادة الدور التنموي للقطاع الخاص في مقدمة أهداف خطط التنمية المتعاقبة، وقد تحققت خطوات مهمة في هذا المجال حيث تبرز معدلات النمو المتواصل للقطاعات الإنتاجية غير النفطية على امتداد سنوات خطط التنمية من سنة 1969 م – 2005 م الجهد الكبير في مجال التنمية الشاملة لاقتصاد المملكة، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي لهذه الفترة (5.5 %) للقطاعات غير النفطية أي أن قيمته قد تضاعفت بما يقارب 7 مرات ويعكس هذه الزيادة معدل النجاح الكبير الذي تحقق في تنفيذ سياسة تنويع القاعدة الاقتصادية في البلاد وارتفع للقطاعات الإنتاجية بمعدل(5.6%) وللقطاعات الخدمية بنسبة (5.2 %) **(انظر الملحق رقم "6")**[2].

[1] وزارة الاقتصاد و التخطيط، **منجزات خطط التنمية – حقائق و أرقام –**، الإصدار الرابع والعشرون، 2007، ص 06.

[2] بندر بن سالم الزهراني، مرجع سابق، ص 72.

في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي لقطاع البترول (2%)، وقد حققت القطاعات الإنتاجية الحيوية مثل الصناعة معدل نمو مرتفع خلال هذه الفترة بلغ متوسط 9.4 % سنويا في المتوسط، كما ارتفع تكرير البترول بمعدل نمو سنوي قدره 3.13 % في المتوسط، والصناعات التحويلية الأخرى بمعدل نمو سنوي قدره 16.63 % في المتوسط، مما يوضح الوزن المتزايد للصناعة بجميع مفرداتها.

كما ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الصناعي خلال الفترة نفسها إلى نحو 86.3 مليار ريال في مقابل 8.3 مليار ريال في بداية الفترة، علما أن متوسط معدل النمو السنوي في قطاع الصناعة نحو (12.9%) في خطة التنمية الأولى، و (6.4%) في خطة التنمية الثانية، و (9.3%) في خطة التنمية الثالثة، لكنه انخفض إلى (3.6%) في خطة التنمية الرابعة، ثم حقق المعدل نفسه في خطة التنمية الخامسة، ليعاود الارتفاع إلى (6.4%) في خطة التنمية السادسة، وفي خطة التنمية السابعة بلغ معدل النمو السنوي المتوسط (5.1%)[1].

كما ارتفعت قيمة الناتج الزراعي إلى نحو (39.5) مليار ريال سنة 1425هـ / 1426 هـ (2005) مقابل 5.51 مليار ريال في سنة المقارنة 89 / 1390 هـ (1969)، محققا ارتفاعا متواليا في معدلات النمو بلغت (4.1%) في خطة التنمية الأولى، و (6.4%) في خطة التنمية الثانية، و (10.5%) و (13.4%) في الخطتين الثالثة و الرابعة على التوالي، أما في خطط التنمية الخامسة والسادسة والسابعة فقد انخفضت خلالها معدلات النمو لنحو (2.5%، 1.4%، 1.9%) على التوالي [2].

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض معدل نمو القطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة يأتي متناسبا مع التوجه الإنمائي الذي استهدف الملائمة بين التوسع الزراعي وبين الموارد المائية المتاحة.

و تتأكد أبعاد الانجاز في تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أيضا من خلال مؤشرات قطاعات الخدمات خلال الفترة من سنة (1969 – 2005) والتي ارتفع ناتجها إلى (350.8) مليار ريال في نهاية الفترة مقابل (56) مليار ريال في بدايتها، وهو ما يوضحه النمو المتحقق لناتج قطاع التجارة وارتفاعه إلى (59.4) مليار ريال مقابل (4) بليون ريال، بالإضافة إلى الارتفاع المتزايد في الخدمات الحكومية إلى 136.6 مليار ريال، مقابل 25.9 مليار ريال على امتداد الستة والثلاثين سنة الماضية [3]، وهو ما يعكس بدوره الزيادة التي طرأت على الإيرادات العامة للدولة التي تم توجيهها لزيادة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية و الاقتصادية دعما للتنمية، وتحسينا للمستوى المعيشي للمواطنين.

أما في ما يخص الإيرادات والنفقات الحكومية فحرصت الموازنة العامة على امتداد سنوات خطط التنمية على تمويل برامج ومشروعات خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بأقصى المعدلات الممكنة في ضوء الإمكانات المالية المتوافرة ومقتضيات السيطرة على معدلات التضخم وضبط الأسعار، وذلك على

---

[1] كل المعطيات المستخدمة من : **وزارة الاقتصاد والتخطيط – منجزات خطط التنمية – حقائق و أرقام** ، أعداد متفرقة، 2002–2014.

[2] نفس المرجع السابق و

*Agnes chevallir ,**Arabie Saoudite : puissance pètroliére et puissance internationale economie** ,prospective internationale ,n 11, 03 trimestre , 1982 , p 159.*

[3] الإحصائيات من وزارة الاقتصاد والتخطيط، **منجزات خطط التنمية – حقائق و أرقام – أعداد متفرقة (2002 – 2014)**.

الرغم من التقلبات الحادة و المتوالية في أسواق النفط العالمية واتجاه أسعار النفط الخام إلى الانخفاض بصورة حادة في بعض سنوات خطط التنمية، وهي انخفاضات بلغت ذروتها في سنة 1998 م، مع متوسط لسعر برميل النفط الخام لم يتجاوز ثمانية دولارات، بالإضافة إلى ما يرتبط بقرارات الأوبك من تخفيض لسقف الإنتاج للدول الأعضاء والتزام المملكة بهذه القرارات، حفاظا على استقرار السوق الدولية للنفط وضمان تماسك الأسعار واستقرارها [1].

فالمصدر الرئيسي للمالية العامة هي الإيرادات المالية وعوائد العملات الأجنبية المتأتية من تصدير النفط الخام، فالمتتبع للإيرادات العامة يلاحظ أنها: تميزت في سنوات خطة التنمية الأولى والثانية بزيادة كبيرة نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية الناشئة من الزيادة في أسعار النفط في السوق العالمية وحجم الإنتاج، فلقد ارتفع مجموع قيمة إيرادات الدولة من 7.9مليار ريال في سنة 1970الى 100.1 مليار ريال سنة 1974، والى 211.2 مليار ريال في سنة 1979، وبلغ معدل النمو السنوي المتوسط في الإيرادات العامة خلال خطة التنمية الأولى (77.6%)، بينما بلغ ذلك المعدل (16.1%) خلال خطة التنمية الثانية، وفي سنوات خطة التنمية الثالثة شهدت أسواق النفط العالمية تطورات سلبية أدت إلى انخفاض الإيرادات النفطية بدرجة انخفض فيها معدل النمو السنوي المتوسط للإيرادات العامة بنسبة (- 4.1%)، فلقد انخفض مجموع الإيرادات العامة من 348.1 مليار ريال في سنة 1980 إلى 171.5 مليار ريال في سنة 1984 [2]، واستمر الانخفاض خلال سنوات خطة التنمية الرابعة إذ بلغت الإيرادات العامة 133.6 مليار ريال في سنة 1985، ثم انخفضت إلى 114.6 مليار ريال في سنة 1989، لقد كان معدل الانخفاض السنوي المتوسط بنسبة (- 7.7%) خلال سنوات الخطة، وخلال سنوات خطة التنمية الخامسة ارتفعت الإيرادات العامة بمعدل سنوي متوسط قدره (2.4%)، ثم واصلت ارتفاعها خلال خطة التنمية السادسة بمعدل سنوي متوسط بلغ (2.7%)، كما سجلت الإيرادات العامة أعلى ارتفاع لها في سنة 1997 حيث بلغت 205.5 مليار ريال، ثم انخفضت في سنة 1999 إلى 147.5 مليار ريال، ولقد عاودت الارتفاع في سنة 1420هـ/1421 هـ (2000) إلى 258.1 مليار ريال مع بداية خطة التنمية السابعة نتيجة لزيادة عائدات النفط التي بلغت 214.4 مليار ريال، وفي سنة 2001 ازدادت الإيرادات العامة إلى 228.2 مليار ريال منها 183.9 مليار ريال قيمة الإيرادات النفطية، وفي السنة الرابعة لخطة التنمية السابعة 2003 بلغت الإيرادات العامة نحو 293 مليار ريال، وبلغت نسبة الإيرادات النفطية فيها (78.8%)، وفي السنة الخامسة للخطة 2004 بلغت الإيرادات 392.3 مليار ريال وكانت نسبة الإيرادات النفطية فيها 84.1% [3] (**انظر الملحق رقم "6"**).

وفي المقابل بلغ معدل النمو السنوي المتوسط في الإنفاق العام الفعلي خلال خطة التنمية الأولى (42.2%)، بينما بلغ (39.6%) و (3.1%) خلال خطتي التنمية الثانية و الثالثة، وخلال سنوات

[1] بشير بن سالم الزهراني، مرجع سابق، ص 73.

[2] وزارة الاقتصاد و التخطيط، **منجزات خطط التنمية –حقائق و أرقام –**، أعداد متفرقة (2002 – 2014).

[3] خطط التنمية، **حقائق و أرقام**، أعداد متفرقة، 2002 – 2014.

خطة التنمية الرابعة تراجع الإنفاق العام حيث انخفض بمعدل سنوي متوسط بلغ (– 6.5%)، ولم يكن ذلك الانخفاض نتيجة لانخفاض الإيرادات العامة فقط بل وأيضا بسبب اكتمال معظم مشاريع التجهيزات الأساسية، فلقد كان الإنفاق العام في سنة 1985 نحو 184مليار ريال انخفض إلى 154.9 مليار ريال في سنة 1989، ومنذ سنتي 1990 و 1999 تراوح الإنفاق العام بين زيادة وانخفاض معتدل حتى ارتفاعه في سنة 2000 ليصل إلى 235.3 مليار ريال ، ثم ازداد إلى 255.1 مليار ريال في السنة الثانية (2001) من خطة التنمية السابعة، وفي سنة (2003) بلغ الإنفاق العام الفعلي نحو 257 مليار ريال ليزداد في سنة (2004) إلى 285.2 مليار ريال **(انظر الملحق رقم "6")**.

وللأهمية الكبيرة التي تلعبها عائدات النفط كونها مصدرا رئيسيا لإيرادات الحكومة وتوفير احتياجات الإنفاق على برامج خطط التنمية ومشروعاتها ، وما ارتبط بها من تقلبات، فقد حققت الموازنة العامة للدولة عجز استمر على امتداد السنوات من (1983 – 2002)، ولم تحقق فائضا إلا في سنة 2000 م في ظل عودة التوازن للسوق النفطية العالمية، وتوجه السياسات الاقتصادية والمالية نحو تحقيق إيرادات من المصادر الغير نفطية، في إطار برنامج شامل لتعميق الإصلاح المالي والاقتصادي [1]، وتحقق فائض مالي في ميزانية الدولة للسنوات التي تلت سنة 2002 وبلغ أقصاها سنة 2005 نحو 217.86 مليار ريال، علما أن أكبر عجز سجل في سنة 1987 وقدر بحوالي (– 81.10) مليار ريال وذلك بسبب تراجع الإيرادات النفطية بمعدلات كبيرة في ظل أوضاع السوق العالمية للنفط [2] **(انظر الملحق رقم "6")**.

أما في ما يخص التضخم ف تتمتع المملكة العربية السعودية بعلاقة فريدة بين الميزانية الحكومية والسياسة النقدية، مرده إلى عدم وجود أسواق مالية متطورة مقارنة بأسواق المال العالمية، فليس من الصعوبة ملاحظة العلاقة الوثيقة بين الميزانية الحكومية وعرض النقود، فالعجز في الميزانية يتم تمويله عن طريق الاقتراض من مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، مما يؤدي إلى زيادة حجم النقود ، في حين يؤدي فائض الميزانية إلى تأثير معاكس، والسبب لهذه العلاقة الوثيقة هو أنه في ظل غياب سوق مالي متطور، فان المصدر الوحيد لتمويل عجز الميزانية أو إيداع فائض الإيرادات، سيكون عبر مؤسسة النقد، الأمر الذي سيؤثر في السياسة النقدية [3].

من جانب آخر وكنتيجة لهيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد المحلي، فان أداء الاقتصاد يعتمد بصورة كبيرة على التطورات التي تحدث في أسواق النفط العالمية، فتحسن الأسعار وزيادة الطلب العالمي على النفط ينعكس بصورة ايجابية واضحة على قيمة الصادرات وعلى حجم الإيرادات الحكومية، ولكنه قد

---

[1] بندر بن سالم الزهراني، مرجع سابق، ص 74.

[2] محمود الخطيب الكسواني، **العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية** ، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاديين السعوديين، المجلد 3، ع 6، (1422 هـ / 2001)، ص 26 و وزارة الاقتصاد والتخطيط، **منجزات خطط التنمية – حقائق و أرقام –**، أعداد متفرقة (2002 – 2014).

[3] محمد بن عبد الله الجراح، **مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية " دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود "**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية القانونية، المجلد 27، العدد 01، 2015، ص 139.

يجلب معه أيضا ضغوطا تضخمية، فالارتفاع الكبير في التدفقات المالية من عائدات النفط أتاح الفرصة للمملكة لتحقيق معدلات نمو عالية خلال السنوات الماضية، غير أنه في الوقت ذاته أسهم في ارتفاع التضخم، فقد وصل التضخم إلى أعلى معدل له خلال عام 1975م بمعدل 34.7%، علما أنه حقق أيضا نسبا عالية في سنوات 1973 (13%) وسنة 1974 (21.5%) و 1976 (31.5%)[1] **(انظر الملحق رقم "6").**

وقد ظلت مؤسسة النقد العربي السعودي مقتنعة بأن سياسة ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، الذي يعاني من تذبذبات و انخفاضات مستمرة أمام العملات الرئيسة، ليست هي السبب الرئيسي في الارتفاع الحالي في معدلات التضخم، و إنما يعود ذلك إلى عوامل محلية مثل:

* النمو السريع في عرض النقود وارتباطها المباشر بتزايد الإنفاق الحكومي[2*].

* ضعف القدرة الاستيعابية للموانئ السعودية، وارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي (بسبب ارتفاع عائدات النفط)، خصوصا في مشاريع البنية التحتية، حيث كان له دور مهم في رفع الطلب المحلي وانخفاض الاستثمار سبب في ارتفاع تكلفة الإسكان فالنقص في المساكن والبنايات التجارية، وارتفاع أسعار مواد البناء، فضلا عن التدفق المستمر للعمالة الأجنبية إلى السوق السعودي، كلها عوامل أدت إلى الارتفاع الكبير في أسعار العقارات والإيجارات[3].

*ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية الناتج من النمو السكاني السريع والكبير، بسبب تنامي أعداد المواطنين والمقيمين في السعودية وقد أسهمت هذه الزيادة السكانية في ارتفاع الأسعار في السوق المحلية فضلا عن ارتفاعها في دول المصدر بالإضافة إلى الارتفاع العالمي في أسعار الغذاء والمعدات الإنتاجية و المواد الخام.

*انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسة الأخرى كان له دور في تزايد وتيرة ارتفاع الأسعار المحلية بسبب ارتفاع فاتورة الواردات مما أدى إلى جعل الأسعار المحلية أكثر حساسية للتغيرات التي تحدث في أسعار الواردات مقارنة بالظروف الاقتصادية المحلية.

وقد اعتمدت الحكومة السعودية سياسات وإجراءات محددة لمكافحة التضخم أهمها:

إزالة الاختناقات بالعرض عن طريق:

---

[1] *Khalida Albassim , **domestic external sources of inflation in Saudi Arabia :an ampirical study** , G.k au ecom iet adm, vol 13, n 01, 1420 Ah, 1999, jeddah, p 06.*

[2] سالم سليمان درويش، **تطور نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1993 – 2009) و الآثار الاقتصادية لذلك دراسة تحليلية،** مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية الإدارية، المجلد الحادي والعشرين، العدد الأول، 2013، ص 346.

[*] نظرا إلى أن إيرادات النفط تذهب مباشرة إلى خزينة الدولة، فان الطريقة الوحيدة التي يستفيد منها المواطن من هذه الإيرادات، هي عن طريق الإنفاق الحكومي على المشاريع و الخدمات، فالنمو المتسارع نتيجة استغلال الإيرادات النفطية في المشاريع التنموية، لابد أن يحمل معه قدرا من التضخم، ولهذا فهناك علاقة وثيقة بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود في المملكة، وذلك بسبب أن معظم الإيرادات الحكومية تأتي من الخارج فعرض النقود يزداد في حالة زيادة الإنفاق الحكومي، فعرض النقود لن يكون له تأثير معنوي على التضخم إذا كان مرتبط بزيادة مماثلة للطلب على النقود.

[3] رياض محمد الخريف، وليام أبارنيت، **ورقة عمل مؤشرات التضخم الأساسي في المملكة العربية السعودية** ، مؤسسة النقد العربي، مارس 2015، ص 14.

*زيادة تدفق الواردات والخدمات المستورة من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ وتبسيط الإجراءات وتسهيل سرعة تنفيذها.

*زيادة حجم الموجودات المحلية المتوافرة (مثل توزيع الأراضي على ذوي الدخل المحدود)

تحسين شبكات النقل الداخلي و التوزيع وتثبيت تكاليف المعيشة عن طريق:

*مراقبة الأسعار (وخاصة تحديد أسعار التجزئة و الإيجارات).

*حماية المستهلك بالنسبة للجودة النوعية و المواصفات الأخرى للسلع و الخدمات.

*وقف الزيادة السنوية لاعتمادات الميزانية في سنة 1976 – 1977 وذلك لمدة سنتين متتاليين مع الزيادة الطفيفة في سنة 1978 – 1979، مما أدى إلى امتصاص التضخم على حساب النمو الاقتصادي، حيث انخفض معدل التضخم إلى مستوى متدني جدا (1.9%) سنة 1979 [1]، وحافظت الحكومة السعودية على معدلات متدنية في معدلات التضخم خلال المدة المتبقية باستثناء سنة 1980 (4.1%) و 1995 (4.9%) علما أنه حقق في نهاية الخطة الخماسية السابعة للتنمية 2004 (0.32%) و 2005 (0.7%) [2] **(انظر الملحق رقم "6")**.

والملاحظ للتجارة الخارجية للمملكة أن الإيرادات العامة تعتمد على عائدات التصدير من النفط في تمويل المصروفات الحكومية، وقد شهدت القيمة الإجمالية للصادرات و الواردات من السلع و الخدمات زيادة كبيرة خلال الفترة (1970 – 2004)، مما يعكس التطور المستمر و الازدياد الملحوظ في انفتاح اقتصاد المملكة واندماجه في الاقتصاد العالمي، فقد ازدادت قيمة الصادرات السلعية والخدمية من 10.907 مليار ريال سنة 1970 إلى 472.49 مليار ريال في سنة 2004، أي أنها تضاعفت نحو ثلاثة و أربعون ضعفا خلال الفترة المذكورة أعلاه، ومن جانب آخر ازدادت قيمة الواردات السلعية والخدمية من 3.2 مليار ريال في سنة 1970 إلى 177.6 مليار ريال في سنة 2004 م أي أنها تضاعفت نحو خمسة وخمسون ضعفا خلال الفترة المذكورة [3] **(انظر الملحق رقم "6")**.

كما حقق الميزان التجاري لاقتصاد المملكة فائضا قيمته 6.090 مليار ريال في سنة 1970 م، وارتفع الفائض بصورة كبيرة مع السنة الأخيرة 1974 م من خطة التنمية الأولى حيث بلغ حوالي 106.7 مليار ريال، وبلغت قيمته في السنة الأخيرة 1979 م من خطة التنمية الثانية 124.7 مليار ريال، وانخفض فائض الميزان التجاري في السنة الأخيرة 1984 م من خطة التنمية الثالثة إلى حوالي 31.3 مليار ريال، ووصل الانخفاض مع السنة الأخيرة للخطة الرابعة إلى 34.0 مليار ريال [4]، ومع السنة الأخيرة لخطة التنمية الخامسة، ارتفع الفائض التجاري إلى حوالي 79.3 مليار ريال، وزاد ارتفاعه بمعدلات كبيرة

[1] حاتم مهران، **التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة، جامعة الجزيرة، السودان، 2008، ص 36.

[2] حمد لغانم، **محددات التضخم في الاقتصاد السعودي** ، مجلة قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، الرياض، 2008، ص 38.

[3] وزارة الاقتصاد والتخطيط، **منجزات خطط التنمية – حقائق و أرقام –**، أعداد متفرقة، (2002 – 2004).

[4] محمد ساحل، محمد طالبي، **التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة تحليلية تقييمية "**، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2008، ص 157.

ليصل إلى 93.3 مليار ريال مع السنة الأخيرة للخطة السادسة، وتواصل هذا الارتفاع ليصل إلى 185.9 مليار ريال مع نهاية 2000 م، وفي سنة 2002 م انخفض الفائض التجاري ليصل إلى 156.7 مليار ريال، ووصل الفائض في نهاية الخطة الخماسية السابعة 2004 إلى 308.25 مليار ريال، ويرجع الفضل في الميزان التجاري وارتفاعه بمعدلات ملحوظة بالرغم من تقلبات أسعار النفط والطلب العالمي، إلى حقيقة مهمة ترتبط بقدرة اقتصاد المملكة المتزايدة على امتداد سنوات التخطيط بتوفير نسب كبيرة من احتياجات الاستهلاك المحلي العامة والخاصة من السلع، وهو ما أدى إلى انخفاض الطلب على الاستيراد من الخارج، في ظل وجود بدائل محلية للواردات قائمة على المنافسة من حيث الجودة و السعر على الأخص في نطاق الإنتاج الصناعي و الزراعي.

والمتتبع لـميـزان المـدفـوعـات فقد أدى تحسن أوضاع الأسواق العالمية للنفط ، وارتفاع أسعاره خلال عقد السبعينات إلى انعكاسات ايجابية ملموسة على بنود الحساب الجاري لميزان المدفوعات السعودية، فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للمقبوضات في هذا الحساب من (11.1) مليار ريال سنة 1970 م إلى (220.9 مليار ريال) في سنة 1979م، وعلى الرغم من أن الزيادة قد شملت مختلف بنود المقبوضات في هذا الحساب إلا أن الزيادة في قيمة الصادرات السلعية كانت الأكبر، فقد قفزت قيمة هذه الصادرات من نحو (9.8) مليار ريال في سنة 1970 إلى نحو(199) مليار ريال في سنة 1979 م، وفي المقابل شهد جانب المدفوعات في الحساب الجاري قفزة مماثلة خلال عقد السبعينات، إذ ازدادت القيمة الإجمالية للمدفوعات من نحو (10.7) مليار ريال في سنة 1970 إلى نحو 180.5 مليار ريال في سنة 1979م، ونتيجة لهذه التطورات في جانبي المقبوضات والمدفوعات ازداد فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات من 467 مليار ريال في سنة 1970 م إلى نحو 40.4 مليار ريال في سنة 1979 م[1] **(انظر الملحق رقم "6").**

إلا أن عقد الثمانينات شهد تطورات سلبية في السوق العالمي للنفط كان لها أثر مباشر على جانب المقبوضات في الحساب الجاري وبشكل خاص المقبوضات من جانب الصادرات السلعية فقد تواصل الانخفاض خلال هذا العقد في القيمة الإجمالية للمقبوضات ووصل إلى 154.72 مليار ريال في سنة 1989 م، أما المدفوعات فقد ظلت تتنامى خلال تلك الفترة نتيجة لاستمرار الدولة في الإنفاق على برامجها التنموية والخدمية واستمرار التوسع في إنفاق القطاع الخاص على سلع الاستهلاك والاستثمار فارتفعت إثر ذلك القيمة الإجمالية للمدفوعات لتصل إلى 190.5 مليار ريال في سنة 1989 م.

ونتيجة لتلك التطورات في جانب المقبوضات والمدفوعات في ميزان الحساب الجاري ، بلغ العجز في رصيد هذا الحساب نحو (35.8) مليار ريال في سنة 1989 م.

وخلال عقد التسعينات طرأ بعض التحسن على موقف المقبوضات وبالذات على المقبوضات من الصادرات السلعية، إذ ارتفعت القيمة الإجمالية للمقبوضات إلى 264.9 مليار ريال في سنة 1997 و إلى 321 مليار ريال سنة 2000 و إلى 305.1 مليار ريال سنة 2002و إلى 382.25 مليار ريال سنة

[1] مرجع سابق، ص 76.

2003 و إلى 510.47 مليار ريال سنة 2004. و ارتفع العائد من الصادرات السلعية من 105.97 مليار ريال سنة 1989 إلى 189.57 مليار ريال سنة 1999 وبلغ العائد في نهاية الخطة الخماسية السابعة إلى (471.245) مليار ريال سنة 2004، غير أن الزيادة في القيمة الإجمالية للمدفوعات خلال هذه الفترة قد فاقت كثيرا تلك التي طرأت على قيمة المقبوضات حتى سنة 1998 م، ووصلت القيمة الإجمالية للمدفوعات إلى (264.93) مليار ريال في سنة 1997 م، ونتيجة لهذه التطورات حقق رصيد الحساب الجاري فائضا مقداره (1.1) مليار ريال في سنة 1997 م، وبعد ذلك تحول إلى عجز مقداره (49.24) مليار ريال في سنة 1998 م، وفائض مقداره (53.7) مليار ريال في سنة 2000 م، وفائضا مقداره سنة (105.18) مليار ريال سنة 2003، و فائضا قدره 184.85 مليار ريال سنة 2004(**انظر الملحق رقم "6"**).

المطلب الرابع: تطور بعض مؤشرات الاقتصاد السعودي خلال الفترة: 2005 – 2012

استمر التحسن في النشاط الاقتصادي خلال سنوات الخطة الثامنة (2005 – 2009)، فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من نحو 741.3 مليار ريال في سنة 2004 إلى نحو 983.1 مليار ريال في سنة 2009، مسجلا بذلك نموا حقيقيا بلغ متوسطه السنوي نحو (3%)، ويعد هذا الأداء جيدا في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، ولقد ترتب على هذا النمو تحسن متواصل في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ويرجع سبب هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال خطة التنمية الثامنة إلى الزيادة في حجم الاستثمارات المنفذة خلال هذه المدة وتحسن الإنتاجية في العديد من القطاعات، فقد بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للاستثمار خلال الخطة نحو (13.4%)، وهو م أدى إلى ارتفاع متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو (34.2%)، في نهاية الخطة 1431/1430 هـ (2009) مقارنة بنحو(24.1%) في سنة 1425/24 هـ (2004) [1] (**انظر الملحق رقم "6"**).

أما في الخطة التنموية الخامسة (2010 – 2014) فقد تزامنت مع مرور الاقتصاد العالمي بأزمة مالية واقتصادية عصفت بالأسواق المالية، وفي ضوء هذه الظروف خفض صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن نمو الاقتصاد العالمي إلى نحو (0.8%) خلال سنة 2009 [*]، مما أدخل الاقتصاد العالمي في مرحلة الانكماش الاقتصادي، ونتيجة لذلك انخفض الطلب على الطاقة [**]، وحتما أثر ذلك على موازين المدفوعات وإيرادات الموازنة العامة للدول المصدرة للنفط.

لذلك عمدت المملكة العربية السعودية باتخاذ مجموعة من الإجراءات خلال هذه الخطة وذلك لاحتواء الأزمة، حيث قامت الدول بزيادة جهودها لتطوير بيئة الأعمال وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في

[1] وزارة الاقتصاد و التخطيط، **منجزات خطط التنمية – حقائق و أرقام**، الإصدار الحادي و الثلاثون، 1970 – 2014، ص 30.

[*] تراجع الناتج المحلي الإجمالي في كل من : و م أ و الاتحاد الأوروبي واليابان .

[**] ونتيجة لذلك انخفضت أسعار النفط من 147 دولار للبرميل في أوت 2008 م الى أقل من 40 دولار في ديسمبر 2008.

التنمية، وتطوير البنية التحتية المادية والتقنية وتنمية الموارد البشرية، دون أن ننسى الفضل الكبير لتحسين أسعار النفط خلال سنة 2012 وارتفاع حجم إنتاجه في المملكة [1].

وقد أثمرت الجهود على تحقيق معدلات نمو ايجابية خلال الخطة التنموية التاسعة، فقد حقق الاقتصاد الوطني معدل نمو ايجابي اذ ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 993.3 مليار ريال في سنة 2009 إلى 1274.3 مليار ريال في سنة 2013، وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد نما بنحو (6.4%) في المتوسط سنويا خلال الخطة التاسعة، ويرجع هذا الأداء إلى استمرار تحسن مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، ونمو استثمارات للقطاع الخاص (الوطني و الأجنبي) وتزايد إسهاماته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي **(انظر الملحق رقم "6")**.

والملاحظ لتطور الناتج المحلي الإجمالي أنه ارتبط بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث أن هذا الأخير بلغ في بداية الخطة الثامنة حوالي 795.270 مليار ريال، ووصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 52.7 ألف ريال، ومع نهاية الخطة الخماسية الثامنة 2009 م ووصل الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 983.150 مليار ريال ولم يرتفع هذا الأخير بكمية كبيرة نظرا للأزمة المالية العالمية، والذي أثر بدوره في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل إلى حدود 60.4 ألف ريال علما أنه حقق في سنة 2008 م حوالي 75.6 ألف ريال، ومع بداية الخطة الخماسية التاسعة سنة 2010 تحسن الناتج المحلي الإجمالي عما كان عليه في سنة 2009 حيث وصل إلى حدود 1056.557 مليار ريال، ووصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 71.7 ألف ريال ، ليصل في السنة الثالثة من الخطة الخماسية التاسعة سنة 2013 إلى حدود 93 ألف ريال علما أنه حقق سنة 2012م حوالي 94.3 ألف ريال وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكمية المنتجة من طرف المملكة [*] **(انظر الملحق رقم "6")**.

لقد لعب قطاع النفط دورا كبيرا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في تمويل الاستثمارات الحكومية لإقامة البنية الأساسية وتقديم الخدمات للمواطنين ، ولكن ظل الهدف الأساسي و الأسمى للحكومات المتعاقبة على المملكة العربية السعودية تنويع القاعدة الاقتصادية، وزيادة الدور للقطاع الخاص في الاقتصاد لذلك ارتفعت معدلات النمو في القطاعات غير النفطية التي يس اهم القطاع الخاص فيها بنسبة كبيرة، كما ينعكس في ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (6%) خلال المدة (1969 – 2013)، أي تضاعفت قيمته بنحو 13 مرة خلال هذه المدة، وهو ما يؤكد على مدى النجاح الكبير الذي تحقق في تنفيذ سياسة تنويع القاعدة الاقتصادية في المملكة ، حيث حقق حجم الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي في بداية الخطة الخماسية الثامنة، ما يقارب

[1] جريدة الرياض، **اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي، الوضع الاقتصادي للمملكة خلال سنة 2012**، 21 ماي 2013.

[*] المعطيات المستخدمة من وزارة الاقتصاد والتخطيط، **منجزات خطط التنمية – حقائق و أرقام –**، اعداد متفرقة (2005 – 2014)، وزارة الاقتصاد والتخطيط، **تعزيز الاقتصاد السعودي**، مرجع سابق، ص 15.

413.650 مليار ريال وفي نهاية الخطة 2004 ما يقارب 511.977 مليار ريال سعودي، أما في بداية الخطة الخماسية التاسعة 2005 فحققت ما يقارب 551.437 مليار ريال وفي السنة الثالثة لها 2013 م حقق ما يقارب 1003.359 مليار ريال سعودي [1]، أما على المستوى القطاعي فخلال بداية الخطة التنموية الثامنة (2005–2009) فسجل القطاع الصناعي ما يقارب 86.94 مليار ريال ، ووصل إلى حدود 181.7 في السنة الثالثة للخطة التنموية التاسعة 2013، حيث حقق معدل نمو سنوي متوسط خلال المدة (1969 – 2013) قدره (7.1%).

أما الزراعة فقد حققت نموا سنويا متوسطا خلال الخطة التنموية الثامنة (2005 – 2009) قدره (1.3%)، ثم انخفض في السنة الأولى من خطة التنمية التاسعة إلى نحو (– 1%)، ثم ارتفع ليبلغ نحو (2.2%) في السنة الثانية للخطة والى نحو (1.3%) في السنة الثالثة للخطة 2013، نتيجة لرفع كفاءة الأداء واستخدام الأساليب و المدخلات الزراعية الحديثة المرشدة لاستهلاك المياه، ثم انخفض النمو إلى نحو (0.7%) في السنة الرابعة للخطة 2013 لتنفيذ سياسة الإصلاح الهيكلي في أولويات المحاصيل الزراعية والحفاظ على الموارد المائية.

أما قطاع الخدمات فقد عرف أيضا نمو ولعب دورا بارزا في توفير نسبة كبيرة من فرص العمل، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع في بداية الخطة الخماسية الثامنة (2005 – 2009) من 344.183 مليار ريال إلى نحو 684.2 مليار ريال في سنة2013 [2].

كما أولت خطط التنمية المتعاقبة اهتماما كبيرا لتطوير قطاع النفط وتحديثه، فقد كان القطاع وما يزال يؤدي مهمة أساسية في الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية و البيئية ، لكونه المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق العام وللعملات الأجنبية اللازمة للواردات المتزايدة من المنتجات والسلع الضرورية للتنمية ونتيجة لهذا الاهتمام زاد معدل إنتاج النفط الخام في المملكة من نحو 3.8 مليار برميل في اليوم في سنة 1969 إلى نحو 9.6 مليار برميل في اليوم في سنة 2013، وبغض النظر عن تأثير ارتفاع أسعار النفط الخام، فقد ارتفعت القيمة المضافة للقطاع النفطي (النفط الخام والغاز الطبيعي) بالأسعار الثابتة سنة 1999 من 218.64 مليار ريال في سنة 2005 إلى نحو 222.6 مليار ريال في سنة 2013.

أما الإنفاق العام فقد واصل ارتفاعه خلال خطة التنمية الثامنة وحتى السنة الثانية من خطة التنمية التاسعة، حيث ارتفع إلى نحو 346.5 مليار ريال في سنة 2005 ثم إلى نحو 393.3 مليار ريال في سنة 2006 ونحو 466.3 مليار ريال في سنة 2007 والى نحو 520.1 مليار ريال في سنة 2008 والى نحو 596.4 مليار ريال في سنة 2009 وبلغ نحو 653.9 مليار ريال في سنة 2010، ثم ارتفع إلى 826.7 مليار ريال في سنة 2011 محققا معدل نمو قدره (23%)، وفي سنة 2012 ارتفع الإنفاق

[1] كل المعطيات من وزارة الاقتصاد والتخطيط، **منجزات خطط التنمية – حقائق و أرقام –**، أعداد متفرقة (2005 – 2014)، والتقرير الاقتصادي السعودي لسنة 2014.

[2] مرجع سابق.

العام إلى نحو 873.6 مليارريال، أما في سنة 2013،فقد زاد الإنفاق العام كثيرا إلى نحو 976مليار ريال **(انظر الملحق رقم "6")**.

وشهدت الخطة التنموية الثامنة (2005 – 2009) أعلى زيادة في قيمة الإيرادات العامة على الإطلاق منذ بدء العمل بالميزانية العامة في المملكة، حيث ارتفعت من 564.3 مليار ريال سنة 2005 إلى نحو 1101 مليار ريال في سنة 2008، وهي أعلى قيمة بلغتها الإيرادات العامة في تاريخ المملكة، إلا أنها عاودت الانخفاض إلى 509.8 مليار ريال سنة 2009 نتيجة لداعيات الأزمة المالية العالمية، ومع تحسن نمو الاقتصاد العالمي وزيادة الطلب على النفط في السوق العالمية زادت الإيرادات العامة في السنة الأولى من خطة التنمية التاسعة 2010 إلى نحو 741.6 مليار ريال محققة معدل زيادة بلغت (45.5%)، واستمرت قيمة الإيرادات العامة في السنة الثانية من الخطة بالارتفاع حيث بلغت نحو 1117.8 مليار ريال سنة 2011 وفي السنة الثالثة للخطة 2012، بلغت الإيرادات العامة نحو 1247.4 مليار ريال، وقد انخفضت الإيرادات العامة في سنة 2013 إلى نحو 1156.4 مليار ريال نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية إلى 1035 مليار ريال مقابل 1144.8 مليار ريال في السنة السابقة 2012 **(انظر الملحق رقم "6")**.

وقد عرفت الإيرادات غير النفطية تذبذبات خلال الخطة الثامنة والتاسعة ، فقد بلغت نحو 59.8 مليار ريال في السنة الأولى من خطة التنمية الثامنة 2005، أما في السنة الثانية للخطة 2006 فقد ارتفعت الإيرادات العامة غير النفطية إلى نحو 69.2 مليار ريال، وبلغت نحو 80.6 مليار ريال في سنة 2007،ونحو 117.6 مليار ريال في سنة 2008، ثم انخفضت إلى 75.4 مليار ريال و 71.4 مليار ريال في سنة 2009 و 2010 على التوالي، وفي السنوات 2011 و 2012 و 2013، ارتفعت إلى نحو 83.4 و 102.6 و 121.3 مليار ريال على التوالي، وترجع أسباب التذبذب النسبي في الإيرادات غير النفطية إلى التقلبات التي طرأت في بعض بنود الإيرادات مثل الإيرادات الجمركية، وخدمات الموانئ، ورسوم المطارات، وبيع العقارات وإيجاراتها التي انخفضت بشكل ملحوظ منذ سنة 1984، كما كانت السياسة الضريبية الرامية إلى تخفيض العبء الضريبي بصورة عامة من أسباب ذلك أيضا.

والمتتبع لتطور الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2004– 2012) يجد أنه بسبب تحسن ظروف سوق النفط و الطاقة في السنة الأخيرة من الخطة السابعة و السنتين الأوليتين من خطة التنمية الثامنة، تحقق فائض في الميزانية قدره 107.1 و 217.9 و 280.4 مليار ريال في ميزانية السنوات (2004) و (2005) و (2006) على التوالي ، وفي سنة (2007) انخفض الفائض إلى 176.5مليار ريال نتيجة لانخفاض إجمالي الإيرادات، وفي سنة (2008) ارتفع الفائض إلى نحو 580.9 مليار ريال نتيجة الزيادة الكبيرة في الإيرادات، ثم تحول هذا الفائض إلى عجز قدره 86.7 مليار ريال نتيجة لانخفاض إجمالي الإيرادات ، وفي سنة (2009) ومع تحقق زيادة في الإيرادات (2010) بلغ فائض الميزانية نحو 87.7 مليار ريال في تلك السنة، ثم ارتفع إلى 291 مليار ريال سنة (2011)، وفي سنة (2012) حققت الميزانية فائضا قدره 387 مليار ريال، كما تحقق نحو 180 مليار

ريال فائضا في ميزانية سنة (2013) لذلك حرصت السياسة المالية في المملكة على تأمين الاستقرار المالي و التكيف السريع لأي احتمالات و تأثيرات قد تجلبها تطورات السوق النفطية العالمية للاقتصاد الوطني[1] (**انظر الملحق رقم "6"**).

لقد قدر معدل التضخم بنحو (2.20%) في سنة (2006) مقارنة بنحو(0.69%) في السنة السابقة (2005)، وقد أدت الضغوط التضخمية إلى ارتفاع هذا المعدل إلى نحو (4.16%) في سنة (2007) ثم بلغ ذروته في سنة (2008) مسجلا (9.9%)، وبلغ سنة 2009 نسبة 5.06 % وبلغ سنة 2010 نسبة 5.34 % و 5.82% سنة 2011 (**أنظر الملحق رقم " 6"**)، ويرجع سبب هذه الموجة من الضغوط التضخمية إلى انعكاسات أزمة الغذاء العالمية وزيادة تأثير التضخم المستورد على مستوى الأسعار المحلية، بالإضافة إلى عوامل داخلية أخرى،إلا أن الحكومة بادرت باتخاذ مجموعة متكاملة من الإجراءات لمكافحة الضغوط التضخمية، مما أدى إلى تقليص معدل التضخم إلى معدل 2.88 % سنة 2011 و3.50% سنة 2012 (**انظر الملحق رقم "6"**).

شهدت التجارة الخارجية للمملكة تطورا سريعا أسهم في تسريع معدلا النمو الاقتصادي، و زيادة الإنتاج في القطاعات كلها، و يرجع سبب هذا إلى الدور الذي تلعبه الإيرادات العامة بالإضافة إلى الإيرادات غير النفطية المتحصل عليها من النفط، فلقد شهدت القيمة الكلية للصادرات و الواردات من السلع و الخدمات زيادة خلال الفترة 2005– 2013، حيث زادت الصادرات السلعية من 677.14 مليار ريال سنة 2005 إلى 721.10 مليار ريال في نهاية الخطة الخماسية الثامنة (2009)، و من 941.78 مليار ريال في بداية الخطة الخماسية التاسعة(2010) إلى 1367.62 مليار ريال في السنة الأولى للخطة الخماسية التاسعة (2011) ووصل إلى 1456.50 مليار ريال في السنة الثانية للخطة الخماسية التاسعة (2012) و 1409.52 مليار ريال في السنة الرابعة للخطة الخماسية التاسعة (2013) [2].

أما الصادرات النفطية فارتفعت من 605.88 مليار ريال سنة 2005 إلى 611.490 مليار ريال سنة 2009، ووصلت سنة 2010 إلى نحو 1053.860 مليار ريال، ووصلت إلى حدود 1207.08 مليار ريال في السنة الثالثة للخطة الخماسية التاسعة (2013) ، أما الصادرات غير النفطية فارتفعت من 71.263 مليار ريال سنة 2005 إلى 109.619 مليار ريال سنة 2009، و حققت سنة 2010 ما يقارب 134.609 مليار ريال ووصلت إلى حدود 202.44 مليار ريال سنة2013.

[1] كل المعطيات المستخدمة من وزارة الاقتصاد والتخطيط، **منجزات خطط التنمية – حقائق وأرقام – أعداد متفرقة (2005 – 2014)**، والتقرير الاقتصادي السعودي لسنة 2014.

[2] مرجع سابق.

أما الواردات السلعية فقد ارتفعت من 156.4 مليار ريال سنة 2005، ووصل إلى 35.3 مليار ريال في نهاية الخطة الخماسية الثامنة 2009، و حققت الواردات في السنة الأولى للخطة الخماسية التاسعة (2010) ما يقارب 400.73 مليار ريال، ووصل الارتفاع خلال السنة الثانية و الثالثة و الرابعة للخطة الخماسية التاسعة بحوالي 493.5 مليار ريال و 583.47 مليار ريال و 630.6 مليار ريال خلال 2011 و 2012 و 2013 على التوالي[1].

حقق الميزان التجاري لاقتصاد المملكة السعودية فائضا قيمته 472.57 مليار ريال في السنة الأولى من الخطة التنموية الثامنة 2005، و ارتفع هذا الفائض في السنة الرابعة من الخطة التنموية الثامنة 2008 بحوالي 795.101 مليار ريال، ثم انخفض و ذلك بنقص و انخفاض الصادرات في سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية و انخفاض الطلب العالمي ، و انهيار أسعار البترول حيث انخفض إلى حوالي 328.605 مليار ريال، و ارتفعت قيمته خلال السنة الأولى من الخطة التنموية العاشرة 2010 و وصل إلى حوالي 576.418 مليار ريال، و وصل إلى حدود 617.864 مليار ريال و 834.590 مليار ريال سنتي 2012 و 2013 على التوالي.

خلال الخطة الخماسية الثامنة (2005 – 2009) ارتفع الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وذلك نظرا للزيادة المعتبرة لصادرات السعودية خلال هذه الفترة ، نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية لسوق النفط العالمي، بالإضافة إلى النتائج الايجابية التي استطاعت أن تحققها المملكة من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2005، بالإضافة إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر و ما لهذه الأخيرة من فوائد من خلال دخول العملة الصعبة و تطور التقنيات في الإنتاج، بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية الواسعة خاصة في الفترة من 2000 إلى 2010 (**أنظر الملحق رقم " 6"**)، و نذكر منها برنامج التوازن الاقتصادي، لذلك ارتفعت القيمة الإجمالية للمقبوضات في هذا الحساب إلى 738.187 مليار ريال سنة 2005 (السنة الأولى للخطة الخماسية الأولى) ،و كانت المقبوضات من الصادرات السلعية هي التي أخذت حصة الأسد حيث سجلت هذه الأخيرة قيمة 676.5 مليار ريال، كما شهدت طول فترة الخطة الخماسية قفزة نوعية للمقبوضات حيث وصلت سنة 2008 حولي 1175.05 مليار ريال، و انخفض ت إلى حوالي 720.714 مليار ريال سنة 2009 (**أنظر الملحق رقم " 6"**)، و ذلك نظرا لتضرر الأسواق المالية بسبب الأزمة المالية الاقتصادية العالمية[2].

أما في الخطة الخماسية العاشرة (2010–2014) فقدرت المقبوضات خلال السنة الأولى 2010 بحوالي 941.784 مليار ريال، ووصلت سنة 2011 ما يقارب 136.720 مليار ريال، و قفزت إلى 145.63 مليار ريال و 140.96 مليار ريال خلال سنتي (2012– 2013) علما أن الخدمات و الدخول ارتفعت من 108.20 مليار ريال سنة 2010 إلى 138.806 مليار ريال سنة 2013، و ذلك

[1] مرجع سابق. و *Ubifrance et le service économique de l'ambassade de France à Riad , l'**économie Saoudienne** **Chiffres- clés et perspectives**, France, 25/11/2014, p 15.*

[2] مرجع سابق.

نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات السعودية بتنويع القاعدة الاقتصادية، و نتيجة لهذه التطورات في جانب المقبوضات و المدفوعات وزاد فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات من 337.465 مليار ريال في السنة الأولى للخطة التنموية الثامنة (2005) إلى 496.208 مليار ريال سنة 2008، و خلال السنة الرابعة من الخطة الخماسية الثامنة (2009)انهار ميزان المدفوعات ووصل إلى حدود 78.850 مليار ريال ، و ذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية و انخفاض في الطلب العالمي، و لكن خلال الخطة التنموية العاشرة 2010 –2014، استرجع ميزان المدفوعات للمملكة السعودية عافيته ووصل إلى حدود 250.320 مليار ريال سنة 2010، ووصل إلى 617.598 مليار ريال، و في السنة الرابعة من الخطة التنموية 2012 و 507.557 مليار ريال سنة 2013 (**أنظر الملحق رقم "6"**).

خلاصة:

هدف هذا الفصل هو إعطاء نظرة شاملة عن الاقتصاد الجزائري والمغربي والتونسي والمصري والسعودي خلال الفترة 1970-2012، فلقد درسنا في العنصر الأول واقع ومميزات الاقتصاد الجزائري، وأهم السياسات المتبعة خلال فترة الدراسة مع الإشارة إلى انعكاساتها على الواقع الاقتصادي، حيث تميز الاقتصاد الجزائري بنقص الهياكل والإمكانيات مع بداية فترة الاستقلال، لتتغير هذه الوضعية بعد سير المخططات المتتالية حتى نهاية الثمانينات، لتبدأ مرحلة الإصلاحات بفعل الضغوط الاقتصادية التي ولدتها حقبة الاقتصاد المخطط، حيث أن هذه الأخيرة قامت بإصلاحات ذاتية وأخرى مفروضة من قبل الصندوق الدولي و البنك العالمي، و هي بمثابة وصفات طبية نمطية يتطلب من الجزائر تنفيذها حتى تخرج من النفق المظلم الذي كانت تعاني منه، وكانت لأسعار النفط الفضل في الارتقاء بالاقتصاد الوطني في الفترة الأخيرة حيث ارتفعت مؤشرات الاقتصاد الجزائري إلى مستويات كبيرة، والذي أكدته مختلف الدراسات العالمية ونخص بالذكر دراسات صندوق النقد الدولي.

أما في العنصر الثاني فدرسنا فيه تطور كل من الاقتصاد المغربي والتونسي وفي نقطة ثالثة لتطور الاقتصاد المصري، ولاحظنا من خلال دراستنا أن كل الدول المذكورة " تونس، المغرب ومصر " قامت بإصلاحات اقتصادية بدءا بالاقتصاد المغربي، ثم تلاه بعد ذلك الاقتصاد التونسي ثم الاقتصاد المصري، وكانت هذه الإصلاحات من طرف الحكومات في البداية، وعندما تأزم الوضع في هذه البلدان استنجدت هذه الدول بصندوق الدولي و البنك العالمي، ولم تستطع هذه الإصلاحات تحقيق نتائج ايجابية إلا في فترات معينة، ولأن هذه الدول استعملت نظريا القروض الخارجية من أجل تحقيق التنمية و التصنيع للخروج من التخلف، لم تستطع من جهة تحقيق التنمية المرجوة، ومن جهة أخرى وجدت نفسها رهينة أزمة الأموال التي اقترضتها، حيث لم تستطع التخلص من هذه المديونية، علما أنها وصلت إلى نسب كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي اثر على النمو الاقتصادي وعلى مختلف المؤشرات السوسيو اقتصادية كالبطالة والفقر.....الخ، و ذلك لأن الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في هذه البلدان حددت بعيدا عن الإنجاز الاجتماعي وعلى حساب الفئات الفقيرة، وبقيت الفجوة شاسعة بين اقتصاد الدولة و اقتصاد الشعب، وما ثورتي تونس ومصر إلا دليلا قاطعا على المرض الذي ينهش هذه الاقتصاديات، أما في العنصر الرابع فتطرقنا فيه لتطور الاقتصاد السعودي، ولاحظنا أن اقتصادها يعتمد على النفط في تنشيط الحياة الاقتصادية في سنواتها الأولى، وبعد أزمة النفط وحرب الخليج الثانية، انقلب ت المؤشرات الاقتصاد ية السعوديۃ إلى عجز دائم بعدما كان يحقق فوائض كبيرة، لذلك فكرت الحكومة السعودية بالتفكير في التنويع الاقتصادي، وذلك بإتباع سياسات تخطيطية خماسية، كما اعتمدت على استراتيجيات ودراسات طويلة الأجل، جعلت الاقتصاد السعودي في مصاف الاقتصاديات الأقوى في العالم، وذلك من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي كبيرة، وانخفاض معدلات التضخم، وانخفاض معدلات البطالة، وانخفاض معدلات الفقر، وتحقيق فوائض دائمة ومتزايدة لميزان المدفوعات، وتزايد في الاحتياطيات النقدية الدولية.

الفصل الرابع

دراسة تحليلية لتطور فجوة ادخار-استثمار في الجزائر وبعض الدول العربية

تمهيد:

تتوقف عملية التنمية الاقتصادية – في البلدان النامية – على عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و خاصة توفر رؤوس الأموال اللازمة لتمويل برامج التنمية، ذلك أن جميع نظريات النمو الاقتصادي من آدم سميث حتى الوقت الراهن تعتبر رأس المال متغيرا أساسيا يعتمد عليه معدل النمو الاقتصادي.

و تحاول الدول النامية إزاحة التخلف الاقتصادي بتجميع أكبر قدر ممكن من فائض إنتاجها لاستخدامه في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تستهدفها البرامج التنموية، و لما كان السبيل الأساسي أمام هذه الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية يكمن في ضرورة تكثيف و مضاعفة الاستثمارات، و في ظل القصور الواضح و الإمكانيات المحدودة للموارد، وعجزها عن تغطية احتياجات الاستثمارات اللازمة، تنشأ الفجوة الادخارية كأحد عوائق التنمية ، و الفجوة الادخارية تنشأ عندما يزيد حجم الاستثمارات المطلوبة والمنفذة لصالح عملية الإنماء الاقتصادي عن حجم الادخار المحلي المتاح لتمويل هذه الاستثمارات [1]، ومن ثم تبرز الحاجة إلى الادخار الأجنبي لتمويل ما عجز عنه الادخار المحلي لتغطية الاستثمارات [2]، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية تحليل فجوة الموارد المحلية من حيث تطورها و العوامل المسؤولة عنها، و فهم القوى التي تقف وراء اختلاف معدلات نموها في مختلف الدول وعبر الفترات الزمنية المختلفة، والعوامل المؤثرة فيها، ودور السياسات الاقتصادية في معالجتها، علما أنها من المواضيع التي لقيت اهتماما واسعا خلال العقود الماضية.

لذلك سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة تحليلية لتطور فجوة الموارد المحلية في كل من الجزائر، تونس و المغرب، مصر و السعودية خلال الفترة 1970– 2013، كما سوف نقوم في نقطة أخرى بدراسة قياسية لأثر معدل الادخار المحلي على النمو الاقتصادي لكل دولة على حدى في كل من الجزائر، تونس و المغرب، مصر، السعودية.

[1] عبد الله غالب راجي المخلافي، **دور السياسات النقدية و المالية في الفجوة الادخارية في اليمن** ، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، معهد البحوث و الدراسات العربية، مصر، 1999، ص 74.

[2] منال محمد محمد متولي، مرجع سابق، ص 189– 190.

المبحث الأول: تطور فجوة الادخار–استثمار في الجزائر خلال الفترة 1970– 2012

بناءا على ما تقدمنا به في الفصل السابق لتطور الاقتصاد الجزائري فقد أدركنا أن هناك تحولات عميقة يشهدها الاقتصاد العالمي، ولها تأثيرات على اقتصاديات دول العالم بدرجات متفاوتة، وتماشيا مع تلك التطورات قامت الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال بإصلاحات ذاتية وأخرى مفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وتماشيا مع هذه الإصلاحات كان لابد على السلطات الجزائرية إيجاد حلول لتمويل المشاريع الضخمة، فسعت لإيجاد الوسائل والحلول المناسبة لذلك، واعتبرت أن الاهتمام بتعبئة الادخار المحلي الحل الوحيد للخروج من أزمة نقص الموارد المالية، وذلك قصد المرور بالاقتصاد الوطني من اقتصاد المديونية إلى اقتصاد السوق. سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أربعة نقاط بدءا بتطور الادخار المحلي في الجزائر، ثم في نقطة ثانية لتطور الاستثمار في الجزائر، وفي نقطة ثالثة سنتطرق لتطور الفجوة الادخارية في الجزائر، وأخيرا سوف نتطرق لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر بدراسة قياسية.

المطلب الأول: تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1970– 2012

أولا: تطور الادخار المحلي خلال الفترة 1970– 1979

من الملحق رقم " 7" لتطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1970– 1979 نلاحظ أنه حقق نتائج ايجابية في المجمل حيث حقق سنة 1970 حوالي 7.1 مليار دج، و قفزت هذه القيمة إلى حوالي 11.8 مليار دج سنة 1973 و 23.9 مليار دج سنة 1974، ووصلت إلى حوالي 31.1 مليار دج سنة 1977 و 52.3 مليار دج سنة 1979[1].

كما حقق معدل الادخار المحلي (نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي) معدلات إيجابية، حيث حقق سنة 1970 نسبة 29%، و قفزت هذه النسبة إلى 34% سنة 1973 و 43% سنة 1974، و انخفضت بعد هذه السنة و استقرت في حوالي 38% كمتوسط للفترة 1975– 1979[2].

كما حقق الاستهلاك نسب كبيرة خلال هذه الفترة (1970– 1979) حيث حقق سنة 1970 نسبة 70%، و وصلت إلى 73% سنة 1971، ثم انخفضت سنة 1974 لتصل إلى 43%، و حقق نسبة 61% كمتوسط خلال الفترة (1975– 1979)، و الملاحظ من خلال تطور معدل الاستهلاك هو ارتفاع نسبة الاستهلاك الخاص عن الاستهلاك العام، حيث حقق الاستهلاك الخاص سنة 1970 معدل 54%، بالمقابل حقق الاستهلاك العام نسبة 16%، و في سنة 1974 انخفض معدل الاستهلاك الخاص حيث حقق نسبة 45% مقابل 11% للاستهلاك العام، و حقق الاستهلاك الخاص نسبة 48% كمتوسط للفترة (1975– 1979)، بالمقابل حقق الاستهلاك العام نسبة 15% كمتوسط للفترة(1975– 1979)[3] **(انظر الملحق رقم "7").**

---

[1] البنك الدولي.

[2] مرجع سابق.

[3] مرجع سابق.

تميزت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها المخطط الثلاثي (1967–1969)، والمخطط الرباعي الأول (1970– 1973)، والمخطط الرباعي الثاني(1974– 1977)، هذا الأخير الذي كان يهدف إلى محاولة الرفع من الناتج المحلي بنسبة 10% سنويا، حيث خصص له غلاف مالي قدره 110 مليار دج ، و بلغت تكلفته الحقيقية 311.3 مليار دج، كما تمت الاستفادة من تجارب المخططات السابقة ، و ذلك بتدعيم الاستقلال الاقتصادي و تعميم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي ترتكز على الصناعة و الأنشطة الخاصة بالمحروقات بالدرجة الأولى، هذه الأفضلية سمحت بارتفاع معدل الاستثمار إلى معدل عالي نسبيا 47.50%، و تطورا مستمرا و متواصلا للادخار المحلي حيث وصل إلى حدود 52.3 مليار دج سنة 1979، بعدما كان 7.1 مليار دج سنة 1970[1]، و يرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض في الاستهلاك الوطني بالدرجة الأولى [2]، بالإضافة إلى زيادة مداخيل الجباية البترولية نتيجة الصدمة النفطية الأولى بسبب الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973، و إلى الثورة الإيرانية سنة 1979 حيث قررت إيران خفض إنتاجها، و بالتالي زاد الادخار الحكومي حيث ارتفع سنة 1979 إلى 29.8 مليار دج مقارنة بسنة 1970 حيث كان يتراوح في حدود 8 مليار دولار، كما عرف الادخار العائلي نموا بطيئا خلال هاته المدة و يرجع ذلك إلى تدني الدخول و صعوبة الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني الذي كان في مرحلة البناء و التشييد و ذلك بتطبيق الاقتصاد المخطط الذي ركز على الجوانب الاقتصادية دون الاجتماعية، فمع نهاية 1979 بلغت معدلات التضخم نسبة مرتفعة تقدر ب 15.6%[3]، و لم تشهد معدلات البطالة الانخفاض المرغوب فيه حيث قدرت ب 16.3%، الأمر الذي ساهم في انخفاض حقيقي لمستويات المعيشة و انتقال الادخار العائلي بنسبة ضئيلة من 4.08 مليار دج سنة 1975 إلى 9.92 مليار دج سنة 1979، بالإضافة إلى الإهمال في تعبئة الادخار العائلي ، بغرض تمويل الاستثمار نتيجة تزايد الموارد البترولية منذ 1973، و حقق حجم الودائع المصرفية نسب ضئيلة حيث انطلقت من قيمة 7235 مليون دج إلى 16884 مليون دج سنة 1975، و وصلت الودائع المصرفية سنة 1979 حوالي 36968 مليون دج [4]، و يرجع السبب إلى ضعف النظام المصرفي آنذاك فخلال الستينات تم تأسيس 3 بنوك تجارية، بالإضافة إلى البنك المركزي*.

جاء قانون المالية لسنة 1970 ليحدث تغيرات عديدة أضرت بالنظام المصرفي أكثر مما أصلحته، فكل القوانين السابقة و التي كانت تسطر الإطار العام لتدخل البنوك، فيما يخص مراقبة القروض و كذا

---

[1] *Ben bitour Ahmed, Op.cit, p 42.*

[2] *ONS, **premier résultats provisoires de recensement général de la population et de l'habitat**, n°16 juillet- septembre 87.*

[3] عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص 13.

[4] تقارير بنك الجزائر، أعداد متفرقة.

*__البنك الجزائري للتنمية__: و الذي أنشئ بموجب القانون رقم 63/ 165 المؤرخ في 1963/05/7. و __الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط__: و الذي تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 64/ 227 المؤرخ في 8/10/ 1964. و__البنك الوطني الجزائري__: و أنشئ بموجب القانون رقم 66/ 178 المؤرخ في 1966/8/13.

حماية الزبائن و الحفاظ على ودائعهم، كلها ضربت عرض الحائط ، فالمادة 18 من هذا القانون تفرض على المؤسسات الوطنية و الهيئات العمومية تركيز حساباتها في بنك واحد، و بهذا يكون هذا القانون قد بد أ في ترسيخ الإطار العام لسياسة الاقتصاد الموجه . ثم جاء قانون المالية 1971 حيث أضاف قوانين جديدة لسياسة التمويل، حيث أصبحت تعتمد على وساطة الخزينة العمومية، كما جاء قانون المالية 1973 و الذي جاء ليلغي كل القوانين التي صدرت قبل سنة 1962[1].

ثانيا: تطور الادخار المحلي خلال الفترة 1980– 1989

تميزت هذه الفترة بارتفاع في الادخار المحلي حتى سنة 1986، حيث حققت سنة 1980 حوالي 70 مليار دج، و ارتفعت إلى حوالي 92.8 مليار دج سنة 1983، و انخفضت إلى حوالي 69.6 مليار دج سنة 1986، ثم ارتفعت قليلا إلى حوالي 71.8 مليار دج و 85.5 مليار دج سنتي 1988 و 1989 على التوالي [2]. و حقق معدل الادخار المحلي نسبة 43% سنة 1980، و ارتفعت إلى حوالي 39.7% سنة 1983، و حققت سنة 1986 نسبة 23.2%، و انخفضت إلى 20.5% سنة 1988، و حققت سنة 1989 نسبة 20.2%[3] **(انظر الملحق رقم "7")**.

و حقق الاستهلاك النهائي سنة 1980 نسبة 57%، ثم ارتفعت إلى 60.3% سنة 1983، و ارتفعت هذه النسبة إلى 76% سنة 1986، وصلت إلى 79.5% سنة 1988 و 79% سنة 1989، و الملاحظ في هذه الفترة أيضا أن الاستهلاك الخاص حقق نسبة 42% سنة 1980 بالمقابل حقق الاستهلاك العام نسبة 15%، و ارتفع الاستهلاك الخاص إلى نسبة 51% سنة 1984، و ارتفعت إلى 57% سنة 1986 و 59% سنة 1988 و وصلت إلى 62% سنة 1989، بالمقابل حقق الاستهلاك العام نسبة 16% سنة 1984 و 19% و 20% سنتي 1986 و 1988 على التوالي، و انخفضت نسبة الاستهلاك العام سنة 1989 إلى 18% [4] **(انظر الملحق رقم "7")**.

تميزت هذه المرحلة بالمخططين الخماسي الأول (1980– 1984): و الذي تميز بارتفاع متواصل للادخار المحلي حيث انتقل من 70 مليار ينار سنة 1980 إلى 91.5 مليار دينار سنة 1985، و انتقل الادخار العائلي من 14.2 مليار دج سنة 1980 إلى 26 مليار دج سنة 1985[5]، كما تميزت هذه الفترة بارتفاع في الادخار الحكومي نتيجة الزيادة في الجباية البترولية بسبب الصدمة النفطية للحرب الإيرانية العراقية مع ارتفاع الأسعار إلى 30 دولار سنة 1980 و 34 دولار سنة 1981، و بلغت مداخيل الجباية البترولية حوالي 37 مليار دج و 51 مليار دج و 44 مليار دج سنوات 1980 و 1984 و 1981 على التوالي، حيث وصلت نسبة الجباية البترولية على الإيرادات الكلية 63% و

[1] تركي لحسن، مخلوفي عبد السلام، **معوقات تطوير النظام البنكي في الجزائر** على الموقع: *http://www.neevia.com*

[2] البنك الدولي.

[3] مرجع سابق.

[4] البنك الدولي.

[5] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص377.

44% سنتي 1980 و 1984، كما وصل الادخار الحكومي سنة 1980 و 1984 حوالي 36.98 مليار دج و 50 مليار دج على التوالي[1].

كما اعتمد المخطط الخماسي الثاني (1985– 1989): حوالي 828.38 مليار دج، مع ارتفاع حصة القطاع الفلاحي إلى 15% مقارنة مع المخطط السابق، كما انخفضت حصة القطاع الصناعي إلى 31.7%، و بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية خلال فترة هذا المخطط لوحظ ارتفاع حجم المديونية الخارجية من 15.9 مليار دولار سنة 1984 ثم إلى 28.6 مليار دولار سنة 1989، كما تأثر الاقتصاد الجزائري نتيجة انهيار أسعار النفط إلى 10 دولار للبرميل سنة 1986 أي بانخفاض قدره 50% مقارنة مع العام 1980، كما تلازم هذا مع انخفاض لقيمة الدولار بنسبة 40% لسنة 1980، هذا الذي أدى إلى سقوط حر للصادرات من المحروقات، حيث تم تسجيل تراجع محسوس بين سنتي 1986– 1987 بنسبة 20% مقارنة بسنة 1980، مما أدى إلى تراجع الادخار المحلي إلى معدل 23% سنة 1986 مقارنة بسنة 1980 و الذي كان بلغ معدله 40.7%[2]، ثم بدأ في التزايد و لكن بنسب ضئيلة وصل إلى حوالي 85 مليار دج سنة 1989، و يرجع كل هذا إلى انخفاض في الادخار الحكومي حيث سجل سنة 1986 قيمة 28 مليار دج و 29.2 مليار دج سنة 1987 و 36.2 مليار دج سنة 1989[3]، و السبب في ذلك تناقص في معدل الجباية البترولية حيث وصلت إيرادات الجباية البترولية حوالي 21.5 مليار دج سنة 1986، و كانت نسبة الجباية البترولية من الإيرادات الكلية تقدر ب 24% سنة 1986 بعد ما كانت تقدر بحوالي 44% سنة 1985 و 63% سنة 1980 و عرفت ارتفاعا طفيفا سنة 1989 قدر ب 40% من الإيرادات الكلية، كما ارتفع الادخار العائلي و لكن بنسب محتشمة، حيث بلغ سنة 1986 حوالي 22 مليار دج حيث زاد ب 6 مليار دج فقط مقارنة بسنة 1985، وزاد بحوالي 10 مليار دج مقارنة بسنة 1989، و هذا راجع إلى ارتفاع مستويات التضخم لقيم كبيرة خلال هاته السنوات، بالإضافة إلى ارتفاع معدل نمو الاستهلاك بنسبة أكبر من معدل نمو الدخل في هاته السنوات بخلاف باقي السنوات التي تميزت بنمو أكبر لمعدلات الدخل مقارنة بمعدل نمو الاستهلاك، و نتيجة لارتباط الاقتصاد بأسعار البترول فقد أدى إلى انخفاض في معدلات الاستثمار و كون هذا الأخير مرتبط إلى حد كبير بميزانية الدولة، و نظرا للوضعية التي وصل إليها الاقتصاد الجزائري فقد ارتفع العجز إلى 13.7% سنة 1988[4]، بالإضافة إلى تسجيل معدلات نمو ضعيفة حيث عرفت هاته الأخيرة معدلات سالبة تراوحت بين – 0.8% سنة و – 2% سنة 1988 مقارنة بسنة 1985 أين وصل إلى حدود 5.4%.

ووصلت الودائع المصرفية إلى حدود 42604 مليون دج سنة 1980، و وصلت سنة 1985 إلى حوالي 126252 مليون دج وحققت سنة 1989 حوالي 160027 مليون دج.

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات ONS و المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي .CNES.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 211.

[3] *Tableau Economique d'Ensemble, ONS, 1974- 1980.*

[4] عمار زيتوني، مرجع سابق، ص 208.

وقامت الدولة في هذه الفترة بمجموعة من الإصلاحات المالية والنقدية، حيث تم إصدار قانون بنكي جديد والخاص بالقانون رقم 86 – 12 المؤرخ في 19 / 08 / 1986 والذي يهدف إلى إصلاح جذري للمنظومة المصرفية، وذلك بتحديد وبوضوح دور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي، كما تم إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيم حجم الكتلة النقدية[1].

كما تم إقرار تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات، وإشراف الجهاز المصرفي في توفير الموارد الضرورية للتنمية الاقتصادية [2]، كما تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية [*]، و بنك التنمية المحلية [**]، كما تم إصدار القانون التوجيهي للمؤسسات سنة 1988 والذي تم تعديله بالقانون 06/88 المؤرخ في 1988/01/12، والذي نادى باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل[3].

ثالثا: تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2001

حقق الادخار المحلي سنة 1990 حوالي 150.6 مليار دج، وارتفعت هذه القيمة إلى حوالي 323 مليار دج سنة 1993،و ارتفعت إلى ما يقارب 559 مليار دج سنة 1995، ووصلت إلى 890 مليار دج سنة 1997، ثم انخفضت قليلا سنة 1998 أين حققت قيمة 770 مليار دج، ثم عاودت الارتفاع من جديد سنة 1999 حيث حقق الادخار المحلي قيمة 1849 مليار دج سنة 2000 و 1754 مليار دج سنة 2001[4] **(انظر الملحق رقم "7")**.

ورغم تحقيق قيم ايجابية للادخار المحلي إلا أنه لم يستطع تحقيق معدلات كبيرة للادخار (نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي) حيث حقق سنة 1990 نسبة 27 % وارتفعت سنة 1991 إلى 37 %، ثم انخفضت سنة 1995 إلى 28 % وارتفعت مجددا سنة 2000 إلى 44.8 % و 41.5 % سنة 2001 [5]. علما أن الاستهلاك النهائي انخفض عما كان عليه في الفترات السابقة حيث حقق سنة 1990 نسبة 72 %، حيث كان نصيب الاستهلاك الخاص حوالي 56 %، أما الاستهلاك العام فحقق في سنة 1990 نسبة 16 %، وحقق الاستهلاك النهائي الكلي في الفترة (1991 – 1995) معدل 70 % كمتوسط، حيث حقق الاستهلاك الخاص نسبة 55 % كمتوسط لهذه

[1] عبد الحق عتروس، محمد دهان، **أثر التميز في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2009، ص 08.

[2] كمال عايشي، **أداء النظام مصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة "الجزائر"، العدد العاشر، نوفمبر 2006، ص 341.

[*] تم انشاؤه في 1982/03/13.

[**] تم انشاؤها بمرسوم 85 المؤرخ في 1985/04/30.

[3] جبار عبد الرزاق، **تطور مؤشرات الأداء ومسار الاصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري** ، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر ببسكرة " الجزائر"، العدد العاشر، ديسمبر 2011، ص 38.

[4] البنك الدولي.

[5] مرجع سابق.

الفترة وحقق الاستهلاك العام نسبة 15 % كمتوسط لهذه الفترة، وحقق الاستهلاك النهائي الكلي تقريبا نفس النسبة السابقة كمتوسط للفترة (1996 – 1999)، ثم انخفضت هذه النسبة إلى حوالي 55 %سنة 2001، بالمقابل حقق الاستهلاك الخاص نسبة 52 % كمتوسط للفترة (1996 – 1999)، وانخفضت النسبة إلى 41 % سنة 2001، أما الاستهلاك العام فقد حقق نسبة 16 % كمتوسط للفترة (1996 – 1999) وحقق سنة 2001 نسبة 13 % [1] **(انظر الملحق رقم "7")**.

الذي ميز هاته الفترة توقيع الجزائر لاتفاق برنامج الاستعدادي الأول في 31 ماي 1989، لتبدأ فترة الإصلاحات والتي انعكست على عدة مؤشرات أهمها : تحرير أسعار الفائدة بعد إقرار قانون النقد والقرض،حيث ارتفع سعر الفائدة الاسمي ل 10 %، وفي المقابل ارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات قياسية في حدود 17.9 % و 31.9 % خلال هاته الفترة.

ففي هذه المرحلة ارتفع مستوى الادخار المحلى وأخذ أرقاما قياسية حيث صعد من 150 مليار دج السنة 1990 إلى 323 مليار دينار سنة 1993، وهذا راجع إلى ارتفاع الجباية البترولية نتيجة الحرب العراقية الكويتية، حيث وصلت الجباية البترولية إلى حدود 76.2 مليار دج سنة 1990، وقفز الرقم إلى حدود 179.3 مليار دج سنة 1993، ووصل الادخار الحكومي إلى حوالي 63 مليار دج سنة 1990 و37 مليار دج سنة 1993، وسبب هذا الأخير راجع لزيادة نفقات التسيير سنة 1993، كما صعد الادخار العائلي الى قيم مضاعفة بمعدل نمو متوسط يفوق 58 %، حيث ارتفع الادخار العائلي من 57.3 مليار دج سنة 1990 إلى 112.4 مليار دج سنة 1991 مواصلا ارتفاعه إلى 153.1 و 184.3 مليار دج خلال 1992و1993على التوالي ، ويرجع السبب لإصدار قانون النقد والقرض المنظم للسياسة النقدية، حيث قام هذا الإجراء بإعادة ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي، وتحفيز عملية الادخار للمشاركة في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية، والسماح لمزيد من البنوك المحلية والأجنبية بفتح فروع لها بالجزائ ر[*]، كما تحسنت المداخيل بقيم مضاعفة بين بداية الفترة ونهايتها ، وتميزت مرحلة برنامج التثبيت الهيكلي (1994 – 1995) بالتدهور الكبير الذي مس الادخار العائلي فانخفض من 184.37 مليار دج سنة 1993 إلى 145.5 مليار دج سنة 1994 و141.4 مليار دج سنة 1995، وذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها الحالة الأمنية وويلات الإرهاب التي عانى منها الشعب الجزائري والتي أكلت اليابس والأخضر بالإضافة إلى سياسة الدولة والتي تمثلت في رفع الدعم على عدة مواد استهلاكية أساسية، دون أن ننسى البطالة التي ارتفعت من 20 % سنة 1990 إلى 24.93 % سنة 1994و 27.8 % سنة 1995، كما زاد الادخار الحكومي ولكن بنسبة قليلة نتيجة عدم استقرار سعر البرميل للبترول حيث تراوح بين 16و17 دولار للبرميل سنة 1995، وهذا ما انعكس سلبا على الادخار المحلي الذي زاد بنسبة قليلة حيث بلغ حوالي 559.5 مليار دج سنة1995.

---

[1] مرجع سابق.

[*] بن يخلف الزهرة، **ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري و أثرها على البنوك الجزائرية** ، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2005 – 2006، ص 03.

وانعكس عدم الاستقرار السياسي على جل المتغيرات الاقتصادية والجزئية والكلية للاقتصاد الوطني، مما أدى إلى ظهور خلل في الاقتصاد الجزائري ورغم الإصلاحات الاقتصادية تم تسجيل معدلات كبيرة للتضخم والبطالة مع انتشار للفقر بنسب كبيرة، كل هاته التغيرات انعكست سلبا على الادخار العائلي، وسجل انخفاض في الادخار المحلي حيث وصل إلى حدود 770 مليار دج سنة 1998 بعدما كان يقدر ب890 مليار دج سنة 1997 [1].

وسبب انخفاض الجباية البترولية كان نتيجة الأزمة البترولية سنة 1998 بوصول سعر البرميل مادون 18 دولار، حيث انخفض إنتاج الجزائر بنسبة 3.3 % سنة 1998 وبنسبة 11.4 % سنة 1999 مقارنة بسنة 1996، كما انخفضت الجباية البترولية من 495 مليار دج سنة 1996 إلى 378 مليار دج سنة 1998، مما أثر سلبا على الادخار الحكومي حيث وصل إلى حدود 152 مليار دج سنة 1998، بعدما كان سنة 1995 حوالي 220 مليار دج، مما سبب عجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.89 % [2]، كما زاد الادخار العائلي ولكن بنسب ضئيلة حيث انتقل من 171.8 مليار دج سنة 1996 إلى 275.3 مليار دج سنة 1998 وذلك نظرا لظهور الطبقات الاجتماعية الثرية في المجتمع وبالتالي فان ارتفاع الادخار العائلي يعود إلى زيادة مداخيل الطبقات الثرية[3].

في سنة 2001 ومع انطلاق مخطط الإنعاش الاقتصادي أرادت الدولة استعاد ة دعمها للنمو الاقتصادي من خلال مكافحة بعض المشكلات الاقتصادية كالفقر والبطالة، وهذا ما أدى إلى الزيادة في مداخيل الأسر الجزائرية حيث زادت بحوالي 12 % سنة 2001، مما أدى إلى زيادة كل من الاستهلاك والادخار العائلي حيث بلغ سنة 2001 حوالي 548.43 مليار دج ، بعد أن كان يدور في حوالي 420 مليار دج سنة 2000، كما ارتفعت الإيرادات العامة للدولة حيث بلغت نسبة 67 % من إيرادات سنة 1999 حيث انتقلت من 950.5 مليار دج سنة 1999 إلى 1578.1 مليار دج سنة 2000 و 1505.5 مليار دج سنة 2001 [4]، والذي أدى إلى ارتفاع الادخار الحكومي من 195 مليار دج سنة 1999 إلى 542 مليار دج سنة 2000 و 722 مليار دج سنة 2001، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع الجباية البترولية حيث انتقلت من 561 مليار دج سنة 1999 إلى 1173.25 سنة 2000 و 1506 مليار دج سنة 2001 وذلك نتيجة ارتفاع سعر البترول ، حيث بلغ سنة 2000 حوالي 30 دولار للبرميل بعدما كان في حدود 18 دولار سنة 1998.

[1] عبد العزيز شرابي، مرجع سابق، ص 75.

[2] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة "الجزار"، 2008، ص 28.

[3] أحمد سلامي، **مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح**، دراسة تحليلية للفترة **1970 – 2013**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، جوان 2015، ص 53.

[4] عمار زيتوني، مرجع سابق، ص 243.

وانخفض عجز الميزانية سنة 1999 إلى 0.8 % وحقق فائضا قدره 11 % سنة 2001، مما أدى إلى ارتفاع الادخار المحلي من 770.2 مليار دج سنة 1998 إلى 1754.8 مليار دج سنة 2001 [1].

رابعا:تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2013

حقق الادخار المحلي سنة 2002 حوالي 1833 مليار دج وارتفعت هذه القيمة إلى ما يقارب 2931 مليار دج سنة 2004، وقفزت هذه القيمة إلى حوالي 4851 مليار دج سنة 2006، ووصلت إلى حدود 6251 مليار دج سنة 2008 وانخفضت هذه القيمة سنة 2009 إلى حوالي 4614 مليار دج ثم بعد ذلك عاودت الارتفاع لتصل إلى مايقارب 6963 مليار دج و 7611 مليار دج و 7645 مليار دج، سنوات 2011 و 2012 و 2013 على الترتيب (**انظر الملحق رقم "7"**).

بالمقابل حقق معدل الادخار نتائج ايجابية جدا حيث حقق سنة 1996 نسبة 40.5 % ثم قفزت هذه النسبة إلى حوالي 47.6 % سنة 2004، و واصلت الارتفاع لتصل إلى حوالي 57 % سنة 2006، وحقق معدل الادخار سنة 2009 نسبة 46.2 % وارتفعت هذه النسبة قليلا حيث حقق معدل الادخار المحلي خلال الفترة (2010 – 2013) نسبة 47 % كمتوسط لهذه الفترة (**انظر الملحق رقم "7"**).

أما الاستهلاك النهائي الكلي فقد حقق س رة 2002 نسبة 59.5 % ثم انخفضت هذه النسبة لتصل إلى حوالي 42 % سنة 2006، وارتفعت هذه النسبة إلى 53.7 % سنة 2009، وحقق نسبة 52 % كمتوسط للفترة (2010 – 2013)، وحقق الاستهلاك الخاص نسبة 44 % سنة 2002، بالمقابل حقق الاستهلاك العام نسبة 15.5 %، وانخفضت نسبة مساهمة الاستهلاك الخاص للاستهلاك الكلي حيث حقق سنة 2005 نسبة 33.7 %، وحقق الاستهلاك العام نسبة 11.4 %، وواصل الانخفاض بالنسبة للاستهلاك الخاص ، حيث حقق نسبة 2008 نسبة 30.1 %، بالمقابل وصلت نسبة الاستهلاك العام إلى 13.2 % وحقق الاستهلاك الخاص نسبة 32 % كمتوسط للفترة (2010 – 2013)، بالمقابل حقق الاستهلاك العام نسبة 20 % كمتوسط للفترة (2010 – 2013) [2](**انظر الملحق رقم "7"**).

تم صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي خلال الفترة الممتدة بين 2001 – 2003 بغلاف مالي قدره 525 مليار دج، اذ تميزت هذه الفترة بانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، الأمر الذي شكل ضغطا على الحكومة، حيث قامت برفع كتلة الأجور والتي كلفت الخزينة 130 مليار دج 4، وللحد من البطالة الناتجة عن معدل النمو السكاني وغياب الطاقة الاستيعابية للاقتصاد تم توفير 728500 منصب شغل دائم و 271000 منصب شغل مؤقت في القطاع الحكومي.

و تميزت هاته الفترة بزيادة قليلة في الادخار المحلي، ويرجع السبب إلى انخفاض الادخار الحكومي نتيجة الانخفاض في الجباية البترولية، حيث بلغت سنة 2003 حوالي 943 مليار دج ، بعدما كانت في

[1] الدليل الإحصائي لسنة 2003، العدد 23.

[2] مرجع سابق.

[3] بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010 – 2014)، الاثنين 24 ماي 2010، ص 01.

حوالي 1173.23 مليار دج سنة 2000، كما نلاحظ في هاته الفترة الزيادة الضئيلة في الادخار العائلي حيث زاد بـ 86 مليار دج سنة 2003 مقارنة بسنة 2001.

استمرت الجزائر في تحسين الوضعية الاقتصادية من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي فتم رصد غلاف مالي قدر بـ 55 مليار $ أي ما يعادل 4200 مليار دينار ممول من طرف صندوق ضبط الإيرادات ، كما تميزت هاته الفترة بانفتاح الجزائر على السوق العالمية حيث ارتفع مستوى الدخل بفعل التحسن في أسعار المحروقات وتزايد احتياطي الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى تناقص ضغوط المديونية بعد إعادة الجدولة والتسديد المسبق لبعضها، كما يلاحظ أيضا انخفاض كبير لمعدلات البطالة حيث انتقلت نسبتها من 15.3 % سنة 2005 إلى 10.2 % سنة 2009 [1].

كل هذا انعكس بالإيجاب على الادخار العائلي، حيث ارتفع بمعدلات متسارعة بدءا من 894.4 مليار دج سنة 2005 ليبلغ 1414.3 مليار دج سنة 2007، و 1853.6 مليار دج سنة 2009 و 2786.83 مليار دج سنة 2012 و 3093 مليار دج سنة 2013، كما واصل الناتج المحلي نموه الايجابي حيث بلغت نسبة نموه 5.5 % سنة 2005 و 9.2 % سنة 2006، لينخفض بعد ذلك إلى 5.4 % سنة 2007، وبالنسبة لسعر الصرف مقابل الدولار لم يشهد تغيرا كبيرا حيث قدر بـ 73.3 دج سنة 2005 لينخفض إلى 72.6 و 69.9 دج خلال سنتي 2006 و 2007 على الترتيب ، ولحسن حظ الاقتصاد الجزائري ارتفع سعر البرميل من النفط من 29 $ سنة 2003 إلى 65.7 $ سنة 2006 إلى حوالي 75 $ سنة 2007، ووصل ذروته سنة 2008 بـ 147 $ للبرميل ، والذي انعكس بالإيجاب على الجباية البترولية حيث وصل ت قيمتها سنة 2006 إلى حوالي 2517.4 مليار دج سنة 2006 و 2711.8 مليار دج سنة 2007 و 4003.6 مليار دج سنة 2008 و 3421 مليار دج سنة 2011، كل هذا أدى إلى زيادة الادخار الحكومي حيث وصل إلى حوالي 2091.03 مليار دج سنة 2006 و 2273.8 مليار دج سنة 2007 و 2363.2 مليار دج سنة 2009، ووصل إلى حدود 4450 مليار دج سنة2011.

وفي تصريح لمحافظ بنك الجزائر أكد لكصاسي بأن مدخرات العائلات في البنوك فاق ادخار المؤسسات العمومية وأن ديون الجزائر لم تتجاوز 3.67 مليار دولار ، و الدينار استقر عند 2.6 %، كما أن قيمة الدخار المالي للعائلات والمؤسسات الخاصة ن فاقت قيمة مدخرات المؤسسات العمومية بما في ذلك المحروقات، وأن ارتفاع الايداع البنكي بـ 12 % سنة 2010 مقابل انخفاض بـ 8 % سنة 2009، والذي ساهم في تعزيز أموال البنوك القابلة للقرض، كما صرح أيضا نفس المتحدث بأن التحسن الاقتصادي الملحوظ خلال 2010 رافقه نمو مضطرد للناتج الداخلي الخام عند 3 % فيما سجل الرصيد الشامل للخزينة عجزا قدره 0.93 % من الناتج الداخلي الخام للمرة الثانية على التوالي بعد عشر سنوات من الفائض، كما أن ميزان المدفوعات الخارجي حقق فائضا في 2010 قدره 15.3 مليار دولار، وذلك بفضل ارتفاع سعر برميل النفط الى 80 دولار، مقابل 62 دولار في 2009 والذي

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، قانون المالية لسنة 1999، ص 27.

أدى إلى ارتفاع في عائدات صادرات المحروقات بنحو 26 % وارتفاع إيرادات الجباية البترولية حيث وصلت سنة 2010 حوالي3337.5 مليار دج [1].

كما وحققت سنة 2011 حوالي 3135 مليار دج [2]، تابعه زيادة في الادخار المحلي سنة 2012 و 2013 بحوالي 7611 مليار دج و 7664 مليار دج على التوالي.

وعرف حجم الموارد المعبئة من طرف البنوك التجارية في الجزائر ارتفاعا كبيرا بعد تطبيق سياسة التحرير المالي [3]، ونلتمس ذلك من خلال المعطيات المتعلقة بتطور الودائع المصرفية، فبعدما كان سنة 1990 في حدود 1786.9 مليار دج، و وصلت سنة 2004 إلى حدود 2611.7 مليار دج، و وصلت سنة 2006 حوالي 3516.5 مليار دج، و وصلت سنة 2009 حوالي 4770.8 مليار دج، و ارتفعت قيمة هذه الودائع إلى 6323.7 مليار دج سنة 2011 و 7238 مليار دج سنة 2012، و وصل الى حدود 7787.4 مليار دج سنة2013 [4].

وكما قلنا سابق فان هذه الفترة واكبت صدور عدة أوامر أهمها تعديل قانون النقد و الائتمان 90-10 الصادر في 2001/02/27، والذي تضمن تعديل الجوانب الإدارية في تسير بنك الجزائر بالإضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض[5].

كما تم صدور الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 وذلك نظرا للفضائح المتعلقة ببنك الخليفة والبنك الصناعي و التجاري والذي بين هشاشة النظام المصرفي الجزائري وضرب في مصداقيته [6]، لذلك صدر هذا الأمر والذي شدد اللهجة أكثر مع المسؤولين في تسيير البنوك وذلك بتوضيح العقوبات المقابلة لكل المخالفات، كما صدر الأمر رقم 10-04 والمؤرخ في 2010/08/26، وذلك من أجل تعديل وتقييم الأمر رقم 03-11 وذلك من أجل تعزيز الرقابة الداخلية وذلك من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال، غير أنه وعلى الرغم من التطورات العديدة على الصعيدين الهيكلي والقانوني وكذا على مستوى الأدوات فان النظام المالي الجزائري لا يزال يعاني من تأخر ملحوظ في أداء وظائفه ومواكبة التطورات الحاصلة في محيطه، وبالنظر إلى غياب سوق أوراق مالية فعالة في الجزائر فان التطور المالي بها تقوده بشكل كامل مؤشرات تطور القطاع المصرفي[7].

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، قانون المالية لسنة 2010، ص 21.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72، قانون المالية لسنة 2011، ص 27.

[3] بوزيان محمد، غربي ناصر صلاح الدين، **أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار ودراسة قياسية لحالة الجزائر** ، الملتقى الدولي الثاني تحت عنوان **الأزمة العالمية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية** ، المركز الجامعي لخميس مليانة "الجزائر"، 5 و 6 ماي 2009، ص 14.

[4] فضيل رايس، **تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2009**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة " الجزائر " عدد 10، 2012، ص 76.

[5] سليمان ناصر، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور البنك** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، جوان 2015، ص 15.

[6] بن عيسى بشير، عبد الله عالم، **المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية – انجازات وتحديات** –، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة، مخاطر وتقنياته، 6 – 7 جوان 2005، جامعة جيجل "الجزائر"، ص 04.

[7] مفتاح صالح، خاطر طارق، **التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي للنمو الاقتصادي و أهم مؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1990-2013**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة "الجزائر"، العدد 16، ديسمبر 2014، ص 154.

المطلب الثاني: تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1970–2012

أولا: تطور الاستثمار خلال الفترة: 1970 – 1979

حقق الاستثمار خلال هذه الفترة قيما متزايدة حيث حقق سنة 1970 ما يقارب 8.8 مليار دج وارتفعت هذه القيمة إلى حوالي 10.4 مليار دج، وقفزت هذه القيمة الى حوالي 22.1 مليار دج سنة 1974، و وصلت سنة 1979 الى حوالي 40.8 مليار دج و 54.5 مليار دج سنة 1979 (**انظر الملحق رقم "7"**).

كما حقق معدل الاستثمار نسبا متزايدة أيضا حيث حقق معدل الاستثمار سنة 1970 النسبة 36 %، وارتفعت هذه النسبة إلى 40.2 % سنة 1973، و ارتفعت إلى 52 % سنة 1978، و انخفضت إلى 42.5 % سنة 1979 [1](**انظر الملحق رقم "7"**).

وأهم ما ميز هذه الفترة هو تعزيز نمط الاقتصاد المخطط، وزيادة حجم الاستثمار العمومي مستغلا في ذلك مداخيل الدولة بسبب ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية، وتم تهميش دور رأس المال الخاص مع قيام الدولة باحتكار التجارة الخارجية، كما لم تعطي في نفس الوقت الأولوية للاستثمار الأجنبي ما عدا في قطاع المحروقات الذي يخضع لنظام خاص، فالاستثمار الأجنبي يجب أن يكون في صيغة الاستثمار المشترك، وفي القطاعات التي من الممكن أن ينتج عنها تحويل تكنولوجي، كما أن أغلب هذه المشاريع تم تمويلها عن طريق القروض الخارجية [2]، فلقد قامت الدولة الجزائرية بانجاز العديد من الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة مع وجود بعض السنوات القياسية مثل السنوات 1976 و 1977 و 1978، إذ بلغت معدلات الاستثمارات العمومية حوالي 50 % من الناتج الداخلي الخام، ومن بين العوامل التي ساعدت على انجاز هذا البرنامج الاستثماري هو توفير الموارد المالية الناتجة عن الإيرادات النفطية، ومن أهداف هذه الاستثمارات هو دعم النمو الاقتصادي وخلق مناصب عمل، وتطوير وتحسين الخدمات الاجتماعية في ميدان الصحة والتعليم وتطوير الهياكل القاعدية، ولكن يعاب على هذه الاستثمارات هو ارتفاع تكاليف انجاز هذه الاستثمارات بالإضافة إلى تمركزها في المدن الكبرى الأمر الذي أدى إلى ظاهرة النزوح الريفي وإهمال الزراعة، كما أن الدولة الجزائرية قامت بإصدار قرار وهو شراء حصص الشركات الأجنبية وذلك لأنها رأت أن الشركاء الأجانب يهمشون الإطارات الوطنية.

ثانيا: تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1980 – 1989

حققت الاستثمارات سنة 1980 ما يقارب 63.5 مليار دج، و ارتفعت حجم الاستثمارات إلى ما يقارب 87.8 مليار دج سنة 1983، وقفزت هذه القيمة إلى 100.7 مليار دج سنة 1985 وانخفضت سنوات 1987 و 1988 إلى 89.2 مليار دج و 96.6 مليار دج على التوالي، وارتفع حجم الاستثمارات مجددا سنة 1989 إلى حوالي 127.3 مليار دج.

[1] البنك الدولي.

[2] ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة قسنطينة "الجزائر"، 2007، ص 112.

بالمقابل حقق معدل الاستثمار نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 1980 نسبة 39 %، وانخفضت وحققت نسبة 35 % كمتوسط للفترة 1982 – 1986، وانخفض معدل الاستثمار أكثر خلال السنتين 1987 و 1988 إلى 27.5 % و 27.6 % على التوالي وحقق سنة 1989 نسبة 30 % (**انظر الملحق رقم " 7"**)، في هذه الفترة تم إصدار القانون رقم 82 – 11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة والذي سمح للشريك الأجنبي بامتلاك 49 %[1]، ولكن رغم هذا يبقى هذا القانون دون فعالية، وذلك راجع لكون الجزائر تبنت في تلك السنة قانونا يتعلق بتأسيس الشركات ذات الاقتصاد المختلط، وبذلك تكون قد أكدت نيتها على رفض الاستثمار المباشر ، و فضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة ، كما تم تعديل القانون السابق 82 – 11 في 19 أوت 1986 من أجل الاستجابة لمطالب الشركات الأجنبية ومحاولة التقليل من التحفظات التي يبديها هؤلاء عن شروط الاستثمار في الجزائر، وقد أكد هذا القانون حماية حقوق الشريك الأجنبي،ولكن لم يأبى الأجانب الاستثمار في الجزائر وذلك راجع إلى طبيعة الإجراءات الإدارية التي تتسم بالبيروقراطية، وفي 12 جويلية 1988 تم إصدار القانون رقم 88 –25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية، والذي أدى إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية، لكن هذا جاء في ظروف معارضة واضطرب سياسية عرقلت تنشيط الاستثمار [2]، فمن خلال هذا القانون فان الشركات تصبح [3]:

*غير خاضعة لوصاية الوزارية.

*غير خاضعة للرقابة الممارسة على المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي وأصبحت هذه الرقابة رقابة اقتصادية.

*غير خاضعة للقانون العام إلا ما نص عليه القانون صراحة.

*خاضعة للقانون التجاري يكون تأسيسها في شكل شركة أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة.

*صناديق المساهمة هي التي تتولى تسيير الأسهم والحصص التي تقدمها المؤسسات العمومية الاقتصادية للدولة مقابل الرأس المال المدفوع بهذا يكون تأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد.

ثالثا: تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة: 1990 – 2001

حقق الاستثمار سنة 1990 ما يقارب 127.3 مليار دج، وارتفعت هذه القيمة إلى حوالي 268.9 مليار دج سنة 1991 ووصلت سنة 1994 إلى حوالي 448.6 مليار دج، وقفزت إلى حوالي 615.2 مليار دج سنة 1995، ووصلت سنة 1998 إلى حوالي 768.4 مليار دج وارتفعت سنة 2000 إلى حوالي 1031.9 مليار دج و 1134.6 مليار دج سنة 2001 [4]. بالمقابل حقق معدل الاستثما ر(نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي) سنة 1990 نسبة 28.5 % وارتفعت هذه النسبة إلى 30.7 %

[1] *Boudjenah , **Algerie Décomposition d'une industrie: la restructuration des entreprises publiques (1980- 2000) L' état en question** , 2002, P 55.*

[2] سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، أطروحة الدكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة قسنطينة "الجزائر "، 2007، ص 180.

[3] منتدى جامعة فسديس لكل الجزائريين العرب، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**.

[4] البنك الدولي.

سنة 1992، وانخفضت هذه النسبة الى 22.4 % سنة 1997، وارتفعت مجددا إلى 28.5 % سنة 1999، وانخفضت إلى 25 % و 26 % سنتي 2000 و 2001 على التوالي **(انظر الملحق رقم " 7")**، لقد كشف انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 عن نقائص وسلبيات النظام الاقتصادي السائد في الجزائر، حيث أدى انخفاض العائدات النفطية إلى تدني حجم الواردات وتقليص الاستثمارات العمومية، الشيء الذي نتج عنه ارتفاع ملموس في نسبة البطالة، وانخفاض محسوس في النمو الاقتصادي، لذا كان من الطبيعي أن تبذل الدولة جهودا معتبرة لإرساء مصداقية هذه التنمية، عن طريق إرساء نظام قانوني فعال يعمل على دعم اقتصاد السوق ، لذلك كان لابد من إعادة النظر في قانون الاستثمار ، و بالفعل فان النظام القانوني للاستثمار قد عرف تطورا معتبرا خلال هذه الفترة مستمدا قوانينه أساسا من تطور وتحويل الاقتصاد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حديث "نحو انفتاح السوق "، لذلك كان لابد من إعادة النظر في قانون الاستثمار بالفعل.

والمميز خلال هذه الفترة هو صدور قانون النقد والقرض 10/90 وهو قانون النقد والقرض المؤرخ في 04/14/ 1990 [1]، الذي كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، فوفق ما جاء في المادتين 181 – 182 فلقد فتح هذا القانون الطريق لكامل أشكال الشراكة بدون تخصيص كما أنه ألغى القانون 13/82 المتعلق بالشركات المختلطة [2]، كما أن المستثمر الغير مقيم أصبح بامكانه أن ينشأ شركة عن طريق الاستثمار المباشر، أو عن طريق الشراكة مع الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة المقيمة، وبذلك يكون هذا القانون قد أدخل تمييزا بين المستثمرين المقيمين والغير المقيمين، حيث جاء في نص المادة 181: " يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري ". كما نصت المادة 182: " يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر " [3]. كما أن هذا القانون يسمح بحرية تنقل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية، كما يسمح لغير المقيمين بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين [4]، كما أن هذا القانون يسمح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين أي أنه يتم بعد شهرين من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر، وأهم انتقاد يوجه لهذا القانون هو أنه لم ينص على الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ماعدا إمكانية تحويل رؤوس الأموال والفوائد، وهذا باعتباره قانونا خاصا بتنظيم البنوك والمعاملات المالية، أكثر من كونه خاص بالاستثمارات، كما أن القانون ألغى القيود المفروضة على رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أنه منح المستثمرين الأجانب إمكانية الاستثمار[5].

---

[1] القانون 10/90 الصادر في 1990/04/14، الجريدة الرسمية، رقم 16 سنة 1990.

[2] القانون 13/82 المؤرخ في 28 أوت 1982، المتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط، العدد 35 رقم 1724.

[3] محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر – دراسة حالة أوراسكوم** –، رسالة ماجستير في قانون الأعمال، جامعة قسنطينة "الجزائر "، 2010، ص 17.

[4] المادة 85 من الأمر رقم 1103 على أنه يمكن أن يرخص المجلس بفتح فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات.

[5] حمدي فلة، حمدي مريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق** ، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر ببسكرة "الجزائر"، العدد العاشر، 2014، ص 337.

ضمن التوجيه الرامي إلى تشجيع الاستثمار المحلي ، واستقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي، ما فتئت الجزائر في تطبيق الإجراءات والتدابير ذات الأبعاد الصحيحة، مستهدفة الحد من التشوهات الهيكلية وإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم المزيد من الضمانات لفائدة المستثمرين الوطنيين والأجانب مع تسهيل وتبسيط الإجراءات ، وفي هذا الصدد تم إصدار المرسوم التشريعي رقم: 93–05 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 [1]، والمتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها [2]، حيث أنه بتاريخ 1995/08/02 صدر القانون الذي يحدد النظام الداخلي للوكالة وتم الانتظار إلى غاية 1996/12/17 لمعرفة أعضاء الشباك الوحيد للوكالة [3]، حيث تمثلت مهامها أساسا في[4]:

*دعم ومساعدة المستثمرين، ومنح المزايا الخاصة بالاستثمارات.

*تزويد المستثمر بالمعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي.

*اجراء التقويم المطلوب لمشاريع الاستثمار قصد صياغة قرار منح المزايا للمستثمر.

لقد جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالقطاع الخاص محليا كان أو أجنبيا حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بع ض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، اذ لايتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات، كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء أكانوا عموميين أم خواص، محليين أم أجانب، فالقانون ضمن في نصوصه معالجة مساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب في إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوفيق، اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية، وذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شانها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية وجلبها، فلقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار[5].

ونظرا لأن مسار استكمال قوانين تحرير الاستثمار عرف تأخرا كبيرا في هذه المرحلة بالإضافة إلى تسجيل العديد من النقائص على هذا القانون ، لذلك تطلب الأمر تعديله ، والذي تم فعلا بإصدار الأمر الرئاسي رقم 01–03 بتاريخ 20 / 08 / 2001، كما تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص بصدور الأمر الرئاسي رقم 01 –03 المؤرخ في 20 أوت 2001 [6]، والمتعلق بتطوير الاستثمار ، حيث حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية

[1] الصادر بتاريخ 1993/10/05 والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 64 أكتوبر 1993.

[2] أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 319/94 المؤرخ في أكتوبر 1994 (أي بعد حوالي سنة من صدور قانون الاستثمار).

[3] جريدة رسمية، عدد08، الصادرة بتاريخ 1997/02/05، ص 16.

[4] منتدى التمويل الاسلامي، مرجع سابق.

[5] صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"**، رسالة ماجستير في المالية الدولية، جامعة وهران، 2013، ص 64.

[6] الأمر 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 2001/47.

المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين و الأجانب. وبذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره و ترقي ة كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها وظهورها [1].

ورغم التحفيزات و الضمانات والامتيازات التي جاءت في هذا القانون فانه لم يحقق النتائج المرجوة والمرغوبة، لذلك تم تعديله بأوامر ومواد، ويمكن أن نستنتج أن الاستثمار في هذه الفترة، ورغم كل المجهودات المبذولة والإصلاحات التي سنتها الحكومة الجزائرية إلا أنه (الاستثمار) سار ببطء حيث أن الحكومة الجزائرية تجد صعوبة في تحويل الموارد الهامة إلى استثمار، فهذا راجع إلى نقص في مناخ الاستثمار في الجزائر بالإضافة إلى إعطاء الأولوية إلى القطاعات غير المنتجة، والمتمثلة في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الأزمة السياسية والاقتصادية التي ضربت الجزائر في هذه الفترة، حيث عانت من ويلات الإرهاب و الذي أكل الأخضر واليابس والذي أثر على الاستقرار السياسي والاستقرار الحكومي في الجزائر بالإضافة إلى عامل البيروقراطية والرشوة و المحاباة والفساد ، ولارتباط الاقتصاد ككل بأسعار النفط أي لا يوجد تنوع للاقتصاد.

رابعا: تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2012:

حقق الاستثمار سنة 2002 ما يقارب 1386.4 مليار دج وارتفعت هذه القيمة إلى ما يقارب 1593.6 مليار دج سنة 2003، و وصلت إلى حدود 3223.9 مليار دج و 4124.7 مليار دج سنتي 2007 و 2008 على الترتيب، وحققت سنة 2010 حوالي 4968.1 مليار دج ، وارتفعت إلى حوالي 6243.3 مليار دج و 7168.2 مليار دج سنتي 2012 و 2013 على التوالي[2].

وسجل معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي) سنة 2002 نسبة 30.6 %، وارتفعت إلى 33.2 % سنة 2004، وانخفضت سنة 2006 إلى 30.1 %، ثم ارتفعت بشكل كبير سنة 2009 حيث حققت نسبة 46.8 %، وانخفضت بعد ذلك حيث حققت سنة 2011 نسبة 37.7 % ثم 39.4 % سنة 2012، ثم ارتفعت إلى حوالي 43% سنة 2013 (**انظر الملحق رقم "7"**).

وعرفت هذه المرحلة إصدار بعض التعديلات في قانون 2001 أهمها [3]:

*المرسوم التنفيذي رقم 355/06 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر 2006 و المتضمن صلاحيات المجلس للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيرة

*المرسوم التنفيذي رقم 356/06 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها

[1] كريمة قويدري،**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر** ،رسالة ماجستير في المالية الدولية، جامعة أبي بكر قايد،جامعة تلمسان، "الجزائر"، 2010 /2011، ص 64.

[2] البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات و وزارة المالية.

[3] أريا الله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار – حالة الجزائر** -، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011، ص04.

*المرسوم التنفيذي رقم 357/06 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر 2006 المتضمن تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

*المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 11 يناير سنة 2007 المحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 03/01.

* المرسوم التنفيذي رقم 329/08 الصادر في 22 أكتوبر 2008 المتمم القائمة المعدة بموجب

*المرسوم التنفيذي رقم 07/08 القرار الوزاري المشترك الصادر في 25 يونيو 2008 المتعلق بمعينة الدخول في الاستغلال للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر رقم 03/01.

و رغم المجهودات المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية، و رغم التطور في قيم الاستثمارات خلال هذه الفترة إلا أنه لم تستطع هذه القيم إخراج الجزائر من قوقعة الاقتصاد الريعي ، و ذلك لأن الاستثمار لا يعتمد على وفرة الموارد فحسب بل أيضا على الفرص الاستثمارية المدروسة و المجدية اقتصاديا ، و هي عادة غير متوفرة في الدول النامية و هذا ما يطلق في أدبيات الاستثمار تدني الطاقة الاستيعابية للدول النامية ، فمشكلة الطاقة الاستيعابية في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق أفق مجال استثمار الفوائض المالية المتراكمة و تحسين المؤشرات الاقتصادية و تحقيق العدالة في توزيع الثروة، و لكن المشكلة الحقيقية تكمن في العجز في تحويلها إلى رأس مال عيني و وسائل الإنتاج قادرة على خلق مناصب شغل ، و قيمة مضافة تؤدي في النهاية إلى تحولات هيكلية اقتصادية و اجتماعية تقلل الاعتماد الكلي على البترول، لقد أصبحت ميزة الاقتصاد الجزائري هو تحويله لاحتياطي غير قابل للتجديد (المحروقات) إلى احتياطي متقلب (الدولارات الأمريكية المودعة في الخارج) و قابل للزوال.

و كما صرح محافظ بنك الجزائر، فإن معدلات توظيف الادخار الوطني في تمويل الاقتصاد لا تزال ضعيفة جدا مقارنة ببلدان شمال إفريقيا و الشرق الأوسط، و أوضح أن المغرب و تونس يوظفان أفضل مواردها الوطنية ، و هو ما دفع الناتج الداخلي الخام في الجزائر للنمو بنسب أقل، مقارنة بالجارتين تونس و المغرب، رغم وفرة الموارد المالية بالنسبة للحالة الجزائرية، بالإضافة إلى عامل الفساد و الذي طغى على التعاملات في الجزائر و عامل البيروقراطية، اللذان وقفا عائقا أمام كل المجهودات الرامية من الحكومة الجزائرية لبعث روح الاستثمار في الجزائر، لذلك لابد على الحكومة الجزائرية التفكير في قانون استثمار جديد يخدم المستثمر المحلي الأجنبي على حد سواء و محاربة كل مؤشرات الفساد في البلاد.

المطلب الثالث: تطور الفجوة الادخارية في الجزائر خلال الفترة: 1970– 2012

أولا: تطور الفجوة الادخارية في الجزائر خلال الفترة 1970– 1979

حققت الجزائر فجوة سالبة خلال السنوات 1970– 1971 و 1972 و 1973 حيث حققت سنة 1970 فجوة سالبة لصالح الاستثمار قدرها – 1.6 مليار دج، و ارتفعت إلى حوالي – 2.09 مليار دينار سنة 1973 و حققت الجزائر فجوة موجبة سنة 1974 قدرها 1.8 مليار دج، ثم عاودت الفجوة السالبة بالظهور ثانية خلال السنوات 1975 و 1976 و 1977 و 1978 و 1979، حيث حققت سنة 1975 فجوة سالبة قدرها – 5.7 مليار دج، و ارتفعت سنة 1977 إلى حوالي – 9.7 مليار دج و وصلت إلى حدود – 15.3 مليار دج سنة 1978، ثم انخفضت إلى حوالي – 2.2 مليار دج سنة 1979[1] **(انظر الملحق رقم "7")**.

بالمقابل حقق معدل الفجوة الادخارية (نسبة الفجوة الادخارية إلى الناتج المحلي الإجمالي) معدل – 7% سنة 1970، و انخفضت إلى حوالي – 5.2 % سنة 1972، ثم حقق سنة 1974 نسبة 3.25% ثم ارتفع معدل الفجوة الادخارية السالب إلى حدود – 11.15% سنة 1977 و ارتفعت هذه النسبة إلى –14.63% سنة 1978 و وصلت إلى –17.17% سنة 1979 [2] **(انظر الملحق رقم "7")**.

و الملاحظ خلال هذه الفترة أن الفجوة الادخارية شهدت معدلات سالبة على طول هذه الفترة باستثناء كما قلنا سنة 1974، بالرغم من تحقيق معدلات ادخار عالية خلال هذه الفترة، و لكن كانت هناك معدلات استثمار عالية، وتعتبر كما قلنا من أكبر النسب المحققة في العالم في السبعينات من القرن الماضي، و ذلك يرجع للدور البارز الذي يمارسه القطاع العام الذي يستحوذ على قطاع المحروقات ، و الذي يمكنه من تحقيق فوائض مالية مهمة فهو يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي، بالإضافة إلى انخفاض الادخار العائلي خلال هذه الفترة ، كما أن الدولة الجزائرية كانت تنفق على الاستثمارات بمعدلات أكبر من معدلات الادخار و ترجع الفجوة الموجبة المحققة سنة 1974 إلى ارتفاع الادخار المحلي و ذلك راجع للطفرة النفطية، أي زيادة الادخار الحكومي بالإضافة إلى نقص الاستهلاك الوطني[3].

ثانيا: تطور الفجوة الادخارية في الجزائر خلال الفترة 1980– 1989

نلاحظ خلال هذه الفترة أن الفجوة الادخارية حققت قيما موجبة بالنسبة للسنوات 1980، 1981، 1982 و 1983 حيث حققت الفجوة الادخارية سنة 1980 ما يقارب 6.5 مليار دج، و ارتفعت إلى حوالي 7.1 مليار دج سنة 1981، ثم انخفضت بعد ذلك لتصل إلى حدود 3.9 مليار دج و 4.9 مليار دج سنتي 1982 و 1983 على التوالي، أما السنوات من 1984 إلى 1989 فحققت الفجوة

[1] استخراج القيم من طرف الباحث باستخدام معطيات البنك الدولي.

[2] مرجع سابق.

[3] أحمد سلامي، **أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970 – 2010**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة "الجزائر"، العدد 11، 2012، ص 37.

الادخارية قيما سالبة لصالح الاستثمار حيث حققت سنة 1984 ما يقارب – 4.7 مليار دج، و ارتفعت إلى حدود – 9.20 مليار دج سنة 1985 و وصلت إلى حدود – 24.8 مليار دج سنة 1988 و – 41.8 مليار دج سنة 1989. بالمقابل حقق معدل الفجوة الادخارية (نسبة الفجوة الادخارية إلى الناتج المحلي الإجمالي) معدل 4% سنة 1980، و انخفضت هذه النسبة إلى 2.1% سنة 1983، أما السنوات المتبقية خلال هذه الفترة فحققت معدلات سالبة حيث حققت سنة 1984 نسبة – 1.75% و ارتفعت إلى – 10.31% سنة 1986، و انخفضت إلى حدود – 7.09% سنة 1988 و –9.8% سنة 1989(**انظر الملحق رقم "7"**).

لقد حققت الفجوة الادخارية قيما موجبة و سالبة، كما رأينا سابقا في هذه الفترة، و يرجع السبب للفجوة الادخارية الموجبة هو انخفاض الاستثمارات في تلك الفترة نتيجة زيادة الاستهلاك الوطني، بالإضافة إلى ارتفاع الادخار الحكومي نتيجة الزيادة في الجباية البترولية ، كما ارتفعت في هذه الفترة الادخار الأسري، أما السنوات المتبقية من هذه الفترة فعرفت قيما سالبة و يرجع السبب في ذلك إلى انخفاض الادخار المحلي في تلك الفترة، و ذلك نتيجة انخفاض الادخار الحكومي، بالإضافة إلى الارتفاع البطيء للادخار العائلي في هذه السنوات، و ذلك راجع إلى الظروف الاقتصادية التي سادت خلال هذه السنوات من ارتفاع في المديونية الخارجية ،و تأثر الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار البترول، و ارتفاع مستويات التضخم و البطالة و ارتفاع في نمو الاستهلاك الوطني و ارتفاع العجز في الميزانية ، كل هذه الظروف أدت إلى بطئ نمو الاقتصاد الجزائري و بالتالي تأثرت الفجوة الادخارية تبعا لذلك.

ثالثا: تطور الفجوة الادخارية في الجزائر خلال الفترة 1990– 2001

عرفت سنة 1990 فجوة سالبة قدرها – 8.3 مليار دج، ثم عرفت فجوة موجبة للسنتين 1991 و 1992، ثم عاودت الفجوة الادخارية السالبة خلال السنوات 1993– 1995 حيث سجلت سنة 1993 ما يقارب – 15.8 مليار دج ، و ارتفعت إلى حوالي – 55.7 مليار دج سنة 1995، ثم عاودت الفجوة الادخارية الموجبة على طول الفترة المتبقية 1996– 2001 حيث حققت سنة 1996 ما يقارب 149.6 مليار دج، ثم انخفضت إلى حوالي 1.7 مليار دج سنة 1998، و عاودت الارتفاع مجددا سنتي 2000 و 2001 ما يقارب 817 مليار دج و 620 مليار دج سنة على التوالي[1].

بالمقابل حقق معدل الفجوة الادخارية سنة 1990 نسبة – 1.59%، و حقق سنتي 1991 و 1992 نسبتي 5.51% و 14.5% على التوالي ، ثم حقق معدلات سالبة للفترة 1993– 1995 حيث حقق سنة 1993 نسبة – 1.35% و حقق سنة 1995 نسبة 2.9%، ثم عاودت نسبة الفجوة الادخارية للنسب الموجبة حيث حققت سنة 1996 نسبة 5.8%، و ارتفعت إلى 19.8% سنة 2000 و 14.6% سنة 2001[2] (**انظر الملحق رقم "7"**).

[1] استخراج القيم من الباحث باستخدام معطيات البنك الدولي.

[2] مرجع سابق.

فالملاحظ من الأرقام السابقة أن الفجوة الادخارية حققت قيما موجبة في السنوات 1991 و 1992 و ذلك راجع إلى ارتفاع الادخار المحلي و نخص بالذكر ارتفاع الادخار الحكومي، و ذلك بسبب الزيادة في الجباية البترولية و ذلك راجع إلى أزمة المحروقات سنة 1990 التي ظهرت مع حرب الكويت و الذي تسبب في ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى ارتفاع الادخار العائلي، بالإضافة إلى السياسة المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية في هذه السنوات آنذاك و المتمثلة في ترشيد الاستهلاك و الادخار و ذلك عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات و كذلك أسعار الصرف، و ذلك نتيجة اتفاق الاستعداد الائتماني للجزائر مع صندوق النقد الدولي [1]، ثم عرفت الفجوة الادخارية معدلات سالبة خلال السنوات 1993– 1995، و هذا راجع إلى التدهور الكبير للادخار المحلي و نخص بالذكر الادخار الحكومي و المربوط كما قلنا بأسعار النفط، حيث انخفضت أسعار النفط من 20 دولار سنة 1993 إلى 14 دولار سنة 1994،بالإضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية و ويلات الإرهاب التي عانى منها الشعب الجزائري ، بالإضافة إلى رفع الدعم عن عدة مواد استهلاكية أساسية، و ارتفاع التضخم و البطالة و انتشار الفقر بنسب كبيرة، كل هاته الظروف انعكست سلبا على الادخار العائلي حيث زاد نسب ضئيلة جدا.

أما الفترة من 1996– 2001 فشهدت فجوة موجبة على طول هذه الفترة علما أن معدل الفجوة الادخارية انخفض في سنة 1998، و لكن سجل قيمة موجبة و يرجع السبب في ذلك إلى انخفاض سعر البرميل للبترول حيث وصل إلى ما بين 13 دولار للبرميل ، مع ملاحظة زيادة طفيفة للادخار العائلي و الذي يعود كما قلنا سابقا إلى زيادة مداخيل الطبقات الثرية. أما سنة 2001 فاستطاعت الدولة الجزائرية التخلص من ويلات الإرهاب، واستطاعت أن تستعيد استقرارها علما أن سعر البترول وصل إلى حدود 30 دولار للبرميل بعد ما كان في حدود 18 دولار سنة 1998 ليحقق الادخار الحكومي قيما جيدة نتيجة ارتفاع الجباية البترولية ، و انخفاض عجز الميزانية إلى 0.8%، كما ارتفع الادخار العائلي خلال هذه الفترة، لذلك فكل هذه الظروف أدت إلى ارتفاع الادخار المحلي في الجزائر خلال 2001، و تسجيل فجوة ادخارية موجبة.

رابعا: تطور الفجوة الادخارية في الجزائر خلال الفترة 2002– 2013

حققت الفجوة الادخارية خلال هذه الفترة قيما موجبة حيث استقرت الفجوة الادخارية على الاتجاه الموجب ، حيث حققت سنة 2002 ما يقارب 446 مليار دج، و ارتفعت إلى حوالي 885 مليار دج سنة 2004، و وصلت سنة 2006 إلى ما يقارب 2286 مليار دج، و حققت سنة 2009 فجوة سالبة قدرها – 57.9 مليار دج ، و حققت سنة 2010 إلى غاية 2013 فجوة موجبة حيث وصلت هذه الفجوة سنة 2011 ما يقارب 1485.7 مليار دج، وانخفضت سنة 2013 إلى 477.6 مليار دج [2] **(انظر الملحق رقم " 7")**، بالمقابل حقق معدل الفجوة الادخارية (نسبة الفجوة الادخارية إلى الناتج المحلي الإجمالي) سنة

[1] الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 199.

[2] استخراج قيم من الباحث باستخدام معطيات البنك الدولي.

2002 نسبة 9.8% ن و ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 23.13% سنة 2005، ثم انخفضت سنة 2008 إلى 19.2%، و حققت سنة 2009 بالتقريب فجوة معدومة (نسبة قريبة للصفر)، وحققت سنة 2010 معدل 7.02% وقفزت إلى حوالي 8.6% سنة 2012 وانخفضت سنة 2013 إلى 2.8% **(انظر الملحق رقم "7")**.

الملاحظ من النتائج السابقة أن فجوة الموارد المحلية حقق ت قيما موجبة على طول الفترة، و التي واكبت برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، و سجلت سنة 2009 **فجوة معدومة تقريبا بلغت – 0.05% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حيث يمكن اعتبارها كنقطة توازن بين الادخار و الاستثمار في الجزائر** ، و التي حدثت أول مرة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970– 2013، حيث سجل معدل الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 46.29% أما الاستثمار فحقق معدل 46.87% من الناتج المحلي الإجمالي **(انظر الملحق رقم " 7")**، و حققت الفجوة الادخارية خلال هذه الفترة قيما موجبة، و ذلك راجع إلى ارتفاع الإيرادات المتأتية من ارتفاع أسعار البترول ، حيث وصل سنة 2008 (147 دولار للبرميل) و التي أدت إلى ارتفاع الادخار الحكومي، و نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية والتحكم في بعض المؤشرات الاقتصادية كالتضخم و البطالة و التقليل من نسب الفقر ، زاد الادخار العائلي في البنوك كودائع حيث وصلت سنة 2013 إلى ما يقارب 7787.4 مليار دينار.

ولكن للأسف الشديد فالجزائر خلال هذه الفترة حققت نسبا عالمية و عالية لمعدلات الادخار المحلي، و لكن لم توجه بصفة جيدة و صحيحة للاستثمار ، و ذلك لأن نسب الادخار العالية تعني فرصة سانحة للاستثمار و القضاء على البطالة و الفقر، و لكن نجد نسبة قليلة تذهب للاستثمار في الوقت الذي يتعطش الاقتصاد الجزائري للاستثمارات المنتجة و إلى النمو و التشغيل و تنويع الاقتصاد و التخلص من الهيمنة البترولية، لذلك على أصحاب القرار في الحكومة الجزائرية إعادة النظر في السياسة العامة للدولة في ما يخص تمويل التنمية والعمل على تنويع الاقتصاد.

المطلب الرابع: : دراسة أثر معدل الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1985–2012:

استعملنا في دراستنا المتغيرت ين الاقتصاديتين: **الادخار المحلي الحقيقي** (ls) و**حصة الفرد من الناتج** ($lpibh_{it}$)، مع الإشارة أن المعطيات الخاضعة للدراسة سنوية و تشمل الفترة من 1985 إلى 2012، سنحاول في هاته المرحلة تقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي و النمو الاقتصادي.

أولا: تقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي

جدول رقم 11: نتائج التقدير.

Dependent Variable: LPIBH
Method: Least Squares
Date: 01/20/16 Time: 22:19
Sample: 1985 2012
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.794542	0.329109	17.60676	0.0000
LS	0.613044	0.095426	6.424304	0.0000

R-squared	0.613507	Mean dependent var	7.906430
Adjusted R-squared	0.598642	S.D. dependent var	0.131178
S.E. of regression	0.083105	Akaike info criterion	-2.068680
Sum squared resid	0.179566	Schwarz criterion	-1.973523
Log likelihood	30.96153	Hannan-Quinn criter.	-2.039590
F-statistic	41.27168	Durbin-Watson stat	0.691753
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج *Eviews8*.

من نتائج الجدول نلاحظ أن لوغاريتم معدل الادخار المحلي يؤثر على لوغاريتم حصة الفرد من الناتج المحلي، حيث نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة لوغاريتم معدل الادخار المحلي الحقيقي موجبة وهذا يلائم النظرية الاقتصادية، فزيادة لوغاريتم معدل الادخار المحلي الحقيقي ب 1 % تؤدي إلى زيادة لوغاريتم حصة الفرد من الناتج بـ 0.61%، كما أن المعلمات كلها لديها دلالة معنوية عند 5%، كما أن الانحدار ككل له دلالة معنوية، كما أن معامل التحديد أعطى القيمة 61%، وهذا يدل على أن 61% من حصة الفرد من الناتج مشروحة ب 61 %، كما لاحظنا أن هناك ارتباط ذاتي للأخطاء، لذلك سوف نقوم بتقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ثانيا: اختبار إستقرارية السلاسل:

سوف نقوم في هذه المرحلة بدراسة خصائص السلاسل الزمنية "المتغيرات المستعملة في التقدير"، وذلك بالتحليل التقليدي للسلاسل (المنحنى البياني)، ثم دراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها اختبار إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل (التكامل المتزامن).

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة –التأكد من استقرارها أو عدمه– استعملنا اختبار الجذر الأحادي الصاعد **ADF** لكل متغيرة على حدى، وهذا بتحديد درجة التأخير" p "باستعمال معيار " AIC وSCH"، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدرة أظهرت النتائج المبينة (**انظر الملحق رقم** " **12**") فيما يخص المتغيرتين (ls , $lpibh_{it}$) عدم وجود مركبة الاتجاه في السلسلتين (المتغيرتين)، كما أن النتائج أيضا أثبتت عدم وجود الثابت (C) في السلسلتين، في حين أن المتغيرتين: (ls , $lpibh_{it}$) تحتويان على الجذر الأحادي حيث أن القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، وعليه فهي غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى أصبحت السلسلتين (ls , $lpibh_{it}$) مستقرة حيث أن القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5% في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولور الموسعة أي أن السلتين (ls , $lpibh_{it}$) من نوع I(1).

ثالثا: دراسة السببية:

تسمح لنا دراسة السببية الموجودة بين المتغيرتين بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، وذلك بمعرفة أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي.

جدول رقم 12: دراسة السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/20/16 Time: 21:39
Sample: 1985 2012
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLS does not Granger Cause DLPIBH	24	3.39990	0.0547
DLPIBH does not Granger Cause DLS		1.52935	0.2422

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج *Eviews8*.

*من خلال قيمة إحصائية فيشر نرفض عدم وجود السببية بين معدل الادخار المحلي و حصة الفرد من الناتج عند مستوى معنوية 5%، حيث أن لوغاريتم معدل الادخار المحلي يساهم بشكل جيد في تفسير لوغاريتم حصة الفرد من الناتج F=3.40 ، وهذا يعني أن التغير في معدل الادخار المحلي يسبب تغير النمو في حصة الفرد من الناتج والعكس غير محقق، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد.

رابعا: اختبار علاقة التكامل المتزامن:

بعد أن قمنا في النقطة السابقة بدراسة خصائص السلسلتين الزمنيتين واستخلصنا أن السلسلتين مستقرتين ومتكاملتين من الدرجة الأولى (1)I، وبالتالي فإن السلسلتين $(ls\ ,lpibh_{it})$ تنموان بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل، وبالتالي إمكانية وجود تكامل متزامن بينهما لذا سوف نقوم باختبارها باختبار جوهانسون:

جدول رقم 13: اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

Date: 01/21/16 Time: 10:16
Sample (adjusted): 1987 2012
Included observations: 26 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LPIBH LS
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob
None *	0.515907	19.53443	15.49471	0.01
At most 1	0.025515	0.672002	3.841466	0.41

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج *Eviews8*.

يشير نتائج اختبار جوهانسون إلى وجود متجه للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 1% و5% أي نقبل الفرضية H_1 لأن إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1% و5%. بما أن السلاسل في تكامل متزامن، فإننا نطبق نموذج تصحيح الخطأ في مرحلة التقدير " **ECM** ".

خامسا: تقدير النموذج:

قمنا بتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرتين $(ls\ ,lpibh_{it})$،، حيث استخدمنا هنا المتغيرتين المستقرتين، حيث أخذنا التفاضل الأول للسلسلتين، واتضح من الجدول **(أنظر الملحق رقم " 12")** أن معلمتي حد تصحيح الخطأ ومعدل الادخار المحلي معنويتين وتقلان عن 0.05، كما قدرت قيمة معلمة

حد تصحيح الخطأ ب 12%،، وهذا يعني أن حد تصحيح الخطأ يقوم بتصحيح اختلال النظام ب 12 بالمائة بـعبارة أخرى سرعة تعديل الاختلال هي 12 % سنويا، كما أن إشارة معلمة حد تصحيحي الخطأ سالبة وهذا يعتبر مؤشرا جيدا، إذ يؤكد على معنوية العلاقة طويلة الأجل بين حصة الفرد من الناتج ومعدل الادخار المحلي.

المبحث الثاني: تطور فجوة الادخار–استثمار في كل من المغرب و تونس خلال الفترة 1970–2012

تخصص العديد من الجامعات لبرامج تكوين نظرية وتطبيقية وبرامج بحثية تهم مسألة تمويل التنمية، و يتمحور التفكير في مسألة تمويل التنمية حول إيجاد حلول للمعادلة، والإشكال الأساسي في البلدان النامية هو الفارق بين الحاجيات والموارد، فقد أكد المفكرون والباحثون في الميدان الاقتصادي أن البلدان النامية تعيش اختلالا جوهريا وهيكليا بين الادخار من ناحية، و الاستثمار من ناحية أخرى، مما يضعها في مأزق وإشكال جوهري من ناحية السياسات الاقتصادية، وهو ضرورة البحث عن الموارد لسد هذا الفارق، وتمويل أكثر ما يمكن من البرامج والاستثمارات من أجل دفع عجلة النمو، وخلق مواطن الشغل، ودفع الديناميكية الاقتصادية التي تمكن الدول من الخروج من مأزق التخلف ودخول عالم البلدان الصاعدة، ولعل المغرب وتونس وجدتا أن التمويل الخارجي والذي كان في قلب سياسات تمويل التنمية صعب المنال، لذلك دفع المسئولين إلى إيجاد موارد جديدة في كل المغرب وتونس، ومن هنا جاء التأكيد على ضرورة تعبئة الادخار المحلي من خلال دعم الموارد الجبائية و ذلك من خلال إصلاح الجباية، وكذلك إصلاح البنوك المحلية لتلعب دورا أكبر في دفع النمو، والبحث عن تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار أولا، ثم البحث في مو ضع أخر عن التوازن بين الموارد الداخلية والخارجية، والتي ستكون له انعكاسات إيجابية ليس فقط على المستوى الاقتصادي بل كذلك والأهم على مستوى استقلالية القرار السياسي لكل من الدولتين.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم عنصر في تمويل التنمية وهو الادخار المحلي، من خلال التعرف على تطوره، وأهم المتغيرات التي أثرت فيه خلال فترة الدراسة في كل من المغرب وتونس، ثم في نقطة ثانية لتطور الاستثمار في كل من المغرب وتونس، وفي موضع أخر من هذا المبحث سنتطرق لتطور الفجوة الادخارية في كل من المغرب وتونس، وأخيرا سوف نتطرق لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في كل من المغرب وتونس لكل دولة على حدى بدراسة قياسية.

المطلب الأول: تطور الادخار المحلي والاستثمار للمغرب خلال الفترة 1970– 2012

أولا: تطور الادخار المحلي في المغرب خلال الفترة 1970– 2012

الفرع الأول: الفترة من 1970– 1990:

من خلال (**الملحق رقم " 8**") لتطور الادخار المحلي في المغرب نلاحظ أنه حقق سنة 1970 حوالي 31.28 مليار درهم ، و وصلت إلى 34.9 مليار درهم في سنة 1973، و انخفضت هذه القيمة إلى

35 مليار درهم سنة 1981، و حققت سنة 1983 حوالي 39.7 مليار درهم و 49.38 مليار درهم سنة 1986، و وصلت سنة 1990 ما يقارب 66.1 مليار درهم[1].

و رغم ما حققه الادخار المحلي من قيم إيجابية في السنوات من (1970– 1990)، إلا أنه لم يحقق معدلات ادخار كبيرة ، حيث حقق في سنة 1970 نسبة 27%، و بقيت هذ ه النسبة مستقرة تقريبا حتى سنة 1974، ثم انخفض ت هذ هالنسبة ابتدءا من سنة 1975 حيث حققت 21%، و وصل ت سنة 1978 إلى نسبة 17.23% و 15.9% سنة 1979، وارتفع ت سنة 1980 إلى نسبة 21.4%، ثم بدأت أيضا في التذبذب ووصلت إلى نسبة 17.8% سنة 1987و 22.9% سنة 1990(**الملحق رقم "8"**).

و يرجع الانخفاض في معدل الادخار المحلي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة إلى ارتفاع الاستهلاك النهائي، حيث حقق معدلات هائلة وحقق سنة 1972 نسبة 73%، ووصلت سنة 1975 إلى 78.1%، وارتفعت هذه النسبة لتصل سنة 1977 نسبة 79.8% و نسبة 84% سنة 1979، و بدأت هذه النسبة في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث وصلت سنة 1981 نسبة 79.5% وبقيت هذه النسبة مستقرة تقريبا من 1985– 1990، ووصلت سنة 1990 إلى نسبة 77.7% [2] (**انظر الملحق رقم "8"**).

و حقق الاستهلاك الخاص نسبا أكثر بكثير من الاستهلاك العام، حيث حقق سنة 1970 نسبة 60.4% و انخفضت هذه النسبة إلى 59.4% سنة 1971، و ارتفعت هذه النسبة إلى 62.02% سنة 1975، و وصلت سنة 1980 إلى نسبة 60.6%، ثم استقرت هذه النسبة تقريبا على طول هذه الفترة من (1980– 1990)، أما الاستهلاك العام فحقق سنة 1970 نسبة 12.02%، و ارتفعت هذه النسبة إلى 12.31% سنة 1971 و12.03 %سنة 1974، و ارتفعت هذه النسبة إلى 21.32% سنة 1979، ثم استقرت النسبة عند 18% تقريبا على طول الفترة المتبقية من(1980– 1990) (**انظر الملحق رقم "8"**).

ففي السبعينات و بالضبط في الفترة من (1970– 1977) حققت المغرب نسب ليست جيدة في الادخار المحلي ، و لكن أحسن من السنوات حتى 1990، و يرجع السبب إلى انتعاش الاقتصاد المغربي نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق الدولية و منها صادرات الفوسفات، و ذلك عقب حرب أكتوبر 1973 حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي، و الذي صاحبه آنذاك ارتفاعا في الإنفاق الحكومي، كما أقرت الحكومة المغربية مجموعة من الإصلاحات في الميدان المالي و الضريبي و بعض الإصلاحات الاجتماعية بالإضافة إلى دعم النمو في الأقاليم المهمشة، من جانب آخر لاحظنا خلال هذه الفترة زيادة معدل الاستهلاك بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، حيث حقق أرقاما كبيرة جدا وصلت إلى حدود كما قلنا سابقا إلى نسبة 78% سنة 1977، و هي السياسة المتبعة في ذلك الوقت بتشجيع الاستهلاك عوض الادخار و ضعف النظام المالي و البنكي المغربي آنذاك في تعبئة المدخرات

[1] المعطيات المستخدمة من البنك الدولي، و بنك المغرب.

[2] مرجع سابق.

من الأفراد، بالإضافة إلى ضعف التحويل الذاتي للمؤسسات بمختلف أنواعها ، دون أن ننسى ضعف المنافسة داخل الجهاز البنكي. أما في الفترة من 1978– 1983 فلاحظنا انخفاضا لمعدل الادخار المحلي (نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي)، و هذا راجع إلى سوء التسيير إن صح القول ، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية السيئة التي مرت بها المغرب كانخفاض سعر الفوسفات و الزيادة آنذاك في أسعار البترول بالإضافة إلى ارتفاع النفقات ابتدءا من 1975، و هذا ما كان يعرف بإعمار المناطق الصحراوية المسترجعة، بالإضافة إلى غلاء المعيشة ، و ارتفاع أسعار المواد الغذائية حيث ارتفع معدل التضخم في هذه الفترة، كما انه حدث عجزا في الميزانية العامة في هذه الفترة ، و ارتفاع النمو الديموغرافي، و الذي أدى إلى زيادة نسبة الفقر في الدولة، دون أن ننسى سنوات الجفاف التي ضربت المغرب ، و أثرت بنسبة كبيرة على قطاع الفلاحة ، بالإضافة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية الناتجة عن الالتجاء المتزايد للقروض في الأسواق المالية الدولية بشروط مغاير ة عن أيام وفرة الفائض المالي مطلع السبعينات وأيام ارتفاع أسعار الطاقة.

و لمواجهة هذه الأزمة عمد المغرب إلى اعتماد برنامج لإعادة الاستقرار مدته ثلاث سنوات ابتدءا من 1978 فزادت أسعار الضرائب و الرسوم الجبائية ، و تقلصت الاستثمارات العمومية بنحو الثلث، و انخفض مستوى النفقات الجارية ، و بدأ الالتجاء إلى السوق المالية الداخلية (المصارف) و ذلك لتمويل عجز الخزانة مما ساهم في ارتفاع أسعار الفائدة، و مما زاد الطين بل ة هو هجرة المواطنين بأعداد كبيرة من القرى إلى المدن ، و بداية الإضرابات العمالية نتيجة جمود الأجور ، و ارتفاع الأسعار و ذلك بعد 1979 (الثورة الإيرانية)[*1]، كل هذه العوامل أدت إلى انخفاض معدلات الادخار المحلي.

كما لاحظنا أيضا خلال الفترة 1983– 1990 تذبذبا في معدلات الادخار المحلي (نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي)، و لكن ارتفعت قليلا عما كانت عليه في الفترة السابقة، حيث عمدت المغرب في صيف 1983 في تطبيق برنامجا للإصلاح الهيكلي و ذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي (FMI)، و استهدف البرنامج الاستعجال باتخاذ جملة من الإصلاحات المالية و الاقتصادية، والتي تهتم بتقليص النفقات الحكومية و إصلاح النظام الضريبي [**]، حيث بدأ تطبيق هذه الإجراءات في أفريل سنة 1986، حيث زادت مداخيل الدولة الضريبية بنسب تتراوح بين 10% و 16%، كما تم في هذه الفترة تحرير حركة رؤوس الأموال من خلال السماح بإعادة تصدير رأس المال

---

[*] **الثورة الإيرانية:** هي ثورة نشبت سنة 1979 و حولت إيران من النظام ملكي، تحت حكم الشاه محمد رضا البهلولي لتصبح جمهورية إسلامية عن طريق الإستفتاء. آية الله أو الإمام كما هو معروف في إيران، روح الله الخميني يعد مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية و حاول العمل على مد الثورة أو ما يسمى تصدير الثورة إلى المناطق المجاورة و يرى البعض أن قيام الحرب العراقية الإيرانية كانت من نتائج تلك السياسة و كذلك الحرب الأهلية الأفغانية.

[1] تحت عنوان: **تطور السياسة الاقتصادية في المغرب من عهد المغربة إلى التخصيص.** *http:// daharchives.alhayat.com/issue archive/Hayat INT/1998/10/2 (24/06/2015: 16h42)*

[**] تجميع الأنواع الضريبية كافة في صيغ أساسية هي:

- الضريبة على القيمة المضافة
- الضريبة العامة على الدخل.
- الضريبة على الشركات.

و الأرباح، و إلغاء سقف الحد الأدنى المطلوب لفتح حسابات بالعملة الصعبة، كما تم إلغاء إلزامية التأشيرة لمكتب الصرف على قرارات الاستيراد بالنسبة لغالبية الواردات، كما تم إلغاء المقتضيات المتعلقة بقانون المغربة مطلع الثمانينات ، و اعتماد المغرب خيار الخوصصة الصادر سنة 1989، و لكن الملاحظ هو أن العائدات المالية النابعة من الخوصصة لم تساهم في تمويل استثمارات عمومية جديدة ، و لم تستجب عمليا للمقاصد المرسومة لها في دعم مقاولات الشباب، عن طريق توفير و تأمين رصيد مالي في حدود مليار درهم سنويا كمساهمة في خلق مقاولات و فرص تشغيل الشباب بالتشغيل الذاتي، و اجتماعيا لم تبلور المؤسسات المفوتة للقطاع الخاص للوظيفة الاجتماعية في مجال دعم التشغيل في تكاملها مع الوظائف المالية و الاقتصادية[1].

و لكن ورغم تحسن الظروف الاقتصادية في هذه الفترة إلا أن معدلات الادخار المحلي في تذبذب و هذا يدل على وجود صعوبات لازالت تواجه الاقتصاد المغربي، حيث أن الاقتصاد المغربي بقي شديد الحساسية بالقطاع الزراعي والذي يساهم بنسبة 17.4% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للسنوات 1980–1990[2]، علما أن الإجراءات المطبقة من طرف الحكومة المغربية أثرت على الاستقرار العام في الدولة كأحداث جانفي 1984 بمراكش و المدن المغربية، و أحداث ديسمبر 1990 التي عرفت بمظاهرات الجوع، و ذلك بسبب انخفاض الإنفاق الحكومي من طرف الدولة و الذي أثر على المستوى المعيشي للمواطن المغربي، و بالإضافة إلى تطور معدل البطالة و ذلك كنتيجة للطابع التقشفي للبرنامج و تزايد عدد طالبي العمل في المغرب، و تسريح العمال بسبب إعادة هيكلة و خوصصة المؤسسات العمومية، و تزايد عدد الفقراء و الذي قدر ب 3.9 مليون شخص سنة 1990. كل هذه الظروف التي واكبت الإصلاحات الاقتصادية أثرت كثيرا على معدلات الادخار المحلي و تذبذب نسبته من الناتج المحلي الإجمالي.

<u>الفرع الثاني: تطور الادخار المحلي في المغرب خلال الفترة 1990– 2008:</u>

الملاحظ من (**الملحق رقم " 8**") لتطور المدخرات المحلية أن قيمتها قد تذبذبت بين الارتفاع و الانخفاض حتى سنة 1995 حيث بلغت قيمة المدخرات المحلية ما قيمته 63.08 مليار درهم في سنة 1991، و انخفضت هذه القيمة لتصل إلى 56.6 مليار درهم سنة 1993، و وصلت سنة 1995 حوالي 56.7 مليار درهم بعدما حققت سنة 1994 ما يقارب 63.4 مليار درهم، و ارتفعت قيمة المدخرات المحلية إلى 70.7 مليار درهم سنة 1996 لتصل إلى 84.5 مليار درهم سنة 1999، و وصلت سنة 2001 إلى حدود 107 مليار درهم، و وصلت سنة 2004 إلى ما يقارب 126 مليار درهم و 147 مليار درهم سنة 2007 و 154.7 مليار درهم سنة 2008.

أما معدلات الادخار المحلي (نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي) فقد حققت معدلات متذبذبة و انخفضت عن ما كانت عليه في الفترة السابقة، حيث وصلت النسبة سنة 1992 إلى 18%

[1] مصطفى الكثيري، حسن الصبار، مرجع سابق، ص 24.

[2] مرجع سابق .

بعدما حققت 23% سنة 1990، و 17.7% سنة 1995، و ارتفعت إلى 25.4% سنة 2001 و 26.18% سنة 2005 و ارتفعت إلى 27.4% سنة 2006، و حققت سنة 2008 نسبة 26.4%[1] **(انظر الملحق رقم "8").**

و الملاحظ أيضا من خلال الجدول أن معدلات الاستهلاك (نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي) انخفضت في هذه الفترة حيث حققت سنة 1994 نسبة 81.4% و سنة 1995 نسبة 82.2%، و انخفضت سنة 1999 إلى 78.10%، و وصلت سنة 2005 إلى نسبة 73.8% و 72.6% سنة 2006 لتستقر عند 73.54% سنة 2008[2] **(انظر الملحق رقم "8").**

و بلغ متوسط الاستهلاك الخاص كمتوسط للفترة (1990– 1994) نسبة 63%، كما بلغ متوسط الاستهلاك الخاص خلال (1995– 2000) نسبة 61%، و وصلت هذه النسبة سنة 2001 نسبة 55.9%، و انخفضت هذه النسبة إلى 54.5% سنة 2005 و 55.13% سنة 2008.

أما الاستهلاك العام فحقق متوسط 17% كمتوسط خلال الفترة (1990– 1994) و 17.50% كمتوسط خلال الفترة (1995– 1999)، و ارتفعت هذه النسبة إلى 18.62% سنة 2001 و 19.35% سنة 2005، و انخفضت إلى حدود 18.23% و 17.14% سنتي 2007 و 2008 على التوالي **(انظر الملحق رقم "8").**

و بلغ متوسط الادخار الحكومي كمتوسط للفترة (1990– 1994) نسبة 15% في حين بلغ متوسط ادخار القطاعات الأخرى نسبة 67.6%،أما الفترة (1995– 2000) فبلغ متوسط ادخار الحكومة نسبة 13.1% بينما بلغت نسبة ادخار القطاعات الأخرى نسبة 73.7%. و بلغت نسبة الادخار الحكومي سنة 2000 نسبة 6.6% و وصلت إلى 19.6% سنة 2001، ثم انخفضت لتصل إلى نسبة 1.5% سنة 2005، و ارتفعت بعد ذلك في سنة 2007 لتصل إلى 17.6% و 20% سنة 2008. أما ادخار القطاعات الأخرى فحقق سنة 2000 نسبة 76.5%، و انخفضت سنة 2001 إلى 58.3% و ارتفعت إلى 73.4% سنة 2005 و انخفضت بعد ذلك إلى 54.56% سنة 2007 و 55.1 سنة 2008[3] **(انظر الملحق رقم "8").**

كما قامت المغرب في هذه الفترة بالقيام بإتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، و الذي أدى إلى إحداث المزيد من الإصلاحات على القطاع المصرفي و على البورصة و فرض نظام ضرائبي تشجيعي، كما تم في هذه المرحلة قيام المغرب بتحرير صرف العملة، و جعل الدرهم قابلا للتحويل طبقا للفصل الثامن من ميثاق صندوق النقد الدولي، و الذي صدر في سنة 1993، و الملاحظ في هذه الفترة هو تسجيل ادخار الحكومي نسب ضئيلة جدا، رغم التحسن الذي حصل في هذه الفترة في مختلف المتغيرات الاقتصادي كالعجز في الميزانية و التحسن في ميزان المدفوعات، و التحكم أكثر في نسب التضخم

[1] البنك الدولي، و بنك المغرب.

[2] مرجع سابق .

[3] مديرية الدراسات و التوقعات الاقتصادية بوزارة المالية المغربية.

بالإضافة إلى التقليل من الإنفاق الحكومي نتيجة السياسة التقشفية، و لكن تبقى الإيرادات الحكومية غير كافية و ذلك لارتباط النمو الاقتصادي بتساقط الأمطار . و الملاحظ أيضا في هذه الفترة أن الجهاز المصرفي هو الذي يستقطب أكبر قدر من الودائع مقارنة بالأوعية الادخارية الأخرى و ذلك نتيجة الإصلاحات التي مسته في هذه الفترة منها قانون 1993 و قانون 2006.

الفرع الثالث: تطور الادخار المحلي في المغرب خلال الفترة 2008– 2012:

من الملحق رقم " 8" لتطور الادخار المحلي في المغرب نلاحظ أنه حقق ارتفاعا على طول هذه الفترة حيث حقق سنة 2009 ما يقارب 156.07 مليار درهم، وارتفعت إلى حوالي 171.46 مليار درهم في 2010، و انخفضت إلى ما يقارب 166.8 مليارردرهم في 2012.كما ارتفعت معدلات الادخار في هذه الفترة حيث حقق سنة 2009 نسبة 25.5%، و ارتفعت إلى حوالي 27% سنة 2010، وانخفضت هذه النسبة إلى 24.37% سنة 2012.[1]

كما انخفضت معدلات الاستهلاك في هذه الفترة حيث وصل معدل الاستهلاك سنة 2009 إلى نسبة 74.5%، و وصلت سنة 2011 إلى نسبة 74.24%، و ارتفعت قليلا سنة 2012 إلى 75.63%.

كما لاحظنا أيضا في هذه المرحلة زيادة الاستهلاك الخاص حيث وصل سنة 2009 إلى 56.3%، و ارتفع إلى 56.01% سنة 2011، و وصل سنة 2012 إلى نسبة 56.17%، أما الاستهلاك العام فقد حقق سنة 2009 نسبة 18.21%، و انخفض إلى نسبة 17.35% سنة 2010، و ارتفع إلى 18.23% سنة 2011 و 19% سنة 2012[2] **(انظر الملحق رقم "8")**

كما تم في هذه الفترة انخفاض ا لادخار الحكوم ي إلى 15.1%، بعدما حقق نسبة 20% سنة 2008، و انخفض إلى حدود 12.3% سنة 2010 و 7.4% سنة 2011، و ارتفع إلى 9% سنة 2012. أما ادخار القطاعات الأخرى فحقق سنة 2009 نسبة 66.6% و 70.2% سنة 2010، و ارتفعت النسبة إلى 74.5% سنة 2011 و انخفضت في سنة 2012 إلى 72.10% [3] **(انظر الملحق رقم "8")**.

و تعزى معدلات الادخار المحلي المحققة إلى تحمل الدولة كلفة كبيرة للمستوردات النفطية بما يعمل على زيادة مستويات دينها العام، و زيادة معدلها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، و هو ما أثر على الهيكل الاقتصادي للدولة ناهيك عن ارتفاع نسبة الفقر و عدم قدرة الأسر المغربية عن الادخار ، رغم الانخفاض قليلا في معدلات التضخم و لجوء نسبة كبيرة من الأسر إلى الاقتراض، حيث قامت المندوبية السامية للتخطيط في المغرب في سنة 2012 بدراسة ميدانية للأسر المغربية ، أكدت أن قرابة 57% من الأسر المغربية تغطي مداخيلها، فيما تستنزف 36.4% من الأسر مدخراتها أو تلجأ إلى القروض، بينما لا يتعدى الأسر التي تدخر جزء من مداخيلها 6.7% فقط [4]، كما قرر البنك المركزي (بنك المغرب) سنة 2013 بتخفيض سعر الفائدة ليكون 2.75% بدلا من 3% سنة 2011، و ذلك

[1] البنك الدولي. و بنك المغرب.

[2] مرجع سابق .

[3] مديرية الدراسات و التوقعات الاقتصادية بوزارة المالية المغربية.

[4] المندوبية السامية للتخطيط، **بحث حول الظرفية لدى الأسر المغربية 2013**.

من أجل تيسير منح ا لإئتمان من قبل البنوك حسب بيان البنك، و بالتالي تيسير منح القروض من قبل البنوك للأنشطة الاقتصادية [1]، و لكن للأسف الشديد فصانع هذه السياسة توجهت أفكاره إلى زيادة معدل الاستهلاك و وضع الجهاز الإنتاجي بالمغرب في ورطة، و ذلك لأنه غير قادر على تلبية الاستهلاك الزائد للسلع و الخدمات، و هذا ما أدى إلى زيادة الاستيراد و الذي صاحبه زيادة في الاستهلاك و نقص في المدخرات المحلية كنسبة من الناتج المحلي، و هو ما حدث بالفعل حيث انخفضت معدلات الادخار من نسبة 27% سنة 2006 إلى 24% سنة 2012.

و بالتالي فإن برنامج صندوق النقد الدولي لإصلاح الاقتصاد المغربي كان له مردود ضعيف على هيكل الناتج المحلي الإجمالي، و بالتالي لم يظهر له أثرا ملموسا في تحسين المؤشرات الخاصة بالفقر و البطالة ، هذين المؤشرين الخطيرين لم يدعا الادخار المحلي ينمو بصفة كبيرة، بالإضافة إلى أن الاقتصاد المغربي هو رهين عاملين: العامل الأول هو الخلل في هيكل ناتجه المحلي، و الثاني يتمحور حول العلاقات الاقتصادية و التجارية المغربية مع بعض دول الاتحاد الأوروبي ، و بالتالي فأي أزمة تمس هذه البلدان تقع الصفعة دائما على الشركاء التجاريين لهذه الدول و المغرب واحد منهم.

ثانيا: <u>تطور الاستثمار في المغرب خلال الفترة 1970– 2012</u>

<u>الفرع الأول: تطور الاستثمار للمغرب خلال الفترة 1970– 1990:</u>

المتبع لتطور الاستثمار في المغرب خلال الفترة 1970– 1990 من **الملحق رقم** " **8**" أنه حقق تذبذبا من سنة 1970 إلى 1990 بين الارتفاع و الانخفاض حيث حقق سنة 1970 حوالي (35.32 مليار درهم) و انخفض إلى حدود 29.56 مليار درهم سنة 1972، و ارتفع إلى حوالي 410 مليار درهم سنة 1974 و 53.7 مليار درهم سنة 1975، و وصل إلى ما يقارب 79.45 مليار درهم سنة 1977 و 59.9 مليار درهم سنة 1980، و ارتفع إلى حوالي 60.4 مليار درهم سنة 1982 1985 وما يقارب 61.5 مليار درهم سنة 1985، ثم انخفض سنة 1987 إلى 58.5 مليار درهم، و قفزت قيمته إلى 72.8 مليار درهم سنة 1989 و 76.2 مليار درهم سنة 1990[2].

أما معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي) فقد حقق سنة 1970 نسبة 31.05%، و انخفضت هذه النسبة إلى 24.43% سنة 1973، و ارتفعت مجددا إلى 39.5% سنة 1976 و 46.7% سنة 1977، ثم انخفضت أيضا بعد ذلك إلى 29.65% سنة 1979 وحققت سنة 1980 نسبة 31.7% و 24.45% سنة 1983، ثم بقيت بعد ذلك مستقرة إلى غاية سنة 1990 في حوالي 24%[3]. و الملاحظ لتطور معدل الاستثمار العام و الخاص فقد حقق سنة 1980 نسبة 16% و نفس النسبة تقريبا حققت بالنسبة للسنوات الأخرى ماعدا سنة 1990 التي حقق فيها الاستثمار الخاص نسبة 19% من الاستثمار الإجمالي. أما الاستثمار العام فقد حقق سنة 1980 نسبة 15%، و

[1] بنك المغرب .

[2] البنك الدولي. و بنك المغرب.

[3] مرجع سابق.

بقي متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث حقق سنة 1983 نسبة 9% وسنة 1990حققت نسبة 6%[1] **(انظر الملحق رقم "8")**.

وكما قلنا سابقا فإن الفترة من (1970– 1987) عرفت معدلات لا بأس بها للاستثمار و ذلك نظرا للبحبوحة المالية التي كانت تتمتع بها الحكومة المغربية نتيجة الظروف الاقتصادية التي ذكرناها سابق ا، حيث كانت السياسة المتبعة آنذاك هي تشجع الاستثمار العام و أخذ الحيطة و الحذر من الاستثمار الأجنبي، و التي رافقتها توسع واضح في القروض الأجنبية بفعل الحاجة إلى استثمارات ضخمة لمشاريع كبيرة كبناء السدود و تشييد المطارات...الخ ، و لكن لاحظنا انخفاضا لمعد لات الاستثمار انطلاقا من سنة 1988 حتى 1990، و ذلك نتيجة السياسة التقشفية المتبعة من طرف الحكومة المغربية التي أملتها عليها قرارات صندوق النقد الدولي.

فالمتتبع لقانون الاستثمار في المغرب يجد أنه في جوان سنة 1960 كانت السنة الأولى التي أصدر خلالها المغرب قانون الاستثمار، بعد ذلك تلته قوانين 1973 و 1983 المنظمة للاستثمار، و لكن كانت جميعها بعيدة كل البعد عن المعايير الدولية التي يفضلها رجال الأعمال، خاصة تلك المرتبطة بنقطة الشفافية و البساطة، و تلك المتعلقة أيضا بتحسين العلاقة الرابطة بين المستثمر من جهة و الإدارة من جهة أخرى، و تخفيف الضغوط خاصة تلك المتعلقة بالرخص اللازمة للمشروع.

<u>الفرع الثاني: تطور الاستثمار في المغرب خلال الفترة 1990– 2008:</u>

الملاحظ لتطور الاستثمار في المغرب خلال الفترة 1990– 2008 أنه عرف ارتفاعا حيث حقق سنة 1991 ما يقارب 75.9 مليار درهم، و انخفضت هذه النسبة إلى 70.6 مليار درهم سنة 1994، وارتفعت مجددا إلى 78.4 مليار درهم سنة 1996، و 84.20 مليار درهم سنة 1997، و واصلت الارتفاع إلى 99.14 مليار درهم سنة 2000، و وصلت إلى حوالي 107 مليار درهم سنة 2001 و ارتفعت إلى 177.6 مليار درهم سنة 2007 و حوالي 200 مليار درهم سنة 2008[2] **(انظر الملحق رقم "8")**، فرغم ما حققه الاستثمار من قيم ايجابية خلال هذه الفترة إلا أن معدل الاستثمار عرف تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض على طول هذه الفترة، حيث حقق سنة 1991 معدل 23.81%، ثم انخفضت سنة 1994 إلى 20.66% و 26% سنة 1998، و انخفضت هذه النسبة إلى 18.26% سنة 2002، و ارتفعت سنة 2005 إلى 19.35% ثم انخفضت إلى 18.21% و 17.14% سنتي 2007 و 2008 **(انظر الملحق رقم "8")**.

و الملاحظ لتطور الاستثمار العام و الخاص في المغرب، فبالنسبة لتطور نسبة الاستثمار الخاص فقد عرف تقريبا استقرارية حتى سنة 2002 حيث حقق على طول الفترة (1999– 2002) نسبة 16%

[1] مرجع سابق.

[2] الاطار القانوني للاستثمار بالمغرب للباحث محمد الخشاني على الموقع: *www.almolahed.com*

تقريبا، أما الاستثمار العام فقد حقق انهيارا كبيرا على طول هذه الفترة حيث تراوحت نسبة مساهم ته من الاستثمار بين 3% و 4% و 5% و 6% على أكثر تقدير[1].

و أهم المستجدات في هذه الفترة أن المغرب قام بسن ميثاق الاستثمار في الفاتح نوفمبر 1995، و الذي أعتبر نقطة تحول في السياسة الاستثمارية بالمغرب ، حيث حافظ هذا الميثاق على المؤسسات المتدخلة في هذا المجال كما ساهم في خلق مؤسسات أخرى أهمها:

الجهاز المركزي لاستقبال و توجيه المستثمرين : تم إحداثه في إطار قانون الاستثمار، و هو جهاز تابع للوزير الأول مكلف باستقبال المستثمرين الأجانب، و توجيههم و تزويدهم بالمعلومات التي يطلبونها. و مديرية الاستثمار التابعة لوزارة المالية أنشئت سنة 1992. كما تم استحداث **وزارة الصناعة و التجارة** و **الصناعة التقليدية** : والتي تتولى السياسة العامة لتنمية القطاع الصناعي. وتم إنشاء **مكتب التنمية الصناعية:** والذي أوقف نشاطه المالي بعد صدور قانون الخوصصة و اكتفى فقط بالنشاط التوجيهي.

و يعتبر ميثاق الاستثمار لسنة 1995 تكملة لبرنامج التقويم الهيكلي الجاري تطبيقه مع البنك الدولي منذ 1983، و هو يتضمن 24 مادة تتعلق بتحسين شروط و ظروف الاستثمار، و تعميم التشريعات الجبائية التي كانت منحصرة في بعض المناطق فقط إضافة إلى توسيع قائمة الحوافز.

و لا يحتاج المستثمر في المغرب إلى أي ترخيص خاص على عكس ما كان قائما في السابق ، حيث تنص المادة 22 من الميثاق على أن الرخصة تعتبر ممنوحة، إذ لم ترد الإدارة عن الجواب على طلب متعلق بها في أجل ستين يوما ن كما تنص بنود أخرى على حماية المستثمر من أي تعسف إداري أو عراقيل محتملة ، و يمنح ميثاق الاستثمار تشجيعات استثنائية للمستثمرين الأجانب و الشركات العاملة في التصدير أو التي تنجز من أعمالها بالعملات الصعبة، أو تقيم مشاريع في مناطق نائية، و تحصل تلك الاستثمارات إضافة إلى التشجيعات على مستوى حيازة الأرض و التسجيل، على إعفاءات تتراوح بين الإعفاء الكلي و 50 في المائة من الضرائب طيلة الخمس سنوات لممارسة النشاط [2]، و تضمن القانون المالي 1998– 1999 امتيازات إضافية للشركات المغربية و المتعددة الجنسيات التي تبرم اتفاقيات و عقود استثمار مع الحكومة المغربية، منها منح إعفاء كلي من الضرائب و الرسوم المفروضة عند الاستيراد على السلع التجهيزية و المعدات و الأدوات المستوردة من طرف المقاولات التي تلتزم في إطار اتفاقات مبرمة مع الحكومة المغربية، و انجاز مشاريع توازي في القيمة بليون درهم تم خفضها إلى نحو نصف بليون، لكن الاستفادة من هذا النظام رهين باحترام آجال انجاز المشروع الاستثماري و استعمال المعدات المستوردة في هذا الإطار، و يقدم قانون الاستثمار كذلك مزايا جبائية إضافية خلافا لما كان عليه الأمر سابقا إذ أصبح المستثمر غير مطالب بتقديم مشروع الاستثمار إلى الإدارة المعنية للحصول على موافقة مبدئية، كما أن إدارة الجمارك باتت تمنح المزايا المنصوص عليها في القانون

[1] البنك الدولي.

[2] قانون– إطار رقم 95– 18 لميثاق الاستثمار.

بمجرد التقدم بملف الاستثمار، إضافة إلى أنه تم استحداث وكالة عهد إليها تحفيز الاستثمار و توجيه المستثمرين.

الفرع الثالث: تطور الاستثمار في المغرب خلال الفترة 2008– 2012:

من الملحق رقم " 8" لتطور الاستثمار في المغرب نلاحظ أنه حقق سنة 2009 ما يقارب 213.08 مليار درهم ، و ارتفعت هذه القيمة إلى حوالي 216.67 مليار درهم سنة 2011، ثم انخفضت إلى 210.34 و 209.5 مليار درهم سنتي 2012 و 2013 على التوالي[1].

كما شهد معدل الاستثمار خلال هذه الفترة ارتفاعا عما كان عليه في الفترة السابقة، حيث حقق سنة 2009 نسبة 34%، و انخفضت هذه النسبة إلى 32.5% سنة 2011، و انخفضت أكثر إلى 29.32% سنة 2013[2].

فالملاحظ خلال هذه الفترة أن نسبة مساهمة الاستثمار الخاص عرف ارتفاعا مقارنة بالمرحلتين السابقتين، حيث حقق على طول هذه الفترة نسبة 24% كمتوسط خلال الفترة (2009– 2013).

أما الاستثمار العام فقد حقق أيضا ارتفاعا مقارنة بالفترة السابقة حيث حقق تقريبا نسبة 8% كمتوسط للفترة (2009– 2011) أما الفترة المتبقية (2012– 2013) فقد عرف أيضا انهيار حيث حقق نسبة 4%[3] (**أنظر الملحق رقم "8"**).

و أهم ما ميز هذه الفترة هي إنشاء الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات في 18 فيفري 2009، و أوكلت إليها المهام التالية[4]:

*القيام بكل عمل ترويجي من شأنه التعريف بفرص الاستثمار بالمغرب.

*العمل على رصد التدابير المعتمدة من قبل بلدان أخرى لضمان تنمية الاستثمارات و انعاشها، قصد تحديد الوضعية التنافسية للمغرب.

*تنظيم ندوات و مؤتمرات و تظاهرات من شأنها إنعاش الاستثمار بالتعاون و التنسيق داخل المغرب و خارجه، مع السلطات الحكومية و الهيئات الأخرى المختصة الخاضعة للقانون العام و الخاص.

*تحديد مؤشرات الأداء المتعلقة بالاستثمارات و تقديم المؤشرات المذكورة و تحليلها و نشر نتائج التحاليل المذكورة بصفة دورية، و لهذا الغرض تمنح الوكالة بنكا للمعلومات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المغرب و تقوم بتحيينه.

*استقبال الاستثمارات الدولية بالمغرب.

*القيام بجميع الأعمال التواصلية و التحسيسية و الإعلامية لجلب المستثمرين.

*جرد و تقييم معيقات الاستثمار.

---

[1] البنك الدولي و بنك المغرب.

[2] البنك الدولي و بنك المغرب.

[3] البنك الدولي و بنك المغرب.

[4] *http://www.maghress.com/alittihad/90490* تحت عنوان: **جديد قوانين الوكالة المغربية، لتنمية الاستثمارات.** *(26/06/2015: 00h40).*

*اقتراح تدابير تشريعية و تنظيمية من شأنها دعم و تشجيع الاستثمار بالمغرب.

فعلى الرغم من أن المغرب يتوفر على إمكانيات كبيرة من أجل تبسيط إجراءات ممارسات الأعمال و إنشاء المقاولات، و لكنه لا يعتمد على الإجراءات التقنية أو الإدارية البسيطة، فالمغرب يحتل الرتبة 8 من بين 20 دولة عربية في بدء نشاط تجاري، و يحتل الرتبة 18 عربيا في مؤشر سهولة تسجيل الملكية، و الرتبة 18 في مؤشر حماية المستثمرين، و جاء في الرتبة 15 من مؤشر سهولة دفع الضرائب حسب تقارير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي خلال 2010 و 2011 و 2012 و 2013. كما أن التقرير أكد أن المغرب يحتل الرتبة 94 من بين 183 دولة عالمية في ما يخص مناخ الاستثمار و ممارسة الأعمال، و مناخ الاستثمار في المغرب يتميز بالبيروقراطية و الرشوة و صعوبة الولوج إلى المعلومة الاقتصادية، و ضعف التمويل و ضعف البنية التحتية، و صعوبة الولوج إلى العقار الاستثماري، و نقص في الكفاءات و اليد العاملة بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية الخاصة على المستوى المحلي، و قلة التحفيزات المشجعة، للاستثمارات خاصة بالنسبة للمقاولات المتوسطة و الصغرى[1].

المطلب الثاني: تطور الفجوة الادخارية ودراسة أثر الادخار على النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1970– 2012:

أولا:تطور الفجوة الادخارية خلال الفترة 1970– 2012

الفرع الأول:تطور الفجوة الادخارية خلال الفترة 1970– 1990

من الملحق رقم " 8" لتطور الفجوة الادخارية في المغرب أنها حققت قيم سالبة لسنتي 1970 و 1971 حيث قدرت بحوالي –4.04 مليار درهم و – 1.95 مليار درهم على التوالي، و لكن عرفت السنتين 1972 و 1973 فجوة موجبة حيث قدرت بحوالي 3.73 مليار درهم و 3.83 مليار درهم على التوالي ثم عاودت الفجوة السالبة الظهور من جديد انطلاقا من سنة 1974 و حتى سنة 1990 حيث قدرت ، سنة 1975 بحوالي 22.01– مليار درهم و ارتفعت لتصل –45.1 مليار درهم سنة 1977، و انخفضت إلى حوالي –10.6 مليار درهم سنة 1983 و 4.46– مليار درهم سنة 1988، ووصلت إلى حوالي 14.32– مليار درهم و –10.09 مليار درهم سنتي 1989 و 1990 على التوالي [2]. أما معدل الفجوة الادخارية (نسبة الفجوة الادخارية إلى الناتج المحلي الإجمالي) فقد حقق تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض على طول هذه الفترة، فقد حقق فقط في سنتي 1972 و 1973 معدل موجب قدره 3%، أما بقية الفترة فقد حقق ت معدلا سالب ة متذبذبة، فقد سجل ت سنة 1975 معدل –15%، و ارتفعت هذه النسبة إلى –26.5%، و انخفضت إلى نسبة 10.3–% سنة 1980 ثم انخفضت هذه النسبة و أصبحت مستقرة تقريبا عند 4–% في بقية الفترة من (1981– 1990)[3].

[1] تقرير البنك الدولي 2013، بالإضافة إلى تدخلات أعضاء مجلس الشيوخ لمجلس الأمة المغربي لسنة 2013.

[2] البنك الدولي و بنك المغرب.

[3] مرجع سابق .

الفرع الثاني:تطور الفجوة الادخارية خلال الفترة 1990– 2008:

من الملحق رقم " 8" نستنتج أن الفجوة الادخارية بقيت سالبة على طول هذه الفترة حيث حققت سنة 1992 ما يقارب –18.64 مليار درهم و انخفضت سنة 1994 إلى حوالي –7.22 مليار درهم ، و بقيت هذه الفجوة السالبة و لكن في تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض ، فحققت سنة 1995 ما يقارب – 18.16 مليار درهم، و انخفضت مجددا إلى حوالي –7.69 مليار درهم سنة 1996، ثم عاودت الارتفاع مجددا بين (1997– 2000)، و انخفضت سنة 2001 و حققت فجوة موجبة بحوالي 389.30 مليون درهم، و انخفضت و حققت قيم سالبة مجددا حيث وصلت سنة 2003 إلى حوالي – 9.86 مليار درهم، وعاودت الارتفاع مجددا حيث وصلت إلى حدود –30.05 مليار درهم و –45.23 مليار درهم سنتي 2007 و 2008 على التوالي. أما معدل الفجوة الادخارية (نسبة الفجوة الادخارية إلى الناتج المحلي الإجمالي) فقد عرف معدلات سالبة و لكن تقريبا مستقرة عند –3% ما بين (1991– 2000)، وحقق معدل موجب سنة 2001 و لكن بنسبة قليلة جدا 0.92%، و انخفضت هذه النسبة خلال الفترة (2002– 2008) حيث حقق سنة 2004 معدل سالب قدره –3.3%، و ارتفعت إلى حدود–5.5% و–7.73% سنتي2007 و 2008[1] **(انظر الملحق رقم "8")**.

الفرع الثالث: تطور الفجوة الادخارية في المغرب خلال الفترة (2009– 2012)

من الملحق رقم " 8" لتطور الفجوة الادخارية في المغرب خلال (2009– 2012) نستنتج أن الفجوة الادخارية حققت قيما سالبة على طول هذه الفترة ، حيث وصلت الفجوة الادخارية سنة 2009 إلى حوالي –57.1 مليار درهم و انخفضت سنة 2010 إلى حوالي –36.7 مليار درهم، و عاودت الارتفاع مجددا سنتي 2011 و2012 إلى حوالي –45 مليار درهم و –43.4 مليار درهم على التوالي و انخفضت سنة 2013 إلى حوالي –32 مليار درهم [2]. أما معدل الفجوة الادخارية خلال الفترة (2009– 2013) فقد عرف معدلات سالبة حيث وصلت سنة 2009 إلى نسبة 9.3–% و انخفضت سنة 2010 إلى حوالي –5.78%، و عاودت الارتفاع قليلا سنتي 2011 و 2012 إلى حوالي –6.73% و 6.35% على التواليو عاودت الانخفاض مجددا إلى 4.5–% سنة 2013[3] **(انظر الملحق رقم "8")**.

ووفقا لما سبق فان الاقتصاد المغربي يعاني من اختلال هيكلي عميق بين الادخار و الاستثمار، يظهر جليا في عدم كفاية الادخار المحلي و عجزه عن تغطية الاستثمار الإجمالي، فخلال الفترة من(1970– 2012) كانت قيم الادخار المحلي كما حللنا سابقا منخفضة، مما وولد فجوة في الموارد المحلية و كانت سالبة في معظم سنوات الدراسة باستثناء سنوات 1972 و 1973، 2001 فكانت موجبة و خلال السنتي 1972 و 1973 كانت هناك بحبوحة سالبة للحكومة المغربية كما قلنا سابقا، أما السنة 2001 فقد لوحظ ارتفاع في صافي التحويلات الجارية من الخارج، و هو ما انعكس في وجود وفرة في الادخار

[1] مرجع سابق.

[2] مرجع سابق.

[3] مرجع سابق.

المحلي مقارنة بالاستثمار (التكوين الرأسمالي الإجمالي)، و بالتالي فإن فجوة الموارد المحلية دفعت الحكومة المغربية إلى الاستعانة بمصادر التمويل غير الحقيقية [1]، سواءا كانت داخلية أو خارجية أو كليهما و من هنا ينشأ الدين الخارجي ، فالتواضع في قيم الادخار المحلي يعطي لنا مؤشرا على انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعل ميله الحدي للاستهلاك مرتفعا، إضافة إلى ضعف الحوافز الاقتصادية، و عدم كفاية المؤسسات المالية في المغرب على تنمية الوعي الادخاري، و تعبئة الموارد المحلية و وضعها في خدمة الإنتاج مما أدى إلى قصور حاد في الادخار المحلي عن الوفاء بالاحتياجات الرأسمالية و ظهور فجوة الموارد المحلية.

لاحظنا سابقا انخفاض في معدلات الادخار المحلي في الاقتصاد المغربي على طول الفترة من (1970– 2012) فعلى العكس من ذلك فإن إجمالي الاستثمار المحلي كان مرتفعا نسبيبا مقارنة بالادخار المحلي، الأمر الذي يفسر أن المصدر الرئيسي لتمويل إجمالي الاستثمار في المغرب هو ليس الادخار المحلي، أي أن المصدر الرئيسي لتمويل إجمالي الاستثمار في المغرب هو الاعتماد بشكل كبير على مصادر التمويل سواءا الداخلية او الخارجية أو كليهما، و التي كانت معظمها من القروض من صندوق النقد الدولي، هذا الأمر الذي شكل عاملا مؤثرا في عجز الميزانية العامة للدولة، و في الميزان التجاري، و ميزان المدفوعات، و عدم ملائمة حجم الاستثمار للاحتياجات المطلوبة، و التي ترتب عليها آثار اقتصادية و اجتماعية على العديد من القطاعات الاقتصادية و المؤشرات الاقتصادية الكلية، و رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها بنك المغرب في عصرنة النظام المصرفي، وعصرنة السياسة النقدية إلا أنها لم تؤثر في زيادة حجم المدخرات و لم تتبنى خطة طويلة الأجل للتخلص من فجوة الموارد المحلية، على عكس الدول المتقدمة التي تكون فيها الخطط طويلة الأجل و تكون بمثابة خارطة طريق اقتصادية، كما ان الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة المغربية ابتدءا من سنة 1983– 2013 لم تأتي بالجديد الاقتصادي في المغرب حيث بقيت نسب الفقر كبيرة في المجتمع، و ارتفاع البطالة في المجتمع و العيش بالطرق الغير شرعية و تفضيلها عن العمل(التهريب و المخدرات.....الخ)، كما أنها لم تقم هذه الإصلاحات بزيادة استثمارات القطاع الخاص الذي يعتبر عاملا مهما في توسيع الوعاء الضريبي، و إيجاد فرص العمل، كما لم تقم هذه الإصلاحات بتعزيز القدرة الإنتاجية و جذب الاستثمارات من الخارج بشكل كبير خدمة في تمويل الفجوة بدلا من استثمارها في الخارج، كما لم تساعد هذه الإصلاحات على تنويع الاقتصاد المغربي ، و أصبح الناتج المحلي الإجمالي رهين تساقط الأمطار، و رهين الشركاء الاقتصاديين الدوليين للمغرب (بعض دول الاتحاد الأوروبي).

[1] **يقصد بمصادر التمويل غير الحقيقية:** لجوء الحكومة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي و المؤسسات المالية الحكومية و الأفراد داخليا و الاقتراض من الخارج، سواءا كان من الحكومات أو المؤسسات أو المنظمات الدولية أو الاقتراض من المصارف في الخارج.

ثانيا : دراسة أثر معدل الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة: 2012-1985:

استعملنا في دراستنا المتغيرت ين الاقتصاديتين: معدل الادخار المحلي الحقيقي (ls) وحصة الفرد من الناتج ($lpibh_{it}$)، مع الإشارة أن المعطيات الخاضعة للدراسة سنوية و تشمل الفترة من 1985 إلى 2012، سنحاول في هاته المرحلة تقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي و النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي و النمو الاقتصادي:

جدول رقم 14: نتائج التقدير.

Dependent Variable: LPIBH
Method: Least Squares
Date: 01/20/16 Time: 22:50
Sample: 1985 2012
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.394146	0.258650	1.523857	0.1396
LS	2.159208	0.080547	26.80691	0.0000
R-squared	0.965082	Mean dependent var		7.190813
Adjusted R-squared	0.963739	S.D. dependent var		1.421459
S.E. of regression	0.270677	Akaike info criterion		0.292970
Sum squared resid	1.904920	Schwarz criterion		0.388127
Log likelihood	-2.101579	Hannan-Quinn criter.		0.322061
F-statistic	718.6104	Durbin-Watson stat		0.372158
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8***.

من نتائج الجدول نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة لوغاريتم الادخار المحلي الحقيقي موجبة وهذا يلائم النظرية الاقتصادية، فزيادة لوغاريتم معدل الادخار المحلي الحقيقي ب 1 % تؤدي إلى ارتفاع لوغاريتم حصة الفرد من الناتج بـ 2.15 %، كما أن المعلمات كلها لديها دلالة معنوية عند 5%، كما أن الانحدار ككل له دلالة معنوية عند 5%، كما أن معامل التحديد أعطى القيمة 96 %، وهذا يدل على أن 96 % من النمو الاقتصادي مشروح ب معدل الادخار المحلي، كما لاحظنا أن هناك ارتباط ذاتي للأخطاء، كما نلاحظ من الجدول أيضا أن معامل التحديد أكبر من اختبار DW ($R^2 \succ \mathrm{DW}$) وهذا مؤشر عل ى وجود انحدار زائف، لذلك سوف نقوم بتقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي و حصة الفرد من الناتج المحلي على المدى الطويل.

الفرع الثاني: دراسة إستقرارية السلاسل

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة –التأكد من استقرارها أو عدمه– استعملنا اختبار الجذر الأحادي الصاعد **ADF** لكل متغيرة على حدى، وهذا بتحديد درجة التأخير" p "باستعمال معيار " **AIC** و**SCH**"، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدرة أظهرت النتائج المبينة في **الملحق رقم** " **13**" فيما يخص المتغير تين(ls , $lpibh_{it}$) عدم وجود مركبة الاتجاه في السلسلتين، كما أن النتائج أيضا أثبتت عدم وجود الثابت (C) في السلسلتين، في حين أن المتغيرتين: (ls , $lpibh_{it}$) تحققان على الجذر الأحادي حيث أن القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، وعليه فهي غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسة الفروقات من الدرجة الأولى أصبحت السلسلتين (ls , $lpibh_{it}$) مستقرة حيث أن القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5% في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولر المطور أي أن السلتين (ls , $lpibh_{it}$) من نوع I(1).

الفرع الثالث: دراسة السببية:

تسمح لنا دراسة السببية الموجودة بين المتغيرتين بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، وذلك بمعرفة أثر معدل الادخار المحلي على النمو الاقتصادي.

جدول رقم 15: دراسة السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/26/16 Time: 20:50
Sample: 1985 2012
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLS does not Granger Cause DLPIBH	25	0.89218	0.4255
DLPIBH does not Granger Cause DLS		3.62418	0.0454

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8***.

*من خلال قيمة إحصائية فيشر نرفض عدم وجود السببية بين حصة الفرد من الناتج و معدل الادخار المحلي عند مستوى معنوية 5%، حيث أن نصيب الفرد من الناتج المحلي يساهم في تفسير حصة الفرد من الناتج F=3.62 (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.04 وهو أقل من 0,05) وهذا يعني أن التغيير في النمو في حصة الفرد من الناتج يسبب تغيير معدل الادخار المحلي والعكس غير محقق، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد.

الفرع الرابع: اختبار علاقة التكامل المتزامن

بعد أن قمنا في النقطة السابقة بدراسة خصائص السلسلتين الزمنيتين واستخلصنا أن السلسلتين مستقرتين ومتكاملتين من الدرجة الأولى (1)I، وبالتالي فإن السلسلتين $(ls\ ,lpibh_{it})$ تنموان بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل، وبالتالي إمكانية وجود تكامل متزامن بينهما لذا سوف نقوم باختبارها باختبار جوهانسون:

جدول رقم 16: اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

Date: 01/21/16 Time: 14:54
Sample (adjusted): 1987 2012
Included observations: 26 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LPIBH LS
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.576345	20.26451	15.49471	0.0088
At most 1	0.021984	0.511284	3.841466	0.4746

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8***.

تشير نتائج اختبار جوهانسون إلى وجود متجه للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 1% و5% أي نقبل الفرضية H_1 لأن إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1% و5%.

بما أن السلاسل في تكامل متزامن، فإننا نطبق نموذج تصحيح الخطأ في مرحلة التقدير "**ECM**".

الفرع الخامس: تقدير النموذج

قمنا بتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرتين $(ls\ ,lpibh_{it})$،، حيث استخدمنا هنا المتغيرتين المستقرتين، حيث أخذنا التفاضل الأول للسلسلتين، واتضح من **الملحق رقم** " **13**" أن معلمتي حد

تصحيح الخطأ ومعدل الادخار المحلي معنويتين وتقلان عن 0.05، كما أن إشارة معلمة حد تصحيحي الخطأ موجبة وهذا يعتبر مؤشرا غير جيد، ولا يؤكد على معنوية العلاقة طويلة الأجل بين حصة الفرد من الناتج ومعدل الادخار المحلي ولابد من استخدام التقدير باستخدام النماذج الديناميكية.

المطلب الثالث: تطور الادخار المحلي و الاستثمار في تونس خلال الفترة (1970– 2012)

أولا: تطور الادخار المحلي في تونس خلال الفترة (1970– 2012)

الفرع الأول: تطور الادخار المحلي في تونس خلال الفترة (1970– 1990)

من الملحق رقم " 9" لتطور الموارد المحلية لتونس خلال الفترة (1970– 1990) نلاحظ أن قيم الادخار المحلي كانت في تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض على طول هذه الفترة، حيث سجل حوالي (22.08) مليار دينار تونسي سنة 1970، و ارتفع إلى 3.85 مليار دينار تونسي سنة 1972، و عاودت الارتفاع من جديد سنة 1974 حيث حققت حوالي 3.04 مليار دينار تونسي، و وصلت سنة 1979 حوالي 3.30 مليار دينار تونسي و 3 مليار دينار تونسي سنة 1981، و بقيت مستقرة في حدود 2.5 مليار دينار تونسي كمتوسط خلال الفترة (1982– 1984)، و وصلت إلى 3.33 مليار دينار تونسي سنة 1985 و 2.83 مليار دينار تونسي سنة 1986، و حققت سنتي 1989 و 1990 حوالي 4 مليار دينار تونسي و 4.4 مليار دينار تونسي على الترتيب[1].

كما سجل معدل الادخار المحلي (نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي) معدلات متذبذبة بين الارتفاع و الانخفاض على طول هذه الفترة (1970– 1990)، حيث سجل سنة 1970 نسبة 29.75 % و ارتفعت هذه النسبة إلى 35.5% سنة 1972، و انخفضت إلى حوالي 29.2% سنة 1974 و 21.5% سنة 1977 و 19.9% و 18.6% سنتي 1980 و 1981 على التوالي، و انخفضت أكثر في الفترة من 1982 إلى 1986 حيث حقق معدل مستقر تقريبا في حدود 15.5%، ثم ارتفعت سنتي 1987 و 1988 بحوالي 19.7% و 18.7% على التوالي و وصلت إلى نسبة 20% سنتي 1989 و 1990[2]. و الملاحظ خلال هذه الفترة هو تزايد معدلات الاستهلاك حيث سجل سنة 1970 نسبة 70.3% و ارتفعت غلى حدود 73.3% سنة 1973، و وصلت إلى حدود 76.4% سنة 1975 و 78.4% سنة 1977، و ارتفعت هذه النسبة إلى 80% سنة 1980 و 81.4% سنة 1981، و حققت نسبة 84.5% كمتوسط في السنوات 1982 و 1983 و 1984، و انخفضت قليلا ابتداءا من سنة (1987– 1990) حيث حققت في المتوسط معدل 78%[3]. و الملاحظ أن الاستهلاك الخاص هو المساهم الكبير في نسبة الاستهلاك حيث حقق سنة 1970 نسبة 53.4%، و انخفضت هذه النسبة إلى 49.9% سنة 1973، و ارتفعت إلى 58% سنتي 1973 و 1974 و 62% سنة 1977، و وصلت هذه النسبة إلى 65.5% سنة 1980 و نسبة 68% سنة 1982 و انخفضت

[1] البنك الدولي و البنك المركزي التونسي.

[2] البنك الدولي و البنك المركزي التونسي.

[3] مرجع سابق.

انطلاقا من سنة 1987 حيث حققت في المتوسط نسبة 62% حتى سنة 1990، أما الاستهلاك الحكومي فقد حقق في المتوسط من سنة (1970– 1990) نسبة 16% (**انظر الملحق رقم "9"**).

و السبب في تدني معدلات الادخار المحلي في تونس من (1970– 1990) قبل الإصلاحات ترجع لمعاناة الاقتصاد التونسي من وضعية اقتصادية حرجة من عجز في الميزانية العامة نسبة للناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى شركات غير كفؤة ممولة بالدعم من الخزينة العمومية، و ارتفاع في عجز الميزان التجاري ، و بالإضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية و خدماتها، كما أن الأزمتين التي مرا بهما الاقتصاد التونسي سنتي 1982 و 1986 أدتا إلى تخفيض الأجور بشكل كبير ، و زيادة معدلات التضخم، الأمر الذي أدى إلى تدعيم الاستهلاك بشكل كبير و أضعفت كثيرا زخم الادخار، بالإضافة إلى عدم وجود أوعية ادخارية متطورة تفهم واقع و نفسية المدخر التونسي، و بالتالي فكل هذه الظروف التي ذكرناها سابقا و مع التحولات الاقتصادية العالمية حفزت السلطات التونسية على مسايرة تلك التحولات بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الاقتصادي و تعميق الإصلاحات، من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية هائلة، و تخفيض معدلات التضخم ، و التقليل من العجز المسجل في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي إلى تحرير صرف سعر الدينار التونسي، و رفع كفاءة و تنوع الاقتصاد، و تجدر الإشارة إلى أن الإصلاحات تقريبا مست كل المجالات و لا سيما المجال التشريعي و الجباية و الأسعار و التجارة الخارجية و النظام البنكي و المالي... الخ. كما لاحظنا خلال هذه الفترة إصدار القانون قم 72 لسنة 1985 و القانون رقم 47 لسنة 1987 و القانون رقم 09 لسنة 1989، و الخاصة بالخصخصة و التي كانت من أهدافها هي: تفعيل السوق المالية و تطوير مساهمة الجمهور عن طريق عروض عمومية للبيع و إدراج عدد من المؤسسات التي تم تخصيصها في البورصة[1].

بالإضافة إلى تحفيز الادخارات المحلية، و اجتذاب الاستثمارات الأجنبية من خلال احتكار القطاع العام[2].

<u>الفرع الثاني: تطور الادخار المحلي في تونس خلال الفترة (1990– 2008)</u>

الملاحظ لتطور قيم الادخار المحلي في تونس خلال الفترة (1990– 2008) أنه أخذ منحى تصاعدي ، حيث سجل سنة 1991 ما يقارب 4.8 مليار دينار تونسي ، و ارتفعت هذه القيمة إلى 5.6 مليار دينار تونسي سنة 1995 و 8.61 مليار دينار تونسي سنة 2000 و 9.21 مليار دينار تونسي سنة 2001، كما وصلت إلى حوالي 11.20 مليار دينار تونسي و 12.76 مليار دينار تونسي سنتي 2007 و 2008 على الترتيب [3]. أما معدل الادخار المحلي (نسبة الادخار المحلي بالنسبة للناتج

[1] رشيد هولي، **مدى فاعلية سوق الأوراق المالية المغاربية في تنفيذ برنامج الخصخصة –دراسة حالة تونس و الجزائر و المغرب–**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة –الجزائر–، (2010– 2011)، ص 83.

[2] علي درويش الشمالي و آخرون، **دراسة مقارنة برنامج الخصخصة في المملكة الأردنية الهاشمية و الجمهورية التونسية** ، مجلة كلية الأزهر، العدد 27، القاهرة، 2002، ص 300.

[3] البنك الدولي و البنك المركزي التونسي.

المحلي الإجمالي) خلال الفترة (1991– 2008) فعرف تقريبا نسب ا مستقرة على طول هذه الفترة حيث تراوحت بين 0.21% كمتوسط للسنوات (1991– 1995) و نسبة 23% كمتوسط للفترة (1996– 2000)، و نسبة 21% خلال الفترة (2001–2008)[1] (**انظر الملحق رقم "9"**).

أما معدل الاستهلاك فقد واصل تحقيق معدلات هائلة خلال هذه الفترة ، حيث قدرت قيمتها ب 78% خلال الفترة (1991– 1995)، و نسبة 76% كمتوسط للفترة (1996– 2000) و نسبة 78% تقريبا كمتوسط للفترة (2001– 2008)[2] (**انظر الملحق رقم "9"**).

و سبب الارتفاع في معدلات الاستهلاك المحققة هو ارتفاع نسبة الاستهلاك الخاص ، حيث سجل نسبة 62% تقريبا كمتوسط للفترة (1991– 1995)، و نسبة 60% تقريبا كمتوسط للفترة (1996– 2008)، أما الاستهلاك الحكومي فقد حقق نسب أعلى من الفترة السابقة حيث حققت نسبة 16% كمتوسط للفترة (1991– 2001) و نسبة 17% تقريبا كمتوسط للفترة (2002– 2008)[3].

بالرغم من النتائج الإيجابية التي لحقت بالاقتصاد التونسي كانخفاض العجز في الميزانية العامة،و انخفاض في التضخم، و تحسن الميزان التجاري و زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وإتباع الحكومة التونسية سياسة التقشف، التي أوصى بها صندوق النقد الدولي، و ارتفاع الإيرادات الضريبية نتيجة القانون الجبائي المطبق من طرف الحكومة التونسية بإحداث ضريبة موحدة على الدخل و على الأرباح و ذلك في جويلية و جانفي 1990 و ماي 1993[4].

فرغم كل هاته المؤشرات الايجابية و الإصلاحات الاقتصادية المطبقة إلا أنها لم تحقق معدلات كبيرة للادخار، بالإضافة لضعف الإصلاحات البنكية حيث لم يستطع البنك المركزي التونسي أن يقوم بإصلاحات قادرة على جذب المدخرات ، فبالعكس فإن المواطن التونسي يستعين في قضاء حاجاته الاستهلاكية عن طريق القروض الاستهلاكية في شراء المساكن و السيارات [5]، بالإضافة إلى ضعف السوق المالي في تونس رغم الإصلاحات الاقتصادية للبورصة إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب كما أن الجهاز المصرفي التونسي لم يستطع فهم الذهنية الادخارية للمواطن التونسي هذا الأخير الذي يمثل ربع الادخار في تونس، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الاكتناز حيث يلاحظ أن طبقة الأغنياء في تونس يوجهون جزء كبير من أموالهم نحو الاكتناز في شكل مجوهرات أو معادن نفيسة أو احتجاز جزء من هذه الأموال و منعها من التداول، بالإضافة إلى تقليد أنماط الاستهلاك الشائعة في الدول المتقدمة خاصة أن تونس هي بلاد سياحية حيث انتشرت فيها أنماط جديدة للاستهلاك الراقي، و الذي أخذ في الانتشار شيئا فشيئا، حيث أصبح أفراد الفئات المرتفعة الدخل يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية الحديثة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك على حساب الادخار بالإضافة إلى ضعف

[1] مرجع سابق.

[2] مرجع سابق.

[3] مرجع سابق.

[4] بوابة وزارة المالية، لمحة عامة حول الجباية على الموقع الالكتروني: *www.finances.gor.tn (04 /07/2015: 16h40)*

[5] أميرة الدلاعي، **التونسي و سلوكه الادخاري** على الموقع الالكتروني: *www.tunisien.tn (04 /07/2015: 16h48)*

أداء القطاع العام و الخاص في تونس حيث كلف الخزينة العمومية أموالا أخرى إضافية بدلا من ادخارها، و عامل تهريب الأموال إلى الخارج ، و ارتفاع أسعار الاستيراد بنسب عالية في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي و مردودية الصادرات إلى الخارج ، بالإضافة إلى زيادة حجم الدين الخارجي و ما تبعه من نقاط سلبية على الميزانية العامة للدولة، كما أن نسب التضخم رغم انخفاضها خاصة في سنة 2007، إلا أنها تمثل عائقا كبيرا لادخار العائلات في تونس حيث أن المواطن يبقى في تأمين لقمة العيش فقط، و يجعل الادخار في آخر أولوياته.

الفرع الثالث: تطور الادخار المحلي في تونس خلال الفترة 2009– 2012:

الملاحظ خلال هذه الفترة هو أنه حصل تذبذبا في قيم الادخار المحلي، حيث سجل سنة 2009 ما يعادل 11.36 مليار دينار تونسي ، لكنه انخفض خلال السنوات 2011 و 2012 و 2013 إلى ما يقارب 8.6 مليار دينار تونسي و 8.3 مليار دينار تونسي و 7.2 مليار دينار تونسي على التوالي[1].

أما معدل الادخار المحلي (نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي) فقد عرف هو أيضا تذبذبا و انخفاضا عما كان عليه في الفترة السابقة، حيث سجل سنة 2009 نسبة 22.3%، ثم انخفضت هذه النسبة إلى 16.4% سنة 2011 و 15.11% و 12.9% سنتي 2012 و 2013 على التوالي[2] **(انظر الملحق رقم "9")**.

و الملاحظ في هذه الفترة زيادة معدل الاستهلاك النهائي حيث سجل سنة 2009 نسبة 77.7%، و ارتفعت إلى حوالي 83.6% سنة 2011 و نسبة 84.8% و 87.13% سنتي 2012 و 2013 على التوالي [3]. كما لاحظنا أيضا زيادة نسبة الاستهلاك الخاص خلال هذه المرحلة ، حيث سجل سنة 2012 نسبة 66.5%، و ارتفعت إلى نسبة 68.2% سنة 2013، أما الاستهلاك العام فحقق ارتفاعا هو أيضا حيث حقق سنة 2011 نسبة 17.94% و ارتفع إلى 18.4% و 19% سنتي 2012 و 2013 على التوالي [4] **(انظر الملحق رقم "9")**.

و الملاحظ خلال هذه الفترة هو حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008 و التي مست الأسواق المالية العالمية، وبالتالي أثرت على الإيرادات العامة للدولة و احتياطاتها من النقد الأجنبي، و ذلك نتيجة انخفاض الطلب على المنتجات الزراعية، و نقص حركة السياحة العالمية خاصة تلك الوافدة من أوروبا، و التي تمثل القسم الأكبر من السياحة الوافدة إلى تونس، و بالتالي أدى إلى انخفاض الادخار الحكومي بالإضافة إلى ارتفاع نسب التضخم و ارتفاع البطالة و تدني مستوى المعيشة، خاصة للأفراد ذوي الدخل المحدود ، و انتشار مظاهر الفقر و التي أثرت فعلا على ادخار الأفراد في تونس، و الذي زاد الطين بله هو قيام ثورة شعبية في تونس في 2011 و المطالبة بالتغيير و التي تعتبر حسب أغلب

[1] البنك الدولي و البنك المركزي التونسي.

[2] مرجع سابق.

[3] مرجع سابق.

[4] مرجع سابق.

المحللين و الخبراء سنة صعبة ، بسبب الانفلات الأمني و عدم الاستقرار السياسي و الحكومي، بالإضافة إلى اندلاع ثورات أخرى للبلدان المجاورة و نخص بالذكر ليبيا، حيث تدهورت الوضعية الاقتصادية في تونس و ارتفعت نسب التضخم و تسبب في ارتفاع نسب البطالة و تدهور مستوى المعيشة، و زيادة الديون الخارجية، و بالتالي فإن هذا الانكماش تسبب في دمار اجتماعي مس في المقدمة الطبقة العاملة الغير قادرة على تلبية حاجياتها من دخ ولها،كما قام البنك المركزي يرفع نسب الفائدة حيث رفعت الدولة معدل الفائدة أربع مرات في غضون ثلاث سنوات 2011، 2012 و 2013، حيث أن البنك المركزي كان يريد من هذا الإجراء التخفيض من نسق الاستهلاك و امتصاص السيولة في الدورة الاقتصادية بغية الحد من التضخم، و لكن لم يستطع البنك المركزي تحقيق نتائج إيجابية كبيرة في هذا الشأن حيث انخفض التضخم بنسبة قليلة هذه من جهة، و من جهة أخرى فإنه من غير المعقول تحقيق ما يصبو إليه البنك المركزي التونسي في ظل الوضعية الاقتصادية التي تعاني منها تونس، و المتمثلة أساسا في تدهور القدرة الشرائية للمواطن و تراجع الإنتاج، بالإضافة إلى الارتفاع المتسارع لمؤشرات الاستهلاك، كل هذه الظروف لن يتمكن بأي حال من الأحوال أن يخصص المواطن التونسي جزءا من راتبه للادخار، بل سيزيد من القروض الاستهلاكية لتغطية عجز مدخوله إزاء تزايد المصاريف، و بالتالي فإن رفع معدلات الفائدة غير مجدية في الوقت الذي تعاني منه البلاد من ندرة في الإنتاج، و هو ما يتسبب في ارتفاع أسعارها و بالتالي يتسبب في التضخم، بالإضافة إلى عامل مهم جدا و هو التهريب الذي يطرح نفسه كأحد الأسباب الرئيسية لغلاء الأسعار ، و ارتفاع نسبة التضخم عبر ما يتسببه من ضغط على السوق المحلية، و استنزاف لصندوق الدعم عبر تهريب المواد المدعومة المخصصة للاستهلاك المحلي[1].

و بالتالي فلابد من التفكير في حلول أخرى أكثر جدية في توفير مناخ جيد للادخار ، و تهيئته اقتصاديا و أمنيا و سياسيا ليرتفع الإنتاج و تكثر المنافسة و تنخفض الأسعار آليا، بالإضافة إلى الرفع من كتلة الأجور ليكثر الطلب و تنتعش معدلات الادخار، بالإضافة إلى محاربة الفساد بكل أنواعه لأنه المرض و المعضلة الكبيرة لأي اقتصاد كان، إذ لابد من معالجة نقص المدخرات في ظل المناخ العام للدولة، و ليس وفق قرارات معزولة عن هذا المناخ، لأنها سوف تؤدي إلى نتائج مخالفة كما يراه أصحاب القرار، كما يجب الاهتمام بالقطاع المصرفي أكثر لأنه عصب الادخار في البلاد، و محاولة إدخال إصلاحات عصرية عليه تكون مواكبة للمناخ العام للبلاد، و استرجاع الثقة المفقودة بين المواطن و الدولة، لأن المواطن هو أساس النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى زيادة معدل الشفافية للقطاع المصرفي في تونس، و هذا ما يؤدي إلى زيادة المدخرات سواء بالعملة المحلية أو بالعملة الصعبة، و إعطاء امتيازات مغرية للمواطن التونسي من إعفاءات ضريبية على الودائع و المدخرات و التسهيلات في ما يخص الإجراءات الإدارية المطبقة دون أن ننسى تخفيض التضخم لأنه يأكل من قيمة المدخرات و هو الشبح الكبير و العائق لتعبئة المدخرات.

[1] الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية: سياسة المداولة بالكي. الموقع الالكتروني: www.nawaat.com (15 /07/2015: 15h30)

ثانيا:تطور الاستثمار في تونس خلال الفترة 1970– 2012

الفرع الأول: تطور الاستثمار في تونس خلال الفترة 1970– 1990:

من قراءتنا **للملحق رقم** " **9**" لتطور الاستثمار في تونس نلاحظ أنه حقق قيما متذبذبة بين الارتفاع و الانخفاض، فقد حقق سنة 1970 ما يقارب 2.9 مليار دينار تونسي، و ارتفعت هذه القيمة إلى حوالي 4 مليار دينار تونسي سنة 1974، و وصلت إلى حوالي 5.17 مليار دينار تونسي سنة 1979 و 6.01 مليار دينار تونسي سنة 1981، و انخفضت إلى حوالي 5.9 مليار دينار تونسي سنة 1982 و 5.5 مليار دينار تونسي سنة 1985، و انخفضت هذه القيمة أكثر سنة 1988 أين وصل إلى حدود 3.8 مليار دينار تونسي و 5.1 مليار تونسي سنة 1989 وحققت سنة 1990 ما يقارب 6.21 مليار دينار تونسي[1].

كما عرف معدل الاستثمار تذبذبا أيضا بين الارتفاع و الانخفاض على طول هذه الفترة حيث حقق سنة 1970 معدل الاستثمار نسبة 38%، و ارتفعت إلى 39.7% سنة 1972، وارتفعت إلى 37.5% سنة 1981، و انخفضت هذه النسبة إلى 29.8% سنة 1985 2 24.6% سنة 1986، و انخفضت هذه النسبة أكثر سنتي 1987 و 1988 حيث وصل معدل الاستثمار إلى 22.6% و 19.8% و وصلت إلى 28.9% سنة 1990[2] **(انظر الملحق رقم "9")**.

و حقق الاستثمار الخاص سنة 1970 نسبة 8% بينما حقق القطاع العام نسبة 30%، و وصلت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار إلى 10.6% سنة 1973، بالمقابل حقق القطاع العام نسبة 22.5% من جملة الاستثمارات ، و ارتفعت هذه الأخيرة إلى 27.5% سنة 1974، ووصلت نسبة مساه مة القطاع الخاص إلى 13.3% و 14.76% سنتي 1980 و 1981 على التوالي، بالمقابل وصلت نسبة مساهمة القطاع العام نسبة 21% و22.8% سنتي 1980 و1981على التوالي، و ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى 15.5% سنة 1984، بالمقابل حقق القطاع العام انخفاضا في نسبة مساهمته بالنسبة للاستثمارات حيث وصلت النسبة إلى 20.4% وانخفضت إلى 16.5% و 12.4% و11% و8% سنوات 1985 و 1986 و1987 و1988 على التوالي، بالمقابل أيضا انخفضت مساهمة القطاع العام من مجمل الاستثمارات إلى 13% و12% و11.2% و11.5% سنوات 1985 و 1986 و1987 و1988 على التوالي، ووصلت نسبة مساهمة القطاع الخاص سنة 1990 إلى 15.62% بالمقابل وصلت مساهمة القطاع العام من جملة الاستثمارات إلى 13.2%**(أنظر الملحق رقم "9")**.

فالمتتبع لتطور الاستثمار خلال الفترة 1970– 1990 يجد أن الاستثمار حقق نسب مستقرة خلال الفترة ، و ربما يرجع السبب إلى أن هذه الفترة اتسمت بالشروع التدريجي في الانفتاح الاقتصادي، و عرفت عدة أزمات، حيث تم اعتماد سياسة تفترض تشجيع القطاع الخاص المحلي و الأجنبي على

[1] البنك الدولي والبنك المركزي التونسي.

[2] مرجع سابق.

الاستثمار، و الإنتاج، و التصدير، و ذلك من خلال إصدار القانون عدد 38 لسنة 1972 المؤرخ في 27 أفريل 1972، و السعي إلى زيادة الاستثمارات المحلية و ذلك لتعويض فاتورة الواردات، مع اعتماد حماية مفرطة للسوق الداخلية، و مواصلة تدخل الدولة في كل المجالات بصفة مباشرة، أو عن طريق بعث المؤسسات العمومية، و قد ساعدت الظروف آنذاك (ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية و خاصة النفط) في النجاح النسبي الذي سجلته هذه السياسة حيث زادت نسبة الاستثمارات، و كان من البديهي أن تؤدي إلى صعوبات مالية كبرى إذا ما انقلبت الظروف الاقتصادية، و هو ما حصل بالفعل حيث بدأت بوادر الأزمة تلوح في الأفق، و رغم تفاقم المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية فقد تواصل اعتماد نفس السياسة على مدى سنوات 1978– 1986 مما حال دون استغلال الإمكانات المتوفرة ، و أدى ذلك إلى انسداد الآفاق الاقتصادية بسبب اختلال التوازنات العامة للبلاد، حيث شهدت هذه الفترة في نهايتها نفاذ الاحتياطي من العملة الصعبة، و تفاقم العجز الجاري للمدفوعات الخارجية، و بلوغ مؤشرات المديونية قيما قياسية و ارتفاع التضخم.

لذلك جاءت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية و التي انطلقت في 1987 لإنقاذ البلاد من الاضطرابات السياسية و الاجتماعية و المشاكل الاقتصادية، و شملت الإصلاحات مختلف المجالات و خاصة في مجال الاستثمار حيث تم الاهتمام بالإطار القانوني و التشريعي الخاص بتحرير الاستثمار، و إصلاح النظام الجبائي في اتجاه تخفيف العبء على المستثمرين، و تحديث أهم قطاع لتشجيع الاستثمار و هو الجهاز البنكي ، و تطوير السوق المالية، و كذلك إصلاح الإدارة، كما قامت الحكومة التونسية بسن مجموعة من القوانين أهمها:

*إصدار قانون لسنة 1987 المتعلق بمجلة الاستثمارات الصناعية، كما صدر قانون سنة 1988 المتعلق بإصدار مجلة الاستثمارات الفلاحية و الصيد البحري، كما تم إنشاء القانون 1990 المتعلق بمجلة الاستثمارات السياحية.

و قد عرفت هذه الفترة عموما أحسن المعدلات للاستثمار و ذلك لسببين هما:

*الفوائض المالية كما قلنا التي تمتعت بها تونس نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية، و الثانية نتيجة

*الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت مع صندوق النقد الدولي و نتائجها المرضية في المراحل الأولى من الإصلاح.

<u>الفرع الثاني تطور الاستثمار في تونس خلال الفترة (1991– 2008):</u>

من خلال **الملحق رقم** " **9**" لتطور الاستثمار في تونس خلال الفترة 1991– 2012 نلاحظ أن الاستثمار في تونس حقق قيم متذبذبة بين الارتفاع و الانخفاض، حيث حقق سنة 1991 ما قيمته 6.127 مليار دينار تونسي، و ارتفعت هذه القيمة إلى 7.2 مليار دينار تونسي سنة 1993، و انخفضت هذه القيمة إلى 6.6 مليار دينار تونسي سنة 1995، و قفزت هذه القيمة إلى حوالي 8.6 مليار دينار تونسي سنة 2000 و 9.2 مليار دينار تونسي سنة 2001.

و بدأت في الانخفاض و الارتفاع خلال الفترة 2000– 2005 و ارتفعت إلى حوالي 10.3 مليار دينار تونسي سنة 2006 و 12.7 مليار دينار تونسي سنة 2008[1] **(انظر الملحق رقم "9")**.

و رغم تحقق قيم تقريبا إيجابية للاستثمار إلا أن تونس حققت نسبا متواضعة للاستثمار حيث حققت سنة 1991 نسبة 27% و وصلت هذه النسبة سنة 1995 إلى 25% و سنة 1997 نسبة 26%، و انخفضت إلى 24% سنة 2002 و 21% سنة 2005، و ارتفعت إلى 25% سنة 2008[2] **(انظر الملحق رقم "9")**.

كما كانت نسبة مساهمة القطاع الخاص في مجمل الاستثمارات سنة 1991 هي 15.9%، و انخفضت إلى 11.9% سنة 1995 علما أن نسبة مساهمة القطاع العام سنة 1991 وصل إلى 11.7%، أما في سنة 1995 فكانت نسبة المساهمة 13.5%، و وصلت نسبة مساهمة القطاع الخاص سنة 1998 نسبة 18% مقابل 7% بالنسبة للقطاع العام، و ارتفعت مساهمة القطاع الخاص بالنسبة لمجمل الاستثمارات نسبة 21% سنة 2001 مقابل 4.7% بالنسبة للقطاع العام و استقرت مساهمة القطاع الخاص في الفترة من 2002– 2008 عند 19% أما مساهمة القطاع العام، في الفترة من 2002– 2008 فاستقرت بالتقريب عند 5%[3] **(انظر الملحق رقم "9")**.

و قامت الحكومة التونسية خلال هذه الفترة باعتماد مجموعة من الإجراءات و التدابير كان أبرزها:

إصدار قانون موحد للاستثمار سنة 1993، و الذي غطى معظم القطاعات باستثناء أنشطة الخدمات المالية و الطاقة و المناجم و التجارة الداخلية [4]، و قد اشتمل هذا القانون على العديد من الحوافز حسب عدد من الأولويات نذكر منها [5]: التصدير و التنمية الجهوية، التنمية الزراعية، حماية البيئة، تطوير التكنولوجيا و مساندة التنمية في ميادين التربية و التعليم العالي و التكوين المهني و الصحة و الثقافة و فيما يلي نتناول أهم المزايا و الحوافز المعتمدة من طرف السلطات التونسية في هذا القانون و تمثلت الحوافز الممنوحة للنهوض بالتصدير على ما يلي[6]:

*إعفاء التاجر من الرسوم و الضرائب الموظفة على المواد الأولية و المواد النصف مصنعة و الخدمات الضرورية الإنتاج.

*الطرح الكلي للأرباح من الضريبة خلال العشر (10) سنوات الأولى، و يصبح هذا الطرح 50% إبتداءا من السنة 11 و لمدة غير محددة.

*الإعفاء الكلي للمداخيل و الأرباح التي يقع استثمارها من أساس الضريبة.

---

[1] البنك الدولي والبنك المركزي التونسي.

[2] مرجع سابق.

[3] مرجع سابق.

[4] كانت حوافز الاستثمار قبل هذا التاريخ، محكومة بالقانون رقم 87– 55 الصادر بتاريخ 2 جويلية 1987.

[5] ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) دراسة مقارنة** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر بباتنة– الجزائر–، 2007– 2008، ص 84.

[6] قويدري محمد، **المزايا و الحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالإشارة إلى بعض الاقتصاديات العربية، تونس و الجزائ** ر، منتدى التمويل الإسلامي، 2007.

*إمكانية التسويق في تونس 20% من رقم المعاملات التصدير.

أما الحوافز الممنوحة للتنمية الفلاحية فتتمثل أساسا فيما يلي[1]:

*طرح كل المداخيل و الأرباح المتأتية من هذه الاستثمارات من أساس الضريبة خلال العشر (10) سنوات الأولى ابتدءا من تاريخ الدخول في طور الإنتاج.

*يستفيد الاستثمار من منحة قدرها 7% من تكاليف المشروع.

*تتحمل الدولة مصاريف البنية الأساسية بالنسبة للاستثمارات المنجزة لتهيئة مناطق تربية الأسماك و الأحياء المائية، أو لتهيئة مناطق الري بالمياه الساخنة.

*منح 8% لفائدة المشاريع المنجزة بالمناطق ذات الظروف الصعبة.

أما الحوافز التشجيعية المشتركة فتتمثل في[2]:

استفادة الشخص الطبيعي أو المعنوي من خصم نسبته 35% من إيرادات أرباح المؤسسة المعاد استثمارها الخاضعة للضريبة على الشركات، شريطة أن تعمل تلك المؤسسة في مجال الأنشطة المنصوص عليها في المادة الأولى، و حرية اختيار نظام الاستهلاك التنازلي بشأن معدات و أجهزة الإنتاج التي تتجاوز فترة استخدامها سبع سنوات، و يتم الإعفاء من رسوم الضرائب و إعطاء مزايا للمستلزمات الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية، باستثناء سيارات السياحة، و إلغاء رسوم الإنتاج و تطبيق نسبة 10% كضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالواردات بشرط أن لا توجد أجهزة من صنع محلي مماثلة لهذه الأجهزة المستوردة، و إلغاء الضريبة على القيمة المضافة و رسوم الإنتاج بالنسبة للأجهزة المصنوعة محليا، وفقا للمادة التاسعة من قانون الاستثمار[3].

كما أقرت الحكومة التونسية مجموعة أخرى من الامتيازات أهمها[4]:

*الإعفاء بنسبة 50% للأرباح المتأتية من مشاريع البنية الأساسية التي تنجز من مؤسسات الأشغال العامة والبحث العقاري بمناطق التنمية الجهوية، و كذلك المشاريع المنجزة المتعلقة ببرامج السكن الاجتماعي، و بتهيئة مناطق الأنشطة الفلاحية و السياحية و الصناعية و بناءات الأنشطة الصناعية المواد.

---

[1] مرجع سابق.

[2] رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي – دراسة حالة تونس،الجزائر،المغرب** –،رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي،جامعة الحاج لخضر بباتنة "الجزائر"، 2007– 2008، ص 123.

[3] مرجع سابق، ص123.

[4] صالح يوسف رويرة، **لمن تشجيع الاستثمار و أهم الحوافز في الجماهيرية العظمى و دول أخرى** ، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، هيئة تشجيع الاستثمار، ليبيا: على الموقع الالكتروني *www.Investinlibya.com*

*هي مؤسسة عمومية لا صبغة إدارية، و مقرها الاجتماعي تونس العاصمة،كما لها ست مكاتب بالخارج (باريس، بروكسل، ميلانو، بولونيا، لندن، شيكاغو) و تتمثل مهامها خاصة في: * توفير المساعدة و الإحاطة اللازمة للمستثمرين الأجان و النهوض بالاستثمار الخارجي في تونس في كل القطاعات و تنمية عمليات شراكة بين الباعثين المحليين و نظرائهم في الخارج و ذلك في إطار المخططات التنموية و استنباط و إعداد برامج و التدابير الكافية باستقطاب الاستثمار الخارجي.

*تعفي من رسوم التسجيل و الطابع الجبائي عقود الإحالة بمقابل بين غير المقيمين للمساكن السياحية المنجزة في نطاق مشاريع سياحية، و التي وقع اقتناؤها بعملة أجنبية قابلة للتحويل.

*الإعفاء ل 35% من الأرباح المكتتب بها في أي من المؤسسات الجديدة أو الزيادة في رأسمالها أو في صلب نفس المؤسسة، و يرتفع الإعفاء ل 50% في مشاريع حماية البيئة و مشاريع الخدمات الاجتماعية ، و يرتفع ل 100% في مشاريع التنمية الفلاحية و التنمية الجهوية، و يستوجب الانتفاع بهذا الامتياز والالتزام بعدة شروط من ضمنها مسك محاسبة قانونية.

كما تم إحداث وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، و ذلك في 6 فيفري 1995*، حيث قامت بطرح عددا من الفرص الاستثمارية بقيمة ضخمة ضمن برنامج الخوصصة الذي يحتوي على العديد من المؤسسات المعروضة للبيع، منها شركات لإنتاج السكر و الإطارات و الصلب إلى جانب فرص جديدة في مجالات الطاقة و البيئة و الصناعة و البنية التحتية و الخدمات اللوجستية و السياحة، مستهدفة بصورة أساسية الدول الأوروبية و العربية. كما توفر الوكالة للمستثمرين الأجانب إجراءات مبسطة حيث تتم إجراءات تكوين الشركات ضمن شباك موحد تتجمع فيه كافة المصالح الإدارية المعنية، و يوجد بفضاءات وكالة النهوض بالصناعة و التجديد في كل من تونس العاصمة، سوسة و صفاقس، كذلك توفر إطار تشريعي مشجع بحيث تمنح الوكالة للتشجيع على الاستثمارات العديد من الامتيازات مثل الإعفاءات و منح الاستثمار حيث تتكفل الدولة بجملة من المصاريف لدعم التصدير، و التنمية الجهوية، و الفلاحية، و حماية المحيط، و تطوير التكنولوجيا.

كما توفر وزارة الاستثمار و التعاون الدولي و وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التابعة لها كل الإحاطة و الدعم و التأطير للمستثمرين الأجانب[1].

و رغم هذه الامتيازات المقدمة للاستثمار في تونس إلا أن الحكومة التونسية لم تستطع تحقيق معدلات عالية للاستثمار، و يرجع ذلك إلى المؤشرات السلبية التي عانى منها الاقتصاد التونسي آنذاك و التي وقفت عائقا أمام تحقيق معدلات عالية للاستثمار، و أصبحت تضغط عليه كانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، و ارتفاع معدلات التضخم، و العجز في الحساب الجاري و ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى نقص احتياطات الصرف و ارتفاع المديونية[2].

كما أن الحكومة التونسية فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية بدون التمييز بين ما هو ضار منها و ما هو نافع للاقتصاد، فهم لم يفرقوا بين الاستثمار الموجه للتصدير الذي يوفر اليد العاملة و لا يضر بالخزينة التونسية الرسمية للعملة الصعبة، و بين الاستثمار الموجه للسوق المحلية الذي يمكنه استنزاف

[1] زرقين عبود، نوري بيري، **محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس، و المغرب، دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة:** 1996– 2012، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي " الجزائر "، العدد السابع، ديسمبر 2014، ص 56.

[2] عبد الحميد بوخاري، **واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 10، الوادي، 2012، ص 51.

الخزينة الرسمية للعملة الصعبة، لذا كان لابد من الحفاظ على الخزينة و ذلك بفرض موازنة للعملة الصعبة على كل مشروع.

كما أن تأثير مجلة 1993 لتشجيع الاستثمار كان أقرب إلى تشجيع الاستهلاك منه إلى تشجيع الاستثمار، مما أدى إلى الضغط على الادخار، و المزيد من تقييد الاستثمار و المشكلة الأساسية تكمن في التوظيف الخاطئ للموارد البشرية (اليد العاملة، و رؤوس الأموال)، كما أن تونس لم تستطع أن تختار التوجه الاقتصادي المناسب حيث أنها انطلقت بنظام، ثم قامت بإدخال إصلاحات اقتصادية عليه و لكن المشكلة في النهاية نفس النتائج حيث عوض أن تتجه تونس نحو الادخار و تحقيق نسب كبيرة من الاستثمار اتجهت تونس إلى الاستهلاك لذلك لابد من تشجيع أهم متغيرة اقتصادية كلية و هي الادخار حتى يتم بناء اقتصاد قوي موارده المالية تغطي نفقاته.

الفرع الثالث:تطور الاستثمار في تونس خلال الفترة 2009– 2013:

من الملحق رقم " 9" لتطور الاستثمار في تونس خلال الفترة 2009– 2013 نستنتج أنه حقق قيما متذبذبة بين الارتفاع و الانخفاض أيضا حيث حقق سنة 2009 ما يقارب 12.7 مليار دينار تونسي، و وصلت سنة 2010 حوالي 13.9 مليار دينار تونسي، و انخفضت إلى حوالي 12.35 مليار دينار تونسي سنة 2011، و وصلت سنة 2013 إلى ما يقارب 12.38 مليار دينار تونسي[1].

أما معدل الاستثمار فحقق أيضا معدلات متذبذبة بين الارتفاع و الانخفاض فحقق سنة 2009 نسبة 24.9% و ارتفعت إلى 26.4% سنة 2010، و انخفضت سنة 2011 إلى 23.5% و انخفضت سنة 2013 إلى 22.03%[2]. كانت مساهمة الاستثمار الخاص من مجمل الاستثمارات حوالي 20.9 % بينما سجل الاستثمار العام نسبة 4.02% و ارتفعت مساهمة القطاع الخاص إلى 21.54% بالمقابل حققت مساهمة القطاع العام 4.9% و وصلت مساهمة القطاع الخاص سنة 2012 و 2013 نسبة 19.5% و 18.3% على التوالي، بينما حققت مساهمة القطاع العام نسبة 4.6% و 3.6% سنتي 2012 و 2013 على التوالي[3] **(انظر الملحق رقم "9")**

فكما قلنا سابقا فبالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية السلبية التي شهدتها تونس سابقا كالعجز في ميزان المدفوعات و زيادة نسبة الديون بالنسبة للناتج...الخ فهناك ثورة حدثت كما قلنا سابقا في تونس في 2011 و لم تغير شيئا في ما يخص الوجه العام للاقتصاد، فكل المؤشرات الاقتصادية التي كانت قبل نظام بن علي بقيت أو أكثر بعد نظام بن علي، فكل هذه المؤشرات أثرت بنسبة كبيرة في حجم الاستثمار سواءا الداخلي أو الخارجي، و بالتالي فإن تونس أمام تحديات كبيرة فيما يخص استرجاع الثقة للمواطن التونسي أولا ثم للشريك الأجنبي ثانيا، فتونس أمام مشكل صعب، و هو توفير المناخ المناسب للاستثمار سواءا للمستثمرين المحليين أو العرب أو الأجانب، و ذلك في ما يتعلق بالشفافية و

[1] البنك الدولي و البنك المركزي التونسي.

[2] مرجع سابق.

[3] مرجع سابق.

الحوكمة و مقاومة الفساد، و إيجاد صيغ و آليات جديدة للتمويل و تطوير الشراكة بين القطاع العام و الخاص ، بالإضافة إلى مراجعة قانون الاستثمار وتنقيحه بغية إعطاء دفعة قوية للاستثمار سواءا المحلي أو الأجنبي ، كما يجب الحرص من خلال هذه الأخيرة (قانون الاستثمار) على توجيه الأموال العامة و الامتيازات و الإعفاءات الجبائية فعليا نحو الاستثمار المشغل و ليس نحو الفئات الغنية و الرشوة و الفساد..الخ، كما في السابق، و إعطاء الأولوية للاستثمار في قطاع الفلاحة و ذلك للحد من العجز الغذائي و للتخفيف من البطالة، و القطاعات الأخرى الحساسة في تونس التي بموجبها تستطيع النهوض بالاقتصاد التونسي.

المطلب الرابع: تطور الفجوة الادخارية و دراسة أثر معدل الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1970– 2012:

أولا:تطور الفجوة الادخارية في تونس خلال الفترة 1970– 2012

الفرع الأول:تطور الفجوة الادخارية في تونس خلال الفترة 1970– 1990

من الملحق رقم " 9" لتطور الفجوة الادخارية في تونس نستنتج أن الفجوة الادخارية كانت سالبة على طول هذه الفترة حيث حققت سنة 1970 فجوة سالبة لصالح الاستثمار بحوالي (684– مليون دينار تونسي) ، و ارتفعت إلى حوالي(905– مليون دينار تونسي) سنة 1974و(1.7– مليار دينار تونسي) سنة 1977 و(1.9– مليار دينار تونسي) سنة 1978، و ارتفعت أيضا إلى حوالي(3.03– مليار دينار تونسي) سنة 1981 و (3.6– مليار دينار تونسي) سنة 1984 و انخفضت سنة 1988 إلى حوالي (224– مليون دينار تونسي) و وصلت إلى حدود(– 1.8 مليار دينار تونسي) سنة 1990[1].

كما شهد معدل الفجوة الادخارية (نسبة الفجوة الادخارية إلى الناتج المحلي الإجمالي) نسبة(9.2–%) سنة 1970، و انخفضت هذه النسبة إلى حوالي (6.5–%) سنة 1973 و(8.7–%) سنة 1974، و ارتفعت هذه النسبة سنة 1975 إلى(11.5–%) و (–14.45) سنة 1982، و انخفضت هذه النسبة إلى حوالي (2.9–%) سنة 1987 و(1.1–%) سنة 1988، و وصلت نسبة الفجوة الادخارية إلى حوالي (8.6–%) سنة 1990[2].

و الملاحظ خلال هذه الفترة من (1970– 1990) أن اقتصاد تونس تميز بنقص في الموارد المحلية (الادخار) عن مواجهة احتياجات الاستثمار المحلي ، و ذلك كما قلنا نظرا للمؤشرات الاقتصادية السيئة التي عانى منها الاقتصاد التونسي على طول هذه الفترة من عجز في الميزانية العامة و ميزان المدفوعات...الخ ، بالإضافة إلى عامل مهم جدا و هو العجز الخارجي أي أن الواردات بعيدة كل البعد عن الصادرات التونسية، و بذلك أصبحت القروض الخارجية هي الحل الوحيد من أجل تغطية هذا العجز الدائم في الموارد المحلية، بالإضافة إلى عامل آخر و لكن ليس بالأهمية نفسها و هو الاستثمار الأجنبي من أجل تغطية القصور في الموارد المحلية، و بالتالي فإن الحكومة التونسية في هذه الفترة

[1] مرجع سابق.

[2] مرجع سابق.

كانت من الأجدر بها تحليل فجوة التجارة الخارجية و العوامل المؤثرة فيها، و مقارنة ذلك بفجوة الموارد المحلية و القوى المحدد لها حتى يمكن رسم و تطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة التي تمكنها من تحقيق الأهداف المنشودة.

الفرع الثاني:تطور الفجوة الادخارية خلال الفترة 1991– 2008:

نلاحظ أن الفجوة الادخارية قدرت بحوالي (1.3– مليار دينار تونسي) سنة 1991، و ارتفعت إلى حدود (1.8– مليار دينار تونسي) سنة 1992، و انخفضت هذه القيمة إلى حوالي (728– مليون دينار تونسي) سنة 1994، و ارتفعت إلى حوالي (656– مليون دينار تونسي) سنة 1997، و حوالي (1.05– مليار دينار تونسي) سنة 2001 و (1.61– مليار دينار تونسي) سنة 2005، و حققت (1.5– مليار دينار تونسي) سنة 2008[1] (**انظر الملحق رقم " 9**")، و شهدت معدلات الفجوة الادخارية تذبذبا على طول هذه الفترة بين الارتفاع والانخفاض، حيث حققت سنة 1991 نسبة (5.8–%) وارتفعت إلى حوالي (7.3–%) سنة 1993، وانخفضت إلى حوالي (4.01–%) سنة 1995و (1.5–%) و سنة 2000 ارتفعت مجددا إلى (2.9–%)، وانخفضت إلى حدود (0.3–%) سنة 2005و (0.1–%) و (0.3–%) سنتي 200 و 2008 على التوالي[2] (**انظر الملحق رقم "9**").

و نفس الشيء الحاصل في الفترة السابقة تكرر في هذه الفترة، حيث أن الحكومة التونسية و من خلال الإصلاحات الاقتصادية كانت تمول فجوة الموارد المحلية بواسطة القروض المتأتية من صندوق النقد الدولي ، و لكن نلتمس فكرة في هذه المرحلة و هي نقص نسبة فجوة الموارد المحلية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ، و يرجع ذلك أساسا إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة التونسية في 1987، و لكن الملاحظ أن بقاء هذا العجز في الموارد المحلية عرض الموازنة العامة لمرض ألقى بظلاله على بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى حيث أنه حد من توجيه الموارد العامة لخدمة القطاعات الأساسية بالدولة و التضحية بالعديد من المشاريع الاستثمارية، هذا بالإضافة إلى أن الاقتصاد التونسي نشاطه الإنتاجي لا يتواكب مع احتياجات البلاد، و يظهر ذلك جليا في الخلل الموجود في هيكل الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتمد على الاستهلاك بنسبة كبيرة، و بالتالي فإن الإصلاحات الاقتصادية لم تستطع أن تعالج مرض نقص الموارد المحلية في تونس، و ذلك لأن الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في أغلب الدول العربية تكون استثنائية نوعا ما في بعض الحالات و نخص بالذكر أهم مورد في الدولة و هي الضرائب حيث يتم التهرب الضريبي بشكل كبير بالإضافة إلى التأخرات الضريبية، و إلى الفساد الحاصل في قطاع الجمارك، كل هذه السلبيات تفوت على البلدان العربية فرصة كبيرة في تحصيل الرسوم الجمركية، و مالها من فوائد على الميزانية العامة للدولة في زيادة الادخار الإجباري للدولة، بدلا من الزيادة في كل مرة من القروض المحلية و الخارجية لتمويل العجز في الموارد المحلية، و جعل الدولة مرهونة لدى الدول الدائنة و الأمر الخطير هو ذهنية المسير

[1] مرجع سابق.

[2] مرجع سابق.

العربي الذي يفكر في التمويل الخارجي كأنه عنصر أساسي في سد الموارد المحلية، و لا يعتبرونه كعنصر ثانوي مكمل لجهد الادخار الوطني.

الفرع الثالث:تطور الفجوة الادخارية خلال الفترة (2009– 2013)

من الملحق رقم " 9" لتطور الفجوة الادخارية في تونس خلال الفترة (2009– 2013) نجد أن الفجوة الادخارية حققت سنة 2009 ما يقارب (1.3– مليار دينار تونسي)، و ارتفعت إلى حدود (2.5– مليار دينار تونسي) سنة 2010 و حققت سنتي 2012 و 2013 ما يقارب (5.02– مليار تونسي) و (5.15– مليار دينار تونسي) على الترتيب[1].

أما معدل الفجوة الادخارية فقد عرف ارتفاعا خلال هذه الفترة حيث حقق سنة 2004 نسبة (4.7–%) و ارتفعت هذه النسبة إلى (9.1–%) و (9.2–%) سنتي 2012 و 2013 على الترتيب [2] (**انظر الملحق رقم "9"**).

و نلاحظ في هذه الفترة أن الفجوة الادخارية و معدلها زاد عن ما كان عليه في الفترات السابقة و يرجع ذلك إلى الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد التونسي انطلاقا من الأزمة المالية العالمية التي ضربت الأسواق العالمية بالإضافة إلى الحدث الأهم في تاريخ تونس و هي ثورة الربيع العربي التي اندلعت في 2011 و التي أضرت كثيرا بالاقتصاد التونسي، بالإضافة إلى عدم قدرة المسؤولين في الحكومة التونسية من مسايرة و معالجة المشاكل الاقتصادية و خاصة مشكلة خدمة الديون التي تراكمت كثيرا و وصلت إلى حدود 50% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى أن الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى تونس لم تمكن لها القدرة على زيادة التصدير و بالتالي الاستمرار في التدفق في الأسواق الأخرى و تحويل الأرباح، فالصادرات تاريخيا أكدت أن لها علاقة وطيدة مع حجم المدخرات المحلية و بالتالي تضيق الفجوة التمويلية المحلية بين الاستثمار و الادخار المحليين، و بالتا لي فعلى تونس الاهتمام بالصادرات لأنها هي القوة الدافعة للنمو الاقتصادي من ناحية، و لعلاج الفجوة و عدم التوازن المحلي و الخارجي معا من ناحية أخرى ، و بالتالي فإن فشل تونس في سياستها التصديرية ينعكس بآثار سلبية على مختلف الجبهات، بزيادة فجوة التمويل المحلي، وانخفاض معدلات النمو، و بالتالي فعلى الحكومة التونسية الاهتمام أكثر من أي فترة أخرى بتعبئة المدخرات المحلية و جعلها كهدف و إستراتيجية للوصول لها، و ذلك لأن زيادة المدخرات المحلية تعني نقص في العجز العام للدولة، و تحسين ظروف المعيشة للمواطن، و تحقيق معدلات نمو اقتصادي كافي لمواجهة الظروف الاقتصادية والأزمات الداخلية و العالمية.

[1] مرجع سابق.

[2] مرجع سابق.

ثانيا : دراسة أثر معدل الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة: 1985–2012:

استعملنا في دراستنا المتغيرت ين الاقتصاديتين: معدل الادخار المحلي الحقيقي (ls) وحصة الفرد من الناتج ($lpibh_{it}$)، مع الإشارة أن المعطيات الخاضعة للدراسة سنوية و تشمل الفترة من 1985 إلى 2012، سنحاول في هاته المرحلة تقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي و النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي

جدول رقم 17: نتائج التقدير.

Dependent Variable: LPIBH
Method: Least Squares
Date: 01/21/16 Time: 00:01
Sample: 1985 2012
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.135388	0.326689	0.414425	0.6820
LS	2.413105	0.103535	23.30714	0.0000

R-squared	0.954324	Mean dependent var	7.610339
Adjusted R-squared	0.952567	S.D. dependent var	1.510982
S.E. of regression	0.329079	Akaike info criterion	0.683711
Sum squared resid	2.815616	Schwarz criterion	0.778868
Log likelihood	-7.571952	Hannan-Quinn criter.	0.712801
F-statistic	543.2230	Durbin-Watson stat	0.428921
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8***.

من نتائج الجدول نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة لوغاريتم الادخار المحلي الحقيقي موجبة وهذا يلائم النظرية الاقتصادية، فزيادة لوغاريتم معدل الادخار المحلي الحقيقي ب 1 % تؤدي إلى زيادة لوغارتم حصة الفرد من الناتج بـ 2.41 %، كما أن المعلمات كلها لديها دلالة معنوية عند 5%، كما أن الانحدار ككل له دلالة معنوية، كما أن معامل التحديد أعطى القيمة 95 %، وهذا يدل على أن 95 % من النمو الاقتصادي مشروح ب معدل الادخار المحلي، كما لاحظنا أن هناك ارتباط ذاتي للأخطاء، كما نلاحظ من الجدول أيضا أن معامل التحديد أكبر من اختبار DW ($R^2 \succ \mathrm{DW}$) وهذا مؤشر عل ى وجود انحدار زائف، لذلك سوف نقوم بتقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي و حصة الفرد من الناتج المحلي على المدى الطويل.

الفرع الثاني: اختبار إستقرارية السلاسل:

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة –التأكد من استقرارها أو عدمه– استعملنا اختبار الجذر الأحادي الصاعد ADF لكل متغيرة على حدى، وهذا بتحديد درجة التأخير" p "باستعمال معيار " AIC و SCH"، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدرة أظهرتالنتائج المبينة في الملحق رقم " 14" فيما يخص المتغيرا ت (ls , $lpibh_{it}$) عدم وجود مركبة الاتجاه في السلسلتين (المتغيرتين)، كما أن النتائج أيضا أثبتت عدم وجود الثابت (C) في السلسلتين، في حين أن المتغيرتين: (ls , $lpibh_{it}$) تحتويان على الجذر الأحادي حيث أن القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، وعليه فهي غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسة الفروقات من الدرجة الأولى أصبحت السلسلتين (ls , $lpibh_{it}$) مستقرة حيث أن القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5% في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولور الموسعة أي أن السلتين (ls , $lpibh_{it}$) من نوع I(1).

الفرع الثالث: دراسة السببية

تسمح لنا دراسة السببية الموجودة بين المتغيرتين بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، وذلك بمعرفة أثر معدل الادخار المحلي على النمو الاقتصادي.

جدول رقم 17: دراسة السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/21/16 Time: 00:22
Sample: 1985 2012
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLS does not Granger Cause DLPIBH	25	0.23578	0.7921
DLPIBH does not Granger Cause DLS		1.64193	0.2186

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8***.

من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل بعدم وجود السببية بين معدل الادخار المحلي و حصة الفرد من الناتج عند مستوى معنوية 5%، حيث أن معدل الادخار المحلي لا يساهم في تفسير حصة الفرد من الناتج F=0.23 (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.21 وهو أكبر من 0,05) وهذا يعني أن التغيير في معدل الادخار المحلي لا يسبب تغيير النمو في حصة الفرد من الناتج والعكس صحيح، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة سببية في اتجاهين بين معدل الادخار المحلي و حصة الفرد من الناتج المحلي في المدى القصير.

الفرع الرابع: اختبار علاقة التكامل المتزامن

جدول رقم 18: اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

Date: 01/26/16 Time: 21:20
Sample (adjusted): 1987 2012
Included observations: 26 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LPIBH LS
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.365186	12.44447	15.49471	0.1368
At most 1	0.023919	0.629442	3.841466	0.4276

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8***.

تشير نتائج اختبار جوهانسون إلى عدم وجود متجه للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 1% و5% أي نقبل الفرضية H_0 لأن إحصائية الأثر أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1% و5%. السلاسل ليست في تكامل متزامن، ولا يوجد سببية بين المتغيرات لذلك لا بد من التقدير باستخدام النماذج الديناميكية، وهذا ما سنراه في الفصل الخامس من الدراسة القياسية.

المبحث الثالث: تطور فجوة الادخار–استثمار في مصر خلال الفترة 1970 – 2012

يعتبر الادخار المحلي أحد أهم المفاهيم الاقتصادية التي تم تناولها وإثراء جانبها النظري عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بتنوع مدارسه، وذلك لأهميته البالغة ودوره الحيوي في عملية نمو الاقتصاد الوطني، و إسهامه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى أنه يعتبر صمام أمان لاقتصاد أي لبلد أمام مختلف الصدمات الاقتصادية، لذلك سعت مصر للاستفادة من تعبئة مختلف الموارد المحلية، واستغلالها في تنشيط الدورة الاقتصادية ، بهدف الرفع من معدل ووتيرة نموها مثلما هو

الحال في الدول المتقدمة، بالرغم من الفوارق الكبيرة بينهما في شتى المجالات (الاقتصادية– السياسية– الاجتماعية والثقافية)، فالاقتصاد المصري مر بالعديد من الأزمات الداخلية والخارجية، ووجد صعوبة كبيرة في تمويل المشاريع الاستثمارية خاصة فترة ما بعد حرب 1967، ومرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها مصر خلال الفترة المشار إليها في الفصل السابق، والتي كانت ترمي في مجملها إلى تأهيل المؤسسات المصرية لتلبية حاجيات المواطنين المتنامية والمتجددة محليا ودوليا، هذه الأخيرة واجهت تعثرات حقيقية خاصة في مشكلة التمويل، لذلك أصبح الاهتمام بالادخار المحلي في مصر ضرورة حتمية، و ليس هذا فحسب بل أصبح يشكل أحد جوانب الاقتصاد المهمة، باعتباره أفضل عامل في دفع عجلة التقدم و النمو من خلال توظيفه في مختلف مشاريع الاستثمار، ولبلوغ هذا الهدف قامت بإرساء سياسات مدروسة ومحكمة لمسارها التنموي، واستغلال كل الوسائل التي من شأنها مضاعفة حجم المدخرات المحلية. سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أربعة نقاط بدءا بتطور الادخار المحلي في مصر، ثم في نقطة ثانية لتطور الاستثمار في مصر، وفي نقطة ثالثة سنتطرق لتطور الفجوة الادخارية في مصر، وأخيرا سوف نتطرق لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في مصر بدراسة قياسية.

المطلب الأول: تطور الادخار المحلي في مصر خلال الفترة 1970 – 2012

أولا: تطور الادخار المحلي في مصر خلال الفترة 1970 – 1979

يتضح الملحق رقم " 10" أن الادخار المحلي بلغ حوالي 354 مليون جنيه في السنة المالية (1969/ 1970)، وانخفضت إلى 286 مليون جنيه في السنة المالية (1970 / 1971)، ووصل إلى 263 مليون جنيه في السنة المالية (1971 / 1972)، كما حقق حوالي 250 مليون جنيه في السنة المالية (1974 / 1975)، ووصل في السنة المالية 1979 حوالي 1.8 مليار جنيه وبلغ معدل الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة 11.08% سنة(1969 / 1970)، ثم انخفض إلى حوالي 9.38 % في سنة (1970 / 1971) ووصل هذا المعدل إلى 8.12 % في السنة المالية (1971 / 1972)، وانخفض هذا الأخير إلى نسبة 5.73 % في السنة المالية (1974 / 1975)، ويلاحظ خلال هذه الفترة أن معدل الادخار في تذبذب وانخفاض كبيرين، ويرجع السبب في انخفاض معدلات الادخار المحلي إلى زيادة الاستهلاك النهائي ، حيث بلغت نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي 90.6 % سنة 1970ن وارتفعت إلى 91.8 % سنة 1971، و واصلت الارتفاع إلى 93.4 % سنة 1972 و 94.2 % سنة 1974 علما أنها حققت سنة 1975نسبة 87.73 % (**انظر الملحق رقم " 10**").

شهدت الفترة 1970–1979 حدثين هامين، الحدث الأول هو حرب أكتوبر 1973، والحدث الثاني هو البدء في التطبيق العملي للسياسة الاقتصادية الجديدة الانفتاح الاقتصادي في سنة 1974، وخلال هذه الفترة استمر العمل بخطط سنوية دون وجود إطار تخطيطي متوسط أو طويل الأجل، وذلك على الرغم من المحاولات التي بذلت لتعديل الخطة الخماسية إلى خطة سباعية " 65 / 1966 – 71 / 1972 " ثم إلى خطة ثلاثية " 67 / 1968 – 69 / 1970 " وهي ما سميت بخطة الانجاز، ثم أخيرا محاولة خطة عشرية " 1973 – 1982 " على غرار ما تم في الستينات، إلا أن هذه المحاولات جميعا لم تنته

بإصدار قوانين خطط قابلة للتنفيذ ، وذلك إما بسبب عدم اعتمادها أصلا كما في خطة الانجاز، أو بسبب عدم واقعيتها كما في الخطة العشرية [1].

وفي خلال النصف الأول من السبعينات، واجه الاقتصاد المصري أزمة شديدة في تمويل التنمية، وقد ظهر ذلك واضحا في زيادة الاعتماد على المساهمة الأجنبية في هذا المجال حيث ترتب عليها نمو في الديون الخارجية بمعدلات كبيرة ، وارتفاع أعبائها حيث وصل معدل خدمة الديون إلى 35 % في سنة 1973 [2]، وهو أعلى معدل خدمة سجلته الإحصاءات الدولية خلال تلك الفترة، وقد صاحب ذلك ارتفاعا في موارد الدولة الموجهة لأغراض الدفاع والإنفاق العسكري، ففي سنة " 70/ 1971" بلغ نصيب ميزانية الدفاع الوطني 15 % من الناتج الوطني الإجمالي، وفي سنة 1973، وصلت هذه النسبة إلى أكثر من 20 %، وفي سنة 1974 بلغت نسبة النفقات العسكرية 35.8 % من الناتج الوطني الإجمالي، وهي أكثر من خمسة أضعاف متوسط النسبة لمجموع الدول العربية والتي بلغت فقط 7.1 % في نفس السنة.

وكان معظم التوسع الاستثماري من الموارد العامة للدولة، والذي أدى إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد المصري، وزيادة الديون الخارجية، كما يمكن الإشارة في هذه الفترة إلى أن القرارات الصادرة من الحكومة المصرية أثرت على الادخار الخاص حيث لم يزد بالقدر الكافي، حيث أصبح النظام العام هو المستثمر الأول في قطاع الصناعة و الخدمات وحتى في الزراعة ، حيث تم إعادة توزيع الملكية لصالح القطاع العام على حساب القطاع الخاص وإعادة توزيع الدخول والثروات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق فرض الضرائب أو إعطاء الدعم لفئات معينة في المجتمع، ويأتي ذلك في ظل استحواذ الاستهلاك الخاص على النسبة الكبرى من الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط بلغ 66 %، في حين بلغ متوسط نصيب الاستهلاك العام حوالي 24.65 %، حيث تراجع العديد من الشركات العاملة في قطاع الأعمال الخاصة أو تراجع مستويات الدخول بالعديد من فئات العاملين في الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى انخفاض الوعي الادخاري للشعب المصري، بالرغم من تحقيق معدل نمو حقيقي قدر 6 % سنويا وزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي بحوالي 3.6 % سنويا.

كما تميزت هذه المرحلة بحدوث المزيد من الاندماجات بين البنوك، وبالتالي تغير تخصص البنوك على أساس وظيفي حسب النشاط فيما يتعلق بالقطاع العام، ومع نهاية هذه المرحلة أصبح هيكل الجهاز المصرفي يتكون من أربعة بنوك تجارية قطاع عام وثلاثة بنوك متخصصة إلى جانب بنك ناصر الاجتماعي.

[1] في هذه الخطة بلغ البرنامج الاستثماري المقترح 8400 مليون جنيه (أي أربعة أمثال ما قدر في خطة الستينات) وهو أمر كان من الصعب تحقيقه في ظل حتمية الإعداد للمعركة. و عمر الصعيدي، مرجع سابق، ص 151. و سيد أحمد البواب، **خصائص ومراحل التخطيط**، مرجع سابق، ص 5.

[2] **يقصد بمعدل خدمة الديون**: نسبة ما تمتصه مدفوعات الفوائد وأقساط الديون الخارجية من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.

ثانيا:تطور الادخار المحلي خلال الفترة: 1975 – 1980

من الملحق رقم " 10" نلاحظ أن الادخار المحلي ارتفع عن ما كان عليه في الفترة السابقة حيث بلغ الادخار المحلي في السنة المالية " 1975 – 1976 " حوالي 640 مليون جنيه واستمر في التزايد إلى أن وصل إلى حدود 1.12 مليار جنيه في السنة المالية " 1976 / 1977 "، و واصل ارتفاعه حيث حقق في السنة المالية (1980 / 1981) حوالي 2.5 مليار جنيه ثم 2.43 مليار جنيه في السنة المالية " 1981 / 1982"[1].

وبلغ معدل الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 12.26 % في السنة المالية (1975 / 1976)، وانتقلت إلى 16.66 % في السنة المالية (1976 / 1977) وواصلت النسبة في الارتفاع، حيث وصلت إلى نسبة 14.2 % في السنة المالية (1979 / 1980) و 15.16 % سنة (1980 / 1981)[2]، ويرجع سبب الارتفاع إلى السياسة المتبعة من طرف الحكومة المصرية حيث أن الحكومة رأت أنه في ظل الظروف غير المواتية للسير في عملية التنمية كان لابد من إجراءات متخذة ، لذلك كان الترحيب الإجباري بسياسة الانفتاح الاقتصادي بالتعاون مع "الرأسمال العربي" و الأجنبي كي يساهم في المشاركة مع رأس المال الوطني في تمويل خطة التنمية، وسد الثغرة الموجودة بين حجم المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات التي تتطلبها هذه التنمية. وكما قلنا سابقا وتنفيذا لهذه السياسة صدر القانون رقم 43 لسنة 1974 في شأن استثمار المال العربي و الأجنبي والمناطق الحرة، ثم صدر تعديلا له بالقانون رقم 32 لسنة 1977، فقد استهدفت هذه القوانين تشجيع القطاع الخاص (المحليوالأجنبي) على الادخار وذلك بتقديم المزايا و الإعفاءات الضريبية المتنوعة مع الضمانات المالية و القانونية اللازمة ، ومن أجل زيادة المدخرات المحلية اتخذت عدة إجراءات تمثلت في استحداث أوعية جديدة لها، وهي شهادات الادخار التي تصدرها البنوك لفترات تتراوح بين 3 و 5 سنوات بسعر فائدة يتزايد كلما احتفظ الموقع بالشهادات لفترة أطول، كما أعفيت قيمتها من الخضوع لضريبة الدخل، وكذلك أعفيت فوائدها من ضريبة القيم المنقولة، كما تم رفع أسعار الفائدة عدة مرات خلال السبعينات حتى أصبح سعر الفائدة للودائع بحساب توفير 10 %، كما سمح للبنوك التجارية بقبول الودائع بالعملات الأجنبية بأسعار فائدة تتماشى مع أسعار الفائدة في الأسواق الدولية، وقد صدر كما ذكرنا في الفصل السابق في هذا الشأن القانون رقم 97 لسنة 1976 بتنظيم تداول النقد الأجنبي و الذي يسمح بحيازة النقد الأجنبي والتعامل به عن طريق البنوك المعتمدة ، كما استهدفت الخطط السنوية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ترشيد الاستهلاك الخاص، وضبط الإنفاق العام بحيث يزيد الاستهلاك النهائي بمعدل يقل عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، وذلك بغرض تعزيز المدخرات المحلية وكنتيجة لزيادة مساهمات المدخرات الأجنبية (صافي عوائد الاقتصاد الوطني من العالم الخارجي)، ارتفعت نسبة الادخار الوطني الإجمالي من الناتج الوطني الإجمالي من 9 % سنة (1969 – 1970) إلى

[1] بيانات البنك الدولي. و تقارير البنك المركزي المصري (أعداد متفرقة). و المجلة الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي المصري (أعداد متفرقة).

[2] مرجع سابق.

12.2% سنة 1973 والى 23.1 % سنة 1979، ومن الجدير بالذكر أنه خلال السنة الأخيرة لاحظنا زيادة في العجز الكلي بالموازنة العامة للدولة ، كما اتخذ التضخم صورة انفجارية في سنوات الانفتاح فالثابت من الإحصاءات الرسمية للأسعار أن معدل التضخم لم يكن يتجاوز 3%–4% حتى سنة 1973، بينما بد أ المعدل في الزيادة بخطوات متسارعة منذ سنة 1974 فقد قفز معدل التضخم إلى 10.02% في سنة 1974 ثم إلى 12.73% في سنة 1977 ثم إلى 21 % في سنة 1980، وارتفاع في عجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات الاستهلاك حيث وصلت سنة (1970/ 1980) نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي 84.29% بعدما حقق النسب 89.12 %و85.8 %و85.43 % في السنوات (1976 / 1977) و (1977/ 1978) و (1978 / 1979) على التوالي. والملاحظ أيضا في هذه الفترة زيادة استحواذ الاستهلاك الخاص على النصيب الأعلى من الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط قدره 66 %، وبالمقابل بلغ متوسط نصيب الاستهلاك الحكومي متوسط 16 %، وبالتالي فان التراجع في نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي يرجع بصفة أساسية إلى النمو الهائل في الاستهلاك الخاص وتزايد نسبته من الناتج المحلي الاجمالي[1].

وحسب تقرير البنك المركزي المصري في هذه الفترة فانه ارتفع النصيب النسبي للمدخرات الاختيارية للقطاع العائلي في الادخار المحلي الإجمالي من 36.4 % في 1974 إلى 31.5 % في 1983/1982، فيما عدا 1981/1980 التي انخفض فيها الوزن النسبي إلى 16.6 %، ويفسر ارتفاع الوزن النسبي للمدخرات الاختيارية خلال هذه المرحلة إلى ارتفاع معدلات نمو تحويلات العاملين بالخارج حيث وصل إلى 33.4 % في المتوسط خلال هذه الفترة [2]، وتلعب المدخرات في أوعية الادخار المصرفي الدور الهام في مستوى المدخرات المحلية حيث يمثل أهم مصدر على الإطلاق في تكوين هذه المدخرات، والدليل على ذلك أن نسبة مساهمتها في الادخار المحلي الإجمالي قد تصاعد من 26.7 % خلال الفترة 1974 – 1979إلى أن وصل إلى 49.1 % خلال الفترة 1981/1980، ويبين ذلك حقيقة الدور الذي يجب أن تقوم به البنوك في تعبئة وتجميع هذا النوع من المدخرات ، ووضعه في متناول الأفراد و المشروعات الراغبة في الاقتراض، علما أن معدل الفائدة يلعب دور كبير في مثل هذه المدخرات.

ونتيجة لزيادة معدل التضخم تآكل هذا النوع من المدخرات، وذلك لأن معدلات الفائدة التي تحصل عليها المدخرين غير كافية لتعويض عما يصيب مدخراته النقدية من تدهور في قيمتها الشرائية ، والتي أدت إلى هروب رؤوس الأموال الخاصة و التحول من الادخار النقدي إلى الادخار العيني، وتفضيل الادخار بالعملات الأجنبية بصفة عامة الدولار بصفة خاصة عن الادخار بالعملة المحلية، وهو ما كان يثير مشكلة الدولرة ، وهي ما تؤكده تقارير البنك المركزي المصري حيث وصلت الودائع الدولارية للقطاع العائلي بالبنوك إلى حوالي 2956.3 مليون دولار سنة (1982/81)، والملاحظ أيضا في هذه الفترة

[1] مرجع سابق.

[2] منال محمد محمد متولي، مرجع سابق، ص 14.

أن نسبة ادخار قطاع الأعمال الخاص في الادخار المحلي ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي من 5.2 % سنة 1974 إلى 41.3 % في سنة(1981/ 1982). أما الادخار العام فشهد تطورا بشقيه ادخار قطاع الأعمال والادخار الحكومي خلال هذه الفترة نتيجة ارتفاع أسعار البترول وزيادة الإيرادات الضريبية وزيادة مداخيل قناة السويس بالإضافة إلى ارتفاع نمو الادخار الحقيقي لقطاع الأعمال العام، حيث سجل ارتفاعا من 13.9 % سنة 1975 إلى 73.3 % سنة (1981/1980) ، وتبعا لذلك فقد تأثرت السياسة المصرفية و آلية الأداء و التعامل في هذه المرحلة، حيث زادت درجة المنافسة بين البنوك، ومن ناحية أخرى زاد تمويل الجهاز المصرفي للقطاع الخاص تم اشيا مع سياسة الانفتاح الاقتصادي[1].

أما الفترة من 1980– 1987فـأهم ما ميز ها كما قلنا سابقا الاعتماد على التخطيط الوطني لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل استمرار سياسة الانفتاح الاقتصادي، وإذا كانت فترة السبعينات قد شهدت في نصفها الأول إتباع أسلوب التخطيط السنوي مع عدم وجود أي ترابط بين الخطط سواء الأجل الطويل أو المتوسط أو القصير، فقد استمر هذا الأسلوب أيضا خلال سنتي 1976 – 1977وخلال الفترة 1981 – 1982حيث اتبع أسلوب التخطيط الخمس المتحركة ، وذلك بإجراء عملية تجديد دائمة ومستمرة للخطط متوسطة الأجل،حيث يتم التعديل السنوي للخطة بإسقاط السنة التي انتهت، وإضافة سنة أخرى في نهاية المدة ، إلا أن الوزارة الوصية قد عدلت هذا الأسلوب إلى أسلوب التخطيط طويل الأجل في ظل خطة مدتها عشرون سنة (1973/1972 – 2001 / 2002) مع تقسيمها إلى أربع خطط خماسية، لذلك تم إعداد الخطة الخماسية الأولى لتغطي الفترة (1982/ 1983 – 1986 / 1987)، وقد استهدفت هذه الخطة زيادة الناتج وزيادة الإنتاج بما يسمح بالحد من الاستيراد وزيادة التصدير ، وإتاحة الفرصة للاقتصاد الوطني لتحقيق معدل ملائم ومتزايد من الادخار الوطني، كما ركزت هذه الخطة كما ذكرنا سابقا زيادة الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الخارج، وانخفاض قيمة خدمة الدين العام الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن للأسف الشديد بعد كل ما قلنا سابقا على أهداف هذه الخطة، فان معدل الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفض إلى 14.07 % سنة (1981/ 1982) بعدما حقق معدل 15.16%سنة (1981/1980)، ووصل الادخار المحلي سنة (1982/1981) حوالي 2.43 مليار جنيه وحقق في سنة (1980 / 1981) حوالي 2.5 مليار جنيه، وانخفض معدل الادخار بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى 13.84 % في السنة المالية (1986 / 1987)، بعدما حقق النسب 14.54% في سنة (1985 / 1986) و14.02 % في السنة المالية (1984 / 1985)، ونسبة 17.78 % في السنة المالية (1983 / 1984)، و نسبة 15.17 % سنة (1982 / 1983)، ووصل الادخار المحلي إلى حدود 3.15 مليار جنيه في السنة (1982 / 1983) و 19.8 مليار جنيه في السنة (1983 / 1984) و 4.8

[1] حمادة صلاح يوسف، **أثر الائتمان المحلي على النمو الاقتصادي"دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"** ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة حلوان " مصر"، 2009، ص 103.

مليار جنيه في السنة (1985 / 1986)، وإلى حدود 5.3 مليار جنيه و8.18 مليار جنيه خلال السنتين (1986 – 1987) و (1987 – 1988) على التوالي، و الملاحظ أيضا خلال هذه الخطة ارتفاع معدل الاستهلاك النهائي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت هذه النسبة من 84.83 % سنة (1980 / 1981) إلى 85.92 % سنة (1981 / 1982)، ووصلت إلى 86.15 % في سنة (1986 / 1987) و 84.12 % سنة (1987 / 1988) [1].

لذلك فـنفس الملاحظة السابقة و النقطة السوداء حدثت في الاقتصاد المصري حيث لم تستطع الحكومة المصرية الحد من الاستهلاك الخاص، حيث وصلت نسبة هذا الأخير إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة 71 % سنة (1987 / 1988) بمتوسط قدره 65 % خلال هذه الفترة [2].

كما أن معدل نمو الدخل العائلي في المتوسط قد انخفض من 24.3 % خلال الفترة (1974 / 1979) إلى 21.9 % خلال الفترة (80 / 1981) – (90 / 1991)، وفي نفس الوقت فان معدل التضخم قد ارتفع من 10.8 % في المتوسط خلال الفترة (1974 / 1979) إلى أن وصل إلى 20 % في المتوسط خلال الفترة (80 / 1981) – (90 / 1991)، وهذا يعني الانخفاض في مستوى الدخل الحقيقي للكثير من العائلات، وبالتالي فهي لا تس اهم بأي شيء من دخولها للادخار بسبب التهام الاستهلاك الضروري لكل الدخل المتاح لها، أما الأسر ذات الدخول المرتفعة فهي و إن كانت تملك القدرة على تكوين المدخرات، إلا أن سلوكها الاستهلاكي يتميز بمحاكاة أنماط الاستهلاك الترفيهي.

وفيما يتعلق بالميل الحدي للادخار الذي يعبر عنه بنسبة ما يخصصه هذا القطاع من الزيادة التي تحدث في دخله لتكوين المدخرات، فمن الملاحظ أنه يتسم بالضالة الشديدة فلم يتعدى متوسط هذا الميل 0.06 خلال الفترة (1979/1974)،ثم اتجه إلى التزايد بعد ذلك فلم يتعدى 0.07 خلال الفترة (1981/1980– 1991/1990)، ويعني ذلك أن كل الزيادة التي طرأت على الدخل المتاح لهذا القطاع كانت توجه بأكملها تقريبا نحو الإنفاق الاستهلاكي، كما انخفضت نسبة مساهمة مدخرات هذا القطاع إلى ا لادخار المحلي الإجمالي من 49.5 % في 1985/1984إلى 16.5 %في (90 / 1991)، ويعتبر ذلك مؤشرا على أن الشركات أصبحت في وضع تحقق فيه إيرادات قليلة ، ولا تسمح لها بتكوين فائض يمول استثماراتها، بل ولا تكفي لمواجهة نفقاتها بصفة خاصة نتيجة كثرة ديونها تجاه الجهاز المصرفي.

[1] مرجع سابق.

[2] مرجع سابق.

و أهم مسببات تعثر الشركات:

*ارتفاع سعر الصرف والذي انعكس على تكاليف الإنتاج علما أن مصر تتسم بارتفاع نسبة واردتها إلى الناتج المحلي الإجمالي.

اقتراض الكثير من الشركات بالدولار بسعر منخفض وعند السداد وصل سعر الدولار إلى الضعف.

*قصور دراسات الجدوى وذلك لأن عدم التناسب بين التدفقات النقدية الداخلة للمشروع مع مواعيد سداد الالتزامات المستحقة عليه يؤدي في النهاية إلى تعثره.

*اختلال الهياكل التمويلية للمشروعات بحيث اعتمدت على القروض بشكل كبير.

كما عرف قطاع الأعمال العام معدلات نمو سلبية تراوحت بين (– 7%) سنة(1982/1981)، و(–27.7%) سنة 1989 / 1990، و ذلك لانخفاض متوسط الدخل الفردي للمواطن المصري والذي يجعله غير قادر على تأمين لقمة العيش، وذلك بسبب ارتفاع الضغوط التضخمية ، بالإضافة إلى الوفاء بخدمة الديون الخارجية التي زادت زيادة كبيرة خلال هذه الفترة والتي التهمت ثمار التنمية، حيث أصبحت أعباء الديون في نهاية الثمانينيات تلتهم الشطر الأعظم من موارد مصر بالنقد الأجنبي، ولم تعد مصر قادرة على التوفيق بين الوفاء بأعباء تلك الديون وتأمين الواردات الضرورية من السلع الاستهلاكية و الوسيطة و الاستثمارية، ومن هنا جاءت ضرور ة إعادة الجدولة في نادي باريس وما رافق ذلك من ضرورة تطبيق برنامج صارم للاستقرار الاقتصادي و التكيف الهيكلي، وما زاد الطين بلة هو التدهور الشديد في حصيلة البلاد من العملات الأجنبية، وذلك في أعقاب انهيار أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، وما تلاه من تأثيرات سواء على حركة الملاحة في قناة السويس، أو تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وتواكب ذلك مع حلول آجال السداد لفوائد و أقساط الديون المستحقة عليها، بعد انقضاء فترة السماح، كل هذه الظروف أدت إلى زيادة عجز موازنة الدولة حيث أصبحت الحكومة المصرية غير قادرة على الموازنة بين الإيرادات الحكومية و الإنفاق الحكومي المتزايد، والذي أثر على نسبة الادخار الحكومي الحقيقي من الادخار المحلي الإجمالي، حيث حققت نسب نمو منخفضة جدا مقارنة بالمرحلة السابقة لذلك فكل الظروف السابق ة الذكر أدت إلى انخفاض نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة.

ثالثا: تطور الادخار المحلي خلال الفترة من 1988 – 2008:

الملاحظ من الملحق رقم " 10" لتطور الادخار المحلي خلال الفترة 1988 – 1991أنه انتقل من 10.5 مليار جنيه سنة 1988 / 1989 إلى 13.2 مليار جنيه 1989 / 1990، ووصل إلى حدود 14.67مليار جنيه سنة "1991 / 1992". أما الملاحظ لمعدل الادخار المحلي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فان النسبة انتقلت من 17.07 % سنة "1989/1988"إلى 17.31 % سنة "1989/ 1990" ثم إلى 16.14 % سنة "1990 / 1991 "، و وصلت إلى 13.18 % سنة "1991 / 1992".

* التعديلات التي مست سعر الصرف في سنة 1986 – 1987 – 1988 على التوالي حيث ارتفعت أسعار الصرف من 123 قرشا الى 146 قرشا ثم أخيرا 220.8 قرش على التوالي .

والملاحظ خلال الفترة السابقة من (1970 – 1990) أن سعر الفائدة الحقيقي كان سالبا باستمرار، وأن متوسط أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع قد تحسنت قيمته ا من (– 12.8 %) سنة 1989 إلى (– 7.8 %) سنة 1991، واستمر في التحسن لتصبح قيمته ولأول مرة منذ عقود موجبة بلغت (2.5 %) سنة 1993، وقد كانت معدلات الادخار المحلي تتزايد خلال الثمانينيات وذلك على الرغم من وجود أسعار حقيقية سالبة للفائدة، ويمكن تفسير هذه الظاهرة بعدم وجود بدائل أخرى للاستثمار المالي في مصر بسبب ضعف وجمود سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى فشل هذا السوق في إيجاد أوعية مالية تس اهم في توجيه المدخرات من الجهاز المصرفي إلى الاستثمار المالي، وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من زيادة معدلات الادخار المحلي خلال تلك الفترة إلا أن هذه المعدلات اتسمت بالتدني، وهناك عددا من العوامل كما قلنا سابقا أدت إلى تدني معدلات الادخار وارتفاع معدلات الاستهلاك في مصر نذكر منها: إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي و الاتجاه نحو استيراد وتصنيع سلع لم تكن معروفة من قبل للمستهلك المصري، وانتقال الكثير من المصريين للعمل في الدول النفطية وتأثرهم بنمط الاستهلاك السائد في تلك المجتمعات[1].

وكما قلنا سابقا فان نهاية حرب الخليج جاءت بالسعد بالنسبة للحكومة المصرية، حيث استفادت من منح من دول الخليج و الولايات المتحدة الأمريكية ونادي باريس، والتي مكنت مصر من الانطلاق مرة أخرى في برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي للاقتصاد المصري من "1991/ 2004 "، فالملاحظ لتغير الادخار المحلي في هذه الفترة بحيث نجد أنه ارتفع من 23.6 مليار جنيه سنة " 1992 / 1993" إلى 24.2 مليار جنيه سنة "1993 / 1994"، ووصل إلى حدود 30.6 مليار جنيه سنة " 1995 / 1996 "، وانتقل إلى 34.5 مليار جنيه سنة "1998 / 1999"، وارتفع أيضا إلى 41.4 مليار جنيه سنة " 1999 / 2000 "، وحقق ما يقارب 44 مليار جنيه و 48.1 مليار جنيه خلال سنتي " 2000/ 2001 " و " 2001 / 2002" على التوالي، وانتقل إلى 51.7 مليار جنيه سنة " 2002 / 2003" و 59.7 مليار جنيه "2003 / 2004"، ووصل إلى 75.6 مليار جنيه سنة " 2004 / 2005 " و 105.7 مليار جنيه سنة " 2006 / 2007 " و 1212 مليار جنيه سنة "2007 / 2008" (**انظر الملحق رقم "10"**).

في حين بلغ معدل الادخار المحلي إلى 14.29 % سنة "2004/ 2005"، إلا أنه تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض خلال هذه الفترة حيث سجل معدل الادخار المحلي نسبة 16.9 % في سنة "1992 / 1993 "، ثم تقهقرت هذه النسبة إلى 15 % سنة " 1995 / 1996" و 12.7 سنة "1996 / 1997"، ثم انتقلت هذه النسبة إلى 13.3 % سنة " 1999/ 2000 " و 13.40 % سنة "2001 / 2002" وارتفعت بعد ذلك إلى 13.7 % سنة " 2002/ 2003" و 14.3 % سنة " 2003/

[1] مروى محمد علي مصطفى، **أثر الإصلاح المصرفي على معدلات الادخار و الاستثمار" دراسة تحليلية مع تطبيق على مصر** "، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الإسكندرية " مصر"، 2007، ص84.

2004"، ونسبة 15.6 % سنة " 2004 / 2005 "، وانتقلت إلى 17.11 % سنة "2006 / 2007" و 16.27 % سنة " 2007 / 2008" **(أنظر الملحق رقم "10")**.

والملاحظ خلال هذه الفترة أن الحكومة المصرية قامت بسن مجموعة من القوانين التي جاءت نوعا ما في صالح زيادة الادخار المحلي حيث صدر القانون رقم 37 لتعديل بعض أحكام قانون البنوك و الائتمان وإرساء الأساس القانوني لصندوق التأمين على الودائع، وفي سنة 1996 صدر القانون رقم 97 والذي يتيح الحرية للبنوك في تحديد أسعار الخدمات المصرفية ، وفي سنة 1998 صدر القانون رقم 155 لغرض السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في رؤوس أموال بنوك القطاع العام، كما تم تحرير سعر الفائدة وتحرير سعر الصرف، وتغيير آلية تمويل عجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى دعم قدرة البنك المركزي على التدخل في حالة تعرض أحد البنوك لمشكلات تؤثر على مركزه المالي أو على مواجهة طلب المودعين، وأهم ما يميز هذه المرحلة أن الجهاز المصرفي أصبح أكثر ايجابية مع التطورات الجارية، حيث أخذ يلعب دورا هاما في تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال صناديق الاستثمار، وشراء أسهم شركات قطاع الأعمال التي تم خصخصتها، وقد شهدت هذه المرحلة أول نقطة تحول في فعالية الأدوات النقدية لتعميق آليات السوق وهي تحرير أسعار الفائدة وترك تحديدها للبنوك[1].

أما للفترة " 1988 – 2004 " ونظرا للظروف الداخلية و الخارجية التي عصف ت بالاقتصاد المصري، في هذه الفترة كمذبحة الأقصر وكذلك الأزمة المالية الأسيوية وتداعياتها الاقتصادية ، والنكسة الأخرى التي تعرض لها الاقتصاد المصري والمتمثلة في أزمة الركود الحاد الذي ألقى بظلاله على كافة الأنشطة الاقتصادية، والتي أدت إلى توقف الحكومة في الإصلاح الهيكلي من ناحية ،وأحداث سبتمبر 2001، و الحرب على العراق، وتزايد اضطرابات منطقة الشرق الأوسط من ناحية أخرى، أدت إلى اضطرابات على مستوى معدلات نمو الناتج بالإضافة إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي من الناتج، وارتفاع معدلات التضخم حيث وصلت سنة " 1992 – 1993 "نسبة 13.63%، و وصلت إلى 8.15 % سنة " 1994 – 1995 " والى 12.4 % سنة " 2004 – 2005 "، والتي أدت إلى زيادة معدلات البطالة وزيادة نسبة الفقر في المجتمع المصري حيث وصلت تقديرات نسبة الفقراء في مصر إلى حوالي 48 % من إجمالي عدد السكان سنة (1995 – 1996) و 42.6 % سنة "1999– 2000 " ونسبة 40 % في سنة 2004 **(انظر الملحق رقم "10")**.

[1] حمادة صلاح يوسف، مرجع سابق، ص 109.

وبالتالي فكل هذه الظروف أدت إلى عدم تحقيق الحكومة المصرية معدلات ادخار عالية مقارنة ببعض الدول العربية و الدول المتقدمة، بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك النهائي وغياب الوعي الادخاري و التفكير فقط في لقمة العيش، حيث ارتفع الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي الإجمالي من 83.03 % سنة " 1992 – 1993" إلى 87.31 % سنة "1996 – 1997 "، ووصل إلى حدود 87.99 % سنة (1998 – 1999"، وانخفضت النسبة إلى 86.3 % سنة " 2002 – 2003 " و 84.42 % سنة " 2004 – 2005 " [1] **(انظر الملحق رقم "10")**.

وسيطر الاستهلاك الخاص بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث وصل إلى متوسط 75%، مقارنة بالاستهلاك الحكومي والذي حقق متوسط 13 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي وفي كل مرة يزيد الاستهلاك النهائي بشقيه الخاص والعام، والذي أثر بصفة مباشرة على نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والانخفاض في الادخار الحكومي وذلك نتيجة تذبذب قطاع البترول الذي يتأثر مباشرة بالصدمات الخارجية في أسعار البترول العالمية، وكذلك بسبب عدم ظهور اكتشافات بترولية كبيرة ومن ثم تناقص الاحتياطيات البترولية، بالإضافة إلى انخفاض إيرادات قناة السويس. كل هذه الظروف أدت إلى ظهور العجز في ميزان المدفوعات باستثناء سنوات "1990–1991" وحتى "1996–1997 " التي حققت فوائض وماعدا ذلك فإن ميزان المدفوعات المصري حقق عجزا، وذلك بسبب زيادة الواردات عن الصادرات، وزيادة العجز في الميزان التجاري، بالإضافة إلى عدم التنويع في الاقتصاد وعدم مساهمة قطاع الصناعة والزراعة بصفة كبيرة في النمو الاقتصادي، والاعتماد على الخارج بصفة كبيرة في النمو الاقتصادي، وحتى ادخار قطاع الأعمال حقق نتائج سلبية وذلك نظرا لعدم إعطاء القطاع الخاص دور كبير في الحياة الاقتصادية المصرية ومشاكله العديدة، وبالتالي فان الحكومة المصرية في هذه الفترة أصبحت ترقع ما أ خاطته خلال السنوات السابقة، أي أن الاقتصاد هش فلا ينتظر منه الكثير خاصة أنه في بداية مرحلة الإصلاح الاقتصادي.

أما الفترة " 2004 – 2008 " فإن الادخار المحلي حقق معدلات حسنة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ، وذلك نتيجة الإصلاحات الاقتصادية المنفذة من قبل الحكومة المصرية، وزيادة الإيرادات الحكومية المصرية ، نتيجة زيادة مداخيل قناة السويس وزيادة الصادرات البترولية، وتحقيق فوائض في الميزان المدفوعات على طول هذه الفترة ، وزيادة الاحتياطات من النقد الأجنبي حيث وصلت سنة (2007 – 2008) حوالي 34.3 مليار دولار ، لكن من جهة أخرى هناك ارتفاع معدلات التضخم حيث وصلت إلى 20.2 % سنة (2007 – 2008)، وذلك نتيجة زيادة أسعار الغذاء العالمية وارتفاع أسعار البترول، كما انخفضت معدلات البطالة إلى 7.09 % سنة "2007 – 2008".

كما تم في هذه الفترة إصدار الحكومة المصرية مجموعة من المراسيم حيث تم إصدار قرار جمهوري بإنشاء مصلحة باسم مصلحة الضرائب والتي تضم مصلحة الضرائب العامة على الدخل والمبيعات، بالإضافة إلى تعديل قانون سوق المال وتخفيض الحد الأدنى للقيمة الاسمية للسهم ، بالإضافة إلى

[1] البنك الدولي. و تقارير البنك المركزي المصري (أعداد متفرقة). و المجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري (أعداد متفرقة).

إصدار الهيئة العامة لسوق المال في ماي 2006 قرارا بتنظيم عملية تداول الأوراق المالية من خلال شبكة الانترنيت ، مما يساهم في تيسير تعاملات المستثمرين في البورصة مع توفير الحماية اللازمة لهم ، والعمل على جذب شريحة جديدة من المدخرين و المستثمرين المصريين و الأجانب.

والملاحظ أيضا خلال هذه الفترة زيادة نسبة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي الإجمالي حيث انتقلت النسبة من 71.66 % سنة (2004–2005) إلى 70.6 % سنة (2006–2007) و 72.4 % سنة (2007–2008)، وأخذ الاستهلاك الخاص النصيب الأعلى كالعادة في نسبته بالنسبة للناتج المحلي الخام حيث حقق متوسط قدره 75 % خلال هذه الفترة، أما الاستهلاك الحكومي فقد انخفض وحقق متوسط قدره 10 % خلال هذه الفترة [1] **(انظر الملحق رقم "10")**.

ويتضح من البيانات أيضا أنه كان للجهود التي بذلتها المصارف في مجال تجميع المدخرات أثرها الايجابي في جذب الودائع حيث نمت الودائع خلال الفترة من "1991 – 2008"، حيث بلغت 747199 مليون جنيه في سنة 2008 مقابل 93078 مليون جنيه في سنة 1991 بمعدل نمو سنوي بلغ 11.5%، وفيما يتعلق بالودائع بالعملة المحلية يلاحظ أنها زادت خلال هذه الفترة من 39865 مليون جنيه سنة 1991 لتصبح 463320 مليون جنيه في سنة 2007 بمعدل نمو سنوي بلغ 16 %، ويلاحظ كذلك تزايد الأهمية النسبية للودائع بالعملة المحلية من إجمالي الودائع خلال هذه الفترة.

ويلاحظ أن القطاع العائلي هو أكبر مدخر من حيث أهميته النسبية لباقي القطاعات حيث شكلت ودائعه 58.9 % من إجمالي ودائع المصارف في سنة 1991، وبلغت نسبة 61.1 % سنة 1995 وتزايدت هذه النسبة خلال فترة الإصلاح إلى أن وصلت 68.1 % سنة 2008، ويليه في المرتبة الثانية ودائع قطاع الأعمال الخاص حيث زادت هذه الودائع من 14477 في سنة 1991 لتصل إلى 95657 في سنة 2008، مما يوضح الدور الهام الذي يلعبه القطاع العائلي والخاص في زيادة الودائع لدى الجهاز المصرفي خلال فترة الإصلاح المصرفي[2].

يلاحظ أن هناك عوامل أسهمت في تهيئة المناخ المناسب لجذب المدخرات منها:

*تزايد أعداد المصارف العاملة في مصر سواء الوطنية أو الأجنبية أو المشتركة، وزيادة حدة المنافسة بينهم لاجتذاب الودائع من خلال تقديم خدمات مصرفية أكثر تميزا.

*تفعيل برنامج الإصلاح الاقتصادي وبخاصة الإصلاح المالي والنقدي من خلال تحرير أسعار الفائدة وتحرير سعر الصرف وتخفيض معدلات التضخم.

*استحداث أوعية ادخارية جديدة في إطار العولمة المصرفية.

*زيادة حدة المنافسة بين المصارف المتعددة من خلال تقديم خدمات مصرفية أكثر تميزا بالمقارنة بالمصارف الأخرى، والاستفادة من للتقدم التكنولوجي المرتبط بطبيعة عمل الجهاز المصرفي.

[1] مرجع سابق.

[2] مرجع سابق، ص 92.

*استحداث تشريعات اقتصادية ومصرفية جديدة وإدخال تعديلات على قوانين المصارف و الائتمان.

يتضح مما سبق أن الإصلاح المصرفي قد أسهم في جذب وحشد قدر كبير من الودائع و المدخرات من خلال تفعيل عمل الجهاز المصرفي وتشجيع القطاع الخاص عل النهوض بمتطلبات التنمية. كما عرف الادخار العام وخاصة الادخار الحكومي تطورا خلال هذه الفترة ، وذلك نظرا لزيادة الإيرادات الحكومية خاصة الإيرادات الضريبية ، بالإضافة إلى تحقيق فائض في موازنة الدولة على طول هذه الفترة.

ثالثا: تطور الادخار المحلي خلال الفترة 2009 – 2012:

نلاحظ من خلال المعطيات الخاصة بالادخار المحلي خلال الفترة 2009 – 2012 أنه تأثر بالعديد من المتغيرات الداخلية والخارجية في مصر ، فبداية بالأزمة المالية العالمية ، حيث تأثر الناتج المحلي الإجمالي وحقق معدل نمو 4.7 % سنة 2009 بعدما كان قد حقق 7.1 % سنة 2008، فهي نسبة انخفاض كبيرة، كما حقق ميزان المدفوعات عجزا قدره 3.4 مليار دولار سنة 2009 بعد أن قد سجل فائض قدره 5.42 مليار دولار سنة 2008، بالإضافة إلى انخفاض الصادرات و انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانخفاض عائدات قناة السويس، كل هذه الظروف تؤكد تأثر الاقتصاد المصري بالأزمة المالية العالمية وخاصة الجهاز المصرفي ، والذي يعتبر مصب النظام المالي، كل هذه المتغيرات أثرت على معدل الادخار في مصر حيث انخفض إلى حدود 16.8 % سنة (2008 / 2009) و 12.5 % سنة (2009 / 2010) [1]، وهذا منطقي وذلك لانخفاض الدخل الفردي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدل التضخم ، و في الوقت نفسه تتهاوى معدلات توظيف العمالة والتي ضغطت على قدرة الأسر المصرية في مواجهة نفقات الحياة اليومية ودفعها لتقليص مدخراتها.

رغم محاولات الحكومة المصرية في إصلاح المنظومة المصرفية والتأثير بواسطة معدلات الفائدة ، ورغم انتهاء المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح المصرفي والتي بدأت في سنة 2004 وانتهت في ديسمبر 2008 حيث تضمنت تلك المرحلة أربعة محاور رئيسية وهي: الاندماجات و الخصخصة بالقطاع المصرفي، ومعالجة الديون المتعثرة، وإعادة هيكلة البنوك العامة ماليا وإداريا ومع تطوير قطاع الرقابة و الإشراف بالبنك المركزي المصري، كما بدأ البنك المركزي في جانفي 2009 المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح المصرفي والتي انتهت سنة 2011.

[1] البيانات من نفس المصدر السابق.

حيث واصل البرنامج إعادة هيكلة بنوك القطاع العام المتخصصة ، وضمان تسيير إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مع مواصلة قدرات قطاع الرقابة والإشراف وتطبيق مقررات بازل 2*.

علما أن القطاع المصرفي تم فيه تصنيف البنوك إلى 4 مجموعات وذلك وفقا لنوعية المساهمين و الأنشطة وهي : بنوك القطاع العام ، و المجموعة الثانية تتكون من البنوك المتخصصة ، و المجموعة الثالثة تتكون من بنوك القطاع الخاص، والمجموعة الرابعة تتكون من البنوك الأجنبية .

و الملاحظ لتطور إجمالي الودائع الادخارية في هذه الفترة فقد انتقلت من 747199 مليون جنيه سنة 2008 إلى 809694 مليون جنيه سنة 2009، حيث لم ترتفع الودائع بصفة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة ، ووصلت الودائع سنة 2010 إلى 892492 مليون جنيه، وانخفضت تبعا لذلك ودائع القطاع العائلي التي تمثل النسبة الكبيرة من الودائع مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث وصلت سنة 2009 إلى 100210 مليون جنيه وانخفضت سنة 2010 إلى 96875 مليون جنيه [1]، ويرجع السبب الأول في ذلك كما قلنا إلى ارتفاع تكاليف المعيشة بسبب ارتفاع معدلات التضخم، بالإضافة إلى مشكلة البطالة التي ضربت أطنابها، كما ارتفعت نسبة الاستهلاك الخاص من إجمالي الناتج المحلي حيث وصلت سنة " 2008 / 2009" إلى نسبة 74 %، وارتفعت إلى حدود 77 % سنة " 2010 / 2011 "، ووصلت تبعا لذلك نسبة الاستهلاك العام إلى 11.16 % سنة "2010 / 2011"، ووصلت إلى حدود 11.45 % سنة "2010 / 2011" [2].

كما تعرض الاقتصاد المصري لثورتين شعبيتين متتاليتين أسقطت الأولى في 11 فيفري 2011 نظام حكم الرئيس مبارك، وأسقطت الثانية في جويلية 2013 نظام حكم محمد مرسي، والتي تعرضت من خلالها الدولة المصرية إلى خلل جسيم في مسار الأداء الكلي لقطاعات الدولة الإنتاجية ، فأثر بالتالي على الأداء الاقتصادي للدولة المصرية ككل فلقد حدث بسبب هذه الثورتين ما يلي:

*تراجع الحالة الأمنية في الأشهر الأولى التي أعقبت ثورة يناير 2011، الأمر الذي أدى إلى توقف العجلة الإنتاجية في العديد من القطاعات، وساهم ذلك في زيادة أعداد البطالة، وتراجع الدخل الوطني.

* هي اتفاقية تم توقيعها في يونيو 2004 بين مجموعة من البنوك المركزية و السلطات الرقابية المصرفية الدولية بهدف وضع معايير رقابية أساسية لقياس رأس المال للبنوك ومنذ ذلك الحين يتم مراجعتها بشكل دوري والغرض الرئيسي منها هو ضمان التقارب في أنشطة الرقابة والإشراف وفقا لمعايير موحدة مع استهداف تحسين نظم إدارة المخاطر داخل البنوك.و ترتكز بازل 2 على ثلاث محاور أساسية هي: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (المحور الأول)، وعملية المراجعة الإشرافية (المحور الثاني)، و أخيرا انضباط السوق (المحور الثالث). ويشتمل المحور الأول – الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال على قياس مخاطر كل من الائتمان و السوق والتشغيل حيث يحدد أساليب مختلفة لقياس متطلبات رأس المال اعتمادا على درجة تعقد أنشطة البنك، أما المحور الثاني فيتطلب من السلطة الرقابة مراجعة وضع كل بنك على حده، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر التي قد لا يتعرض لها المحور الأول – مخاطر السيولة على سبيل المثال – في حين أن المحور الثالث يعمل على وضع توجيهات لتعزيز انضباط السوق المصرفي ومنها التأكيد على مبادئ الإفصاح و الشفافية من قبل البنوك و المؤسسات المصرفية. ويعد تطبيق اتفاقية بازل 2التطور الطبيعي لعملية الإصلاح المصرفي التي بدأها البنك المركزي المصري في عام 2004 لتصبح جزءا من الإطار الرقابي المصري، وذلك لأسباب رئيسية: تعزيز إدارة جميع أنواع المخاطر وبالتالي ضمان الاستقرار المصرفي، إدارة رأس المال بكفاءة أكبر بما يؤدي إلى مواجهة المخاطر الحقيقية، مواكبة أفضل الممارسات الدولية بما يساعد على تحسين القدرة التنافسية للجهاز المصرفي المصري.

[1] المعطيات من نفس المرجع السابق.

[2] مرجع سابق.

*وقوع أحداث أدت إلى إظهار البلاد في حالة عدم استقرار داخلي كأحداث مجلس الوزراء والاتحادية، وسيناء التي يخوض فيها كل من الجيش و الشرطة حربا ضروس ضد العناصر الإرهابية و التكفيرية.
*الازدياد الحاد في حالات الاعتصامات و المطالبات الفئوية، فضلا عن توالي المظاهرات و الاحتجاجات الناتجة عن عدم استقرار السياسات وتحقيقها المأمول منها.
*الخلل الكبير في معالجة حكومة المصرية بقيادة مرسي لسعر صرف الجنيه، فأدى ذلك إلى خسارته بنحو 18 % من قيمته أمام العملات الأجنبية، فأثر ذلك بالسلب على قيمة العجز بالموازنة العامة للدولة، فضلا عن العجز في توفير العملات لتسديد واردات مصر السلعية، وخلق سوق موازية لسعر الصرف الرسمي، من ارتفاع أسعار فائدة القروض التي تبرمها مصر سواء من الداخل أو الخارج، وهروب الاستثمارات، وتراجع معدلات الجذب السياحي، وانخفاض الاحتياطي النقدي بصورة كبيرة وتعويض جزء منه عبر الاقتراض من دول أخرى فضلا عن تزايد عجز الموازنة العامة للدولة لضعف ما كانت عليه في موازنة 2010 – 2011، وأدت الضغوط الشعبية إلى التباطؤ و الحذر في اتخاذ إجراءات عاجلة من شانها ضبط الحالة الاقتصادية، وتدعيم الاحتياطي النقدي الأجنبي، فكان الحل منح قروض من دول عربية شقيقة كالسعودية وقطر والكويت.

كل الظروف السابقة أثرت بشكل كبير على نمو الادخار المحلي في مصر فلقد حققت سنة (2011 / 2012) نسبة 12.98 % من إجمالي الناتج المحلي وانخفضت هذه النسبة إلى 7.96 % سنة (2012 / 2013)، و انخفضت أكثر سنة (2013 / 2014) إلى 7.45 % كما شهد الاستهلاك الخاص تطورا كبير خلال هذه الفترة وقد حقق معدل 73.12 % سنة (2011 / 2012) وارتفع إلى حدود 76.8 % سنة (2010 / 2013) و 73 % سنة (2013 / 2014)[1].

نستنتج من تحليلنا لتطور الادخار المحلي في مصر من 1970 – 2012 معانا ة الحكومة المصرية من تدني نسب المدخرات المحلية، هذه الأخيرة التي تعتبر واحدة من المشكلات المزمنة التي لم تحسن فيها مصر إدارة مواردها المالية، منذ السبعينات فهي لم تنجح في الاستفادة من تزايد مواردها السيادية من البترول وقناة السويس، أو من زيادة تحويلات العاملين بالخارج، وتركت المدخرات تتسرب إلى عالم المضاربات والأنشطة الاستهلاكية، أو في اتجاه الممارسات التي تساعد على تآكل موارد المجتمع مثل البناء على الأراضي الزراعية الخصبة، في الوقت الذي تتزايد فيه أزمة الغذاء. كما أدى سوء التسيير وزيادة معدلات الفساد في تفاقم سوء توزيع الثروة ، وتمركزها في يد طبقة الأغنياء، وأكبر دليل على ذلك زيادة نسبة الفقراء في المجتمع المصري، بالإضافة إلى ارتفاع التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وزيادة البطالة، كما فشل الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات وتحولها إلى مؤسسات إقراضية.

[1] مرجع سابق.

المطلب الثاني: تطور الاستثمار في مصر خلال الفترة 1970– 2012

أولا: تطور الاستثمار في مصر خلال الفترة من 1969 – 1970 إلى سنة 1975

من الملحق رقم " 10" نلاحظ أن إجمالي قيمة الاستثمارات ارتفعت من حوالي 426 مليون جنيه في سنة 1970 / 1971 إلى 428 مليون جنيه سنة (1971 / 1972)، ووصل ت إلى حدود 975 مليون جنيه سنة 1974، وارتفع ت إلى 1.7 مليار جنيه سنة 1975. وحقق معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي) نسبة 13.94 % سنة (1970 / 1971) ووصلت إلى حدود 13.14 % سنة 1973، ووصلت هذه النسبة إلى 22.4 % و 33.36 % سنتي 1974 و 1975 على التوالي.

وبلغت نسبة مساهمة القطاع العام من الاستثمارات المنفذة خلال (1969 / 1970) نسبة 89.17 %، وبلغ نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات المنفذة حوالي 10.83 %، ووصلت مساهمة القطاع العام في سنة 1973 نسبة 91.51 %، وبلغت مساهمة القطاع الخاص 8.49 %، وانخفضت نسبة مساهمة القطاع العام في سنة 1975 إلى حوالي 85.6 %، بالمقابل ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى 14.4 % [1]وذلك نظرا لسياسة الدولة و الحكومة المصرية الرامية إلى خلق المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الوطنية العربية و الأجنبية، والتأكيد على أهمية رأس المال الخاص في عملية التنمية الاقتصادية ، وفي هذه الفترة صدر قانون الاستثمار رقم 43 لسنة 1974 حيث استمر هذا القانون يحكم مناخ الاستثمار في مصر على مدى خمسة عشر سنة، وكان أول قانون يهيئ مناخ الاستثمار في ظل الانفتاح الاقتصادي، وكان الهدف منه جذب وتشجيع رؤوس الأموال العربية و الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.

ولقد كان لهذا القانون الأثر الايجابي لمناخ الاستثمار في مصر في جذب رؤوس الأموال الوطنية ، ولكن ظهرت محدوديته في جذب رأس المال العربي و الأجنبي، وذلك نظرا لوجود الكثير من المشاكل و العقبات التي حالت دون تنفيذ الكثير من المشروعات أو توقف نشاط بعض المستثمرين [2].

علما أنه في هذه الفترة كانت القطاعات التي جذبت استثمارات القطاع الخاص هي نفسها القطاعات التي جذبت أكثر استثمارات القطاع العام (ما عدا قطاع الكهرباء وقناة السويس التي اقتصرت الدولة دورهم ا على القطاع العام)، كما يلاحظ من البيانات أيضا اهتمام الدولة بقطاع السكن وذلك بعد حرب أكتوبر 1973، كما لاحظنا الاهتمام الكبير من جانب القطاع الخاص للاستثمار في قطاع البترول ابتداءا من سنة 1974، والذي استحوذ على حوالي 47.86 % من جملة الاستثمارات للقطاع الخاص في سنة 1974، وحوالي 44.46 % من جملة الاستثمارات للقطاع الخاص في سنة 1975[3].

[1] كل المعطيات من بيانات البنك الدولي. و تقارير البنك المركزي المصري، أعداد متفرقة. و المجلة الاقتصادية للبنك المركزي، أعداد متفرقة.

[2] عبد الله الشاملي، **سياسات الاستثمار في الدول العربية**، دار الكتب، القاهرة "مصر "، 2008، ص 252.

[3] كل المعطيات من بيانات البنك الدولي. و تقارير البنك المركزي المصري، أعداد متفرقة. و المجلة الاقتصادية للبنك المركزي، أعداد متفرقة.

ثانيا: تطور الاستثمار من سنة 1976 – 1981 – 1982

يلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع إجمالي الاستثمارات من حوالي 1.91 مليار جنيه خلال 1976 إلى 3.1 مليار جنيه سنة 1978، ووصلت إلى حدود 4.17 مليار جنيه سنة 1979، و ارتفعت القيمة الإجمالية إلى 4.5 مليار جنيه و 5.1 مليار جنيه خلال سنتي " 1980 / 1981 " و " 1981 / 1982 " على التوالي. أما معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي) فارتفعت هي أيضا من 28 % سنة 1976 إلى 31 % سنة 1978، ووصلت النسبة إلى 27.5 % سنة " 1980 / 1981"، وارتفعت هذه النسبة إلى 29.5 % سنة "1981 / 1982" (**انظر الملحق رقم " 10**").

وبلغت مساهمة القطاع العام من إجمالي الاستثمارات المنفذة سنة 1976 نسبة 79.42 % ونسبة مساهمة القطاع الخاص حوالي 20.58 %، و ارتفعت نسبة مساهمة القطاع العام في جملة الاستثمارات المنفذة إلى 80.2 % سنة 1977 و 82.4 % سنة 1978، علما أنها انخفضت هذه النسبة ابتداءا من سنة 1979 حيث وصلت النسبة إلى 76.04 % و 68.97 % و 69.9 % سنوات 1979 و 1980 و 1981 و 1982 على التوالي، وبالمقابل ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات المنفذة ابتداءا من 1979، حيث وصلت النسبة إلى 22.96 % و 31.03 % و 30.1 % سنوات 1979 و(1980 / 1981) و(1981 / 1982) على التوالي[1] (**انظر الملحق رقم "10**").

وخلال هذه الفترة أيضا قامت الحكومة المصرية بسن مجموعة من القوانين أهمها [2]:

القانون رقم 59 لسنة 1979:

أعطى المشرع في هذا القانون الأولوية للمشروعات المقامة في المدن والمناطق العمرانية الجديدة، وقد ارتبطت حوافز هذا القانون بالبعد المكاني وبمشروعات العمران في المجتمعات الجديدة من أجل جذب وتشجيع الاستثمار بهذه المناطق.

القانون رقم 159 لسنة 1981:

أعطيت الأولوية في هذا القانون للشركات المساهمة و المنشآت ذات الحجم الكبير، حيث نصت المادة رقم 134على إعفاء الشركات الممنوحة ومساهماتها من كافة الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج ، ولم يحدد القانون أنشطة اقتصادية معينة أو أي أهداف اقتصادية يسرى عليها إعفاءات هذا القانون.

ورغم الإجراءات والسياسات التي قامت بها الحكومة المصرية في هذه الفترة، ولكن ظلت معدلات الاستثمار تحقق نسب متدنية، وذلك بسبب الحالة الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك، كعجز الموازنة العامة، وزيادة معدلات التضخم والعجز في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى زيادة حجم الدين الخارجي.

ثالثا:تطور الاستثمار خلال الفترة من (1982– 1990)

[1] مرجع سابق.

[2] عبد الله الشاملي، مرجع سابق، ص 254.

الملاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع الاستثمار من 6.94 مليار جنيه سنة " 1984/1983 "إلى 7.8 مليار جنيه سنة " 1985/1984 "،وقفزت هذه القيمة إلى 13.4 مليار جنيه سنة " 1988/1987 "و 21.5 مليار جنيه و 24.4 مليار جنيه خلال سنتي " 1989/1988 "و"1990/1989 "، كما بلغ معدل الاستثمار نسبة 30.07 % سنة (1983/1982)، وتذبذبت هذه النسبة بين الارتفاع والانخفاض على طول هذه الفترة حيث انخفضت نسبة الاستثمارات إلى 27.18 %سنة (1985/1984) ثم قفزت إلى 34.91 % سنة (1989/1988)، ثم انخفضت إلى 31.7 % سنة (1990/1989) [1] (**انظر الملحق رقم "10"**).

ويلاحظ في هذه الفترة تنفيذ العديد من مشاريع البنية الأساسية مما أدى إلى عدم انعكاس هذا المعدل المرتفع للاستثمار على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة.

والملاحظ من البيانات أيضا أن نسبة مساهمة القطاع العام من جملة الاستثمارات المنفذة قد انخفضت عما كانت عليه في السنوات السابقة ، حيث وصلت نسبة مساهمة القطاع العام سنة " 1984/1983" نسبة 59.62 %، وارتفعت قليلا سنة " 1986/1985" إلى 62.69 %، وبدأت هذه النسبة في الانخفاض إلى أن وصلت سنة " 1989/1988 " نسبة 47.87 % ونسبة 54.4 % سنة " 1990/1989 ".بالمقابل زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في جملة الاستثمارات المنفذة حيث بلغت هذه النسبة سنة (1984/1983) نسبة 40.28 %، وانخفضت قليلا في سنوات "1985/1984" و" 1986/1985 " و "1987/1986 "، ثم ارتفعت إلى 52.12 % سنة "1989/1988 "، و وصلت النسبة إلى 45.51 % سنة " 1990/1989 "[2]، وهذه النسب هي منطقية وذلك لأن الحكومة المصرية تريد التخلي عن القطاع العام شيئا فشيئا، وذلك لتزايد أعباء القطاع العام بالإضافة إلى إصدار مجموعة من القوانين في هذا الشأن نذكر منها [3]:

القانون رقم 230 لسنة 1989:

يعتبر هذا القانون من أهم قوانين الاستثمار في تهيئة مناخ الاستثمار وجذب وتشجيع المستثمرين للعمل في مصر، وتتمثل أهم أهداف هذا القانون في التوجيهات التالية:

*منح المستثمر المصري كافة المزايا التي يحصل عليها المستثمر العربي و الأجنبي.

*تخطي المعوقات الإدارية و الإجراءات و الروتين الحكومي الذي يؤثر على نمو حجم الاستثمار وذلك بتوحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر وهي الهيئة العامة للاستثمار.

*معالجة وحل مشاكل المشروعات الاستثمارية المتوقفة أو المتعثرة.

*تشجيع الاستثمار في المجالات ذات الأولوية الوطنية.

*تقديم ضمانات للمستثمرين ضد المخاطر غير التجارية.

---

[1] البيانات من البنك الدولي. وتقارير البنك المركزي المصري، أعداد متفرقة. والمجلة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

[2] مرجع سابق.

[3] عبد الله الشاملي، مرجع سابق، ص 255.

وقد استمر هذا القانون مدة 7 سنوات، علما أن صندوق النقد الدولي كان دائما يصرح بضرورة تحرير أسعار الفائدة لما لها من فائدة على تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى إلى التوظيف الكفء لهذه المدخرات على أساس من المنافسة، والتي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية، ومع عشية حرب الخليج أصبح الاقتصاد المصري يعاني من تشوه اقتصادي على كامل الأصعدة ، الأمر الذي أدى إلى الاتفاق مع (FMI) لأنه أصبح أمرا ضروريا ، لذلك سوف تدخل في مرحلة جديدة لتطور الاستثمار من (1991 إلى 2012)

رابعا: تطور الاستثمار من (1990– 2008)

الملاحظ من البيانات في الملحق رقم " 10" أن الاستثمار عرف تطورا خلال هذه الفترة حيث سجل سنة " 1991/1990 " ما يقارب 27.7 مليار جنيه، وارتفعت هذه القيمة إلى حوالي 30.8 مليون جنيه سنة "1994/1993 " وارتفعت لتصل إلى 41.6 مليار جنيه سنة "1997/1996 " ثم إلى 46.7 مليار جنيه سنة " 1998/1997 " و 61.8 مليار جنيه سنة " 1999/1998 "، وارتفعت إلى 66.5 مليار جنيه سنة "2001/2000 "، وانخفضت مجددا إلى حوالي 65.5 مليار جنيه سنة " 2002/2001 "، و وصلت سنة " 2004/2003" إلى 70.5 مليار جنيه و 82.2 مليار جنيه لسنة " 2005/2004 "، ووصلت إلى حدود 96.8مليار جنيه سنة " 2006/2005 " و 115.7 مليار جنيه سنة " 2007/2006 " و 155.3 مليار جنيه سنة " 2008/2007 ". أما معدل الاستثمار فبلغ سنة " 1991/1990" مسبة 28.81 % ثم انخفضت إلى حوالي 19.4 % سنة " 1993/1992 " و 20.14 % سنة " 1996/1995 "، وارتفعت هذه النسبة إلى 21.5 % سنة "1999/1998"، وانخفضت هذه النسبة إلى 21.6 % و 19.5 % و 18.26 % سنوات "2000/1999" و "2001/2000 " و"2002/2001" على التوالي، ثم انخفضت مجددا لتصل إلى نسبة 17.99 % سنة " 2003/2002" و 17.97 % سنة "2006/2005" و 18.73 % سنة " 2007/2006" و 20.85 % سنة "2008/2007" [1] (**انظر الملحق رقم "10"**).

ومن البيانات أيضا لاحظنا أن نسبة مساهمة القطاع العام من جملة الاستثمارات المنفذة سنة "1991/1990 " سجلت نسبة 65.86 % وبدأت هذه النسبة في الارتفاع و الانخفاض حيث سجلت سنة " 1994/1993 " نسبة 71.96 %، وانخفضت هذه النسبة إلى حوالي 58.8% سنة " 1997/1996 "، وزادت في الانخفاض إلى أن وصلت نسبة 52.4 % سنة " 2000/1999 " و 49.34 % سنة "2001/2000" و 51.88 % سنة "2005/2004" و 42.7 % سنة "2006/2005 "، ووصلت هذه النسبة إلى 42.7 % و 37.36 % و 35.31 % سنوات " 2006/2005 " و "2007/2006"و" 2008/2007 "[2] (**انظر الملحق رقم "10"**).

[1] البيانات من البنك الدولي. وتقارير البنك المركزي المصري، أعداد متفرقة. والمجلة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

[2] مرجع سابق.

ويلاحظ من خلال التحليل السابق أن حجم الاستثمار عرف قيما مطلقة مرتفعة نسبيا ابتداءا من 1991 أي منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية التي دعا إليها صندوق النقد الدولي ، وذلك مع تحرير أسعار الفائدة باستثناء سنة " 2002/2001" والذي عرف انخفاضا، أما معدل الاستثمار فقد تراجع منذ سنة (1999/1998)، وذلك نتيجة حدوث الأزمة الأسيوية وظهور تداعياتها في معظم الاقتصاديات الناشئة، ولم يعد هذا المعدل إلى مستواه، و إن بدأ يتحسن متجاوزا نسبة 20 % سنة " 2007/2006 " (النسبة بلغت 20.8 % ولأول مرة منذ 8 سنوات) ويرجع الفضل في هذا لارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما نستنتج في هذه الفترة أيضا تناقص الاستثمار الحكومي واستثمار قطاع الأعمال العام بدرجات متفاوتة خلال الفترة " 1991 / 2008 "، وذلك نتيجة تطبيق سياسات التثبيت و التكييف الهيكلي في 1991 نتيجة تخفيض الإنفاق العام ومن ثم تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة من ناحية، ولتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار من ناحية أخرى، وظهر ذلك جليا خاصة كما قلنا سابقا في السنوات الأخيرة " 2006/2005 "و "2007/2006 " و " 2008/2007 ". كما نستنتج أيضا العلاقة الطردية بين الاستثمار وسعر الفائدة وهذا ما يؤكد ضعف فعالية تخفيض سعر الفائدة على القروض في تحفيز الاستثمار لأن هناك عوامل أخرى تدخل وتؤثر أكثر عند اتخاذ قرار الاستثمار كتوقعات الأرباح في المستقبل، وحجم الاستثمارات في البنية الأساسية، ومدى استقرار السياسات الاقتصادية الكلية.

خامسا: تطور الاستثمار في مصر خلال الفترة (2008– 2012)

إن المتتبع للبيانات والإحصائيات الخاصة بتطور الاستثمار في مصر في هذه الفترة نستنتج أن قيمة الاستثمار وصلت في سنة "2008–2009" حوالي 109.5 مليار جنيه، و 119 مليار جنيه سنة " 2009– 2010 "، ووصلت إلى حدود 258.1 مليار جنيه سنة (2012 / 2013) انخفضت إلى 248 مليار جنيه سنة (2013 / 2014) [1] (**انظر الملحق رقم "10"**).

أما بالنسبة لمعدل الاستثمار فقد عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض على طول هذه الفترة بسبب الأزمة الاقتصادية التي ضربت الأسواق المالية العالمية، و إلى الظروف السيئة التي تعاني منها مصر، حيث سجل معدل الاستثمار سنة " 2010/2009 " نسبة منخفضة عن التي سجلت سنة " 2008/2007"، 19.19 % [2]، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية وما فعلتها بالأسواق المالية العالمية بالإضافة إلى انخفاض أسعار البترول و الإيرادات ، والعجز في ميزان المدفوعات ، والعجز في الموازنة العامة للدولة، و خسران مصر لمجموعة من المستثمرين (نقص الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الأزمة المالية العالمي)، وارتفعت هذه النسبة قليلا إلى 19.5 % سنة " 2011/2010 "، أما سنة "2011 / 2012 " وبسبب الثورتين التي شهدتها الدولة المصرية انخفض معدل الاستثمار إلى أدنى المستويات حيث سجل نسبة 16,38 % و 14.17 % سنتي (2012 / 2013) (2013 / 2014

[1] مرجع سابق.

[2] مرجع سابق.

) على التوالي [1]، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر بالإضافة إلى تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والتي أدت إلى هروب الكثير من رجال الأعمال من مصر والهروب بأموالهم إلى بر الأمان والى الدول الآمنة اقتصاديا وسياسيا ، وذلك بسبب ارتفاع نسب التضخم ، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي حيث أصبحت المظاهرات في كل مكان من بقاع مصر ، بالإضافة إلى عدم الثقة بين المواطن والدولة التي وصلت إلى حدود كبيرة، وإغلاق بورصة مصر لأشهر، وإغلاق أغلب البنوك بسبب الانفلات الأمني كل هذه الظروف أدت بانهيار وإن صح القول نسبة الاستثمار بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

ووصلت نسبة الاستثمار الخاص من جملة الاستثمارات سنة " 2009/2008 " إلى 48.54 % بالمقابل حقق الاستثمار العام نسبة 51.5 % في سنة " 2010/2009 "، وانقلبت ثانية نسبة المساهمة وأصبح القطاع الخاص هو المسيطر في المساهمة بالنسبة للاستثمارات الكلية حيث سجل سنة " 2010/2009 " نسبة 54.7 %، بينما القطاع العام أصبح يسيطر على ما يقارب 45.3 %، وفي سنة " 2011/2010 " أصبحت السيطرة مطلقة بالنسبة للقطاع الخاص حيث سجل نسبة 61.8%، بينما سجل القطاع العام نسبة 38.2 % من جملة الاستثمارات، ونفس التحليل تقريبا بالنسبة للسنة المالية " 2012/2011 " حيث وصلت النسبة إلى 62.4 % بالنسبة للقطاع الخاص و 37.6 % بالنسبة للقطاع العام [2]، وبسبب الأزمة السياسية والتوترات التي اشتعلت في الدولة المصرية انهار القطاع العام تقريبا، وأصبحت الدولة غير مسيطرة تقريبا في الشؤون الاقتصادية في البلاد، ووصلت سنة "2014/2013 " نسبة 62.2 % المساهمة للقطاع الخاص من جملة الاستثمارات و37.8 % بالنسبة للقطاع العام.

و نستنتج من تطور الاستثمار خلال الفترة " 2013/1970 " أن الحكومة المصرية حققت معدلات استثمار متواضعة خلال هذه الفترة، رغم الجهود المبذولة من الحكومة المصرية في زيادة مناخ جذب الاستثمار، ورغم أيضا الايجابيات ونقاط القوة المتوفرة في مصر كتنوع هيكل الاقتصاد المصري وتمتعها بموقع متوسط، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وتوقيع مصر للعديد من الاتفاقيات لتحرير التجارة، وتطور قدرة الجهاز المصرفي المصري، بالإضافة إلى تمتعها بشبكة من الطرق وتحوز على ثاني أقدم شبكة سكك حديد في العالم ، بالإضافة إلى ارتفاع مساحة الأرض المزروعة و تحكم مصر في قناة السويس والتي هي شريان عالمي للملاحة، ولكن نقاط الضعف هي المسيطرة على المحيط الاستثماري لمصر ، ويتمثل في ارتفاع حجم العجز في الميزان التجاري، بالإضافة إلى بطئ السداد للمديونية الخارجية لمصر، وتراجع معدلات الادخار بالإضافة إلى تزايد عبئ خدمة الدين العام الحكومي، و إلى عدم الاستخدام الأمثل لبعض القروض والمنح الخارجية ، ونقص التمويل وتفشي ظاهرة

[1] مرجع سابق.

[2] مرجع سابق.

الاقتصاد الفاسد ، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، و إلى تعدد الجهات التي يرتبط عملها بالنشاط الاستثماري.

المطلب الثالث:تطور الفجوة الادخارية في مصر خلال الفترة 1970 – 2012

أولا: تطور الفجوة الادخارية خلال الفترة 1970 – 1982

من البيانات المتوفرة في **الملحق رقم " 10**"نلاحظ أن الاقتصاد المصري حقق فجوة سالبة سنة "1970 – 1971 " قدرها (– 139) مليار جنيه لصالح الاستثمار ،وواصلت هذه الفجوة ارتفاعها حيث وصلت سنة 1974 إلى (– 726) مليار جنيه لصالح الاستثمار و (– 789) مليون جنيه سنة 1976 و (– 893) مليون جنيه سنة 1977، و واصلت الارتفاع في باقي الفترة إلى أن وصلت إلى حدود (– 2.36) مليار جنيه سنة 1979 و (– 2.03) مليار جنيه سنة " 1981/1980 " و (– 2.95) مليار جنيه سنة " 1982/1981 ". أما معدل هذه الفجوة فحققت معدلات سالبة حيث قدرت سنة "1971/1970" نسبة (–4%) وارتفعت إلى (–16.70 %) سنة " 1975/1974 " و(– 21.10 %) سنة " 1976/1975"، وانتقلت هذه النسبة إلى (– 11.72) سنة "1977/1976 "، ووصلت إلى نسبة (– 12.35%) و (– 18.60 %) و (– 12.35 %) و (– 15.43 %) لسنوات كل من " 1979/1978 " و "1980/1979 " و"1981/1980" و" 1982/1981 " على التوالي.

والملاحظ خلال هذه الفترة أن معدلات الاستثمار تفوق معدلات الادخار كثيرا وهذا هو سبب الإشارة السالبة بالنسبة للفجوة ، حيث لم يستطيع الادخار المحلي تغطية الاستثمارات، رغم قيام الحكومة المصرية لمجموعة من الإجراءات والسياسات وذلك من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية، حيث قامت بسياسة الانفتاح الاقتصادي من أجل المساهمة في سد الثغرة الموجودة بين الادخار والاستثمار ، ولكن لم تنجح وذلك لأن الحكومة المصرية لم تستطع الحد من الاستهلاك، بالإضافة إلى معدلات التضخم المرتفعة ، ومعدلات البطالة والعجز الدائم في الموازنة في ميزان المدفوعات ، إذا كل هذه الظروف سيطرت على جيب المواطن المصري، ولم يستطع حتى التكفل بالمصاريف الخاصة بمعيشته.

ثانيا: تطور الفجوة الادخارية خلال الفترة 1983 – 1991:

في تحليلنا للمعطيات الخاصة بتطور الفجوة الادخارية من (1983 – 1991) نلاحظ أن الفجوة الادخارية واصلت ارتفاعها ولكن بالسالب أي لصالح الاستثمار ، حيث وصلت الفجوة سنة 1983 إلى ما يقارب (– 2.64) مليار جنيه، وواصلت الارتفاع إلى (– 4.018) مليار جنيه سنة "1985 – 1986 "، ووصلت إلى حوالي (– 3.87) مليار جنيه سنة (1986 – 1987) و (– 5.26) مليار جنيه سنة " 1987 – 1988 "، وارتفعت إلى حوالي (– 12.1) مليار جنيه سنة " 1990 – 1991 "، أي أنه خلال هذه الفترة كانت الفجوة سالبة هي الغالبة أي لصالح الاستثمار ، وذلك لأن معدلات الاستثمار تفوق بكثير معدلات الادخار (**انظر الملحق رقم "10"**).

والمتتبع لمعدل الفجوة الادخارية نلاحظ أنه حقق سنة "1983–1984" نسبة (– 10.94 %)، ووصلت إلى نسبة (– 13.46 %) سنة "1984–1985 "، ووصلت إلى حدود (– 9.86 %) سنة "

1986–1987 " و (– 10.20 %) سنة "1987–1988 "، وحققت نسبة (– 14.45 %) سنة " 1989–1990 " و (– 12.66 %) سنة " 1990–1991 " (**انظر الملحق رقم "10"**).

وكما قلنا سابقا فان الظروف الاقتصادية كانت في غير صالح الحكومة المصرية أيضا في هذه الفترة حيث ازداد الطين بلة بانخفاض أسعار البترول من جهة وخفض الإيرادات من قناة السويس الأمر الذي أدى إلى تعقيد الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في البلاد، حيث لم يستطع الادخار المحلي التماشي مع معدلات الاستثمار وتعقيد الأمر أكثر على المواطن المصري حيث أصبح يقترض من أجل الاستهلاك فقط وغياب دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات، وانخفاض كبير في الادخار الحكومي بالإضافة إلى تراكم الديون الخارجية المصرية ووصول آجال السداد لهذه الديون وبالتالي فان الاقتصاد المصري وعشية حرب الخليج أصبح على فوهة بركان.

<u>تطور الفجوة الادخارية في مصر من 1991 – 2008:</u>

من الملحق رقم " 10" نستنتج أن الفجوة الادخارية حققت انخفاضا في سنة " 1991 – 1992 " حوالي (– 8.8) مليار جنيه ، ووصلت إلى (– 6.6) مليار جنيه سنة " 1994/1993" و (– 9.6) مليار جنيه سنة "1995/1994 "، و ارتفعت ابتداءا من سنة 1995 ووصلت إلى حدود (– 16.1) مليار جنيه سنة " 1998/1997"، وارتفعت بعد ذلك لتصل إلى حدود (– 25.4) مليار جنيه "2000/1999" و (– 22.5) مليار جنيه سنة "2001/2000 " و (– 16.5) مليار جنيه سنة " 2003/2002 "، وانخفضت إلى (– 10.8) مليار جنيه سنة "2004/2003"، وانخفضت إلى(– 6.60) مليار جنيه سنة " 2005/2004 "، وارتفعت بصفة كبيرة إلى حوالي ما يقارب (– 34.1) مليار جنيه سنة "2008/2007" [1].

أي أن الادخار المحلي لم يستطع مواكبة معدلات الاستثمار التي حققت في هذه الفترة، والفجوة الادخارية كانت على طول هذه الفترة لصالح الاستثمار لذلك فهناك خلل في الاقتصاد المصري، والذي تبينه بيانات نسبة الفجوة الادخارية إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث حققت نسبة (– 7.98%) سنة "1992/1991 " و(–2.50%) سنة "1993/1992 " و (5.48– %) سنة "1995/1994 "، و وصلت إلى نسبة (– 5.44 %) سنة " 1997/1996 "، وارتفعت إلى (– 6.05 %) سنة " 1998/1997 "، وحققت سنة " 2007/2006 " نسبة (– 1.6 %) و (–4.5 %) سنة " 2008/2007 " [2] (**انظر الملحق رقم "10"**).

والملاحظ خلال هذه الفترة ورغم الإصلاحات التي قامت بها مصر مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي)، إلا أننا شاهدنا فجوة سالبة على طول هذه الفترة ، حيث لم تستطع الإصلاحات الاقتصادية من رفع مستوى معدل الادخار المحلي حتى يواكب معدلات الاستثمار، حيث لم يستطع الادخار الخاص ولا العام أن يحقق معدلات ملائمة لتطور الاستثمار ، حيث

[1] مرجع سابق.

[2] مرجع سابق.

أن نمو الاستثمارات العامة خلال تلك الفترة كان يفوق بكثير معدلات الادخار الخاص والعام المحققة، كما أن الرؤية الإستراتيجية لم تكن في المستوى بالنسبة لأصحاب القرار في الحكومة المصرية ، حيث كانت تلجأ دائما إلى تمويل الاستثمارات من خلال صافي التحويلات من العالم الخارجي، وسد بقية العجز من الدول الأجنبية والمؤسسات المالية والتنموية الدولية، ناهيك عن أن جزء من المدخرات المحلية كانت توجه لسد عجز الموازنة العامة للدولة، فرغم تحسن الوضعية الاقتصادية في السنوات الأولى من الإصلاح الاقتصادي إلا أن الظروف أيضا السياسية والاقتصادية ل م تمكن الحكومة المصرية من تعبئة المدخرات بالشكل الكافي ليواكب التطور في الاستثمار ، ورغم تحسن الأوضاع من " 2005/2004 " إلى " 2008/2007 " حيث كانت الظروف مواتية من حيث ارتفاع أسعار البترول وارتفاع الإيرادات من قناة السويس، ولكن الحكومة المصرية لم تستطع اغتنام الفرصة وتوجيه هذه الايجابيات إلى تعبئة المدخرات حيث ظهرت بعض مظاهر الفساد الاقتصادي والصفقات الاقتصادية الضخمة المشبوهة للرئيس المصري وبعض الوزراء، بالإضافة إلى بعض رجال الأعمال في مصر، أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر وسوء توزيع الثروة وظهور الطبقية في المجتمع المصري وانخفاض القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة، حيث أصبح المواطن المصري (الطبقة الغنية) يستهلك ويقترض أكثر من أن يدخر لغياب الثقافة الادخارية من جهة ، ومن جهة أخرى التطور الحاصل خاصة في مجال الاتصالات، حيث أصبح المواطن المصري يستهلك ما يستهلكه الغرب في شتى المجالات، وبالتالي انتقلت العقلية للمواطن المصري من الادخار إلى الاستهلاك أكثر في بعض الأحيان.

<u>تطور الفجوة الادخارية من (2009 – 2012):</u>

باستقرا ء النتائج التي توصلنا إليها من الملحق رقم " 10" لتطور الفجوة الادخارية في مصر خلال الفترة " 2013/2009 " نلاحظ أن الفجوة الادخارية كانت سالبة على طول هذه الفترة حيث حققت قيما سالبة أي لصالح الاستثمار على حساب الادخار المحلي، وحققت الفجوة الادخارية سنة "2009/2008" ما يقارب (– 50.1) مليار جنيه ، وارتفعت سنة "2010/2009 " إلى (– 69.2) مليار جنيه و انخفضت إلى (– 56.5) مليار جنيه سنة " 2012/2011 "، وارتفعت إلى حوالي (– 132) مليار جنيه سنة " 2013/2012 " ونفس التحليل السابق تقريبا ح دث في هذه الفترة أيضا حيث حققت الفجوة الادخارية، إشارة سالبة أي الفجوة لصالح الاستثمار على طول هذه المدة.

وبالنسبة لمعدل الفجوة الادخارية فقد حققت نسبة (– 5.6 %) سنة " 2009/2008 "و (–6.92%) سنة " 2010/2009 " و (–6.32 %) سنة " 2011/2010" و (–4.12 %) و (–8.41 %) سن تي " 2012/2011 " و" 2013/2012 "على التوالي[1] (**انظر الملحق رقم "10"**).

إذا ونظرا للأزمة المالية العالمية التي ضربت الأسواق المالية العالمية والتي امتدت آثارها لأغلب الاقتصاديات ابتداءا من سبتمبر 2008، و حتى على الاقتصاد المصري، حققت الحكومة المصرية فجوة سالبة ولكن انخفضت عن ما كانت عليه في "2008/2007 "، ولكن هنا ليس بزيادة الادخار

[1] مرجع سابق.

المحلي ولكن لنقص الاستثمار، وهروب العديد من رؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض معدل الاستثمار الأجنبي.

أما الفترة من " 2012/2011 " إلى غاية "2014/2013 "فان المجتمع المصري حكومة وشعبا أصبح يعاني من تشوهات إن صح القول من الجانب الاقتصادي ومن الجانب السياسي (عدم الاستقرار الأمني)، حيث أصبح في الدولة المصرية انفلات أمني خطير جدا والأمر الذي أدى إلى انهيار كل المؤشرات الاقتصادية التي ذكرناها سابقا، وأثرت بصفة كبيرة على التراكم الرأسمالي ، حيث أصبح الادخار الخاص ضعيف جدا وذلك لانعدام الثقة بين المواطن المصري و البنوك والجهاز المصرفي بصفة عامة، واعتبار كل مسؤولي الدولة يمارسون الفساد الاقتصادي، لذلك تجمع لدى المواطن المصري حقد كبير على الدولة، والذي أدى إلى انهيار كل الأساسات التي كانت تحاول الحكومة المصرية بناءها سواء بالإجراءات والسياسات الاقتصادية من جانب البنك المركزي والحكومة المصرية داخليا، أو من جانب المؤسسات التمويلية الدولية كالبنك الدولي، حيث رجعت كل النقاط السلبية للاقتصاد المصري كالعجز في الموازنة والتضخم، وارتفاع البطالة ، وزيادة نسبة الفقر في المجتمع، كل هذه الظروف أدت إلى عدم تحقيق الاقتصاد المصري إلى فجوة موجبة على طول هذه الفترة، ورغم انخفاضها في هذه السنوات ولكن انخفضت نتيجة انخفاض الاستثمار العام والاستثمار الخاص وليس نتيجة زيادة وتطور معدلات الادخار.

المطلب الرابع: دراسة أثر معدل الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1985-2012

استعملنا في دراستنا المتغيرت ين الاقتصاديتين: معدل الادخار المحلي الحقيقي (ls) وحصة الفرد من الناتج ($lpibh_{it}$)، مع الإشارة أن المعطيات الخاضعة للدراسة سنوية و تشمل الفترة من 1985 إلى 2012، سنحاول في هاته المرحلة تقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي و النمو الاقتصادي.

أولا: تقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي

جدول رقم 19: نتائج التقدير.

Dependent Variable: LPIBH
Method: Least Squares
Date: 01/20/16 Time: 22:33
Sample: 1985 2012
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.073440	0.756755	11.98993	0.0000
LS	-0.695766	0.249742	-2.785935	0.0098

R-squared	0.229891	Mean dependent var	6.969069
Adjusted R-squared	0.200271	S.D. dependent var	0.272212
S.E. of regression	0.243433	Akaike info criterion	0.080797
Sum squared resid	1.540746	Schwarz criterion	0.175954
Log likelihood	0.868848	Hannan-Quinn criter.	0.109887
F-statistic	7.761434	Durbin-Watson stat	0.425524
Prob(F-statistic)	0.009831		

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8***.

من نتائج الجدول نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة لوغاريتم معدل الادخار المحلي الحقيقي سالبة وهذا لا يلائم النظرية الاقتصادية، فزيادة لوغاريتم معدل الادخار المحلي الحقيقي ب 1 % تؤدي إلى انخفاض لوغاريتم حصة الفرد من الناتج بـ 0.69%، كما أن المعلمات كلها لديها دلالة معنوية عند 5%، كما أن الانحدار ككل له دلالة معنوية، كما أن معامل التحديد أعطى القيمة 22%، وهذا يدل على أن 22 % من النمو الاقتصادي مشروح ب معدل الادخار المحلي، كما لاحظنا أن هناك ارتباط ذاتي

للأخطاء، لذلك سوف نقوم بتقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي و حصة الفرد من الناتج المحلي على المدى الطويل.

ثانيا: اختبار إستقرارية السلاسل

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة –التأكد من استقرارها أو عدمه– استعملنا اختبار الجذر الأحادي الصاعد **ADF** لكل متغيرة على حدى، وهذا بتحديد درجة التأخير" p "باستعمال معيار " **AIC** و**SCH**"، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدرة أظهرت النتائج المبينة في **الملحق رقم** " **15**") فيما يخص المتغيرت ين (ls , $lpibh_{it}$) وجود مركبة الاتجاه في السلسلة (ls)، كما أن النتائج أيضا أثبتت عدم وجود الثابت (**C**) في السلسلتين، في حين أن هذه الأخيرة المتغيرتين: (ls , $lpibh_{it}$) تحتويان على الجذر الأحادي حيث أن القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، وعليه فهي غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسة الفروقات من الدرجة الأولى أصبحت السلسلتين (ls , $lpibh_{it}$) مستقرة حيث أن القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5% في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولور الموسعة أي أن السلتين (ls , $lpibh_{it}$) من نوع I(1).

ثالثا: دراسة السببية

تسمح لنا دراسة السببية الموجودة بين المتغيرتين بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، وذلك بمعرفة أثر معدل الادخار المحلي على النمو الاقتصادي.

جدول رقم 20: دراسة السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/20/16 Time: 22:41
Sample: 1985 2012
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLPIBH does not Granger Cause DLS	25	4.78933	0.0200
DLS does not Granger Cause DLPIBH		3.13319	0.0655

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8***.

*من خلال قيمة إحصائية فيشر نرفض عدم وجود السببية بين معدل الادخار المحلي و حصة الفرد من الناتج عند مستوى معنوية 5%، حيث أن معدل الادخار المحلي يساهم بشكل جيد في تفسير حصة الفرد من الناتج F=3.13 (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.02 وهو أقل من 0,05) وهذا يعني أن التغيير في معدل الادخار المحلي يسبب تغيير النمو في حصة الفرد من الناتج والعكس محقق، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاهين.

رابعا: اختبار علاقة التكامل المتزامن:

بعد أن قمنا في النقطة السابقة بدراسة خصائص السلسلتين الزمنيتين واستخلصنا أن السلسلتين مستقرتين ومتكاملتين من الدرجة الأولى (I(1)، وبالتالي فإن السلسلتين (ls , $lpibh_{it}$) تنموان بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل، وبالتالي إمكانية وجود تكامل متزامن بينهما لذا سوف نقوم باختبارها باختبار جوهانسون:

جدول رقم 21: اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

Date: 01/21/16 Time: 10:13
Sample (adjusted): 1987 2012
Included observations: 26 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LPIBH LS
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.510227	20.79214	15.49471	0.0072
At most 1	0.111190	2.946786	3.841466	0.0860

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8***.

تشير نتائج اختبار جوهانسون إلى وجود متجه للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 1% و5% أي نقبل الفرضية H_1 لأن إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1% و5%.

بما أن السلاسل في تكامل متزامن، فإننا نطبق نموذج تصحيح الخطأ في مرحلة التقدير " **ECM** ".

خامسا: تقدير النموذج

قمنا بتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرتين $(ls\ ,\ lpibh_{it})$،، حيث استخدمنا هنا المتغيرتين المستقرتين، حيث أخذنا التفاضل الأول للسلسلتين، واتضح من **الملحق رقم** " **14**" أن معلمتي حد تصحيح الخطأ ومعدل الادخار المحلي معنويتين وتقلان عن 0.05، كما قدرت قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ ب 10.48%، وهذا يعني أن حد تصحيح الخطأ يقوم بتصحيح اختلال النظام بعبارة أخرى سرعة تعديل الاختلال هي 10.48 % سنويا، كما أن إشارة معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة وهذا يعتبر مؤشرا جيدا، إذ يؤكد على معنوية العلاقة طويلة الأجل بين حصة الفرد من الناتج ومعدل الادخار المحلي.

المبحث الرابع: تطور فجوة الادخار–استثمار في الاقتصاد السعودي

يؤكد معظم الاقتصاديين أن نمو نسبة الادخار إلى الناتج الوطني وارتفاع معدلات نموه يؤدي حتما إلى نمو القدرة الإنتاجية لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما أنهم يتفقون على أن معظم الدول التي تمتعت مجتمعاتها بارتفاع نسبة الادخار من دخلها الوطني، وارتفاع معدلات نمو الادخار فيها، حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، لذلك فإن فهم القوى التي تقف وراء اختلاف معدلات نمو الادخار في مختلف الدول وعبر الفترات الزمنية المختلفة والعوامل المؤثرة فيها يعتبر أمرا هاما.

لقد تطرقنا في الفصل السابق لتطور الاقتصاد السعودي، ولاحظنا ما تعرض له من جراء انخفاض أسعار البترول وحرب الخليج الثانية، حيث تقلصت الاحتياطيات النقدية لتصل إلى ادني مستوياتها، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستمرار في تمويل العجز في الحساب الجاري، كما خلف زعزعة في نفوس المستثمرين المحليين والأجانب، في الوقت الذي تبذل فيه الحكومة السعودية أقصى الجهود من أجل تحفيز الاستثمار وذلك لدعم التنمية الاقتصادية.

لذلك تم الاهتمام بالادخار في المملكة السعودية وإعطاءه أهمية مميزة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، واعتباره عماد الاقتصاد الوطني، لأن المسئولين تيقنوا بأن نموه يشكل دعامة أساسية من دعامات النمو والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، واعتباره عصب أساسي لا غنى عنه، في صياغة السياسات و الإستراتيجيات الوطنية الرامية إلى حشد و تعبئة الموارد المالية من خلال قنوات التعبئة المطلوبة.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تطور الادخار المحلي، من خلال التعرف على تطوره، وأهم المتغيرات التي أثرت فيه خلال فترة الدراسة في السعودية، ثم في نقطة ثانية لتطور الاستثمار في المملكة العربية السعودية، وفي موضع أخر من هذا المبحث سنتطرق لتطور الفجوة الادخارية في السعودية، وأخيرا سوف نتطرق لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في السعودية بدراسة قياسية.

المطلب الأول: تطور الادخار المحلي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970 – 2012

أولا:

باستقرا ء **الملحق رقم " 11**" لتطور المدخرات المحلية في السعودية يتضح أنه في عقد السبعينات و الجزء الأول من الثمانينات ، شهد الاقتصاد السعودي توسعا هائلا في الإنفاق الحكومي لم يشهده الاقتصاد السعودي من قبل، وقد تزامنت هذه الفترة بشكل هام مع تنفيذ خطط التنمية الأولى (1970 – 1974) والثانية (1975 – 1979) و الثالثة (1980 – 1984) *، ولقد تميزت هذه الفترة أيضا بزيادة لم يسبق لها مثيل في الإيرادات البترولية، والتي أدت إلى ارتفاعات كبيرة للإيرادات الحكومية، وكان لهذه الأخيرة الدور في تطور النمو الاقتصادي، حيث سجل نتائجا خيالية كما ذكرنا سابقا، حيث سجل في الخطة التنموية الأولى نسبة قدرها 9.8 % ونسبة 5.6 % خلال الخطة التنموية الثانية، وسجل نسبة 2.3 % في الخطة الخماسية الثالثة (ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 171 مليار ريال سنة 1970 إلى 365 مليار ريال سنة 1974)، و (من 369 مليار ريال سنة 1976 إلى 481 مليار ريال سنة 1979)، و (من 518 مليار ريال سنة 1980 إلى 428 مليار ريال سنة 1984 وذلك بسبب الحرب العراقية الإيرانية، أما الإيرادات العامة فتطورت من 77.6 % خلال سنوات الخطة الخماسية الأولى و إلى 16.1 % خلال الخطة الخماسية الثانية، و إلى – 4.1 % خلال سنوات الخطة الخماسية الثالثة بسبب النكسة التي أصابت أسواق النفط العالمية، والأمر الذي أدى إلى ارتفاعات قياسية في معدلات نمو الإنفاق الحكومي بلغ نسبة 42.4 % خلال سنوات الخطة التنموية الأولى ، ونسبة 39.6 % خلال سنوات الخطة الخماسية الثانية ، ونسبة 3.1% خلال سنوات الخطة الخماسية الثالثة، حيث بدأت المملكة السعودية خلال هذه الفترة في تنفيذ برامجها التنموية، حيث كان الهدف منصبا على بناء البنية التحتية للاقتصاد، و إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد السعودي، وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين (بلغ متوسط الدخل الفردي في نهاية الخطة الخماسية الأولى حوالي 1433 دولار(1974)،

* البيانات المستخدمة من وزارة التخطيط والاقتصاد، منجزات خطط التنمية – حقائق و أرقام –، أعداد متفرقة (2004 – 2014). و معطيات البنك الدولي.

و 11307 دولار سنة (1979) و 9921 دولار سنة (1984)، كل هذه المؤشرات أدت إلى نمو كبير وملحوظ للمتغيرات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية السعودية، وعلى ضوء ما تقدم شهد الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية تطورا نقديا حيث ارتفع من 82.49 مليار ريال سنة 1970 إلى 294 مليار ريال سنة 1974 أي بمعدل نمو لهذه الخطة الخماسية قدرها 2.56 %، إذ شكل الادخار المحلي نسب (48 % و 57 % و 61 % و 64 %) و وصل سنة 1974 نسبة 80 % من الناتج الإجمالي في سنوات (1970، 1971، 1972، 1973، 1974) على التوالي [1]، وتعتبر نسب هائلة جدا علما أن الادخار الخاص حقق معدل 0.18 % خلال الفترة 1970 – 1974، وذلك نظرا لانخفاض معدل الادخار العائلي وارتفاع في قيمة الاستهلاك النهائي للأسر ، أما الادخار الحكومي فسجل معدل 45 %.

علما أن الاستهلاك النهائي سجل سنة 1970 ما قيمته 89 مليار ريال، و انتقل إلى 71.32 مليار ريال سنة 1974، أما في سنوات الخطة الخماسية الثانية (1975 – 1979) فنلاحظ أن قيمة الاستهلاك النهائي ارتفع من قيمة 115مليار ريال سنة 1975 إلى 255 مليار ريال سنة 1979، و الذي انعكس سلبا على قيمة الادخار المحلي حيث انخفض من 294 مليار ريال سنة 1975 إلى 244 مليار ريال سنة 1977، علما أنه حقق ما يقارب 274 مليار ريال سنة 1976 وسجل سنة 1978 ما قيمته 192 مليار ريال و 225 مليار ريال سنة 1979 أي بمعدل (0.11- %)، وحقق النسب 68 % و66 % و 55 % و 43 % و 46 % خلال السنوات الخطة الخماسية الثانية ، وحقق الادخار الخاص معدل 25 % خلال هذه الفترة ، أما فيما يخص معدل الادخار الحكومي فسجل معدل 42 %، أما في الخطة الخماسية الثالثة (1980 – 1984) فسجل تذبذبا حيث حقق الادخار قيمة 302 مليار ريال سنة 1980 وقيمة 289 مليار ريال سنة 1981، وبدأ في الانخفاض انطلاقا من سنة 1983 حيث وصل إلى حدود 110 مليار ريال سنة 1983، وانخفض كثيرا سنة 1984 حيث وصل إلى حدود 94 مليار ريال في نهاية الخطة، وسجل انخفاض نسب الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث حقق نسب 59 % و 53 % و 37 % و 24 % و 21 % لسنوات 1980، 1981، 1982، 1983، 1984 على التوالي **(انظر الملحق رقم "11")**.

الخطة الخماسية الثالثة: شهدت الفترة من (1983 – 1999) ركودا في الاقتصاد السعودي بسبب انخفاض أسعار البترول ، وكما هو معروف يلعب هذا القطاع دور هام في التأثير على نمو الاقتصاد وسرعة نشاطه، و أدى هذا الركود بالمساس بمعظم المتغيرات الاقتصادية ، حيث شهد متوسط الدخل الفردي انخفاضا حيث سجل حوالي 37.2 ألف ريال سنة 1984، ووصل سنة 1989 حوالي 24.6 ألف ريال، وارتفع في بداية الخطة الخماسية (1990)، حيث سجل حوالي 29 ألف ريال، وانخفض إلى 28.5 ألف ريال في نهاية هذه الخطة (1994)، ثم بدأ في التذبذب بين الارتفاع و الانخفاض في

[1] خالد عبد الرحمن البسام، **نموذج للادخار العائلي في المملكة العربية السعودية " دراسة قياسية للفترة (1970 – 2002)**"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة م 19، 14، السعودية، (1426 هـ / 2005 م)، ص 09.

الخطة الخماسية السادسة حيث سجل في نهاية الخطة (1999) حوالي 30.3 ألف ريال بعدما سجل 28.2 ألف ريال سنة 1998 (**انظر الملحق رقم "11"**).

كما تأثر الناتج المحلي الإجمالي وسجل نسبا و أرقام متدنية بسبب الأزمة النفطية سنة 1986، وارتفع في سنة 1999 حيث سجل ما يقارب 597 مليار ريال، علما أن الإنفاق العام تذبذبا بين زيادة وارتفاع أيضا خلال هذه الفترة، وانعكس هذا الركود أيضا على الادخار، حيث سجل الادخار المحلي خلال هذه الفترة تذبذب ا كبير ا حيث سجل سنة 1985 ما يقارب 60.17 مليار ريال بانخفاض عن سنة 1982 بما يقارب 230 مليار ريال، ووصل سنة 1989إلى حوالي 66.3 مليار ريال علما أنه حقق قيما منخفضة جدا كانت أقصاها سنتي 1986 و 1987 حيث سجل الادخار المحلي قيمة 44 مليار ريال و 46.7 مليار ريال على التوالي، وسجل نسب 14 % و 15 % لسنوات من 1985 إلى 1989 بعدما كان قد سجل كما قلنا سابقا نسبة 80 % سنة 1974 (**انظر الملحق رقم "11"**).

وبالمقابل ارتفع الاستهلاك النهائي ارتفاعا كبيرا حيث سجل سنة 1985 ما يقارب 344 مليار ريال وصعد إلى حوالي 372 مليار ريال سنة 1989.

أما الادخار الخاص فحقق نفس المعدل تقريبا حيث حقق نسبة 25%، أما الادخار الحكومي فحقق نسبة أقل من النسب السابقة حيث حقق معدل 29 %.أما خطة التنمية الخماسية الخامسة (1990 – 1994) فـففس التحليل السابق تقريبا حيث سجل قيما متذبذبة ولكن أحسن من الخطة السابقة، حيث سجل الاستهلاك النهائي انخفاضا بما يقارب 362 مليار ريال سنة 1990 و 396 مليار ريال سنة 1996 بعدما سجل ما يقارب 410 مليار ريال سنة 1991 و 404 مليار ريال سنة 1992 و 405 مليار ريال سنة 1993، وذلك بسبب الأزمة النفطية العالمية و أزمة الخليج، كما ارتفع قليلا الادخار المحلي حيث سجل سنة 1990 ما يقارب 115 مليار ريال ، وانخفض في سنة 1991 إلى 111 مليار ريال، وصعد سنة 1994 إلى ما يقارب 153 مليار ريال ، وسجل النسب (24 %، 21%، 25.6 % و 25.4 % و 27 %) من الناتج المحلي الإجمالي (**انظر الملحق رقم "11"**).

أما في الخطة الخماسية السادسة فنلاحظ الارتفاع الكبير للادخار المحلي حيث سجل قيمة 162 مليار ريال سنة 1995، وانتقل إلى 195 مليار ريال سنة 1999، بعدما سجل انخفاضا في سنة 1998، حيث وصل إلى حدود 153 مليار ريال، و سجل النسب 29 % و 31.5 % و 31.5 % و 25 % و 32 % سنوات 1995 و 1996 و 1997 و 1998 و 1999 على التوالي [1](**انظر الملحق رقم " 11"**)، أما الادخار الخاص فحقق معدل 20 % خلال الفترة 1990 – 1999، أما الادخار الحكومي فحقق نسبة 42 % خلال نفس الفترة، والملاحظ خلال هذه الفترة (1983 – 1999) أنه حصل تذبذبا و اختلالا كبيرا في الادخار المحلي، وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية المحلية و الدولية القائمة ، وبسبب اعتماد الاقتصاد السعودي على الإيرادات النفطية في تمويل الاقتصاد الوطني، وبالتالي أية نكس ة في

[1] فريد بشير طاهر، **محددات الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية** ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد الثاني، العدد الأول (1421 هـ / 2001 م)، ص 08.

سوق النفط يؤثر مباشرة على الاقتصاد السعودي ، بالإضافة إلى أن هذه الفترة أيضا شاهدنا فيها ارتفاعا كبيرا في الاستهلاك النهائي، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم حيث سجل سنة 1980 ما يقارب 4.1 % ووصل إلى حدود 4.9 % سنة 1995*، وتواصل عجز الموازنة العامة، و ذلك بسبب كما قلنا سابقا تراجع الإيرادات النفطية.

أما في خطة التنمية السابعة (2000 – 2004): فشهد الاقتصاد السعودي ارتفاعا وتحسنا في بنية الاقتصاد ككل حيث سجل النمو الاقتصادي 3.4 %، وبلغ الناتج المحلي حوالي 741 مليار ريال، وصاحب هذا الارتفاع نموا في مستوى الدخل الفردي حيث سجل حوالي 43.06 ألف ريال، كما أدت إلى زيادة الإيرادات الحكومية ، حيث بلغت في نهاية هذه الخطة (2004) حوالي 392.3 مليار ريال، وكانت الإيرادات النفطية حوالي 84.1 %، كما حققت الموازنة العامة للدولة فائضا فقط سنة (2000) مع العلم أن العجز بدأ من سنة 1983، ونتيجة لذلك زاد الإنفاق العام إلى حوالي 257 مليار ريال سنة 2003، و وصل إلى حدود 285.2 مليار ريال سنة 2004، كما استطاعت المملكة العربية السعودية التحكم في مستويات التضخم حيث سجل في نهاية 2004 حوالي(0.32 %)، كل هذه المؤشرات أدت إلى ارتفاع في الادخار المحلي حيث وصل سنة 2000 إلى ما يقارب 234.7 مليار ريال، و واصل ارتفاعه حيث حقق سنة 2003 ما يقارب 285 مليار ريال ووصل إلى حدود 346 مليار ريال سنة 2004، علما أن في هذه الفترة لاحظنا انخفاضا نسبيا في الاستهلاك النهائي حيث سجل سنة 2004 ما قيمته 394 مليار ريال، بعدما سجل سنة 1998 ما يقارب 446 مليار ريال وسجل النسب (37 % و 34 % و 37 % و 41 % و 46 % سنوات 2000 و 2001 و 2002 و 2003 و 2004 على التوالي (**انظر الملحق رقم "11"**).

أما في الفترة (2005 – 2009) فقد شهد الاقتصاد السعودي تحسنا واضحا في كل المتغيرات الاقتصادية حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 741.3 مليار ريال سنة 1999 إلى 983.1 مليار ريال سنة 2009 حيث لاحظنا في هذه الفترة زيادة في الاستثمارات المنفذة، وتحسن الإنتاجية في العديد من القطاعات الأمر الذي انعكس إيجابا على الادخار المحلي، حيث وصل سنة 2005 إلى حوالي 416 مليار ريال، وواصل ارتفاعه حيث حقق سنة 2007 ما يقارب 458 مليار ريال ووصل سنة 2008 إلى حوالي 534 مليار ريال وانخفض إلى حوالي 403 مليار ريال سنة 2009، و ذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالأسواق المالية، وأثر ذلك حتما على موازين المدفوعات وعلى الإيرادات، و ذلك نتيجة انخفاض الطلب على الطاقة علما أنه حقق الادخار المحلي النسب (52 % و 51.9 % و 51.5 % و 55% و 41 %) من الناتج المحلي الإجمالي [1](**أنظر الملحق رقم " 11**")، أما الادخار الخاص فحقق نسبة 27 %، أما الادخار العام فحقق نسبة 48 % وهي نسبا كبيرة مقارنة بالدول المتقدمة ، ويرجع الفضل في ذلك إلى زيادة كل من الادخار الخاص وذلك بسبب الإصلاحات

* كل المعطيات المستخدمة من: وزارة الاقتصاد والتخطيط، مرجع سابق . و معطيات البنك الدولي.

[1] مرجع سابق.

الاقتصادية التي مست الجهاز المصرفي و المالي السعودي، وزيادة الوعي لدى البنوك التجارية في المملكة السعودية، كما يرجع الفضل أيضا إلى التحسن في الادخار الحكومي للمملكة السعودية وذلك كما قلنا نتيجة الفوائض المحققة للموازنة العامة للدولة، وذلك بسبب تحسن أسعار النفط العالمية والذي نتج عنه زيادة كما قلنا في الإيرادات الجارية، مما انعكس إيجابا في تحسن حجم الادخار العام.

ورغم الزيادة الكبيرة في الاستهلاك النهائي إلا أن الادخار المحلي استطاع تحقيق نتائج ايجابية بسبب الظروف الاستثنائية كما قلنا لسوق النفط حيث وصل الاستهلاك النهائي إلى حدود 584 مليار ريال سنة 2008.

أما الفترة (2010 – 2012) وهي الخطة الخماسية التاسعة فتزامنت مع مرور الاقتصاد السعودي بالأزمة المالية العالمية، و استطاع الاقتصاد السعودي بفضل مجموعة من الإجراءات و الإصلاحات الاقتصادية أن يحافظ على التوازن الاقتصادي في المملكة السعودية ، واستطاع تحقيق معدل نمو قدره (6.4 %)، وارتفاع متوسط دخل الفرد إلى 71.7 ألف ريال سنة 2010 ثم إلى 93.06 ألف ريال سنة 2013، والذي أدى إلى زيادة الإنفاق العام كثيرا حيث وصل سنة 2013 ما يقارب 976 مليار ريال بعدما حقق ما يقارب 826.7 مليار ريال و 873.6 مليار ريال سنة 2011 و 2012على التوالي **(انظر الملحق رقم "11")**.

وبلغ الادخار الخاص معدل 33 % خلال الفترة 2010 – 2013 أما الادخار العام فحقق معدل 40 % كما حقق الموازن العامة فائضا حيث بلغ سنة 2013، 180 مليار ريال بعدما حقق ما يقارب 291 مليار ريال و 387 مليار ريال سنتي 2011 و 2012، وانعكست هذه المؤشرات على زيادة الادخار المحلي حيث وصل إلى حدود 500.5 مليار ريال سنة 2010، وحقق أكثر قيمة سنة 2012 بما يقارب 624 مليار ريال، علما أنه حقق قيمة 612 مليار ريال سنة 2011، وحقق سنة 2013 ما يقارب 600.8 مليار ريال، واستطاع الادخار المحلي تحقيق نسب هائلة من الناتج المحلي الإجمالي حيث حقق النسب (47 %، 53 %، 51 %، 48 %) سنوات: 2010 و 2011 و 2012 و 2013 على التوالي ، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع الادخار الخاص خاصة ادخار قطاع الأعمال في هاته الفترة ، وذلك نظرا لإعطاء الفرصة أكثر للقطاع الخاص والتشجيع أكثر على التنويع الاقتصادي، كما ساهم في ذلك أيضا الادخار الحكومي، وذلك بسبب كما قلنا سابقا تحقيق فوائض في الموازنة العامة للدولة، وتحقيق أرقام ايجابية فيما يخص الحساب الجاري لميزان المدفوعات في المملكة حيث أنه حقق نتائج ايجابية خاصة في هاته الفترة، دون أن ننسى الإيرادات خارج قطاع النفط ونخص بالذكر مداخيل العمرة و الحج.

لقد أوضحت عدة مؤشرات أصدرتها مؤسسة النقد السعودي ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي في المملكة بصورة تدريجية مع تزايد الطلب من السكان على السلع واستمرار الانتعاش الاقتصادي، وظهر ذلك من خلال الإحصائيات المقدمة حيث لوحظ استمرار ارتفاع السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي، و

النمو السريع في عمليات نقاط البيع ، وزيادة واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف [1]، ولكن زيادة الإنفاق الاستهلاكي لا يعتبر مؤشرا على ارتفاع دخل الأسر، لكن جزءا من أسباب زيادة إنفاق المستهلكين في المملكة مصدرها نمو الطلب على القروض الاستهلاكية لتمويل الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي و الأسري، إضافة إلى التغيرات السريعة في تركيبة السكان من خلال زيادة تكوين الأسر الجديدة، و انتقالها إلى مساكن مستقلة، علما أنه احتل الأفراد السعوديين أدنى المعدلات خليجيا على صعيد الادخار، حيث أشارت الإحصائيات إلى أن 26 % من سكان الدول الخليجية يدخرون بانتظام في حين أظهرت نفس الإحصائيات أن 89 % من المواطنين السعوديين مقترضين، وبالتالي فاد ثقافة الادخار في السعودية ضعيفة جدا ويطغى عليها عشوائية الاستهلاك، وذلك بالرغم من المجهودات الجبارة التي قامت بها الحكومة السعودية في تطوير نظامها المالي[2].

فلقد أنشأت المملكة العربية السعودية نظاما ماليا قويا يهدف إلى خدمة الاقتصاد بفعالية ، ويقوم النظام على قاعدة عريضة تضم مجموعة من المؤسسات التي تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية للمدخرين والمستثمرين، وهو نظام يتسم بقدر كبير من الكفاءة واستخدام التقنية الحديثة، ويخضع لرقابة صارمة ويعمل وفق أسس سليمة، وقد أثبت هذا النظام قوته ومرونته خلال أزمة الخليج في مطلع التسعينات الميلادية وكذلك الأزمات المالية الأخيرة التي حدثت في آسيا وروسيا و البرازيل و الأرجنتين وتركيا، وظل خلال تلك الأحداث الأخيرة متماسكا ومستقرا.

ويضم النظام المالي السعودي بوجه عام المؤسسات المالية والمصرفية وسوق رأس المال، وتشمل هذه المؤسسات بصورة رئيسية مؤسسة النقد العربي السعودي، وأحد عشر مصرفا (بما فيها فرع بنك الخليج الدولي)، وخمس مؤسسات اقراض متخصصة، علاوة على ذلك هناك 38 مؤسسة للصيرفة، تزاول بصورة رئيسية عمليات بيع وشراء النقد الأجنبي، ومؤسسات حكومية مستقلة تشمل مصلحة معاشات التقاعد و المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وعدد كبير من وكلاء شركات التأمين الأجنبية بالإضافة إلى الشركة الوطنية للتأمين التعاوني التي تمارس مختلف أنواع التأمين، كالتأمين الطبي و التجاري ومختلف خدمات التأمين المرتبطة بالمستهلكين، وهناك أيضا بضع شركات صغيرة للتأجير المنتهي بالتمليك وإقراض المستهلكين، ويتكون رأس المال من سوق الأوراق المالية الحكومية وسوق الأسهم، وسوق السندات [3]، ونستخلص إلى أن الادخار المحلي في المملكة السعودية يشكل نسب رائعة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970 – 2012، رغم أنها ظلت متذبذبة ورغم أنها حبيسة الادخار الحكومي خاصة و الإيرادات النفطية عامة.

---

[1] تحت عنوان: **ثلاث مؤشرات تظهر ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي في المملكة** ، جريدة الرياض، العدد 15467، *http// www. Alriadh. com / 572358* 2012/10/29.

[2] ***http // www. Al- madina. com / node / 538409. (24 /06/2015: 23h45).***

[3] امحمد بن سليمان الجاسر، **تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل "الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي في سنة 1440 هـ (2020 م)**، التي نظمتها وزارة التخطيط في الرياض، ص 03.

المطلب الثاني: تطور الاستثمار في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970– 2012

يكتسب الاستثمار بشقيه الوطني و الأجنبي أهمية اقتصادية واجتماعية بل وسياسية أيضا، فهو المحور الأساسي للتنمية والذي تسعى كل الدول لتحقيق أكبر قدر ممكن منه، وقد بدأت المملكة العربية السعودية ومنذ عقود عدة على إعطاء الاستثمار أهمية بالغة، فقامت بالتخطيط للتنمية فيها عبر تسع خطط خماسية حددت فيها أهدافها التنموية المرجوة، ومعدلات النمو لقطاعاتها الاقتصادية وإجراءات توظيف مواردها ومدخراتها، وأساليب تحويلها إلى استثمارات لتمويل مشاريعها الاستثمارية، كما تبنت المملكة منذ قيامها سياسة السوق المفتوح و التجارة الحرة، ولم تتوان عن الترحيب بأي مستثمر يدعم اقتصادها من خلال استثمار رأسماله فيها.

وتحققت الانجازات الاقتصادية و الاجتماعية في المملكة السعودية نتيجة لزيادة الاستثمارات بمعدلات كبيرة ولمدة طويلة، فخلال الفترة (1970 – 2012)، بلغ معدل النمو السنوي في الاستثمارات نحو 7.7 % في المتوسط، وبلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الاستثمارات للقطاع الخاص نحو 8.4 %، و لإجمالي استثمارات القطاع الحكومي نحو 7.1 % ولإجمالي استثمارات قطاع النفط والغاز نحو 7%، فلقد زادت قيمة الاستثمار من نحو 18.09 مليار ريال سنة 1970 شكلت نحو 10.5 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لتلك السنة إلى نحو 58.70 مليار ريال في نهاية خطة التنمية الخماسية الأولى 1974، وشكلت نحو 16 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ في هذه الخطة انخفاض مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار حيث حقق نسبا ضعيفة من 6 مليار ريال سنة 1970 إلى 24.2 مليار ريال سنة 1974 (**انظر الملحق رقم " 11**")، وذلك لأن الحكومة السعودية في هذه الفترة لم تهتم كثيرا بالقطاع الخاص وأعطت الأولوية للبنى التحتية في المملكة، بالإضافة إلى أن الحكومة السعودية كانت بصدد تنمية الاستثمارات الحكومية، والتي تمثل رأس المال الإنتاجي خاصة في القطاع النفطي، وتأسيس مناخ *ملائم لجذب الاستثمارات الوطنية أو الأجنبية[1].

أما في **الخطة الخماسية الثانية (1975–1979)** فسجل الاستثمار ارتفاعا من 91 مليار ريال سنة 1975 إلى 116 مليار ريال سنة 1977 وارتفع إلى حدود 137 مليار ريال سنة 1979، حيث حقق نسب (36 % و 47 % و 61 % على التوالي) من الناتج المحلي الإجمالي، كما زادت في هذه الخطة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار حيث انتقلت من 32 مليار ريال سنة 1975 إلى 47 مليار ريال سنة 1979، وفي المقابل زادت مساهمة القطاع الحكومي في الاستثمار من 49 مليار ريال سنة 1975 إلى 84 مليار ريال سنة 1979 [2] (**انظر الملحق رقم " 11**")، وهذه النتائج منطقية إلى حد بعيد

---

* يعرف المناخ الاستثماري بأنه مجموعة الظروف والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة بالإضافة إلى الأوضاع القانونية التي تحيط بأي مشروع استثماري حيث أنه لابد من التعرف على مدى توفر الاستقرار السياسي وتوفر الأمن والنظم التشريعية وغير ذلك للحديث عن مناخ الاستثمار لأي دولة.

[1] كل المعطيات المستخدمة من وزارة الاقتصاد و التخطيط، مصلحة الاحصائيات العامة والبنك الدولي و وزارة الاقتصاد والتخطيط، **منجزات خطط التنمية – حقائق و أرقام –**، أعداد متفرقة (2002 / 2014).والتقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي 2014، مرجع سابق، ص ص 45 – 46.

[2] حصة فهد الغانم، نشوى مصطفى محمد، **الحوافز الاستثمارية وأثرها على الاستثمار في المملكة العربية السعودية بالتركيز على مشاريع البنية التحتية** ، بحث مقدم لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، السعودية 2013، ص 09.

وذلك لأن الحكومة السعودية قامت بتفعيل جانب الدعم المالي وتمويل المشاريع لمختلف القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة وتمثل في البنك الزراعي، والقطاع الصناعي ويدعمه صندوق التنمية الصناعية، و قطاع البناء و التشييد و بدعمه صندوق التنمية العقارية بالإضافة إلى صندوق الاستثمارات العامة وبنك التسليف السعودي والتي من شأنها دعم عدد من مختلف المشروعات المتنوعة.

أما في **مرحلة الخطة التنموية الثالثة (1980 – 1984)**' فقد شهد الاستثمار قفزة نوعية حيث انتقل من 158 مليار ريال سنة 1980 إلى 172 مليار ريال سنة 1981 و167 مليار ريال سنة 1983، وانخفض في السنة الموالية سنة 1984 وذلك لنفس الظروف التي تكلمنا عليها سابقا، حيث حقق ما يقارب 141 مليار ريال وحقق النسب التالية: (30 % و 31 %، 34 %، 35 %، 32 %) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980–1984) على التوالي **(انظر الملحق رقم " 11")**، وهي نسب هائلة محققة في هذه الفترة، كما زاد نصيب مساهمة القطاع الخاص من الاستثمار وذلك من حوالي 54 مليار ريال سنة 1980 إلى 67 مليار ريال سنة 1984، بالمقابل انخفض نصيب مساهمة القطاع الحكومي في الاستثمار من 92 مليار ريال سنة 1980 إلى 60 مليار ريال، وذلك نظرا لانخفاض أسعار البترول وانخفاض الإيرادات الحكومية، بالإضافة إلى تخفيض الإنفاق الحكومي والعمل بجدية على تنويع الاقتصاد، كما تبنت الحكومة السعودية إسناد تنفيذ بعض برامج الخطط إلى القطاع الخاص حيث تحولت بعض المشروعات الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل جزئي أو كلي، أو إعطاء الفرصة من البداية للقطاع الخاص ومشاركته خاصة في البنى التحتية.

أما في **الخطة التنموية الرابعة** والتي امتدت من (1985 – 1989) فقد عرف الاستثمار تذبذبا وانخفاضا كبيرا، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط في السوق الدولية ، والذي أدى إلى التراجع في الإنفاق الحكومي (اعتماد الدولة على مصدر وحيد للدخل)، حيث انتقل الاستثمار من 108 مليار ريال سنة 1985 إلى 85 مليار ريال سنة 1986، ثم انخفض إلى حدود 71 مليار ريال سنة 1988 و 76 مليار ريال سنة 1989، كما اهتزت أيضا مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار، حيث انخفضت من 56 مليار ريال سنة 1985 إلى 43 مليار ريال سنة 1988 و 44 مليار ريال سنة 1989، وتزلزلت في المقابل مساهمة القطاع الحكومي للاستثمار حيث انتقل من 41 مليار ريال سنة 1985الى 26 مليار ريال سنة 1988 و 30 مليار ريال سنة 1989، وكانت نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي قد حققت النسب 26 %، 21 %، 20 %، 16 %، 17% للسنوات 1985، 1986، 1987، 1988، 1989 [1] **(انظر الملحق رقم "11")**.

وشهدت الفترة الخماسية الخامسة (1990 – 1994) نفس السيناريو الذي حدث في الخطة الخماسية الرابعة حيث تذبذبت قيم التكوين الرأسمالي بين الانخفاض والزيادة، حيث انتقل من 90 مليار ريال سنة 1990 إلى 104 مليار ريال سنة 1991 والى 103 مليار ريال سنة 1992 ثم 106 مليار ريال سنة 1993، وانخفض إلى 90 مليار ريال ثانية سنة 1994 حيث كانت نسب التكوين الرأسمالي من

[1] مرجع سابق.

الناتج المحلي الإجمالي كالآتي (18 %، 19 %، 18 %، 19 %، 16 %) خلال سنوات الخطة من (1990 – 1994)، ونفس التحليل ينطبق تقريبا على مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار.

أما الفترة من 1995 – 1999 فعرفت تحسنا قيما يخص الاستثمار حيث انتقل من 90 مليار ريال سنة 1995 إلى 96 مليار ريال سنة 1996 وانتقل إلى 102 مليار ريال سنة 1997، و وصل إلى 108 مليار ريال سنة 1998 وحقق أكبر مبلغ في سنة 1999 بقيمة 118 مليار ريال، وحققت النسب التالية من الناتج المحلي الإجمالي (16.3 %، 16.9 %، 17 %، 18 %، 19 %) خلال سنوات هذه الخطة (**انظر الملحق رقم " 11**")، كما لاحظنا في هذه الفترة أيضا زيادة مساهمة القطاع الخاص بالنسبة للاستثمار ومساهمة أيضا القطاع الحكومي بالنسبة للاستثمار.

أما في **الخطة التنموية السابعة (2000 – 2004)** فركزت الحكومة السعودية على زيادة الاستثمارات الخاصة، الوطنية و الأجنبية، وتطوير المناخ الاستثماري و النظم والآليات ذات العلاقة، فقد تم إصدار كما ذكرنا سابقا نظام الاستثمار الأجنبي، الذي أنشئت بموجبه الهيئة العامة للاستثمار، وتضمن توفير العديد من المزايا والإعفاءات و الحوافز، كما تم إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى ليتولى ضمن مهامه اقتراح السياسات والإجراءات لتحسين المناخ الاقتصادي، وزيادة الاستثمارات الخاصة، كما تم تشكيل الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية ، مما أدى إلى ارتفاع الاستثمار بشكل ايجابي من 125 مليار ريال سنة 2000 إلى 127 مليار ريال سنة 2001 ثم 148 مليار ريال سنة 2003 ليصل إلى 152 مليار ريال سنة 2004، وزادت نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي حيث انتقلت النسبة من 19 % سنة 2000 إلى 21 % سنة 2004 [1]،كما ارتفعت مساهمة القطاع الخاص من 94 مليار ريال سنة 2000 إلى 105 مليار ريال سنة 2004، وانتقل مساهمة القطاع الحكومي إلى 30 مليار ريال سنة 2004 [2] (**انظر الملحق رقم "11**").

أما في **خطة التنمية الثامنة (2005 – 2009)** فقد استهدفت تطوير الكفاءة في توفير الخدمات الحكومية،وتحسين التنظيم الإداري وإعادة هيكلة الأجهزة الحكومية بغية تحسين نوعية الخدمات العامة،وتلبية الطلب المتزايد عليها وتمت العناية بتسيير إجراءات المعاملات الحكومية ،وانجازها خلال مدة زمنية قصيرة ومحددة لمواكبة التطورات العالمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات،وبوجود أيضا هيئات حكومية زادت أكثر من دعمها للاستثمار في هذه الخطة ومن بين هذه الهيئات مؤسسة النقد العربي السعودي والذي زاد من عنايته وإشرافه على البنوك التجارية وإدارة سياسات لتعزيز استقرار أسعار الصرف و العزف التجارية التي من شأنها أن تهتم بتقوية القاعدة التجارية بهدف الحصول على التنمية والتطريز [3].

[1] حصة فهد الغانم، نشوى مصطفى محمد، مرجع سابق، ص 08.

[2] كل المعطيات من المصادر السابقة الذكر.

[3] ياسمين سلطان السلطان، **الاستثمار و أثره على سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية** ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، ص 13.

ويمكن للمستثمر المحلي أن يوجه مدخراته في عدة مجالات تعتبر فرص استثمارية، نظرا لتحديثها المستمر وارتفاع العائد المالي و الاقتصادي منها، وتتمثل الفرص الاستثمارية العينية في كلا من قطاع الطاقة، وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وقطاع النقل وقطاع العقارات وقطاع السياحة، وتتمثل الفرص الاستثمارية المالية في قطاع المصارف، كل هذه المعطيات أدت إلى الرفع من الاستثمار في المملكة العربية السعودية، حيث انتقل من 180 مليار ريال سنة 2005 إلى 211 مليار ريال سنة 2006، ووصل إلى حدود 256 مليار ريال سنة 2007، وحقق رقما كبيرا في 2009 قدر 311 مليار ريال، وحقق نسب هائلة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي حيث حقق نسبتي 29 % و 31 % سنتي 2008 و 2009 على التوالي ، بعدما كانت تتراوح في حدود 22 % سنة 2005 [1](**انظر الملحق رقم " 11**")، دون أن ننسى دور المركز الوطني للتنافسية ضمن منظومة الهيئة العامة للاستثمار السعودي، والذي تأسس سنة 2006 بهدف متابعة وتقييم التطور في تنافسية المملكة، وتتلخص رسالة المركز الوطني للتنافسية في العمل على إيجاد بيئة استثمارية محفزة للأعمال ، ودعم إنشاء قطاعات الأعمال، وذلك من خلال تقديم الاستشارات المهنية المعتمدة على البيانات الصحيحة عن فرص تحسين التنافسية، والعمل على إنشاء مجالس استشارية، وفرق عمل بالتعاون مع الشركاء الأساسيين من ذوي العلاقة، كما شهدت سنة 2006 قبول عضوية المملكة وانضمامها رسميا إلى منظمة التجارة العالمية هذه الأخيرة التي بموجبها يتم فتح السوق السعودية على أسواق الدول الأعضاء في المنطقة [2].

ودون شك فان الاقتصاد السعودي و البيئة الاستثمارية المحلية، والقطاع المصرفي و المالي، جميعهم قد شهدوا خلال هذه الخطة تطورا ماليا متميزا، وأداء ايجابيا غير مسبوق في تاريخ المملكة العربية السعودية، نتيجة للتحسن الكبير الذي طرأ على أسعار النفط العالمية خلال سنة 2006 من جهة، وبسبب جدية الحكومة السعودية في الاستمرار في تبني تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي و الاستثماري و المالي التي انتهجتها خلال العقد الأخير من القرن الماضي ، من جهة أخرى وفي تطور مشهود تقدمت المملكة العربية السعودية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008 إلى مصاف البلدان الخمسة والعشرين المتصدرة لقائمة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال على مستوى العالم ، وحلت في المرتبة السابعة من حيث سرعة الإصلاحات على مستوى العالم، والثانية على مستوى هذه المنطقة، وطبقت إصلاحات في ثلاثة من بين المجالات العشرة التي درسها التقرير، كما سهلت إجراءات بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات) بدرجة ملحوظة عن طريق إلغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لبدء النشاط التجاري، والذي كان يعتبر أعلى حد لرأس المال على مستوى العالم.

أما في **الخطة التنموية التاسعة (2010 – 2013)** فقد واصلت الدولة السعودية في تبني جميع السياسات اللازمة لمواصلة تحسين البيئة الاستثمارية وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي، وباستقراء معطيات الجدول الذي يبين تطور الاستثمار نلاحظ أنه ارتفع من 324 مليار ريال سنة

[1] كل المعطيات من المصادر السابقة الذكر.

[2] عبد الله الشاملي، مرجع سابق، ص 211.

2010، وواصل ارتفاعه ليحقق قيمة 319 مليار ريال سنة 2012 و 336 مليار ريال سنة 2013، و حقق نتائج جد ايجابية فيما يخص نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي، حيث حقق نسبة 32 % سنة 2010 و 50 % سنة 2011 و56 % سنة 2013، كما لاحظنا زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار، حيث وصل إلى قيمة 178 مليار ريال سنة 2010 و 185 مليار ريال سنة 2013، كما زادت مساهمة القطاع العمومي حيث وصل إلى حدود 146 مليار ريال سنة 2010 و 151 مليار ريال سنة 2013 [1](**انظر الملحق رقم "11"**).

المطلب الثالث: تطور الفجوة الادخارية في المملكة السعودية خلال الفترة 1970 – 2012

كما لاحظنا في العنصر السابق وفي تحليلنا لتطور الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية، تأكد لنا أن الزيادات الملحوظة في الادخار المحلي يرجع إلى ارتفاع عائدات النفط نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالميا ، لذلك فان السوق النفطية لها تأثيرا كبيرا على الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية، وفي المقابل أيضا لاحظنا أن نسبة الاستثمار من ا لناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة حقق نسب ضعيفة نوعا ما، ثم ارتفعت تدريجيا وحققت نسب هائلة في سنة 2013، هذا يعني أن نسبة الادخار المحلي أكبر من الاستثمار بمعنى أن الاقتصاد المحلي يقدم حجم ادخار أكبر من حجم الاستثمارات، وهذا ما تفسره النتائج في **الملحق رقم** " **11**"حيث أن المملكة العربية السعودية حقق ت فجوة موجبة خلال الفترة (1970 – 1982) إذ تنامت فجوة الادخار المحلي من 64 مليار ريال سنة 1970 إلى 235 مليار ريال سنة 1974، ثم تناقصت فجوة الادخار المحلي من 162 مليار ريال سنة 1975 إلى 87 مليار ريال سنة 1979، وتذبذبت أكثر خلال الخطة الخماسية الثالثة من 144 مليار ريال سنة 1980 إلى 12 مليار ريال سنة 1982، وحققت بعدها فجوة سالبة وتذبذبت بين الإيجاب والسلب في الفترة من 1983 – 1999 [2]، ويرجع ذلك أساسا إلى تدني حجم الادخار المحلي والمرتبط كما قلنا بسوق النفط العالمية، حيث حققت الموازنة العامة للدولة عجزا على طول هذه الفترة، وهذا ما يؤكد لنا ضعف الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية، حيث لم يستطع أن يغطي الضعف والنقص الحاصل في الادخار العام، وهذا الأخير المتمثل الادخار الحكومي، وهو الفرق بين الإيرادات المتحصلة و النفقات، كما شهدت هذه الفترة معدلات إنفاق عالية في مجال التنمية الأساسية، وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد السعودي إلا أن نسبة المدخرات قد تدنت وانخفضت معدلات الاستثمارات المحلية تبعا لذلك ، وللرجوع للفترة من 1970 – 1982 يلاحظ أن نسبة الادخار المحلي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في السعودية أكبر من نسبة الاستثمار ، وهذا ما يعني أن الاقتصاد المحلي يقدم حجم ادخار أكبر من حجم الاستثمارات ، وهذا ما يعني اقتصاديا أن جزءا من الادخار المحلي يتسرب إلى الخارج في شكل استثمارات خارج المملكة السعودية، وهذا ما يعني أن المملكة السعودية في هذه الفترة تفقد

[1] كل المعطيات من المصادر السابقة الذكر.

[2] المعطيات المستخدمة من المصادر السابقة.

سنويا مبالغ استثمارية في حدود 15 % من ناتجها الإجمالي في المتوسط لمصلحة الاستثمارات الخارجية في شكل استثمارات سعودية خارجية.

وبالعودة إلى الفترة 1983 – 1990 فـإن الفجوة الادخارية حقق قيما سالبة من 1983 – 1989 نتيجة الأزمة النفطية كما قلنا سابقا، ثم من 1990 – 1999 حقق تذبذبا بين زيادة ونقصان **(انظر الملحق رقم "11")**، وبالتالي يكون التطور الحاصل في العلاقة بين الادخار و الاستثمار لم يساهم في تقليص فجوة الموارد المحلية، وذلك راجع إلى تدهور الدخل الناتج نتيجة ضعف القاعدة الإنتاجية، وعدم تنوعها وزيادة الإنفاق الاستهلاكي للأفراد على طول هذه الفترة و مشاكل أخرى مست القدرة الشرائية للمواطن، كما ارتفع التضخم في هذه الفترة، بالإضافة إلى ضعف الجهاز المصرفي على استيعاب المدخرات ، ونشر الوعي الادخاري داخل المجتمع السعودي، وبدل من زيادة الادخار العائلي قامت هذه البنوك بزيادة نسب الاقتراض، وبالتالي أصبح الفرد السعودي مقترض ومدخر.

لذلك قامت الحكومة السعودية بدراس ة كل هذه الظروف وتحليلها من خبراء داخل المملكة السعودية وخارجها ، أدت إلى الاعتماد على مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية داخل المملكة، ومن بينها: الاهتمام الخاص بتنويع الاقتصاد، والاهتمام بالقطاع الخاص، وإعطائه أولويات في الاقتصاد السعودي على حساب القطاع العام الذي أنهك قليلا الحكومة السعودية.

أما الفترة من 2000 إلى 2012 فشهد الاقتصاد السعودي نهضة وتطورا، وهذا ما لاحظناه في معطيات الفجوة الادخارية حيث حققت فجوات موجبة ومستقرة في الارتفاع، حيث انتقلت من 109 مليار ريال سنة 2000 إلى 105 مليار ريال سنة 2002 و 136 مليار ريال سنة 2003، وانتقلت إلى 144 مليار ريال سنة 2004، وحققت سنة 2005 (235 مليار ريال)، وارتفعت في سنة 2008 إلى 246 مليار ريال، ثم انخفضت جراء الأزمة المالية العالمية إلى 91 مليار ريال سنة 2009، ثم ارتفعت إلى 175 مليار ريال سنة 2010، ووصلت إلى حدود 305 مليار ريال سنة 2011 و 304 مليار ريال سنة 2012، ثم انخفضت سنة 2013 إلى 263 مليار ريال **(انظر الملحق رقم " 11")**، ويرجع الفضل أيضا في هذه الفترة إلى الموارد النفطية والتي هي بمثابة أصول ناضبة، بالإضافة إلى تحقيق الموازنة العامة قيما ايجابية على طول هذه الفترة، ونفس التحليل السابق ينطبق على هذه الفترة حيث أن نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي تفوق بكثير نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي أي أن هناك أموالا كبيرة مستثمرة خارج المملكة السعودية، والملاحظ أنه رغم الإجراءات التحفيزية التي قامت بها الحكومة السعودية وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية و إحداث كما قلنا سابقا قوانين خاصة بالاستثمار وقانون 2005 إلا أن النسبة لم تنقص فلقد بينت المعطيات أن إجمالي التدفقات الموجبة (الداخلة للمملكة) بلغت 113 مليار دولار خلال الفترة(2005 – 2013)، يقابلها 94.4 مليار دولار من التدفقات السالبة (خارجة من المملكة) بفارق 18.6 مليار دولار ، وبمتوسط سنوي 3.7 مليار دولار (يعادل 13.9 مليار ريال سنويا)، م م ا يشير إلى أن نسبة عالية من رؤوس الأموال السعودية تبحث عن فرص استثمار لها في الخارج، وإلى عجز الأجهزة والسياسات المحلية عن استقطابها للاستثمار في الداخل.

وفي الأخير فلابد من القول أن اقتصاد السعودية يعتمد بشكل كبير على تسييل الموارد النفطية التي هي بمثابة أصول ناضبة ، لذلك فلابد من التنبيه إلى أهمية إثارة هذا الموضوع الحيوي، و التأكيد على ضرورة العمل على زيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وهو ما يتطلب تضافر الجهود لتخفيض الاستهلاك بنوعيه: العام والخاص، والعمل على زيادة المدخرات المحلية نظرا لأهميتها بوصفها مصدرا لتمويل الاستثمارات المجدية ، بالإضافة إلى أن هناك حاجة ملحة لتوعية المواطن بأهمية الادخار وتوجيه مدخرات القطاع الخاص إلى الاستثمار في الداخل، وتقليل الإنفاق خارج نطاق دول الخليج العربية، وبالطبع فان الادخار لن يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني من دون وجود قنوات تعمل على تمويل المشروعات الإنتاجية، وتكون وسيطا بين المدخرين والمستثمرين الذين يعملون على بناء المشاريع المربحة، وهذا يؤكد ضرورة تطوير أسواق المال الحافزة على الادخار و الاستثمار.

المطلب الرابع: دراسة أثر معدل الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة 1985–2012:

استعملنا في دراستنا المتغيرت ين الاقتصاديتين: الادخار المحلي الحقيقي (ls) وحصة الفرد من الناتج ($lpibh_{it}$)، مع الإشارة أن المعطيات الخاضعة للدراسة سنوية و تشمل الفترة من 1985 إلى 2012، سنحاول في هاته المرحلة تقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي و النمو الاقتصادي.

أولا: تقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي:

جدول رقم 22: نتائج التقدير.

Dependent Variable: LPIBH
Method: Least Squares
Date: 01/21/16 Time: 09:22
Sample: 1985 2012
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.860682	0.269626	29.15398	0.0000
LS	0.534444	0.087824	6.085431	0.0000

R-squared	0.587514	Mean dependent var	9.498913
Adjusted R-squared	0.571649	S.D. dependent var	0.121746
S.E. of regression	0.079681	Akaike info criterion	-2.152822
Sum squared resid	0.165076	Schwarz criterion	-2.057665
Log likelihood	32.13951	Hannan-Quinn criter.	-2.123732
F-statistic	37.03247	Durbin-Watson stat	0.803830
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8***.

من نتائج الجدول نلاحظ أن لوغاريتم معدل الادخار المحلي يؤثر على لوغاريتم حصة الفرد من الناتج المحلي، حيث نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة معدل الادخار المحلي الحقيقي موجبة وهذا يلائم النظرية الاقتصادية، فزيادة معدل الادخار المحلي الحقيقي ب 1 % تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج بـ 0.53%، كما أن المعلمات كلها لديها دلالة معنوية عند 5%، كما أن الانحدار ككل له دلالة معنوية، كما أن معامل التحديد أعطى القيمة 58 %، وهذا يدل على أن 58 % من حصة الفرد من الناتج مشروحة ب 58 %، كما لاحظنا أن هناك ارتباط ذاتي للأخطاء، لذلك سوف نقوم بتقدير العلاقة بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ثانيا: اختبار إستقرارية المتغيرات:

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة –التأكد من استقرارها أو عدمه– استعملنا اختبار الجذر الأحادي الصاعد **ADF** لكل متغيرة على حدى، وهذا بتحديد درجة التأخير " **p** "باستعمال معيار " **AIC** و**SCH**"، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدرة أظهرت النتائج المبينة

في الملحق رقم "**16**" فيما يخص المتغيرات ($ls\ ,lpibh_{it}$) عدم وجود مركبة الاتجاه في السلسلتين (المتغيرتين)، كما أن النتائج أيضا أثبتت عدم وجود الثابت (C) في السلسلتين، في حين أن المتغيرتين: ($ls\ ,lpibh_{it}$) تحتويان على الجذر الأحادي حيث أن القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، وعليه فهي غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسة الفروقات من الدرجة الأولى أصبحت السلسلتين ($ls\ ,lpibh_{it}$) مستقرة حيث أن القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5% في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولور الموسعة أي أن السلتين ($ls\ ,lpibh_{it}$) من نوع I(1).

ثالثا: دراسة السببية:

تسمح لنا دراسة السببية الموجودة بين المتغيرتين بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، وذلك بمعرفة أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي.

جدول رقم 23: دراسة السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/21/16 Time: 09:38
Sample: 1985 2012
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLS does not Granger Cause DLPIBH	25	5.64721	0.0114
DLPIBH does not Granger Cause DLS		0.09508	0.9097

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8***.

*من خلال قيمة إحصائية فيشر نرفض عدم وجود السببية بين معدل الادخار المحلي و حصة الفرد من الناتج عند مستوى معنوية 5%، حيث أن معدل الادخار المحلي يساهم بشكل جيد في تفسير حصة الفرد من الناتج F=5.64 (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.01 وهو أقل من 0,05) وهذا يعني أن التغيير في معدل الادخار المحلي يسبب تغيير النمو في حصة الفرد من الناتج والعكس غير محقق، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد.

رابعا: اختبار علاقة التكامل المتزامن:

جدول رقم 24: اختبار جوهانسون.

Date: 01/21/16 Time: 15:15
Sample (adjusted): 1987 2012
Included observations: 26 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LPIBH LS
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.403470	16.90120	15.49471	0.0305
At most 1	0.124903	3.468920	3.841466	0.0625

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8***.

تشير نتائج اختبار جوهانسون إلى وجود متجه للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 1% و5% أي نقبل الفرضية H_1 لأن إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1% و5%.

بما أن السلاسل في تكامل متزامن، فإننا نطبق نموذج تصحيح الخطأ في مرحلة التقدير " ECM ".

خامسا: تقدير النموذج:

قمنا بتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرتين $(ls\ ,\ lpibh_{it})$،، حيث استخدمنا هنا المتغيرتين المستقرتين، حيث أخذنا التفاضل الأول للسلسلتين، واتضح من **الملحق رقم** " **15**" أن معلمتي حد تصحيح الخطأ ومعدل الادخار المحلي معنويتين وتقلان عن 0.05، كما قدرت قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ ب 64%، وهذا يعني أن حد تصحيح الخطأ يقوم بتصحيح اختلال النظام بعبارة أخرى سرعة تعديل الاختلال هي 64 % سنويا، كما أن إشارة معلمة حد تصحيحي الخطأ سالبة وهذا يعتبر مؤشرا جيدا، إذ يؤكد على معنوية العلاقة طويلة الأجل بين حصة الفرد من الناتج ومعدل الادخار المحلي.

خلاصة:

لقد تضمن هذا الفصل دراسة تطور فجوة الموارد المحلية بين الجزائر و بعض الدول العربية ونخص بالذكر: الجزائر، تونس، المغرب، مصر والمملكة العربية السعودية، حيث قمنا في نقطة أولى بالتعرض لتطور الادخار المحلي في البلدان المذكورة سابقا من سنة 1970–2012، ثم قمنا في نقطة ثانية بالتعرض لتطور الاستثمار في هذه الدول خلال الفترة 1970–2012، ثم قمنا بعد ذلك بحساب الفجوة الادخارية والتي هي الفرق بين الادخار المحلي الحقيقي والاستثمار الحقيقي لكل الدول المذكورة خلال الفترة 1970–2012، وفي نقطة رابعة تطرقنا فيها لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام دراسة قياسية، علما أننا استخدمنا الدراسة القياسية لدراسة الأثر في الفترة 1985–2012 واستثنينا الفترة من 1970 إلى 1984، وذلك لأننا لم نشهد الشيء الكثير في تطور اقتصاديات هذه الدول خلال هذه الفترة، وبالتالي بدأنا الدراسة القياسية من بداية الإصلاحات الاقتصادية في هذه البلدان، والتي بدأت تقريبا من سنة 1985 بالمغرب ثم بعد ذلك قامت الإصلاحات في تونس وتلتها بعد ذلك مصر ثم الجزائر.

وتبين لنا أن أغلب دول عينة الدراسة كانت الفجوة الادخارية فيها سالبة على طول فترة الدراسة، ونخص بالذكر كل من المغرب، تونس ومصر، والتي تعتبر واحدة من الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه الاقتصاديات، حيث وبسبب ضعف مصادر التمويل الداخلي وعدم قدرة هذه البلدان على تمويل الفجوة، اضطرت هذه البلدان على تمويل فجوة الموارد المحلية من مصادر التمويل الخارجي، والتي كان معظمها من القروض والمساعدات الخارجية، إلا أن هذا الأمر شكل دومًا عاملا مؤثرًا في استدامة العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة، وعدم ملائمة حجم الاستثمارات للاحتياجات المطلوبة، وبالتالي ترتب على ذلك آثار اقتصادية واجتماعية على العديد من القطاعات الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية الكلية،وساهمت في ارتهان هذه الاقتصاديات للخارج.

باستثناء فقط الجزائر والسعودية والتي حققتا معدلات موجبة بالنسبة للفجوة الادخارية، ويرجع السبب في ذلك خاصة للارتفاع المسجل في أسعار النفط في الفترة الأخيرة من الدراسة، والتي أثرت كثيرا على زيادة المدخرات المحلية وذلك عن طريق ارتفاع الجباية البترولية.

أما في الدراسة القياسية فتبين لنا أن هناك أثر للادخار المحلي على النمو الاقتصادي في المدى القصير، والتي أكدها لنا اختبار السببية لغرانجر، حيث وجدنا أن الادخار المحلي يؤثر على النمو الاقتصادي في أغلب البلدان، ولأن النتائج المتحصل عليها لم تكن جيدة قمنا بالدراسة القياسية لدراسة الأثر على المدى الطويل، وأعطت لنا نتائج جيدة في تقديرنا للعلاقة طويلة المدى باستثناء تونس، والتي أعطت نتائج ضعيفة جدا في العلاقة طويلة المدى.

الفصل الخامس

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الجانب النظري لأغلب النظريات وأهم النماذج التي تناولت مواضيع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، و تتبعنا كذلك كل محاولات البحث عن مصادر النمو الاقتصادي، وكيفية بناء نماذج اقتصادية قابلة للقياس، كما تطرقنا إلى دراسة تحليلية لاقتصاديات الدول العربية المستخدمة في المقارنة، نعمل في هذا الفصل على القيام بدراسة تطبيقية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي، والتي نهتم فيها باختبار قدرات معدل الادخار المحلي الحقيقي في تحديد مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ومدى فاعلية هذا العامل في تحسين الأداء الاقتصادي لدول عينة الدراسة.

وعلى أساس أن دراستنا هذه تهدف إلى تحليل و دراسة الادخا ر المحلي وأثره على النمو الاقتصادي ضمن مجموعة من الدول العربية، فإننا نخصص المبحث الأول للدراسة التحليلية الوصفية لعينة الدراسة باستعمال طريقة المركبات الأساسية المرجحة على عينات الدراسة، وذلك من أجل تحديد وتيرة الارتباط بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي، وذلك بأخذ المتغيرات الرئيسية والمساعدة التي استخلصناها من أدبيات النمو الاقتصادي.

وبما أننا نعتمد على البيانات الطولية في تحديد عينة الدراسة، و بغرض توضيح المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد القياسي للبيانات الطولية **(économétrie des données de panel)** فإننا نخصص المبحث الثاني لذلك كمدخل لهذا الفصل، و نعمل في هذا المبحث على تقديم مجموعة من المفاهيم العامة حول نماذج البيانات الطولية، حيث سنشرح كيفية تنضيد البيانات الطولية، و تقديم مختلف النماذج لهذا النوع من البيانات، و شرح كيفية اختيار النموذج الأمثل عن طريق سلسة من الاختبارات الإحصائية.

أما في المبحث الثالث فإننا نبرز دور الأثر الديناميكي في نماذج البيانات الطولية ، و نوضح طرق تقدير هذا النوع من النماذج، و الاختبارات الإحصائية الملائمة لاختيار النموذج الأمثل، كما أننا في هذا المبحث نهتم بدراسة اختبارات التكامل المشترك للبيانات الطولية و دراسة العلاقة طويلة المدى للبيانات الطولية، حيث تصبح العلاقة المقدرة بين السلاسل ذات التكامل المشترك ضمن النموذج محل الدراسة تمثل علاقة توازن هيكلية على المدى البعيد و ليست انحدار زائف.

المبحث الأول: الدراسة الوصفية لدول عينة الدراسة باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

سنستعمل في هذا المبحث التحليل الإحصائي المتعدد الأبعاد ممثلا في طريقة التحليل بالمركبات الأساسية، حيث تم اختيار هذه الطريقة لأنها الأنسب لتحليل المعطيات التي نستعملها، والتي تتمثل كلها في متغيرات كمية، وكذلك باعتبارها طريقة

سهلة تبين مختلف العلاقات بين المتغيرات، وهذا لمعرفة مدى تأثير الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية محل الدراسة ونخص بالذكر: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، السعودية، كما أضفنا في هذا المبحث ثلاثة بلدان عربية أخرى وذلك أولا لإثراء الموضوع ومعرفة بعض الخصائص الوصفية لبلدان أخرى، أما الغرض الثاني وهو الأهم تكبير حجم العينة حتى تعطي لنا نتائج جيدة خاصة فيما يتعلق بالمبحث الرابع والذي خصصناه للدراسة القياسية لأثر الادخار المحلي الحقيقي على النمو الاقتصادي، والبلدان الأخرى المضافة هي: الأردن، البحرين و السودان.

سنقوم بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP)على جدول يتكون من 5 متغيرات تتمثل في:

*(ls): لوغاريتم الادخار المحلي الحقيقي.

*($lpibh$): لوغاريتم حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي.

*($lpib_{t-1}$): لوغاريتم مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي للدولة لفترة تأخر واحدة.

*($l(n+0.05)$): لوغاريتم مؤشر الكثافة السكانية،

* (lh):لوغاريتم متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق.

و27 فرد متمثلة في السنوات (1986-2012).

بعد إعداد المعطيات المتحصل عليها من البنك العالمي [1]،طبقنا خطوات الطريقة (ACP-normée)[2]، باستعمال: برنامج Xlstat2014، فتحصلنا على النتائج التي سنعلق عليها فيما بعد، تمثلت هذه النتائج في:

*جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية.

*مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور.

*التمثيل البياني للمتغيرات.

*التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة).

المطلب الأول: دراسة حالة الجزائر

إن تطبيق طريقة(ACP-normée) على بيانات عينة الجزائر في هذه الدراسة باستعمال برنامج Xlstat2014 أعطى النتائج التالية:

[1] *DATABASE, World Development Indictors(WDI) of the World bank.*

[2] لأن المتغيرات المستعملة غير متجانسة.

أولا: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم26: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لحالة الجزائر.

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type
ls	**27**	**3,4336**	**0,1596**
lpibh	**27**	**7,8937**	**0,1147**
l(cpop+0.05)	**27**	**0,6532**	**0,2484**
lh	**27**	**1,5810**	**0,2013**
lpibht-1	**27**	**7,8888**	**0,1093**

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

المتغير ($lpib_{t-1}$) هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالإنحراف المعياري الأصغر (0.1093)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو ($l(n+0.05)$) لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.2484).

ثانيا: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

الجدول رقم27: مصفوفة الارتباطات بالنسبة لحالة الجزائر.

Variables	ls	lpibh	l(cpop+0.05)	lh	lpibht-1
ls	**1**	**0,7486**	**0,0493**	**0,3136**	**0,7695**
lpibh	**0,7486**	**1**	**-0,2134**	**0,4844**	**0,9718**
l(cpop+0.05)	**0,0493**	**-0,2134**	**1**	**-0,8381**	**-0,0276**
lh	**0,3136**	**0,4844**	**-0,8381**	**1**	**0,3451**
lpibht-1	**0,7695**	**0,9718**	**-0,0276**	**0,3451**	**1**

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات:

نلاحظ أن هناك ارتباط موجب بين المتغير (ls) وهو معدل الادخار المحلي الحقيقي وكل متغيرات الدراسة ($lpibh$، $lpib_{t-1}$، $l(n+0.05)$، lh)، ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على الادخار المحلي في الجزائر، وهذا بشكل إيجابي، حيث تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعاملات الارتباط لمعدل الادخار المحلي الحقيقي مع هذه المتغيرات.

* المتغير $lpib_{t-1}$ وهو مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي للدولة لفترة تأخر واحدة، و $lpibh$ وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي هما الأقوى ارتباطا بالإيجاب مع الادخار المحلي الحقيقي ls حيث سجلا (0.769) و (0.748) على الترتيب.

* رأس المال البشري lh و مؤشر الكثافة السكانية $l(n+0.05)$ لهما ارتباط ضعيف موجب مع معدل الادخار المحلي الحقيقي ls فقد سجلا (0.313) و(0.04) على الترتيب.

* نلاحظ أن هناك ارتباط موجب بين المتغير ($lpibh$) مستوي حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي وكل متغيرات الدراسة (ls، $lpib_{t-1}$، lh) ما عدا المتغيرة $l(n+0.05)$ المرتبطة بالسلب.

ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على مستوي حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في الجزائر، وخاصة معدل الادخار المحلي الحقيقي ls، و مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي للدولة لفترة تأخر واحدة $lpib_{t-1}$ حيث سجلا (0.748) و(0.971) على الترتيب.

الجدول رقم28: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة الجزائر.

	F1	F2	F3	F4	F5
Valeur propre	2,9847	1,6094	0,3056	0,0903	0,0100
Variabilité (%)	59,6935	32,1886	6,1125	1,8060	0,1995
% cumulé	59,6935	91,8821	97,9945	99,8005	100,0000

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى تمثل نسبة 59.69% من قيمة الجمود [1]، أما المحور الثاني F2 فيمثل 32.18%، وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (F1، F2) نسبة 91.88%، ومنه نستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للمخطط، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F1 ، F2) .

ثالثا: التمثيل البياني للمتغيرات

[1] تعني كلمة جمود ***inertie*** : وهناك العديد من الترجمات منها: القصور، العطالة، إلا أن الترجمة الحقيقية لهذه الكلمة غير موجودة في المعاجم الاقتصادية .

الشكل رقم19: التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لحالة الجزائر.

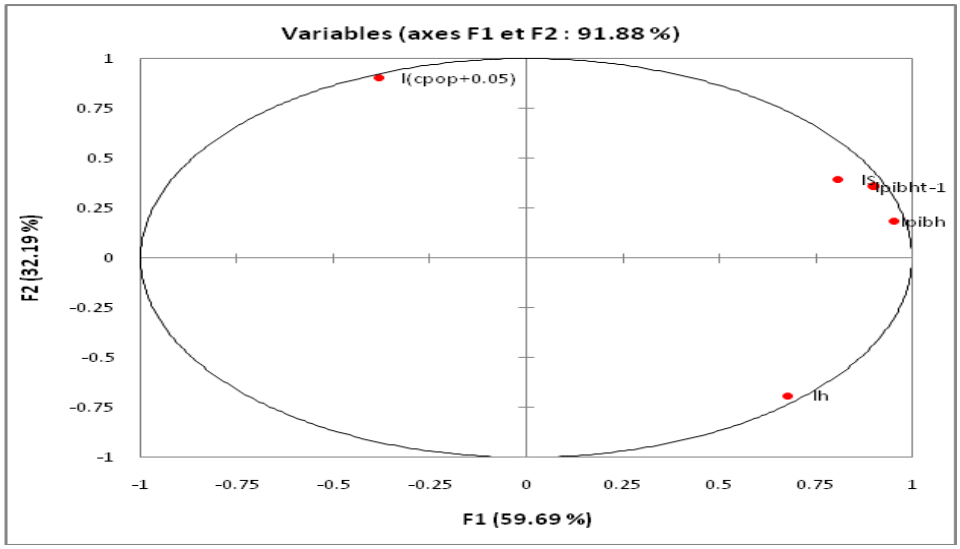

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

الشكل السابق يمثل التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات، من خلال هذا التمثيل نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط، مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين *ls* و $lpib_{t-1}$ و *lpibh* ضعيفة، وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات كما سبق لنا ذكر ذلك، وهذا يدل على أن لمعدل الادخار المحلي الحقيقي و مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لفترة تأخر واحدة ارتباط وثيق وموجب مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا ما يعكس تحقق الجزائر لمعدلات ادخار عالية خاصة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

رابعا: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

الشكل رقم 20: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة الجزائر.

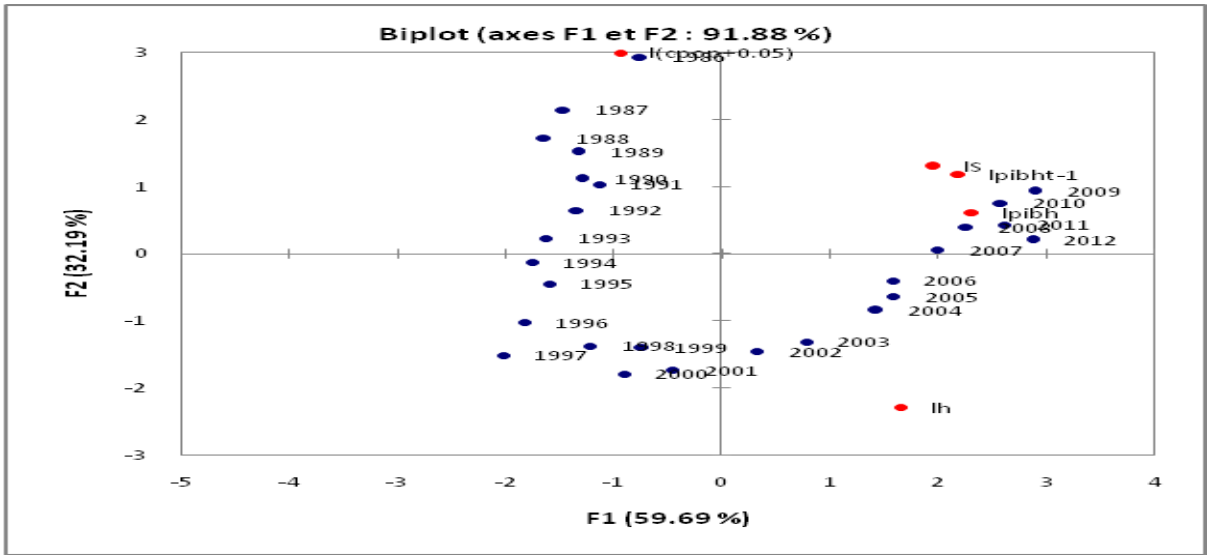

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في الجزائر، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نضيف بعض الملاحظات للتحليل السابق، حيث من الشكل يمكن أن نميز عدة مجموعات تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني مع خصائص كل مجموعة فيما يخص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل، هناك أربعة مجموعات تمثل توزيع المتغيرات، فبالنسبة للمحور الأفقي سنوات 2001 حتى 2012 تختص بتمثيل قوي للمتغيرات، حيث تشكل المتغيرات ls و $lpib_{t-1}$ و $lpibh$ إلى جانب المتغيرة lh ترابطا مهما عبر الزمن وخاصة في العشرية الأخيرة، كما اختص المحور العمودي بالمتغيرة $l(n+0.05)$ التي لها ارتباط وثيق مع السنوات 1987 حتى 1993، أما السنوات 1994 حتى 2000 فهي قريبة من مركز الثقل وهي تدل على مرحلة انتقالية وتغييرات جذرية عرفت الاقتصاد الوطني الجزائري التي صاحبها ضعف في الأداء الاقتصادي نتيجة الظروف السياسية والأمنية التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة.

المطلب الثاني: دراسة حالة تونس والمغرب

أولا: دراسة حالة تونس

إن تطبيق طريقة(ACP-normée) على بيانات عينة تونس في هذه الدراسة باستعمال برنامج Xlstat2014 أعطى النتائج التالية:

الفرع الأول: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم 29: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لحالة تونس.

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type
ls	27	3,2124	0,0764
lpibh	27	7,8922	0,2466
l(cpop+0.05)	27	0,3448	0,3725
lh	27	1,5919	0,2417
lpibht-1	27	7,8668	0,2409

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

المتغير (ls) هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر (0.0764)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو ($l(n+0.05)$) لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.3725).

الفرع الثاني: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور.

الجدول رقم 30: مصفوفة الارتباطات بالنسبة لحالة تونس.

Variables	ls	lpibh	l(cpop+0.05)	lh	lpibht-1
ls	1	-0.1411	0.3227	-0.1551	-0.1529
lpibh	-0.1411	1	-0.8096	0.9919	0.9950
l(cpop+0.05)	0.3227	-0.8096	1	-0.8326	-0.7869
lh	-0.1551	0.9919	-0.8326	1	0.9874
lpibht-1	-0.1529	0.9950	-0.7869	0.9874	1

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات:

*نلاحظ أن هناك ارتباط سالب وضعيف بين المتغير (ls) وهو الادخار المحلي الحقيقي وأغلب متغيرات الدراسة ($lpibh$، $lpib_{t-1}$، lh) ما عدا المتغير $l(n+0.05)$ الذي تربطه معه ارتباط موجب وضعيف، ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل ضعيف جدا على معدل الادخار المحلي الحقيقي في تونس.

*نلاحظ أن هناك ارتباط موجب وقوي بين المتغير ($lpibh$) مستوي حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي والمتغيرات ($lpib_{t-1}$، lh) ما عدا المتغيرة $l(n+0.05)$ المرتبطة بالسلب وبدرجة قوية، والمتغيرة ls بدرجة سالبة ضعيفة، ونفسر ذلك بأن المتغيرات ($lpib_{t-1}$، lh، $l(n+0.05)$) تؤثر بشكل كبير على مستوي حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في تونس، وخاصة مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي للدولة لفترة تأخر $lpib_{t-1}$، و متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق lh حيث سجلا (0.995) و(0.991) على الترتيب.

الجدول رقم 31: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة تونس.

	F1	F2	F3	F4	F5
Valeur propre	3.7610	0.9868	0.2388	0.0096	0.0037
Variabilité (%)	75.2210	19.7364	4.7763	0.1920	0.0743
% cumulé	75.2210	94.9574	99.7337	99.9257	100.0000

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

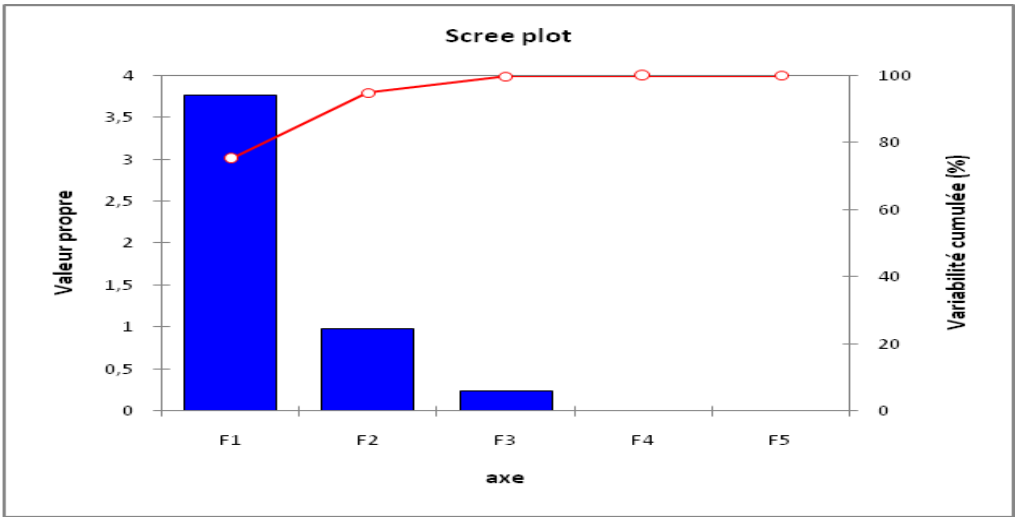

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى تمثل نسبة 75.22% من قيمة الجمود، أما المحور الثاني F2 فيمثل 19.73% وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (F1، F2) نسبة 94.95% ومنه نستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للمخطط، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F1 ، F2) .

الفرع الثالث: التمثيل البياني للمتغيرات

الشكل رقم 21: التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لحالة تونس.

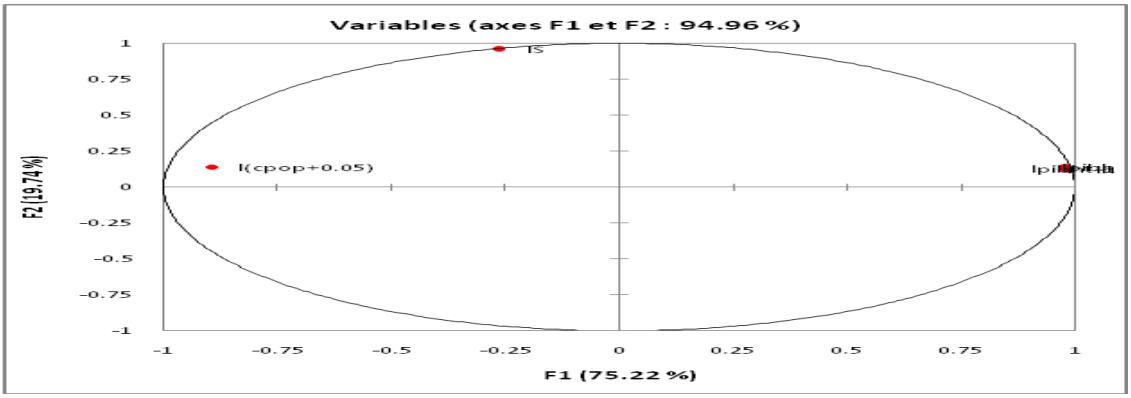

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

الشكل السابق يمثل التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات، من خلال هذا التمثيل نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن مركز وقريبة من المحيط مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين *ls* و *lpibh* كبيرة، وهذا يدل على أن هناك ارتباط ضعيف وسالب بين هاتين المتغيرتين كما سبق لنا ذكر ذلك، كما لاحظنا أن المسافة الإقليدية بين *lh* و $lpib_{t-1}$ و *lpibh* ضعيفة، وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات كما سبق لنا ذكر ذلك، وهذا يدل على أن متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق و مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لفترة تأخر واحدة ارتباط وثيق وموجب مع النمو الاقتصادي في تونس خلال فترة

الدراسة، وهذا ما يعكس عدم اهتمام تونس بتعبئة الادخار المحلي خاصة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

الفرع الرابع: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

الشكل رقم 22: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة تونس.

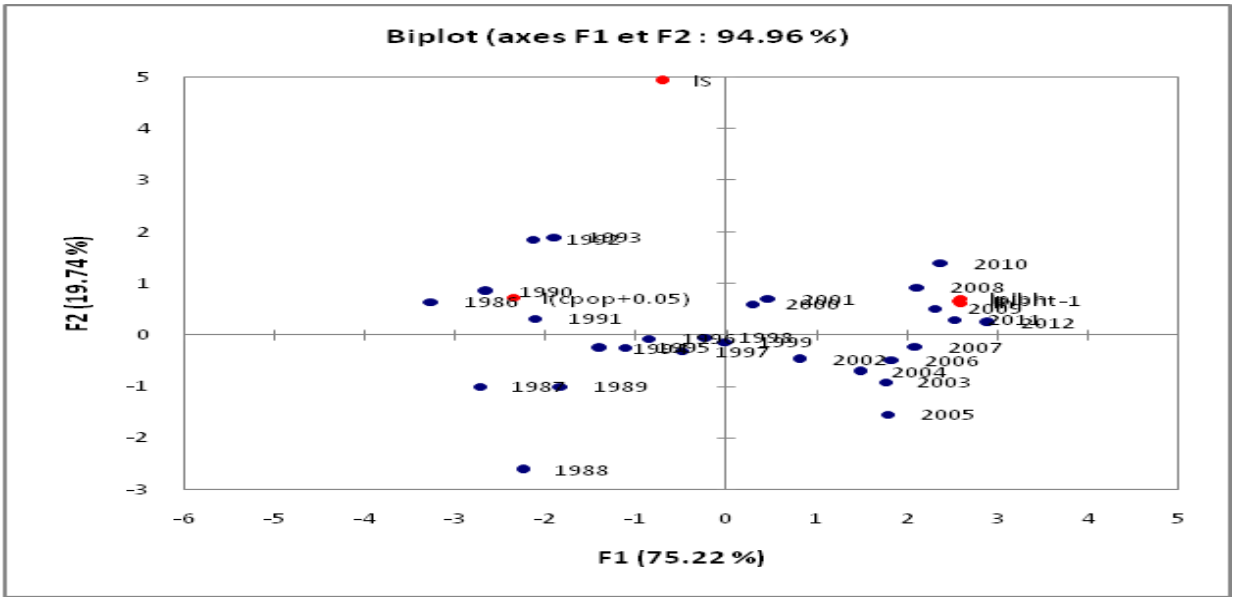

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في تونس، ومن خلال هذا التمثيل نلاحظ أن لتونس مستوى مرتفع في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وخاصة في الفترة (2007-2012)، وربما يرجع السبب في ذلك إلى إطلاق المشروع الاستراتيجي (المخطط الوطني الحادي عشر للتنمية) والذي هدفه هو تحويل تونس نحو اقتصاد ذي قيمة مضافة أعلى ومتسم بكثافة المعرفة، كما أن المسافات الاقليدية صغيرة نوعا ما بين السنوات، وهذا يرجع لاستفادة تونس من البرامج الإنمائية سواء المدعمة من طرف الهيئات الدولية أو المدعمة من طرف المخططات الحكومية، أما لمعدل الادخار المحلي الحقيقي ارتباط سالب مع مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي للدولة خلال فترة الدراسة.

ثانيا: دراسة حالة المغرب

إن تطبيق طريقة(ACP-normée) على بيانات عينة المغرب في هذه الدراسة باستعمال برنامج Xlstat2014 أعطى النتائج التالية:

أولا: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم 32: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لحالة المغرب.

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type
ls	27	3,2643	0,1978
lpibh	27	7,4571	0,1893
l(cpop+0.05)	27	0,3323	0,2887
lh	27	1,1426	0,2759
lpibht-1	27	7,4342	0,1824

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

المتغير ($lpibh_{t-1}$) هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس، لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر (0.1824)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو ($l(n+0.05)$) لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.2887).

ثانيا: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

الجدول رقم 33: مصفوفة الارتباطات بالنسبة لحالة المغرب.

Variables	ls	lpibh	l(cpop+0.05)	lh	lpibht-1
ls	1	0.9351	-0.6533	0.8115	0.9283
lpibh	0.9351	1	-0.7070	0.9099	0.9719
l(cpop+0.05)	-0.6533	-0.7070	1	-0.8410	-0.6847
lh	0.8115	0.9099	-0.8410	1	0.9107
lpibht-1	0.9283	0.9719	-0.6847	0.9107	1

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

من مصفوفة الارتباطات:

*نلاحظ أن هناك ارتباط موجب وقوي بين المتغير (ls) وهو الادخار المحلي الحقيقي وأغلب متغيرات الدراسة ($lpibh$ ، $lpib_{t-1}$ ، lh) ما عدا المتغير $l(n+0.05)$ الذي ارتبط معه بالسالب، ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على معدل الادخار المحلي الحقيقي في المغرب سواء بالإيجاب أو بالسلب.

*المتغير $lpib_{t-1}$ وهو مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي للدولة لفترة تأخر واحدة و $lpibh$ وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي و lh متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق هم الأقوى ارتباطا بالإيجاب مع الادخار المحلي الحقيقي ls حيث سجلا (0.928) و (0.935) و (0.811)على الترتيب

* مؤشر الكثافة السكانية $l(n+0.05)$ لهما ارتباط متوسط سالب مع الادخار المحلي الحقيقي ls حيث سجل (-0.653).

* نلاحظ أن هناك ارتباط موجب بين المتغير ($lpibh$) مستوي حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي وكل متغيرات الدراسة (ls ، $lpib_{t-1}$ ، lh) ما عدا المتغيرة $l(n+0.05)$ المرتبطة بالسلب، ونفسر ذلك

بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على مستوي حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في الجزائر وخاصة معدل الادخار المحلي الحقيقي *ls* و مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي للدولة لفترة تأخر واحدة $lpib_{t-1}$ ومتوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق *lh* حيث سجلا (0.935) و(0.971) و(0.909) على الترتيب.

الجدول رقم 34: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة المغرب.

	F1	F2	F3	F4	F5
Valeur propre	4.3555	0.4583	0.1295	0.0306	0.0261
Variabilité (%)	87.1096	9.1670	2.5900	0.6118	0.5216
% cumulé	87.1096	96.2766	98.8666	99.4784	100.0000

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

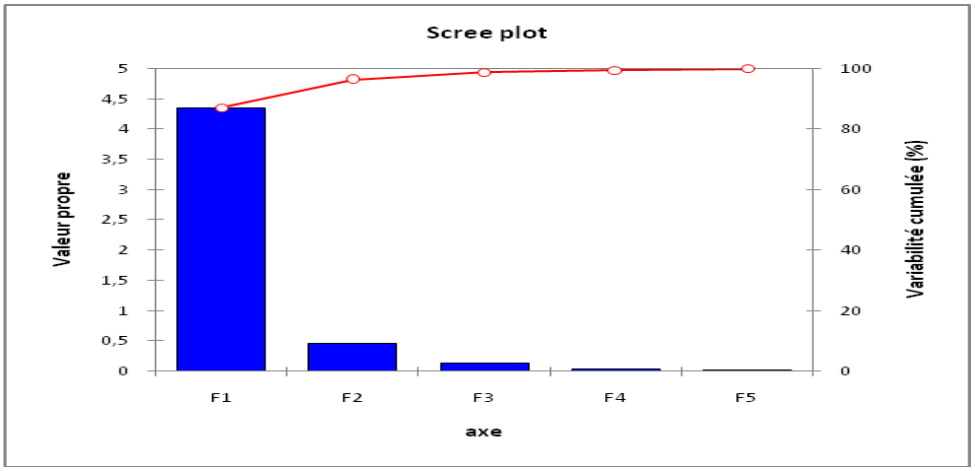

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى تمثل نسبة 87.10% من قيمة الجمود، أما المحور الثاني F2 فيمثل 09.16% وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (F1 ،F2) نسبة 96.27%، ومنه نستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للمخطط، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F2 ، F1) .

ثالثا: التمثيل البياني للمتغيرات

الشكل رقم 23: التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لحالة المغرب.

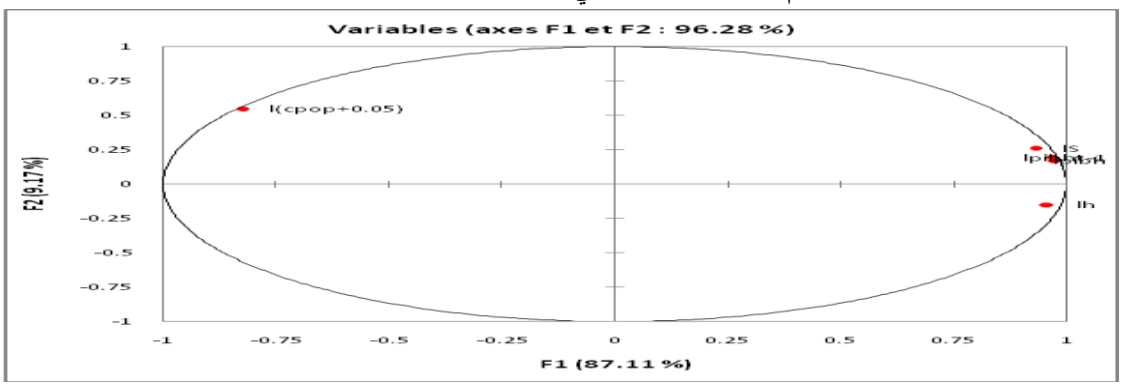

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

الشكل السابق يمثل التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات، من خلال هذا التمثيل نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن مركز وقريبة من المحيط مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين ls و $lpib_{t-1}$ و $lpibh$ و lh ضعيفة، وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات كما سبق لنا ذكر ذلك، وهذا يدل على أن معدل الادخار المحلي الحقيقي و مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لفترة تأخر واحدة و متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق ارتباط وثيق وموجب مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفرع الرابع: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

الشكل رقم 24: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة المغرب.

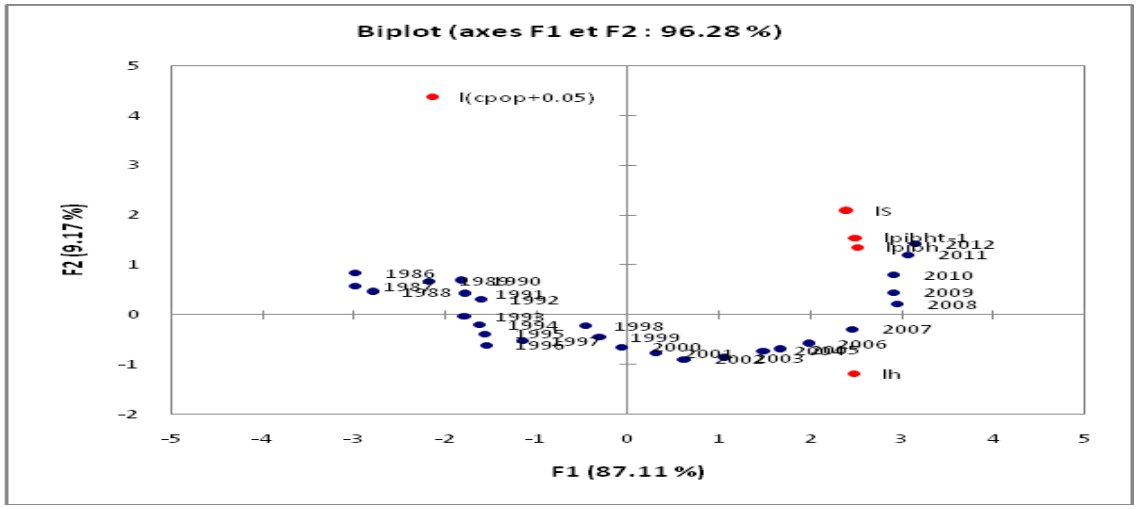

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في المغرب، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نميز ثلاث مجموعات تمثل توزيع المتغيرات، فبالنسبة للمحور الأفقي سنوات 2008 حتى 2012 تختص بتمثيل قوي للمتغيرات، حيث تشكل المتغيرات ls و $lpib_{t-1}$ و $lpibh$ ترابطا مهما عبر الزمن، وخاصة في العشرية الأخيرة، أما المجموعة الثانية فتخص السنوات من 2002 حتى 2007 حيث تختص بتمثيل المتغيرة lh، أما السنوات من 1986 حتى 2001 فهي قريبة من مركز الثقل وهي تدل على مرحلة صعبة للاقتصاد المغربي حيث كان يعاني من تدهور كبير في المتغيرات السابقة نتيجة عدم تنويع الاقتصاد، وضعف الصادرات والعجز في الموازنة وميزان المدفوعات التي شهدها المغرب حيث كان الاقتصاد المغربي في تلك الفترة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الثالث: دراسة حالة مصر و الأردن و السودان

أولا: دراسة حالة مصر

إن تطبيق طريقة(ACP-normée) على بيانات عينة مصر في هذه الدراسة باستعمال برنامج Xlstat2014 أعطى النتائج التالية:

الفرع الأول: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم 35: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لحالة مصر.

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type
ls	**27**	**3,0251**	**0,1911**
lpibh	**27**	**7,0005**	**0,2195**
l(cpop+0.05)	**27**	**0,5782**	**0,1308**
lh	**27**	**1,5810**	**0,2617**
lpibht-1	**27**	**6,9758**	**0,2160**

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

المتغير ($l(n+0.05)$) هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر (0.1308)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو (lh) لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.2617).

الفرع الثاني: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

الجدول رقم 36: مصفوفة الارتباطات بالنسبة لحالة مصر.

Variables	ls	lpibh	l(cpop+0.05)	lh	lpibht-1
ls	**1**	**-0,6177**	**0,7824**	**-0,7098**	**-0,6343**
lpibh	**-0,6177**	**1**	**-0,5208**	**0,9707**	**0,9974**
l(cpop+0.05)	**0,7824**	**-0,5208**	**1**	**-0,6783**	**-0,5074**
lh	**-0,7098**	**0,9707**	**-0,6783**	**1**	**0,9655**
lpibht-1	**-0,6343**	**0,9974**	**-0,5074**	**0,9655**	**1**

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

من مصفوفة الارتباطات:

*نلاحظ أن هناك ارتباط سالب وقوي بين المتغير (ls) وهو معدل الادخار المحلي الحقيقي وأغلب متغيرات الدراسة ($lpibh$، $lpib_{t-1}$، lh) ما عدا المتغير $l(n+0.05)$ الذي ارتبط معه بالموجب، ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على معدل الادخار المحلي الحقيقي في مصر سواء بالإيجاب أو بالسلب.

* المتغير $lpib_{t-1}$ وهو مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي للدولة لفترة تأخر واحدة و $lpibh$ وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي و lh متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق هم الأقوى ارتباطا بالسلب مع معدل الادخار المحلي الحقيقي ls حيث سجلا (- 0.634) و (-0.617) و (-0.709)على الترتيب.

*مؤشر الكثافة السكانية $l(n+0.05)$ له ارتباط موجب مع معدل الادخار المحلي الحقيقي ls حيث سجل (0.782).

* نلاحظ أن هناك ارتباط قوي وموجب بين المتغير $(lpibh)$ مستوي حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي والمتغيرتين ($lpib_{t-1}$، lh) وارتباط قوي وسالب مع كل من (ls، $l(n+0.05)$).

الجدول رقم 37: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة مصر.

	F1	F2	F3	F4	F5
Valeur propre	3.9806	0.7897	0.2163	0.0120	0.0014
Variabilité (%)	79.6124	15.7938	4.3258	0.2393	0.0287
% cumulé	79.6124	95.4062	99.7320	99.9713	100.0000

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

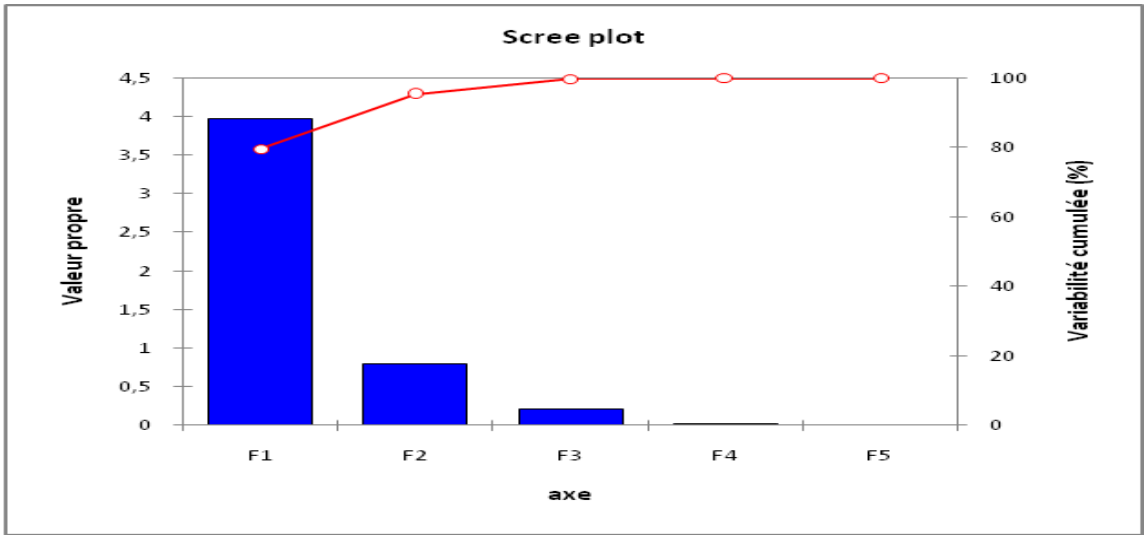

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى تمثل نسبة 79.61% من قيمة الجمود، أما المحور الثاني F2 فيمثل 15.79% وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (F1، F2) نسبة 95.40%، ومنه نستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للمخطط، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F2 ، F1) .

الفرع الثالث: التمثيل البياني للمتغيرات

الشكل رقم 25: التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لحالة مصر.

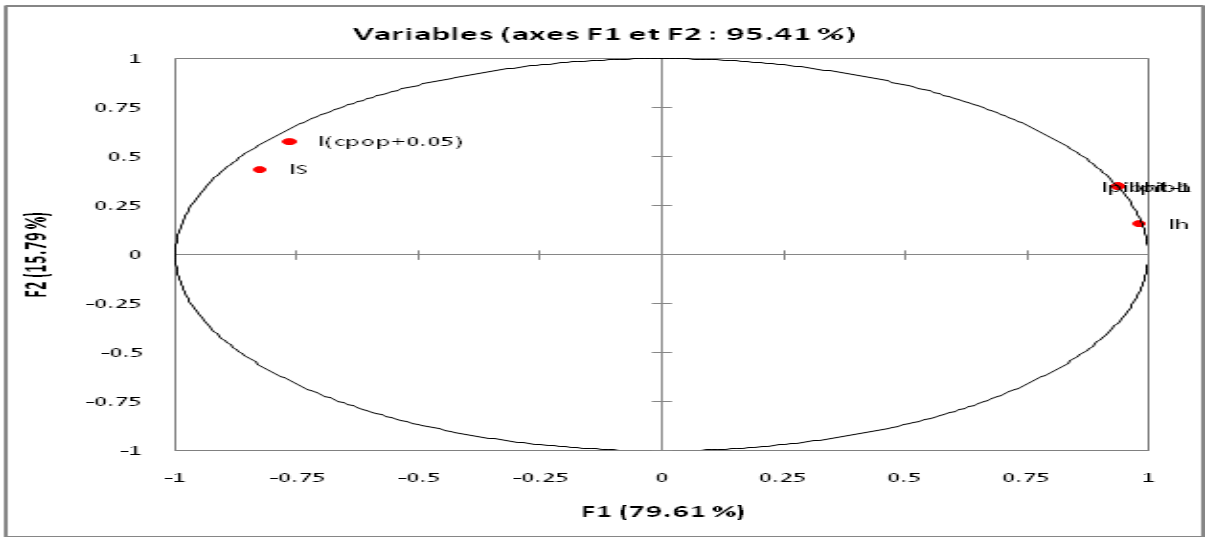

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

الشكل السابق يمثل التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات، من خلال هذا التمثيل نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن مركز وقريبة من المحيط مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين ls و $lpib_{t-1}$ و $lpibh$كبيرة ، وهذا يدل على أنه لا يوجد هناك ارتباط بين $lpibh$و ls، وهذا يدل على أن معدل الادخار المحلي الحقيقي لا يؤثر على مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في مصر خلال فترة الدراسة.

الفرع الرابع: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

الشكل رقم 26: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة مصر.

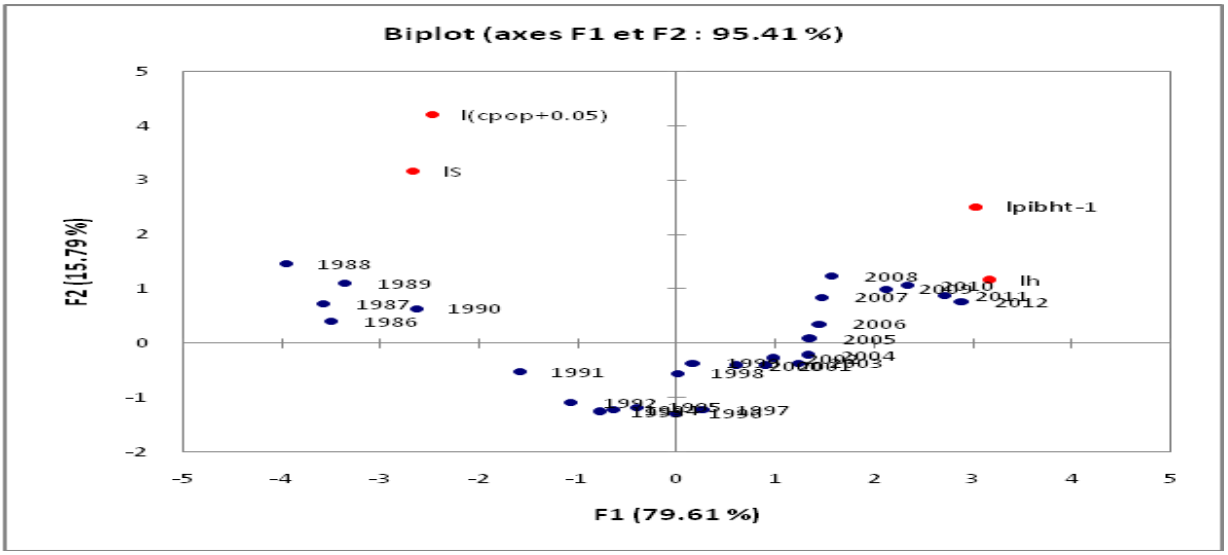

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في مصر، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نميز ثلاث مجموعات تمثل توزيع المتغيرات، فبالنسبة للمحور الأفقي سنوات 2005

حتى 2012 تختص بتمثيل قوي للمتغيرات، حيث تشكل المتغيرات lh و $lpib_{t-1}$ و $lpibh$ ترابطا مهما عبر الزمن، وخاصة في العشرية الأخيرة وخلال هذه الفترة شهد الاقتصاد المصري البرنامج الخماسي والذي ظهرت نتائجه في 2012، أما المجموعة الثانية فتخص السنوات من 1986 حتى 1995 وتختص بتمثيل المتغيرتين ls و $l(n+0.05)$ وهي فترة تميزت بركود قوي في الاقتصاد المصري نتيجة جدولة الديون والإجراءات كثيفة للتحول نحو اقتصاد السوق.....الخ، أما السنوات من 1996 حتى 2004 فهي تميزت بأداء حكومي وإنمائي فيما يخص المتغيرات الماكرو اقتصادية خلال هذه الفترة من خفض في العجز في الموازنة وخفض معدل التضخم.....الخ.

ثانيا: دراسة حالة الأردن

إن تطبيق طريقة(ACP–normée) على بيانات عينة الأردن في هذه الدراسة باستعمال برنامج Xlstat2014 أعطى النتائج التالية:

الفرع الأول: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم 38: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لحالة الأردن.

Variable	Observations	Moyenne	Ecart–type
lS	**27**	**3,2634**	**0,1821**
lpibh	**27**	**7,6649**	**0,1728**
l(cpop+0.05)	**27**	**1,1042**	**0,3693**
lh	**27**	**1,9626**	**0,2048**
lpibht–1	**27**	**7,6562**	**0,1634**

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

المتغير ($lpib_{t-1}$) هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر (0.1634)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو ($l(n+0.05)$) لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.3693).

الفرع الثاني: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

الجدول رقم 39: مصفوفة الارتباطات بالنسبة لحالة الأردن.

Variables	lS	lpibh	l(cpop+0.05)	lh	lpibht–1
lS	**1**	**–0,0502**	**0,1656**	**0,0936**	**–0,1460**
lpibh	**–0,0502**	**1**	**–0,6305**	**0,6085**	**0,9486**
l(cpop+0.05)	**0,1656**	**–0,6305**	**1**	**–0,7018**	**–0,5364**
lh	**0,0936**	**0,6085**	**–0,7018**	**1**	**0,4993**
lpibht–1	**–0,1460**	**0,9486**	**–0,5364**	**0,4993**	**1**

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

من مصفوفة الارتباطات:

* نلاحظ أن هناك ارتباط سالب وضعيف بين المتغير (ls) وهو معدل الادخار المحلي الحقيقي و المتغرتين ($lpibh$ ، $lpib_{t-1}$)، أما المتغيرتين (lh ، $l(n+0.05)$) فارتبطتا مع معدل الادخار المحلي الحقيقي بالسلب و بدرجة ضعيفة جدا، ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات لا تؤثر بشكل كبير على معدل الادخار المحلي الحقيقي في الأردن سواء بالإيجاب أو بالسلب.

* نلاحظ أن هناك ارتباط قوي وموجب بين المتغير ($lpibh$) مستوي حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي والمتغيرتين ($lpib_{t-1}$ ، lh)وارتباط قوي وسالب مع $l(n+0.05)$ وارتباط ضعيف وسالب مع ls.

الجدول رقم 40: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة الأردن.

	F1	F2	F3	F4	F5
Valeur propre	2,9806	1,0513	0,6783	0,2535	0,0364
Variabilité (%)	59,6116	21,0250	13,5660	5,0700	0,7273
% cumulé	59,6116	80,6366	94,2026	99,2727	100,0000

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

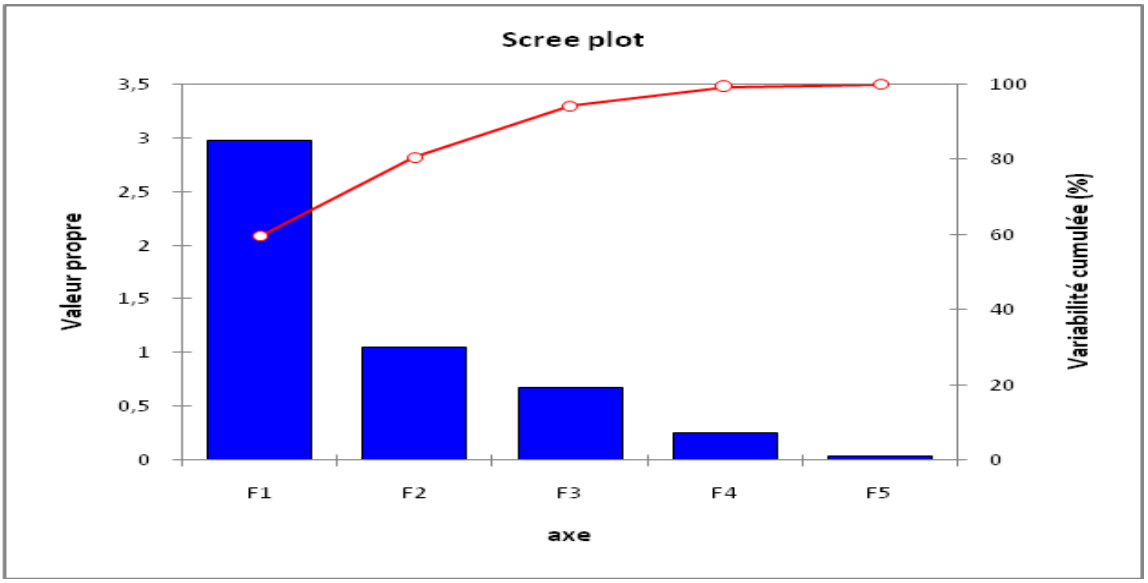

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى تمثل نسبة 59.61% من قيمة الجمود، أما المحور الثاني F2 فيمثل 21.02 % وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (F1، F2) نسبة 80.63% ومنه نستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للمخطط، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F1 ، F2) .

الفرع الثالث: التمثيل البياني للمتغيرات

الشكل رقم 27: التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لحالة الأردن.

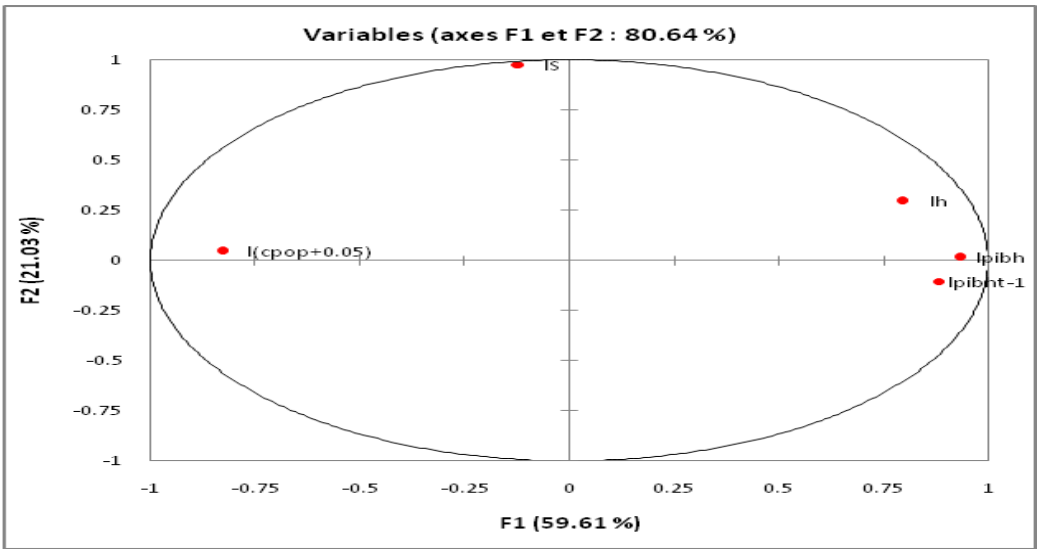

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

الشكل السابق يمثل التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات، من خلال هذا التمثيل نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن مركز وقريبة من المحيط مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين *lh* و $lpib_{t-1}$ و *lpibh* ضعيفة ، وهذا يدل على أنه يوجد هناك ارتباط بين *lpibh* و *lh*، كما لاحظنا انه لا يوجد علاقة بين و *lpibh* و *ls* وهذا يدل على أن معدل الادخار المحلي الحقيقي لا يؤثر على مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في الأردن خلال فترة الدراسة.

الفرع الرابع: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

الشكل رقم 28: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة الأردن

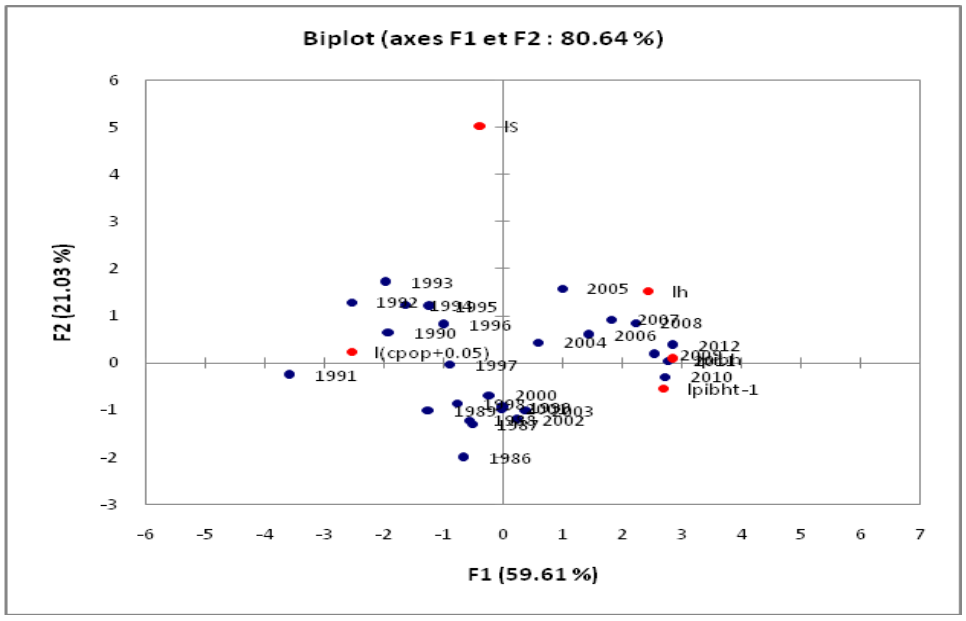

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في الأردن، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نميز ثلاث مجموعات تمثل توزيع المتغيرات، فبالنسبة للمحور الأفقي سنوات 2004 حتى 2012 تختص بتمثيل قوي للمتغيرات، حيث تشكل المتغيرات lh و $lpib_{t-1}$ و $lpibh$ ترابطا مهما عبر الزمن، وخاصة في العشرية الأخيرة، أما المجموعة الثانية فتخص السنوات من 1990 حتى 1997 وتختص بتمثيل المتغيرة $l(n+0.05)$ ولهل تأثير مهم بالنسبة للمحور الثاني ولكن التأثير سلبي وهذا يعني ان زيادة هذه المتغيرة بمرونة معينة يؤدي إلى نقص في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أما السنوات من 1986 حتى 2003 فنلاحظ فيها أن المسافات الاقليدية صغيرة نوعا ما بين السنوات، وهذا يرجع لاستفادة الأردن من البرامج الإنمائية الحكومية والدولية.

ثالثا: دراسة حالة السودان

إن تطبيق طريقة(ACP-normée) على بيانات عينة السودان في هذه الدراسة باستعمال برنامج Xlstat2014 أعطى النتائج التالية:

الفرع الأول: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم 41: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لحالة السودان.

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type
ls	27	2,8985	0,4733
lpibh	27	6,3573	0,2220
l(cpop+0.05)	27	1,0507	0,2174
lh	27	0,8341	0,2625
lpibht-1	27	6,3305	0,2189

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

المتغير ($l(n+0.05)$) هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس، لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر (0.2174)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو (ls) لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.4733).

الفرع الثاني: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

الجدول رقم 42: مصفوفة الارتباطات بالنسبة لحالة السودان.

Variables	ls	lpibh	l(cpop+0.05)	lh	lpibht-1
ls	1	0,6311	-0,3410	0,7288	0,6005
lpibh	0,6311	1	-0,7269	0,9229	0,9855
l(cpop+0.05)	-0,3410	-0,7269	1	-0,6646	-0,7058
lh	0,7288	0,9229	-0,6646	1	0,9233
lpibht-1	0,6005	0,9855	-0,7058	0,9233	1

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات:

* نلاحظ أن هناك ارتباط موجب وقوي بين المتغير (ls) وهو معدل الادخار المحلي الحقيقي وأغلب متغيرات الدراسة ($lpibh$ ، $lpib_{t-1}$ ، lh) ما عدا المتغيرة $l(n+0.05)$ التي ترتبط بمعدل الادخار الحقيقي بالسلب، ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على الادخار المحلي في السودان وهذا بشكل إيجابي وسلبي، حيث تبين ذلك الإشارة الموجبة والسالبة لمعاملات الارتباط لمعدل الادخار المحلي الحقيقي مع هذه المتغيرات.

* المتغير $lpib_{t-1}$ وهو مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي للدولة لفترة تأخر واحدة و $lpibh$ و هو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي و lh رأس المال البشري هم الأقوى ارتباطا بالإيجاب مع معدل الادخار المحلي الحقيقي ls.

* مؤشر الكثافة السكانية $l(n+0.05)$ له ارتباط ضعيف وسالب مع معدل الادخار المحلي الحقيقي ls.

* نلاحظ أن هناك ارتباط قوي وموجب بين المتغير ($lpibh$) مستوي حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي وكل متغيرات الدراسة (ls ، $lpib_{t-1}$ ، lh) ما عدا المتغيرة $l(n+0.05)$ المرتبطة قوة سالبة، ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على مستوي حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في السودان.

الجدول رقم 43: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة السودان.

	F1	F2	F3	F4	F5
Valeur propre	3,9433	0,6776	0,2919	0,0747	0,0124
Variabilité (%)	78,8667	13,5523	5,8386	1,4938	0,2486
% cumulé	78,8667	92,4190	98,2576	99,7514	100,0000

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

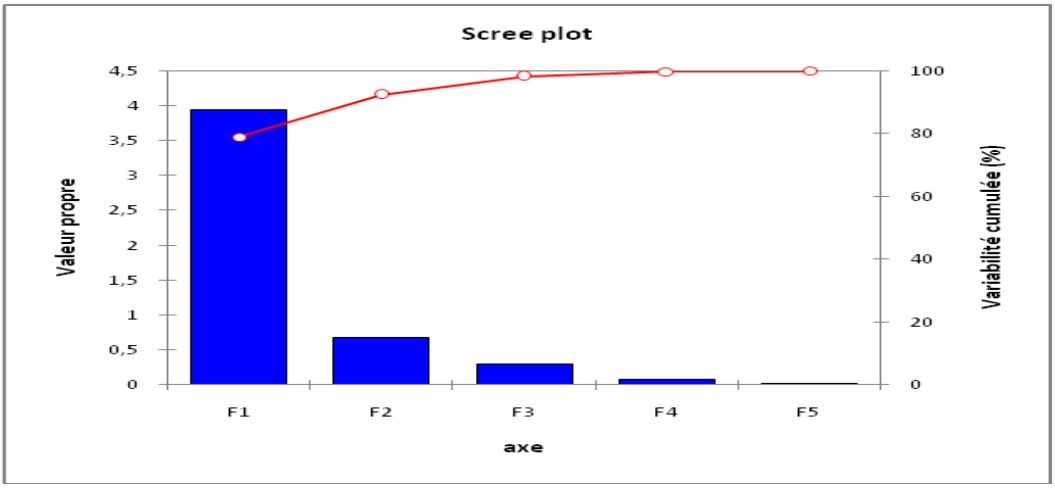

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى تمثل نسبة 78.86% من قيمة الجمود، أما المحور الثاني F2 فيمثل 13.55% وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (F1، F2) نسبة

92.41% ومنه نستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للمخطط، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F2 ، F1) .

الفرع الثالث: التمثيل البياني للمتغيرات

الشكل رقم 29: التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لحالة السودان.

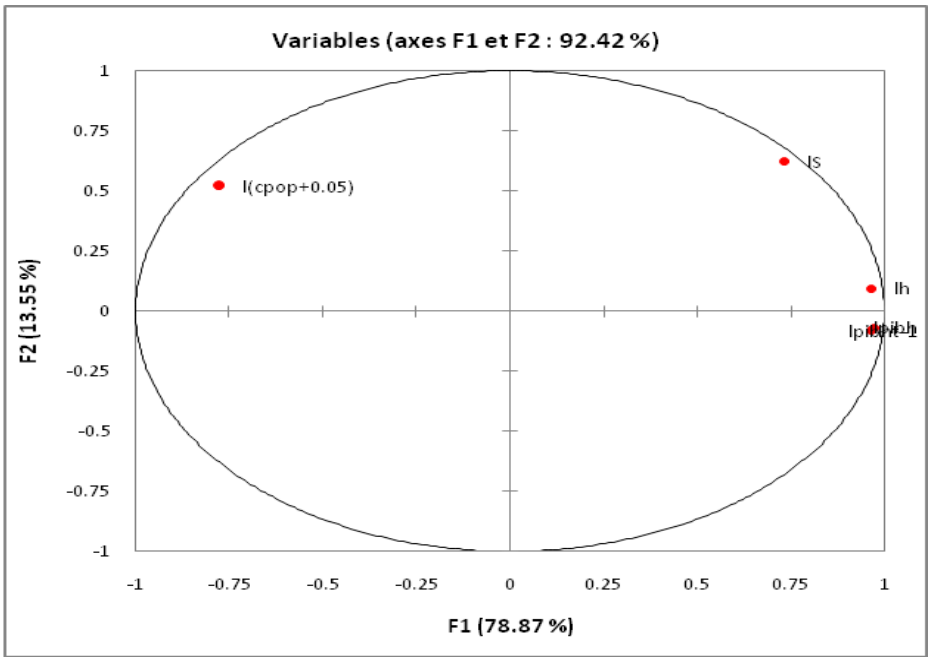

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

الشكل السابق يمثل التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات، من خلال هذا التمثيل نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن مركز وقريبة من المحيط مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين ls و $lpib_{t-1}$ و $lpibh$ و lh ضعيفة، وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات كما سبق لنا ذكر ذلك، وهذا يدل على أن لمعدل الادخار المحلي الحقيقي و مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لفترة تأخر واحدة و رأس المال البشري ارتباط وثيق وموجب مع مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في السودان خلال فترة الدراسة.

الفرع الرابع: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

الشكل رقم 30: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة السودان.

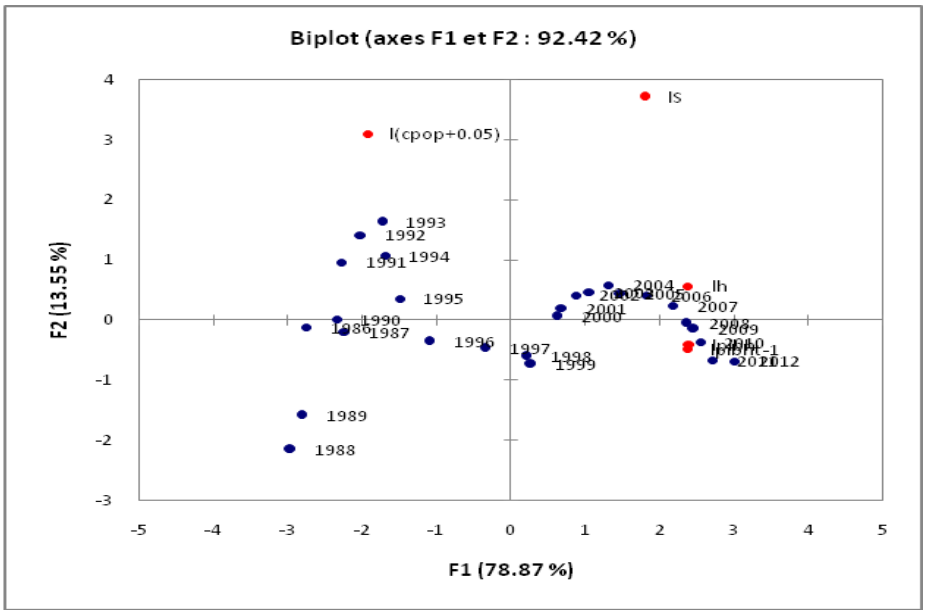

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في السودان، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نميز ثلاث مجموعات تمثل توزيع المتغيرات، فبالنسبة للمحور الأفقي سنوات 2000 حتى 2012 تختص بتمثيل قوي للمتغيرات، حيث تشكل المتغيرات lh و $lpib_{t-1}$ و ls و $lpibh$ ترابطا مهما عبر الزمن، وخاصة في العشرية الأخيرة، أما المجموعة الثانية فتخص السنوات من 1991 حتى 1995 وتختص بتمثيل المتغيرة $l(n+0.05)$، أما السنوات من 1986 حتى 1999 والتي تبين الارتباك والحالة الحرجة التي تعرض لها الاقتصاد السوداني خلال هذه الفترة.

المطلب الرابع: دراسة حالة السعودية و البحرين

أولا: دراسة حالة السعودية

إن تطبيق طريقة(ACP-normée) على بيانات عينة السعودية في هذه الدراسة باستعمال برنامج Xlstat2014 أعطى النتائج التالية:

الفرع الأول: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم 44: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لحالة السعودية.

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type
ls	27	3,0599	0,1756
lpibh	27	9,4885	0,1106
l(cpop+0.05)	27	0,9672	0,4211
lh	27	1,8258	0,1763
lpibht-1	27	9,4759	0,0941

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

المتغير ($lpib_{t-1}$) هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر (0.0941)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو ($l(n+0.05)$) لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.4211).

الفرع الثاني: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

الجدول رقم 45: مصفوفة الارتباطات بالنسبة لحالة السعودية.

Variables	ls	lpibh	l(cpop+0.05)	lh	lpibht-1
ls	1	0,7876	-0,4547	0,6491	0,8033
lpibh	0,7876	1	-0,4835	0,7788	0,9474
l(cpop+0.05)	-0,4547	-0,4835	1	-0,4395	-0,4714
lh	0,6491	0,7788	-0,4395	1	0,7350
lpibht-1	0,8033	0,9474	-0,4714	0,7350	1

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات:

*نلاحظ أن هناك ارتباط موجب وقوي بين المتغير (ls) وهو معدل الادخار المحلي الحقيقي وأغلب متغيرات الدراسة ($lpibh$ ، $lpib_{t-1}$ ، lh) ما عدا المتغيرة $l(n+0.05)$ التي ترتبط بمعدل الادخار الحقيقي بالسلب، ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على الادخار المحلي في السعودية وهذا بشكل إيجابي وسلبي، حيث تبين ذلك الإشارة الموجبة والسالبة لمعاملات الارتباط لمعدل الادخار المحلي الحقيقي مع هذه المتغيرات.

* المتغير $lpib_{t-1}$ وهو مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي للدولة لفترة تأخر واحدة و $lpibh$ و هو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي هما الأقوى ارتباطا بالإيجاب مع معدل الادخار المحلي الحقيقي ls حيث سجلا القيمتين (0.803) و(0.787) على الترتيب.

* مؤشر الكثافة السكانية $l(n+0.05)$ له ارتباط ضعيف وسالب مع معدل الادخار المحلي الحقيقي ls حيث سجل القيمة (-0.454).

الجدول رقم 46: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة السعودية

	F1	F2	F3	F4	F5
Valeur propre	3,6776	0,6809	0,3595	0,2327	0,0492
Variabilité (%)	73,5526	13,6180	7,1909	4,6542	0,9842
% cumulé	73,5526	87,1707	94,3616	99,0158	100,0000

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

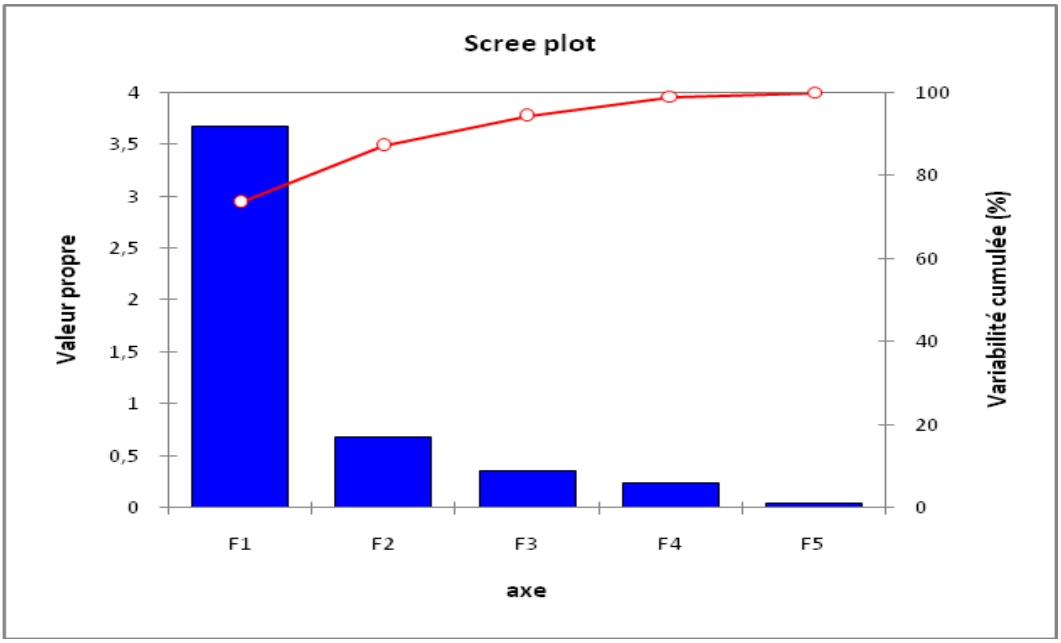

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***

المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى تمثل نسبة 73.55% من قيمة الجمود، أما المحور الثاني F2 فيمثل 13.61% وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (F1 ،F2) نسبة 87.17% ومنه نستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للمخطط، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F2، F1) .

الفرع الثالث: التمثيل البياني للمتغيرات

الشكل رقم 31: التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لحالة السعودية.

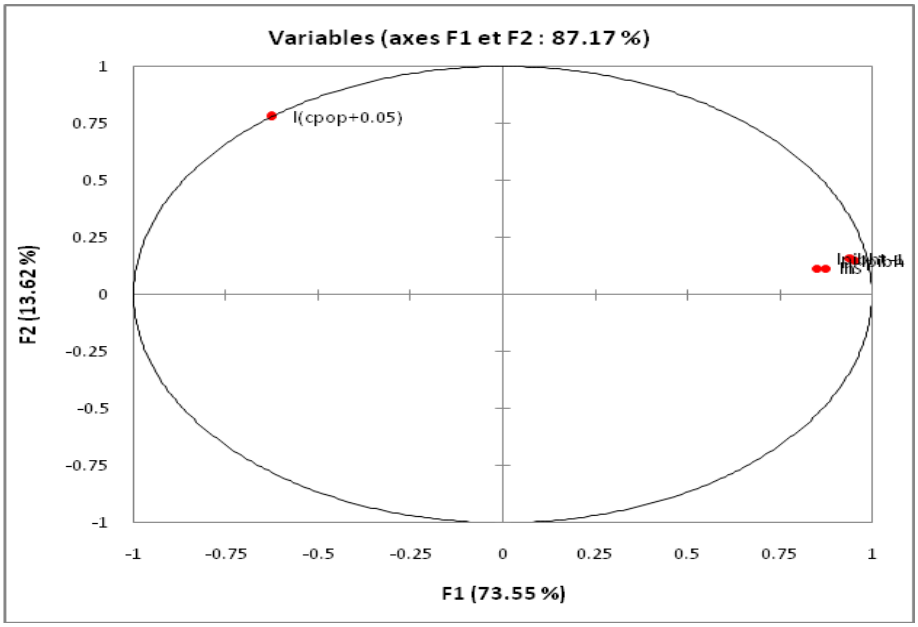

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***

الشكل السابق يمثل التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات، من خلال هذا التمثيل نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن مركز وقريبة من المحيط مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما

نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين ls و $lpib_{t-1}$ و $lpibh$ و lh ضعيفة جدا، وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات كما سبق لنا ذكر ذلك، وهذا يدل على أن لمعدل الادخار المحلي الحقيقي و مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لفترة تأخر واحدة و رأس المال البشري ارتباط وثيق وموجب مع مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في السعودية خلال فترة الدراسة.

الفرع الرابع: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

الشكل رقم 32: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة السعودية.

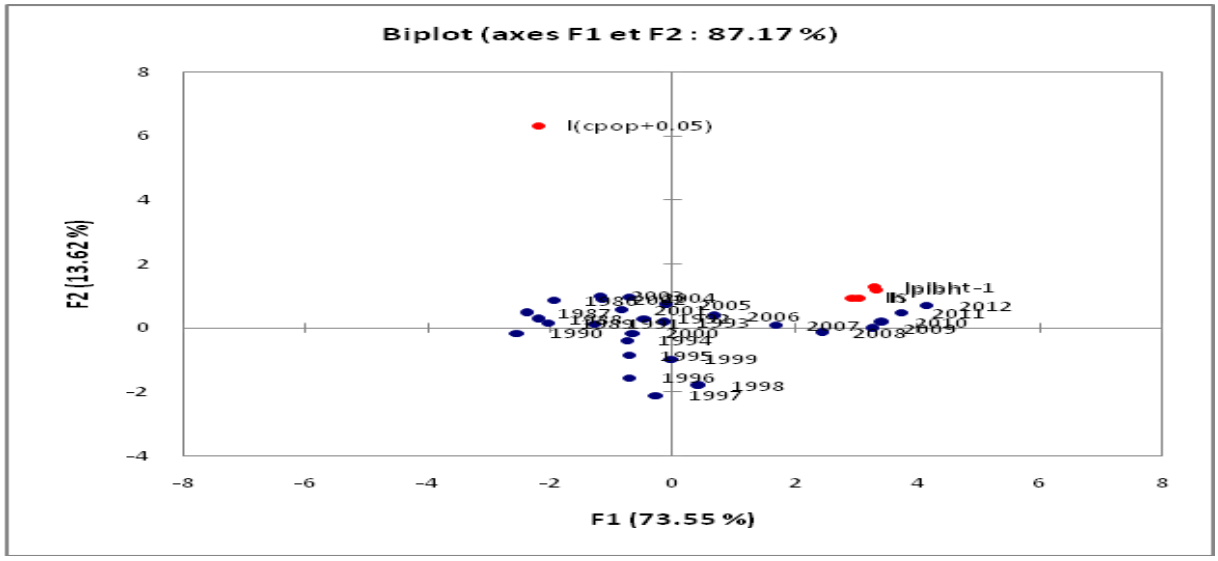

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في السعودية، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نضيف بعض الملاحظات للتحليل السابق حيث من الشكل يمكن أن نميز ثلاث مجموعات تمثل توزيع المتغيرات فبالنسبة للمحور الأفقي سنوات 2002 حتى 2012 تختص بتمثيل قوي للمتغيرات، حيث تشكل المتغيرات ls و $lpib_{t-1}$ و $lpibh$ إلى جانب المتغيرة lh ترابطا مهما عبر الزمن، وخاصة في العشرية الأخيرة، كما اختص المحور العمودي بالمتغيرة $l(n+0.05)$ التي لها ارتباط وثيق مع السنوات 1987 حتى 2001، هذه الفترة التي عرف فيها الاقتصاد السعودي ركودا نتيجة الأزمة البترولية، أما السنوات 1997 حتى 2000 فهي قريبة من مركز الثقل وهي تدل على مرحلة انتقالية وتغييرات جذرية عرفها الاقتصاد السعودي في تلك الفترة.

ثانيا: دراسة حالة البحرين

إن تطبيق طريقة(ACP-normée) على بيانات عينة البحرين في هذه الدراسة باستعمال برنامج Xlstat2014 أعطى النتائج التالية:

الفرع الأول: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم 47: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لحالة البحرين

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type
ls	27	3,0581	0,3241
lpibh	27	9,7385	0,0919
l(cpop+0.05)	27	1,3757	0,4011
lh	27	1,8862	0,1224
lpibht-1	27	9,7313	0,1003

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

المتغير ($lpibh$) هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر (0.0919)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو ($l(n+0.05)$) لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر (0.4011).

الفرع الثاني: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

الجدول رقم 48: مصفوفة الارتباطات بالنسبة لحالة البحرين.

Variables	ls	lpibh	l(cpop+0.05)	lh	lpibht-1
ls	1	-0,2528	0,4523	-0,0277	-0,2149
lpibh	-0,2528	1	0,2777	0,8500	0,9477
l(cpop+0.05)	0,4523	0,2777	1	0,5472	0,3975
lh	-0,0277	0,8500	0,5472	1	0,9065
lpibht-1	-0,2149	0,9477	0,3975	0,9065	1

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات:

* نلاحظ أن هناك ارتباط سالب وضعيف بين المتغير (ls) وهو معدل الادخار المحلي الحقيقي وأغلب متغيرات الدراسة ($lpibh$ ، $lpib_{t-1}$ ، lh) ما عدا المتغيرة $l(n+0.05)$ التي ترتبط بمعدل الادخار الحقيقي بالإيجاب.

* المتغير $lpibh$ وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي له ارتباط قوي وموجب مع كل من المتغيرتين ($lpib_{t-1}$ ، lh) حيث سجلا القيمتين (0.947) و (0.85) على الترتيب.

الجدول رقم 49: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة البحرين

	F1	F2	F3	F4	F5
Valeur propre	3,0548	1,4556	0,3500	0,1009	0,0387
Variabilité (%)	61,0967	29,1119	6,9995	2,0183	0,7735
% cumulé	61,0967	90,2086	97,2082	99,2265	100,0000

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

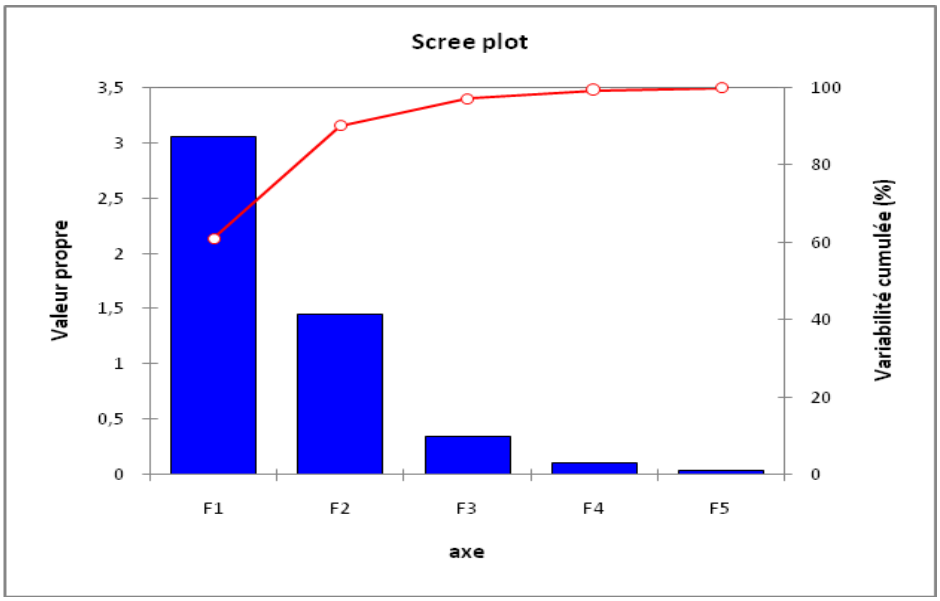

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***

المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى تمثل نسبة 61.09% من قيمة الجمود، أما المحور الثاني F2 فيمثل 29.11% وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (F1، F2) نسبة 90.20% ومنه نستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للمخطط، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F1 ، F2) .

الفرع الثالث: التمثيل البياني للمتغيرات

الشكل رقم 33: التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لحالة البحرين

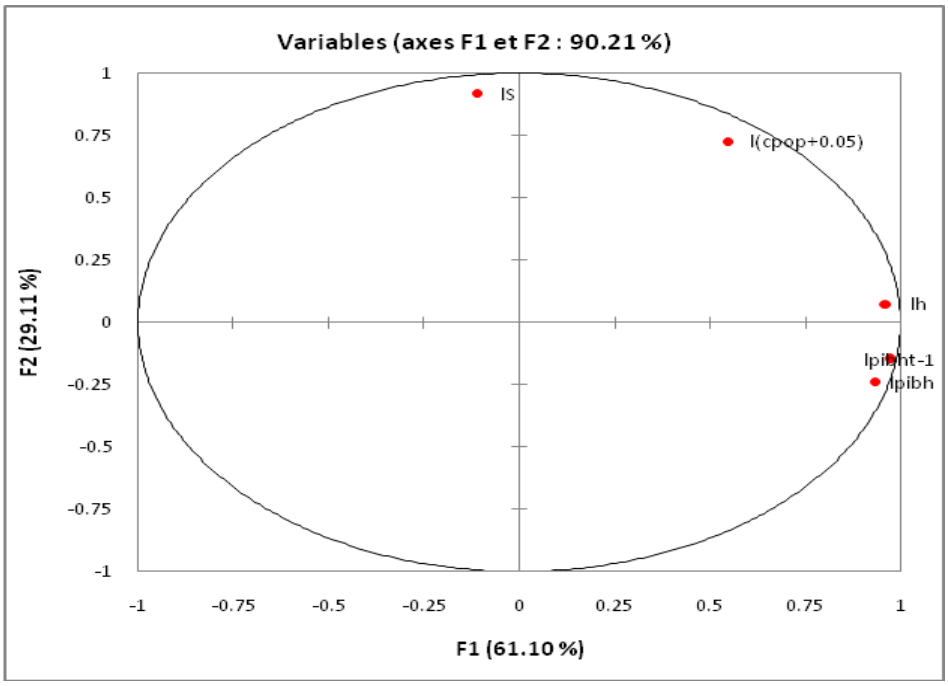

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

الشكل السابق يمثل التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات، من خلال هذا التمثيل نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن مركز وقريبة من المحيط مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين $lpib_{t-1}$ و $lpibh$ و lh و $l(n+0.05)$ ضعيفة جدا، وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات كما سبق لنا ذكر ذلك، كما نلاحظ أنه لا توجد علاقة بين مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي $lpibh$ و معدل الادخار المحلي الحقيقي ls في البحرين خلال فترة الدراسة.

الفرع الرابع: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

الشكل رقم 34: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة البحرين

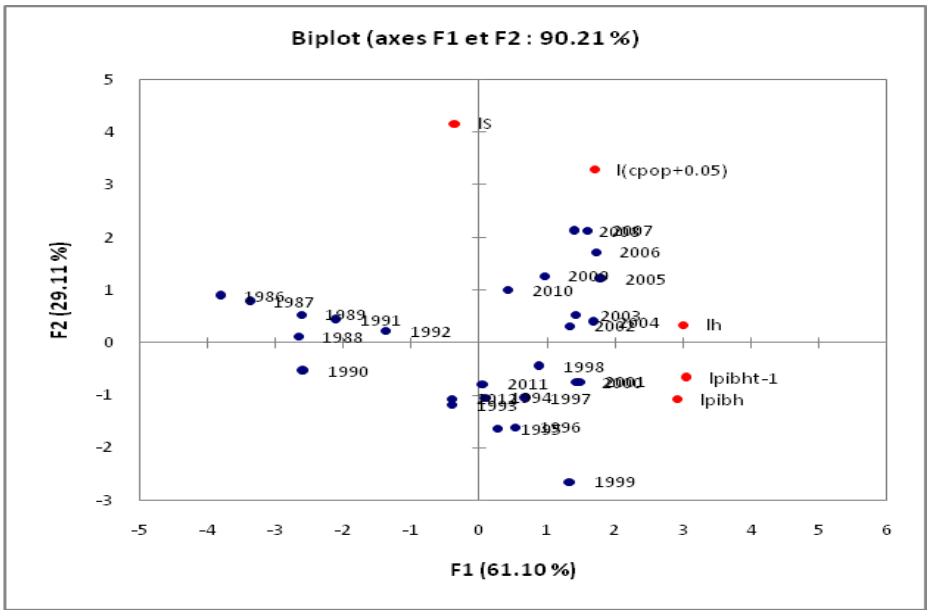

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Xlstat2014***.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في البحرين، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نضيف بعض الملاحظات للتحليل السابق حيث من الشكل يمكن أن نميز مجموعات تمثل توزيع المتغيرات فبالنسبة للمحور الأفقي سنوات 1993 حتى 2012 تختص بتمثيل قوي للمتغيرات، حيث تشكل المتغيرات ترابطا مهما عبر الزمن، وخاصة في العشرية الأخيرة، أما السنوات من 1986 حتى 1992 فهي فترة عرف فيها الاقتصاد البحريني ركودا ووتيرة نمو بطيئة بسبب الأزمة البترولية من جهة ومن جهة أخرى بسبب حرب الخليج.

وفي الأخير وعلى العموم فإن تطبيق تقنيات التحليل الإحصائي أعطت لنا فكرة مسبقة عن أهم المتغيرات التي يمكن أن ندرجها في بناء النموذج القياسي الذي يعبر عن أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في المدى البعيد باستعمال بيانات بانيل، والذي سوف نستعرضه في المبحث الرابع وذلك بتطبيق أهم التقنيات الحديثة في تفسير هذه العلاقة.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول نماذج بانيل (Les modèles de panel)

المطلب الأول: طبيعة معطيات بانيل(La nature des données de panel)

تمثل البيانات الطولية مجموعة من المشاهدات الإحصائية (لمتغير أو أكثر) للعديد من الوحدات أو الأفراد مثل: مؤسسات، دول،... خلال فترة زمنية محددة، و يمتاز هذا النوع من البيانات بطبيعة البعد الثنائي، فهي عبارة عن تركيب لبيانات السلاسل الزمنية) و بيانات مقطعية، و الذي يؤدي إلى تسميتها في بعض الأحيان بالبيانات التجميعية (**Les données groupées**)[1].

و تتم عملية تنضيد البيانات الطولية (**Empliment des données de panel**) وفق طريقتين، الأولى على أساس الأفراد (**Empliment par individus**) و يتم فيها ترتيب كل المشاهدات التاريخية للفرد الأول ثم يليه الفرد الثاني و هكذا حتى ترتب كل مشاهدات العينة، أما في الطريقة الثانية فيتم تنضيد البيانات على أساس الزمن (السنوات أو الأشهر،.....) أي ترتب كل مشاهدات الوحدات لزمن بداية الدراسة ثم يليه الزمن الذي بعده. غير أن الطريقة الأولى هي الأكثر استعمالاً في برامج الحاسوب. في بداية السبعينات و مع تنامي طرق و تقنيات جمع المعلومات الإحصائية و تطور برامج الحاسوب، لقت دراسة البيانات الطولية رواجاً كبيراً و خصوصاً بعد الأعمال الرائدة التي قام بها كل من نيرلوف (**Nerlove-1966**) و مادالا (**Maddala-1971**). و تمتاز دراسات البيانات الطولية بالعديد من المزايا نذكر منها:

- تملك البيانات الطولية خاصية البعد الثنائي و التي تسمح بدراسة ظاهرة الحركية (**La dynamique**) و عدم التجانس (**Hétérogénéité**) بين أفراد عينة الدراسة في آن واحد و ذلك عن طريق استعمال تقنيات التقدير لنماذج البيانات الطولية ، كما أن هذا النوع من البيانات يسمح لنا بدراسة اثر الخصائص الفردية غير المشاهدة[2].
- تسمح دراسات البيانات الطولية بإثراء التحليل التجريبي و إمكانية المقارنة بين وحدات عينة الدراسة، فمثلاً تقدير دالة الإنتاج على أساس البيانات الطولية يعطي إمكانية مقارنة مستوى تطور العامل التكنولوجي بين دول عينة الدراسة.
- يؤدي استعمال البيانات الطولية إلى زيادة حجم العينة، و بالتالي ارتفاع درجة الحرية ، و التخفيض من إمكانية الارتباط الخطي بين المتغيرات المفسرة، و هي بذلك تزيد في قوة الاختبارات الإحصائية.

[1] *Damodar N.Gujarati, Traduction par Bernard Bernier,* ***Econométrie ,*** *4 éme édition, université de Bruxelles, 2004, P* 634.
[2] *Yves Croissant,* ***Les données de panel*** *, 29 Novembre 2005, P 1.*

المطلب الثاني: نمذجة معطيات بانيل (La modélisation des données de panel)

على أساس البعد الثنائي للبيانات الطولية يكون الشكل الخطي العام للنماذج التي تهتم بدراسة هذا النوع من البيانات على النحو التالي:

$$y_{it} = \alpha_{it} + \sum_{k=1}^{K} \beta_{kit} x_{kit} + u_{it} \quad , \quad i = \overline{1,N} \quad , \quad t = \overline{1,T} \qquad (1.1.4)$$

حيث أن y_{it} يمثل المتغير الداخلي أو التابع **(La variable dépendante)**.

x_{kit} يمثل المتغير المستقل أو المفسر ذو الرتبة k (k ème variable explicative).

α_{it} و β_{kit} معلمات النموذج (Les paramètres)، الثوابت و المعاملات.

u_{it} يعبر عن الخطأ العشوائي[1]: $u_{it} = v_i + \eta_t + \varepsilon_{it}$

والذي يضم ثلاث أنواع من الأخطاء العشوائية:

الأول v_i و هو عنصر الخطأ بالنسبة للبيانات المقطعية و الذي يقيس الأخطاء فيما بين الأفراد.

والثاني η_t يمثل مركبة الخطأ المتعلقة بالزمن **(temporel Effet)**.

أما الثالث ε_{it} فهو يتعلق بالمشاهدة في حد ذاتها **(Idiosyncratique)**.

والذي نفترضه في هذا الفرع بأنه يحقق الفرضيات التالية:

- **فرضية التجانس:** $\forall t = \overline{1,T}, \forall i = \overline{1,N} : E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad ; \quad E(\varepsilon_{it}^2) = \delta_\varepsilon^2$
- **فرضية عدم وجود الارتباط المتزامن بين أفراد العينة:** $\forall i \neq j : E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{jt}) = 0$
- **فرضية عدم الارتباط الذاتي:** $\forall t \neq s : E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{is}) = 0$
- **فرضية التعامد:** $\forall i = \overline{1,N}, \forall t = \overline{1,T} : \quad E(\varepsilon_{it} x_{it}) = 0$

في النموذج (1.1.4) المعلمات α_{it} و β_{kit} غير متجانسة فهي تتغير على حسب الأفراد و الزمن، فعدد هذه المعلمات $[NT(K+1)]$ وهو بالضرورة أكبر من حجم العينة (NT)، و الذي يجعل من عملية تقديرها أمراً مستحيلاً [2]. و على هذا الأساس فإن دراسة نماذج البيانات الطولية يقتضي وضع بعض الفرضيات على حالات عدم التجانس، فبغرض تسهيل عرض هذا النوع من النماذج نهتم في تحليلنا بحالة عدم التجانس الفردي فقط، أي أننا نستبعد وجود حالة عدم التجانس الزماني [3]:

$$\forall t : \alpha_{it} = \alpha_i , \quad \beta_{kit} = \beta_{ki} , \quad \eta_t = 0$$

ويكون النموذج (1.1.4) على الشكل:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_{ki} x_{kit} + u_{it} \qquad (2.1.4)$$

و في هذه الحالة يمكننا أن نميز نماذج البيانات الطولية التالية:

---

[1] وهو يضم مجموعة العوامل التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع و التي لم يتم تحديدها ضمن المتغيرات المستقلة بالإضافة إلي كل أخطاء القياس.

[2] *Patrick Sevestre, **économétrie des données de Panel** , Dunod, Paris, 2002, P 10.*

[3] حالة عدم التجانس الزماني تعالج بنفس طريقة معالجة حالة عدم التجانس الفردي.

أولا: نموذج التجانس الكلي (Modèle pooled)

هذا النوع من النماذج هو الأكثر بساطة، و الذي يتميز فيه أفراد العينة بالتجانس الكامل (**Homogénéité totale**): $\forall i = \overline{1,N} : \alpha_i = \alpha \ , \ \beta_{ki} = \beta_k \ , \ v_i = 0$

و تكون الصياغة الرياضية لهذا النموذج بإعادة صياغة (2.1.4) على الشكل:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + \varepsilon_{it} \qquad (3.1.4)$$

و التمثيل البياني لـ (3.1.4) يعطي مستقيم انحدار وحيد، أي حالة التماثل التام بين الأفراد من حيث المعاملات و نقطة المبدأ بالنسبة لمحور التراتيب (**Axe des ordonnées**). و لتقدير معلمات النموذج (3.1.4) يكفي استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (**MCO**) و التي تعطي أفضل مقدر خطي غير متحيز (**Blue**).

ثانيا: نموذج الأثر الفردي (Modèle à effets individuels)

يعتبر نموذج الأثر الفردي الأكثر استعمالاً في نمذجة البيانات الطولية ، و الذي يتميز بحالة عدم التجانس الفردي الناجمة عن اختلاف الأفراد من حيث الثابت ($\alpha_i + v_i$)، أي أن ترتيب الأفراد بالنسبة لمحور التراتيب يختلف من فرد إلى آخر. غير أن معاملات الميل متماثلة ($\beta_{ki} = \beta_k$) بالنسبة لكل الأفراد و الذي يقتضي فرضية تماثل أثر المتغيرات المفسرة x_{kit} على المتغير التابع y_{it} بالنسبة لكل الأفراد. و على حسب طبيعة هذا الأثر يمكننا أن نميز[1]:

*** نموذج الأثر الثابت (Modèle à effet fixe – MEF)**

يستعمل نموذج الأثر الثابت في حالة عدم التجانس المحددة (**Déterministe**) و التي تكون فيها الفروق الفردية من حيث التراتيب بالنسبة للمبدأ (**Les ordonnées à l'origine**) ذات طبيعة معلومة و هذا يجعل من الحد العشوائي v_i معدوم و تكون الصياغة الرياضية لهذا النموذج على الشكل:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + \varepsilon_{it} \qquad (4.1.4)$$

و يمكن تقدير معلمات النموذج (4.1.4) باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية و ذلك بعد إدخال $(N-1)$متغير وهمي (**Variable muette**) على النموذج، و تمنح هذه الطريقة (**MCVM**) مقدر تقاربي غير متحيز (**Un estimateur convergent**).

غير أن استعمال طريقة (**MCVM**) يؤدي إلى فقدان عدد كبير من درجات الحرية، مما أدى بـ ماكينون (**Mackinnon**) إلى استعمال نظرية (**Frish-waugh**) و التي تعتمد على تقدير النموذج (4.1.4) في شكله الانحرافي:

[1] *Christophe Hurlin, **l'économétrie des données de Panel Modèles linéaires simple** , université d'Orléans, 2005, P 20.*

$$\begin{cases} (y_{it} - \overline{y_i}) = \sum_{k=1}^{K} \beta_k (x_{kit} - \overline{x_{ki}}) + \varepsilon_{it} \\ \alpha_i = \overline{y}_i - \sum_{k=1}^{K} \beta_k \overline{x}_{ki} \\ \overline{x}_{ki} = \sum_{t=1}^{t=T} x_{kit} \quad ; \overline{y}_i = \sum_{t=1}^{t=T} y_{it} \\ \forall i = \overline{1, N}, \quad \forall t = \overline{1, T} \end{cases}$$

و هذه الطريقة تعطي مقدرات داخلية (**Des estimateurs within**) مساوية تماماً لمقدرات (MCVM) و تتميز بنفس الخصائص السابقة ($\beta_W = \beta_{MCVM}$).

و يمكننا شرح الفرق بيانياً بين نموذج التجانس الكلي ونموذج الأثر الفردي في التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم 35: تمثيل نموذج الأثر الفردي الثابت.

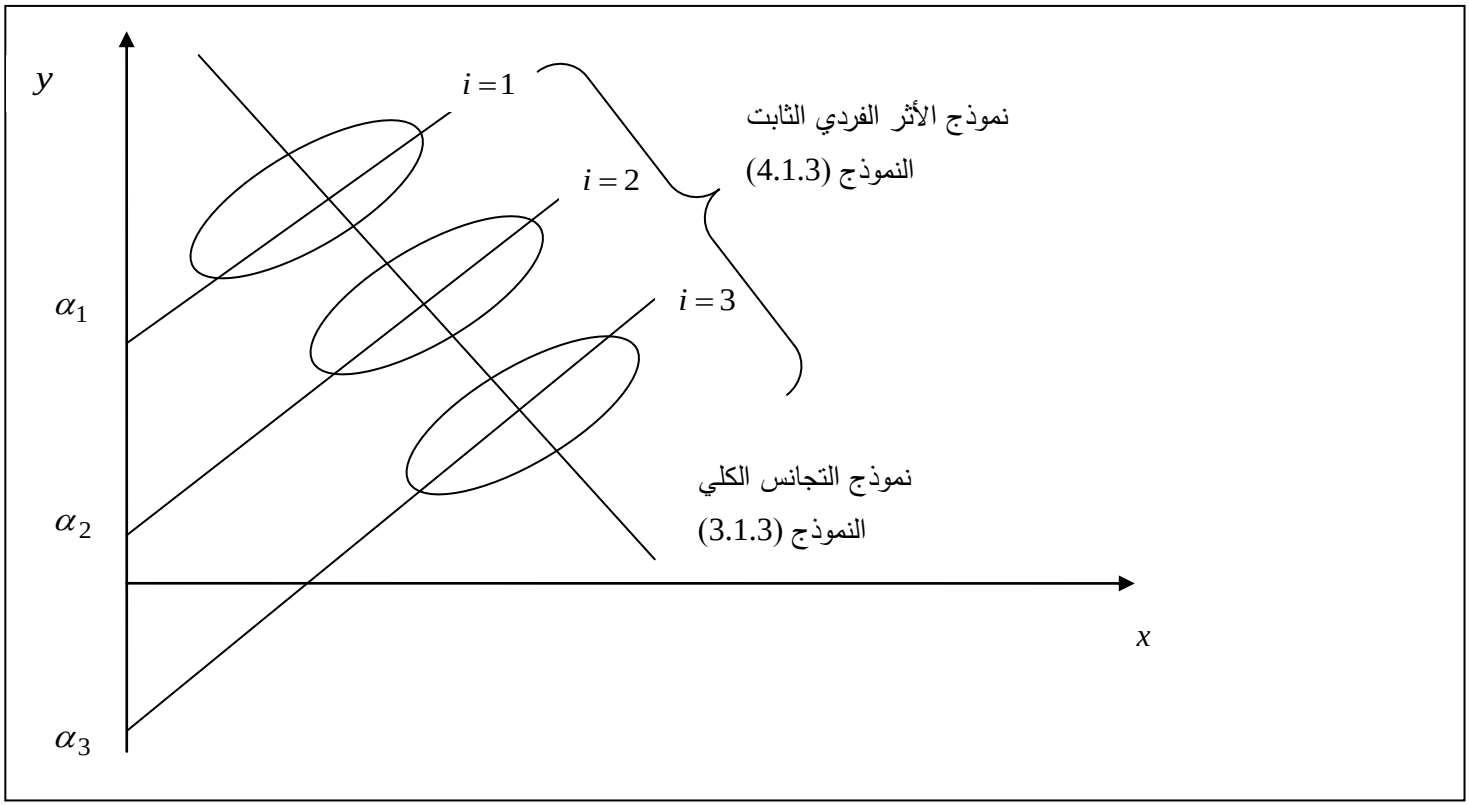

المصدر: *Patrick Sevestre, **économétrie des données de Panel** , Dunod, Paris, 2002, Page 10.*

***نموذج الأثر العشوائي (Modèle à effet aléatoires – MEA)**

بالإضافة إلى الطريقة السابقة (**MEF**) يمكننا كذلك أن نعتمد في نمذجة الأثر الفردي على افتراضه بأنه عشوائي (**Aléatoire**) و ليس محدد. و يكون الأثر الفردي عندئذ ممثل بالحد $(\alpha + v_i)$ حيث أن v_i هو مقدار الأثر العشوائي و الذي يحقق الفرضيات التالية:

$$\forall i = \overline{1,N} : E(v_i) = 0 \ ; \ E(v_i^2) = \sigma_v^2$$

$$\forall i \neq j \quad : E(v_i v_j) = 0$$

و تكون الصياغة الرياضية لهذا النوع من النماذج على النحو التالي:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + u_{it} \qquad (5.1.4)$$

حيث أن $u_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$ هو خطأ مركب و من هنا يسمى كذلك هذا النوع من النماذج بنماذج الخطأ المركب (**Modèle à erreur composées**)، كما أن u_{it} يحقق الفرضيات التالية:

$$\forall i = \overline{1,N} : E(u_{it}) = 0 \ , \ E(u_{it}^{\ 2}) = \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$$
$$\forall i \neq j : E(u_{it} u_{jt}) = 0$$
$$\forall t \neq s : E(u_{it} u_{is}) = \sigma_v^2$$
$$\forall i = \overline{1,N}, \forall t = \overline{1,N} : E(x_{it} u_{it}) = 0$$

إن تقدير النموذج (5.1.4) باستعمال طريقة (**MCO**) يعطي مقدر تقاربي و غير متحيز، غير أنه ليس الأفضل، فالفرضية الثالثة ($E(u_{it}u_{is}) = \sigma_v^2 \neq 0$) توحي بوجود الارتباط الذاتي للأخطاء التي تخص نفس الأفراد (**L'autocorrélation intra-individuelle**) و الذي يؤدي بنا في عملية تقدير النموذج (5.1.4) إلى استعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة (**MCG**) و التي تعطي مقدر تقاربي و بأقل تباين (**Estimateur convergent à variance minimale**) و هو أفضل مقدر.

ثالثا: نموذج المعاملات المُرَكبة (Modèle à coefficients composés – MCC)

يعتبر نموذج المعاملات المركبة (**MCC**) تعميم لحالة نماذج الأثر الثابت (**MEF**)، و الذي يتصف فيه الأفراد بحالة عدم التجانس التام، فالأفراد يختلفون من حيث معاملات الميل (β_{ki}) و قيم التراتيب (α_i)، كما أن طبيعة عدم التجانس تكون معلومة (**Déterministe**). و يكون الشكل الرياضي لهذا النموذج هو:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_{ki} x_{kit} + \varepsilon_{it} \qquad (6.1.4)$$

و يمكن استعمال طريقة (**MCVM**) لتقدير النموذج (6.1.4) و لتعطي مقدر تقاربي إلا أن هذه الطريقة مكلفة جداً من حيث درجات الحرية.

رابعا: نموذج المعاملات العشوائية (Modèle à coefficient aléatoire - MCA)

يعالج هذا النموذج حالة عدم التجانس التام بين الأفراد و التي تكون ذات طبيعة عشوائية، أي أن نموذج المعاملات العشوائية (MCA) يعتبر تعميم لنموذج (MEA) و الذي يختلف فيه الأفراد في معاملات الميل و التراتيب بالنسبة للمبدأ بطريقة عشوائية. و تكون صياغة هذا النموذج على النحو التالي:

$$\begin{aligned} y_{it} &= \alpha + \sum_{k=1}^{K} \beta_{ki} x_{kit} + u_{it} \\ u_{it} &= v_i + \varepsilon_{it} \\ \beta_{ki} &= \beta_k + \mu_{ki} \end{aligned} \qquad (7.1.4)$$

حيث أن μ_{ki} هو متغير عشوائي.

و يعتبر سوامي (**Swamy-1970**) هو أول من استطاع تقدير هذا النوع من النماذج (**MCA**) و ذلك بعد إدخال بعض التعديلات على الشكل الرياضي لنموذج (7.1.4) و استعمال طريقة المربعات الصغرى الشبه معممة (**MCQG**) و التي تعطي أفضل مقدر[1].

المطلب الثالث: الاختبارات الإحصائية (Les tests statistiques)

بعدما تناولنا الأنواع الممكن لنماذج البيانات الطولية يبقى أن نوضح بعض الاختبارات الإحصائية التي تساعد على تحديد نوعية النموذج الذي يتلائم مع بيانات الدراسة.

أولا: اختبار تحديد نوع النموذج (Test de spécification de modèle)[2]:

يسمى هذا الاختبار باختبار التجانس الاندماجي (**Test d'homogeniété emboîtés**) و الذي يتم فيه تحديد نوع نموذج البيانات الطولية الذي يتلائم مع بيانات الدراسة، و لقد اقترح (Hsiao–1986) هذا الاختبار عبر ثلاثة خطوات، حيث أنه في كل خطوة يتم اختبار الفرضية المعدومة H_0 باستعمال إحصائية فيشر (**La statistique de fisher**).

***الخطوة الأولى:** نختبر الفرضية $H_0^1 : \forall i = \overline{1, N} : \alpha_i = \alpha, \quad \beta_{ki} = \beta_k$

و التي تحتوي على (N–1) (K+1) قيد، و يكون النموذج المقيد هو النموذج (3.1.4) أما النموذج بدون قيد فهو (2.1.4)[3] ، إذا كانت الفرضية H_0 مقبولة نكون أمام حالة نموذج التجانس الكلي (**Modèle pooded**) أما في حالة العكس فإننا ننتقل إلى الخطوة الثانية.

***الخطوة الثانية:** نختبر الفرضية $H_0^2 : \forall i = \overline{1, N} : \beta_i = \beta$

تهدف هذه الخطوة إلى البحث عن مصدر عدم التجانس، عدد القيود هو (K(N–1 و النموذج المقيد هو النموذج (4.1.4) أما النموذج الذي بدون قيد فهو النموذج (2.1.4).

---

[1] *Patrick Sevestre,* ***économétrie des données de Panel*** *, Dunod, Paris, 2002, P 162.*

[2] *Christophe Hurlin,* ***l'économétrie des données de Panel Modèles linéaires simple*** *, université d'Orléans, 2005, P 10.*

[3] نفترض في هذا الاختبار أن كل النماذج المستعملة لها أخطاء عشوائية مستقلة و تتبع التوزيع الطبيعي ذو الأمل المعدوم و التباين الثابت σ_ε^2.

إذا كانت الفرضية H_0 مرفوضة نكون أمام حالة عدم التجانس الكلي و الاختيار هو نموذج المعاملات العشوائية (MCA) أو نموذج المعاملات المركبة (MCC)، أما في الحالة العكسية فإننا ننتقل إلى الخطوة التي تليها.

***الخطوة الثالثة:** نختبر الفرضية $H_0^3 : \forall i = \overline{1, N} : \alpha_i = \alpha$

عدد القيود هو (N−1) قيد، النموذج المقيد هو النموذج (3.1.4) أما النموذج بدون قيد فهو نموذج الأثر الفردي (4.1.4). يعد هذا الاختبار تأكيد لنتائج اختبار الخطوة الأولى، فتخفيض عدد القيود في الفرضية H_0^3 يزيد من قوة اختبار فيشر.

إذا كانت الفرضية H_0^3 مقبولة نستعمل نموذج التجانس الكلي(**Modèle pooled**)، أما في حالة رفض الفرضية H_0^3 يكون الاختيار هو نموذج الأثر الفردي و يبقى علينا تحديد نوعية هذا الأثر. و يمكننا أن نلخص هذه الخطوات في الشكل التالي:

الشكل رقم 36: مخطط اختبار تحديد نوع النموذج (Hsiao-1986)

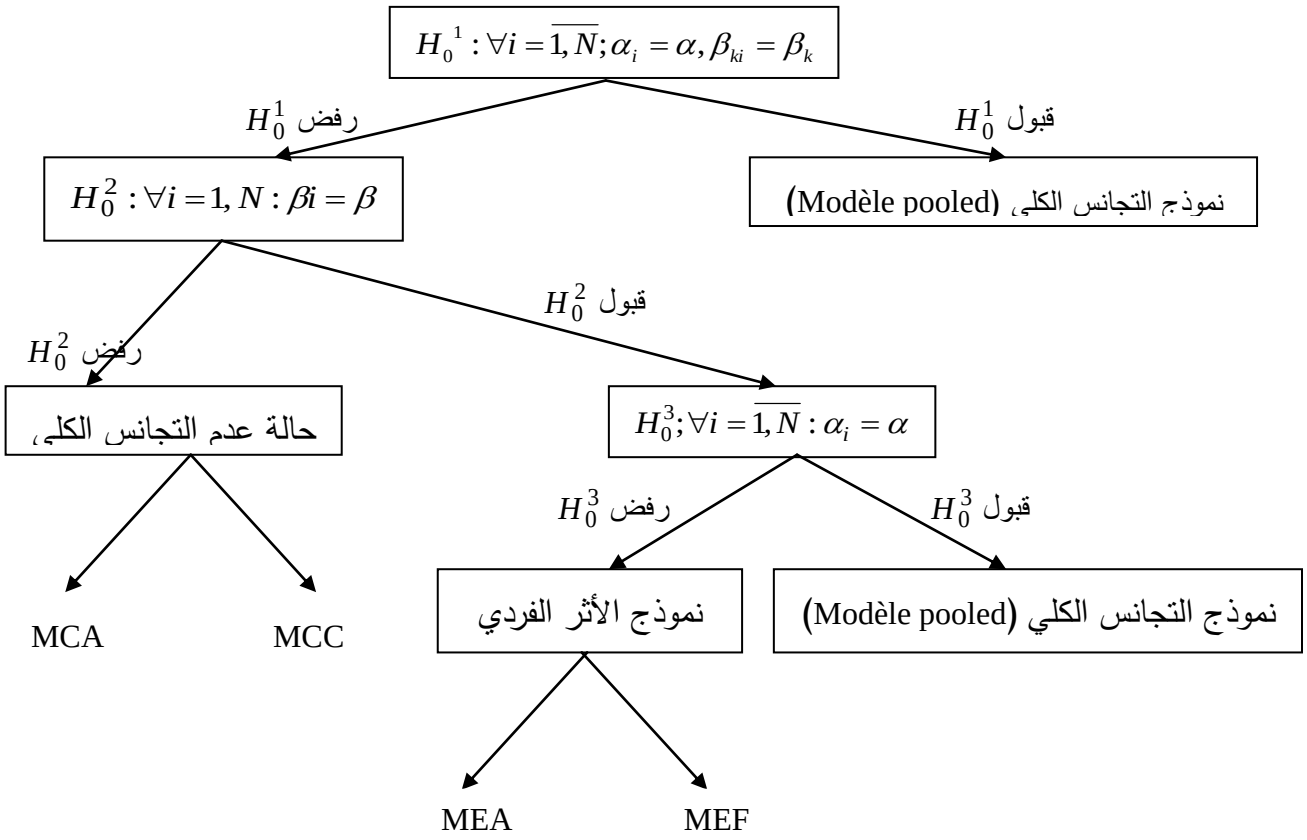

المصدر: Christophe Hurlin **l'économétrie des données de Panel Modèles linéaires simple** , université d'Orléans, 2005, P 11.

ثانيا: اختبار تحديد نوعية الأثر الفردي

***اختبار هوسمان (Test de Hausman)**

يهدف هذا الاختبار إلى تحديد نوعية الأثر الفردي، و هو يعتمد على المقارنة بين مقدر المربعات الصغرى المعممة β_{MCG} لنموذج الأثر العشوائي و المقدر الداخلي (**Within**) β_W لنموذج الأثر

الثابت و اللذان يختلفان تماماً في الحالات التي يكون فيها عامل الزمن T محدود و هي حالة الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي. يفترض هوسمان أنه في حالة وجود ارتباط بين الأثر الفردي و المتغيرات المفسرة فإن المقدر β_{MCG} يكون متحيز (**Biais d'endogéneité**) أما المقدر الداخلي β_W فهو غير متحيز، و عليه تكون فرضية العدم لهذا الاختبار هي [1]:

$$H_0 : \beta_{MCG} = \beta_W$$

و على اعتبار أن هذا الاختبار هو مماثل لاختبار **(Wold)** فإن إحصائية هوسمان تعطى بالمقدار:

$$H = (\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_W)' \left[\text{var}(\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_W)\right]^{-1} (\beta_{MCG} - \hat{\beta}_W)$$

حيث أن H تتبع توزيع قانون *Chi–deux* مع درجة حرية K (بشرط أن تكون N كبير نسبياً).

ففي حالة قبول الفرضية المعدومة أي عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة و الأثر الفردي يكون الاختيار هو نموذج الأثر العشوائي **MEA** أما في الحالة العكسية فنكون أمام حالة نموذج الأثر الثابت **MEF.**

***اختبار براش و باقو (Test de Breusch et Pagan-1980)**

يعتمد اختبار براش و باقو على الفرض المعدوم التالي: $H_0 : \sigma_v^2 = 0$ و على أساس هذا الفرض فان النموذج المفضل هو ذو الأثر فردي، حيث أننا نقوم ب تقدير نموذج الأثر الفردي بطريقة (MCO) ثم نحسب الإحصائية **LM** التي تتوزع حسب توزيع كي دو بدر حرية واحد $\left(LM \rightarrow \chi_1^2\right)$.

فإذا كانت الإحصائية المحسوبة **LM** اقل من الإحصائية المجدولة فإننا نقبل الفرضية المعدومة و نقر بان النموذج الذي يلاءم معطيات الدراسة هو نموذج التجانس الكلي و تحديد نوع هذا الأثر يكون على أساس اختبار هوسمن[2].

و في الأخير يمكننا القول أن نماذج الأثر الفردي هي الأكثر شيوعاً في دراسات البيانات الطولية ، كما أنه يستحسن استعمال نماذج الأثر الثابت في حالة العينات الشاملة **(échantillon exhaustif)** مثل تقدير دالة الإنتاج لمجموعة من الدول أو دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي عبر البلدان، و على العموم فإن نماذج الأثر الثابت تستعمل في الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي. أما في حالة أخذ عينة عشوائية صغيرة نسبياً و نريد مثلاً تقدير دالة الكسب (**Fonction de gain**) فإنه من الأولى أن نستعمل نموذج الأثر العشوائي لأنه الأكثر تلاؤماً مع هذا النوع من البيانات[3].

[1] أي غياب فرضية التعامد بين الأخطاء العشوائية و المتغيرات المفسرة: $E(u_{it}x_{it}) \neq 0$.

[2] أما إذا كانت LM اكبر من الإحصائية المجدولة فإننا نرفض الفرضية المعدومة أي أن $\sigma_v^2 \neq 0$ و يكون النموذج من نوع الأثر الفردي.

[3] *Damodar N.Gujarati, Traduction par Bernard Bernier, **Econométrie** , 4 éme édition, université de Bruxelles, 2004, P 634.*

المطلب الرابع: نماذج البيانات الطولية الديناميكية و التكامل المشترك

أولا: نماذج البيانات الطولية الديناميكية (Les modèles des données de panel dynamiques)

إن نماذج البيانات الطولية السابقة الذكر قد تكون على شكل ديناميكي أي أن المتغير التابع المبطئ يكون ضمن المتغيرات التفسيرية للنموذج. و يمكننا أن نقترح النموذج الديناميكي من الدرجة الأولى التالي:

$$y_{it} = \alpha y_{it-1} + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + u_{it} \qquad (1.2.4)$$

حيث أن: $u_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$

u_{it} يعبر عن الخطأ العشوائي و الذي يضم نوع ين من الأخطاء العشوائية ($u_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$)، الأول v_i و هو عنصر الخطأ بالنسبة للبيانات المقطعية و الذي يقيس الأخطاء فيما بين الأفراد (**Effet individuelle**) و الثاني ε_{it} فهو يتعلق بالمشاهدة في حد ذاتها (**Idiosyncratique**) و الذي نفترضه في هذا الفرع بأنه يحقق الفرضيات التي تم ذكرها في النموذج (1.1.4).

و من اجل شرح و تفسير الآثار الديناميكية في النموذج السابق يمكننا أن نعيد صياغة النموذج (1.2.4) على النحو التالي:

$$\begin{aligned} y_{it} &= \alpha\ y_{it-1} + x'_{it}\beta + u_{it} \\ &= w'_{it}\gamma + u_{it} \end{aligned} \qquad (2.2.4)$$

حيث أن: $u_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$ ، $w_{it} = [y_{it-1}; x'_{it}]'$ ، $\gamma = \begin{bmatrix} \alpha \\ \beta \end{bmatrix}$

في المعادلة أعلاه إدماج المتغير التابع المبطئ y_{it-1} ضمن المتغيرات التفسيرية w_{it} يؤدي إلى ظهور اثر ديناميكي داخل النموذج (2.2.4) مما يجعل من تفسير هذه المعادلة مختلف كلياً عن النماذج السابقة. [1] ففي حالة عدم و جود الأثر ال ديناميكي قيمة y_{it} تتحدد على أساس قيم المتغيرات المستقلة x_{it} ، أما في حالة وجود الأثر ال ديناميكي فان كل التغيرات المقاسة في المتغير التابع y_{it} مشروطة بالتغير في قيم المتغير التابع المبطئ y_{it-1} و تتضمن كذلك المعلومات الجديدة للمتغيرات المستقلة x_{it} .

في النموذج (2.2.4) إذا كانت الآثار الفردية غير مشاهدة v_i ذات معنوية فإننا نكون أمام حالة لارتباط حد الخطأ العشوائي u_{it} مع المتغيرات التفسيرية بما في ذلك المتغير التابع المبطئ، فاستعمال الطريقة (**MCO**) لتقدير المعادلة (2.2.4) يعطي مقدرات غير متسقة[2].

[1] إن إدماج المتغير التابع المبطئ ضمن المتغيرات التفسيرية يحدث تغيير مهم في شرح و تفسير النموذج.

[2] ففي حالة غياب الأثر الديناميكي تكون مقدرات MCO لهذا النموذج متسقة وغير متحيزة، غير أن ظهور المتغير التابع المبطئ ضمن المتغيرات التفسيرية أي و جود الأثر الديناميكي ضمن النموذج يجعل من مقدرات MCO تتصف بتحيز و عدم الاتساق مما يستدعي تغيير طرق تقدير هذا النوع من النماذج.

ثانيا: طرق تقدير نماذج البيانات الطولية الديناميكية

إن استعمال طريقة **(MCO)** في تقدير النماذج يستدعي توفر الكثير من الفرضيات مثل تحديد كل المتغيرات التفسيرية لشرح المتغير التابع و تجانس التباين للخطأ العشوائي و استقلاله عن المتغيرات المستقلة بالإضافة إلى افتراض حالة التوزيع الطبيعي لحد الخطأ العشوائي، غير أن هذه الفرضيات غير متوفرة ضمن نماذج البيانات الطولية الديناميكية الممثلة في النموذج (2.2.4). ففي هذا النوع من النماذج يكون لدينا:

$$E(w_{it}u_{it})\neq 0$$

و يعود ذلك لسبب ارتباط المتغير التابع المبطئ y_{it-1} مع الآثار الفردية v_i و يضفي هذا حالة من تحيز مقدرات المربعات الصغرى. و عليه فانه يجب البحث عن طريقة التقدير تعطي لنا مقدرات متسقة و أكثر جودة، و من اجل حل هذا المشكل نستعمل طريقة المتغيرات المساعدة و التي تتضمن البحث عن مجموعة من المتغيرات المساعدة Z التي تكون مرتبطة مع المتغيرات التفسيرية ومستقلة عن حد الخطأ العشوائي u.[1] $E(z'u)=0$

و تعطي هذه الطريقة مقدرات متسقة و بالإضافة إلى ذلك فإنها تتميز بخاصية الكفاءة في حالة إذا كان عدد المتغيرات المساعدة اكبر من عدد المتغيرات التفسيرية و يعني هذا أن شروط العزوم يفوق عدد المعلمات المطلوب تقديرها و نسمي عندئذٍ هذا النوع من النماذج بالنماذج زائدة التمييز. و لقد أوضح هانسن (**Hansen**−1982) في كتاباته انه في حالة تجانس التباين و الاستقلال المتسلسل للخطأ العشوائي فان مقدرات طريقة المتغيرات المساعدة تتطابق مع مقدرات **(2SLS)**.

الفرع الأول: طريقة العزوم المعممة (Méthode des moments généralisée)

طريقة العزوم المعممة **(MMG)**[2]، و التي تعتمد على المتغيرات المساعدة توفر لنا حلول للمشاكل السابقة و المتمثلة في تحيز مقدرات النموذج الديناميكي الموضح في المعادلة السابقة (2.2.4)، و توفر هذه الطريقة مقدر للمسافة و تعتمد في ذلك على تخفيض المسافة بين شروط العزم للعينة و شروط العزم للمجتمع. و يتم توفير شروط العزوم من فرضيات النموذج قيد الدراسة، و حتى توفر لنا هذه الطريقة مقدرات ذات كفاءة يجب أن يكون عدد المتغيرات المساعدة اكبر من عدد المقدرات مما يعني وفر في شروط العزوم.

و يمكننا أن نميز ضمن طريقة العزوم المعممة بين الطريقتين التاليتين: طريقة مقدر الفروق الأولى **(Estimateur des différences premières)** و طريقة مقدر النظام **(Estimateur de Système)**[3].

---

[1] Batestra et Nerlove (1966) . و كان أول من اقترح هذا النوع من الحلول ضمن النماذج الديناميكية هو

[2] *Generalized Method of Moment (GMM)* .

[3] *William Greene, Traduction de la 5 éme édition par Théophile Azomahou et Nicolas Coudec,* ***Econométrie****, édition française dirigée par Didier Schlacther, IEP Paris, Université Paris II, 2005, PP 295-302.*

الفرع الثاني: طريقة مقدر الفروق الأولى (Estimateur des différences premières)

و تعتمد طريقة مقدر الفروق الأولى و التي تم تقديمها من طرف (**Arellano et Bond-1991**) على أن حل المشكل السابق يكمن في التخلص من الأثر الفردي غير مشاهد أي إقصاء v_i من النموذج الديناميكي الممثل في المعادلة (2.2.4). و يكون ذلك بأخذ الفروق من الدرجة الأولى للنموذج السابق، و نكتب:

$$y_{it} - y_{it-1} = \alpha(y_{it-1} - y_{it-2}) + \beta(x'_{it} - x'_{it-1}) + (\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1}) \qquad (3.2.4)$$

في المعادلة أعلاه نلاحظ أن حد الخطأ العشوائي $(\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1})$ يرتبط مع الفرق $(y_{it-1} - y_{it-2})$ بالإضافة إلى إمكانية و جود علاقة تأثير تبادلية بين المتغيرات التفسيرية و المتغير التابع، و لحل هاتين المشكلتين فان (Arellano et Bond - 1991) اعتمدوا على المتغيرات الداخلية المبطأة و المتغيرات الخارجية كمتغيرات مساعدة[1]. و على هذا الأساس يكون:

$$E[y_{it-s}(\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1})] = 0 \quad , \quad E[x_{it-s}(\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1})] = 0 \quad \wedge \quad s \geq 2$$

و على أساس عبارات شروط العزوم السابقة و التي يمكننا عن طريقها حل مشاكل النموذج فانه يمكننا أن نستنتج شكل مصفوفة المتغيرات المساعدة على النحو التالي:

$$Z_i = \begin{pmatrix} (y_{i0}, \Delta x'_{i2}) & 0 & .... & 0 \\ 0 & (y_{i0}, y_{i1}, \Delta x'_{i3}) & ..... & 0 \\ . & ..... & ... & 0 \\ . & & & \\ 0 & ..... & 0 & (y_{i0}.....y_{iT-2}, \Delta x'_{iT}) \end{pmatrix}$$

و توفر لنا هذه الطريقة مقدر يسمى بمقدر الفروق الأولى **DIF-GMM** [2] لمعلمات النموذج (2.2.3) تكون متسقة، وحتى تكون أكثر جودة يجب التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي لأخطأ من الدرجة الثانية.

الفرع الثالث: طريقة مقدر النظام (Estimateur de Système)

إن طريقة مقدر النظام و المعتمدة من طرف **(Arellano et Bover-1995)**[3]، لتقدير النموذج (2.2.4) تعتمد على استعمال المتغيرات المبطأة كمتغيرات مساعدة لفروق المتغيرات و استعمال فروق المتغيرات المبطأة كمتغيرات مساعدة للمستويات الأصلية للمتغيرات.

---

[1] بن عناية جلول، **أثر السياسات الجبائية على النمو الاقتصادي في المدى البعيد – دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط MENA (1980-2007) مع إشارة لحالة الجزائر** ، رسالة دكتوراه في الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011/2010، ص 160.

[2] *Firset differenced GMM.*

[3] و توصل كلاً من (*Ahn et Schmidt - 1995*) و (*Blundell et Bond - 1998*) لنفس النتائج.

و توفر هذه الطريقة مقدر يسمى بمقدر Sys-GMM و يتميز بأكثر كفاءة و أحسن من مقدر طريقة الفروق الأولى وذلك بسبب المعلومات المفيدة الناجمة عن شروط العزوم الإضافية. إلا انه يبقي من الضروري التحقق من جودة المقدرات ويكون ذلك بعدم وجود ارتباط ذاتي لأخطأ من الدرجة الثانية.

ثالثا: الاختبارات الإحصائية

الفرع الأول: اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan)

بعد تقدير النموذج (2.2.4) بطريقة العزوم المعممة (**MMG**) فإننا نختبر فيما إذا كانت المتغيرات المساعدة المستعملة ضمن طريقة التقدير ملائمة لبيانات عينة الدراسة. فالفرضية المعدومة لهذا الاختبار تنص على عدم وجود ارتباط تقاربي للمتغيرات المساعدة مع الخطأ العشوائي. و تعطي إحصائية هذا الاختبار بالعبارة التالية:

$$\chi = \hat{\varepsilon}' z\left[V(z'\varepsilon)\right]^{-1} z'\hat{\varepsilon} = \hat{\varepsilon}' z\left[S^2 z'\hat{\Omega}\ z\right]^{-1} z'\hat{\varepsilon} \to \chi^2_{(P-k-1)}$$

حيث أن $\hat{\varepsilon}$ يمثل مقدر الأخطاء ضمن النموذج قيد الدراسة، و $\left[S^2 z'\hat{\Omega}\ z\right]$ هو المقدر ألتقاربي للمصفوفة $V(z'\varepsilon)$، و P يمثل عدد المتغيرات المساعدة Z . فإذا كانت الإحصائية المحسوبة اقل من الإحصائية المجدولة نقبل الفرضية المعدومة و يدل هذا على أن المتغيرات المساعدة المستعملة ضمن طريقة التقدير ملائمة لبيانات عينة الدراسة.

و كما نعلم سلفاً في اختبارات المعنوية للنماذج المقدرة بطريقة (MCO) فان قوة الاختبارات الإحصائية ترتفع مع تزايد درجة الحرية $(n-k)$ أي زيادة المشاهدات أو انخفاض عدد المعالم، و بنفس الطريق فان قوة و صلابة المقدرات في طريقة العزوم المعممة (**MMG**) يعتمد على زيادة عدد الشروط العزمية و بالتالي توفير عدد اكبر من المتغيرات المساعدة Z المستقلة عن حد الخطأ العشوائي أو التخفيض في عدد معالم النموذج بمعني الرفع من قيم درجة الحرية $(P-k-1)$.

الفرع الثاني: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Test de Arellano et Bond)

إن اختبار **(Arellano et Bond)** يوفر لنا إمكانية اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى و الثانية ضمن نماذج البيانات الطولية الديناميكية، فالفرضية المعدومة لهذا الاختبار تعتمد على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية، أما إحصائية هذا الاختبار فتتبع التوزيع كي التربيعي. و المهم هو إثبات عدم و جود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية حتى لا تتزايد الأخطاء المعيارية لمقدرات معاملات المتغيرات المساعدة، و قبول فرضية العدم يؤكد صلاحية المتغيرات المساعدة و شروط العزوم المستخدمة في التقدير.

و في هذا النوع من النماذج يكون اختبار **DW** متحيز لكن يمكننا استعمال اختبار بديل هو اختبار **DW-h** من اجل ارتباط الأخطاء من الدرجة الأولى و إحصائية هذا الاختبار تتوزع طبيعيا غير إن فرضية العدم لهذا الاختبار تعتمد على عدم و جود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى فقط.

الفرع الثالث: اختبار وولد (Test de Wald)

إن اختبار **وولد (Wald)** يفترض انه إذا كانت معلمات النموذج المقدرة ذات معنوية فيجب أن تتوافق مع المتغيرات المساعدة في تحقيق شروط القيود العزمية، و بالتالي فان هذا الاختبار يهتم بدراسة معنوية المتغيرات التفسيرية و قدرتها على شرح المتغير التابع.

و بمعنى أخر فان هذا الاختبار يهتم باختبار المعنوية الكلية للنموذج و هو بذلك يوافق اختبار فيشر، فالفرضية المعدومة لهذا الاختبار تنص على أن كل معالم المتغيرات التفسيرية معدومة، و إحصائية هذا الاختبار تتبع توزيع كي التربيعي بدرجة حرية مساوية لعدد القيود. فإذا كانت الإحصائية المحسوبة اكبر من الإحصائية المجدولة نرفض الفرضية المعدومة و نقبل مجموعة المتغيرات التفسيرية في شرح المتغير التابع.

رابعا: دراسة التكامل المشترك للبيانات الطولية

إن النظرية الاقتصادية تفترض أن هناك الكثير من المتغيرات الاقتصادية التي تكون متلازمة و لا تتباعد عن بعضها البعض في المدى البعيد مثل معدل النمو الاقتصادي و رأس المال المادي و البشري و مستوي التقدم التكنولوجي مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة تكاملاً مشترك فيما بينها.

أما إحصائيا فانه من الضروري قبل تقدير النماذج التأكد من استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في النموذج محل الدراسة، فإذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة عند مستوياتها فان استعمالها في التقدير يؤدي إلى مشكل الانحدار الزائف و الذي يعطي لنا مقدرات متحيزة. و عليه فانه يتوجب علينا أن نأخذ الفرق من الدرجة **d** اللازم لكل سلسلة حتى تصبح مستقرة و عندئ ذ نقول أن هذه السلسلة متكاملة من الدرجة **d.**

فبعدما نقوم بأخذ الفروق اللازمة لكل متغيرات النموذج التي تجعل من هذه السلاسل مستقرة و التي تصبح متكاملة تكامل مشترك نقوم بعد ذلك بتقدير النموذج باستعمال المتغيرات ذات الفروق المستقرة [1]، و يسمى هذا بنموذج تصحيح الخطأ (**VECM**)[2]، و يسمح هذا النموذج بتحليل العلاقة على المدى البعيد.

و تعتبر الأعمال الرائدة التي قام بها كل من (**Levin et Lin - 1992**) حجر الزاوية في الأبحاث التي جاءت فيما بعد و المتعلقة بالاقتصاد القياسي للبيانات الطولية في حالة عدم استقرار السلاسل، كما ذكرنا سابقاً فان استعمال البيانات الطولية يرفع من حجم عينة الدراسة مما يزيد من قوة الاختبارات الإحصائية لجذر الوحدة و التكامل المشترك لسلاسل عينة الدراسة. كما أن هذا النوع من الدراسات يأخذ

[1] رتيعة محمد،، **أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من البلدان العربية خلال الفترة (1980-2010)**، أطروحة دكتوراه في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012/ 2013، ص 168.

[2] *Vector Error Correction Model*

في الحسبان الآثار المحتملة للأفراد فيما بينهم في الحالة العامة للاختبارات أما التخصيص فيتوقف على النماذج المقترحة من طرف الباحث.

الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الطولية[1]:

إن الخطوة الأولى تقتضي اختبار فيما إذا كانت متغيرات النموذج محل الدراسة مستقرة أو لا، ففي إطار اختبار استقراري السلسلة X_{it} ، يكون النموذج العام المقترح للاختبار على النحو:

$$\Delta X_{it} = \phi_i X_{it-1} + \alpha_i + \gamma_{it} + \tau_i t + \zeta_{it} \qquad (4.2.4)$$

حيث أن في النموذج أعلاه ζ_{it} يمثل حد الخطأ العشوائي و بالتوزيع التالي: $\zeta_{it} \to iid : ARMA$

و بهذا الغرض فإننا نقترح مجموعة من الاختبارات الإحصائية المهمة و الأكثر حداثة التي تعنى بلختبار استقرارية السلاسل الطولية.

1. اختبار Levin, Lin et Chu (LLC - 2002)

إن اختبار (LLC – 2002) يعتمد أساساً على الاختبار الاعتيادي لديكي فولر الموسع (ADF) [2]، و مع بافتراض أن قيمة المعلمة ϕ_i متساوية بالنسبة لكل أفراد العينة فيكون النموذج على النحو:

$$\Delta X_{it} = \phi\ X_{it-1} + \alpha_i + \gamma_{it} + \tau_i t + \zeta_{it} \qquad (5.2.4)$$

إن اختبار جذر الوحدة للمتغير X_{it} يكون على أساس الفرضية المعدومة و المتضمنة لعدم استقرار السلسلة X_{it} أي وجود جذر الوحدة فعلى أساس هذه الفرضية تكون قيمة المعلمة ϕ في النموذج (5.2.4) معدومة بالنسبة لكل أفراد العينة و نكتب:

$$H_0 : \phi_1 = \phi_2 = \phi_3 = ... = \phi = 0$$

فتكون الفرضية البديلة هي :

$$H_1 : \phi_1 = \phi_2 = \phi_3 = ... = \phi \prec 0$$

و بنفس طريقة اختبار ديكي فولر الموسع فان الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار هي إحصائية t_ϕ لاختبار معنوية المعلمة ϕ في النموذج (5.2.4)، و التي تتوزع تقريبياً حسب التوزيع الطبيعي المعياري في حالة إذا كان إذا كان حجم العينة كبير جداً. و من مساوئ اختبار (LLC–2002) هو التقيد بافتراض أن قيمة المعلمة ϕ_i متساوية بالنسبة لكل أفراد العينة في حالة قبول الفرض البديل و هو فرض مقيد جداً.

2. اختبار Im, Pesaran et Shin (IPS- 2003)

و على العكس من اختبار **(LLC-2002)** فان ا ختبار **(IPS-2003)** يعتمد على النموذج (4.2.4) أي في صياغته العامة و هو بذلك يقر باختلاف قيمة المعلمة ϕ_i بالنسبة لأفراد العينة، و في حالة قبول

[1] وائل سعد حسانين الدواخلي ، **استخدام نماذج بيانات القائمة الديناميكية لقياس اثر التباطؤ في النمو الاقتصادي على توقع المستثمرين في سوق الأوراق المالية**، رسالة دكتوراه في الإحصاء التطبيقي، كلية التجارة قسم الإحصاء جامعة عين شمس، مصر، 2010، ص105– 119.

[2] إن اختبار (*LLC - 2002*) يعتمد كذلك على دراسات كل من (*Quah -1990*) و (*Breitung et Meyer -1991*).

الفرض البديل يعني ذلك وجود على الأقل جزء من أفراد العينة في حالة استقرار:

$$H_1 : \phi_i \prec 0$$

أما الفرضية المعدومة فتبقى على حالها وهي أن تكون قيم ϕ_i معدومة بالنسبة لكل أفراد العينة و عندئذٍ تكون السلسلة X_{it} غير مستقرة، ونكتب:

$$H_0 : \phi_1 = \phi_2 = \phi_3 = \ldots\ldots\ldots = 0$$

ان الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار بالنسبة للفرد i هي t_{ϕ_i} لاختبار معنوية المعلمة ϕ_i بالنسبة للفرد i في النموذج (4.2.4)، و تكون الإحصائية المحسوبة t_{ϕ} لاختبار **(IPS-2003)** هي المتوسط الحسابي لـ t_{ϕ_i} بالنسبة لكل أفراد العينة و التي تتوزع تقريبياً حسب التوزيع الطبيعي المعياري في حالة إذا كان حجم العينة كبير جداً . و يعتبر اختبار **(IPS-2003)** أكثر قوة من اختبار (LLC-2002) بسبب أخذه في الحسبان تباين الآثار الفردية بين أفراد العينة وهو احد أهم مبادئ التحليل في البيانات الطولية.

3. اختبار Breitung (t-stat - 2000)

إن الدراسات التطبيقية للاختبارين السابقين أثبتت ضعف هذين الاختبارين في حالة إذا كان عدد الأفراد كبير جداً بالنسبة لطول السلسلة، بكل بساطة فان **(Breitung-2000)** يعتمد على فكرة تقدير بواقي النموذج (4.2.4) ثم إجراء تحويل (**Arellano et Bond -1995**) على هذه البواقي، و الفرضية المعدومة لهذا الاختبار تعتمد على عدم استقرار سلسلة البواقي المعدلة و بالتالي استقرار سلسلة الدراسة. و الإحصائية المحسوبة لاختبار **(Breitung - 2000)** تتوزع حسب التوزيع الطبيعي المعياري.

4. اختبار Maddala et Wu (MW- 1999)

إن اختبار **(MW-1999)** يعتمد على النموذج (4.2.4) و على الفرضيتين المعدومة و البديلة لاختبار **(IPS-2003)**غير أن هذا الاختبار يقوم على أساس إجراء اختبار ديكي فولر الموسع لكل فرد على حدي ثم يحدد الاحتمال المرافق لهذا الاختبار P_i فتكون العبارة $[-2LnP_i]$ تتوزع حسب توزيع χ^2_2 و من اجل حساب الإحصائية المحسوبة لاختبار **(MW-1999)** لكل أفراد العينة في آن واحد ثم الاعتماد على مقاربة مونتي كارلو يكون:

$$P - Fisher = -2\sum_{i=1}^{N} LnP_i \rightarrow \chi^2_{2N}$$

وعلى أساس عدم وجود قيود على الأفراد و لا على فترات الدراسة يعتبر اختبار **(MW-1999)** أفضل من كل الاختبارات السابقة.

5. اختبار (Hadri – 2000)

يفترض **(Hadri-2000)** في إطار اختباره لاستقرار السلسلة X_{it} أن تكون هذه السلسلة مستقرة على أساس الفرض المعدوم أي عدم وجود جذر الوحدة لكل فرد على حدى فيكون الفرض البديل وجود فرد على الأقل يقبل جذر وحدة أي تكون عنده السلسلة X_{it} غير مستقرة، و نكتب:

$$H_0 : \forall i : \phi_i \prec 0 \qquad VS \qquad H_1 : \exists i : \phi_i = 0$$

و بغرض اختبار الفرضية أعلاه يعتمد **(Hadri-2000)** على تقدير بواقي تحدير X_{it} بالنسبة للثابت و الاتجاه العام بطريقة المربعات الصغرى، ثم تطبيق اختبار مضاعف لاغرانج **(LM)**[1] على مقدرات البواقي. و تكون الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار تتبع التوزيع الطبيعي المعياري.

الفرع الثاني: دراسة العلاقة طويلة المدى للبيانات الطولية[2]:

إذا كانت متغيرات البيانات الطولية في مستوياتها غير مستقرة فان استعمالها في التقدير يؤدي إلى انحدار زائف، غير أننا نعمد إلى اخذ الفروق من نفس الدرجة d لهذه السلاسل كإجراء بغية استقرارها و في حالة التحقق من استقرارها نقول عندئذٍ أن هذه السلاسل في حالة ممكنة للتكامل مشترك من الدرجة d.

و حتى نتحقق من وجود تكامل مشترك لهذه السلاسل المستقرة يلزم إجراء اختبار التكامل المشترك للبيانات. و من أهم الاختبارات في هذا المجال نذكر اختبار (Pedroni) و اختبار (Kao) و كل من هذين الاختبارين يعتمد على فرض العدم الذي لا يجيز وجود تكامل مشترك للمتغيرات آما الفرض البديل فيقر بوجود تكامل مشترك للمتغيرات.

و تصبح عندئ ذ العلاقة المقدرة بين السلاسل ذات التكامل المشترك ضمن النموذج محل الدراسة تمثل علاقة توازن هيكلية على المدى البعيد و ليست انحدار كاذب. و يسمى النموذج المقدر بنموذج تصحيح الخطأ **(VECM)**[3].

أ. اختبار التكامل المشترك

أ.1. اختبار التكامل المشترك (Pedroni-2000)

و من اجل دراسة التكامل المشترك للمتغيرين y_{it} و x_{it} نقترح النموذج التالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + u_{it} \qquad (6.2.4)$$

و على أساس الفرضية المعدومة لاختبار **(Pedroni-2000)** فانه لا يوجد تكامل مشترك بين السلسلتين y_{it} و x_{it} لكل أفراد العينة، و يقترح **(Pedroni-2000)** سبعة إحصائيات محسوبة لاختبار إمكانية التكامل المشترك للمتغيرين y_{it} و x_{it} ضمن البيانات الطولية. و يكون ذلك بتطبيق اختبار **(IPS-2003)** لاستقرار مقدرات البواقي في النموذج (6.2.4) بالنسبة لكل فرد و بين الأفراد و عليه فانه يمكن تصنيف هذه الإحصائيات إلى مجموعتين:

---

[1] *Multiplicateur de Lagrange*

[2] *Christophe Hurlin et Valérie Mignon,* ***une synthèse des testes de cointegration sur données de Panel****, université d'Orléans, novembre 2006, PP 23 - 28.*

[3] *Vector Error Correction Model.*

إحصائيات البعد الداخلي: $Panel\ v-Statistic$

$Panel\ \rho-Statistic$

$Panel\ PP-Statistic$

$Panel\ ADF-Statistic$

إحصائيات البعد البيني: $Group\ \rho-Statistic$

$Group\ PP-Statistic$

$Group\ ADF-Statistic$

و تتبع هذه الإحصائيات التوزيع الطبيعي المعياري تقريباً، و على أساس أن الفرض المعدوم يعتمد على وجود جذر وحدة لبواقي النموذج (6.2.4) فأن كل الاختبارات أحادية الجانب . و عليه إذا كانت قيمة الإحصائية $Panel\ v-Statistic$ اكبر من القيمة 1.64 نرفض الفرضية المعدومة و نقر بوجد تكامل مشترك بين السلسلتين y_{it} و x_{it} ، أما بالنسبة للإحصائيات الست المتبقية فإننا نقارنها بالقيمة الحرجة 1.64 - فإذا كانت قيمة الإحصائية المحسوبة اقل من القيمة الحرجة نرفض الفرضية المعدومة و نقر بوجد تكامل مشترك بين السلسلتين y_{it} و x_{it} .

أ.2. اختبار التكامل المشترك (Ko -1999)

في اختبار التكامل المشترك **(Ko -1999)** تنص الفرضية المعدومة على عدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتين y_{it} و x_{it} ، و على أساس فرضية العدم وعلى حسب **(Ko--1999)** حتى و إن كانت الفروق الأولى للسلسلتين السابقتين مستقرتين فان مقدرات المربعات الصغرى للبواقي في النموذج (6.2.3) غير مستقرة. و عليه فان هذا الاختبار يؤول إلى اختبار استقرارية بواقي الانحدار السابق و يكون ذلك باستعمال اختبار ديكي فولر **(DF)**.

ويمنح هذا الاختبار أربعة إحصائيات محسوبة من نوع اختبار ديكي فولر **(DF)** تنقسم إلى قسمين:

قبل إجراء عملية تصحيح التحيز لمعالم الارتباط المتسلسل للأخطاء: DF_ρ ، DF_t

بعد إجراء عملية تصحيح التحيز لمعالم الارتباط المتسلسل للأخطاء: DF_ρ^* ، DF_t^*

و في الأخير اقترح (Ko –1999) إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) على سلسلة البواقي و حساب الإحصائية ADF .

تتوزع الإحصائيات المحسوبة السابقة DF_ρ ، DF_t ، DF_ρ^* ، DF_t^* ، ADF تقريبياً حسب التوزيع الطبيعي المعياري.

ثالثا: طرق تقدير العلاقة طويلة المدى

إذا كانت متغيرات النموذج محل الدراسة في حالة تكامل مشترك فان الخطوة التالية هي تقدير العلاقة طويلة الأجل و هي علاقة توازن بسبب استقرارية البواقي لنموذج التكامل مشترك، غير أن استعمال طريقة المربعات الصغرى في تقدير هذه العلاقة يمنح مقدرات متحيزة و غير متسقة و هذا في حالة البيانات الطولية. و ليكن النموذج المقترح للتقدير على النحو:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + u_{it} \qquad (7.2.4)$$

و نفترض في النموذج أعلاه أن كل متغيرات النموذج غير مستقرة في مستوياتها إلا أنها في حالة تكامل مشترك من الدرجة الأولى.

و الإشكالية في تقدير هذا النوع من النماذج هو داخلية المنحدرات و عدم ثبات التباين للبواقي و مع إمكانية وجود ارتباط ذاتي للخطأ. و كل هذه الصعوبات تستدعي و جود طريقة تقدير جديدة لها القدرة في التعامل مع هذا النوع من النماذج و حل كل المشاكل سابقة الذكر بغية الوصول إلى مقدرات مقبولة و ذات تفسيرات أكثر فائدة.

الفرع الأول: طريقة التقدير FMOLS (Pedroni -2000)

إن طريقة التقدير FMOLS[1] المقترحة من طرف **(Pedroni--2000)** تعالج المشاكل الثلاثة السابقة الذكر للنموذج (7.2.4) المتغيرات التفسيرية الداخلية و الارتباط الذاتي للأخطاء.

و يعتمد (**Pedroni--2000**) في هذه الطريقة على الخصائص التقريبية لثلاثة أنواع من مقدرات البيانات الطولية و هي $Residual-FM$ و تعنى بالخواص التقريبية للبواقي، $Ajusted-FM$ و و التي تهتم بدمج البيانات من خلال البعد الداخلي و أما بغرض دمج البيانات على أساس البعد البيني فاستعمل $Group-FM$. و تمنح طريقة التقدير **FMOLS** مقدرات للمعالم متسقة و تتبع تقريبياً التوزيع الطبيعي المعياري و هي بذلك تكون أكثر قوة.

الفرع الثاني: طريقة التقدير DOLS (Ko -2000)

إن طريقة التقدير DOLS [2] المعتمدة من طرف (**Ko-2000**) تهدف إلى تصحيح الارتباط الذاتي للأخطاء و عدم ثبات التباين و حذف الداخلية المحتملة للمتغيرات التفسيرية مع المتغير التابع ضمن البيانات الطولية.

و بهذا الهدف يقترح **(Ko-2000)** إجراء آخر و المتمثل في استعمال الإبطاء أو الإسراع في المتغيرات التفسيرية ضمن النموذج المقترح للتقدير (7.2.4) و يعتبر هذا الإجراء كأداة للتخلص من مشكل الداخلية للمتغيرات التفسيرية مع المتغير التابع . أما بغرض تصحيح الارتباط الذاتي للأخطاء فيكون عن

[1] *Fully Modified OLS*.
[2] *Dinamic OLS*.

طريق استعمال الإبطاء في المتغير التابع، و اقترح كل من **(Ko et Chiang-2000)** استعمال مقدرات التباينات المشروطة طويلة الأجل من اجل التخلص من مشكل عدم ثبات التباين.

و بغرض تحسن جودة هذه المقدرات فلقد اعتمد **(Pedroni-2001)** على أعمال **(Ko-2000)** ليقترح مقدر يعتمد متوسط مقدرDOLS للبيانات الطولية يسمى **DOLS (GD)** [1].

و تمنح طريقة التقدير **DOLS** مقدرات للمعالم متسقة و تتبع تقريبياً التوزيع الطبيعي المعياري. و هي بذلك تكون أكثر قوة.

[1] Group Mean (GD).

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي

في هذا المبحث سنقوم بالدراسة القياسية لأثر الادخار على النمو الاقتصادي، فسنقوم أولا تقديم نموذج لهذه الدراسة، ثم نقوم بدراسة السببية بين المتغيرتين(حصة الفرد من الناتج و الادخار)، كما يتضمن هذا المبحث أيضا تقدير نماذج البانال الديناميكي والعلاقة طويلة الآجل لهذه الدراسة، ثم إجراء مختلف الاختبارات الإحصائية اللازمة ودراستها من الناحية الاقتصادية مستعملين في ذلك برنامج ***Eviews8*** وبرنامج ***Stata12***.

كم يجب أن ننوه إلى أنه خلال دراستنا لظاهرة الادخار والنمو الاقتصادي ضمن البيانات الطولية فإننا نعمل على اختبار إمكانية تبيين أثر الادخار على النمو الاقتصادي ضمن اقتصاديات العينة، و نهتم كذلك بتحديد المتغيرات الاقتصادية التي تبدي قدرة تفسيرية في شرح العلاقة السابقة في حالة تحققها.

المطلب الأول: تقديم نموذج الدراسة ودراسة السببية بين متغيرات الدراسة

أولا: تحديد النموذج المقترح للدراسة:

الفرع الأول:تحديد عينة الدراسة:

في دراستنا لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية، اخترنا 8 دول كعينة للدراسة وهي: **الجزائر ، البحرين، مصر، الأردن، المغرب، المملكة العربية السعودية، السودان، تونس،** ولقد كان اختيارنا لهذه الدول متعلق بتوفر المعطيات الخاصة بمتغيرات الدراسة والمأخوذة من قاعدة البيانات المعتمدة لدى **البنك الدولي** [1] واختيرت فترة الدراسة من سنة 1985 إلى 2012.

1. كتابة الشكل التحليلي لنموذج الدراسة:

محاولتنا منا لدراسة أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي، يتحدد نموذج الدراسة بناءا على دالة النمو الاقتصادي **لسولو المطور** التي تعتبر الادخار والكثافة السكانية متغيرات مستقلة ومؤثرة والنموذج هو على الشكل التالي:

$$lpib_t = a_{0i} + a_1 ls_t + a_2 l(n+g+\delta)_t + \varepsilon_t$$

حيث أن: $lpib_t$ الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

ls: فهو الادخار الحقيقي.

n: هو معدل نمو الجهد و g: هو معدل الابتكار التكنولوجي و δ: هو معدل الاهتلاك.

وحسب الصيغة الموجودة لعمل مانكيو وشركائه **(MRW−1992)**، وذلك في تقدير المعادلة لمجموعة متكونة من 98 دولة غير متجانسة (متفاوتة التطور)، واعتمدوا على استعمال متوسطا ت مختلف متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة (1960− 1985) لكل دولة i، و مع افتراض ثبات $(\gamma+\delta)$ بالنسبة لكل الدول و المساوي لـ 0,05 [2].

[1] *DATABASE, **World Development Indictors(WDI) of the World bank**.*

[2] *Pierre Cahuc, , **Macroéconomie Avancée- ECo 557**, Paris, Janvier 2007 , page 14*

وبالتالي يصبح نموذج سولو على الشكل التالي:

$$lpib_t = a_{0i} + a_1 ls_t + a_2 l(n+0.05)_t + \varepsilon_t$$

كما نقوم بإدخال **مؤشر رأس المال البشري** ، **ومتغيرة حصة الفرد من إجمالي الناتج بتأخير سنة ضمن المتغيرات التفسيرية للنموذج،** وعلى هذا الأساس يصبح نموذج دراستنا هذا من نوع البانال الديناميكي لسولو المطور حيث يكتب النموذج على النحو التالي:

$$lpibh_{it} = a_{0i} + a_1 ls_{it} + a_2 lh_{it} + a_3 lpibh_{it-1} + a_4 l(n+0.05) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$lpibh_{it}$: يمثل لوغاريتم حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة i في الفترة t، وهو يمثل المتغير التابع في النموذج.

ls_{it}: يمثل لوغاريتم نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في الفترة t.

lh_{it}: يمثل لوغاريتم متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق للدولة i في الفترة t، مأخوذة من قاعدة البيانات لبارو ولي(**Barro & Lee**) 2010، حيث تم حساب القيم السنوية باستعمال معدل النمو السنوي المتوسط.

$l(n+0.05)$: يمثل مؤشر الكثافة السكانية مقاسا i في الفترة t.

$lpibh_{it-1}$: يمثل لوغريتم مستوي حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي للدولة i لفترة تأخر واحدة.

ε_{it}: يمثل الخطأ العشوائي[1].

ثانيا: دراسة السببية بين الادخار المحلي الحقيقي وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

لدراسة السببية بين معدل الادخار المحلي الحقيقي وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، قمنا بإجراء اختبار جرانجر (**Granger**) والذي أعطى النتائج التالية:

<u>الجدول رقم 50</u>: نتيجة اختبار السببية لجرانجر.

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests
Date: 01/15/16 Time: 15:44
Sample: 1986 2012
Lags: 3

Null Hypothesis:	W-Stat.	Zbar-Stat.	Prob.
LPIBH does not homogeneously cause LS	7.19853	3.28899	0.0010
LS does not homogeneously cause LPIBH	5.61414	1.91713	0.0552

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8***.

بناءا على نتائج الجدول رقم(6) نرفض فرضية العدم(حصة الفرد من الناتج لا يسبب معدل الادخار المحلي) وهذا عند مستوى معنوية 1% وعليه فحصة الفرد من الناتج يسبب الادخار المحلي والعكس

[1] و هو يضم مجموعة العوامل التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع و التي لم يتم تحديدها ضمن المتغيرات المستقلة بالإضافة إلي كل أخطاء القياس.

صحيح، حيث أننا نرفض فرضية العدم(معدل الادخار المحلي لا يسبب حصة الفرد من الناتج) وبالتالي توجد سببية في اتجاهين واحد، وهو ما يتوافق مع نظريات النمو التي تؤكد على دور الادخار في الرفع من الأداء الاقتصادي من خلال التراكم الرأسمالي.

المطلب الثاني: تحديد نوع النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة

أولا: تقدير نموذج الدراسة

نقوم في هذا الفرع بتقدير ال معادلة المذكورة أعلاه بطريقة المربعات الصغرى، و على أساس أن بيانات الدراسة طولية فإننا نميز ثلاث نماذج: **نموذج التجانس الكلي (Pooled)، نموذج الأثر الثابت (MEF) ونموذج الأثر العشوائي (MEA)**، و يتم تقدير النموذج الأول و الثاني بطريقة المربعات الصغرى العادية، أما النموذج الأخير فيتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى المعممة و النتائج مسجلة في ما يلي:

الفرع الأول: نتائج تقدير نموذج التجانس الكلي:

الجدول رقم: 51 تقدير نموذج التجانس الكلي.

Dependent Variable: LPIBH
Method: Panel Least Squares
Date: 01/13/16 Time: 13:43
Sample: 1986 2012
Periods included: 27
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 216

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.055189	0.031933	1.728298	0.0854
LPIBHT_1	0.996323	0.003084	323.0373	0.0000
LS	-0.000137	0.008580	-0.016017	0.9872
LH	0.005456	0.007974	0.684295	0.4945
L_CPOP_0_05_	-0.021757	0.005364	-4.055655	0.0001

R-squared	0.999005	Mean dependent var	7.936599
Adjusted R-squared	0.998987	S.D. dependent var	1.096945
S.E. of regression	0.034919	Akaike info criterion	-3.848674
Sum squared resid	0.257285	Schwarz criterion	-3.770543
Log likelihood	420.6568	Hannan-Quinn criter.	-3.817109
F-statistic	52988.68	Durbin-Watson stat	2.082689
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8***.

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت:

الجدول رقم52: تقدير نموذج الأثر الثابت.

Dependent Variable: LPIBH
Method: Panel Least Squares
Date: 01/13/16 Time: 13:45
Sample: 1986 2012
Periods included: 27
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 216

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.658676	0.162372	4.056577	0.0001
LPIBHT_1	0.901470	0.023038	39.12985	0.0000
LS	0.019323	0.009558	2.021664	0.0445
LH	0.068236	0.019655	3.471749	0.0006
L_CPOP_0_05_	-0.035420	0.008412	-4.210466	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.999169	Mean dependent var	7.936599
Adjusted R-squared	0.999124	S.D. dependent var	1.096945
S.E. of regression	0.032472	Akaike info criterion	-3.962922
Sum squared resid	0.215104	Schwarz criterion	-3.775407
Log likelihood	439.9956	Hannan-Quinn criter.	-3.887165
F-statistic	22286.14	Durbin-Watson stat	2.211477
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8***.

الفرع الثالث: نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي:

الجدول رقم 53: تقدير نموذج الأثر العشوائي.

Dependent Variable: LPIBH
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 01/13/16 Time: 13:45
Sample: 1986 2012
Periods included: 27
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 216
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.055189	0.029695	1.858555	0.0645
LPIBHT_1	0.996323	0.002868	347.3837	0.0000
LS	-0.000137	0.007979	-0.017224	0.9863
LH	0.005456	0.007415	0.735868	0.4626
L_CPOP_0_05_	-0.021757	0.004989	-4.361319	0.0000

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	0.032472	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.999005	Mean dependent var	7.936599
Adjusted R-squared	0.998987	S.D. dependent var	1.096945
S.E. of regression	0.034919	Sum squared resid	0.257285
F-statistic	52988.68	Durbin-Watson stat	2.082689
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.999005	Mean dependent var	7.936599
Sum squared resid	0.257285	Durbin-Watson stat	2.082689

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8***.

إن النموذج الموجه للتقدير هو من نوع نماذج البيانات الطولية الديناميكية بسبب وجود إبطاء زمني ضمن النموذج، وعليه فان إحصائية دوربين و واتسن *DW* و التي تساعدنا في الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولي تكون متحيزة و لا يمكننا استعمالها، غير أنه يوجد اختبار بديل يعتمد على تصحيح التحيز الموجود في إحصائية *DW* و الناتج عن الأثر الديناميكي الموجود في النموذج، و الفرضية المعدومة لهذا الاختبار هي **الاستقلال الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى**

و الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار هي[1]:

$$h=\left(1-\frac{DW}{2}\right)\sqrt{\frac{NT}{1-NT\times Var(\hat{\beta})}}\xrightarrow{asy}N(0.1)$$

حيث أن NT يمثل حجم العينة.

فإذا كانت القيمة المحسوبة لهذا الاختبار h اكبر من القيمة المجدولة التي عادةً ما تكون 1.96 في حالة العينات الكبرى فإننا نرفض الفرضية المعدومة و يكون هناك ارتباط موجب للأخطاء من الدرجة الأولى.

ثانيا:اختبار إمكانية وجود أثر فردي في النموذج:

في البداية نعمل على اختبار مكانية و جود اثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة و يكون هذا على أساس اختبار من نوع فيشر الذي تكون فيه فرضية العدم تلاءم نموذج التجانس الكلي، أي عدم وجود أي أثر للأفراد في العينة المدروسة، و إحصائية هذا الاختبار هي[2] :

$$F(N-1\ ,\ \ NT-N-K)=\frac{(R^2{}_{MNC}-R^2{}_{MC})/(N-1)}{(1-R^2{}_{MNC})/(NT-N-K)}$$

حيث أن:

N: يمثل عدد الأفراد (في حالتنا هذه 8 الدول)

T: طول السلسلة الزمنية المقترحة للدراسة (في حالتنا هذه 27 سنة)

K: عدد المتغيرات الخارجية في النموذج (في حالتنا هذه 4)

R^2_{MC}: يمثل معامل التحديد المضاعف للنموذج المقيد أي في ظل فرضية العدم، في هذه الحالة هو نموذج بدون أثر أي نموذج التجانس الكلي (R^2_{MC}=0.9990).

R^2_{MNC}: يمثل معامل التحديد المضاعف للنموذج الغير مقيد أي في ظل الفرضية العكسية، في هذه الحالة يوافق نموذج الأثر الثابت(R^2_{MNC}=0.9992).

و عند تطبيق هذا الاختبار يعطي لنا قيمة لإحصائية فيشر المحسوبة قدرها $F_C=7.285$ أما الإحصائية المجدولة فقد بلغت: $F(7\ ,\ 204)=2.73$ و عليه نرفض الفرضية المعدومة و بمستوى معنوية 1%

و نقول أن هناك اثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة.

و عند تطبيق هذا الاختبار يعطي لنا قيمة لإحصائية فيشر المحسوبة قدرها $F_C=3.0446$ أما الإحصائية المجدولة فقد بلغت: $F(50\ ,\ 1313)=1.52$ و عليه نرفض الفرضية المعدومة و بمستوى معنوية 1% و نقول أن **هناك أثر فردي** ضمن بيانات عينة الدراسة.

---

[1] *Damodar N.Gujarati, Traduction par Bernard Bernier, **Econométrie** , 4 éme édition, université de Bruxelles, 2004, PP 675 et 676.*

[2] *William Greene, **Traduction de la 5 éme édition par Théophile Azomahou et Nicolas Coudec, économétrie**, édition française dirigée par Didier Schlacther , IEP Paris, Université Paris II, 2005, page 277.*

ثالثا: اختبار تحديد نوعية الأثر

بعد إجراء اختبار فيشر والذي بين وجود الأثر الفردي سوف نقوم بتحديد نوعية الأثر وهذا باستعمال اختبار

هوسمن **(HausmanTest)** من اجل الاختيار بين نموذج الأثر الثابت أو الأثر العشوائي، و نتيجة هذا الاختبار هي:

الجدول رقم 54: نتيجة اختبار هوسمن (Hausman Test)

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	39.134553	4	0.0000

** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LPIBHT_1	0.901470	0.996323	0.000523	0.0000
LS	0.019323	-0.000137	0.000028	0.0002
LH	0.068236	0.005456	0.000331	0.0006
L_CPOP_0_05_	-0.035420	-0.021757	0.000046	0.0437

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8***.

إن الإحصائية المحسوبة لاختبار هوسمن $\chi^2_C = 39.13$ كبيرة جداً مقارنةً بالإحصائية المجدولة $\chi^2_4 = 9.48$ و منه يمكننا رفض الفرضية المعدومة و الإقرار بان هناك ارتباط بين المتغيرات المفسرة و الأثر الفردي، و عليه يكون النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من **نوع الأثر الفردي** و الذي يمنحنا مقدرات متسقة في هذه الحالة، و يعني هذا أن دول العينة تتفق من ناحية معاملات المتغيرات المفسرة و تختلف في قيم الثابت و هذا الاختلاف يتحدد على أساس قيم المتغيرات المفسرة لكل دولة.

رابعا: تقييم نموذج الأثر الفردي

على أساس نتائج الاختبارات السابقة، فإن النموذج الذي يتلاءم مع بيانات عينة دراستنا هو نموذج الأثر الفردي، بناءا على نتائج للتقديرات السابقة المبينة في الجدول رقم(51)، يكتب النموذج على النحو التالي:

$$lpibh_{it} = 0.658 + 0.019ls_{it} + 0.068lh_{it} + 0.901lpibh_{it-1} - 0.035l(n+0.05) + e_{it}$$

الفرع الأول: التقييم الاقتصادي

نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة **الادخار المحلي الحقيقي** موجبة وهذا يلائم النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة معدل الادخار المحلي الحقيقي ب1 % تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج بـ 0.019%.

كما وجدنا علاقة موجبة **بين رأس المال البشري** و مستوي حصة الفرد من الناتج، حيث أن زيادة رأس المال البشري ب 1 % تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج بـ 0.068%، وهذا مالا يتعارض والنظرية

الاقتصادية، وذلك لأن الاستثمار في رأس المال البشري(التعليم وتدريب القوى العاملة) من المقومات الأساسية للنمو ، حيث أن الإنفاق على الرأس المال البشري يعتبر ادخارا في حد ذاته لأنه يعمل على تحفيز أنشطة البحث والتطوير مستقبلا من خلال نوعية تكوين عمال وباحثين وتقنيين ومهندسين أكفاء يساهمون بدرجة كبيرة في زيادة النمو على المدى الطويل.

كما تشير مرونة **مستوي حصة الفرد من الناتج المحلي للسنة الماضية** (0.901) إلى التأثر الكبير للناتج بالنسبة لهذا المتغير، وهذا مالا يتعارض والنظرية الاقتصادية لأن النمو الاقتصادي هو ظاهرة تراكمية.

بالإضافة إلى ما سبق، نلاحظ أن مرونة **معدل النمو السكاني** هي(- 0.035) مما يعني أن زيادة النمو السكاني بـ 1 % تؤدي إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج وهذا مالا يتعارض والنظرية الاقتصادية.

وعليه فان اختيار نموذج الأثر الفردي الثابت هو الأنسب في تحليل و دراسة هذا النوع من الظواهر.

الفرع الثاني: التقييم الإحصائي

من خلال نتائج اختبارات(**Student**) للمعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج، نلاحظ قبولها إحصائيا عند مستوى المعنوية الإحصائية(5%). كذلك يشير اختبار(**Fisher**) لمعنوية النموذج الكلية إلى قبول القوة التفسيرية لهذا النموذج(5%). كما أن قيمة معامل التحديد المضاعف قد بلغت(R^2=0.99) وهي قيمة ممتازة، وعلى أساس هذه النتيجة فإن 99% من نصيب الفرد من الدخل الإجمالي يتحدد ضمن المتغيرات المستقلة للنموذج.

كما أن إحصائية اختبار دربن واستن(**DW**) تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى مما يجعل مقدرات المعالم غير متسقة(**Non convergents**).

المطلب الثالث: التقدير باستخدام النموذج الديناميكي

بما أننا استخدمنا نموذج من نوع البانال الديناميكي فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى تبقى غير صالحة في مثل هذه النماذج، حيث لا تستطيع معالجة بعض مشاكل في النموذج الديناميكي، وبغية الحصول على مقدرات أفضل ونتائج أحسن من هذا التقدير سوف نستخدم طرق أخرى للتقدير في مثل هذا النوع من النماذج، وفي ما يلي سنتعرض لهذه الطرق.

أولا: تقدير النموذج بطريقة DYN-GMM

إن تقدير النموذج أعطى لنا النتائج التالية[1]:

الجدول رقم 55: نتائج تقدير النموذج بطريقة مقدر الفروق DYN-GMM

```
. xtdpd lpibh lpibht1 ls lh lcpop005, dgmmiv(dls  dlh dlcpop005  dlpibh) artests(2)

Dynamic panel-data estimation                 Number of obs          =       216
Group variable: pays                          Number of groups       =         8
Time variable: an
                                              Obs per group:     min =        27
                                                                 avg =        27
                                                                 max =        27

Number of instruments =    196                Wald chi2(4)           =   5339.46
                                              Prob > chi2            =    0.0000
One-step results
```

lpibh	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lpibht1	.8683873	.0271059	32.04	0.000	.8152607	.9215139
ls	.022309	.0100779	2.21	0.027	.0025566	.0420614
lh	.0972857	.0233956	4.16	0.000	.0514311	.1431402
lcpop005	-.0357827	.0088436	-4.05	0.000	-.0531159	-.0184495
_cons	.8665206	.1877506	4.62	0.000	.4985362	1.234505

```
Instruments for differenced equation
        GMM-type: L(2/.).dls L(2/.).dlh L(2/.).dlcpop005 L(2/.).dlpibh
Instruments for level equation
        Standard: _cons
```

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي **Stat-12**.

كانت النتائج المتحصل عليها تؤكد على أن كل المتغيرات التفسيرية المقترحة في الدراسة مقبولة إحصائيا عند مستوي معنوية 5% و إشارات مقدرات المعالم مقبولة اقتصادياً حيث لاحظنا أن:

- ✓ الادخار المحلي الحقيقي أبدى اثر معتبر و موجب فالتغير في معدل الادخار المحلي الحقيقي بـ 1% يؤدي إلى زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بـ 0.022% و هذه النتيجة مقبولة من وجهة اقتصادية.
- ✓ زيادة مخزون رأس المال البشري بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بـ 0.097% و هي نتيجة مقبولة اقتصاديا.
- ✓ انخفاض معدل النمو السكاني بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بحوالي 0.357% وهي مقبولة اقتصاديا، وبالتالي فإن كل المتغيرات التفسيرية مقبولة اقتصادياً و إحصائيا.

بالإضافة إلى ذلك فان إحصائية **Wald** تؤكد رفض الفرضية المعدومة عند مستوي معنوية **5%** وقبول معنوية النموذج بالكل.

من جانب أخر فإن نتيجة اختبار **(Arellano et Bond)** للارتباط المتسلسل للأخطاء من الدرجة الأولى و الثانية أعطى النتائج التالية:

[1] من اجل توضيح أكثر في طريقة التقدير هذه انظر الفصل الرابع ص 137 من هذا البحث.

الجدول رقم 56: نتيجة اختبار (Arellano et Bond)

```
. estat abond

Arellano-Bond test for zero autocorrelation in first-differenced errors
```

Order	z	Prob > z
1	-.2276	0.8200
2	.80276	0.4221

H0: no autocorrelation

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي **Stat-12**.

في الجدول رقم 56 تشير نتيجة هذا الاختبار بالنسبة للارتباط المتسلسل للأخطاء من الدرجة الأولى إلى قبول الفرضية المعدومة أي لا يوجد ارتباط متسلسل للأخطاء من الدرجة الأولى ضمن النموذج، و المهم هو اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية و نتيجة هذا الاختبار تؤكد على قبول فرض العدم و المتضمن لعدم وجود أيضا ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية و هذا عند مستوي معنوية **5%**، و هذه النتيجة مهم جداً من وجهة إحصائية فهي تعني عدم الارتباط التسلسلي لحد الخطأ من الدرجة الثانية أو أعلى من جهة و من جهة أخرى تأكد على صلاحية المتغيرات المساعدة و شروط العزوم المستعملة من قبل هذه الطريقة و هي بذلك تعتبر دليل على اتساق مقدرات المعالم.

ولاختبار القيود زائدة التمييز فإننا نستعمل الاختبار التالي:

الجدول رقم 57: نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan).

```
. estat sargan
Sargan test of overidentifying restrictions
        H0: overidentifying restrictions are valid

        chi2(172)     =  3.505343
        Prob > chi2   =    1.0000
```

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي **Stat-12**.

إن نتيجة الاختبار أعلاه تؤكد بما لا يدع مجال للشك أن الفرضية المعدومة لهذا الاختبار مقبولة و بمستوي معنوية **5%**، و قبول فرضية العدم يعني أن المتغيرات المساعدة المستخدمة من قبل هذه الطريقة مستقلة عن بواقي النموذج أي أنها متغيرات خارجية.

وعلى أساس التحليل السابق يمكننا القول أن نتائج التقدير بطريقة **DYN-GMM** مقبولة من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

ثانيا: نتائج تقدير النموذج بطريقة مقدر النظام SYS-GMM

يمثل الجدول التالي نتيجة تقدير النموذج بطريقة **SYS-GMM** [1]

الجدول رقم 58: نتائج تقدير النموذج بطريقة مقدر النظام SYS-GMM

```
. xtdpdsys lpibh lpibht1 ls lh lcpop005, lags(1) artests(2)
note: lpibht1 dropped because of collinearity

System dynamic panel-data estimation        Number of obs      =       208
Group variable: pays                        Number of groups   =         8
Time variable: an
                                            Obs per group:  min =        26
                                                            avg =        26
                                                            max =        26

Number of instruments =    202              Wald chi2(4)       =  26847.12
                                            Prob > chi2        =    0.0000
One-step results
```

lpibh	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lpibh						
L1.	.9888567	.0075324	131.28	0.000	.9740934	1.00362
ls	.0331447	.0108276	3.06	0.002	.0119229	.0543665
lh	.0219176	.0141545	1.55	0.122	-.0058247	.04966
lcpop005	-.0276602	.0076344	-3.62	0.000	-.0426234	-.012697
_cons	-.0115587	.0583121	-0.20	0.843	-.1258483	.102731

```
Instruments for differenced equation
        GMM-type: L(2/.).lpibh
        Standard: D.lpibht1 D.ls D.lh D.lcpop005
Instruments for level equation
        GMM-type: LD.lpibh
        Standard: _cons
```

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي **Stat-12**.

و بنفس الطريقة السابقة فإننا في البداية ندرس نتائج تقدير النموذج من وجهة إحصائية، و على أساس نتيجة اختبار **Wald** فان النموذج ذو معنوية كلية عند مستوي **5%**، إلا أن استعمال اختبار ستيودنت بين أن الحد الثابت ليس له معنوية إحصائية حتى عند مستوى 5%، كما أن مخزون رأس المال البشري ليس له معنوية إحصائية أيضا حتى عند مستوى 5%، أما اقتصادياً فلاحظنا أن كل المتغيرات التفسيرية الأخرى مقبولة اقتصادياً حيث أن:

- ✓ الادخار المحلي الحقيقي أبدى أثر معتبر و موجب فالتغير في معدل الادخار المحلي الحقيقي بـ 1% يؤدي إلى زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بـ 0.033% و هذه النتيجة مقبولة من وجهة اقتصادية.
- ✓ زيادة مخزون رأس المال البشري بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بـ 0.021% و هي نتيجة مقبولة اقتصاديا.

[1] من اجل توضيح أكثر في طريقة التقدير هذه انظر الفصل الرابع ص 138 من هذا البحث.

- ✓ انخفاض معدل النمو السكاني بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بحوالي 0.027% وهي مقبولة اقتصاديا، وبالتالي فإن كل المتغيرات التفسيرية مقبولة اقتصادياً.

الجدول رقم 59: نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan)

```
. estat sargan
Sargan test of overidentifying restrictions
        H0: overidentifying restrictions are valid

        chi2(197)     =  204.8232
        Prob > chi2   =    0.3363
```

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي **Stat-12**.

إن نتيجة الاختبار أعلاه تؤكد على أن الفرضية المعدومة لهذا الاختبار مقبولة عند مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن المتغيرات المساعدة المستخدمة من قبل هذه الطريقة مستقلة عن بواقي النموذج أي أنها متغيرات خارجية ، الأمر الذي يؤكد على صلاحيتها وصلاحية شروط العزوم المستعملة، بالتالي فإن نتائج التقدير باستعمال هذه الطريقة مقبولة إحصائيا.

ثالثا: نتائج تقدير النموذج بطريقة DIF-GMM:

في هذا الجزء نوسع النموذج ليشمل الفروق الأولى للمتغيرات التفسيرية بالإضافة إلى مستويات المتغيرات التفسيرية و نهدف من خلال هذه الطريقة إلى إبراز الأثر على المدى القصير للمتغيرات التفسيرية على مستوى حصة الفرد من الناتج و بغرض تقدير هذا النموذج فإننا نعتمد على طريقة **DYN-GMM** و نتيجة تقدير النموذج في الجدول رقم 60 و من خلال النتائج المتحصل عليها فان النموذج مقبول كليا و هذا بالاعتماد على اختبار **Wald** عند مستوي معنوية 5%، أما بالنسبة لإشارات مقدرات المعالم فهي مقبولة اقتصاديا.

الجدول رقم 60: نتائج تقدير النموذج بطريقة DIF-GMM مع إبراز الأثر على المدى القصير.

```
Arellano-Bond dynamic panel-data estimation  Number of obs      =       200
Group variable: pays                         Number of groups   =         8
Time variable: an
                                             Obs per group:  min =        25
                                                             avg =        25
                                                             max =        25

Number of instruments =    181               Wald chi2(4)       =   5551.79
                                             Prob > chi2        =    0.0000
One-step results
```

lpibh	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lpibh						
L1.	.8556086	.0258396	33.11	0.000	.804964	.9062532
ls	.030512	.0106032	2.88	0.004	.0097301	.0512938
lh	.1013896	.0229771	4.41	0.000	.0563553	.146424
lcpop005	-.0369783	.0091221	-4.05	0.000	-.0548572	-.0190994
_cons	.9356409	.1783469	5.25	0.000	.5860873	1.285194

```
Instruments for differenced equation
        GMM-type: L(2/.).lpibh
        Standard: D.lpibht1 D.ls D.lh D.lcpop005 dls dlpibh dlcpop005 dlh ls lh lcpop005
Instruments for level equation
        Standard: _cons
```

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي **Stat-12**.

أما فيما يخص اختبار القيود زائدة التمييز فان النتيجة في الجدول (14.3.4) تأكد على قبول الفرضية الصفرية لهذا الاختبار عند مستوي معنوية **5%** أي أن المتغيرات المساعدة المستخدمة من قبل هذه الطريقة مستقلة عن بواقي النموذج أي أنها متغيرات خارجية فهي سليمة و مقبولة.

الجدول رقم 61: نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan)

```
. estat sargan
Sargan test of overidentifying restrictions
        H0: overidentifying restrictions are valid

        chi2(176)     =  185.7782
        Prob > chi2   =    0.2921
```

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي **Stat-12**.

على أساس النتائج المتحصل عليها تكون نسب تأثير المتغيرات التفسيرية المقبولة لشرح و تحديد ظاهرة الادخار المحلي على مستوى حصة الفرد من الناتج ضمن دول العينة وخلال فترة الدراسة على النحو التالي:

- ✓ معدل الادخار المحلي الحقيقي أبدى هذا المتغير أثر معتبر و موجب فالتغير في نسبة الادخار المحلي الحقيقي بـ 1% يؤدي إلى زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بـ 0.030% و هذه النتيجة مقبولة من وجهة اقتصادية.
- ✓ زيادة مخزون رأس المال البشري بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بـ 0.101% وهذه النتيجة مقبولة من وجهة اقتصادية.
- ✓ انخفاض معدل النمو السكاني بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بحوالي 0.369%.

وعلى الرغم من هذه النتيجة المهمة فإننا نلاحظ أن دور الادخار المحلي ضعيف نسبيا مقارنتا بعوامل الإنتاج الأخرى ضمن دول هذه العينة وخلال فترة الدراسة، وهذا يرجع إلى طبيعة اقتصاديات دول عينة الدراسة التي تعتمد في مصادر نموها على صادرات المواد الأولية حيث أنها تعاني من عدم التنويع في الاقتصاد لذلك سوف نقوم بتقدير العلاقة على المدى الطويل بغية تحسين تقديرات ومعنوية النموذج.

المطلب الرابع: تقدير العلاقة طويلة الأجل:

من أجل تقدير العلاقة طويلة الآجل، يجب في البداية أن نختبر استقرارية متغيرات النموذج فإذا كانت هذه المتغيرات مستقرة عند نفس الفرق فعند إذن نختبر إمكانية التكامل المشترك لهذه المتغيرات، فإذا كانت هذه المتغيرات في حالة تكامل مشترك، نقوم بتقدير العلاقة طويلة الآجل.

أولا: اختبار استقرارية متغيرات النموذج

بغرض اختبار استقرارية السلاسل الطولية لمتغيرات النموذج نستعمل الاختبارات الإحصائية التالية: اختبار(**Levin, Lin et Chu**)، اختبار **(Breitung)**، اختبار(**Im, Pesaran et Shin**)، اختبار(**Maddala et Wu**[1]) وكانت النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 62: نتائج اختبار استقرارية لسلسلة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

Panel unit root test: Summary
Series: LPIBH
Date: 01/13/16 Time: 16:38
Sample: 1986 2012
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.77946	0.2179	8	200
Breitung t-stat	2.20685	0.9863	8	192
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.56813	0.7150	8	200
ADF - Fisher Chi-square	18.0236	0.3225	8	200
PP - Fisher Chi-square	12.0859	0.7380	8	208

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي **Eviews8**

كل الاختبارات المستعملة تتوزع حسب التوزيع الطبيعي المعياري تقريباً.

الجدول رقم 63: نتائج اختبار استقرارية لسلسلة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي عند الفرق الأول.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LPIBH)
Date: 01/13/16 Time: 16:40
Sample: 1986 2012
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	3.08782	0.9990	8	192
Breitung t-stat	-2.51654	0.0059	8	184
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.80127	0.0025	8	192
ADF - Fisher Chi-square	34.7971	0.0042	8	192
PP - Fisher Chi-square	140.236	0.0000	8	200

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي **Eviews8**

كل الاختبارات المستعملة تتوزع حسب التوزيع الطبيعي المعياري تقريباً.

[1] هذا الاختبار يوافق اختبار ADF-Fisher Chi-square.

على أساس النتائج المتحصل عليها فإن المتغيرة: *lpibh* غير مستقرة في مستواها باستعمال أغلب الاختبارات السابقة وبمستوى معنوية 5%، غير أنها استقرت عند الفرق الأول باستعمال أربعة اختبارات إحصائية عند مستوى الدلالة 5%.

جدول رقم 64: نتائج اختبار استقرارية لسلسلة الادخار المحلي الحقيقي.

Panel unit root test: Summary
Series: LS
Date: 01/13/16 Time: 16:48
Sample: 1986 2012
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.36556	0.0860	8	200
Breitung t-stat	-3.96577	0.0000	8	192
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.55207	0.0603	8	200
ADF - Fisher Chi-square	23.1917	0.1087	8	200
PP - Fisher Chi-square	22.7545	0.1205	8	208

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي **Eviews8**

كل الاختبارات المستعملة تتوزع حسب التوزيع الطبيعي المعياري تقريباً.

الجدول رقم 65: نتائج اختبار استقرارية لسلسلة معدل الادخار المحلي الحقيقي عند الفرق الأول.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LS)
Date: 01/13/16 Time: 16:49
Sample: 1986 2012
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.60792	0.0000	8	192
Breitung t-stat	-4.19877	0.0000	8	184
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-8.73312	0.0000	8	192
ADF - Fisher Chi-square	92.7043	0.0000	8	192
PP - Fisher Chi-square	120.771	0.0000	8	200

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي **Eviews8**

كل الاختبارات المستعملة تتوزع حسب التوزيع الطبيعي المعياري تقريباً.

على أساس النتائج المتحصل عليها فإن المتغيرة: *ls* غير مستقرة في مستواها باستعمال أغلب الاختبارات السابقة وبمستوى معنوية 5%، غير أنها استقرت عند الفرق الأول باستعمال كل اختبارات جذر الوحدة و عند مستوى معنوية **5%**.

الجدول رقم 66: نتائج اختبار استقرارية لسلسلة رأس المال البشري.

Panel unit root test: Summary
Series: LH
Date: 01/13/16 Time: 16:45
Sample: 1986 2012
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.74837	0.0402	8	200
Breitung t-stat	-0.21581	0.4146	8	192
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.55077	0.2909	8	200
ADF - Fisher Chi-square	22.0816	0.1406	8	200
PP - Fisher Chi-square	35.4760	0.0034	8	208

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي**Eviews8** .

كل الاختبارات المستعملة تتوزع حسب التوزيع الطبيعي المعياري تقريباً.

الجدول رقم 67: نتائج اختبار استقرارية لسلسلة رأس المال البشري

Panel unit root test: Summary
Series: D(LH)
Date: 01/13/16 Time: 16:46
Sample: 1986 2012
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	4.81443	1.0000	8	192
Breitung t-stat	4.09480	1.0000	8	184
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	3.07910	0.9990	8	192
ADF - Fisher Chi-square	7.90923	0.9515	8	192
PP - Fisher Chi-square	11.3308	0.7886	8	200

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي**Eviews8** .

كل الاختبارات المستعملة تتوزع حسب التوزيع الطبيعي المعياري تقريباً.

على أساس النتائج المتحصل عليها فإن المتغيرة: *lh* غير مستقرة في مستواها باستعمال أغلب الاختبارات السابقة وبمستوى معنوية 5%، كما أنها لم تستقر عند الفرق الأول باستعمال كل اختبارات جذر الوحدة و عند مستوى معنوية **5%**.

الجدول رقم 68: نتائج اختبار استقرارية لسلسلة حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي بتأخير سنة.

Panel unit root test: Summary
Series: LPIBHT_1
Date: 01/13/16 Time: 16:50
Sample: 1986 2012
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.09639	0.4616	8	200
Breitung t-stat	2.72297	0.9968	8	192
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.60582	0.9458	8	200
ADF - Fisher Chi-square	9.19641	0.9051	8	200
PP - Fisher Chi-square	14.1393	0.5883	8	208

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي**Eviews8** .

كل الاختبارات المستعملة تتوزع حسب التوزيع الطبيعي المعياري تقريباً.

الجدول رقم 69: نتائج اختبار استقرارية لسلسلة حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي بتأخير سنة عند الفرق الأول.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LPIBHT_1)
Date: 01/13/16 Time: 16:51
Sample: 1986 2012
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.84777	0.8017	8	192
Breitung t-stat	-1.27795	0.1006	8	184
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.18596	0.0007	8	192
ADF - Fisher Chi-square	38.2462	0.0014	8	192
PP - Fisher Chi-square	142.809	0.0000	8	200

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي**Eviews8** .

كل الاختبارات المستعملة تتوزع حسب التوزيع الطبيعي المعياري تقريباً.

على أساس النتائج المتحصل عليها فإن المتغيرة: $lpibh_{t-1}$ غير مستقرة في مستواها باستعمال أغلب الاختبارات السابقة وبمستوى معنوية 5%، غير أنها استقرت عند الفرق الأول باستعمال أغلب اختبارات جذر الوحدة و عند مستوى معنوية **5%**.

الجدول رقم 70: نتائج اختبار استقرارية لسلسلة عدد السكان L(n+0.05).

Panel unit root test: Summary
Series: L_CPOP_0_05_
Date: 01/13/16 Time: 16:42
Sample: 1986 2012
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.94576	0.0000	8	200
Breitung t-stat	-1.58146	0.0569	8	192
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.7922	0.0000	8	200
ADF - Fisher Chi-square	161.543	0.0000	8	200
PP - Fisher Chi-square	13.8492	0.6099	8	208

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي**Eviews8** .

كل الاختبارات المستعملة تتوزع حسب التوزيع الطبيعي المعياري تقريباً.

الجدول رقم 71: نتائج اختبار استقرارية لسلسلة عدد السكان L(n+0.05) عند الفرق الأول.

Panel unit root test: Summary
Series: D(L_CPOP_0_05_)
Date: 01/13/16 Time: 16:44
Sample: 1986 2012
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.14981	0.0000	8	192
Breitung t-stat	-5.56057	0.0000	8	184
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.24417	0.0000	8	192
ADF - Fisher Chi-square	69.8611	0.0000	8	192
PP - Fisher Chi-square	135.751	0.0000	8	200

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي**Eviews8** .

كل الاختبارات المستعملة تتوزع حسب التوزيع الطبيعي المعياري تقريباً.

ثانيا:نتائج اختبار بدروني (Pedroni) للتكامل المشترك

على أساس أن المتغيرات : $lpibh_{t-1}$ ، lS_k ، $l((n+0.05)$ ، $lpibh_t$ مستقرة عند فروقها الأولى أي عند نفس المستوي وبالتالي فإنه من المناسب البحث عن علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، و لكن في

البداية من الواجب اختبار إمكانية تحقق هذه العلاقة و من اجل ذلك فإننا نستعمل اختبار (Pedroni) بدروني للتكامل المشترك و نتيجة هذا الاختبار في الجدول رقم 72.

الجدول رقم 72: نتائج اختبار (Pedroni) بدروني للتكامل المشترك.

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LPIBH LS L_CPOP_0_05_ LPIBHT_1
Date: 01/13/16 Time: 17:02
Sample: 1986 2012
Included observations: 216
Cross-sections included: 8
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	5.201606	0.0000	4.130393	0.0000
Panel rho-Statistic	-3.419887	0.0003	-3.202808	0.0007
Panel PP-Statistic	-9.153759	0.0000	-8.742994	0.0000
Panel ADF-Statistic	-2.746891	0.0030	-2.954466	0.0016

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-2.353391	0.0093
Group PP-Statistic	-9.309034	0.0000
Group ADF-Statistic	-2.315038	0.0103

Cross section specific results

Phillips-Peron results (non-parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
1	-0.102	0.000260	0.000206	3.00	26
2	-0.178	0.000613	0.000579	2.00	26
3	0.064	9.54E-05	9.79E-05	1.00	26
4	0.176	0.001485	0.001417	1.00	26
5	-0.217	0.001132	0.001314	2.00	26
6	-0.040	0.001035	0.001098	1.00	26
7	-0.194	0.001064	0.001108	1.00	26
8	-0.003	0.000313	0.000313	0.00	26

Augmented Dickey-Fuller results (parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
1	-0.295	0.000262	1	--	25
2	-0.301	0.000589	1	--	25
3	-0.049	9.71E-05	1	--	25
4	0.002	0.001468	1	--	25
5	-0.021	0.001140	1	--	25
6	0.145	0.000906	1	--	25
7	0.006	0.000862	1	--	25
8	0.104	0.000246	1	--	25

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي**Eviews8** .

إن نتائج الاختبار في الجدول أعلاه تؤكد على رفض فرضية العدم لهذا الاختبار و المتضمنة لعدم وجود تكامل مشترك و بالتالي تؤكد على أن المتغيرات المستخدمة في النموذج هي في حالة تكامل مشترك.

الجدول رقم 73: نتائج اختبار كاو للتكامل المشترك.

Kao Residual Cointegration Test
Series: LPIBH LS LPIBHT_1 L_CPOP_0_05_
Date: 01/13/16 Time: 17:06
Sample: 1986 2012
Included observations: 216
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

ADF	t-Statistic	Prob.
	-6.622396	0.0000
Residual variance	0.001455	
HAC variance	0.000753	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID)
Method: Least Squares
Date: 01/13/16 Time: 17:06
Sample (adjusted): 1988 2012
Included observations: 200 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID(-1)	-0.875367	0.099550	-8.793213	0.0000
D(RESID(-1))	-0.174025	0.066695	-2.609270	0.0098
R-squared	0.565923	Mean dependent var		-6.74E-05
Adjusted R-squared	0.563731	S.D. dependent var		0.047363
S.E. of regression	0.031284	Akaike info criterion		-4.081494
Sum squared resid	0.193776	Schwarz criterion		-4.048511
Log likelihood	410.1494	Hannan-Quinn criter.		-4.068146
Durbin-Watson stat	1.909277			

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي**Eviews8** .

كما أثبت اختبار كاو أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات $lpibper$ ، $lpibper_{t-1}$ ، lk ، $\ln(n+0.05)$ عند مستوى معنوية 5%، و يمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل، و تصبح عندئذٍ العلاقة المقدرة بين السلاسل ذات التكامل المشترك ضمن النموذج محل الدراسة تمثل علاقة توازن هيكلية على المدى البعيد و ليست انحدار زائف، و يسمى النموذج المقدر بنموذج أشعة تصحيح الخطأ **(VECM)**.

و بغرض تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) للعلاقة طويلة الأجل فإننا نستعمل طريقة FMOLS و DOLS المطور من طرف (Pedroni-2000) و تتميز هذه الطريقة بقدرتها على التعامل مع داخلية المتغيرات التفسيرية الارتباط الذاتي للأخطاء و عدم ثبات التباين المحتمل للمعاملات على المدى البعيد، و تمنحنا هذه الطريقة مقدرات غير متحيزة تقريبياً و بأقل تباين و بالتالي فهي متسقة.

ثالثا: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS

إن تقدير النموذج باستعمال المتغيرات التي أبدت قدرة على التكامل المشترك فقط و بطريقة FMOLS أعطى لنا النتائج التالية:

الجدول رقم 74: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS.

Dependent Variable: LPIBH
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 01/15/16 Time: 18:03
Sample (adjusted): 1987 2012
Periods included: 26
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 208
Panel method: Grouped estimation
Cointegrating equation deterministics: C
Regressor equations estimated using differences
Additional regressor deterministics: @TREND DLPIBH DLS DL_CPOP_0_05_
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Integer Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBHT_1	0.882875	0.016515	53.45832	0.0000
LS	0.094165	0.011495	8.191564	0.0000
L_CPOP_0_05_	-0.061560	0.006578	-9.358720	0.0000
R-squared	0.634465	Mean dependent var		7.943177
Adjusted R-squared	0.615910	S.D. dependent var		1.094786
S.E. of regression	0.678493	Sum squared resid		90.68959
Long-run variance	0.000353			

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي**Eviews8** .

في الجدول أعلاه نلاحظ أن كل مقدرات المع لمات مقبولة من وجهة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما أن إشاراتها تتوافق مع الطرح النظري فهي مقبولة من وجهة اقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فان معامل التحديد المعدل قد بلغ القيمة 0.62 مما يعني أن 62% من تباين المتغيرة الداخلية مفسرة على أساس متغيرات النموذج بمعنى آخر أن 62% من حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي مشروحة على أساس معدل الادخار المحلي الحقيقي، و حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لفترة تأخر واحدة، ومعدل النمو السكاني.

فبالنسبة لمقدرة حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لفترة تأخر واحدة لاحظنا أن قيمة هذه المقدرة كبيرة (0.88) مما يدل على أن النموذج الديناميكي يناسب وطبيعة البيانات الممثلة للدراسة. أما بالنسبة لمقدرة معلمة معدل الادخار الحقيقي(lS) فقد ارتفعت قيمتها مقارنة بالتقديرات السابقة مما يدل على تأثيرها في تحديد حصة الفرد من الناتج المحلي على المدى البعيد. أما بالنسبة لمقدرة معلمة النمو السكاني($l(n+0.05)$) فقد بينت تأثيرها في تحديد حصة الفرد من الناتج المحلي على المدى البعيد حيث زيادتها تؤدي إلى انخفاض حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي وهذا مقبول اقتصاديا.

رابعا: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة DMOLS

إن تقدير النموذج باستعمال المتغيرات التي أبدت قدرة على التكامل المشترك فقط و بطريقة DMOLS أعطى لنا النتائج التالية:

الجدول رقم 75: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة DMOLS

Dependent Variable: LPIBH
Method: Panel Dynamic Least Squares (DOLS)
Date: 01/15/16 Time: 17:20
Sample: 1986 2012
Periods included: 27
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 216
Panel method: Grouped estimation
Cointegrating equation deterministics: C
Static OLS leads and lags specification
Long-run variances (Prewhitening with lags = 1, Bartlett kernel, Integer Newey-West fixed bandwidth) used for individual coefficient covariances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBHT_1	0.934535	0.024303	38.45296	0.0000
LS	0.076145	0.016509	4.612369	0.0000
L_CPOP_0_05_	-0.063367	0.009342	-6.782805	0.0000

R-squared	0.745341	Mean dependent var	7.936599
Adjusted R-squared	0.732919	S.D. dependent var	1.096945
S.E. of regression	0.566900	Sum squared resid	65.88198
Long-run variance	0.000978		

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي**Eviews8** .

في الجدول أعلاه نلاحظ أن كل مقدرات المع لمات مقبولة من وجهة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما أن إشاراتها تتوافق مع الطرح النظري فهي مقبولة من وجهة اقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فان معامل التحديد المعدل قد بلغ القيمة 0.73 مما يعني أن 73% من تباين المتغيرة الداخلية مفسرة على

أساس متغيرات النموذج بمعنى آخر أن 73% من حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي مشروحة على أساس معدل الادخار المحلي الحقيقي، و حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لفترة تأخر واحدة، ومعدل النمو السكاني.

فبالنسبة لمقدرة حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لفترة تأخر واحدة لاحظنا أن قيمة هذه المقدرة كبيرة (0.93) مما يدل على أن النموذج الديناميكي يناسب وطبيعة البيانات الممثلة للدراسة ، أما بالنسبة لمقدرة معلمة معدل الادخار الحقيقي(lS) فقد ارتفعت قيمتها مقارنة بالتقديرات السابقة مما يدل على تأثيرها في تحديد حصة الفرد من الناتج المحلي على المدى البعيد. أما بالنسبة لمقدرة معلمة النمو السكاني($l(n+0.05)$) فقد بينت تأثيرها في تحديد حصة الفرد من الناتج المحلي على المدى البعيد، حيث أن زيادتها تؤدي إلى انخفاض حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي وهذا مقبول اقتصاديا. و يعزي سبب انخفاض في قيمة المرونات خاصة مرونة معدل الادخار المحلي الحقيقي إلى التباين الكبير بين بعض دول العينة، فهناك بعض الدول عانت خلال فترة الدراسة من معدلات نمو اقتصادي سالبة ومعدلات ادخار محلي سالبة، ومن أمثلة هذه الدول مصر وبالمقابل نلاحظ أن هناك بلدان حققت معدلات نمو وادخار كبيرة مثل السعودية والجزائر.

خلاصة

لقد تضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية، حيث قمنا في نقطة أولى بدراسة السببية بين معدل الادخار المحلي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي وكانت السببية في اتجاهين، حيث بينت نتائج اختبار جرانجر أن معدل الادخار المحلي الحقيقي يسبب نصيب الفرد من إجمالي الناتج والعكس صحيح.

أما في دراسة البيانات الطولية فإننا توصلنا إلى أن النموذج المناسب لبيانات عينة الدراسة هو نموذج الأثر الفردي و هذا بعد سلسلة من الاختبارات الإحصائية وهذه النتيجة منطقية فهي تلائم هذا النوع من الدراسات، غير أن تقدير هذا النموذج بطريقة المتغيرات الوهمية أو بطريقة المتغيرات المساعدة أعطى نتائج مقبولة من وجهة اقتصادية ، أما إحصائيا فمقدرات المعالم و المعنوية الكلية للنموذج مقبولة إلا أن هناك ارتباط ذاتي للأخطاء، و هذه النتيجة غير مقبولة أدت بنا إلى تغيير طريقة التقدير و الاعتماد على طرق التقدير باستعمال العزوم، و النتائج المتحصل عليها عند استعمال مقدر الفروق **DIF-GMM**، طريقة مقدر النظام **SYS-GMM**، طريقة **DYN-GMM** كلها كانت مقبولة إحصائيا وذلك باستعمال اختبار (**Arellano et Bond**) للارتباط الذاتي للأخطاء و اختبار القيود زائدة التمييز (**Test de Sargan**) فهي تؤكد على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية بالإضافة إلى صلاحية المتغيرات المساعدة و شروط العزوم، كما أن نتائج التقدير متوافق إلى حد بعيد مع التوقعات النظرية. و بغرض إيجاد علاقة توازن هيكلية على المدى البعيد فان المتغيرات lS ، $lpibh_{t-1}$ ، $l(n+0.05)$ ، $lpibh$ أبدت قدرة على التكامل المشترك مما مكننا من تقدير نموذج تصحيح الخطأ وكانت النتائج أن هذا النموذج مقبول إحصائيا و اقتصادياً كما أن 73% من حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي مشروحة ضمن هذا النموذج.

وعلى أساس كل النتائج المتحصل عليها يمكننا القول أن مستوى حصة الفرد من الناتج لا تتأثر فقط بمعدل الادخار المحلي الحقيقي و مستوى حصة الفرد من الناتج في السنة الماضية، وإنما يتحدد أيضا على أساس متغيرات تفسيرية أخري مقبولة في النموذج تتدخل في تحديد حصة الفرد من الناتج المحلي وهذه المتغيرات تختلف من دولة إلى أخرى و بالتالي فهي التي تصنع الفوارق بين الدول.

خاتمة

خاتمة:

بالرغم مما حظي موضوع الادخار من اهتمام في الفكر الاقتصادي على مر العصور إلا أنه سيظل من أهم المواضيع التي تلقى العناية والاهتمام في مجال البحث العلمي، فهو يعتبر حجر الزاوية لأية خطة تنموية، فكلما كان هذا المعدل مرتفعا،أمكن تحقيق معدل النمو المستهدف، والعكس صحيح، ولذلك فإن قضية تنمية المدخرات تعد من أهم قضايا النمو والتنمية التي يجب أن تنال قدرا كبيرا من الأهمية والدراسة، فارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لكثير من الدول استطاعت من خلالها الوصول إلى الصفوف الأولى من التقدم والازدهار ، و يمكن الاستدلال على ذلك بتجارب بعض الدول مثل الهند، كوريا الجنوبية و تايوان التي استطاعت أن تحقق زيادة في ناتجها الوطني بمعدلات أكثر ارتفاعا من تلك التي تحققت في كل الدول الأخرى .

فلقد جاء الوقت لكي تأخذ الجزائر والدول العربية بأسباب التقدم، وتعمل على تنشيط جهودها الذاتية في تعبئة المدخرات، وذلك لبناء قاعدة اقتصادية متينة تمكنها من رفع أدائها الاقتصادي بزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية ومواكبة التطورات والتغيرات السريعة والمتلاحقة.

كان هدف دراستنا هو الدراسة القياسية لعلاقة الادخار بالنمو الاقتصادي في المدى البعيد والتحولات الاقتصادية التي عرفتها بعض الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر.

ولدراسة موضوعنا بشكل وافي وكامل كان لابد من التطرق لعدة نقاط أساسية شملت النقطة الأولى نظرة عامة عن الادخار، وذلك عن طريق عرض لمختلف المناهج الأساسية حول الظاهرة، كما قمنا بالتعرض إلى مختلف النظريات الخاصة بها والتي تدل على المبادئ العامة التي تتضمنها وتشير إلى المؤشرات التي تخضع لها والتأثيرات التي تنجم عنها، حيث قمنا بالتعرف على ماهية وأهمية الادخار عبر تاريخ الفكر الاقتصادي، ابتدءا بالمدرسة الكلاسيكية و الكينزي ة وما بعدها من نظريات حديثة، حيث تتفق كل المدارس بأن الادخار هو الفرق بين الدخل والاستهلاك غير أنهم يختلفون في الأسباب المحددة له والمؤثرة عليه، أما بالنسبة لأشكال الادخار فتبين لنا بأن للادخار شكلين هما: الادخار الإجباري (الضرائب والتمويل التضخمي، المعاشات، التامين،..)، و الادخار الاختياري حيث للعائلات حرية الادخار وفق الأوعية الادخارية المتاحة، كما تعرفنا على محددات الادخار حسب كل نظرية

كما تعرضنا أيضا في هذا الفصل للادخار كعنصر جوهري في بناء الدالة الاقتصادية (الدخل، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار) حيث تطرقنا فيه لكيفية حدوث الدورة الاقتصادية أو ما يسمى بالتدفق الدائري بين مختلف قطاعات المجتمع، كما قمنا بالتعرف على أهم العناصر التي تؤثر وتتأثر بالادخار كونه عنصر أساسي في النشاط الاقتصادي، وهذه المتغيرات الاقتصادية هي: "الضرائب والصادرات، الاستثمار والتضخم، الاكتناز والثروة، توزيع الدخل "، بالإضافة إلى المتغيرات السياسية والاجتماعية كـ"عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، المستوى الصحي، المستوى التعليمي، حجم العامل الديموغرافي وتوزيعه العمري"، كونها تتحكم في الجوانب النفسية والاجتماعية والسياسية.

وفي النقطة الثانية فتعرضنا فيها لمفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية، وكذلك عرض التطور النظري لنماذج النمو الاقتصادي بتحديد أهم المتغيرات المسببة للنمو الاقتصادي، والتي أعطت توجهات فكرية هامة في تفسير السلوك الاقتصادي، وتطرقنا أيضا إلى أ همية الادخار في النظرية الاقتصادي ة، وذلك بالتعرض لأهم نظريات النمو التي اعتمدت على الادخار كأهم مصدر للنمو وفي هذا الصدد تطرقنا لكل من النظرية الكلاسيكية، و النظرية الكنزية والكنزيين الجدد، كما تعرضنا لإسهامات النظرية النيوكلاسيكية في الادخار ونخص بالذكر نموذج سولو سوان، كما تطرقنا في نقطة أخيرة لإسهامات النظرية الحديثة أو نماذج النمو من الداخل في تفسير الادخار، و تأكد لنا أن أغلبية الدراسات و المدارس الاقتصادية للنمو الاقتصادي التي ذكرناها والتي لم نذكرها في دراستنا تؤكد على الأهمية الرئيسية لمعدلات الادخار المحلي بالنسبة للتكوين الرأسمالي و النمو الاقتصادي للبلدان، حيث يدخل معدل الادخار كمتغيرة تفسيرية هامة مباشرة أو غير مباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

أما النقطة الثالثة فكانت عبارة عن دراسة وصفية تحليلية لخصائص و مميزات الاقتصاد الجزائري وبعض الدول العربية ، حيث تطرقنا إلى واقع ومميزات الاقتصاد الجزائري، وعلى أهم السياسات المتبعة خلال فترة الدراسة مع الإشارة إلى انعكاساتها على الواقع الاقتصادي، وذلك ابتداءا من فترة الاقتصاد المخطط وفترات الإصلاحات الناتجة عن تداعيات أزمة انخفاض أسعار البترول 1986 من ناحية، وكذا انهيار المعسكر الشيوعي من ناحية أخرى، ثم التطرق للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ثم التطرق لمرحلة النمو المتسارع والتي بدأت مع مرحلة الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، كما تم التطرق في نفس الفصل إلى الدراسة التحليلية لاقتصاد كل من المملكة المغربية والجمهورية التونسية و جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، وذلك منذ حصولها على الاستقلال إلى 2013، حيث تم التعرض لمختلف المراحل التي مرت بها اقتصاديات هذه الدول، والتعرض لأهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها هذه الدول لنفسها أو مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث تم التطرق لتحليلي أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لهذه البلدان : تطور النمو الاقتصادي، وتطور مستوى الدخل الفردي، وتطور الموازنة العامة، كما تم التطرق لتطور الميزان التجاري وميزان المدفوعات لهذه الدول، وتدعمت هذه الدراسة بأرقام وإحصائيات تم الحصول عليها من البنك العالمي، و بعض المؤسسات الإحصائية المتخصصة في جمع البيانات لكل دولة، ونخص بالذكر البنك المركزي الجزائري والديوان الوطني للإحصائيات، والبنك المركزي المصري، وصندوق النقد السعودي، وبنك المغرب، والبنك المركزي التونسي، دون أن ننسى صندوق النقد العربي .

وفي النقطة الرابعة فتعرضنا فيها لتطور الموارد المحلية في كل من الجزائر والمغرب وتونس ومصر والسعودية، حيث بدأنا أولا بدراسة تطور الادخار المحلي في هذه البلدان عبر كل المراحل التي مر بها كل اقتصاد على حد ى، ثم قمنا بدراسة تطور الاستثمار في هاته البلدان بنفس الطريقة التي درسنا فيها تطور الادخار المحلي، ثم قمنا بدراسة تطور الفجوة الادخارية في الجزائر والمغرب وتونس

ومصر والسعودية وذلك باستخراجه من طرف الباحث حيث قمنا باستخدام الفرق بين الادخار المحلي والاستثمار للحصول على قيم الفجوة الادخارية لكل دولة على حدى، وفي موضع أخر من هذا الفصل قمنا بدراسة أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر والمغرب وتونس ومصر والسعودية وذلك باستخدام الاقتصاد القياسي، حيث درسنا اثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في كل دولة على حدى على المدى القصير باستخدام اختبار السببية لغرانجر، واختبرنا أيضا العلاقة طويلة المدى باستخدام اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون، وفي الأخير قمنا بتقدير العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي باستخدام تقنية تصحيح الخطأ.

أما النقطة الخامسة فقمنا فيها باختبار فرضية الدراسة وقيا س أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي بالاعتماد على معطيات بانال " **Data Panel**" للجزائر وبعض الدول العربية، ففي المرحلة الأولى قمنا بدراسة تحليلية وصفية لمعرفة العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الادخار المحلي، رأس المال البشري، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة السابقة خلال الفترة الزمنية : 1985-2012، حيث قمنا بدراسة وصفية لكل دولة على حدى، وفي موضع أخر من هذا الفصل قمنا بإعطاء مفاهيم أساسية حول نماذج بانيل المستخدمة في الدراسة القياسية، وأخيرا قمنا باقتراح نموذج للنمو محاولة منا لتفسير أثر متغيرات الدراسة على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام طرق التقدير اللازمة في تقدير العلاقة التجريبية ، بدءا بتحديد النموذج الملائم لعينة الدراسة، ثم تقدير النماذج الديناميكية باستعمال طريقة العزوم المعممة، وأخيرا تقدير العلاقة طويلة الآجل.

نتائج البحث:

بعد عرض أهم ما جاء في هذا البحث المتواضع، يمكننا استخلاص النتائج التالية:

1 يعتبر موضوع تمويل الاقتصاديات الحلقة الأساسية في أي محاولة تنموية، ولقد تبلور ذلك بفضل الساهمات الفكرية لرواد المدارس الاقتصادية المختلفة، حيث انعكست على تطور آليات تحقيق هذا التمويل والتأكيد على أهمية تعبئة المدخرات المحلية وتوفير كافة الظروف التي تجعل من الأوعية الإدخارية تلعب دورها المنوط بها، أو من خلال التمويل الخارجي بكل أشكاله خدمة للتنمية الاقتصادية برغم التنافر الذي يميز العلاقة بين المدخرات المحلية والتمويل الخارجي، لأن هذا الأخير يمثل النقطة السوداء لأي اقتصاد وتجارب دول عينة الدراسة عامة والجزائر بالخصوص لمثل هذا التمويل أكبر دليل على ذلك .

2 لقد مرت أغلب إدارة اقتصاديات عينة الدراسة بتطورات عديدة وكان من الطبيعي أن تنعكس على السياسات الاقتصادية المتبعة، فمن اقتصاد موجه لا يستخدم أسعار السوق إلى اقتصاد مفتوح يعتمد اعتمادا كبيرا على قوى السوق والمؤشرات السعرية الناتجة، ومن اقتصاد تمتلك فيه الدول قوى الإنتاج وموارد الثروة إلى اقتصاد يلعب فيه الأفراد إلى جانب القطاع الخاص الدور

الأكبر في اتخاذ القرار الاقتصادي، ولقد انعكس ذلك على أهداف السياسة المالية والنقدية وأدواتها.

3 كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة إيضاح العلاقة بين معدلات الادخار المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات النمو في الناتج المحلي باعتباره من أكثر المؤثرات لبيان تطور النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، وأوضحنا مصادر الادخار والعوامل المحددة له، وأهم ما اتضح لنا يتمثل في أن انخفاض معدلات الادخار قد ارتبط بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، كما ارتبط بزيادة كل من معدلات التضخم ومعدلات الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص والعجز في الموازنة العامة للدولة والمدفوعات للخارج في صورها خدمة الديون الخارجية والواردات.

4 أن تطور الادخار المحلي في الجزائر والدول العربية المستخدمة في الدراسة قبل الإصلاحات الاقتصادية لم يكن بالقدر الكافي ونخص بالذكر كل من : الجزائر، المغرب، تونس، مصر، السعودية، البحرين، السودان والأردن، بل أنه ظل يتذبذب من سنة إلى أخرى، ناهيك عن أنه حقق في عدد من السنوات قيما سالبة، مما يعني أن السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف هذه الحكومات لتشجيع الادخار المحلي لم تكن في المستوى المطلوب، حتى بالنسبة للجزائر والمملكة العربية السعودية التي ارتفعا فيهما معدل الادخار المحلي في تلك الفترة فقط بسبب ارتفاع أسعار البترول والذي انعكس على قيمة الجباية البترولية " ارتفاع الادخار الحكومي " .

5 أوضحت لنا الدراسة التحليلية لاقتصاد دول عينة الدراسة إهمال التنمية في قطاعات الإنتاج السلعي وعلى وجه الخصوص قطاع الزراعة والصناعة، واعتماد أغلب دول عينة الدراسة على الإستيرا د من ناحية وعلى الموارد الريعية (البترو ل، الغاز، السياحة، تحويلات العاملين من الخارج.....الخ)، والذي أدى إلى الاعتماد على مصادر تمويل تعتمد على مؤشرات خارجية مما زاد في عجز ميزان المدفوعات لدول عينة الدراسة من جهة، وعدم استقرار أغلب المواد الغذائية والتي التهمت القسم الأكبر من الدخل المتاح للأفراد من جهة أخرى والذي انعكس سلبيا على حجم الادخار المحلي.

6 بالرغم من أن الفكر الإقتصاد ي أكد على أهمية العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة إلا أن الدراسة التحليلية التي قمنا بها لدول عينة الدراسة أكدت ضعف العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة بل إن هذه العلاقة تكاد تكون منعدمة، مما يؤكد أن هناك عوامل اجتماعية وثقافية ودينية تجعل من سعر الفائدة عامل غير مؤثر على الادخار المحلي لدول عينة الدراسة، وهي مشابهة للنتائج التي توصل إليها بعض الباحثين في اغلب دول الدراسة كالجزائر، مصر، السعودية، المغرب وتونس والأردن، بالرغم من المجهودات التي قامت بها حكومات دول عينة الدراسة إلا أن سياسات سعر الفائدة لم تستطع جذب المدخرات المحلية، حيث أن الادخار الخاص لم يستجب بالشكل المطلوب لتلك الزيادة في أسعار الفائدة.

7 محدودية انتشار القطاع المصرفي وتركزه بشكل رئيسي على المدن الرئيسية في اغلب دول عينة الدراسة مما ضعف من دور القطاع المصرفي في جذب المدخرات المحلية، وارتفاع نتيجة لذلك حجم الاكتناز لدى القطاع العائلي بشكل مجوهرات وحلي ووسائل الزينة بالإضافة إلى النقود السائلة التي يتم الاحتفاظ بها في البيوت وعلى وجه الخصوص في الأرياف، و انخفاض الوعي الائتماني في أغلب دول الدراسة وانتشار ظاهرة التعامل النقدي في إجراء المعاملات التجارية ومحدودية التعامل بالشيكات لدى الالتزامات خاصة بالجزائر، وانخفاض التعامل بالبطائق الائتمانية في أغلب دول الدراسة خاصة بالجزائر التي هي شبه منعدمة.

8 أكدت الدراسة التحليلية لاقتصاد دول عينة الدراسة بأن انخفاض متوسط دخل الفرد إضافة إلى ارتفاع نسبة الفقر، ونسبة الإعال ة ومحدودية مصادر دخل الأسر في أغلب دول عينة الدراسة، كل هذه العوامل عكست نفسها على زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي الضروري وما نتج عنه من أثار سلبية على الادخار المحلي، كما أن الادخار المحلي بشقيه العام والخاص لم يكن بالقدر الكافي لتمويل التراكم الرأسمالي لأغلب دول عينة الدراسة في الخطط المرسومة من طرف حكومات دول عينة الدراسة، مما أدى إلى عدم تحقيق معدلات النمو المستهدفة في أغلب دول عينة الدراسة باستثناء السعودية والجزائر اللتان استفادتا من ارتفاع أسعار النفط في الفترة الأخيرة من فترة الدراسة (2000-2013).

9 - ارتفاع الادخار المحلي مع بداية الإصلاح الاقتصادي لدول عينة الدراسة حيث ارتفعت نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي إبتداءا من سنة 1990، ولكنه عرف انخفاضا مرة أخرى نتيجة الاختلال الذي حصل لهذه الدول في هيكل الإيرادات العامة وانتشار الفساد الاقتصادي وتبييض الأموال والتهريب والتهرب الضريبي، بالمقابل زادت النفقات العامة للدولة بمعدل أعلى من نمو الإيرادات العامة، والذي أدى إلى تفاقم العجز الجاري في الموازنة العامة للدولة في أغلب دول عينة الدراسة، بالإضافة إلى تأثير أزمة الديون والتي أثرت على زيادة معدلات الادخار والاستثمار، باستثناء الجزائر والسعودية التي حققتا نسبا عالية من الادخار المحلي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة للبحبوحة المالية التي حققتها هاتين الدولتين نتيجة ارتفاع أسعار النفط بسبب الطلب المتزايد للنفط من طرف الدول الصناعية الكبرى ونتيجة للأحداث السياسية الدولية التي حدثت خلال الفترة 2000-2013.

10 -حققت الفجوة الادخارية قيما متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض في أغلب دول عينة الدراسة، وحتى القيم الموجبة المسجلة لم تكن نتيجة ارتفاع الادخار المحلي، ولكن يرجع السبب لعدم استجابة القطاع الخاص لزيادة الاستثمار وذلك نتيجة عدم توفر المناخ المناسب لذلك، مما أدى إلى تراكم المدخرات في البنوك التجارية، وعدم استغلالها نتيجة انخفاض الطلب على القروض وخاصة في مجال الاستثمار، والذي أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع المديونية،

وكانت ستكون الفجوة أكبر لو أن الاستثمارات الفعلية كانت بالحجم المخطط له، على غرار الجزائر والسعودية واللتان حققتا فجوات موجبة نتيجة الأسباب المذكورة سابقا.

11 -سياسات تشجيع الادخار المحلي في دول عينة الدراسة كانت ضعيفة الأثر على النمو الاقتصادي لارتباط زيادة النمو الاقتصادي بحجم الاستثمارات المحلية، وذلك لعم استطاعة توجيه الادخار المحلي إلى استخدامات إنتاجية في أغلب حكومات دول عينة الدراسة خاصة في الجزائر، بالإضافة إلى تدفق رأس المال إلى الخارج وبالتالي فالنتيجة هي زيادات ضئيلة في الاستثمار المحلي وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة المشاكل الاقتصادية كالبطالة مثلا وأكبر دليل على ذلك هو ما يحصل في بلدان الربيع العربي وفي الجزائر.

12 -يؤثر كل من عاملي الادخار المحلي ورأس المال البشري إيجابيا في تحديد النم و الإقتصادي في دول عينة الدراسة ، الأمر الذي يدل على أهمية رأس المال البشري (لربما يرجع هـذا إلى حركة القوة العاملة بين القطاعات في دول عينة الدراسة خاصة في دول الشرق الأوسط، ف تراكم رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب يساعد في زيادة التقدم التقني ، ويعد مصدر ا ضروريا من مصادر النمو المستدام)، وعلى حجم الادخار المحلي (توجيه المدخرات إلى زيادة الاستثمارات المحلية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي خاصة في الفترة بعد الإصلاحات) في تنشيط وتحفيز النمو الاقتصادي لدول عينة الدراسة.

13 -هناك علاقة طردية وارتباط بين معدل الادخار المحلي والتراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر، المغرب، السودان والمملكة العربية السعودي ة، مما يعزز أهمية الادخار المحلي في زيادة معدل النمو الاقتصادي(كون أن العلاقة غير مباشرة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي إذ يؤثر الادخار المحلي على الاستثمار المحلي "التمويل الرأسمالي"، وكون أن الاستثمار هو العامل الرئيسي المؤثر في عملية النمو الاقتصادي بل أنه يعتبر القيد الأساسي لعملية النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن الاستثمار ومن ثم معدل النمو الاقتصادي تعزز بوفرة الموارد المتاحة للإقراض "المدخرات المحلية" في الدول المذكورة سابقا).

14 -كما وجنا أن هناك ارتباط ضعيف بين معدل الادخار المحلي والتراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي في كل من تونس، مصر والأردن، وهذا ما يدل أن التراكم الرأسمالي لم يكن له إسهام كبير في النمو الاقتصادي، وأن هناك عوامل أخرى تقف وراء النمو الاقتصادي في الدول المذكورة سابقا والتي تتمثل في الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى إسهام القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي نتيجة المواسم الجيدة للأمطار خلال فترة الدراسة، وتحويلات العاملين في الخارج والسياحة، وهذا ما يدل على عدم كفاية التراكم الرأسمالي لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة للدول المذكورة سابقا.

15 -يتأثر معدل الادخار المحلي وحصة نصيب الفرد من الناتج تأثيرا إيجابيا وقويا بحصة نصيب الفرد من الناتج لسنة تأخير في المدى البعيد، وهذا لا يعارض النظرية الاقتصادية وذلك لأن

النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن ، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ ع لى الموارد غير المتجددة من النضوب.

16 -تأثير معدل الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة خلال فترة الدراسة جيد وهذا ما تأكد لنا في الدراسة القياسية في الفصل الخامس، كما تبين من خلال اختبار السببية بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي إلى أن معدل الادخار المحلي يؤثر في النمو الاقتصادي والعكس صحيح أي أن السببية في الاتجاهين.

17 -إن كل من معدل الادخار المحلي و رأس المال البشري وحصة الفرد من الناتج المحلي للفترة السابقة، تؤثر في الحد الثابت في النموذج، معنى ذلك أن التقدم التكنولوجي في دول الدراسة يعود إلى متغيرات الدراسة، وليس لمتغيرات خارجية وهذا ما أكدناه في الفصل الخامس للدراسة القياسية.

18 -تبين من الدراسة القياسية أن هناك علاقة طويلة المدى بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة، أي أن معدل نمو الاقتصاد في الأجل الطويل يتأثر بشكل مباشر بمعدل الادخار، وبالتالي ومن هذه النتيجة المتحصل عليها تجريبيا فإنه لابد من الدعوة أكثر من الزيادة في الادخار المحلي في دول عينة الدراسة، وذلك لأن زيادة معدل الادخار المحلي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق معدل نمو أعلى وبشكل دائم وليس إلى مجرد مستوى ناتج أعلى.

19 -الأهمية التي تكتسبها النمذجة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للمعطيات الطولية وذل ك لميزة البعد المضاعف الزمني والفردي الذي تتمتع به معطياتها، مما جعل من السهل دراسة مجموعة من الأفراد في نموذج واحد، وإبراز الفوارق بينها وكذا الآثار الخصوصية غير المشاهدة، كما تواكب هذه النمذجة التطور الكبير الحاصل في البيانات وكذا التطور الكبير في البرمجيات، دون أن ننسى استخدام النماذج الديناميكية والتي هي الأهم استعمالا وتجاوبا لشرح وتفسير العلاقة بين الادخار و النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة.

توصيات البحث:

على ضوء النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة، يمكننا إعطاء بعض التوصيات التي يمكننا من خلالها تحسين تأثير الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة وهي:

1 ضرورة الاهتمام بالسياسة المالية لتحسين مستوى الادخار المحلي من خلال توجيه نسبة أكبر من الاستثمارات الحكومية في القطاعات المنتجة والمحفزة للدخل، في سبيل رفع مساهمة تلك القطاعات في زيادة الناتج المحلي وزيادة مستوى دخول الأفراد وبما يساعد على زيادة الادخار المحلي .

2 الحد من مستويات التضخم ومحاولة تخفيض نسبته إلى أقصى حد، من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد، باستخدام سياسة نقدية حازمة والتي تساعد على الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى الاحتفاظ بدعم السلع الاستهلاكية الضرورية.

3 ضرورة الاهتمام بتطوير وإصلاح الجهاز المصرفي لكونه الجهاز الفعال في تعبئة الودائع الادخارية شرط أن يكون هذا على أساس المشاركة في نتائج العمليات الذي يدعي إليها الاقتصاد الإسلامي ومحاولة انتشاره جغرافيا لزيادة الادخار العائلي ، والحد من الزيادة في معدل الاكتناز وخاصة في الأوساط الريفية.

4 إتباع سياسة مالية متشددة وخاصة في جانب الإيرادات للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية، وزيادة الإيرادات الذاتية المتمثلة في الإيرادات الضريبية والعمل على محاربة التهرب الضريبي، وذلك من أجل زيادة الادخار العام.

5 المساهمة في توعية العائلات بأهمية الادخار وذلك بإرساء مراكز بحث تدعم الدراسات والبحوث خصوصا منها الميدانية – الاستطلاعية–، والتي تكون بصفة شهرية أو دورية أو سنوية، بغرض تحديد تطور الادخار (تقديرات– مشاكل– حلول).

6 يجب أن تتولى أجهزة الإعلام اهتماما خاصا برفع مستوى الوعي العام لدى المواطنين بأهمية الادخار ودوره المحوري في تنشيط الاستثمار والنمو الاقتصادي، مع التبيين لهم القنوات الادخارية المتاحة لمختلف فئات المدخرين وطرق الوصول إليها.

7 ضرورة توجيه نسبة أعلى من الاستثمارات لقطاعي الزراعة والصناعة حتى يمكن رفع إنتاجية هذين القطاعين لزيادة مساهمتهما في الناتج المحلي.

8 ضرورة الاهتمام بتطوير وتوسيع نشاط الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات (النظام الإسلامي) وذلك ليكون البديل لدى المدخرين الذين يرفضون فكرة الادخار على أساس أسعار الفائدة المحددة سلفا.

9 تطوير سوق المال في الجزائر والدول العربية، باعتباره الأداة الحقيقية لتشجيع واستثمار المدخرات.

10 –إلزام البنوك بالربط الالكتروني بين مراكزها الرئيسية وفروعها وبين المراكز الرئيسية والبنك المركزي مما يساعد على تدفق المعلومات من وإلى البنك المركزي.

11 –إيجاد نظام حكم تتوافر فيه عناصر الكفاءة، والفعالية والشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون، ومحاربة الفساد وحماية حقوق الملكية، فضلاً عن تصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية جيدة، وإيجاد نظام مالي يتدخّل كوسيط لجذب ودائع الجمهور وإتاحته للقادرين على الاستثمار بكفاءة .

12 –إنشاء دوائر قضائية خاصة بالقضايا المالية التي تكون البنوك طرفا فيها للإسراع في الحكم في تلك القضايا.

13 -تطوير الكوادر البشرية وتزويدها بالمهارات العلمية والعملية العالمية اللازمة لتحقيق جودة الأداء والتعامل مع التقنيات الحديثة العالمية.

14 -يتطلب على دول المنطقة العربية ككل، تبني سياسة توسيع قاعدة القطاعات التصديرية وعدم التركيز على المنتجات الأولية مثل المواد الخام و المنتجات الزراعية وغيره ا، وذلك نظرا لتدني أسعارها في الأسواق الدولية، وإنما الاهتمام بالقطاع الصناعي والتكنولوجي والقطاعات الخدمية وما يستلزم لتحقيق ذلك من تأهيل وتدريب الكوادر البشرية والاستثمار في رأس المال البشري.

15 -العمل على إنشاء وتمويل المشروعات التنموية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ومنها العربية، وليس المشاريع التي تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسية واستراتيجياتها في تحقيق الأرباح.

16 -تعزيز العمل العربي المشترك عن طريق الخطوات الواسعة لتعزيز مناخ الاستثمار فيما بين البلدان العربية وتوقيع الاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار وحماية رأس المال، وتنظيم العمل وحرية انتقال الأفراد والسلع بين البلدان العربية وإعادة تنظيم حركة رؤوس الأموال من دول الفائض إلى دول العجز.

17 -إنشاء نظام معلوماتي متطور يعتمد على التقنيات الإحصائية الحديثة في جمع المعطيات ومعالجتها ، وتسخيرها لخدمة البحث العلمي عامة والقياس الاقتصادي خاصة، دون أن ننسى توفير معطيات شهرية أو فصلية فيما يخص المتغيرات الاقتصادية الكلية ، حتى تكون نتائج الدراسات تعكس الوقائع.

آفاق البحث:

لقد حددنا في دراستنا لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية كعينة لهذه الدراسة، لكن قد تكون غير كافية لإخراج دراسة كافية وشاملة حول هدا الموضوع ولهذا نرى أن هذا النوع من الدراسات يتطلب عينة كبيرة من الدول، كالاعتماد مثلا على مجموعة الدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، أو الاعتماد على مجموعة الدول النامية كما نقترح دراسة الموضوع مستقبلا من الزوايا التالية:

1 -توسيع النموذج ليشمل جميع المتغيرات التي لها علاقة بالادخار المحلي و تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة بدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

2 -دراسة العلاقة بين الادخار المحلي والتمويل الخارجي في الجزائر مقارنة ببعض الدول النامية.

3 -دراسة هيكل توزيع الدخل وانعكاساته على الادخار والاستثمار في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية.

قائمة المراجع

المراجع بالعربيـة:

الكتب:

1. أبو القاسم عمر الطبولي، **أساسيات الاقتصاد**,الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1989.

2. أحمد أبو إسماعيل، **أصول الاقتصاد**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977 .

3. أحمد جعبوب، **النظرية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975 .

4. أحمد رضوان نعمة الله و آخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر . 2003

5. أحمد صديق، **إتحاد المغرب العربي في العالم العربي**، إفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، 1991.

6. أحمد فريد مصطفى، سهير محمود السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000.

7. إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية "نظريات، نماذج، استراتيجيات** "، دار أسامة، الجزائر .

8. أشرف عبد العال الطربيشي، **المؤشرات الاقتصادية وثيقة الارتباط بالاستثمار الحالة المصرية، قبل وبعد ثورة 25 جانفي 2011** .

9. أنيسة بن رمضان، **دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي**، دار هومة، 2014.

10. بري نام أساد تشابا: **النظرية الحديثة : تطور الكنزية و التركيب الكلاسيكي الحديث**، دار الصبغة للنشر، بيروت، 1979.

11. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2006.

12. بول . ساموبلسون، علم الاقتصاد، **الدور الاقتصادي للدولة ومحددات الدخل**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .

13. بيت الاستثمار العالمي جلوبل، **الإستراتيجية الاقتصادية و الرؤية المستقبلية**، مصر، فيفري 2009.

14. جامع محمد نبيل، **البطالة قنبلة موقوتة، فك شفراتها و حديث مع الشباب**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.

15. جمال الدين سعيد، **النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية و الاشتراكية**،مطبعة لجان البيان العربي، القاهرة، 1972.

16. حاتم مهران، **التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة، جامعة الجزيرة، السودان، 2008.

17. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد- التحليل الكلي-**، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

18. حمد أبو إسماعيل، أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة .

19. خيري أبو العزايم فرجاني، **ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية**، مكتبة صيد الفوائد، بدون سنة نشر .

20. رفعت المحجوب، **الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالدول الأخذة في النمو**،دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.

21. رمزي زكي، **مشكلة الادخار –مع دراسة خاصة عن البلاد النامية**،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر.

22. روبرت مابرو، سمير رضوان، **التصنيع في مصر**، ترجمة صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1981.

23. رياض إسماعيل، **الادخار في المجتمع الاشتراكي**، مكتبة القاهرة، دار الحامي للنشربدون سنة نشر .

24. رشيد البراوي، **الادخار و التنمية**، مجلة الهلال، العدد 4.

25. زميتة، **النموذج الكلاسيكي والنموذج الكنزي في التحليل الاقتصادي الكلي**، معهد العلوم السياسية، الجزائرن بدون سنة نشر .

26. سالم توفيق النجفي، محمد صالح القريشي، **مقدمة في اقتصاديات التنمية**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل،1988

27. سعد طه علام، **التنمية و الدولة**، دار طيبة، الإسكندرية، 2003.

28. سعيد بن حسين زهراني، **مشكلات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية في فترة التخطيط التنموي في مجالات التربية و التعليم و الثقافة**، بدون دار نشر، 1426هـ- 2005.

29. سمير محمد عبد العزيز،**التمويل العام**، الطبعة الثانية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998.

30. سهير محمود معتوق، **اقتصاديات التنمية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2002-2003.

31. صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، 2000.

32. الصباب، أحمد العلي،**التخطيط و التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1985.

33. صقر أحمد صقر،**النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة، 1977.

34. صلاح الدين نامق، **نظريات النمو الاقتصادي**، دار المعارف،القاهرة، 1965.

35. ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2013.

36. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية الكلية –التحليل الاقتصادي الكلي–**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2005.

37. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

38. الطاهرة السيد محمد حمية، **محاضرات في اقتصاد التنمية**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي جامعة حلوان، القاهرة، 2000.

39. المنصف عباس، **تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخوصصة**، الندوة الفكرية الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، الطبعة الأولى،مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت "لبنان"، 1999 ، ص25.

40. الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، درا هومة، الجزائر1996 .

41. عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، 1998.

42. عبد الباسط وفاء، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي" نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 .

43. عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر" الواقع والآفاق** "، دارالخلدونية، الجزائر، 2011 .

44. عبد الرحمن يسرى احمد، **التنمية الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

45. عبد العزيز هيكل فهمي،**موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية،بيروت، 1986.

46. عبد الله الشاملي، **سياسات الاستثمار في الدول العربية**، دار الكتب،القاهرة "مصر ".

47. عبد الله الصعيدي، **الادخار والنمو الاقتصادي**، دراسة لمكونات و محددات الادخار المحلي و علاقته بالنمو الاقتصادي في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.

48. عبد الله الطاهر وبشير زعبي وعبد الله اليوسف، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

49. عبد الله بن سليمان العبيد، عبد القادر محمد، **اقتصاد المملكة العربية السعودية**، دار عالم الكتب للطباعة و النشر و التوزيع، الرياض، 1415هـ.

50. عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار ومكتبة الحامد للنشر،عمان، 2002 .

51. عبو علي، **الادخار و التنمية في الاقتصاد المصري**، 1967 .

52. علي الدين هلال، **الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر**، الهيئة العربية للكتاب، القاهرة، 1993.

53. علي براهيم سلامة رمزي **اقتصاديات التنمية**،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1986 .

54. علي نجيب، **مدخل إلى دراسة رأسمالية الريع**، الطبعة الأولى، دار العالم الثالث، القاهرة، 2005.

55. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .

56. فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي بالشراكة الأورومتوسطي**ة، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997.

57. فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1 ، عمان، الأردن، 2006.

58. قادة أقاسم وقدي عبد المجيد، **المحاسبة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

59. كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت 1996.

60. كامل بكري و آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية،2000 .

61. كامل عبد الملك، **ثقافة التنمية**، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2008 .

62. كرم انطونيوس، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، عالم المعرفة، الكويت، 1982 .

63. كينز، **النظرية العامة للاستخدام و الفائدة و النقد**، منشورات دار الحياة، لبنان، بدون سنة نشر.

64. مالكوم جبلز و آخرون، ترجمة طه عبد الله منصور و عبد العظيم عبد الله، **اقتصاديات التنمية**، دار المريخ،1995.

65. ماهر حامد الحولي، **استثمار المدخرات في الإسلام،اليوم الدراسي حول : التأمين والمعاشات في فلسطين– واقع وأفاق** –، كلية الشريعة والقانون"الجامعة الإسلامية"، فلسطين، 2007.

66. مايكل بدجمان، ترجمة محمد ابراهيم منصور، **الاقتصاد الكلي –النظرية والسياسة–**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988 .

67. محمد بشير عطية، **القاموس الاقتصادي عربي– فرنسي – انجليزي – ألماني**، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت،1985 .

68. محمد بن فالح الجهني، **محاضرة في تخطيط التعليم في المملكة العربية السعودية**، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، 2012.

69. محمد عبد الحليم عمر، **الدين العام المتناهية لمؤشرات الآثار بالتطبيق على حالة مصر مؤتمر إدارة الدين العام**، جامعة الأزهر، مصر، ديسمبر 2003.

70. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية** "، جامعة الإسكندرية، 2000 .

71. محمد عبد الغفار، **مشكلة الادخار في مصر**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، بدون سنة نشر.

72. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، 1999.

73. محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر، 2001.

74. محمد نبيل نوفل، **التعليم والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الانجلو، القاهرة، 1979 .

75. محمد عمران، **أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، صندوق النقد العربي، 2002

76. محمود عبد العزيز توني، **الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (1990-2003)**، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2005.

77. محمود الخطيب الكسواني، العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاديين السعوديين، المجلد 3، ع 6، (1422 هـ / 2001) .

78. محيي الدين عمرو، **التخلف والتنمية**. بيروت- لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون سنة نشر.

79. مختار رنان، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، ط 1، منشورات الحياة،الجزائر، 2009.

80. مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008..

81. مدحت محمد، **إدارة و تنمية الموارد البشرية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007 .

82. مولاي أحمد العمراني، **اقتصاد المغرب من خلال برنامج التقويم الهيكلي**، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 2007.

83. مولود كبير، **واقع الادخار في الجزائر**، الطبعة الأولى، مطبعة رويغي، الأغواط " الجزائر"، 2009.

84. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي**، دار الحامد، عمان، 2006 .

85. نصيرة بوعون يحياوي، **الضرائب الوطنية والدولية" دروس وتطبيقات محلولة"**، مطبعة الصفحات الزرقاء الدولية، الجزائر، 2010.

86. صالح صالحي، **محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري**، الفصل الخامس: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004- 2009 و برنامج دعم النمو الاقتصادي الأول 2005- 2009 و برنامج الاستثمارات العامة الثاني 2010/ 2014، 2015 .

87. هبة حندوسة، **تحليل الموقف "التحريات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر "**، 2010،

88. وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي – دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية** –، الطبعة الأولى، دار الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

الرسائل والأطروحات:

1. إبراهيم بلقلة، **آليات توزيع وتنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي " دراسة حالة الجزائر "**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 2008-2009 .
2. أريا الله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار – حالة الجزائر –**، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011.
3. أعمر عزاوي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011 .
4. أمين محي الدين، **القيود البديلة على الاستثمار في الجمهورية اليمنية فيد المدخرات أو قيد النقد الأجنبي**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم السياسية والاقتصاد، القاهرة،1998 .
5. إيمان نور اليقين خلادي، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012.
6. بلعزوز بن علي، **اثر تغيرات سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر**-،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2003-2004.
7. بندر بن سالم الزهراني، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية" دراسة قياسية للفترة (1970م- 2000م)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2004.
8. بن عناية جلول، **أثر السياسات الجبائية على النمو الاقتصادي في المدى البعيد – دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط MENA (1980-2007) مع إشارة لحالة الجزائر**، رسالة دكتوراه في الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، 2011/2010 .
9. جمال عمورة، **دراسة تحليلية و تقييمه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006.
10. الحاج العمري، **دراسة قياسية لأثر تكنولوجيات المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1995-2009**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012-2013 .
11. حسين طه الفقير،**العائد الاجتماعي لتعبئة الادخار الضائع تجاه إنتاج الحاجات الأساسية في الاقتصاد المصري – نظرة مستقبلية**، دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد [1]الاقتصاد، جامعة القاهرة،1986 .

12. حسين عبد المطلب الأسرج، **دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الزقازيق، مصر، 2002.

13. حمادة صلاح يوسف، **أثر الائتمان المحلي على النمو الاقتصادي"دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة حلوان " مصر"، 2009.

14. حمدي باشا رابح، **أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 .

15. حنان السيد سعد علي، **الادخار المحلي والنمو في مصر**، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين شمس "مصر"، 2008 .

16. خليل دعاس، **الادخار المحلي و التمويل الخارجي بين التكامل و الإحلال دراسة حالة الدول العربية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

17. داليا إبراهيم أمين تادرس، **أثر قطاع الوساطة المالية على المدخرات مع التطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة 1973- 2002**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة،،2005 .

18. رتيعة محمد، **أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من البلدان العربية خلال الفترة (1980-2010)**، أطروحة دكتوراه في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012/ 2013.

19. رشيد هولي، **مدى فاعلية سوق الأوراق المالية المغاربية في تنفيذ برنامج الخصخصة "دراسة حالة تونس و الجزائر و المغرب**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة "الجزائر"، 2010-2011.

20. رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي- دراسة حالة تونس،الجزائر،المغرب**-رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة الحاج لخضر بباتنة "الجزائر"، 2007- 2008.

21. سالم توفيق النجفي، محمد صالح القريشي، **مقدمة في اقتصاديات التنمية**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل،1988 .

22. سامي حسن الحبيب، **اثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي مع دراسة تطبيقية عن مصر**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة القاهرة 1995.

23. سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة قسنطينة "الجزائر "، 2007 .

24. سيدي محمد شكوري، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2012.

25. شيرين حسن الشواربي، **تحليل الآثار الماكرو اقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر باستخدام نموذج قياسي**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد.

26. صدر الدين صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006 .

27. صلاح الدين شريط، **دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجربة جمهورية مصر العربية – مع إمكانية تطبيقها على الجزائر**-، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2011- 2012.

28. صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"**، رسالة ماجستير في المالية الدولية، جامعة وهران، 2013.

29. طالي خيرة، **نمذجة قياسية لسلوك إدخار العوائل الجزائرية في ظروف التضخم**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000 .

30. طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر "1970-2012"**، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التسيير،جامعة تلمسان، 2013-2014 .

31. عبد الباقي روابح، **المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "دراسة تحليلية مقارنة"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، باتنة، 2006.

32. عبد الله غالب ناجي المخلافي، **دور السياسات النقدية والمالية في الفجوة الادخارية في اليمن**، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، معهد البحوث و الدراسات العربية، مصر، 1999.

33. عبد المجيد قدي، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الأولية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995 .

34. علاوة نواري، **آثار برامج الاصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، 2007 – 2008 .

35. علي بطاهر، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر،2005-2006.

36. علي بوصبيعة، **بناء نموذج قياسي لدالة ادخار العائلات الجزائرية و التنبؤ لمكوناتها في الجزائر**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، 2001 .

37. عمار زيتوني، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2004**،أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006 -2007.

38. عمار عماري، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة :تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف " الجزائر "،2011.

39. عمر حوري، **الجباية، الادخار والتنمية مع التطرق لحالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2000-2001 .

40. عمران بشراير، **أثر حجم الدولة على النمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة تحليلية قياسية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2009-2010 .

41. عيدة أحمد الغندور، السياسة الأمريكية اتجاه مصر خلال إدارة بوش، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1996.

42. عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008 .

43. غدير بنت سعد الحمود، **العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية**، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1425هـ/ 2004م.

44. فتيحة بناني، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009.

45. فريد بن عبيدة، **السوق النقدية و دورها في تمويل الاقتصاد دراسة مقارنة (الجزائر، تونس)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة " الجزائر "،2013-2014.

46. فطيمة حفيظ، **الإصلاحات الاقتصادية و إشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010 - 2011 .

47. كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010 .

48. كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**،رسالة ماجستير في المالية الدولية، جامعة تلمسان "الجزائر"، 2010 /2011 .

49. لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة دراسة مقارنة " الجزائر، تونس"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة " الجزائر "،2014.

50. لوعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها "حالة :الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.

51. مجدي الشوربجي، **أثر سياستي الإحلال محل الواردات و تشجيع الصادرات على توزيع الدخل في مصر**، رسالة دكتوراه في التجارة، القاهرة، 1999.

52. محمد العيد بيوض، **تقييم أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010 -2011.

53. محمد توفيق طلال، **الادخار الجماعي وأجهزة تمويل الاستثمارات العامة في الدول النامية –دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري**–،رسالة دكتوراه في الحقوق،كلية الحقوق بجامعة عين شمس، القاهرة، 2000.

54. محمد زكي علي السيد، **أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2005 .

55. محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر – دراسة حالة أوراسكوم** –، رسالة ماجستير في قانون الأعمال، جامعة قسنطينة "الجزائر "، 2010 .

56. محمد صالح المكردي، **الادخار المحلي ودوره في النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية اليمنية "دراسة تحليلية"**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة صنعاء "اليمن"، 2004.

57. محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2008-2009 .

58. مراد جنيدي، **دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار باستخدام أشعة الانحدار الذاتي 1970- 2004**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006 .

59. مروى محمد علي مصطفى، **أثر الإصلاح المصرفي على معدلات الادخار و الاستثمار" دراسة تحليلية مع تطبيق على مصر** "، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الإسكندرية " مصر"، 2007.

60. مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر "1990-2004"**، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة الجزائر،2005-2006.

61. مصطفى زيروني، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات دول جنوب شرقي أسيا**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 1999-2000 .

62. منال محمد محمد متولي، **المدخرات في الاقتصاد المصري**، دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة القاهرة،1995.

63. منشد حلمي إبراهيم، **تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس و المغرب للمدة (1975-2000)**، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، 2004 .

64. ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة قسنطينة "الجزائر"، 2007 .

65. وليد بو تياح، **دراسة مقارنة لدول الاستثمار في البلدان المغاربية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية "1995-2005** "، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006- 2007.

66. ياسمين سلطان السلطان، **الاستثمار و أثره على سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود .

67. يسرى فاروق داود بطرس، **عوامل النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل في الفترة 1970-2004**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة،جامعة عين شمس،القاهرة،2011.

<u>الدوريات والمجلات والتقارير والملتقيات:</u>

1. إبراهيم بن محمد الزين، **المتغيرات التنموية و الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية "مركز الدراسات و البحوث"، الرياض، (1433هـ/ 2012م).

2. إبراهيم موسى، **قياس و تحليل اثر التدفقات المالية في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مختارة خلال المدة 1990**، مجلة جامعة بغداد، العراق، العدد التاسع، 2009 .

3. أحمد سلامي، محمد شيخي، **اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة :1970-2011**، مجلة الباحث، العدد 13، 2013 .

4. أحمد سلامي، **مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح**، دراسة تحليلية للفترة **1970 – 2013**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، جوان 2015 .

5. أحمد سلامي، **أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970 – 2010**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة "الجزائر"، العدد 11، 2012.

6. أحمد محمد حسن الهادي، **الادخار في النظام الإسلامي**، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القضارف، السودان، 2012 .

7. أحمد محمد حسن الهادي، **الادخار في النظام الإسلامي**، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القضارف، السودان، 2012 .

8. أحمد محمودي، **انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري**، ملتقى وطني أول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 أفريل 2003 .

9. أمال براهمية وظريفة سلايمية،**التعجيل بالتغيير :تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات– دراسة حالة الجزائر والدول النامية بجامعة محمد خيضر، بسكرة– الجزائر: 21–22 نوفمبر2006.

10.أمحمد بن سليمان الجاسر، **تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل "الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي في سنة 1440 هـ (2020 م)**، التي نظمتها وزارة التخطيط في الرياض .

11. بد الله بن علي المرواني، **إعداد خطط التنمية المملكة العربية السعودية و متابعة تنفيذها**، اللقاء السابع عشر للمسؤولين الفنيين عن إعداد الخطط في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، (1434هـ/ 2014م).

12. بلغرسة عبد اللطيف، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية "دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية"**، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 – 23 أفريل 2003 .

13. بن عيسى بشير،عبد الله عالم، **المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية – انجازات وتحديات –**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة، مخاطر وتقنياته، 6 – 7 جوان 2005، جامعة جيجل "الجزائر" .

14. بوزيان محمد، غربي ناصر صلاح الدين، **أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار ودراسة قياسية لحالة الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني تحت عنوان **الأزمة العالمية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية**، المركز الجامعي لخميس مليانة "الجزائر"، 5 و 6 ماي 2009 .

15. توفيق عباس المسعودي، **دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء "العراق دراسة تطبيقية "**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء،العدد 26، 2010.

16. جبار عبد الرزاق، **تطور مؤشرات الأداء ومسار الاصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري**، أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، العدد العاشر، ديسمبر 2011 .

17. الحاج بن زيدان، **اثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية : 2000–2010**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد الأول، 2011 .

18. حاكمي بوحفص، **الاقتصاد الجزائري الإصلاح النمو والإنعاش**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة البليدة – الجزائر: 21-22 ماي 2002 .

19. حسين عبد المطلب الأسرج، **تحليل أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (1997-2004)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 05، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 2005، ص 138

20. حسين عبد المطلب الأسرج، **التكامل بين التنمية و الاستثمار و حقوق الإنسان الاقتصادية (حالة مصر)**، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، التنمية البشرية و آثارها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ مصر، ماي 2007.

21. حسين عبد المطلب الأسرج، **تأثير الأزمة المالية على الصادرات المصرية**، مؤتمر تداعيات الأزمة المالية و أثرها على اقتصاديات الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، شرم الشيخ، أفريل 2009.

22. حسين عبد المطلب الأسرج، **تحليل أداءات البورصات العربية خلال الفترة 1984- 2003 مع دراسة حالة البورصة المصرية**، سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي، العدد 74، الكويت، ديسمبر 2004.

23. حصة فهد الغانم، نشوى مصطفى محمد، **الحوافز الاستثمارية وأثرها على الاستثمار في المملكة العربية السعودية بالتركيز على مشاريع البنية التحتية**، بحث مقدم لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، السعودية 2013 .

24. حمد الغانم، **محددات التضخم في الاقتصاد السعودي**، مجلة قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، الرياض، 2008 .

25. حمدي فلة، حمدي مريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر ببسكرة "الجزائر"، العدد العاشر، 2014 .

26. خالد عبد الرحمن البسام، **نموذج للادخار العائلي في المملكة العربية السعودية " دراسة قياسية للفترة (1970 – 2002)**"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة م 19، 14، السعودية، (1426 هـ / 2005 م) .

27. خليل عبد القادر وسليمان بوفاسة، **الإصلاحيات الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة المواصفات والتقييم**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة؛ بومرداس- الجزائر: 04-05 ديسمبر 2006.

28. الديون الداخلية للدول العربية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للا سكوا، **تقرير اجتماع الخبراء لإعداد الدول الأعضاء في الاسكوا للاجتماع الدولي حول تمويل التنمية**، قطر 29 – 30 أفريل 2008 .

29. رابحي مختار، **محمد الأمين بن قسميه،إستراتيجية ترقية وتحسين تنافسية القطاع الصناعي التونسي للفترة2007-2010**، الملتقى الدولي الرابع حول الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر.

30. رحيم حسين، نحو ترقية **الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية " إشارة خاصة إلى بلدان شمال إفريقيا**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد55 ، 2004 .

31. رضوان سوامس، **العلاقة بين المؤسسة والبنك على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 22-23 أفريل 2003 .

32. رياض محمد الخريف،وليام أبارنيت، **ورقة عمل مؤشرات التضخم الأساسي في المملكة العربية السعودية**، مؤسسة النقد العربي، مارس 2015.

33. ريال زوينة، تطور **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، عدد 09،2010.

34. زرقين عبود، نورة يبري، **محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس و المغرب " دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2002** "،،مجلة رؤى الاقتصادية، العدد السابع، جامعة الوادي، ديسمبر 2014.

35. زهرة بن يخلف، **ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري وأثرها على البنوك الجزائرية**، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار- الجزائر، 24-25 أفريل 2006.

36. ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر بباتنة- الجزائر-، 2007-2008.

37. سالم سليمان درويش، **تطور نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1993 – 2009) و الآثار الاقتصادية لذلك دراسة تحليلية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية الإدارية، المجلد الحادي والعشرين، العدد الأول .

38. سليمان ناصر، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور البنك**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، جوان 2015.

39. الشيخ الداوي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 25 – العدد الثاني، سوريا، 2009 .

40. صالح يوسف رويرة، **لمن تشجيع الاستثمار و أهم الحوافز في الجماهيرية العظمى و دول أخرى**، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية .

41. صباح نوري عباس وعمار رفعت قطب، **أثر زيادة الدخل على حجم الإيداع (بحث تطبيقي)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة، العدد الثالث والعشرون،العراق،2010 .

42. الطيب داودي، **الدور التمويلي للإمكان الاجتماعي في التنمية الذاتية في الدول النامية**،الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات "دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة بسكرة – الجزائر، سبتمبر 2013.

43. عادل مجيد العادلي، **مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية**،،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية "الجامعة"،العدد الخامس والثلاثون،العراق،2013 .

44. عبد الحق عتروس، محمد دهان، **أثر التميز في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2009 .

45. عبد الحميد بوخاري، **واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 10، الوادي، 2012.

46. عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق "2000-2009"**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12، 2009 .

47. عبد السلام مخلوفي، " **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي** "، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بالمركز الجامعي بشار، الجزائر: 20-21افريل 2004.

48. عبد العزيز شرابي، **النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية**، وحدة البحث إفريقيا والعالم الغربي، 1998، ص 75، ويونس دحماني، **دور الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، عدد 09، 2010.

49. عبد العزيز طيبة، **تطوير مقاربة النمو المستديم في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، تركيا، سبتمبر2013.

50. عبد القادر روشو، **أثر سياسة الإنفاق العمومي على استقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة "2001-2014"**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد العاشر "السنة السادسة"، 2015.

51. عبد الكريم البشير، سمير بواعلي دحمان، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي " حالة الاقتصاد الجزائري "**، منتدى الاقتصاديين المغاربة.

52. عبد المجيد الجمل، **التدريب النقابي حول سياسات التشغيل و استراتيجيات الحد من الفقر**، منظمة العمل الدولية : الدورة التدريبية بإيطاليا بين 12 سبتمبر و 17 أكتوبر 2005، ص 01.

53. عثمان علام، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر من الآثار لبرامج الإنعاش الاقتصادي "2001 – 2014"**، الملتقى العربي الأول حول الاستثمارات الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي، يناير 2015، مصر العربية .

54. عزيزة بن سمنية، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة، بومرداس – الجزائر، 04 – 05 ديسمبر 2006.

55. علاء الدين مرجان محفوظ، **الأزمة المالية العالمية و تأثيرها على الاقتصاد المصري**، تقرير وزارة التجارة و الصناعة، قطاع السياسات، تنمية الصادرات، المشروعات الصغيرة و المتوسطة، أفريل 2009.

56. علي احمد البلبل و آخرون، **التطور و الهيكل المالي و النمو الاقتصادي – حالة مصر : 1974–2002**–، أوراق صندوق النقد العربي، عدد 09، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، افريل 2004.

57. علي درويش الشمالي و آخرون، **دراسة مقارنة برنامج الخصخصة في المملكة الأردنية الهاشمية و الجمهورية التونسية**، مجلة كلية الأزهر، العدد 27، القاهرة، 2002.

58. علي عبد القادر علي،**التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الخامس العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط،الكويت، 2003 .

59. عمر الكتاني، **دراسة تقييميه للمقاولات الصناعية الصغيرة و المتوسطة المغربية، الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية**، ماي 2003، جامعة الرباط، المغرب.

60. فاتح سراحل ولطفي شعباني، **آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة؛ بومرداس– الجزائر: 04–05 ديسمبر 2006.

61. فريد بشير طاهر، **محددات الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية**، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، العلوم الإنسانية و الإدارية، المجلد الثاني، العدد الأول (1421 هـ / 2001 م) .

62. فضيل رايس، **تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2009**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة " الجزائر " عدد 10، 2012 .

63. القحطاني، **مستقبل الاستثمار في المملكة العربية السعودية**، مؤتمر الاستثمار والتمويل، شرم الشيخ، مصر، 2004 .

64. قويدري محمد، **المزايا و الحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالإشارة إلى بعض الاقتصاديات العربية، تونس و الجزائر**، منتدى التمويل الإسلامي، 2007.

65. كمال عايشي، **أداء النظام مصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة "الجزائر"، العدد العاشر، نوفمبر 2006 .

66. مايكل سبنس وآخرون،**الصحة والنمو الاقتصادي**، البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالنيابة عن اللجنة المعنية بالصحة والنمو،2009.

67. مجدي الشربجي، **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، العدد السادس، 2006.

68. محمد بن عبد الله الجراح، **مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية " دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية القانونية، المجلد 27، العدد 01، 2015 .

69. محمد جبار طاهر الشمري، **دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي / مصر أنموذجا**، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العراق، العدد 12، المجلد 2، 2009 ص 84 و معطيات البنك الدولي 2004 .

70. محمد ساحل، محمد طالبي، **التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** "**دراسة تحليلية تقييميه** "، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2008 .

71. محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10 / 2012، ورقلة .

72. محمود الخطيب الكسواني، **العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية**، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاديين السعوديين، المجلد 3، ع 6، (1422 هـ / 2001) .

73. محمود عبد العزيز توني،**الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (1990-2003)**، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2005.

74. مخطار خطاب، **الإصلاح الاقتصادي و الخوصصة- التجربة المصرية-**، بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع و الثلاثون، أكتوبر2003.

75. مصطفى السعيد، **التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان 1952- 1972**، " المؤتمر الثاني للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي".

76. مصطفى الكثيري، حسن صبار، **مقاربة تقييم الحصيلة تجربة الخوصصة بالمغرب، الندوة حول الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية**، الجزائر .

77. مفتاح صالح، خاطر طارق، **التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي للنمو الاقتصادي و أهم مؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1990-2013**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة "الجزائر"، العدد 16، ديسمبر 2014.

78. منتدى جامعة فسديس لكل الجزائريين العرب، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

79. موفق خزعل حمد،**أزمة النظام الرأسمالي الأبعاد الفكرية والتداعيات الاقتصادية ما بعد الكينزية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، الثالث والعشرون، العراق، 2010 .

80. نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد3، الكويت، أكتوبر 2012.

81. نعيمة برودي، **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة بومرداس" الجزائر"، 04-05 ديسمبر 2006.

82. هند جعموني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول حول : الاقتصاد الجزائري : قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة .

83. وائل سعد حسانين الدواخلي، **استخدام نماذج بيانات القائمة الديناميكية لقياس اثر التباطؤ في النمو الاقتصادي على توقع المستثمرين في سوق الأوراق المالية**، رسالة دكتوراه في الإحصاء التطبيقي، كلية التجارة قسم الإحصاء جامعة عين شمس، مصر، 2010.

84. وحيد محمد مهدي عامر، **الادخار ودوره في عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، مجلة البحوث الإدارية، العدد الحدي والعشرون، 2003 .

المراجع باللغة الأجنبية

الكتب:

1. Bernard Bernier et Yves Simon , **Initiation à la macro économie** ,(8ème édition) , Paris.
2. Boudjenah , **Algerie Décomposition d'une industrie: la restructuration des entreprises publiques (1980- 2000) L' état en question** , 2002.

3. Charles P.Kindleberger, **Economic Development** , Second Edition, McGraw-Hill Book Company, 1965.
4. Christophe Hurlin et Valérie Mignon, **une synthèse des testes de cointegration sur données de Panel**, université d'Orléans, novembre 2006.
5. Christophe Hurlin, **l'économétrie des données de Panel Modèles linéaires simple** , université d'Orléans, 2005.
6. Christophe Hurlin, **l'économétrie des données de Panel Modèles linéaires simple** , université d'Orléans, 2005.
7. Damodar N.Gujarati, Traduction par Bernard Bernier, **Econométrie** , 4 éme édition, université de Bruxelles, 2004.
8. Damodar N.Gujarati, Traduction par Bernard Bernier**, Econométrie** , 4 éme édition, université de Bruxelles, 2004.
9. Daniel Labaronne ,**Macroéconomie** , Edition Seuil , Avril 1999.
10. David Romer, **Macro Economie Approfondi**,. Edition International, Paris,1997.
11. E.AListe , **l'épargne et L'épargnant** , Edition Dunod , paris , 1968.
12. Gérard Dumenil, **Max et Keynes face a la crise**, Economica, Paris,1981.
13. **Gregory N MANKIW** ,Macroéconomie 3eme édition De boeck PARIS France 2003.
14. Hamid A .Tammar , **L'économie De L'algérie 1970-2014 Tome 1Les Stratégies De Développement** , Office Des Publication Universitaires, 2015 .
15. Henri Cazal ET Pierre Vajda , **Les pièges de l'épargne** , Nouvelle édition du Seuil, Paris, 1970.
16. Hocine Benissad, **Algérie Restructuration et Réformes économiques 1973/1993**, OPU, Algérie 1994.
17. Jean Claud Ficher, **Consomation Et L'epargne** ,Sirey, Paris, 1961.
18. John Maynard Keynes**, The General Theory of Employment -Interest and Money**-, Edition: Australia- Project Gutenberg, February 2003.
19. John Maynard Keynes**, The General Theory of Employment -Interest and Money**-, Edition: Australia- Project Gutenberg, February 2003. .
20. Kornai , **Socialisme Et Economique de la Pénurie** , Paris , Edition Dunod , 1984 , p 66.
21. L´aszl´o K´onya, Saving and Growth: Granger Causality Analysis with Bootstrapping On Panels of Countries, Journal of Economic Research 10 ,2005.
22. Luiz Carlos Bresser-Pereiraa, Eliane Araújob, Paulo Galac, An empirical study of the substitution of foreign for domesticsavings in Brazil , EconomiA 15 ,2014.
23. Patrick Sevestre, **économétrie des données de Panel** , Dunod, Paris, 2002.
24. Peter Hess and Cark Ross ,**Economic Development "Theories, Evidence , and Policies** , The Dryden Press , 1997.
25. Pierre Cahuc, , **Macroéconomie Avancée- ECo 557**, Paris, Janvier 2007
26. Raach Abelbasset , **L'épargne en Algérie : évaluation et évolution (1963-1989)** , Thèse de Magister , Université d'Alger, non publié , 1997.
27. Rachid Boudjema ,**Economie du développement de l'Algérie 1962-2010** ,volume 02, dar elkhaldouna , 2011.
28. Raymond Barre, **économie politique**, Tome1,Presse Universitaire De Fance, paris
29. Samuelson & Wiliam D. Nordhaus , **Economics** ,Sixteenth Edition, , Irwin Mc Graw-Hill,1998.
30. Schubert.K , **Macro économie " comportement et croissance" ,** Vuibut, 2 ème édition, France, 2000 .

31. Ubifrance et le service économique de l'ambassade de France à Riad , l**'économie Saoudienne Chiffres- clés et perspectives** .
32. Ulrich KOHLI, **Analyse macroéconomie**, De Boeck université, Bruxelle Belgique ,1999 .
33. William Greene, Traduction de la 5 éme édition par Théophile Azomahou et Nicolas Coudec, **Econométrie**, édition française dirigée par Didier Schlacther, IEP Paris, Université Paris II, 2005.

الدوريات والمجلات والتقارير والملتقات:

1. Abd el adim Leila, **les privatisations d'entreprise public dans les pays du Maghreb**, ENAG,.Reghria, Alger, 1998.
2. Abdelkader Sid Ahmed, **Croissance et développement (Théories et politiques)**, Tome 1, Edition Office Publications Universitaires, Alger, 1981.
3. Ahmed Benbitour, **l'Algérie en troisième millénaire défis et potentialités**. édition Marinoor, Algérie 1998.
4. Agnes chevallir ,**Arabie Saoudite : puissance pètroliére et puissance internationale economie** ,prospective internationale ,n 11, 03 trimestre , 1982 .
5. Alessandra Guariglia ,**Saving Behaviour and Earnings Uncertainty: Evidence from the British Household Panel Survey**, Published by: Springer, Journal of Population Economics, Vol. 14, No. 4 (Dec., 2001).
6. Alessandra Guariglia ,**Saving Behaviour and Earnings Uncertainty: Evidence from the British Household Panel Survey**, Published by: Springer, Journal of Population Economics, Vol. 14, No. 4 (Dec., 2001).
7. Aylit Tina Romm , **the relationship Between saving and Growth in south Africa : A Time serie analysis** , south African journal of economics vol .73.2 ,june 2005 .
8. Chor Foon Tang, BeeWah Tan, **A revalidation of the savings–growth nexus in Pakistan,** Contents lists available at ScienceDirect Economic Modelling 36 ,2014.
9. Emmanuel Anoruo and Yusuf Ahmed , **Causal Relationship between domestic savings and economic growth :from seven African countries** , African development Bank , 2001, Vol .13.
10. G. M. Sajid and Mudasssira Sarfaz, **Saving And Economic Gpowth In Pakistan: An Issue Of Causality**, Pakistan Economic and Social Review Vol. 46, No. 1 (Summer 2008).
11. Isao Sutoa, John A. James, **Savings and early economic growth in theUnited States and Japan,** Japan and the World Economy 11 ,1999.
12. Karine PELLIER , Lameta, **Propriété intellectuelle et croissance économique en France : 1791-1945"Une analyse cliométrique du modèle de Romer.",** Université Montpellier I, 2014.
13. Khalida Albassim , **domestic external sources of inflation in Saudi Arabia :an ampirical study** , G.k au ecom iet adm, vol 13, n 01, 1420 Ah, 1999, jeddah.
14. Looney, R.E., **National savings in Pakistan: causal linkages with the macroeconomy**,Savings and Development, Vol. 20, No. 4 (1996).
15. Malgorzata Roszkiewicz**, Attitudes towards Saving in Polish Society during Transformation**, Published by: Springer , source: Social Indicators Research, Vol. 78, No. 3 (Sep., 2006).
16. Martin B. Schmidt, **Savings and Investment: Some International Perspectives**, Published by: Southern Economic Association,. Southern Economic Journal, Vol. 68, No. 2 (Oct., 2001).
17. Martin Browning, **The Saving Behaviour of a Two-Person Household** ,Published by: Blackwell Publishing on behalf of The Scandinavian Journal of Economics, The Scandinavian Journal of Economics, Vol. 102, No. 2 (Jun., 2000).

18. Mohamed Abdel –Wahed , the **impact of Foreign capital inflow on saving –investment and economic growth rate in Egypt** , An economic Analysis , vol , 4 N ol, 2003 .
19. Nicholas M. Odhiambo , **Savings and economic growth in South Africa: A multivariate causality test**, Journal of Policy Modeling 31 ,2009.
20. Nicholas M. Odhiambo, Financial depth, **savings and economic growth in Kenya: A dynamic causal linkage**, Economic Modelling 25 ,2008 .
21. Patric H. Hendershott and Joe Peek, **Household Saving in the United States: Measurement and Behavior**, Published by: American Statistical Association, Journal of Business & Economic Statistics, Vol. 7, No. 1 (Jan, 1989).
22. Reza Najarzadeh, Michael Reed & Mona Tasan, **Relationship between Savings and Economic Growth: The Case For Iran**, Journal of International Business and Economics ,December 2014, Vol. 2, No4.
23. Rumi Masih, Sanjay Peters, **revisitation of the savings–growth nexus in Mexico,** Economics Letters 107 ,2010 .
24. Tarlok Singh, Does **domestic saving cause economic growth? A time-series evidence from India**, Journal of Policy Modeling 32, 2010.
25. Yacouba Gnègnè , 19 mai 2009.

النشريات والمواقع الالكترونية:

1. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، **التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ توافق أراء مونتيري أعباء الدين الخارجي في بعض الدول الأعضاء في الاسكوا (الأمم المتحدة) .**

2. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، **المركز الإنمائي دون الإقليمي شمال إفريقيا**، الاجتماع السابع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة "المغرب"، أفريل 2002 .

3. المندوبية السامية للتخطيط، **بحث حول الظرفية لدى الأسر المغربية 2013.**

4. إلهامي الميرغني، **تحرير الأسواق كطريق للتنمية**، دار ناشيري للنشر الالكتروني، 2005.

5. بنك البركة التونسي، **التقرير السنوي 2013** .

6. قانون– إطار رقم 95– 18 لميثاق الاستثمار.

7. وزارة الاقتصاد والتخطيط، **منجزات خطط التنمية – حقائق وأرقام– أعداد متفرقة** (2002 – 2014) .

8. **وزراء الاقتصاد والتخطيط،منجزات خطط التنمية–حقائق و أرقام–**،الإصدار الثالث والعشرون،2006 .

9. وزارة الاقتصاد والتخطيط،**منجزات خطط التنمية – حقائق و أرقام–**،الإصدارالحادي والثلاثون،2014.

10. وزارة الاقتصاد و التخطيط، **منجزات خطط التنمية–حقائق وأرقام–**،الإصدار الرابع والعشرون، 2007.

11. لفيف من خبراء اليونسكو، **التنمية الثقافية: تجارب إقليمية**، منشورات الأمم المتحدة، 1982.

12. الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، **تقرير عن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية في شمال إفريقيا، (2001– 2002)**، المغرب، ماي، 2003.

13. الأمر 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار،الجريدة الرسمية،العدد 2001/47.

14. البنك الأهلي المصري، **النشرة الاقتصادية**، المجلد 56 العدد 04، 2003 .

15. البنك المركزي التونسي .

16. البنك المركزي المصري 2005 .

17. البنك المركزي المصري، المجلد السابع والأربعون العدد الأول 2006 – 2007.

18. البنك المركزي المصري، **إستراتيجية تطبيق بازل في القطاع المصرفي المصري**، جوان 2009 .

19. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي :2003–2004.

20. البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، عدة مجلدات من 2002 – 2006

21. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي : 2002–2003.

22. التقرير السنوي " ATB" 2011.

23. التقرير السنوي لبنك المغرب .

24. التقرير السنوي للبنك المركزي المصري – أعداد متفرقة – 2002– 2010–. و تقرير صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2011 و2015.

25. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، قانون المالية لسنة 1999 .

26. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72، قانون المالية لسنة 2011 .

27. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، قانون المالية لسنة 2010 .

28. الجمعية المهنية التونسية للبنوك و المؤسسات المالية "APTBEF"، التقرير السنوي 2009.

29. الجمهورية التونسية، وزارة التنمية و التعاون الدولي، الميزان الاقتصادي لسنة 2014.

30. الجمهورية التونسية، وزارة المالية، خلية الظرف الاقتصادي و الدراسات، 2013/05/06.

31. القانون 13/82 المؤرخ في 28 أوت 1982، المتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط، العدد 35 رقم 1724 .

32. القانون 10/90 الصادر في 1990/04/14، الجريدة الرسمية، رقم 16 سنة 1990 .

33. المادة 85 من الأمر رقم 1103 على أنه يمكن أن يرخص المجلس بفتح فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات .

34. المندوبية السامية للتخطيط للملكة المغربية جوان 2010.

35. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010 – 2014)، الاثنين 24 ماي 2010 .

36. تقارير البنك المركزي العربي الموحد (2003 – 2008) .

37. جريدة رسمية، عدد08، الصادرة بتاريخ 1997/02/05 .

38. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، سنة 1993، صفحات متفرقة .

39. صندوق النقد العربي، **تقرير الاقتصاد العربي الموحد**، 2002.

40. نقلا عن الأمم المتحدة (2000 : 30- 44)،التقرير رقم 270 / A157.

41. وحدة الدراسات،**تحولات الاقتصاد المصري" ملاحظات أولية** "، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 1999.

42. وزارة الاقتصاد و التخطيط، **منجزات خطط التنمية – حقائق و أرقام**، الإصدار الحادي و الثلاثون، 1970 – 2014.

43. وزارة الاقتصاد والتخطيط، **المسيرة التنموية (مقتطفات)**،المملكة العربية السعودية، 1430هـ/2009 م.

44. وزارة الاقتصاد والتخطيط، **تقرير الاقتصاد السعودي لسنة 2014**، ماي 2015 .

45. وزارة الاقتصاد والتخطيط،**منجزات خطط التنمية – حقائق وأرقام–**،أعداد متفرقة، (2002 – 2004) .

46. وزارة الاقتصاد والتخطيط، **منجزات خطط التنمية – حقائق و أرقام** أعداد متفرقة (2005 – 2014) .

47. وزارة الاقتصاد والتخطيط، **تعزيز الاقتصاد السعودي** .

48. وزارة التخطيط، **منجزات خطط التنمية– حقائق و أرقام–**،الإصدار 20، 2003.

49. وزارة التخطيط، **منجزات خطط التنمية– حقائق و أرقام–**،الإصدار 20، 2003، ص 38.

50. وزارة التخطيط، **منجزات خطط التنمية– حقائق و أرقام**، الإصدار19، 2002.

51. *DATABASE,* ***World Development Indictors(WDI) of the World bank*** .

52. *Ministère Des Finances,* ***Rapport de Présentation Du Projet De La Loi De Finance Pour 2001****, Octobre 2000.*

53. *ONS,* ***premier résultats provisoires de recensement général de la population et de l'habitat****, n°16 juillet- septembre 87.*

54. ***www.ONS.DZ***

55. ***www.perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques.***

56. ***www.bank-of-algeria.dz/***

57. ***www.data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD.htm***

58. ***www.data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG.htm***

59. ***www.nationmaster.com/country/ag-algeria***

60. ***www.mf.gov.dz/economie.***

الملاحق

الملحـــق (1): أسماء دول العينة و الرمز الموافق له.

اسم الدولة	الرمز الموافق لها
الدول الأسيوية	
Bahreïn	BHR
Jordanie	JOR
Arabie saoudite	SAOU
Soudan	SOUD
الدول الإفريقية	
Algérie	DZA
Égypte, République arabe	EGY
Maroc	MAR
Tunisie	TUN

المصدر : بيانات البنك الدولي ***DATABASE, World Development Indictors(WDI) of the World bank***

الملحـــق (2): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2005 / 2009 و التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي "2010- 2014" .

االبرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج "مليار دينار جزائري"	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: -السكن. -التربية، التعليم العالي، التكوين المهني. -البرامج البلدية للتنمية -تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية -تزويد السكان بالماء ،الكهرباء ،الغاز -باقي القطاعات	1908.5 555 399,5 200 250 192,5 311,5	% 45,5
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية: -قطاع الأشغال العمومية والنقل -قطاع المياه -قطاع التهيئة العمرانية	1703.1 1300 393 10,15	% 40,5
3-برنامج دعم التنمية الإقتصادية: -الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري -الصناعة وترقية الإستثمار -السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	337,2 312 18 7,2	% 8
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية: -العدالة والداخلية -المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية -البريد والتكنولوجيات الحديثة للإتصال	203,9 99 88,6 16,3	% 4,8
5-برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	% 1,2

المصدر : رئاسة الحكومة ، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على الموقع** : ***www.cg.gov.dz/psre***

االبرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج "مليار دينار جزائري"	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: -السكن. -التربية، التعليم العالي، التكوين المهني. -الصحة -تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية - باقي القطاعات	9903 3700 1898 619 1800 1886	% 45,42
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية: -قطاع الأشغال العمومية والنقل -قطاع المياه -قطاع التهيئة العمرانية	8400 5900 2000 500	% 38,52
3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية : - الفلاحة والتنمية الريفية -دعم القطاع الصناعي العمومي -دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	3500 1000 2000 500	%16.05

المصدر : من بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي .

الملحـــق (3): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في المغرب خلال الفترة 1970-2012.

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	البطالة "%"	النمو الاقتصادي "%"	تعداد السكان	الاحتياطيات الدولية "الدولار"	النفقات "مليون درهم"	الإيرادات "مليون درهم"	ميزان المدفوعات "مليون دولار أمريكي"	الدين الخارجي "مليون دولار أمريكي"	التضخم "%"
1970	1,1376E+11	-	4,71	16039600	141722000	-	-	-	1235,2	1,28
1971	1,2013E+11	-	5,60	16389949	176837989,5	-	-	-	1757,6	4,16
1972	1,2306E+11	-	2,44	16740525	252590665,1	-	-	-	2643,4	3,76
1973	1,2744E+11	-	3,56	17097003	307948130,5	-	-	-	3531,1	4,08
1974	1,3457E+11	-	5,60	17466606	504349104,5	--	-	-	4298,2	17,56
1975	1,4474E+11	-	7,56	17854614	437657206,4	12870	9529	-	7108,7	7,92
1976	1,6039E+11	-	10,81	18262366	549011032	16816	9601	-	5970,7	8,50
1977	1,7011E+11	-	6,06	18688782	609585582,1	20235	12338	-	8962	12,60
1978	1,739E+11	-	2,23	19133462	772082126,1	19119	13346	-	10153,2	9,72
1979	1,8224E+11	-	4,79	19595092	917484589,3	21842	15803	-	14027	8,33
1980	1,8888E+11	-	3,64	20071902	813620196,8	24686	17502	-	16409	9,41
1981	1,8581E+11	-	-1,63	20564359	509516102,4	30975	20418	-	17926	12,49
1982	2,0471E+11	-	10,17	21070647	539242248,3	35018	24388	-	20504	10,53
1983	2,0632E+11	-	0,79	21583746	375256517,5	32196	24516	-	20343	6,21
1984	2,1925E+11	-	6,27	22094516	265729347	33446	26684	-	20851	12,45
1985	2,3103E+11	-	5,37	22596133	345295873,6	39637	30213	-	20798	7,73
1986	2,533E+11	-	9,64	23084731	486544465,8	44756	32884	-209	20792	8,73
1987	2,5009E+11	-	-1,27	23560825	751948887,2	44114	37089	182	21030	2,70
1988	2,8058E+11	-	12,19	24027330	836286995	51295	45454	473	20680	2,37
1989	2,8854E+11	-	2,84	24489354	770803380,8	59189	49238	-787	21530	3,26
1990	2,9658E+11	-	2,79	24950128	2337533793	61395	56635	-196	22085	6,78
1991	3,1897E+11	12,50	7,55	25410178	3349097038	67520	62437	-413	21172	7,99
1992	3,0969E+11	12,30	2.91-	25866445	3818641750	73275	69907	-433	19012	5,74
1993	3,0658E+11	12,00	1.00-	26314339	3929934650	85162	77653	-521	19164	5,18
1994	3,4182E+11	11,80	11,49	26747660	4621504529	90357	81442	-723	17314	5,14
1995	3,2019E+11	11,60	6.33-	27161889	3873508801	93,56	79795	-1296	15,793	6,12
1996	3,6329E+11	11,30	13,46	27556892	4054079204	88665	79180	-58	16,047	2,99
1997	3,5598E+11	11,20	2.01-	27934014	4197122843	97316	95115	-169	14,067	1,04
1998	3,8439E+11	10,90	7,98	28292299	4637702695	104656	97327	-146	13,957	2,75
1999	3,8642E+11	13,90	0,53	28630973	5893811346	11726	103221	-167	14,36	0,68
2000	3,9257E+11	13,60	1,59	28950553	5016935107	113,653	100907	-475	13,98	1,89
2001	4,2222E+11	12,50	7,55	29250983	8669348413	129,005	118,964	1,611	12,527	0,62
2002	4,3622E+11	11,60	3,32	29535591	10375315440	116132	98,882	1,477	15,823	2,80
2003	4,6378E+11	11,90	6,32	29812685	14146568750	120,347	100,822	1,582	16,492	1,17
2004	4,8605E+11	10,80	4,80	30093109	16646737756	132,597	117,481	970	19,372	1,49
2005	5,0053E+11	11,00	2,98	30385479	16550640421	152,947	132,223	1,041	20,798	0,98
2006	5,3937E+11	9,70	7,76	30691434	20790793863	156,026	147,105	1,411	22,048	3,28
2007	5,5396E+11	9,80	2,71	31011322	24713570381	168,959	167,119	-122	25,222	2,04
2008	5,8491E+11	9,60	5,59	31350544	22719558239	203,597	213,743	-5,659	1235,2	3,71
2009	6,1274E+11	9,10	4,76	31714958	23568386800	207,094	191,919	-5,362	1757,6	0,99
2010	6,3506E+11	9,10	3,64	32107739	23609251321	222,581	195,703	-4,209	2643,4	0,99
2011	6,6673E+11	8,90	4,99	32531964	20611298055	252,114	215,694	-8,337	3531,1	0,92
2012	6,8452E+11	9,00	2,67	32984190	17535001424	286,41	226,064	-9,843	4298,2	1,28

المصدر : بيانات البنك الدولي ***DATABASE, World Development Indictors(WDI) of the World bank.*** و صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011. و صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد 35، 2015. و الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 1987، 1991. وتقارير بنك المغرب أعداد متفرقة. وتقارير وزارة المالية الجزائرية أعداد متفرقة.

الملحـــق (4): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في تونس خلال الفترة 1970- 2012.

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي "بالدينار التونسي"	البطالة "%"	النمو الاقتصادي "%"	تعداد السكان	الاحتياطيات الدولية "الدولار"	النفقات "مليون دينار تونسي"	الايرادات "مليون دينار تونسي"	ميزان المدفوعات "مليون دولار أمريكي"	الدين الخرجي "مليون دولار أمريكي"	التضخم "%"
1970	7445742600	-	4,67	5127000	59897932,2	-	-	-	-	
1971	8232027700	-	10,56	5208154	148480973	-	-	-	-	
1972	9692613200	-	17,74	5294325	226181341	-	-	-	-	
1973	9629161100	-	-0,65	5388709	316200682	-	-	-	-	
1974	1,0407E+10	-	8,07	5493722	436959373	--	-	-	-	
1975	1,1151E+10	-	7,16	5611000	398032765	542,7	517,5	-	830	9,40
1976	1,203E+10	-	7,88	5742339	383275560	618,7	9601	-	1025,3	1,19
1977	1,244E+10	-	3,41	5889693	375924060	789,6	12338	-	1334,9	4,40
1978	1,3241E+10	-	6,44	6049539	479213954	908,1	13346	-	1678	4,01
1979	1,4111E+10	-	6,57	6215690	666557300	1091,6	15803	-	2032,1	6,71
1980	1,5158E+10	-	7,42	6384000	700155131	1935,1	17502	-	3229,6	11,00
1981	1,5994E+10	-	5,51	6555185	610305951	1439,6	20418	-	3320,8	12,30
1982	1,5915E+10	-	-0,49	6729178	691731919	1935,1	24388	-	3561,4	17,15
1983	1,666E+10	-	4,68	6905136	638499659	2313,3	24516	-	3858,2	4,33
1984	1,7618E+10	-	5,75	7042550	463854174	2592,7	26684	-	4096	8,96
1985	1,8613E+10	-	5,65	7260361	293749095	2685,9	30213	-	4880	7,25
1986	1,8343E+10	-	-1,45	7492633	378244420	2892,5	32884	-209	5898	6,16
1987	1,9573E+10	-	6,70	7684751	615850771	2891,5	37089	-396	6741	8,23
1988	1,9587E+10	-	0,07	7857619	975873234	3085,4	45454	-566	6675	7,20
1989	1,9929E+10	-	1,75	7958694	1036736124	3482,7	49238	-495	6889	7,74
1990	2,1513E+10	-	7,95	8154400	866664132	3981,8	56635	-300	7470	6,55
1991	2,2353E+10	15,60	3,90	8318200	866047296	4233,5	62437	-353	7109	8,19
1992	2,4098E+10	15,50	7,81	8489900	923750971	4513,9	69907	-454	7201	5,82
1993	2,4626E+10	15,50	2,19	8572200	937958414	4970,8	77653	-662	7417	3,97
1994	2,5408E+10	15,10	3,18	8785700	1544397774	5241,3	81442	-570	8007	4,73
1995	2,6006E+10	15,40	2,35	8957500	1689070754	5710,1	79795	-765	9024	6,24
1996	2,7864E+10	15,60	7,15	9089300	1977688474	6311,4	79180	-581	9378	3,73
1997	2,938E+10	15,90	5,44	9214900	2041032920	6868	95115	-605	9334	3,65
1998	3,0786E+10	17,30	4,78	9333300	1912569283	7258,4	97327	-54	9500	3,13
1999	3,265E+10	16,00	6,05	9455900	2324618219	7825,5	103221	210	9495	2,69
2000	3,4188E+10	15,70	4,71	9552500	1871427115	8421,5	100907	-218	80869	2,96
2001	3,5625E+10	15,10	4,21	9650600	2049572905	9,377	118,964	-463	11,63	1,98
2002	3,6237E+10	15,30	1,72	9748900	2364943975	9,552	98,882	-469	12,078	2,72
2003	3,8186E+10	14,50	5,38	9839800	3036243867	10,594	100,822	-11,04	12,979	2,71
2004	4,0331E+10	13,90	5,62	9932400	4031139123	11,235	117,481	-1323	15,373	3,63
2005	4,1871E+10	14,20	3,82	10029000	4548431968	12,035	132,223	-537	17,467	2,02
2006	4,4238E+10	12,50	5,65	10127900	6911623341	12,802	147,105	-774	18,995	4,49
2007	4,6992E+10	12,40	6,23	10225100	8032361952	14,475	167,119	-478	19,291	3,42
2008	4,9218E+10	12,40	4,74	10328900	9038905609	16,587	213,743	-595	21,929	4,92
2009	5,0994E+10	13,30	3,61	10439600	1,1294E+10	18,653	191,919	-675	20,984	3,52
2010	5,2651E+10	13,00	3,25	10547100	9764263623	19,292	195,703	-443	21,544	4,42
2011	5,2383E+10	18,30	-0,51	10673800	7785306752	22,336	215,694	-821,3	23,634	3,54
2012	5,4825E+10	14,00	4,66	10777500	8717830233	24,129	226,064	-841	24,47	5,14

المصدر : بيانات البنك الدولي ***DATABASE, World Development Indictors(WDI) of the World bank.*** و صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011. و صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد 35، 2015. و الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 1987، 1991. وتقارير وزارة المالية التونسية أعداد متفرقة . وتقارير البنك المركزي التونسي أعداد متفرقة .

الملحـــق (5): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1970- 2012.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي "بالجنيه المصري"	البطالة "%"	النمو الاقتصادي "%"	تعداد السكان	الاحتياطيات الدولية "الدولار"	النفقات "مليون جنيه مصري"	الايرادات "مليون جنيه مصري"	ميزان المدفوعات "مليار دولار أمريكي"	الدين الخرجي "مليون دولار أمريكي"	التضخم "%"
1970	3058400000		5,60	34808599	165038580	-	-	-	37,26	3,76
1971	3241100000		3,44	35561087	163240128	-	-	-	50,04	3,14
1972	3389900000		2,03	36302154	209341350	-	-	-	76,16	2,10
1973	3806299900		0,71	37046807	532593929	-	-	-	96,75	5,11
1974	4338999800		2,49	37815578	705412658	--	-	-	109,21	10,02
1975	5217999900		8,94	38624410	535004037	3227,2	2288,8	-	12377,5	9,67
1976	6727000100		14,63	39478585	567297149	4085,2	2528,4	-	13631,8	10,32
1977	8344000000		12,84	40377668	831886292	4561,5	3447,9	-	17431,2	12,73
1978	9795000300		5,78	41324806	1050567850	5065,6	3820	-	15403,3	11,08
1979	1,2705E+10		6,04	42321740	1795125065	6650,7	4686	-	34864	9,90
1980	1,6497E+10		10,01	43369552	2479664000	8491	5877	-	40218	20,82
1981	1,732E+10		3,76	44465918	1682922751	9177	8081	-	42997	10,32
1982	2,0781E+10		9,91	45610430	1809313173	13271	9717	-	49121	14,82
1983	2,417E+10		7,40	46807221	1698907487	13441	11077	-	49485	16,08
1984	2,8504E+10		6,09	48061546	1485991444	15604	12346	-	48799	17,04
1985	3,3132E+10		6,60	49373806	1587362858	17339	13900	-	40073	12,11
1986	3,8356E+10		2,65	50748187	1779681032	20537	15882		29317	23,86
1987	5,1567E+10		2,52	52173840	2555643305	20464	17851		28348	19,69
1988	6,1714E+10		5,30	53617678	2261158624	24858	20143		28303	17,66
1989	7,6791E+10		4,97	55035937	2495363416	27750	23624		29878	21,26
1990	9,6138E+10		5,70	56397273	3619931744	30357	24863	3,84	30548	16,76
1991	1,1124E+11	9,60	1,08	57689828	6185285500	39317	38250	3,99	3005	19,75
1992	1,391E+11	9,00	4,43	58922018	1,162E+10	57846	53015	4,31	28179	13,64
1993	1,552E+11	10,90	2,90	60108373	1,3854E+10	60031	62712	2,11	29812	12,09
1994	1,75E+11	11,00	3,97	61272847	1,4413E+10	700550	70639	0,57	28761	8,15
1995	2,04E+11	11,30	4,64	62434527	1,7122E+10	73882	75710	0,75	27109	15,74
1996	2,294E+11	9,00	4,99	63595629	1,8296E+10	75598	71187	0,91	28661	7,19
1997	2,659E+11	8,40	5,49	64754566	1,9371E+10	79352	74174	3,6	28,661	4,63
1998	2,874E+11	8,20	4,04	65922626	1,8824E+10	73371	70780	4,5	29,396	3,87
1999	3,076E+11	8,10	6,11	67112877	1,519E+10	85881	73173	-2,1	29,872	3,08
2000	3,401E+11	9,00	5,37	68334905	1,3785E+10	93619	76139	-0,87	28,949	2,68
2001	3,587E+11	9,40	3,54	69599945	1,3598E+10	115,542	78,318	-0,64	29,593	2,27
2002	3,789E+11	10,20	2,37	70908710	1,4076E+10	127,319	89,145	0,55	29,898	2,74
2003	4,175E+11	10,40	3,19	72247626	1,4604E+10	145,988	102,045	-0,2	33,893	4,51
2004	4,853E+11	10,70	4,09	73596068	1,5339E+10	161,611	110,824	4,48	31,531	11,27
2005	5,385E+11	11,20	4,47	74942115	2,1857E+10	207,81	151,266	3,25	33,694	4,87
2006	6,177E+11	10,60	6,84	76274285	2,6007E+10	222,029	180,215	5,28	34,906	7,64
2007	7,448E+11	8,90	7,09	77605327	3,2214E+10	282,29	221,404	5,42	34,385	9,32
2008	8,955E+11	8,70	7,15	78976122	3,4331E+10	351,5	282,505	-3,377	37,26	18,32
2009	1,0422E+12	9,40	4,69	80442443	3,4897E+10	365,987	268,114	3,106	50,04	11,76
2010	1,2066E+12	9,00	5,14	82040994	3,7029E+10	401,866	265,286	3,356	76,16	11,27
2011	1,3711E+12	12,00	1,82	83787634	1,8638E+10	470,992	303,266	-9,754	96,75	10,05
2012	1,5755E+12	12,70	2,19	85660902	1,5672E+10	588,188	350,322	-11,278	109,21	5,14

المصدر : بيانات البنك الدولي .**bank** ***DATABASE, World Development Indictors(WDI) of the World*** و صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011. و صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد 35، 2015. و الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 1987، 1991. وتقارير وزارة المالية المصرية أعداد متفرقة . وتقارير البنك المركزي المصري أعداد متفرقة . فاروق داوود بطرس ، مرجع سابق.

الملحـــق (6): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في السعودية خلال الفترة 1970- 2012.

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي "مليار ريال"	البطالة "%"	النمو الاقتصادي "%"	تعداد السكان	الاحتياطيات الدولية "الدولار"	النفقات "مليون يال"	الايرادات "مليون ريال"	ميزان المدفوعات "مليون دولار أمريكي"	التضخم "%"
1970	171389		12,03	5802967	669558000	6293	7940	104	0,17
1971	200089		19,94	6059524	1462013465	8130	11120	974	4,83
1972	241235		23,49	6342159	2583652685	10158	15368	2089	4,30
1973	296938		25,62	6654009	4093816225	18595	41705	2530	13,90
1974	365446		27,49	6998359	1,4727E+10	35039	100103	23095	21,50
1975	369531		5,23	7377881	2,3625E+10	81235	103384	14309	34,70
1976	414102		12,72	7790588	2,7315E+10	128273	135957	14282	31,50
1977	441890		7,00	8236583	3,0411E+10	138048	130659	11906	11,20
1978	437774		-0,97	8722480	2,0226E+10	147972	131505	2215-	11,20
1979	481210		9,83	9256774	2,1612E+10	185724	211196	12026	1,90
1980	513127		6,52	9843265	2,6129E+10	236755	348100	42758	4,17
1981	538354		4,69	10484746	3,4051E+10	284650	368008	41128	2,80
1982	481920		-11,10	11172632	3,1649E+10	244912	246182	7573	1,02
1983	443383		-8,22	11885086	2,9041E+10	230186	206419	16850-	0,19
1984	428445		- 3,09	12592829	2,6165E+10	216363	171509	18401-	-1,56
1985	404370		-4,32	13273786	2,6507E+10	184004	133565	12935-	- 3,06
1986	424834		5,09	13918323	2,012E+10	137422	76498	11795-	-3,20
1987	408401		-3,98	14528398	2,4909E+10	184919	103811	9775-	-1,55
1988	436820		8,22	15107785	2,2438E+10	140856	84600	7341-	0,91
1989	438847		0,06	15665086	1,8591E+10	154870	114600	9552-	1,03
1990	477816		8,33	16206078	1,3437E+10	487425	316639	4153-	2,08
1991	522715	6,50	9,10	16739895	1,3298E+10	238987	169647	27637-	4,86
1992	544546	6,00	4,63	17263613	7466613250	187890	141445	17739-	-0,08
1993	544928	5,90	0,03	17758096	9223546274	163776	128991	17269-	1,06
1994	550017	4,90	0,67	18197011	9138920935	173943	146500	10487-	0,56
1995	552281	5,40	0,20	18567343	1,0399E+10	198117	179085	5326-	4,87
1996	569968	6,00	3,38	18848350	1,6018E+10	221272	205500	680	1,22
1997	584926	6,20	2,59	19060850	1,621E+10	190060	141608	306	0,06
1998	600773	6,40	2,83	19282965	1,5543E+10	183841	147454	13148-	-0,36
1999	596805	4,30	-0,75	19620692	1,8331E+10	235322	258065	411	-1,35
2000	626592	4,60	4,86	20144584	2,0847E+10	255140	228159	14317	-1,13
2001	632583	4,60	0,55	20891594	1,8867E+10	233500	213000	9353	-1,11
2002	633243	5,20	0,13	21825217	2,2186E+10	257000	293000	11873	0,23
2003	682240	5,90	7,66	22852333	2,4538E+10	285200	392291	23261	0,59
2004	741299	5,90	9,25	23839231	2,9304E+10	346474	564335	49295	0,33
2005	795,27	5,90	7,26	24690067	1,5739E+11	393322	673682	89990	0,70
2006	839750	6,30	5,58	25371936	2,2896E+11	466248	642800	98934	2,21
2007	890289	5,70	5,99	25915624	3,0929E+11	520069	1100993	93329	4,17
2008	964,457	5,10	8,43	26366358	4,5128E+11	596434	509805	132322	9,87
2009	883,15	5,40	1,83	26796375	4,2098E+11	653885	741616	20955	5,07
2010	1056,557	5,40	7,43	27258387	4,5931E+11	826700	1117792	66751	5,34
2011	1147483	5,80	8,57	27761728	5,5657E+11	873305	1247398	158545	5,82
2012	1214145	5,60	5,81	28287855	6,7374E+11	976014	1156361	164764	2,89

المصدر : بيانات البنك الدولي .***DATABASE, World Development Indictors(WDI) of the World bank*** و صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011. و صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد 35، 2015. و الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 1987، 1991. وتقارير وزارة المالية السعودية أعداد متفرقة . وتقارير مؤسسة النقد العربي السعودي أعداد متفرقة .

الملحـــق (7): تطور فجوة الادخار–استثمار في الجزائر مع الشكل البياني خلال الفترة 1970– 2012.

السنوات	الناتج المحلي	الاستهلاك	الادخار	نسبة الادخار المحلي	نسبة الاستهلاك	الاستثمار	نسبة اجمالي الاستثمار	الفجوة الادخارية	نسبة الفجوة الادخارية
1970	2,4012E+10	16911523840	7,1E+09	29,57	70,43	8800000000	36,65	-1699999744	- 7,08
1971	2,4942E+10	18442360832	6,5E+09	26,06	73,94	8800000000	35,28	-2299998208	- 9,22
1972	3,0318E+10	21518497792	8,8E+09	29,03	70,97	1,04E+10	34,30	-1600000000	- 5,28
1973	3,4505E+10	22704844800	1,18E+10	34,20	65,80	1,39E+10	40,28	-2099997696	- 6,09
1974	5,5227E+10	31327170560	2,39E+10	43,28	56,72	2,21E+10	40,02	1799999488	3,26
1975	6,1445E+10	39244505088	2,22E+10	36,13	63,87	2,79E+10	45,41	-5699999744	- 9,28
1976	7,3817E+10	44817289216	2,9E+10	39,29	60,71	3,2E+10	43,35	-2999996416	- 4,06
1977	8,6966E+10	55866286080	3,11E+10	35,76	64,24	4,08E+10	46,91	-9700007936	- 11,15
1978	1,0456E+11	65258934272	3,93E+10	37,59	62,41	5,46E+10	52,22	-1,53E+10	- 14,63
1979	1,281E+11	75796873216	5,23E+10	40,83	59,17	5,45E+10	42,55	-2199998464	- 1,72
1980	1,625E+11	92500000768	7E+10	43,08	56,92	6,35E+10	39,08	6499999744	4,00
1981	1,914E+11	1,135E+11	7,79E+10	40,70	59,30	7,08E+10	36,99	7100006400	3,71
1982	2,076E+11	1,262E+11	8,14E+10	39,21	60,79	7,74E+10	37,28	3999997952	1,93
1983	2,337E+11	1,409E+11	9,28E+10	39,71	60,29	8,78E+10	37,57	4999995392	2,14
1984	2,676E+11	1,782E+11	8,94E+10	33,41	66,59	9,41E+10	35,16	-4699996160	- 1,76
1985	2,913E+11	1,998E+11	9,15E+10	31,41	68,59	1,007E+11	34,57	-9199976448	- 3,16
1986	2,995E+11	2,299E+11	6,96E+10	23,24	76,76	1,005E+11	33,56	-3,09E+10	- 10,32
1987	3,237E+11	2,479E+11	7,58E+10	23,42	76,58	8,92E+10	27,56	-1,34E+10	- 4,14
1988	3,495E+11	2,777E+11	7,18E+10	20,54	79,46	9,66E+10	27,64	-2,48E+10	- 7,10
1989	4,233E+11	3,378E+11	8,55E+10	20,20	79,80	1,273E+11	30,07	-4,18E+10	- 9,87
1990	5,558E+11	4,052E+11	1,51E+11	27,10	72,90	1,589E+11	28,59	-8300003328	- 1,49
1991	8,445E+11	5,29E+11	3,15E+11	37,36	62,64	2,689E+11	31,84	4,66E+10	5,52
1992	1,0482E+12	7,106E+11	3,38E+11	32,21	67,79	3,224E+11	30,76	1,52E+10	1,45
1993	1,166E+12	8,426E+11	3,23E+11	27,74	72,26	3,392E+11	29,09	-1,58E+10	- 1,36
1994	1,4915E+12	1,0954E+12	3,96E+11	26,56	73,44	4,4865E+11	30,08	-5,2545E+10	- 3,52
1995	1,9906E+12	1,4311E+12	5,59E+11	28,11	71,89	6,1527E+11	30,91	-5,5766E+10	- 2,80
1996	2,57E+12	1,7606E+12	8,09E+11	31,49	68,51	6,5994E+11	25,68	1,4946E+11	5,82
1997	2,7802E+12	1,8901E+12	8,9E+11	32,02	67,98	6,2407E+11	22,45	2,6603E+11	9,57
1998	2,8305E+12	2,0603E+12	7,7E+11	27,21	72,79	7,6844E+11	27,15	1762197504	0,06
1999	3,2382E+12	2,2143E+12	1,02E+12	31,62	68,38	9,2271E+11	28,49	1,0119E+11	3,12
2000	4,1235E+12	2,2743E+12	1,85E+12	44,85	55,15	1,0319E+12	25,02	8,1732E+11	19,82
2001	4,2271E+12	2,47229E+12	1,75E+12	41,51	58,49	1,1346E+12	26,84	6,2022E+11	14,67
2002	4,5228E+12	2,68977E+12	1,83E+12	40,53	59,47	1,3864E+12	30,65	4,4662E+11	9,87
2003	5,2523E+12	2,90382E+12	2,35E+12	44,71	55,29	1,5936E+12	30,34	7,5491E+11	14,37
2004	6,1491E+12	3,21792E+12	2,93E+12	47,67	52,33	2,0454E+12	33,26	8,8578E+11	14,41
2005	7,562E+12	3,41891E+12	4,14E+12	54,79	45,21	2,3939E+12	31,66	1,7492E+12	23,13
2006	8,5016E+12	3,65045E+12	4,85E+12	57,06	42,94	2,565E+12	30,17	2,2862E+12	26,89
2007	9,3529E+12	4,05282E+12	5,3E+12	56,67	43,33	3,2239E+12	34,47	2,0762E+12	22,20
2008	1,1044E+13	4,7918E+12	6,25E+12	56,61	43,39	4,1247E+12	37,35	2,1273E+12	19,26
2009	9,968E+12	5,35328E+12	4,61E+12	46,30	53,70	4,6727E+12	46,88	-5,7917E+10	- 0,58
2010	1,1992E+13	6,18132E+12	5,81E+12	48,45	51,55	4,9681E+12	41,43	8,421E+11	7,02
2011	1,452E+13	7,5566E+12	6,96E+12	47,96	52,04	5,4775E+12	37,72	1,4857E+12	10,23
2012	1,5843E+13	8,23196E+12	7,61E+12	48,04	70,43	6,2433E+12	39,41	1,3677E+12	8,63

المصدر : بيانات البنك الدولي .***DATABASE, World Development Indictors(WDI) of the World bank*** و صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011. و صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد 35، 2015. و الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 1987، 1991. وتقارير وزارة المالية الجزائرية أعداد متفرقة . وتقارير مؤسسة النقد العربي السعودي أعداد متفرقة بالنسبة لمتغيرة الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك النهائي الكلي والاستثمار . أما بقية الإحصائيات فمن لإعداد الطالب .

تطور نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

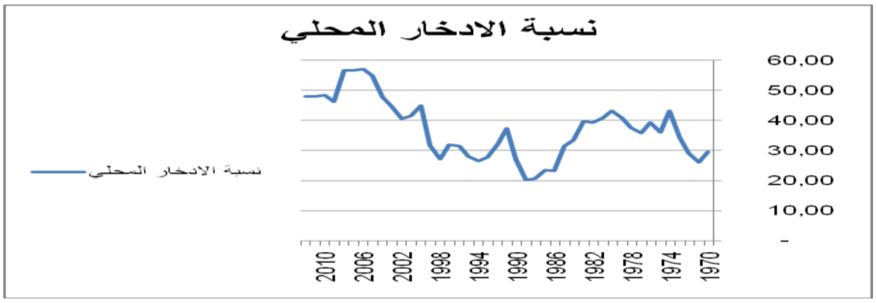

المصدر : من إعداد الطالب .

تطور نسبة الاستهلاك النهائي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .

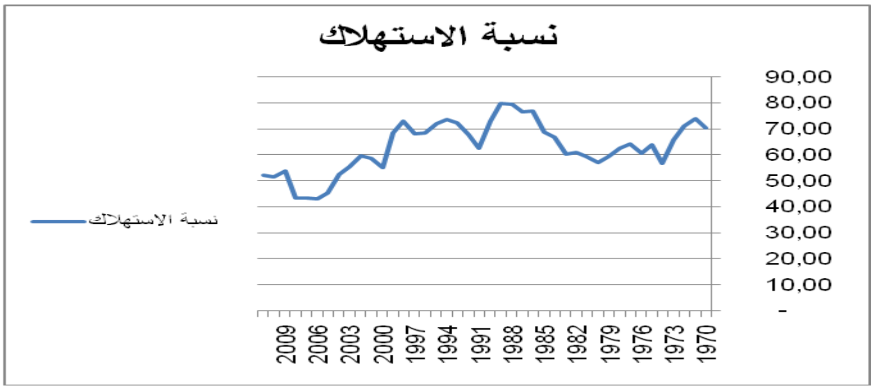

المصدر : من إعداد الطالب .

تطور نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .

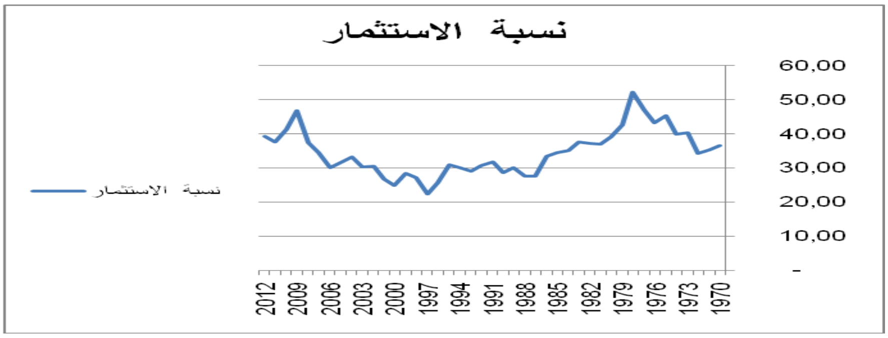

المصدر : من إعداد الطالب .

تطور نسبة الفجوة الادخارية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .

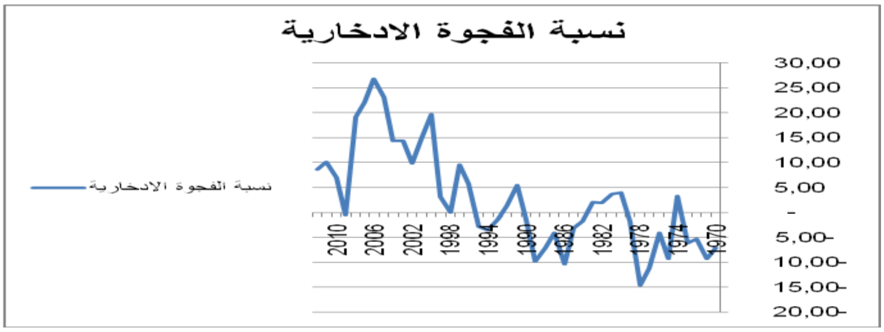

المصدر : من إعداد الطالب .

الملحـــق (8): تطور فجوة الادخار-استثمار في المغرب مع الشكل البياني خلال الفترة 1970- 2012.

السنوات	الناتج المحلي	الاستهلاك	الادخار	نسبة الادخار المحلي	نسبة الاستهلاك	الاستثمار	نسبة اجمالي الاستثمار	الفجوة الادخارية	نسبة الفجوة الادخارية
1970	1,1376E+11	8,2478E+10	3,1284E+10	27,50	72,50	3,5325E+10	31,05	-4041752700	- 3,55
1971	1,2013E+11	8,6214E+10	3,3914E+10	28,23	71,77	3,5868E+10	29,86	-1953545300	- 1,63
1972	1,2306E+11	8,9761E+10	3,3295E+10	27,06	72,94	2,9561E+10	24,02	3734144900	3,03
1973	1,2744E+11	9,247E+10	3,4967E+10	27,44	72,56	3,1133E+10	24,43	3833338800	3,01
1974	1,3457E+11	9,8626E+10	3,5942E+10	26,71	73,29	4,1053E+10	30,51	-5110578600	- 3,80
1975	1,4474E+11	1,1307E+11	3,1668E+10	21,88	78,12	5,3686E+10	37,09	-2,2017E+10	- 15,21
1976	1,6039E+11	1,279E+11	3,2493E+10	20,26	79,74	6,341E+10	39,54	-3,0917E+10	- 19,28
1977	1,7011E+11	1,358E+11	3,4308E+10	20,17	79,83	7,9458E+10	46,71	-4,515E+10	- 26,54
1978	1,739E+11	1,4394E+11	2,9966E+10	17,23	82,77	5,4584E+10	31,39	-2,4619E+10	- 14,16
1979	1,8224E+11	1,5323E+11	2,9012E+10	15,92	84,08	5,4052E+10	29,66	-2,504E+10	- 13,74
1980	1,8888E+11	1,4841E+11	4,0468E+10	21,43	78,57	5,9886E+10	31,71	-1,9418E+10	- 10,28
1981	1,8581E+11	1,5045E+11	3,536E+10	19,03	80,97	5,5752E+10	30,01	-2,0392E+10	- 10,98
1982	2,0471E+11	1,6224E+11	4,2473E+10	20,75	79,25	6,0425E+10	29,52	-1,7952E+10	- 8,77
1983	2,0632E+11	1,6654E+11	3,9781E+10	19,28	80,72	5,0457E+10	24,46	-1,0676E+10	- 5,17
1984	2,1925E+11	1,7439E+11	4,4858E+10	20,46	79,54	5,7388E+10	26,17	-1,253E+10	- 5,71
1985	2,3103E+11	1,832E+11	4,7827E+10	20,70	79,30	6,1492E+10	26,62	-1,3665E+10	- 5,91
1986	2,533E+11	2,0392E+11	4,9383E+10	19,50	80,50	6,1327E+10	24,21	-1,1944E+10	- 4,72
1987	2,5009E+11	2,0536E+11	4,4729E+10	17,89	82,11	5,8485E+10	23,39	-1,3756E+10	- 5,50
1988	2,8058E+11	2,234E+11	5,718E+10	20,38	79,62	6,1641E+10	21,97	-4461121500	- 1,59
1989	2,8854E+11	2,3004E+11	5,8495E+10	20,27	79,73	7,2816E+10	25,24	-1,4321E+10	- 4,96
1990	2,9658E+11	2,3047E+11	6,611E+10	22,29	77,71	7,62E+10	25,69	-1,009E+10	- 3,40
1991	3,1897E+11	2,5588E+11	6,3083E+10	19,78	80,22	7,5946E+10	23,81	-1,2863E+10	- 4,03
1992	3,0969E+11	2,5246E+11	5,7232E+10	18,48	81,52	7,5875E+10	24,50	-1,8643E+10	- 6,02
1993	3,0658E+11	2,4998E+11	5,6607E+10	18,46	81,54	7,0704E+10	23,06	-1,4097E+10	- 4,60
1994	3,4182E+11	2,7841E+11	6,3411E+10	18,55	81,45	7,0641E+10	20,67	-7229720000	- 2,12
1995	3,2019E+11	2,6343E+11	5,6762E+10	17,73	82,27	7,4928E+10	23,40	-1,8166E+10	- 5,67
1996	3,6329E+11	2,9255E+11	7,0734E+10	19,47	80,53	7,8426E+10	21,59	-7691952100	- 2,12
1997	3,5598E+11	2,8268E+11	7,33E+10	20,59	79,41	8,4199E+10	23,65	-1,0899E+10	- 3,06
1998	3,8439E+11	2,9865E+11	8,5736E+10	22,30	77,70	9,9934E+10	26,00	-1,4198E+10	- 3,69
1999	3,8642E+11	3,0183E+11	8,4592E+10	21,89	78,11	9,7131E+10	25,14	-1,2539E+10	- 3,24
2000	3,9257E+11	3,0598E+11	8,6594E+10	22,06	77,94	9,9148E+10	25,26	-1,2554E+10	- 3,20
2001	4,2222E+11	3,1475E+11	1,0747E+11	25,45	74,55	1,0708E+11	25,36	389309600	0,09
2002	4,3622E+11	3,2386E+11	1,1236E+11	25,76	74,24	1,1335E+11	25,98	-987629800	- 0,23
2003	4,6378E+11	3,4388E+11	1,199E+11	25,85	74,15	1,2977E+11	27,98	-9865149200	- 2,13
2004	4,8605E+11	3,6019E+11	1,2586E+11	25,89	74,11	1,418E+11	29,17	-1,5946E+10	- 3,28
2005	5,0053E+11	3,6944E+11	1,3109E+11	26,19	73,81	1,4378E+11	28,73	-1,2694E+10	- 2,54
2006	5,3937E+11	3,9162E+11	1,4775E+11	27,39	72,61	1,5672E+11	29,06	-8974609800	- 1,66
2007	5,5396E+11	4,0678E+11	1,4718E+11	26,57	73,43	1,7768E+11	32,07	-3,0502E+10	- 5,51
2008	5,8491E+11	4,3018E+11	1,5473E+11	26,45	73,55	1,9997E+11	34,19	-4,5237E+10	- 7,73
2009	6,1274E+11	4,5668E+11	1,5607E+11	25,47	74,53	2,1308E+11	34,78	-5,7019E+10	- 9,31
2010	6,3506E+11	4,6361E+11	1,7146E+11	27,00	73,00	2,0822E+11	32,79	-3,677E+10	- 5,79
2011	6,6673E+11	4,95E+11	1,7173E+11	25,76	74,24	2,1667E+11	32,50	-4,4937E+10	- 6,74
2012	6,8452E+11	5,1767E+11	1,6685E+11	24,37	75,63	2,1034E+11	30,73	-4,349E+10	- 6,35

المصدر : بيانات البنك الدولي ***DATABASE, World Development Indictors(WDI) of the World bank.*** و صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011. و صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد 35، 2015. و الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 1987، 1991. وتقارير بنك المغرب أعداد متفرقة. وتقارير وزارة المالية أعداد متفرقة بالنسبة لمتغيرة الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك النهائي الكلي والاستثمار . أما بقية الإحصائيات فمن إعداد الطالب .

تطور نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب.

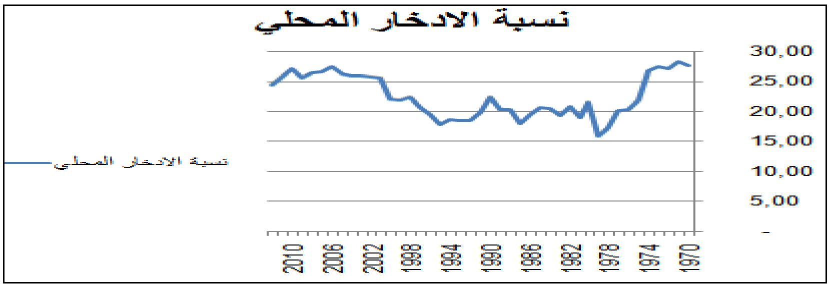

المصدر : من إعداد الطالب .

تطور نسبة الاستهلاك النهائي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب.

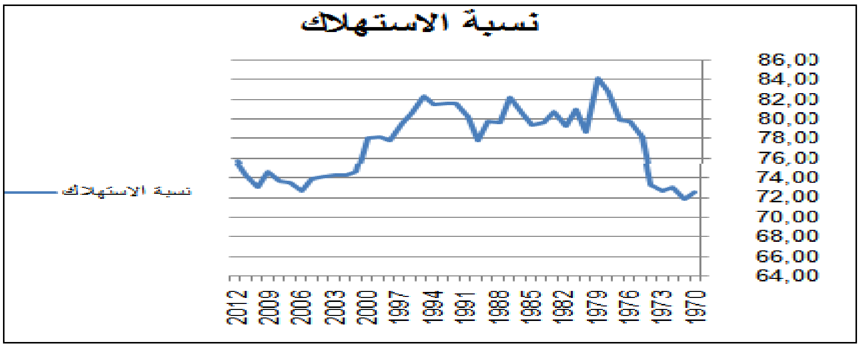

المصدر : من إعداد الطالب .

تطور نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب.

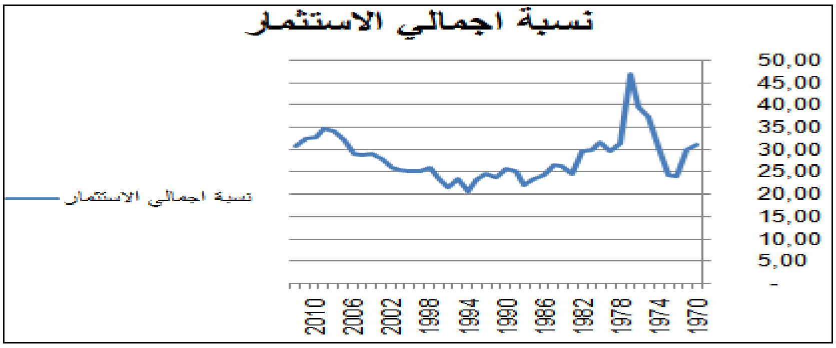

المصدر : من إعداد الطالب .

تطور نسبة الفجوة الادخارية إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب.

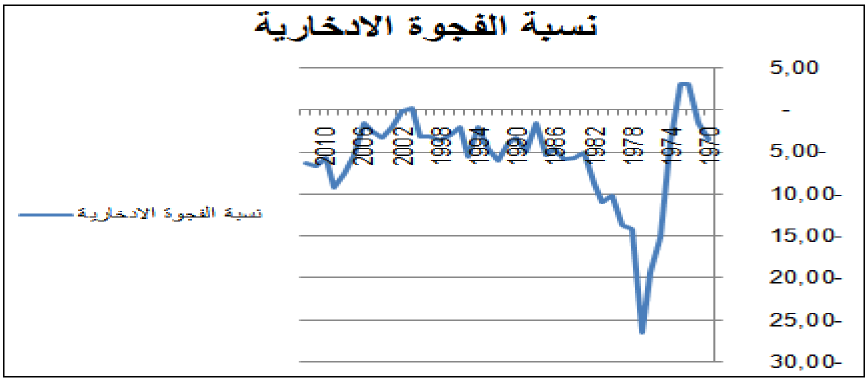

المصدر : من إعداد الطالب .

الملحـــق (9 تطور فجوة الادخار–استثمار في تونس مع الشكل البياني خلال الفترة 1970– 2012.

السنوات	الناتج المحلي	الاستهلاك	الادخار	نسبة الادخار المحلي	نسبة الاستهلاك	الاستثمار	نسبة اجمالي الاستثمار	الفجوة الادخارية	نسبة الفجوة الادخارية
1970	7445742600	5235903100	2209839500	29,68	70,32	2894690200	38,88	-684850700	- 9,20
1971	8232027700	5540924300	2691103400	32,69	67,31	3025774400	36,76	-334671000	- 4,07
1972	9692613200	6252442700	3440170500	35,49	64,51	3851372100	39,74	-411201600	- 4,24
1973	9629161100	7057112500	2572048600	26,71	73,29	3199137100	33,22	-627088500	- 6,51
1974	1,0407E+10	7364314400	3042380500	29,23	70,77	3948038900	37,94	-905658400	- 8,70
1975	1,1151E+10	8528310500	2623097900	23,52	76,48	3905760400	35,02	-1282662500	- 11,50
1976	1,203E+10	8950068500	3079719900	25,60	74,40	4310273400	35,83	-1230553500	- 10,23
1977	1,244E+10	9759097900	2681038100	21,55	78,45	4397592200	35,35	-1716554100	- 13,80
1978	1,3241E+10	1,0279E+10	2962178900	22,37	77,63	4872639800	36,80	-1910460900	- 14,43
1979	1,4111E+10	1,0805E+10	3305600400	23,43	76,57	5178149300	36,70	-1872548900	- 13,27
1980	1,5158E+10	1,2128E+10	3030300300	19,99	80,01	5226801300	34,48	-2196501000	- 14,49
1981	1,5994E+10	1,3018E+10	2975229500	18,60	81,40	6012669900	37,59	-3037440400	- 18,99
1982	1,5915E+10	1,3465E+10	2449532800	15,39	84,61	5971453900	37,52	-3521921100	- 22,13
1983	1,666E+10	1,4084E+10	2575682000	15,46	84,54	5841006800	35,06	-3265324800	- 19,60
1984	1,7618E+10	1,4896E+10	2721225700	15,45	84,55	6348772800	36,04	-3627547100	- 20,59
1985	1,8613E+10	1,5276E+10	3336228400	17,92	82,08	5549519700	29,82	-2213291300	- 11,89
1986	1,8343E+10	1,5509E+10	2834819500	15,45	84,55	4511892500	24,60	-1677073000	- 9,14
1987	1,9573E+10	1,5716E+10	3856168400	19,70	80,30	4432859500	22,65	-576691100	- 2,95
1988	1,9587E+10	1,5921E+10	3665754000	18,72	81,28	3890676100	19,86	-224922100	- 1,15
1989	1,9929E+10	1,5934E+10	3994994000	20,05	79,95	5123973600	25,71	-1128979600	- 5,67
1990	2,1513E+10	1,7144E+10	4368926800	20,31	79,69	6219813000	28,91	-1850886200	- 8,60
1991	2,2353E+10	1,749E+10	4863265500	21,76	78,24	6179871500	27,65	-1316606000	- 5,89
1992	2,4098E+10	1,8549E+10	5549138400	23,03	76,97	7402333700	30,72	-1853195300	- 7,69
1993	2,4626E+10	1,9209E+10	5416260200	21,99	78,01	7233007600	29,37	-1816747400	- 7,38
1994	2,5408E+10	1,9829E+10	5579805500	21,96	78,04	6308193900	24,83	-728388400	- 2,87
1995	2,6006E+10	2,0425E+10	5580959300	21,46	78,54	6625388200	25,48	-1044428900	- 4,02
1996	2,7864E+10	2,127E+10	6594061900	23,66	76,34	7350282400	26,38	-756220500	- 2,71
1997	2,938E+10	2,2302E+10	7078738300	24,09	75,91	7735037200	26,33	-656298900	- 2,23
1998	3,0786E+10	2,3505E+10	7280369700	23,65	76,35	8077043000	26,24	-796673300	- 2,59
1999	3,265E+10	2,4728E+10	7921768600	24,26	75,74	8397706700	25,72	-475938100	- 1,46
2000	3,4188E+10	2,6082E+10	8106033000	23,71	76,29	8615780100	25,20	-509747100	- 1,49
2001	3,5625E+10	2,7465E+10	8160052900	22,91	77,09	9218559200	25,88	-1058506300	- 2,97
2002	3,6237E+10	2,8588E+10	7648702700	21,11	78,89	8728952500	24,09	-1080249800	- 2,98
2003	3,8186E+10	3,0073E+10	8112999100	21,25	78,75	9253202300	24,23	-1140203200	- 2,99
2004	4,0331E+10	3,1576E+10	8754575700	21,71	78,29	9636443800	23,89	-881868100	- 2,19
2005	4,1871E+10	3,2956E+10	8915500000	21,29	78,71	9077400000	21,68	-161900000	- 0,39
2006	4,4238E+10	3,4698E+10	9539794574	21,56	78,44	1,0373E+10	23,45	-833364033	- 1,88
2007	4,6992E+10	3,6685E+10	1,0307E+10	21,93	78,07	1,1201E+10	23,84	-894379128	- 1,90
2008	4,9218E+10	3,795E+10	1,1268E+10	22,89	77,11	1,2768E+10	25,94	-1499934291	- 3,05
2009	5,0994E+10	3,9626E+10	1,1368E+10	22,29	77,71	1,2746E+10	25,00	-1377806826	- 2,70
2010	5,2651E+10	4,1212E+10	1,1439E+10	21,73	78,27	1,3946E+10	26,49	-2506144330	- 4,76
2011	5,2383E+10	4,38E+10	8583425452	16,39	83,61	1,2352E+10	23,58	-3768968162	- 7,19
2012	5,4825E+10	4,654E+10	8285497692	15,11	84,89	1,3315E+10	24,29	-5029202884	- 9,17

المصدر : بيانات البنك الدولي ***DATABASE, World Development Indictors(WDI) of the World bank.*** و صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011. و صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد 35، 2015. و الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 1987، 1991. وتقارير البنك المركزي التونسي أعداد متفرقة. وتقارير وزارة المالية أعداد متفرقة بالنسبة لمتغيرة الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك النهائي الكلي والاستثمار . أما بقية الإحصائيات فمن إعداد الطالب .

تطور نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس.

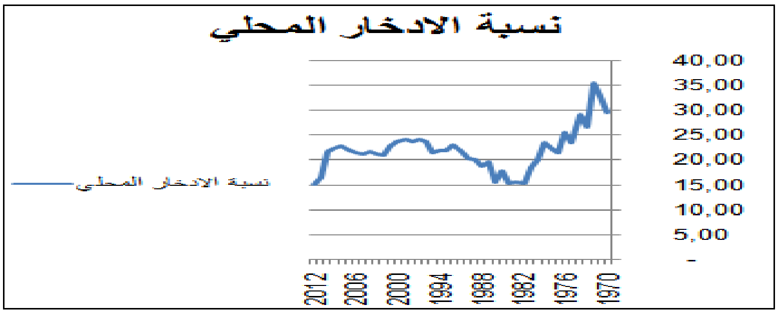

المصدر : من إعداد الطالب .

تطور نسبة الاستهلاك النهائي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس.

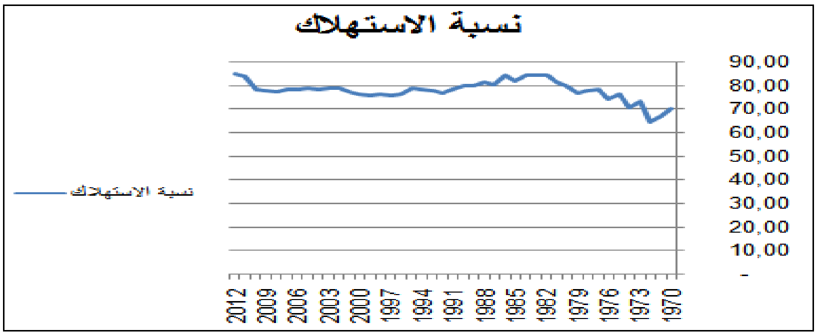

المصدر : من إعداد الطالب .

تطور نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس.

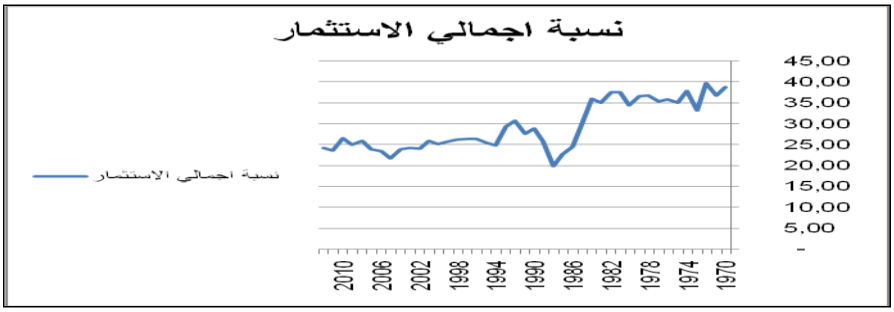

المصدر : من إعداد الطالب .

تطور نسبة الفجوة الادخارية إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس.

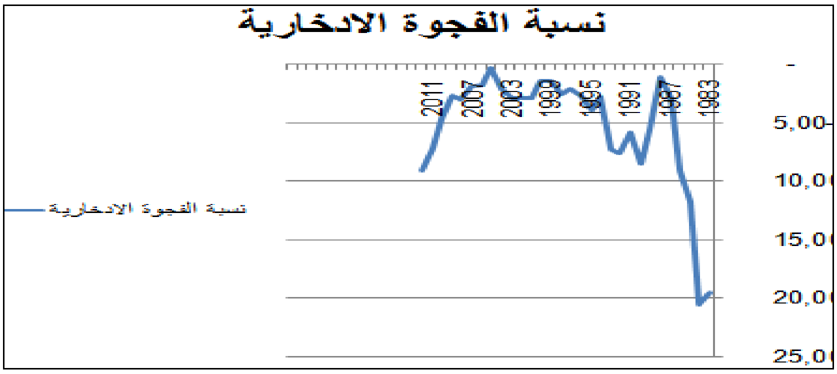

المصدر : من إعداد الطالب .

الملحـــق (10): تطور فجوة الادخار–استثمار في مصر مع الشكل البياني خلال الفترة 1970– 2012.

السنوات	الناتج المحلي	الاستهلاك	الادخار	نسبة الادخار المحلي	نسبة الاستهلاك	الاستثمار	نسبة اجمالي الاستثمار	الفجوة الادخارية	نسبة الفجوة الادخارية
1970	3058400000	2771500000	286900000	9,38	90,62	426600000	13,95	-139700000	- 4,57
1971	3241100000	2977700000	263400000	8,13	91,87	428700000	13,23	-165300000	- 5,10
1972	3389900000	3167700000	222200000	6,55	93,45	418300000	12,34	-196100000	- 5,78
1973	3806299900	3502999900	303300000	7,97	92,03	500400000	13,15	-197100000	- 5,18
1974	4338999800	4089999800	249000000	5,74	94,26	975000000	22,47	-726000000	- 16,73
1975	5217999900	4577999900	640000000	12,27	87,73	1740999900	33,37	-1100999900	- 21,10
1976	6727000100	5606000200	1120999900	16,66	83,34	1910000000	28,39	-789000100	- 11,73
1977	8344000000	6804000000	1540000000	18,46	81,54	2433999900	29,17	-893999900	- 10,71
1978	9795000300	8190000300	1605000000	16,39	83,61	3100999900	31,66	-1495999900	- 15,27
1979	1,2705E+10	1,0896E+10	1808999600	14,24	85,76	4172999900	32,85	-2364000300	- 18,61
1980	1,6497E+10	1,3996E+10	2501399600	15,16	84,84	4538999800	27,51	-2037600200	- 12,35
1981	1,732E+10	1,4882E+10	2437999600	14,08	85,92	5111000100	29,51	-2673000500	- 15,43
1982	2,0781E+10	1,7627E+10	3153999400	15,18	84,82	6249999900	30,08	-3096000500	- 14,90
1983	2,417E+10	1,9872E+10	4297999900	17,78	82,22	6944000000	28,73	-2646000100	- 10,95
1984	2,8504E+10	2,4507E+10	3996999700	14,02	85,98	7833999900	27,48	-3837000200	- 13,46
1985	3,3132E+10	2,8312E+10	4819999200	14,55	85,45	8837999600	26,68	-4018000400	- 12,13
1986	3,8356E+10	3,3046E+10	5310000200	13,84	86,16	9093000200	23,71	-3783000000	- 9,86
1987	5,1567E+10	4,338E+10	8186300900	15,88	84,12	1,345E+10	26,08	-5263699500	- 10,21
1988	6,1714E+10	5,1175E+10	1,0539E+10	17,08	82,92	2,155E+10	34,92	-1,1011E+10	- 17,84
1989	7,6791E+10	6,3494E+10	1,3298E+10	17,32	82,68	2,44E+10	31,77	-1,1102E+10	- 14,46
1990	9,6138E+10	8,0614E+10	1,5524E+10	16,15	83,85	2,77E+10	28,81	-1,2177E+10	- 12,67
1991	1,1124E+11	9,6572E+10	1,4673E+10	13,19	86,81	2,355E+10	21,17	-8877402100	- 7,98
1992	1,391E+11	1,155E+11	2,36E+10	16,97	83,03	2,71E+10	19,48	-3500000000	- 2,52
1993	1,552E+11	1,31E+11	2,42E+10	15,59	84,41	3,08E+10	19,85	-6600000000	- 4,25
1994	1,75E+11	1,485E+11	2,65E+10	15,14	84,86	3,61E+10	20,63	-9600000000	- 5,49
1995	2,04E+11	1,734E+11	3,06E+10	15,00	85,00	4,11E+10	20,15	-1,05E+10	- 5,15
1996	2,294E+11	2,003E+11	2,91E+10	12,69	87,31	4,16E+10	18,13	-1,25E+10	- 5,45
1997	2,659E+11	2,353E+11	3,06E+10	11,51	88,49	4,67E+10	17,56	-1,61E+10	- 6,05
1998	2,874E+11	2,529E+11	3,45E+10	12,00	88,00	6,18E+10	21,50	-2,73E+10	- 9,50
1999	3,076E+11	2,665E+11	4,11E+10	13,36	86,64	6,65E+10	21,62	-2,54E+10	- 8,26
2000	3,401E+11	2,961E+11	4,4E+10	12,94	87,06	6,65E+10	19,55	-2,25E+10	- 6,62
2001	3,587E+11	3,106E+11	4,81E+10	13,41	86,59	6,55E+10	18,26	-1,74E+10	- 4,85
2002	3,789E+11	3,272E+11	5,17E+10	13,64	86,36	6,82E+10	18,00	-1,65E+10	- 4,35
2003	4,175E+11	3,578E+11	5,97E+10	14,30	85,70	7,05E+10	16,89	-1,08E+10	- 2,59
2004	4,853E+11	4,097E+11	7,56E+10	15,58	84,42	8,22E+10	16,94	-6600000000	- 1,36
2005	5,385E+11	4,539E+11	8,46E+10	15,71	84,29	9,68E+10	17,98	-1,22E+10	- 2,27
2006	6,177E+11	5,12E+11	1,057E+11	17,11	82,89	1,157E+11	18,73	-1E+10	- 1,62
2007	7,448E+11	6,236E+11	1,212E+11	16,27	83,73	1,553E+11	20,85	-3,41E+10	- 4,58
2008	8,955E+11	7,451E+11	1,504E+11	16,80	83,20	2,005E+11	22,39	-5,01E+10	- 5,59
2009	1,0422E+12	9,114E+11	1,308E+11	12,55	87,45	2E+11	19,19	-6,92E+10	- 6,64
2010	1,2066E+12	1,0345E+12	1,721E+11	14,26	85,74	2,353E+11	19,50	-6,32E+10	- 5,24
2011	1,3711E+12	1,1931E+12	1,78E+11	12,98	87,02	2,345E+11	17,10	-5,65E+10	- 4,12
2012	1,5755E+12	1,45E+12	1,255E+11	7,97	92,03	2,581E+11	16,38	-1,326E+11	- 8,42

المصدر : بيانات البنك الدولي ***DATABASE, World Development Indictors(WDI) of the World bank.*** و صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011. و صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد 35، 2015. و الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 1987، 1991. وتقارير البنك المركزي المصري أعداد متفرقة. وتقارير وزارة المالية المصرية أعداد متفرقة بالنسبة لمتغيرة الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك النهائي الكلي والاستثمار . أما بقية الإحصائيات فمن إعداد الطالب .

تطور نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر.

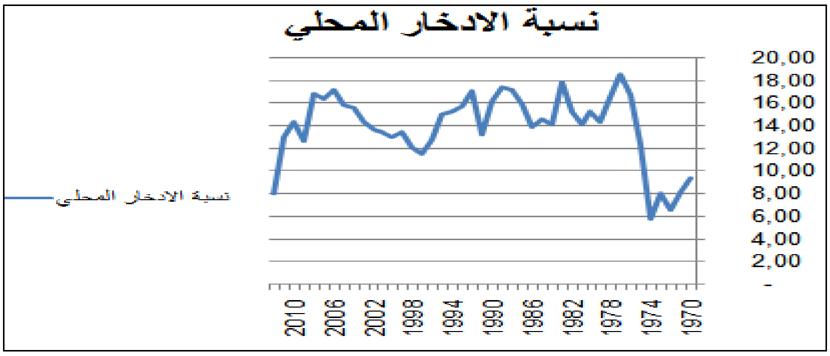

المصدر : من إعداد الطالب .

تطور نسبة الاستهلاك النهائي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر.

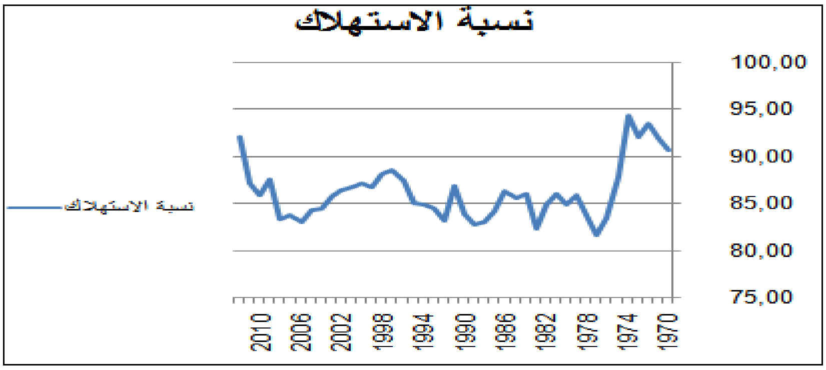

المصدر : من إعداد الطالب .

تطور نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر.

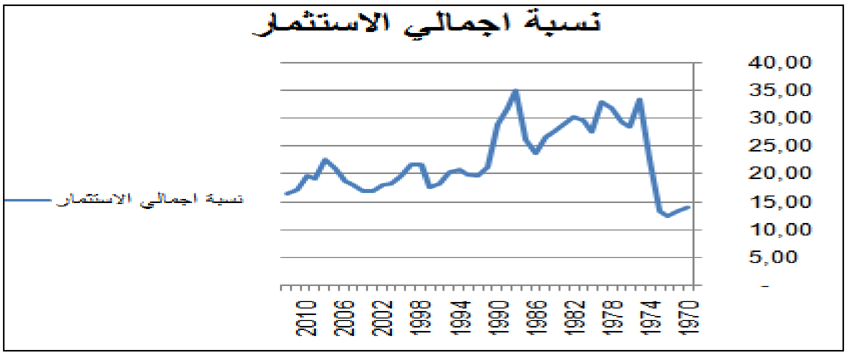

المصدر : من إعداد الطالب .

تطور نسبة الفجوة الادخارية إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر.

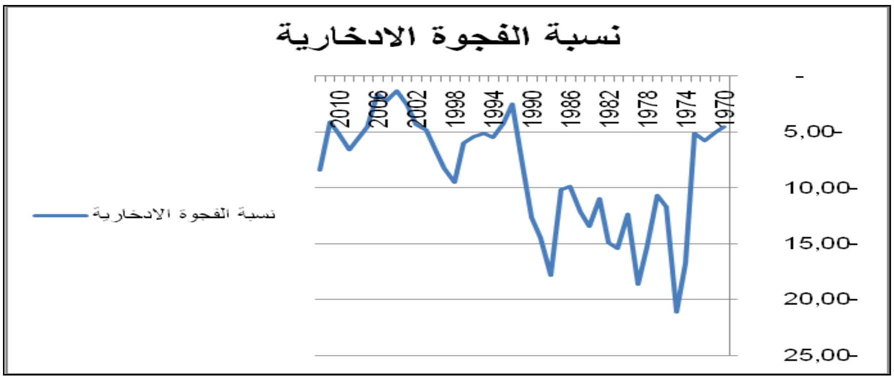

المصدر : من إعداد الطالب .

الملحـــق (11): تطور فجوة الادخار–استثمار في السعودية مع الشكل البياني خلال الفترة 1970– 2012

السنوات	الناتج المحلي	الاستهلاك	الادخار	نسبة الادخار المحلي	نسبة الاستهلاك	الاستثمار	نسبة اجمالي الاستثمار	الفجوة الادخارية	نسبة الفجوة الادخارية
1970	1,71389E+11	82494231203	88895258988	0,4813261	0,5186739	1,8093E+10	0,1055666	64401231203	0,3757595
1971	2,00089E+11	1,15553E+11	84535102121	0,5775115	0,4224885	1,9311E+10	0,0965123	96242409949	0,4809992
1972	2,41235E+11	1,48976E+11	92259507748	0,617554	0,382446	2,4778E+10	0,1027129	1,24198E+11	0,5148411
1973	2,96938E+11	1,90548E+11	1,0639E+11	0,6417094	0,3582906	3,1443E+10	0,1058906	1,59105E+11	0,5358187
1974	3,65446E+11	2,94121E+11	71324573775	0,8048286	0,1951714	5,8709E+10	0,1606504	2,35412E+11	0,6441782
1975	3,69531E+11	2,5437E+11	1,15161E+11	0,6883595	0,3116405	9,1621E+10	0,2479387	1,62749E+11	0,4404208
1976	4,14102E+11	2,73954E+11	1,40148E+11	0,6615612	0,3384388	1,0713E+11	0,2587119	1,66821E+11	0,4028493
1977	4,4189E+11	2,44638E+11	1,97253E+11	0,5536164	0,4463836	1,1651E+11	0,2636537	1,28132E+11	0,2899627
1978	4,37774E+11	1,92107E+11	2,45668E+11	0,4388254	0,5611746	1,3165E+11	0,3007279	60455567218	0,1380975
1979	4,8121E+11	2,25341E+11	2,55869E+11	0,4682799	0,5317201	1,3767E+11	0,286085	87674020222	0,1821949
1980	5,13127E+11	3,0278E+11	2,10348E+11	0,5900675	0,4099325	1,5861E+11	0,3091026	1,44171E+11	0,2809649
1981	5,38354E+11	2,89613E+11	2,48741E+11	0,5379606	0,4620394	1,7208E+11	0,3196413	1,17533E+11	0,2183194
1982	4,8192E+11	1,79907E+11	3,02013E+11	0,3733138	0,6266862	1,6771E+11	0,3479995	12199483051	0,0253143
1983	4,43383E+11	1,10674E+11	3,32709E+11	0,2496127	0,7503873	1,5796E+11	0,3562516	-47281895286	-0,106639
1984	4,28445E+11	93879723337	3,34566E+11	0,2191172	0,7808828	1,4119E+11	0,3295287	-47305276663	-0,110411
1985	4,0437E+11	60177451731	3,44193E+11	0,1488177	0,8511823	1,0848E+11	0,268264	-48300548269	-0,119446
1986	4,24834E+11	44081657632	3,80752E+11	0,1037621	0,8962379	9,3348E+10	0,2197282	-49266342368	-0,115966
1987	4,08401E+11	46751143777	3,6165E+11	0,1144736	0,8855264	8,5323E+10	0,2089197	-38571856223	-0,094446
1988	4,3682E+11	69057939708	3,67762E+11	0,1580926	0,8419074	7,1768E+10	0,1642967	-2710060292	-0,006204
1989	4,38847E+11	66324332112	3,72522E+11	0,1511333	0,8488667	7,6875E+10	0,1751751	-10550667888	-0,024042
1990	4,77816E+11	1,15133E+11	3,62683E+11	0,2409569	0,7590431	9,0023E+10	0,188405	25110132600	0,0525519
1991	5,22715E+11	1,11732E+11	4,10983E+11	0,2137534	0,7862466	1,0415E+11	0,1992461	7583216420	0,0145074
1992	5,44546E+11	1,39731E+11	4,04814E+11	0,2566019	0,7433981	1,0309E+11	0,1893046	36646433122	0,0672973
1993	5,44928E+11	1,38936E+11	4,05992E+11	0,2549614	0,7450386	1,0604E+11	0,1945965	32894515135	0,0603649
1994	5,50017E+11	1,53097E+11	3,9692E+11	0,2783496	0,7216504	9,0361E+10	0,1642877	62735936878	0,1140619
1995	5,52281E+11	1,62837E+11	3,89444E+11	0,2948451	0,7051549	9,0459E+10	0,1637916	72378404525	0,1310535
1996	5,69968E+11	1,7992E+11	3,90049E+11	0,3156659	0,6843341	9,6586E+10	0,1694586	83333553465	0,1462074
1997	5,84926E+11	1,8429E+11	4,00637E+11	0,3150645	0,6849355	1,0214E+11	0,1746185	82150558227	0,140446
1998	6,00773E+11	1,53903E+11	4,46869E+11	0,2561758	0,7438242	1,0879E+11	0,1810884	45110481745	0,0750874
1999	5,96805E+11	1,95061E+11	4,01744E+11	0,3268416	0,6731584	1,182E+11	0,198048	76864671290	0,1287936
2000	6,26592E+11	2,34733E+11	3,91859E+11	0,3746188	0,6253812	1,2506E+11	0,1995796	1,09678E+11	0,1750392
2001	6,32583E+11	2,1942E+11	4,13163E+11	0,3468638	0,6531362	1,2708E+11	0,200886	92343053321	0,1459778
2002	6,33243E+11	2,34779E+11	3,98464E+11	0,3707569	0,6292431	1,2974E+11	0,204874	1,05044E+11	0,1658829
2003	6,8224E+11	2,85326E+11	3,96913E+11	0,4182201	0,5817799	1,4863E+11	0,2178531	1,36698E+11	0,200367
2004	7,41299E+11	3,46575E+11	3,94724E+11	0,4675244	0,5324756	1,5238E+11	0,2055621	1,94192E+11	0,2619623
2005	7,9527E+11	4,16103E+11	3,79167E+11	0,5232224	0,4767776	1,8065E+11	0,2271506	2,35457E+11	0,2960718
2006	8,3975E+11	4,36119E+11	4,03631E+11	0,5193437	0,4806563	2,1127E+11	0,2515831	2,24852E+11	0,2677606
2007	8,90289E+11	4,58361E+11	4,31928E+11	0,5148448	0,4851552	2,563E+11	0,2878842	2,02061E+11	0,2269607
2008	9,64457E+11	5,34465E+11	4,29992E+11	0,5541617	0,4458383	2,8783E+11	0,2984394	2,46633E+11	0,2557223
2009	9,8315E+11	4,03428E+11	5,79723E+11	0,4103418	0,5896582	3,1181E+11	0,3171528	91618808153	0,093189
2010	1,05656E+12	5,00565E+11	5,55992E+11	0,47377	0,52623	3,2482E+11	0,3074329	1,75745E+11	0,1663371
2011	1,14748E+12	6,1282E+11	5,34663E+11	0,5340557	0,4659443	3,0732E+11	0,2678191	3,05502E+11	0,2662366
2012	1,21414E+12	6,24532E+11	5,89609E+11	0,514382	0,485618	3,198E+11	0,2633946	3,04734E+11	0,2509873

المصدر : بيانات البنك الدولي ***DATABASE, World Development Indictors(WDI) of the World bank.*** و صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011. و صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد 35، 2015. و الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 1987، 1991. وتقارير مؤسسة النقد العربي السعودي أعداد متفرقة. وتقارير وزارة المالية أعداد متفرقة بالنسبة لمتغيرة الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك النهائي الكلي والاستثمار . أما بقية الإحصائيات فمن إعداد الطالب .

تطور نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية.

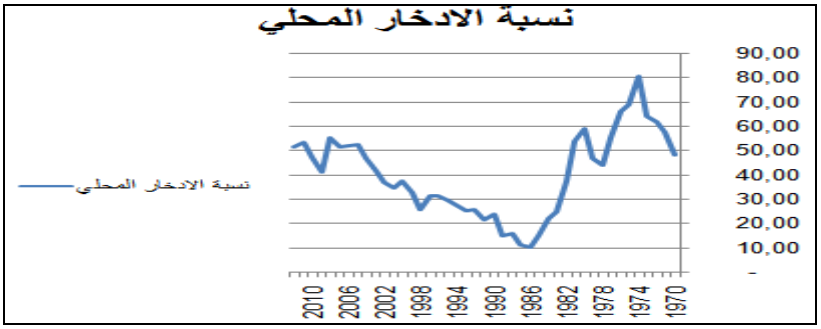

المصدر : من إعداد الطالب .

تطور نسبة الاستهلاك النهائي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية.

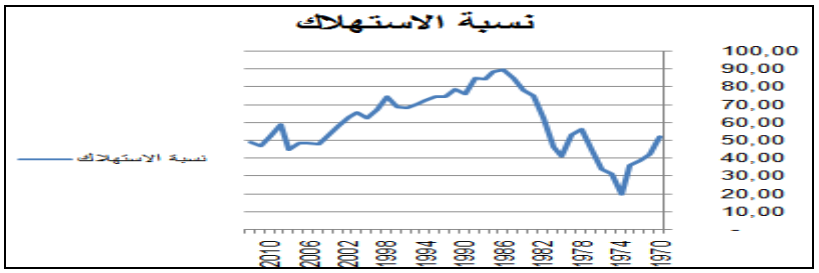

المصدر : من إعداد الطالب .

تطور نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية.

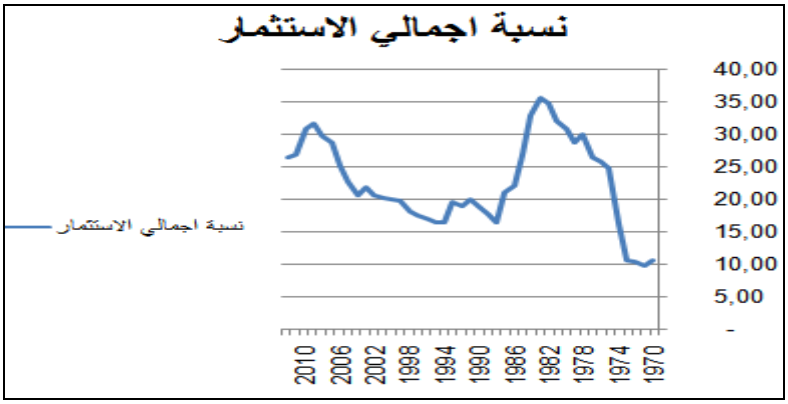

المصدر : من إعداد الطالب .

تطور نسبة الفجوة الادخارية إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية.

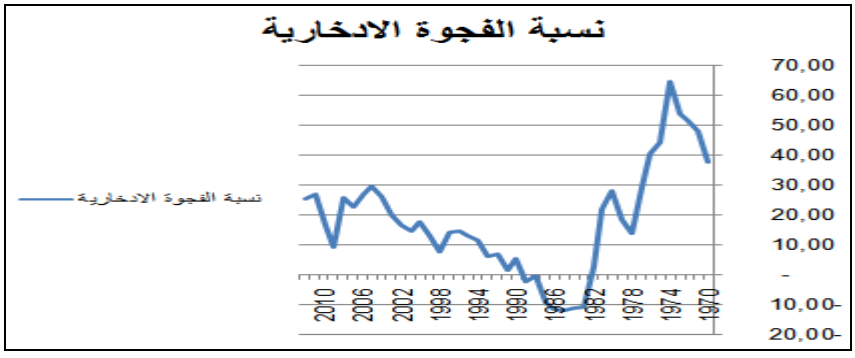

المصدر : من إعداد الطالب .

الملحـــق (12): تقدير النموذج للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرتين (ls , $lpibh_{it}$) في الجزائر .

Vector Error Correction Estimates
Date: 01/20/16 Time: 22:26
Sample (adjusted): 1989 2012
Included observations: 24 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
DLPIBH(-1)	1.000000	
DLS(-1)	-1.977556 (0.40934) [-4.83109]	
C	0.015403	
Error Correction:	**D(DLPIBH)**	**D(DLS)**
CointEq1	-0.119930 (0.08678) [-1.38206]	-0.968544 (0.21183) [-4.57237]
D(DLPIBH(-1))	-0.722297 (0.42872) [-1.68477]	-2.936396 (1.04653) [-2.80584]
D(DLPIBH(-2))	-0.404926 (0.39219) [-1.03249]	-1.398066 (0.95735) [-1.46036]
D(DLS(-1))	0.210797 (0.12266) [1.71853]	0.707499 (0.29942) [2.36289]
D(DLS(-2))	0.080437 (0.09400) [0.85572]	0.367208 (0.22946) [1.60034]
C	0.008641 (0.00814) [1.06191]	0.009387 (0.01986) [0.47258]
R-squared	0.274691	0.712165
Adj. R-squared	0.073216	0.632210
Sum sq. resids	0.027930	0.166428
S.E. equation	0.039391	0.096156
F-statistic	1.363400	8.907152
Log likelihood	47.01867	25.60040
Akaike AIC	-3.418222	-1.633366
Schwarz SC	-3.123709	-1.338853
Mean dependent	0.006579	0.001738
S.D. dependent	0.040918	0.158554
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.43E-05
Determinant resid covariance		8.07E-06
Log likelihood		72.61925
Akaike information criterion		-4.884938
Schwarz criterion		-4.197740

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8*** .

الملحـــق (13): تقدير النموذج للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرتين (ls , $lpibh_{it}$) في المغرب.

Vector Error Correction Estimates
Date: 01/20/16 Time: 23:13
Sample (adjusted): 1989 2012
Included observations: 24 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
DLPIBH(-1)	1.000000
DLS(-1)	-0.953258 (0.16190) [-5.88798]
C	-0.002051

Error Correction:	D(DLPIBH)	D(DLS)
CointEq1	-11.82836 (10.7159) [-1.10382]	1.944530 (0.40765) [4.77011]
D(DLPIBH(-1))	10.82815 (11.6246) [0.93149]	-1.636236 (0.44222) [-3.70008]
D(DLPIBH(-2))	6.944747 (9.34942) [0.74280]	-0.331883 (0.35567) [-0.93313]
D(DLS(-1))	-6.696642 (6.68497) [-1.00175]	0.772387 (0.25431) [3.03723]
D(DLS(-2))	-5.827145 (5.23632) [-1.11283]	0.326852 (0.19920) [1.64084]
C	-0.299653 (0.35637) [-0.84086]	-0.009499 (0.01356) [-0.70068]
R-squared	0.071632	0.744295
Adj. R-squared	-0.186248	0.673266
Sum sq. resids	54.54516	0.078936
S.E. equation	1.740772	0.066222
F-statistic	0.277773	10.47873
Log likelihood	-43.90623	34.55160
Akaike AIC	4.158852	-2.379300
Schwarz SC	4.453366	-2.084786
Mean dependent	-0.325516	-0.004955
S.D. dependent	1.598285	0.115852

Determinant resid covariance (dof adj.)	0.012588
Determinant resid covariance	0.007081
Log likelihood	-8.704325
Akaike information criterion	1.892027
Schwarz criterion	2.579225

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8*** .

الملحـــق (14): تقدير النموذج للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرتين (ls , $lpibh_{it}$) في مصر .

Vector Error Correction Estimates
Date: 01/20/16 Time: 22:45
Sample (adjusted): 1989 2012
Included observations: 24 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
DLPIBH(-1)	1.000000	
DLS(-1)	-0.329173 (0.04470) [-7.36339]	
C	-0.033217	
Error Correction:	**D(DLPIBH)**	**D(DLS)**
CointEq1	-0.104886 (0.19974) [0.52512]	6.028525 (1.34923) [4.46812]
D(DLPIBH(-1))	-0.349870 (0.17230) [-2.03053]	-1.639094 (1.16393) [-1.40824]
D(DLPIBH(-2))	-0.030711 (0.03737) [-0.82173]	-0.240559 (0.25246) [-0.95285]
D(DLS(-1))	0.031043 (0.03966) [0.78270]	0.861211 (0.26792) [3.21445]
D(DLS(-2))	0.086519 (0.03303) [2.61940]	0.682707 (0.22312) [3.05980]
C	-0.000789 (0.00281) [-0.28066]	-0.007468 (0.01899) [-0.39338]
R-squared	0.529613	0.694207
Adj. R-squared	0.398950	0.609265
Sum sq. resids	0.003209	0.146412
S.E. equation	0.013351	0.090189
F-statistic	4.053278	8.172681
Log likelihood	72.98508	27.13808
Akaike AIC	-5.582090	-1.761507
Schwarz SC	-5.287576	-1.466993
Mean dependent	-0.000969	-0.013953
S.D. dependent	0.017221	0.144282

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.03E-06
Determinant resid covariance	5.79E-07
Log likelihood	104.2361
Akaike information criterion	-7.519677
Schwarz criterion	-6.832479

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8*** .

الملحـــق (15): تقدير النموذج للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرتين (ls , $lpibh_{it}$) في السعودية.

Vector Autoregression Estimates
Date: 01/21/16 Time: 09:42
Sample (adjusted): 1988 2012
Included observations: 25 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DLPIBH	DLS
DLPIBH(-1)	-0.643607	1.924615
	(0.26045)	(0.55902)
	[-2.47113]	[3.44281]
DLPIBH(-2)	0.265679	0.680040
	(0.32285)	(0.69295)
	[0.82293]	[0.98138]
DLS(-1)	0.097748	-0.222397
	(0.08882)	(0.19063)
	[1.10056]	[-1.16662]
DLS(-2)	0.027618	-0.427476
	(0.08152)	(0.17498)
	[0.33878]	[-2.44305]
C	0.012073	-0.017356
	(0.01144)	(0.02456)
	[1.05503]	[-0.70666]
R-squared	0.250477	0.514554
Adj. R-squared	0.100572	0.417464
Sum sq. resids	0.040858	0.188230
S.E. equation	0.045199	0.097013
F-statistic	1.670909	5.299797
Log likelihood	44.73307	25.63859
Akaike AIC	-3.178645	-1.651087
Schwarz SC	-2.934870	-1.407312
Mean dependent	0.027937	0.025999
S.D. dependent	0.047659	0.127107

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.86E-05
Determinant resid covariance	1.19E-05
Log likelihood	70.77260
Akaike information criterion	-4.861808
Schwarz criterion	-4.374257

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج ***Eviews8*** .